Library of

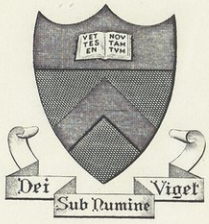

Princeton University.

Avicenna

Kitāb al-shifā'

Vol. 2 pt. 1

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الاول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو اربع مقالات واذ قد نزعنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه كتابا هذا وهو يتعلم الباب من صناعة المنطق فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب في ذلك المقام موعانا للترتيب الذي يجري عليه فلسفة المشائين وان نشدد فيما هو ابعد من البداية والنظر الاول والمخالف فيه ابعد من المجاهدة نتساهل فيما هو فصل الحق نكشف عن صوريته ونبهد على المخالف فيه بمراشده وجحده وان لا يذهب عمرنا في مناقضة مذهب بعد ومذهب والعدول عن الاقتضاء في مقاومة على البلاغ فكثيرا ما جرى المتكلمون في العلوم اذا تناولوا بعضهم مذاهب واهية وآراء بنيانها على مسئلة لحظ الحق فيها فكبت بعضها بكل قوة وحققوا بكل فيه وسر وبكل حجة فانا نجد في المشكل وخلصوا الى المشبه مرقاة عليه صفاء ونحن نرجو ان يكون مقاومتنا وراء ذلك سبيل مقابل لسبيلهم ونهج مقاوم لنهجهم ونجتهد ما امكن في ان نتشزر من قبلنا الصعود ونعرض صفحا عما نظلمهم سهوا فيه وهذا هو الذي صدنا عن نشر اكثر تهم وتفسير نصوصهم اذ لم نأمن الانتهاء الى هوة واضع بظن انهم سهوا فيها فنضطر واما الى تكلف اعتذارهم او اختلاق حجة و تحملهم الم اولى بجاهديتهم بالنقض وقد اغنانا الله عن ذلك ونصبلهم قوما بدأوا الطوفهم فبدؤا فسرقوا كتبهم فمن اتاهم الدور على الفاظهم فشرحهم تهذيبا وتقاسيرهم يكفيه ومن نشط للعلم والمعاني فيجدها في تلك الكتب مشهودة وبعض افاده مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذا الكتاب الذي علمناها وسميناها كتاب الشفاء مجموعا والله ولي تأييدنا وعصمتنا ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه

المقالة الاولى في الامور العامة والمبادئ للطبيعيات

خمسة عشر فصلا في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مبادئها وابواب في تعديد المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع ج في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة في تعقيبها وايدن ما يليق في امر مبادئ الموجودة في تعريف الطبيعة ق في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة ز في انه ما شتقة من الطبيعة وبيان احكامها ح في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركة نعلم الخوان كان يشاركه ط في غرض

2266
.385
.16q
v. 2, pt. 1

العلم الاهتمام للطبيعي في بحثه عن في تعريفها صناعة علة علة من الاربع يأتي في مناسبات العلم يب في اثناء الجواب
العلم يج في ذكر النحو والاتقان والاختلاف فيهما وايضاح حقيقتها لما يمايد في نفوج من اخطاء في باب
الاتفاق والبحث ونفض مذهبهم به في احوال العلم في المباحث وطلب الكم والجواب عنه **فصل الاول في**
تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها قد علم من القن
الذي فيه علم البرهان الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلم مفاديات بعضها الى بعض فيجب
ان نعلم الآن ان الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي بالقياس الى ما تذكره فيما بعد وموضوعه اذ قد علم
ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو كذا وهي الاعراض التي تتبع ذاته وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو
سواء كانت صورا او اعراضا او مشتقة منها على ما فيمنه والامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض
من حيث هي هذه الجهة وتنتهي كلها طبيعيا بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي سنعرفها بعد فبعضها موضوعات
لها وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مبادئ واسبابا وعلل لم يتحقق العلم الطبيعي
الا بها فقد شرع في تعليم علم البرهان انه لا سبيل الى تحقق معرفة الامور ذوات المبادئ الا بعد الوقوف على مباديها
والوقوف على مباديها عليها فان هذا النوع من التعليم والتعلم هو الذي يتوصل منه الى تحقق المعرفة بالامور ذوات
المبادئ وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادئ فلا يخلو اما ان يكون كل المبادئ لجزئي جزئي منها او لا تشترك
كلها في المبادئ فح لا يبعد ان يفيد العلم الطبيعي اثبات ثانية هذه المبادئ وتحقيق ما منها معا وان كانت الامور
الطبيعية تشترك في مبادئ اول تعم جميعها وهي التي تكون مبادئ لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون
اثبات هذه المبادئ ان كانت محتاجة الى اثبات صناعة الطبيعيين كما علم في القن المكتوب في العلم البرهان بل على صناعة
اخرى واما قبول وجودها وضعا وتصورها بينها تحقيقا فيكون على الطبيعي وايضا ان كانت الامور الطبيعية
ذوات مبادئ عامة لجميعها وذوات مبادئ اخص منها يكون مثلا الجنس من اجناسها مثل مبادئ النامية منها ذوات
مبادئ اخص من الاخص يكون مثلا النوع من انواعها مثل مبادئ النوع الانساني منها وكانت ايضا ذوات عوارض ذاتية
عامة لجميعها واخرى عامة لجنس واخرى عامة لنوع فان وجب التعليم والتعلم العقلي فيها ان نبدأ اولا من المبادئ
الى ما هو اخص كما نعلم ان الجنس جزء حد النوع فنعرف الجنس يجب ان يكون قد قدم من تعرف النوع كان المعرفة بجزء الحد
قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود واذ كنا عينا بالحد ما يحقق ماهية المحدود فاذا كان كذلك فالمبادئ
التي للامور العامة يجب ان نعرفها اولا حتى نعرف الامور العامة ويجب ان نعرفها اولا حتى نعرف الامور الخاصة فيجب
ان نبتدي في التعليم من المبادئ التي لامور العامة اذ الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم تكن اعرف عند الطبيعة
اي لم تكن الامور المفصولة في الطباع ليتم الوجود بذاتها فان المفصول في الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلق ولا جسم مطلق
بل انما يوجد طبايع النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان شخصا ما فالمفصول ان يوجد طابع
النوعيات شخصا ما في الاعيان وليس المفصول هو الشخص المعين الا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص فلو كان
كان المفصول هو الشخص المعين لكان الوجود ينقض نظامه بقدمه وعدمه كما لو كان المفصول هو الطبيعة العامة والجنسية
لكان الوجود والنظام يتم بوجوده مثل وجود جسم كيف كان وحيوان كيف كان فما اقرب الى البيان ان المفصول هو طبيعة
النوع ليوجد شخصا وان لم يتعين وهو الكامل وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة هو هذا وليس واقدم

بالطبع

بالطبع ان عنينا بالاقدم ما قيل في قاطيغورياس ولم نعن بالاقدم الغاية والناس كلهم كالمشتركين في معرفة الطبايع
العامة والجنسية وانما يتميزون بان بعضهم يعرف النوعيات وينتهي اليها ويمعن في التفصيل وبعضهم يقف عند الجنسيات
وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية ايضا والفرسية واذا انتهت المعرفة الى الطبايع النوعية وما
يعرض لها وقف البحث ولم يبل بما يفوتها من معرفة الشخصيات ولا مالت اليها نفوسنا البتة فبين انا اذا قايسنا ما بين الامور العامة
والخاصة ثم قايسنا بينهما معا وبين العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما معا وبين نظام
الوجود والامر المقصود في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا قايسنا بين الشخصيات المعينة
وبين الامور النوعية ونسبناهما الى العقل لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتاخر الا ان يستشرك
القوة الحاسة التي في الباطن فح يكون الشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات يرتسم في القوة الحاسة التي في
الباطن ثم يقتبس منه العقل المشاركات والمباينات فينتزع طبايع العاميات النوعية واذا نسبناهما الى الطبيعة وجدنا
العامية النوعية اعرف وان كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة فان الطبيعة انما تقصد من وجود الجسم ان يتوصل
به الى وجود الانسان وما يجانسه ويقصد من وجود الشخص المعين الكاين الفاسد ان يكون طبيعة النوع موجودة واذا
امكنها حصول هذا الغرض في شخص واحد وهو الذي يكون مادته غير مذعنة للتغير والفساد لم يحتج الى ان يوجد للنوع
شخص اخر كالشمس والقمر وغيرهما على ان الحس والتخيل في ادراكهما للجزئيات ايضا يبتدئان اول شيء من تصور شخص
هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص صرف من كل وجه واما بيان كيفية هذا فهو ان الجسم
معنى عام وله بما هو جسم ان يتشخص فيكون هذا جسم والحيوان ايضا معنى عام واخص من الجسم وله بما هو حيوان ان يتشخص فيكون
هذا الحيوان والانسان ايضا معنى عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان ان يتشخص فيكون هذا الانسان فاذا نسبنا
هذه المراتب الى القوة المدركة وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام واقرب مناسبة به هو اعرف فانه
ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل ان هذا هو هذا الحيوان الا وادرك انه هذا الجسم وان يدرك انه هو هذا الانسان الا وادرك
انه هو هذا الحيوان وهذا الجسم وقد يدرك انه هذا الجسم اذا لمحه من بعيد ولا يدرك انه هذا الانسان فقد بان ووضح ان حال
الحس ايضا من هذه الجهة كحال العقل وان ما يناسب العام اعرف في ذاته ايضا عند الحس واما في الزمان فان التخيل انما
يستفيد من الحس شخصا من النوع غير محدود بخاصية فاول ما يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل
تاثر من تلك الصور هو صورة شخص رجل او شخص امراة من ان يتميز رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه وامراة هي امه عن امراة
ليست هي بامه ثم يتميز عنده رجل هو ابوه ورجل ليس هو اباه وامراة هي امه وامراة ليست هي بامه ثم لا يزال ينفصل الاشخاص
عنده يسيرا يسيرا وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص الانساني مطلقا غير مخصص هو خيال المعنى الذي يسمى منتشرا واذا
قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لائح من بعيد اذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانية
او انسانية فانما يقع عليها اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه
شخص ما من الاشخاص النوع الذي ينسب اليه غير معين كيف كان واي شخص كان وكذلك رجل ما وامراة ما فيكون كان معنى الشخص
وهو كونه غير منقسم الى عدة من يشاركه في الحد قد انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية او الصنفية وحصل منهما معنى واحد
يسمى شخصا منتشرا غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت هو واحد لا يقع على كثرة ويحد بهذا الحد فيكون حد
الشخصية مضافا الى حد الطبيعة النوعية وبالجملة هذا هو شخص غير معين واما الاخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح

ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف اليه معنى الحيوانية او معنى الجمادية لشك الذهن لا لان الامر في نفسه صالح لان ينضاف الى تلك الجسمية اى المعينة منهما كان فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في الوجود اى شخص كان من ذلك الجنس او النوع الواحد وبالمعنى الثاني ليس يصلح في الذهن ان يكون اى شخص كان من ذلك الجنس او النوع بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكن يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز ان يعين بحيوانية معينة مثلا او من جمادية معينة او جمادية معينة دون حيوانية معينة تعيينا بالقياس اليه بعد حكمه انه في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين بل هو احدهما معينا فهذا فيهما مقابلة تقع بين العلل والمعلولات ومقابلة بين الاجزاء البسيطة والمركبات فاذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات وكالاجزاء لها مثل احوال الخشب والسكل بالقياس الى السرير فان نسبتها الى المعلولات نسبة البسائط الى المركبات واما اذا كانت العلل مباينة للمعلولات مثل النجار والسرير فهما طرفا الاضافة وكلتا المقابلتين بالنسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة فاما المقابلة ما بين الحس وبين العلل والمعلولات على ان العلل مباينة فان كانت العلل والمعلولات محسوسة فلا كثير تقدم وتاخر لاحدهما عند الاخر حسا وان كانت غير محسوسة فلا نسبة لاحدهما الى الحس وكذا حكم الخيال واما عند العقل فان العقل اذا وصلت اليه العلة قبل المعلول سلك من العلة الى المعلول واذا راى الانسان القمر مقارنا للكوكب وحده عند الجوزهر وكانت الشمس في الطرف الاخر من الافق فيحكم العقل بالكسوف وكذا اذا علم ان المادة متحركة الى عنصر فيعلم ان الحمى كائنة وربما وصل اليه المعلول قبل العلة فسلك من المعلول الى العلة وقدر المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال وتارة من طريق الحس وربما عرف واحدا معلولا فسلك منه الى العلة ثم سلك من العلة الى اخر وكانا قد اوضحنا هذه المعاني في تعليمنا الصناعة البرهانية واما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس الى الطبيعة فان ما كان منها علة على انها غاية فهو اعرف عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان فاعلا لا على ان وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فانه اعرف عند الطبيعة من المعا وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون غرضا حتى يكون المفعول غاية الاله في فعله فقط بالله وبرو وانه ان كان ما في الطبيعة شيء وهذا صفته فليس هو اعرف من المعا بل المعا لعرف في الطبيعة منه واما نسبة اجزاء المركبات الى المركبات منها فان المركب اعرف عند الحس فان الحس يدرك اولا الجملة وبعد ذلك ثم يفصل واذا سئلنا ولما الجملة سئلنا ولما بالمعنى الاتم اى انه جسم او حيوان ثم يفصلها واما عند العقل فان البسيط اقدم من المركب فانه لا تعرف طبيعة المركب الا بعد ان تعرف بسائطه فان لم تعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من اعراضه او جنس من اجناسه ثم لم يصل الى ذاته كما انه قد عرف مثلا جسما مستديرا او ثقيلا وما اشبه ذلك ولم يعرف ماهية نوعه وهو اما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود منها في اكثر الاشياء والاجزاء مقصودة لاجل فيها فهو اول المركب فيها اعرف عند العقل من الامور العامة فيها وهي الامور البسيطة والمركبة هو العامة عند البسيط وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة لكنه كما كان الطبيعة تبتدئ في الايجاد بالقوام والبسائط منها توجد وان المقصد النوعية وجدت المركبات فكذلك العلم يبتدئ من الجواهر والبسائط ومنها توجد العلم بالنوعيات والمركبات وكلاهما يفيد فضل الاول عند حصول النوعية او المركبات

الفصل الثاني في تحديد المبادئ الطبيعية على سبيل المصادرة والوضع

ثم ان ثالثة الصناعة بعد ما وضعنا ما وضعنا ومنعدها وتضعها وضعا على ما هو الواجب فيها وفحصنا ما هيتها فقول ان الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادا وامتدادا اخر مقاطع له على قوائم وامتدادا ثالثا مقاطع لهما جميعا على قوائم وكونه هذا هو الصورة التي بها صار الجسم جسما والبين الجسم جسما ما انه ذو امتداد ذات ثلثة مفروضة فان الجسم يكون موجودا جسما وثابتا واذا غير

الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها ابعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة
باطرافها ثم اذا استبدل شكلا بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد المحدودة وحصلت ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق
بجسميته لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي اوجبناها له وهي انه بحيث يمكن ان يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا
تبطل وقد اشير لك الى هذا في غير هذا الموضع وعلمت ان هذه الامتدادات المعينة هي كمية اقطاره وهي تلحقه ويتبدل
وصورته وجوهره ولا تتبدل وهذه الكمية ربما تبعت تبدل اعراض فيه او صور كالماء يسخن فيزداد حجما لكن هذا الجسم الطبيعي من
حيث هو جسم طبيعي له مبادئ من حيث هو كائن وفاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي فالمبادي التي بها يحصل جسميته
منها ما هو اجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته وهذه اولى عندهم بان تسمى مبادي وهي اثنتان احدهما قائم منه مقام الخشب
من السرير والاخر قائم منه مقام صورة السرير وشكل من السرير فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا
ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة والقائم منها مقام صورة السرير يسمى صورة فاذ صورة الجسمية اما متقدمة
لساير الصورة التي للطبيعيات واجناسها وانواعها واما مقارنة لها لا تنفك هي عنها فيكون هذا الذي هو الجسم كالخشب
للسرير هو ايضا لساير ذوات تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها متقررة الوجود مع الجسمية فيه فيكون ذلك جوهرا اذا نظر
الى ذاته غير مضاف الى شيء وجد خاليا في نفسه عن هذه الصور بالفعل ويكون من شانه ان يقبل هذه الصورة او يقترن بها
اما من شان الطبيعة المطلقة الكلية كانها جنس لنوعين المتقدمة وكل واحد منها يختص بقبول بعض الصور دون بعض
بالجسمية واما من شان الطبيعة هي بعينها مشتركة للجميع فيكون بكليتها من شانها ان تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة
ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فيكون في طبيعتها مناسبة ما مع الصور على انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانه رسم
فيها وظل وخيال من الصور ويكون الصورة هي التي يكمل هذا الجوهر بالفعل فلنوضع ان للجسم بما هو جسم مبدأ هو الهيولى
ومبدأ هو صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة وان شئت صورة نوعية من صور الاجسام وان شئت صورة عرضية اذا
اخذت الجسم من حيث هو كالابيض او القوي او الصحيح ولنوضع له ان هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائمة بنفسها
البتة ولا يكون موجودة بالفعل الا بان يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ويكون الصورة التي تزول عنها لولا ان زوالها
انما هو مع حصول صورة اخرى تنوب عنها وتقوم مقامها تفسد معها الهيولى بالفعل وهذا الهيولى من جهة انها بالقوة قابل
لصورة او لصور يسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة لصورة يسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع ههنا
معنى الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة هذا ومن جهة انها
مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها منحل اليها بالتحليل فكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب
تسمى اسطقسا وكذلك كل ما يجري في ذلك مجراها ولانها تبتدئ منها التركيب في هذا المعنى بعينه يسمى عنصرا وكذلك
كل ما يجري في ذلك مجراها فكانها اذا ابتدئ منها يسمى عنصرا واذا ابتدئ من المركب وانتهى اليها يسمى اسطقسا اذ الاسطقس
هو ابسط اجزاء المركب فهذه هي المبادي الداخلة في قوام الجسم وللجسم ايضا مبادي فاعلية وغائية والفاعلية هي التي
الصورة التي للاجسام في مادتها فقومت المادة بالصورة وقومت منها المركب يفعل بصورته وينفعل بمادته والغائية
هي التي لاجلها طبعت هذه الصور في المواد ولما كان كلامنا ههنا في المبادي المشتركة فيكون الفاعل الماخوذ ههنا
هو المشترك والغاية المعتبرة ههنا هي المشترك فيها والمشترك فيه ههنا يعقل على نحوين احدهما ان يكون الفاعل مشتركا
فيه على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه ساير الافاعيل كالذي يفيد المادة الاولى والصورة الجسمية الاولى

ان كان شيء كذلك على ما نعلمه في موضعه فيفيد الاصل الاول ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده ويكون الغاية
مشتركا فيها بانها الغاية التي يؤمها جميع الامور الطبيعية ان كانت غاية كذلك على ما نعلمه في موضعه وهذا نحو والنحو
الاخر ان يكون مشتركا فيه بنحو الامور كالفاعل الكلي المقول على كل واحدة من الفاعلات الجزئية للامور الجزئية والغاية
الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للامور الجزئية والفرق بين الامرين ان المشترك بحسب المعنى الاول يكون
في الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل اليها بانها هي من غير ان يجوز فيها قولا على كثيرين والمشترك بحسب المعنى الثاني
لا يكون في الوجود ذاتا واحدة بل امرا معقولا تتناول ذوات كثيرة تشترك عند العقل في انها فاعلة او غاية فيكون هذا
المشترك مقولا على كثيرين فالمبدأ الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الاول ان كان للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو فلا يكون
طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ وهو منسوب الى جميعها بانه مبدأ لا انه طبيعي فلو كان ذلك المبدأ طبيعيا
لكان ح مبدأ لنفسه وهذا مح او يكون في المبدأ الفاعلي غيره وهف فاذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحث عنه بوجه
اذ كان لا يخالطه الطبيعيات بوجه عسى ان يكون مبدأ للطبيعيات ولموجودات غير الطبيعيات فيكون علية اعم وجودا من
علية ما هو علة للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات اذ كان شيء كذلك نعم قد يجوز ان
تكون في الامور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات مط والمبدأ الفاعلي المشترك
بالنحو الاخر فلا عجب ان لو بحث الطبيعي عن حاله ووجه ذلك البحث ان يعرف حال كل ما هو مبدأ فاعلي لامر من الامور الطبيعية
انه كيف قوته وكيف تكون نسبته الى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقات وغير ذلك وان يبرهن عليه فاذا فعل ذلك
فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف الحال التي يخص ما هو فاعل للطبيعيات من الطبيعيات
وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائي واما ان المبادي هي هذه الاربعة فنفصل الكلام فيها بعد فهو موضوع
للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة الاولى هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او مستكمل او حادث كائن فان له زيادة مبدأ وكونه
متغيرا هو غير كونه مستكملا والمفهوم من كونه حادثا وكائنا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فان المفهوم من كونه متغيرا هو انه
كان بصفة حاصلة فبطلت وحدثت له صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة فعدمت وحالة
كانت معدومة فوجدت فتبين انه لا بد له من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل لما تغير عنه ولما تغير اليه وصورة حاصلة
وعدم لها كان مع الصورة الزائلة كالثوب الذي اسود وابيض والبياض والسواد وقد كان السواد معدوما اذا كان البياض
موجودا والمفهوم من كونه مستكملا هو ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما كان
ساكنا لم يكن الا عادما للحركة التي هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شيء الا العدم فقط ومثل
اللوح الساذج كتب فيه والمستكمل لا بد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وامر حصل فيه وعدم تقدمه فان
العدم شرط في ان يكون الشيء متغيرا او مستكملا فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال ان يكون مستكملا او متغيرا
بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دائما فاذن المتغير والمستكمل يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى يتحقق
كونه متغيرا او مستكملا والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل تغير او استكمال فرفع العدم يوجب رفع
المتغير والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم
فهو مبدأ ان كان كل ما كان لا بد من وجوده اي وجود كان ليوجد شيء اخر من غير انعكاس مبدأ وان كان ذلك لا يكفي
في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده لامر اي وجود كان بل ما لا بد من وجوده مع الامر الذي

بحسب ان يكون

هوله مبدء من غير تقدم وكلا تاخر فليس العدم مبدء كما فايدة لنا في ان نناقش في التسمية فلنستعمل بدل المبدء
المحتاج اليه من غير انعكاس فنجد الفاظا للتغير الاستة كما انا نجد العدم ونجد الصورة كلها محتاجا اليه في ان يكون الجسم
متغيرا او مستكملا وهذا يفتح لنا بابا في تامل للمفهوم من كون الجسم كائنا وحادثا نلتفت اولا الى اثبات امر حدوث
عدم سنوا واما ان هذا الحادث وهذا الكائن هل احتاج الى ان يتقدمه زمان وحدث وجود جوهر كان متقابلا العدم
الصورة الكائنة ثم فارقه وحل عنها العدم او امر اخر يعتبر لنا عن قريب او ذلك بل يجب ان نتعرف الطبيعي وضعا في نفسه
بالاستقراء ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى وربما اقامه نحن صناعة الجدل اما نفس المعلم طريقا صالحا من استكون اليه
الان التصاريف البرهانية الاحتياط بالجدل فالجسم من المبادي التي ليست فائدة له ولما فيه الفقهاء واياها نخص باسم
المبادي اما من حيث جسم مطلقا فهيولي والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميتان العرضية والصورة النوعية
التي يكمل واما من حيث هو متغير او مستكمل او كائن فقد وجد له بسبب لعدم المقارن لهيوله قبل كونه ويكون عدم
على ما عينا ان اخذنا ما يعم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادي هيولي وهيئة وعدما وان خصصنا المتغير كانت
المبادي هيولي ومضادة فان المتوسط انما يتغير عنه والبر من حيث هو ضد يه ما وينبغي ان يكون الفرق بين المضاد
والهيئة والعدم كما قد عرفته ويحصل لك بمادة علمية والجوهر من حيث هو جوهر فهيئة صورة وقد عرفنا الفرق بين
الصورة والعرض واما المقران والمستكمل لا في الجوهر فيها فاعرض وقد جرت العادة ان تسمي كل هيئة في هذا
الموضع صورة فلنسم كل هيئة صورة ونعني به كل امر يحدث في قابل يصير له موضوعا بصفة تخصوصة والهيولي بقارن كل
واحد منهما بحالها والصورة يفارق العدم فان الصورة مهيئة بنفسها ذايدة الوجود على الوجود الذي للهيولي والعدم
يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولي بل بصحبة خال عما فيه الى فهذا الصورة اذا لم يكن موجودا وكانت القوة على قبولها
موجودة فهذا العدم ليس هو العدم المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع قهو واستعداده في مادة معينة
فانه ليس الانسان يكون من كل الانسانية في قابل الانسانية والكون بالصورة لا ما بعد والفساد ما بعد لا بالصورة
وقد يقال ان الشيء كان عن الهيولي وعن العدم ولا يقال كان عن الصورة فيقال ان السرير كان عن الهيولي اي عن الخشب وقد
كان عن اللاسرير في كثير من المواضع يصح ان يقال انه كان عن الهيولي وفي كثير منها لا يصح ودائما يقال انه كان عن العدم
فاما لا يقال كان عن الانسان كاتب بل يقال ان الانسان كاتبا ويقال عن النطفة كان انسانا ويقال عن الخشب كان سريرا والسبب
في ذلك اما في النطفة فلانها خلعت صورة النطفية فيكون ههنا لفظة عن تدل على معنى بعد كما قلنا في قولهم كان عن
العدم كما يقال كان عن الانسان انسان اي بعد الانسانية واما في الخشب فحيث يقال ايضا عن الخشب كان سريرا فكان الخشب
وان لم يحل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما اذ الخشب ما لم يتغير في صفة من الصفات وشكل من الاشكال لم يخلع
والخزانة لا يكون عنه السرير بما هو شكل بشكل فيشبه النطفة من وجه اذ كل منهما قد تغير عن حاله فيستعمل فيه
لفظة عن فهذان الصنفان من الموضوعات والهيولي ثابت يقال فيهما عن بمعنى بعد وصنف من الموضوعات غاب يستعمل فيه لفظة
عن ولفظة من على معنى لغوي وبيان ذلك انه لو كانت موضوعا ما الصورة من الصور انما يوضع لها بالمزاج الذي يركب فقد
يقال ان الكائن يكون عنها ويدل بلفظة عن ولفظة من على ان الكائن منقوم منها كقولنا كان عن المزاج و
كان المزاج ويشبه ايضا ان يكون الصنف الاول يقع فيه لفظة عن بمعنى مركب عن بعد به وهذا المعنى فان النطفة
والخشب كان عنهما اما كان بمعنى انه كان بعد ان كانا على حال ثم استحالا عنها شيء موقوم به الكائن الذي بعد

انه كان عنهما فاكان مثل اللطفة والزاج فلا يقع فيه انكان الشق الكائن فلا يبقى ان النطفة كان انسانا او الزاج
كان حجرا كما يتوان الانسان كان كائنا الا بنوع من الجماد وبمعنى ما اى بغير وما كان مثل الخشب فتبقى فيه كان الوجه
فيه على الخشب كان سريعا وان الخشب كان سريعا وذلك لان الخشب مرجب هو خشب لا بفساد فما اللطفة فيشبه الانسان
من حيث يقبل الكتابة والزاج بشكل الحجر يقبل شكل السرير فيشبه النطفة من حيث يحتمل الى الانسانية وجب
يصح من ذلك ان يقع فيه عن فاذا اضيف الى هذا العدم صح كما يقع عن الانسان الغير الكاتب كان كاتب العدم فنسكر يصح فيه
ان يقع الاعم لفظة عن الاخص وبانه عبر كاتب فربما قيل ذلك واما لفظة عن فيصح استعمالها فيه دائما على ان الاشد
في هذا وان اشتهر فيه اللغات تختلف باباحة هذا الاستعمال ان وخطرها بالبال اذا عنى بلفظة عن المعنيان اللذان
ذكرناهما اجاد احيث اجزنا ولم يجز واحيث لم يجز وقد يذكر في مثل هذا الموضع حال شوق الهيولى الى الصورة شبيها
بالانثى وتشبيه الصورة بالذكر وهذا شيء لست افهمه اما الشوق النفساني فلا يختلف في سائر الهيولى واما الشوق
الذي هو الجسم الذي يكون انبعاثه على سبيل انسياق كالحجر الى الاسفل ليستكمل بعد نقص في انيته الطبيعية فهذا الشوق
ايضا بعيد عنه ولعله كان يجوز ان يكون الهيولى مشتاقة الى الصورة لو كان هناك خلو عن الصور كلها او ملا في صورة
قادتها او فقدان القناعة بما حصل من الصور للكملة اياها نوعا وكان لها ان تتحرك بنفسها الى اكتساب الصورة كما
للحجر في اكتساب الاين ان كان فيها قوة تحركه وليست خالية عن الصور كلها فانا لا يثبتها الدلال المتوهمة الحاصلة فتجعل
في نقضها ورفضها فان حصول هذه الصورة ان كان موجبا الملال لنفس حصولها وجب ان لا تشتاق اليها وان كان لملال
طالت حتى يكون الشوق عارضا لها بعد حين لا امرا في جوهرها حتى يكون هناك سبب يوجبه لا يجوز ايضا ان يكون غير نقص
بما يحصل له مشاقة الى اجتماع الاضداد فيها فان هذا باطل والمحال مما ظن انه يشتاق اليه لا شيئا في النفس واما
الاشياء التي هي اللتي حركة فانما يكون الى غاية في الطبيعة المكملة والغايات الطبيعية غير محالة ومع هذا فكيف يجوز ان يكون
الهيولى تتحرك الى الصورة وانما تاتيها الصورة الطارية من سبب يخلص صورتها الموجودة لا انها يكتسبها بحركتها ولو كان
هذا الشوق الى الصورة المفوتة التي هي كما لا اولى بالى الكمالات الثانية اللاحقة لكان نفس معنى هذا الشوق من الهيولى
فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها الى الصورة المفوتة فمن هذه الاشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذي هو اشبه بكلام الفرق
منه بكلام الفلاسفة وعسى ان يكون غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان بدل الهيولى بالاطلاق
ما استكمل بالصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو استكمال ان ذلك الصورة مثل اللذ
في الفعل والنار في الصعد لكان لهذا الكلام وجه ان كان مرجع ذلك الشوق الى الصورة الفاعلة واما هذا على الاطلاق

فلسفة الفصل الثالث في كيفية كون هذه المبادي مشتركة

فلما كان نظرنا هذا انما هو في المبادي المشتركة فيجب علينا ان ننظر في هذه المبادي الثلثة المشتركة الفاعل اى نحو من التحوين المذكورين يكون
مشتركة لكنه سيظهر لنا ان الاجسام منها ما هي قابلة للكون والفساد اى منها ما هو ليها تتجدد صورة وتخلع صورة
ومنها ما هي ليست قابلة للكون والفساد بوجوهما بالابداع فاذا كان كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة على التحوين
من التحوين المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة قابلة لصورة الكائن الفاسد وقابلة لصورة ما لا يفسد
طباعة لانه كون هيولى في فان ذلك مستحيل بل جايز ان يكون الهيولى المشتركة لمثل الاجسام الكائنة الفاسدة التي
تفسد بعضها الى بعض ويكون بعضها من بعض كما سنبين من حال الاربعة التي يتركب الاسطقسات الا ان يجعل الطبيعة

الموضوع الذي لصورته فانه لا يفسد الموضوع بصورته ما يفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة الا ان هذا لا يفسد فقد عرض ان فارقته الصورة التي لاضدها فيكون السبب في الها لا يكون ولا يفسد من جهة صورته الفاسدة لمادتها
عما في طباعها الا من جهة المادة المتاوعة فان كان كذلك وعليه يكون كذلك على ما سيتضح بعد فيكون فاعل
مشتركة لهذا الوجه فالهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها او للكائنات الفاسدة الها متعلقة
الحصول بالابداع وليست يكون من شيء او يفسد الى شيء والا كانت تحتاج الى هيولى اخرى فيكون ذلك مقتضيا عليها و
مشتركة واما قول الطبيعيين ان مبدأ صوري مشترك بالنحو الاول فليس يوجد لهم من الصور ما يتوهم انه ذلك الا الصورة الجسمية فان
كان الغرض الاجسام في الكون والفساد انما يكون بها وان الصورة الجسمية حتى يكون مثل الصورة الجسمية التي في الماء
اذا استحالت وانبثقت بعينها في الماء فيكون وجد للاجسام مبدأ صوري على هذه الصفة مشترك لها بالعدد ووجد ايضا مبدأ
صورية يخص كل واحد منها واحد منها فان كان الامر ليس كذلك بل اذا فسد الماء صار هذه الجسمية التي كانت فيه وكانت في
الماء بعينها وحدثت جسمية اخرى بخالفة بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك و
سيظهر لك الحق من الامرين في موضعه لو كان للاجسام مبدأ صوري بهذه الصفة او لطبقة من الاجسام او لجسم واحد
صورته لا يفارق لكان ذلك المبدأ الصوري لدوام الاقتران بالهيولى ولم يكن مما يكون ويفسد بل يتعلق بها بالابداع
واما العدد فواضح من امره انه لا يجوز ان يكون موجبا لان عدد مشترك بهذا النحو الاول لان هذا العدد هو عدد شيء من شأنه
ان يكون فاذا كان من شأنه ان يكون لم يجب ان يكون فحينئذ لا يبقى هذا العدد فحينئذ لا يكون مشتركا واما المشترك على النحو
الاخير من المعنيين فان المبادئ الثلاثة توجد مشتركة للكائنات والمتغيرات اذ يشترك كلها في ان لكل منها هيولى وصورة
وعددا وهذا المشترك يقوم انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات انها لا يكون ولا يفسد وليس للكليات انها
لا تكون ولا تفسد على وجهين فنعني بوجه الوجهين ان الكلي لا يكون ولا يفسد لانه لا يكون وقت فيما لم يكن اولا وقت
وجد فيه اول شخص او عدة اول اشخاص يحيل عليها ذلك الكلي وكان قبل ذلك وقت وليس واحد منها موجودا فيه وفي
الفساد ما يقابل هذا فهذا الوجه من الناس من يقول ان هذه المبادئ المشتركة لا يكون ولا يفسد وهم القوم الذين يوجبون
في العالم دائما كونا وفسادا حركة ما دام العالم موجودا والوجه الثاني ان ينظر الى ماهية ما كهية الانسان فنقول انا
مثلا من حيث هو انسان يكون ويفسد فوجد بمعنى انه يكون وبمعنى انه يفسد ليس بمعنى الانسان من حيث هو انسان فيسلبان
عن ماهية الانسان من حيث هو انسان لانه امر مضاف ليس داخلا فيه فكأنك بقي في هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثاني من محل الشيء
المذكور ونظرنا فيها في المبادئ هو من هذه الجهة وليس كلامنا هذا في الجهة الاولى هذا واما اذا فسدنا الى الاعيان التي
منها فيها هيولى يكون ويفسد كالخشب للسرير والعضو والزاج للحجر والهيولى الاولى التي اشرنا اليها لا يكون ولا يفسد وانما
هو متعلقة الحصول بالابداع واما الصور فبعضها لا تكون ولا تفسد وهي التي في الكائنات الفاسدة وبعضها لا تكون ولا تفسد وهي
التي في المبدعات وقد يقال لها انها لا تكون ولا تفسد بمعنى اخر فانه ربما قيل للصور التي من الكائنات الفاسدة انها لا يكون
ولا يفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى يكون ويفسد كذلك بل انها لكون في حصول موضوع ويكون الكائن بها
وبالفساد ما يقابله واما العدد فاذا كان كونه ان كان له كون موجود بعد ما لم يكن وكان حصوله ووجوده ليس بوجود له
وان ما صار له بعينها بل كان وجوده بالعرض لانه عدد شيء معين في شيء معين هو الذي يمكن فيكون له كون
ايضا بالعرض ومن الفساد بالعرض فيكون هو ان يفسد الصورة عن المادة فينحصر عدد هذه الصفة وفساده ان يحصل الصور

فلا يكون

فلا يكون ح العدد الذى بهذه الصفة موجودا لهذا العدد عدد بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدده هو الصورة
لكن ليس قوام العشرة ووجودها هو بالقياس اليه بل ذلك بعرض له باعتبار ما وقوام هذا العدد ووجوده بنفس
الى هذه الصورة فكان عدد العدد اعتبارا بالعرض بالمعنى من الاعتبارات الاضافية التى مما عرضنا للشئ الى غيرها فانه
والقوة على العدد هى بهذه المنزلة لان القوة الحقيقية هى بالقياس الى الفعل الاستكمال به والاستكمال بالعدد والاصل
حقيقيا له ويجب ان نعلم ايضا ان هذه المبادى الثلثة المشتركة على اى نحو يكون مشتركا فيها بالقياس الى ما تحت كل
منها فيه يكون المشتركة فانه بعظم علينا ما يقولونه من ان اسم كل واحد منها مشترك فان كان كذلك فيكون سعى
مقصورا على ان يوجد للمبادى الكثيرة ثلثة اسامى كل اسم منها طائفة من المبادى ويخرج الاسماء الثلثة على الجميع فان
هذا فان كان يمكن ان يكون لهم فيه بيان مصطلح فيما بيننا على اسماء ونحن اطلعنا على ذلك او لم نفعله بل قبلنا
ناقلوه لم يكن فى ايدينا الا اسماء ثلثة وما كان يحصل لنا من معانى المبادى شئ البتة وليس ما فضل من وضع هذه العشر
وليس يمكننا ايضا ان نقول ان كل واحد منها يدل على ما يشمله بالنواطؤ الصرف فكيف وقد وضع تحت كل واحد منها
اصنافا شتى من موضوعات شتى يختلف فى معنى المبدئية بالتقدم والتاخر وبالاولى والاخرى بل يجب ان يكون كلا منها
دالة للتشكيك كدلالة الوجود والمبدء والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق وبين المتواطى فى المتفق
فلجميع ما يقال انه بهذا طبيعة شتى فى معنى انها امر من شانه ان يحصل له امر اخر فى ذاته بعد ان لم يكن وهو الذى يكون
منه الشئ وهو فيه لا بالعرض فربما كان هو بسيطا وربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسرير وربما كان الحاصل
له صورة جوهرية او هيئة عرضية وجميع ما بقى له انه صورة فهو الهيئة الحاصلة الذى مثل هذا الامر المذكور الذى يحصل
منها امر من الامور فهذا النحو من التركيب يجمع ما بقى له عندنا فهو لا وجود مثل هذا الشئ الذى سميناه صورة فيما من شانه
ان يحصل وجميع نظرنا فى الصورة فيها واعتبارنا مبدئيتها مصروف الى كونه مبدا ما بانه احد جزئى الكائن لا انه فاعل
وان جاز ان يكون صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعى لا يشتغل بالمبدء الفاعل المشترك للطبيعيات الذى بعد وقد
فرغ من المبادى التى هى اجزاء بان يسمى مبادى للصورة لكان اولى والجسم الطبيعى فيجب ان نشتغل بالمبادى التى هى اولى بان يسمى
عللا ولنعرف منها المبدء الفاعل المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة **الفصل الرابع فى تعقيب ما قاله**
برمانيدس وما لبوس فى امر مبادى الوجود وقد بلغنا هذا المبلغ فقد سالنا بعض اصحابنا
ان نتكلم على المذاهب المستفسد التى لمقدماء فى مبادى الطبيعيات قبل الكلام فى الطبيعة وتلك المذاهب مثل النسوب
الى مالبوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول مالبوس انه غير متناه ويقول برمانيدس انه متناه ومثل
مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ماء او هواء او غير ذلك ومذهب من جعل المبادى غير متناهية بالعدد
واما الاجزاء لا يتجزى مبثوثة فى الخلاء واما اجساما مشابهة لما يكون عنها مائية وهوائية وغير ذلك مخالطة كلها للكل
وسائر المذاهب المذكورة فى كتب المتقدمين وان نتكلم على النحو الذى يقتضيه مذاهبهم فنقول ان مذهب المسوب
وبرمانيدس فانا غير محصلين له ولا يمكننا ان نقف على غرضهما فيه لان نظمهما ببلغام السفسطة والغباوة المبلغ الذى
يدل عليه ظاهر كلامهما فلهما كلام ايضا فى الطبيعيات وعلى كثرة المبادى لها مثل قول برمانيدس بالارض والنار وما
تركب الكائنات منهما فيكون وشبكا ان يكون اشارتهما الى الموجود الاول الواجب الوجود الذى هو بالحقيقة موجود
كما تعلم فى موضعه انه غير متناه ولا متحرك وانه غير متناهى القوة او انه متناه على معنى انه خاتمة ينتهى اليها كل شئ

الذي ينتهي اليه كل شيء يتخيل انه متناه من حيث انه ينتهي اليه ويشبه ان يكون غرضهما شيئا اخر وهو ان طبيعة الموجود بما
هي طبيعة الموجود معنى واحد بالحد او الرسم وان ساير الماهيات غير نفس طبيعة الوجود لانها اشياء يعرض لها الوجود
ويلزمها كالانسانية فان الانسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزءا لها بل الوجود خارج عن حدها
لاحقة لماهيتها كما بينا في مواضع اخرى عارض لها فيشبه ان يكون من قال انه متناه عنى انه محدود في نفسه ليس طبايع
ذاهبة في الكثرة ومن قال انه غير متناه عنى انه يعرض لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك بما تعلمه في مواضع اخرى
ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معناه خارج عنه وكذلك حال كل واحد من الامور الداخلة في
المقولات بل كل شيء منها موضوع للموجود ويلزمه الوجود فان لم يذهبا الى هذا وكابرا فليس يمكنني ان اناقضهما وذلك
لان القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات ويجب ان يكون تلك المقدمات اما في انفسها
اظهر من النتيجة ولا اجد شيئا يكون اظهر من هذه النتيجة او يكون مسلما عند الخصم وليس يمكنني ان اعرف ان اي تلك المقدمات
يسلمان هذان فانهما ان جوزا ارتكاب هذا المحال فما يؤمنني اقدامهما على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس
عليهما بل على اني اجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها اخفى من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال انه انكار للموجود
جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا غير متناه لان هذين عارضان للكم والكم عارض للجوهر فيكون ح جوهر موجود
وكم موجود فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر وانت اذا تاملت وجدت التناهي وغير التناهي مما يكفي في تحقق وجوده ان
يكون يوجد كما متصلا وهو المقدار المشاهد وبنا حاجة شديدة الى ان نبين ان المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع
وانه ليس موجودا الا في موضوع فان هذا ليس يبين في نفسه بل يحتاج في ابانته الى تكلف يعتد به فكيف يؤخذ هذا
مقدمة في انتاج ما هو بين بنفسه وكذلك ما قالوا من ان المحدود متجز باجزاء حدة وغير ذلك واما ساير القوم فلنشر اشارة
خفيفة في هذا الموضع الى فساد مذاهبهم ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جلية الحال في زيفهم وقوفا
شافيا ونقول الان اما القائلون منهم بان المبدأ واحد فيتوجه اليهم النقض من وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان
المبدأ واحد والثاني من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء فاما النقض عليهم من جهة ان ذلك المبدأ هو ماء او
هواء فلا خلق به الموضع الذي نتكلم فيه على مبادي الكائنات الفاسدات الا على المبادي العامة فانهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ
للكائنات والفاسدات ايضا واما الدلالة على فساد قولهم ان المبدأ واحد فهو ان مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في
الجوهر مختلفة في الاعراض ويبطلون مخالفة الاجسام بالفصول الممنوعة وسيتضح لنا ان الاجسام تختلف بالفصول
الممنوعة واما القائلون بان المبادي التي يتكون عنه هذه الكائنات غير متناهية فقد اعترفوا انهم لا علم لهم بالكائنات
اذ مباديها غير متناهية فلا يحاط بها علما فلا يحاط بما يتكون عنها فاذ لا سبيل الى معرفة الكائنات فكيف علموا
ايضا ان مباديها غير متناهية واما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الامور الغير المتناهية بانها اجزاء لا تتجزى مبثوثة
في الخلاء او مودعة في الخليط فالاحرى ان نشتغل به حيث ننظر في مبادي الكائنات الفاسدة ايضا واذ بلغنا هذا المبلغ
فلنختم هذا الفصل وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء ان يثبته اثبته ومن شاء ان لا يثبته لا يثبته

الفصل الخامس في تعريف الطبيعة

فنقول انه قد تقع عن الاجسام التي قبلنا افعال وحركات
فنجد بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الافعال والحركات مثل تسخن الماء وصعود الحجر ونجد
بعضها يصدر عنها افعال وحركات صدورا عن انفسها من غير ان يستند صدورها عنها الى سبب غريب كالماء فانا

اذا سخنا ثم خليناه عن يبرد بطباعه والجر اذا اصعدنا ثم خليناه عنه يهبط بطباعه وعسى ان يكون ظننا بالبارد
في استحالتها نباتا والنطفة نكونها حيوانا مريدا من هذا الظن ونجد بعض الحيوان ان يتصرف في انواع حركاتها بارادتها
ولا نرى ان فاسرها من خارج حتى في تلك التصاريف فيرد سم في انفسنا يخيل ان تلك الحركات هي بالجملة الافعال و
الانفعالات الصادرة عن الاجسام يكون لسبب خارج غريب وقد يكون عن ذاتها لا من خارج ثم الذي يكون عن ذاتها
لا من خارج فيحتمل في اول التنزيل وجودان يكون بعضه كارادة قاطرة قاهرة لا يخرج عنها ويكون بعضه متقسم الطرفين يخلف
الوجود ومن ذلك فيحتمل ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادته وضدا لا عن ارادة بل كصدور الوقوع عن الحجر الساقط
والاحراق عن النار والمشعلة هذا ما يرد بنا في انفسنا ثم ما يلزمنا ان يكون هذه الاجسام التي لا نجد لها محركا من خارج
انما تتحرك وتنفعل عن مبدء محرك من خارج لا ندركه ولا نصل اليه بل عسى ان يكون مفارقا غير محسوس ايضا كما ان
محسوس الذات غير محسوس التاثير اي غير محسوس القسمة التي بينه وبين المنفعل عنه الدالة على انها موجبة له لكن لم
يرى المغناطيس يجذب الحديد حسا او لم يعرف عقلا انه جاذب للحديد بارادة ذلك كما لم يعتد اذا كه بطلب العقل اذا
راى الحديد يتحرك اليه لم يبعد ان يظن انه متحرك اليه عن ذاته على انه من الظاهر ان المتحرك لا يصح ان يكون جسما
بما هو جسم وانما يحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا يسلمه الطبيعي ويبرهن عليه الالهي ان الاجسام المتحركة لها محركات
انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وافعالها منها قوة تحرك وتغير وتصدر عنها الفعل على جهة واحدة عن
ارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة منفعلة للتحريك والفعل من غير ارادة وقوة منفعلة للتغير كذلك الفعل عن
وكذلك القسمة في جانب الشكل فالاول من الاقسام كالحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط وبيني طبيعته والثاني
كالنامي في وداتها عند محصلي الفلاسفة وبيني نفسانا فلكية والثالث كالنبات في تكونه ونشوه ووقوفه فانها
تتحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى تفريعا وتشعيبا للاصول وتعريضا وتطويلا وبيني نفسانا نباتية والرابع
كالحيوان وبيني نفسانا حيوانية وهما يدل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بالارادة فنسمي النفس النباتية
طبيعية وهما يدل لكل ما يصدر عنه فعل بلا روية واختيار حتى يكون العنكبوت انما ينسج بالطباع كذلك ما
يشبهها من الحيوان لكن الطبيعة التي لها الاجسام الطبيعية والتي نريد ان نخص عنها اهيتها هنا هي الطبيعة بالمعنى
الاول وما اعجب ما قيل ان الباحث عن اشياها من حقه ان يجيز به والظن ان لم ير عندك ان الباحث عن اشياها وهو يفحص
عن العلم الطبيعي يجب ان يجيز به اذ يريد ان يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها واما ان لم يرد هذا او قبل الخبر
مناسبا لهذا بل اريد ان وجود هذه القوة بين بنفسه فهو ميتا الا اصغى اليه لا اقول به وكيف وقد بلونا كلفة شاقة
ان نثبتان لكل متحرك محركا وقد يختم ذلك مفيدنا هذه الارادة ونجتمعا بعيد به فكيف يستهزء بمن يرى حركة ولا يلتمس
على اثبات متحرك لها فضلا عن ان نسلم محركا ونجعله خارجا الا ان الحق هو ان القول لوجود الطبيعة بعد العلم الطبيعي
على الطبيعي ان يتكلم من بنكرها وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي يحقق ما يسمها وقد حدت الطبيعة
وانها مبدا اول الحركة ما يكون فيه سكون بالذات بالعرض ليس على انها يجب في كل شيء ان يكون مبدا للحركة والسكون
معا بل على انها مبدا الكل امر واحد يكون للشيء من الحركة ان كانت والسكون ان كان ثم بعد البعض من وجه دون ان
يقتضي هذا الرسم وهو خلل ان يزيد عليه وزيادة فقال ان هذا انما يدل على فعل الطبيعة لا على فعل الطبيعة على جوهرها فانه انما يدل
على نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان يزاد في حدها هو ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام بعد الصورة والخلقة

لكذا وكذا ونحن نبتدئ بأن نبين معنى الرسم المأخوذ عن الامام الأول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف لزيادة كلفته موضحين ان ما فعله فيه حاجة الى البدل فنقول ان معنى قولنا مبدأ للحركة اى مبدأ فاعلى يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول اى ليس بينه وبين التحريك فصلى اذ يكون النفس مبدأ البعض حركات الأجسام التي هي فيها ولكن بواسطة وقد ظن قوم ان النفس يفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ولا ادري الطبيعة يستحيل محركة للاعضاء خلاف ما يوجبه فيها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما احدثت الأعضاء عند تكليف النفس اياها غير مقتضاها ولما انجاذبت بمقتضى النفس ومقتضى الطبيعة فان عنى بذلك ان النفس تحدث ميلا والميل يحرك فالطبيعة يفعل ذلك ايضا على ما سيتضح لك وكان مثل هذا الميل ليس هو التحرك بل امره بحرك التحرك فان كان للنفس متوسط في التحريك فذلك في غير التحريك كالمكانية بل في تحريك الكون والأين واذا اريد ان لا يكون هذا الحد عاما لكل تحريك وعد بينه الاول فان النفس قد يكون في المتحرك بحيث تحرك ما هي فيه تحريكها الاين والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبايع والكيفيات ويتبين من هذا ذلك بعد ما هو فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والقاسرات واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين احدهما بالقياس الى المحرك والآخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يكون بحال تحريك لا عن تسخير قاسر ويستحيل ان لا تحرك ان لم يكن مانع حركة مباينة للحركة ووجه حمله على الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك لذاتها المتحرك عن ذاته لا عن خارج وفي قوله لا بالعرض فقد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعة والآخر بالقياس الى المحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدأ لما كان حركته حركة بالحقيقة لا بالعرض والحركة بالعرض شاملة حركة الساكن في السفينة بحركة السفينة والعوجاء الآخر انه اذا حركت الطبيعة صنما من نحاس فهي تحركه بالعرض لان تحريكها بالذات للنحاس لا للصنم فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر ولذلك لا يكون الطب طبيعة اذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطب ما هو فيه لانه فيه لا من حيث هو مريض بل من حيث هو طبيب فان الطبيب اذا عالج نفسه فمتى لم يكن بوجوه لانه طبيب بالاضافة فانه من حيث هو معالج شيء ومن حيث هو معالج شيء وذلك لانه من حيث هو عالج صانع العلاج عالم به ومن حيث هو معالج قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي زاد بعض المتحفين بالأوايل ان يزيدها فقد غلط باطلا فان القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلية واذا احدثت حدثا فانها مبدأ الحركة من اخر في اخر لانه اخر وليس معنى القوة الا مبدأ التحريك يكون من الشيء وليس معنى السريان الا الكون في الشيء وليس معنى التخلق والتشكيل الا افعالا في معنى التحريك وليس معنى حفظ الخلق والاشكال الا افعالا في التسكين ولو كان هذا الزيد ان الطبيعة هي مبدأ موجود في الأجسام لتحريكها الى كمالاتها وتسكينها عليها هو مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونها بالذات لا بالعرض لم يكن الا مكررا لاشياء كثيرة من غير حاجة اليها فكذلك اذا اورد بدل مطابقة من كلامه لفظا مقررا مواطيا لتلك الطابقة فيكون قد كرر اشياء كثيرة وهو لا يشعر ومع ذلك فان هذا المتدارك لخلل هذا الرسم لو زعم قد حيث انه اذا قال قوة فقد دل على ان غير مضاف الى شيء وما فعل فان المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين والقوة لا توسم الا من جهة التسبة الاضافية فلا يكون ما ظنه حقا من انه يزيد هو به من ذلك بايراد القوة فما عليه الرجل باطلا فاسدتم معنى قول الحاد الاول انه مبدأ للحركة والسكون ليس يعني بالمبدأ الذي للحركة المكانية ولا المبدأ الذي للحركة في الكيف بل كل مبدأ لاي حركة كان بالذات فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف

قوله لانه اخر هذه الى التي فيه كو : اخرا فاسبارد والاشتباه الاعتماد الذاتي

قوله والذي في المكان كالمعالج الطبيب فقد ذكر احد اخوه شروحه ان ليس معنى قوله كالمعالج الطبيب فيكون لعدد ذكر احد اخوه شروحه ان ليس معنى قوله كالمعالج الطبيب فيكون لعدد

والتي في المكان وفي غير ذلك ان كانت حركة وسيتضح لك بعد اصناف الحركات فاما كونه مبدأ للحركة في الكم فهو اما
الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل وانبساط في الجسم او تكاثف وانقباض في الجسم فان هذا التحريك عن كمية الى الكمية وان شئت ان
تجعل النمو بالطبيعة فيطلق اسم الطبيعة على ذلك وتاخذ الطبيعة على احد المعاني المذكورة فافعل واما كونه مبدأ للحركة
في الكيف فمثل حال الطبيعة الماء اذا عرض للماء ان استفاد كيفية غريبة لم يكن مقتضى طبيعته ككون البرد مقتضى
طبيعته فان الماء اذا ردت طبيعته الى كيفيته واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان اذا سامت ازمنة
وفوت طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق واما في المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعة الحجر اذا حركته الى اسفل وطبيعة
النار اذا حركت النار الى فوق واما كونه مبدأ للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي تخرج الى الصفو معدن بالصناع الكيمي
والكيف على ما تعلم واما حصول الصفو فعسى ان يكون الطبيعة فيه اياما قبل ان يكون مهيئتها ونستفاد من مواضع اخر
والاولى ان نعلم مما من صناعة لغوى فهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجنس وتعطي كل واحد من الطبايع التي تحتها
معناها **الفصل السادس** في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة
واعراضا وطبيعة هي القوة التي تصدر عنها تحركه او تغيره الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته وصورة
هي ماهية التي بها هو ما هو ومادة هي المعنى الحامل الماهية والاعراض هي الامور التي اذا تصورت مادته بصورته
موجبته لونه او حرضه لم من خارج ربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته وربما لم يكونا اما في البساطة فان
الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي بها الماء هو ما هو لكنها انما يكون طبيعة باعتبار
وصورة باعتبار فاذا قيست الى تقويمها لنوع الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورة
فصورة الماء مثلا هو قوة اذا مزجت بالماء نوعا هو الماء وتلك غير محسوسة وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة
المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون للجسم هو في حيزه الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر الماء اقامة
بالقياس الى المتاثر عنه البرودة واما بالقياس الى الموثر فيه المشكل له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه القريب
واما بالقياس الى مكانه المناسب للسكون وهذه البرودة والرطوبة اعراض يلزمه هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك عائق و
ليس كل الاعراض يتبع الصورة في الجسم بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لان تنفعل عن سبب خارج بعرض كما بعد
قبول الاعراض الصناعية ولكثير من الاعراض الطبيعة واما في الاجسام المركبة فالطبيعة كشيء من الصورة وقد يكون
كنسبة الصورة فان الاجسام المركبة لا تصيرها هي بالقوة الحركة لها بالذات الى جهة وحدها وان كان لا بد لها في ان يكون
هي ما هي من ذلك القوي فكان ذلك القوة جزء من صورتها وكان صورتها مجتمع من عدة معان فتحد كالانسانية فانها
تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق واذا جمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت
الماهية الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى بان يبين في الفلسفة الاولى اللهم الا ان يعني
بالطبيعة لا هذا الذي حددنا بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشيء على اي نحو كان على الشرط المشروط في الطبيعة اولم
يكن فعسى ان يكون طبيعة كل شيء صورته ولكن غرضنا ههنا في اطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه ومن هذه الاعراض
ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشيء وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجي واثار الفرح والضحك
الفائقة وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فان هذه وان لم يكن بد
في وجودها عن ان يكون مادة موجودة فان منبعها من الصورة ومبتدؤها منها وستجد اعراضا يلزم الصورة ينبعث عنها

او يعرض لها بوجه آخر لا يحتاج الى مشاركة المادة وذلك اذا لحق لك علم النفس وقد يكون اعراض مشتركة بينهما من الجهتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب الى الصورة مثل اليقظة وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم والاعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كاذناب الفروح وسواد الحبشي اذا مات فالطبيعة لكن لفظة الطبيعة هي التي اومانا اليها والفرق بين الصورة وبينها ما اشرنا اليه والفرق بين الحركة وبينها اظهر بكثير لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة واحق ما يذكر منها هو ثلثة منها فنوع طبيعة للمبدء الذي ذكرنا ونوع طبيعة ما يقوم بجوهر كل شيء ان يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء فمن راى ان يجعل الجزء الاحق من كل جوهر بان يقوم عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شيء عنصره ومن راى ان يجعل الصورة احرى بذلك جعلها طبيعة الشيء وعسى ان يكون في هذا البحث قوم ظنوا ان الحركة هي المبدء الاول لا مادة الجوهر فراوا انها فجعلوها طبيعة كل شيء ومن جعل طبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط ماهيتها البسيطة وفي المركبات المزاج ويستعمل بعد ذلك لفظ المزاج على ما هو اشهر ونرشد الان اليه يسيرا فنقول ان المزاج كيفية تحصل من تفاعل كيفيتان متضادتان في جسم متجاورة وذلك ان الاقدمون من الاوايل شديدا الشغف بتفضيل المادة والقول بها وتصييرها طبيعة ومنهم انطيغونس الذي يذكره المعلم الاول ويحكي عنه انه اصر على ان المادة هي الطبيعة والفاهي المفوضة للجواهر ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشيء لكان السرير اذا عفن وصار يتفرع عفنا وينبت فرعا سريرا وليس كذلك بل يرجع الى طبيعة الخشب وينبت خشبا كان هذا الرجل راى ان الطبيعة هي المادة ولا كل مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعة بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم الشيء يجب ان لا يكون منه بد عند وجود الشيء ليس انه الذي لا بد منه عند عدم الشيء او يكون ثابتا عند عدم الشيء وما تعينا ان يكون الشيء ثابتا في الاحوال وجوده لا يكفي في ان يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهيولى التي لا تفيد وجود الشيء بالفعل انما يفيد قوة وجود بل الصورة هي التي تجعله بالفعل الا ترى ان الخشب واللبن اذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ولكن كونه بالفعل يستفاد من صورة حتى لو جاز ان يقوم صورة لا في المادة لاستغنى عنها وهذا الرجل ذهب عليه ان الخشبية عرضة والفاها عند الانبان محفوظة وان كان الذي يهيئ مراغاة شرايط طبيعة هو ان يكون مفيد الشيء جوهريته فالصورة اولى بذلك وذا كانت الاجسام البسيطة هي بالفعل صورها ولم يكن هي مادة ولا مواد لها واختلف فيه بين ان الطبيعة ليست هي المادة والفاهي الصورة في البسائط والفاهي انفسها صورة من الهيولى ليست مادة من المواد والفاهي المركبات فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها لا يعطي ماهيتها بل هي مع زوايد الا ان تبقى معها الكاملة طبيعة على سبيل التراد فيكون الطبيعة يقال على هذا وعلى الاول ما لا شرط المادة الحركة فهي اعم من ان يكون طبيعة للاشياء فانها كما تتضح طاردة في حالة النفوس وغريبة من الجواهر

الفصل السابع

في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها وهي هنا الفاظ تستعمل يقال الطبيعة والطبيعي وما قاله الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري مجرى الطبيعي فالطبيعة قد عرفناها واما الطبيعي فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة هو اما ما فيه الطبيعة واما ما عن الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمنسوب بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء من وضع واما عن الطبيعة فالآثار والحركات الدائمة بحال من ذلك من الزمان والمكان وغيرها واما ما له الطبيعة وهو الذي في نفسه مثل عند المبدء وهو الجسم المتحرك بطباعه الساكن بطباعه اما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل من الطبيعة او قوة

بالفعل من الطبيعة او قوله بالفعل عن الطبيعة بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية
واما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد كالاشخاص والانواع الجوهرية او لازما لها كالاعراض
اللازمة والحادثة واما ما يجري مجرى الطبيعي فمثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لا خارجة
عن مقتضيها والخارج عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها لسبب قابل فعلها وهو المادة فان الراس
المسقط والاصبع الزائدة ليسا جاريين على المجرى الطبيعي ولكنهما بالطبع وبالطبيعة اذ سببهما الطبيعة ولكن ليس لنفسها
بل لعارض وهو كون المادة بحال في كيفيتها او كميتها تقبل ذلك والطبيعة يقال على وجه جزئي ويقال على وجه كلي
فالتي يقال على وجه جزئي هي الطبيعة الخاصة بشخص شخص والطبيعة التي يقال على وجه كلي فربما كانت كلية بحسب نوع
وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود لهما في الاعيان ذوات قائمة الا في التصور بل لا وجود الا لجزئي اما احدهما
فهو ما نعقله من مبدأ يقتضي التدبير الواجب في استحفاظ نوع نوع والثاني ما نعقله من مبدأ يقتضي التدبير الواجب
في استحفاظ الكل على نظامه وقد ظن بعضهم ان كل واحد منهما قوة موجودة اما الاولى فسارية في اشخاص النوع واما
الاخرى فسارية في الكل وظن بعضهم ان كل واحد منهما هو في ذاته وفيضانه عن المبدأ الاول واحد وينقسم بانقسام
الكل ويختلف في القوابل وليس من هذا شيء يجب ان يصغى اليه فانه لا وجود الا للقوى المختلفة التي في القوابل ولم
يكن البتة متحدة ثم انقسمت نعم لها نسبة الى شيء واحد والنسبة الى الشيء الواحد الذي هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الذاتي
عن الاشياء ولا يقوم المنسوبات مجردة بانفسها بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لا في ذات المبدأ الاول فانه من المحال ان
يكون في ذاته شيء غريب عن ذاته كما نعلم بعد ولا في طريق السلوك الى الاشياء كانه فائض لكنه بعد لم يصل ولا له
وجود في الاشياء متحدا بلا اختلاف بل طبيعة كل شيء شيء آخر بالنوع او بالعدد ولا ايضا ما يمثلونه من شروق الشمس
كذلك فان الشمس لا ينفصل عنها شيء يقوم واحدا لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعهما في القابل ويحدث في كل
قابل آخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا هو شيء من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه الى المواد
فغشها نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا بحسبه ح ويتبين لك تحقيق هذا كله في غير هذه
الصناعة لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا يكون على انها طبيعة بل على انها امر معقول عند الاوائل والمبادي
التي يفيض منها تدبير الكل او على انها طبيعة جرم اول من اجرام السماوية التي بتوسطها استحفظ النظام ولا يكون البتة
طبيعة واحدة المهية سارية في الاجسام الاخر فهكذا يجب ان يتصور الطبيعة الكلية والجزئية ثم نعلم ان كثيرا مما هو خارج
عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي
التي في زيد فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه احدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة في السعداء وهي المقصودة ولها خلق البدن
واذا خلقت فليست لسبب من الطباع بل لسوء الاختيار وليكون لقوم آخرين حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص
وجود فانه ان خلد هؤلاء لم يسع للآخرين مكان ولا قوت وفي قوة المادة فضل للآخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود
وليسوا اولى بالعدم الدائم من هؤلاء وبالخلود فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية وكذا الاصبع الزائدة فهي مقصودة
الطبيعة الكلية التي تقتضي ان يكسى كل مادة ما يستعد لها من الصورة ولا تعطل فاذا فضلت مادة فتستحق للصورة
الاصبعية لم تحرم ولم تضيع

الفصل الثامن في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته لعلم آخر ان كانت له مشاركة

واذ قد عرفت الطبيعة وعرفت الامور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء

يبحث ولما كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية اعني الطول والعرض والعمق المشار اليها
وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه
عارض من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها هي من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة تصير الهندسة جزئية
بوجه ما عند العلم الطبيعي لكن الهندسة الصرفة لا تشارك العلم الطبيعي في المسائل واما علم الحساب فهو ابعد من هذه
المشاركة واشد بساطة بل ههنا علوم اخرى تحتها كعلم الاثقال وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة وعلم المناظر وعلم
الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه كرة متحركة والحركة شديدة
المناسبة للمقادير لا تصالها وان كانت اتصالها لا لذاتها بل بسبب مسافة او زمان كما نبين نحن من بعد ثم البراهين
الموردة في علم الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة واما علم الموسيقى فموضوعه النغم والازمنة وله مبادئ
من علم الطبيعي ومبادئ من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وعلم المناظر ايضا موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر
وله مبادئ من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم لا تشارك كلها العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها ينظر في الاشياء التي
لها من حيث هي ذوات كم ومن حيث لها عوارض الكم التي لا يوجب تصور عروضها للكم ان يجعله كما في جسم طبيعي فيه مبدأ
حركة وسكون ولا يحتاج الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعي ومباديه طبيعية وهندسية
اما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام السماوية يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما استعمل كثير منه
في اول المجسطي واما الهندسية فمما لا يخفى ويخالف سائر تلك العلوم في انه يشارك الطبيعي في المسائل ايضا فيكون موضوع
مسائله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعي والمحمول فيه ايضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول ايضا في مسائل العلم
الطبيعي مثل ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي فان التعليمي
المحض مجرد لا في مادة البتة وكان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة
لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة اما مقدمات التعليمي فرصدية مناظرية او هندسية واما مقدمات الطبيعي فماخوذة
مما يوجبه طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية في براهينه وخلط التعليمي فادخل المقدمات
الطبيعية في براهينه فاذا سمعت الطبيعي يقول لو لم يكن الارض كرية لم يكن فضل الكسوف القمري هلاليا فاعلم انه قد خلط
واذا سمعت التعليمي يقول واشرف الاجرام له اشرف الاشكال وهو المستدير وان اجزاء الارض يتحرك اليها على الاستقامة
وما اشبه ذلك حد اليها فاعلم انه قد خلط وانظر كيف يختلف الطبيعي والتعليمي في البرهان على ان جرما ما من البسائط
كري اما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجد عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانخفاضها
وان ذلك لا يمكن الا ان يكون الارض كرية والطبيعي يقول ان الارض جسم بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعته
متشابه يستحيل ان يكون مختلفا فيه فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم او يكون بعضه على ضرب من
الانحناء والاخر على خلافه فنجد الاول قد اتى بدلائل ماخوذة من مناسبات المقابلات والاوضاع والمحاذيات من
غير ان يكون محتاجة الى ان يكون فيها تعرض بقوة طبيعية موجبة فيها لمعنى ونجد الثاني قد اتى بمقدمات ماخوذة
من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الانية ولم يعط العلية والثاني العلية واللمية
والاعداد بما هي اعداد قد يوجد في الموجودات الطبيعية اذ يوجد فيها واحد وواحد اخر وكون كل واحد منهما واحدا ليس
كونه ذاتا من ماء او نار او ارض او شجر او غير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن مهيته واعتبار ذينك الواحدين

من حيث هما في نحو من انحاء الوجود معا هو صورة الاثنينية في ذلك النحو من الوجود وكذا في غير ذلك من الاعداد وهذا هو العدد المعدود وقد توجد في الموجودات
الغير الطبيعية التي ستتضح انها لها انية وقواما فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه ولا هو عارض خاص به فهويته
لا تقتضي تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات ومعنى التعلق ان يكون وجوده خاصا بما قيل انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين لكل واحد منهما
بالقوام وبالحد ويتعلق ان كان ولا بد بالموجود العام فيكون من الامور اللازمة له فطبيعة العدد يصلح ان تعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر
فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد تعرض لها احوال ينظر فيها الحاسب وتلك الاحوال لا تعرض لها الا
وقد وجب تعليقها بالقوام بالمادة وان لم يجب تعليقها بها بالحد ولم تكن مما تخصصها بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك
نظرا رياضيا وان المقادير فانها تشارك المتعلقات بالمادة وتباينها اما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلان المقادير هي المعاني القائمة في المادة
لا محالة واما مباينتها فمن جهات من تلك ان من الصور الطبيعية ما يظهر من امره في اول الامر انه لا يصلح ان يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي
للماء من حيث هي ماء فانها مستحيلة ان توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي يصلح ان يحل المادتين جميعا واي مادة كانت
والصورة الانسانية وطبيعتها فانها مستحيلة ان توجد في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم الذهن في تحقيقه كثير تكلف بل يقرب تناوله ومنها ما لا
يستحيل في بادي النظر ان يعرض لاي مادة اتفقت مثل البياض والسواد واشياء من هذا الجنس فان الذهن لا يستوحش من احلالها اية مادة اتفقت
لكن العقل والنظر يوجبان من بعد ان طبيعة البياض والسواد غير عارضة الا لمزاج واستعداد مخصوص وان المستعد للتسود بمعنى التلون لا بمعنى
التصبغ ليس قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لامر في مزاجه وغريزته لكنهما وان كان كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن الا مقارنا
لامر ليس هو هو وذلك الامر هو السطح او المقدار المباين للون في المعقول ثم قد يتشارك ايضا هذان القسمان المذكوران في امر وهو ان الذهن
لا يعقل واحدا منهما الا وقد لحقه خاصية نسبة الى امر اخر يقارن ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الانسانية لزمه ان يحضر معها
نسبة لها الى مادة مخصوصة لا يتخيل الا كذلك والبياض ايضا اذا احضره التصور احضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وابى ان يتصور بياض الا ان
يتصور قدرا ومعلوم ان البياضية الى القدرية شبيهة بنسبة شيء الى امر موضوع له ثم المقدار يفارق هذين الصنفين فيما يشتركان فيه
اذ الذهن يقبل المقدار على انه مجرد وكيف لا يقبله وهو محتاج الى الاستقصاء في البحث حتى ينكشف له ان المقدار لا توجد الا في مادة
ويفارق هذا القسم بشيء يخصه وهو ان الذهن اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة لم يضطر الى ان يعد له مادة مخصوصة ويفارق القسم الثاني
بان الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار الى ان يجعل له مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطره اليها ايضا اذ الذهن يستغني في نفس تصور
المقدار عن تصوره في المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد فليس
مما يكون خاصا بمادة معينة ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة وقد ظن ان البياض والسواد هذا حكمهما ايضا وليس كذلك
فانه لا التصور التخييلي ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لهما يغني عن ذلك اذا حقق واستقصى وانما يتجردان بمعنى اخر وهو ان المادة ليست جزء قوامهما
كما هي جزء قوام المركبات لكنه جزء حديهما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزءا من قوامه اذا كان حده يتضمن نسبة ما الى
شيء خارج عن وجود الشيء وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا يحتاجان في اقامتهما
البراهين ان يتعرضا للمادة الطبيعية او ياخذا مقدمات تتعرض للمادة بوجه لكن صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى
واشد منها صناعة المناظر واشد من ذلك صناعة الهيئة تاخذ المادة او شيء من عوارض المادة وذلك لانها تبحث عن احوالها فمن
فمن الضرورة ان ياخذها وذلك لان هذه الصناعات اما ان تبحث عن عدد الشيء او عن مقدار او شكل في شيء والعدد والمقدار والشكل عوارض
لجميع الامور الطبيعية ويعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية ايضا بالعدد والمقدار فاذا اريد ان يبحث عما يعرض من احوال العدد
والمقدار في امر من الامور الطبيعية لزم ضرورة ان يلتفت الى ذلك الامر الطبيعي وكان الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة
والصناعات التعليمية التي هي حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنايع موضوعاتها
من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة واذا كان بعض العلوم المنسوبة الى الرياضية مما يحوج الذهن الى التفات نحو

المادة لمناسبة بليغة بين الطبيعيات فكيف ظنك بالعلم الطبيعي فيه ومما افسد ظن من ظن ان الواجب ان يستعمل
في العلم الطبيعي بالصورة ويخلي عن المادة اه **الفصل التاسع** في تعريف اشد العلل اهتماما بالطبيعي
في محته وقد فض بعض الطبيعيين ومنهم الظيفون مراعاة امر الصورة رفضا كليا واعتقدان المادة هي التي يجب ان
يحصل ويعرف فاذا حصلت تحصيلا فما بعد ذلك اغراض ونواحي غير متناهية لا يضبط ويشبه ان يكون هذه
المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي المادة المجسمة المنطبعة دون الحشية الاولى فكانهم عن الاولى غافلون وربما
احتج بعض هؤلاء ببعض الصنايع وقايس بين الصناعة الطبيعية النظرية وبين الصناعة المهنية فقال ان مستنبط
الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورة والغواص وكده تحصيل الدرة وما عليه من صورها والذي يظهر لنا
في هذا الراي افتقاده ايانا الوقوف على خصايص الاسطقسات الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومناقضة صاحب
نفسه فانه ان امتنع الوقوف على الهيولى الغير المصورة فقد منع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل بل كانه امر
بالقوة ثم من اي الطريق يسلك الى اداكه اذ قد اعرض عن الصور والاعراض صحا والصور والاعراض هي التي نحن
اذها انا الى اثباته فان لم يقنع الوقوف على الهيولى الغير المصورة ودام للهيولى صورة مثل صورة الماسية او الهوائية
او غير ذلك مما خرج عن النظر في الصورة وظنه ان مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر الصورة ظن فاسد فان
مستنبط الحديد ليس موضوع صنعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوعها الاجسام المعدنية التي يكب عليها
بالحفر والتذويب ففعله ذلك هو صورة صناعته ثم تحصيل الحديد غاية صناعته وهو موضوع لصنايع اخرى
اربابها لا يعنيهم مصافاة الحديد عن التصرف فيه باعطائه صورة اوعرضا وقد قام بازاء هؤلاء طايفة اخرى
من الناظرين في علم الطبيعة واستخفوا بالمادة اصلا وانما قصدت في الوجود ليظهر فيها الصورة باثارها
وان المقصود الاول هو الصورة وان من احاط بالصور علما فقد استغنى عن الالتفات الى المادة الا على سبيل تشوف
فيها لا لعينه وهؤلاء ايضا مسرفون في جنبة اطراح المادة كما ان اولئك كانوا مسرفين في جنبة اطراح الصور وبعد
ما يقول فيه في علوم الطبيعة على ما اومانا اليه قبل هذا الفصل فقد قطعنا بان بحثهم الناسب الذي بين الصور وبين
المواد اذ ليس كل صورة مسلكه لكل مادة ولا كل مادة ممهدة لكل صورة بل يحتاج الصور النوعية الطبيعية في ان
تحصل موجودة في الطباع الى مواد نوعية مخصصة مصورة لاجلها ما استتم استعداد هذه الصور وكم من عرض انما
تحصيل عن الصورة بحسب ما قدمنا فاذا كان العلم التام الحقيقي هو الاحاطة بالشيء كما هو وما بالرض وكانت غاية
النوعية الهاء مفتقرا الى مادة معينة اولا ما لم يوجد ما وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن هذا
من حالها محققا عندنا او كيف يكون هذا من حالها محققا عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا مادة اعم اشتراكا فيها
وابعد عن الصورة من المادة الاولى في علمنا بطبيعتها والهاء بالقوة كل شيء فكتسب علما بان الصورة التي في مثل هذه
المادة اما واجب في حالها ان تخلع اخرى وتعرها او ممكن غير موثوق به وراي يعني اشرف من هذه المعاني التي من حقها
ان يعلم من مضمحال الشيء في وجوده نفسه رانة وشق او فاتق بل الطبيعي مفتقر في براهينه ويحتاج في استنباط اصنافه
الى ان يكون محصلا للاحاطة بالصور والمادة جميعا لكن الصورة تكسبه علما بهوية الشيء بالفعل اكثر من المادة و
المادة تكسبه لعلم بقوة وجوده في اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشيء **الفصل العاشر**
في تعريف اصناف العلة علة من الاربع وقد استعملنا وبنا نقدم اشارات دالة على ان للجسم الطبيعي علة عنصرية

وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية فحري بناء الان ان نعرف احوال هذه العلل فنستفيد منها سهولة سلوك
السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما ان لكل كاين فاسد او لكل واقع في الحركة او لكل ما هو مؤلف من مادة وصورة
عللا موجودة وانها هذه الاربع لا غير فامر لا يتكلفه نظر الطبيعي وهو الى الالهي واما تحقيق ماهيتها والدلالة على احوالها
وضعا فامر لا يستغني عنه الطبيعي فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة والصورة والغاية
والفاعل في الامور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في اخر غيره من جهة ما هو اخر ونعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة
الى فعل في مادة وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا لاحالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب ايضا اذا عالج نفسه فانه
مبدأ حركة في اخر بانه اخر لانه انما يحرك العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو
هو اعني من جهة ما هو طبيب واما تعالجه وقبوله العلاج وتحركه بالعلاج فليس من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو
طبيب بل من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ هو الذي يصلح المادة كمحرك النطف في الاحالات
المعدة والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون هو الذي يعطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات
اذ ليس على الطبيعي ان يتحقق ذلك بعد ان يضع ان ههنا مهيئا وههنا معطي صورة ولا شك ان المهيئ مبدأ حركة و
المتمم ايضا هو مبدأ الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل وقد يعد المعين والمشير في مبادي الحركة اما المعين
فيشبه ان يكون جزءا من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين المعين والاصل ان الاصل
يحرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له بل للاصل او لغاية ليست نفس غاية الاصل الحاصلة بالتحريك بل غاية
اخرى كشكر او اجر او بر واما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط فانه سبب الصورة النفسانية التي هي مبدأ الحركة الاولى لامر
ارادي فهو مبدأ المبدأ فهذا هو المبدأ الفاعل على حسب الامور الطبيعية فاما اذا اخذ المبدأ الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب
الوجود نفسه كان معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث هو مباين ومن حيث ليس ذلك
الوجود لاجله علة فاعلية ولنقل الان في المبدأ المادي فنقول ان المبادي المادية تشترك في معنى وهي انها في طبايعها
حاملة لامور غريبة عنها ولها نسبة الى المركب منها ومن تلك الهيئات ولها نسبة الى تلك الهيئات نفسها مثلا ان الجسم
له نسبة الى المركب اي الى الابيض ونسبة الى البسيط اي الى البياض ونسبة الى المركب نسبة علية ابدا لانه جزء من
قوام المركب والجزء في ذاته اقدم من الكل ومقوم لذاته فاما نسبته الى تلك الامور فلا تعقل الا على اقسام ثلثة اما
ان يكون لا يتقدمها في الوجود ولا يتاخر عنها اعني لا هي محتاجة الى الامر الاخر في التقويم ولا ذلك الامر محتاج اليها
في التقويم والقسم الثاني ان يكون المادة محتاجة الى مثل ذلك الامر في التقوم بالفعل فالامر يكون متقدما عليها
في الوجود الذاتي كان وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادي اخرى ولكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادتها ويجعلها با
لفعل كما ان كثيرا من الاشياء تكون تقومه لشيء ويلزمه بعد تقومه ان يقوم شيئا اخر لكنه ربما كان ما يقومه بمفارقة
لذاته وربما كان تقومه بمخالطة من ذاته ومثل هذا الامر يسمى صورة وله قسط في تقويم المادة بمقارنة ذاته او هو كل
المقوم القريب وبيان ذلك في صناعة الاولى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل
اقدم من ذلك الشيء ويقوم بها ذلك الشيء وهذا الشيء هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص وان كنا ربما سمينا جميع هذه
الهيئات اعراضا فيكون القسم الاول يوجب اضافة المعية والقسمان الاخران اضافة تقدم وتاخر لكن في الاول
منهما التقدم لما في المادة وفي الثاني منهما التقدم للمادة والقسم الاول ليس بظاهر الوجود وكانه ان كان له

مادة ما خ ل

الفلسفة خ ل

مثال

مثال فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعا في تقويم الانسان واما القسمان الاخران فقد اخبرنا عنهما مرارا وللمادة
مع المتكون عنها التي هي جزء من وجوده نوع اخر من اعتبار المناسبة وسيلح ايضا ان ننتقل هذه المناسبة الى الصورة
فان المادة قد يكفي وحدها في ان يكون هي الجزء المادي لما هو ذو عدة وذلك في صنف من الاشياء وقد لا يكفي ما لم
ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع منها ومن الاخرى كالمادة الواحدة لتمامية صورة الشيء وذلك في صنف من الاشياء
كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن واذا كانت المادة انما يحصل منها الشيء بان يكون معها غيرها فاما ان يكون
بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكرية والمنازل للمدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معا كاللبن والخشب
للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالاسطقسات للكائنات فان الاسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها
ولا نفس تركيبها بالتماس والتلاقي وقبول الشكل ان يكون منها الكائنات بل بان يفعل بعضها في بعض وينفعل
بعضها من بعض ويستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا فح تستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان الترياق وما
اشبهه اذا خلطت اخلاطه واجتمعت وتركبت لم يكن ترياقا بعد ولا له صورة الترياقية الى ان ياتي عليه مدة في مثلها
يفعل بعضها في بعض بكيفياتها فيستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيصدر عنها فعل بالمشاركة وهذه
فان صورتها الذاتية يكون ثابتة محفوظة والاعراض التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فيتغير ويستحيل استحالة بان
ينتقص كل افراط يكون في كل مفرد منها الى ان يستقر فيها كيفية الغالبات انقص مما في الغالب وقد جرت العادة بان
يقال ان المقدمات نسبتها الى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والاشبه ان يكون صورة المقدمات شكلها ويكون
المقدمات بشكلها تتشاكل السبب الفاعلي فانها كسبب فاعلي للنتيجة والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لما وجدوا
الحد الاصغر والحد الاكبر اذا التأما حصلت النتيجة وقد كانا قبل ذلك في القياس وقع الظن بان الحدود في القياس
موضوع النتيجة فيخطئ من ذلك الى ان القياس نفسه موضوع النتيجة لكن الحد الاصغر والحد الاكبر طبيعتاهما موضوعتان
لصور فانهما موضوعتان لصورة النتيجة وليستا الحد الاصغر والحد الاكبر وموضوعتان لان يكونا حدا اصغر وحدا
اكبر وليستا موضوعتين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا كان على نمط من النسبة الى الاخر كان حدا اصغر وحدا
اكبر وذلك النمط هو ان ينسبا معا بالفعل نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة نسبة الى شيء بالقوة
واذا كانا على نمط اخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط هو ان ينسب كل واحد منهما الى الاخر نسبة الحمل و
الوضع او التلو والتقديم بعد نسبة كانت لهما ومع ذلك فليس ايضا عين ما هو في القياس حدا اكبر او اصغر هو بالقوة
موضوع النتيجة بل اخر من نوعه فليس يمكن ان نقول ان شيئا واحدا بالعدد يعرض له ان يكون موضوعا لكونه حدا
اكبر وحدا اصغر وموضوعا لكونه جزء النتيجة فلست افهم كيف ينبغي ان يجعل المقدمات موضوعة للنتيجة فاذا قسنا المادة
الى ما عنها يحدث فقد يكون للمادة مادة لقبول الكون وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتركيب
وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا فهذا ما نقوله في العلة المادية واما الصورة فقد يقال للماهية التي اذا
حصلت في المادة قومتها نوعا ويقال صورة لنفس النوع ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ويقال صورة لهيئة الاجتماع
كهيئة العسكر وصورة المقدمات المقترنة ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت
ويقال صورة لحقيقة كل شيء كان جوهرا او عرضا ويفارق النوع فان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما قيل صورة
للمعقولات المفارقة للمادة والصورة الماخوذة احد المبادي هي بالقياس الى المركب منها ومن المادة انها جزء له يوجبه

مادة خ ل

ان ظن

بالفعل في مثله والمادة جزء لا يوجبه بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة فليس
الشيء هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع اخر والعلة الصورية
قد يكون بالقياس الى جنس او نوع وهو الصورة التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس الى الصنف وهو الصورة التي قد قامت
المادة دونها نوعا وهي طارية عليها كصورة الشكل للسرير والبياض بالقياس الى جسم ابيض واما الغاية فهي المعنى الذي لاجله
يحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون فان كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض بل بالذات فانه يروم
به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن فانه اما ان يكون كذلك او يظن به ذلك ظنا

الفصل الحادي عشر في مناسبات العلل

الفاعل من جهة سبب للغاية وكيف لا يكون كذلك والفاعل هو الذي يحصل
الغاية موجودة والغاية من جهة هي سبب الفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما كان يفعل
فالغاية تحرك الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم ترتاض فيقول لاصح فيكون هذا جوابا كما اذا قيل لم صححت
فيقول لاني ارتضت ويكون جوابا والرياضة سبب فاعلي للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل لم تطلب الصحة فقيل
لارتاض لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاخبار ثم ان قيل لم تطلب الرياضة فقيل لكي اصح كان الجواب صحيحا والفاعل ليس علة
لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود
كما علمته والغاية علة لكون الفاعل فاعلا فهي علة له في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية في كونها علة وهذا ستتضح
في الفلسفة الاولى ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلول فان الفاعل اما ان يكون مهيئا للمادة
فيكون سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايجاد الصورة
القريبة والغاية سبب للفاعل في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل للمركب فالمبادي القريبة من الشيء
هي الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء بل هما علتاه على انهما جزءان يقومانه بلا واسطة وان اختلف تقويم كل منهما
فكان هذا علة غير العلة التي هي ذاك لكنه ربما عرض ان كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين اما المادة
فاذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة بل هيئة عرضية فح يكون المادة مقومة لذات
ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف فتكون علة ما للعلة لكن وان كان كذلك فمن حيث ان المادة
جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما واما الصورة فاذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم
المادة بالفعل والمادة علة للمركب فيكون هذه الصورة علة لعلة المركب لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء
من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما فالمادة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب والصورة
اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون ماهية الفاعل والصورة والغاية مهية
واحدة فتكون هي التي تعرض لها اما ان تكون فاعلة وصورة وغاية فان في الاب مبدأ لتكون الصورة الانسانية من النطفة وليس
ذلك كل شيء من الاب بل صورته الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي يتحرك اليها
النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي
غاية ومن حيث يبتدئ تركبها منها فهي فاعلة فاذا قيست الى المادة والمركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت غاية مرة
وفاعلة مرة اما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن واما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي
في الاب

الفصل الثاني عشر في اقسام احوال العلل

ان كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد

يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد
يكون بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يتركب بعض هذه مع بعض ولنصور هذه الاحوال
اولا في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية بالذات هي مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا سخنت وهو ان تكون العلة
مبدأ لذات ذلك الفعل واخذ من حيث هي مبدأ له والعلة الفاعلية بالعرض ما خالف ذلك وهو على اصناف من ذلك ان
يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا لضد مانع ضده فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل الضد الآخر
مثل السقمونيا اذا برد باسهال الصفراء او يكون الفاعل مزيلا لمانع شيئا عن فعله الطبيعي وان لم يكن يوجب مع المنع
ضدا مثل مزيل الدعامة عن هدف فانه يقال انه هو هادم الهدف ومنه ان يكون الشيء الواحد معتبرا باعتبارات لانه ذو
صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات يفعل فعلا فلا ينسب اليها بل الى بعض المقارنة لها كما يقال ان الطبيب
يبني اي الموضوع الذي للطبيب هو بناء فيبني لانه بناء لا لانه طبيب او يؤخذ الموضوع وحده غير مقترن بتلك الصفة فيقال
ان الانسان يبني ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع له او الارادة متوجها الى غاية ما فيبلغها او لا يبلغها لكن يعرض
معها غاية اخرى مثل الحجر ليشبح وانما يعرض له ذلك لانه بذاته يهبط فيتفق ان وقع على هامة في ممره فاتى عليها بثقله
فشبحها وقد يقال للشيء انه فاعل بالعرض وان كان ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا انه يتفق ان يكون في اكثر الامر يتبع
حضوره امر محمود او محذور فيعرف بذلك فيستحب قربه ان كان يتبعه امر محمود ويتيامن به او يستحب بعده ان كان يتبعه
امر محذور ويتطير منه ويظن ان حضوره سبب لذلك الخير او لذلك الشر واما الفاعل القريب فهو الذي لا واسطة بينه
وبين المفعول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء
واما الفاعل الخاص فهو الذي انما ينفعل عن الواحد منه وحده شيء بعينه مثل الدواء الذي يتناوله زيد في
بدنه والفاعل العام فهو الذي يشترك في الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة وان كان بلا
واسطة واما الجزئي فهو اما العلة الشخصية لمعلول شخصي كهذا الطبيب لهذا العلاج او العلة النوعية لمعلول نوعي
مساو له في رتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما الكلي فبان يكون تلك الطبيعة غير موازية لما بازائها من المعلول
بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع للعلاج واما البسيطة فبان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة
مثل الجذب والدفع في القوى البدنية واما المركب فبان يكون صدور الفعل عن عدة قوى اما متفقة النوع كعدة يحركون
سفينة او مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحساسة واما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس الى ما اشتعلت
فيه واما الذي بالقوة فمثل النار بالقياس الى ما لم يشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه والقوة قد يكون قريبة وقد يكون
بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة والقريبة كقوة الكاتب المقتني لملكة الكاتبية على الكتابة وقد يمكنك ان
يتركب بعض هذه مع بعض وقد وكلناه الى ذهنك ولنورد هذه الاعتبارات ايضا في المبدأ المادي فاما المادة التي بالذات
فهي التي لاجل نفسها يقبل الشيء مثل الدهن للاشتعال واما الذي بالعرض فعلى اصناف من ذلك ان يؤخذ المادة
مع صورة مضادة للصورة وتزول بحلولها فيؤخذ مع الصورة الزائلة مادة الصورة الحاصلة كما يقال ان الماء موضوع للهواء
والنطفة موضوعة للانسان والنطفة ليست موضوعة بما هي نطفة لان النطفة تبطل عند كون الانسان او يؤخذ الموضوع
مع صورة ليست داخلة في كون الموضوع موضوعا وان لم يكن ضدا للصورة الاخرى المقصودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان
الطبيب يتعالج فانه ليس انما يتعالج من حيث هو طبيب ولكن من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب

واما الموضوع

واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء للبدن والبعيد مثل الاخلاط بل الاركان والموضوع الخاص فمثل جسم الانسان بمزاجه
لصورته والعام مثل الخشب للسرير والكرسي ولغيرهما وفرق بين القريب والخاص فقد يكون السبب المادي قريبا وعاما مثل
الخشب للسرير والموضوع الجزئي مثل هذا الخشب لهذا الكرسي او هذا الجوهر لهذا الكرسي والكلي مثل الخشب لهذا الكرسي
او الجوهر للكرسي والموضوع البسيط فمثل الهيولى للاشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات والمركب مثل الاخلاط للبدن
ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان لصورته وبالقوة مثل النطفة لها او الخشب الغير المصور بالصناعة
لهذا الكرسي وههنا ايضا قد يكون القوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه الاعتبارات من جهة الصورة فالصورة التي
بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والذي بالعرض فمثل البياض والسواد له وربما كان نافعا في التي بالذات مثل صلابة
الخشب لقبوله شكل الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض لسبب المجاورة كحركة الساكن في السفينة فانه يقال للساكن في السفينة
متحرك ومنتقل بالعرض والصورة القريبة فمثل التربيع لهذا المربع والبعيدة فمثل ذي الزاوية له والصورة الخاصة لا
يخالف الجزئية وهو مثل حد الشيء او فصل الشيء او خاصة الشيء والعامة فلا يفارق الكلية وهو مثل الجنس للخاصة
والصورة البسيطة فمثل صورة الماء والنار التي هي صورة لم يتقوم من عدة صورة مجتمعة والمركبة مثل صورة الانسانية
التي تحصل من عدة قوى وصور مجتمع والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فهي القوة مع العدم واما اعتبار
هذه المعاني من جهة الغاية فالغاية بالذات هي التي تنحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها لا غيرها مثل
الصحة للدواء والغاية بالعرض على اصناف فمن ذلك ما يقصد ولكن لا لاجله مثل دق الدواء لاجل شرب الدواء والصحة
هذا هو النافع او المظنون نافعا والاول هو الخير او المظنون خيرا ومن ذلك ما يلزم الغاية او يعرض لها اما ما يلزم الغاية
فمثل الاكل غاية التغوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية هي كف الجوع واما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة
فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها
هو مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من يرمي طيرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد واما
الغاية القريبة فكالصحة للدواء والبعيدة فكالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا واما
العامة فكاسهال الصفراء لشرب الترنجبين فانه غاية له ولشرب البنفسج ايضا واما الغاية الجزئية فكقبض زيد على فلان
الغريم المقصود كان في سفره واما الكلية فكانتصافه من الظالم مطلقا واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة
مثل لبس الحرير للجمال ولقتل القمل وهذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل والغاية بالقوة فمثل الصورة
بالفعل والصورة بالقوة واعلم ان العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة فما دام العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة
معلول فيجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا اخرى مثل ان يكون العلة انسانا والمعلول خشبا فيكون الانسان
نجارا بالقوة والخشب منجورا بالقوة ولا يجوز ان يكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة والذي يشكل في هذا
من امر البناء وبقائه بعد الباني فيجب ان يعلم ان البناء ليس يبقى بعد الباني على ان البناء معلول الباني فان معلول الباني
تحريك اجزاء البناء الى الاجتماع وهو لا يتاخر عنه واما ثبات الاجتماع وحصول الشكل فيثبت عن عدة علل موجودة اذا
فسدت فسد البناء وتحقيق هذا المعنى وما يجري مجراه موكول الى الفلسفة الاولى فليتربص به الى ما هناك

الفصل الثالث عشر في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما

واذ قد تكلمنا على الاسباب
وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها انها من الاسباب فحري بنا ان لا نغفل امر النظر في هذه

المعاني وانها هل هي في الاسباب او ليست في الاسباب وان كانت فكيف هي في الاسباب واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا
في امر البخت والاتفاق فقرقة انكرت ان يكون للبخت والاتفاق مدخل في العلل بل انكرت ان يكون لهما معنى في الوجود البتة وقالت انه من المحال ان نجد للاشياء
اسبابا موجدة ونشاهدها فنعدل عنها ونعزلها عن ان يكون عللا ونزيد لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق فان الحافر
بئرا اذا عثر على كنز جزم اهل الغباوة القول بان البخت السعيد قد لحقه وان زلق فيها فانكسر رجله جزموا القول بان
البخت الشقي قد لحقه ولم يلحقه هناك بحث البتة بل كل من يحفر الى الدفين يناوله من يميل على زلق في شفير يزلق عنه
ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق ليقعد في دكانه ولمح غريما له فظفر بحقه فذلك من فعل البخت وليس كذلك بل ذلك لانه قد
توجه الى مكان به غريمه وله حس بصر فرآه قالوا وليس وان كان غايته في خروجه غير هذه الغاية يجب ان لا يكون الخروج
الى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يعرض
ان يجعل المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات غاية فيتعطل الاخرى بوضعه لا في نفس الامر وهي في نفس الامر غاية
يصلح ان ينصبها غاية ويرفض ما سواها اليس لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم هناك فخرج ليرومه فظفر به
لم يقل ان ذلك واقع منه بالبخت بل قيل لما عداه انه بالبخت او بالاتفاق فيرى ان جعله احد الامور التي يؤدي اليها خروجه
غاية يصرف الخروج عن ان يكون في نفسه سببا لما هو سببه وكيف يظن ان ذلك يتغير بجعل جاعل فهؤلاء طايفة وقد
قام بازائهم طايفة اخرى عظموا امر البخت جدا وتشعبوا فرقا فقال قائل منهم ان البخت سبب الهي مستور يرتفع عن ان يدركه
العقول حتى ان بعض من يرى رأي هذا القايل احل البخت محل الشيء الذي يتقرب اليه والى الله بعبادته وامر فبنى له هيكل
واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قدمت البخت من وجه على الاسباب الطبيعية فجعلت كون العالم
بالبخت وهذا هو ذيمقراطيس وشيعته فانهم يرون ان مبادي الكل هي اجرام صغار لا يتجزى لصلابتها ولعدمها الخلاء وانها
غير متناهية بالعدد ومبثوثة في خلاء غير متناهي القدر وان جوهرها في طباعها متشاكل وباشكالها مختلف وانها
دائمة الحركة في الخلاء فيتفق ان يتصادم منها جملة فيجتمع على هيئة فيكون منه عالم وان في الوجود عوالم مثل هذا العالم
غير متناهية بالعدد مترتبة في خلاء غير متناه ومع ذلك فيرى ان الامور الجزئية من الحيوانات والنباتات كائنة لا
بحسب الاتفاق وفرقة اخرى لم تقدم على ان يجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادي
الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئة اجتماعه على نمط يصلح للبقاء والنسل بقي ونسل وما اتفق ان لم يكن
كذلك لم ينسل وانه قد كان في ابتداء النشو ربما يتولد حيوانات مختلطة الاعضاء من انواع مختلفة وكان يكون حيوان
نصفه ايل ونصفه عنز وان اعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك
مثلا قالوا ليست الثنايا حادة ليقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن بل اتفق ان كانت المادة يجتمع على هذه الصورة واتفق
ان كانت هذه الصورة نافعة في مصالح البقاء فاستفاد الشخص بذلك بقاء ربما اتفق له من الات النسل نسلا لا
ليستحفظ به النوع بل اتفاق فنقول ان الامور منها ما هي دائمة ومنها ما هي في اكثر الامر مثل ان النار في اكثر الامر تحرق
الحطب اذا لاقته وان الخارج من بيته الى بستانه في اكثر الامر يصل اليه ومنها ما ليس دائما ولا في اكثر الامر والامور التي تكون
في اكثر الامر هي التي لا تكون في اقل الامر فكونها اذا كانت لا يخ اما ان يكون عن اطراد في طبيعة السبب اليها وحده او لا
يكون كذلك فان لم يكن كذلك فاما ان يحتاج السبب الى قرين من سبب او شريك او زوال مانع او لا يحتاج فان لم يكن كذلك
ولم يحتج السبب الى قرين فليس كونها عن السبب اولى من لا كونها اذ ليس في نفس الامر لا فيه وحده ولا فيه وفي مقارن له ما يرجح

الكون

الكون على اللاكون فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس اولى من لا كونه فليس كاينا على الاكثر فاذن ان لم يحتج الى الشريك المذكور
فيجب ان يكون مطردا بنفسه اليه الا ان يعوق عايق ويعارض معارض ولمعارضة ما تخلف في الاقل ويجب من ذلك انه اذا لم يعق
عايق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته ان يستمر الى ما ينحوه فح يكون الفرق بين الدايم والاكثري ان الدايم لا يعارضه معارض
البتة وان الاكثري يعارضه معارض ويتبع ذلك على ان الاكثري بشرط رفع الموانع واماطة العوارض واجب وذلك في الامور
الطبيعية ظ وفي الامور الارادية ايضا فان الارادة اذا صحت وتمت وواتت الاعضاء للحركة والطاعة ولم يقع سبب مانع وسبب ناقص
للعزيمة وكان المقصود من شانه ان يوصل اليه فتبين انه يستحيل ان لا يوصل اليه واذا كان الدايم من حيث هو دايم لا يقال
انه كاين بالبخت والاكثري ايضا لا يقال انه كاين بالبخت فانه من جنسه وفي مثل حكمه نعم اذا عورض وصرف فربما قيل ان انصرافه
عن وجهه كاين بالبخت او بالاتفاق وانت تعلم ان الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه او دايما انه كاين
اتفاقا او بالبخت وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الاقل والامر مشتبه في الكاين بالتساوي انه هل يق فيه انه
اتفق اتفاقا وكان بالبخت او لا يق وقد اشترط متاخرو المشائين ان ما يكون بالاتفاق والبخت فانما يكون في الامور
الاقلية الكون عن اسبابها والذي رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون دايما ولا اكثريا وانما
دعا المتاخرين الى ان جعلوا الاتفاق متعلقا بالامور الاقلية دون المتساوية صورة الحال في الامور الارادية فان هؤلاء المتاخرين
يقولون ان الاكل واللااكل والمشي واللامشي وما اشبه ذلك هي من الامور المتساوية الصدور عن مباديها ثم اذا مشى ماش او
اكل آكل بارادته لم يقل انه اتفق ذلك واما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط على ما اشترطه معلمهم ونبين بطلان قولهم بشيء
يسير وهو ان الشيء الواحد قد يكون بقياس واعتبار اكثريا بل واجبا وبقياس اخر واعتبار اخر متساويا بل الاقلي اذا اشترطت
فيه شرايط واعتبرت احوال صار واجبا مثل ان يشترط ان المادة في تكون كف الجنين فضلت عن المصروف منها الى الاصابع
الخمس والقوة الالهية الفايضة في الاجسام صادفت استعدادا تاما في مادة طبيعية بصورة مستحقة وهي اذا صادفت ذلك لم
يعطل عنها فيجب هناك ان يتخلق اصبع زايدة فيكون هذا الباب وان كان هو اقلي الامكان ونادرا بالقياس الى الطبيعة الكلية
فليس اقليا ونادرا بالقياس الى الاسباب التي ذكرناها بل هو واجب ولعل الاستقصاء في البحث يتبين لنا ان الشيء ما لم يجب ان
يوجد من اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن بيان هذا وامثاله موخر الى الفلسفة الاولى فاذا كان
الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس الى شيء اكثرية وبالقياس الى شيء اخر متساوية فان البعد ما بين
الاكثري والمتساوي اقرب من البعد ما بين الواجب والاقلي ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة وفرضت الارادة حاصلة
خرجا عن حد الامكان المتساوي الى الاكثري واذا خرجا من ذلك لم يصح البتة ان يقال انهما اتفقا او كانا بالبخت واما اذا
لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما نفسهما في وقت يتساوى كون الاكل ولا كونه فصحيح ان يق دخلت عليه فاتفق ان كان ياكل
وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك قول القايل صادفته واتفق ان كان يمشي ولقيته واتفق ان كان قاعدا
فان هذا كله متعارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالجملة اذا كان الامر الكاين في نفسه غير متطلع ولا متوقع اذ ليس دايما ولا اكثريا
فصالح ان يق للسبب المؤدي اليه انه اتفاق او بخت وذلك اذا كان من شانه ان يؤدي اليه وليس مؤديا اليه لا دايما ولا اكثريا
واما اذا لم يكن مؤديا اليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق ان كان سببا لكسوف
القمر بل يصلح ان يقال اتفق ان كان معه فيكون القعود لا سببا للكسوف بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع
الكسوف هو سبب الكسوف وبالجملة اذا كان الشيء ليس من شانه ان يؤدي الى شيء البتة فليس سببا اتفاقيا له انما يكون سببا اتفاقيا

اذا كان من شانه ان يؤدي اليه وليس دايما ولا في اكثر الامر حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه من حركات الكل وصح ان
يريد ويختار لصح ان يجعله غاية كما لو فطن الخارج الى السوق ان الغريم في الطريق لصح ان يجعله غاية وكان خارجا
عن حد التساوي والاقلي لان خروج العارف بحصول الغريم في جهة مخرجه يؤدي في اكثر الامر الى مصادفته واما خروج غير
العارف من حيث هو عارف فربما ادى وربما لم يؤد وانما يكون اتفاقا بالقياس الى الخروج لا بشرط زايد ويكون غير
اتفاقي بالاضافة الى خروج بشرط زايد وتبين من هذا ان الاسباب الاتفاقية تكون من حيث يكون من اجل شيء الا
انها اسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهي داخلة في جملة الاسباب التي بالعرض فالاتفاق سبب من الامور
الطبيعية والارادية بالعرض ليس دايم الايجاب ولا اكثري الايجاب وهو فيما يكون من اجل شيء ليس له سبب اوجبه بالذات
وقد يعرض امور لا يقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم فان ذلك وان لم يقصد
فضروري في المقصود لكن لقايل ان يقول انا ربما قلنا ان كذا كان بالاتفاق وان كان الامر اكثريا كقول القايل ان
فلانا قصدته لحاجة كذا فاتفق ان وجدته في البيت ولم يمنعه عن هذا القول كون زيد في اكثر الامر في البيت فالجواب ان
هذا القايل انما يقول ذلك لا بحسب الامر في نفسه بل بحسب اعتقاده فيه فانه اذا كان اغلب ظنه ان زيدا ينبغي ان يكون في
البيت فلا يقول ان ذلك اتفق بل ان لم يجده بما يقول ذلك اتفق ولكن انما يقول هذا اذا كان يتساوى عنده في ظنه
في ذلك الوقت وفي تلك الحالة انه كاين في البيت او غير كاين فيكون ظنه في ذلك الوقت يحكم بالتساوي دون الاكثري
والواجب وان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد نظن في كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب
الثابت على وزن من الاوزان او الياقوتة المجاوزة للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقلي وليس كذلك فان كون الشيء
في الاقل انما يدخل الشيء في الاتفاق لا اذا قيس الى الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعلي له فكان وجوده عنه اقليا
والسبب الفاعلي لهذا الذهب والياقوت انما صدر عنه ذلك لقوته ولوجدان المادة الوافرة واذا كان كذلك فيصدر عنه مثل
هذا الفعل عن ذاته دايما او في الاكثر صدورا طبيعيا ويقول ان السبب الاتفاقي قد يجوز ان يتادى الى غايته الذاتية وقد
يجوز ان لا يتادى مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى متجره فلقي غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية
وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر الهابط اذا شج راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل
الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا واما اذا لم يصل
اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء
ليسهل فلم يسهل فكان شربه باطلا والغاية العرضية بالقياس اليها تكون اتفاقيا وقد يظن انه قد يكون ويحدث امور
لا لغاية بل على سبيل العبث فلا يكون اتفاقا كالولوع باللحية وما اشبه ذلك وسنبين في الفلسفة الاولى حقيقة
الامر فيها ثم الاتفاق اعم من البخت في لغتنا هذه فان كل بخت اتفاق وليس كل اتفاق بختا فكانهم لا يقولون بخت الا
لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدئه ارادة عن ذي اختيار من الناطقين البالغين فان قالوا لغير ذلك كما يقال للعود الذي
شق نصفه لمسجد ونصفه لكنيف ان نصفا منه سعيد ونصفا منه شقي فهو مجاز واما ما مبدؤه طبيعي فلا يقال انه كاين بالبخت
بل عسى ان يخص باسم الكاين من تلقاء نفسه الا اذا قيس الى مبدأ اخر ارادي فان الامور الاتفاقية تجري على مصادمات
تحصل بين شيئين او اشياء وكل مصادمة فاما ان يكون فيها كلا المتصادمين متحركين الى ان يتصادما او يكون احدهما
ساكنا والاخر متحركا اليه فانه اذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذي كانا عليها لم يسنح ما بينهما تصادم واذا كان

وليس كذلك

كذلك

كذلك فجايز ان يتفق وكان من مبدئين احدهما طبيعي والآخر ارادي بتصادفان عند غاية واحدة يكون بالقياس الى الاول
خيرا عنده وبالقياس اليه شرا عنده فيكون خيرا لا محالة ولا يكون بالقياس الى الحركة الطبيعي بخيرا وفرق بين وقاية البخت وسوء
التدبير فان سوء التدبير هو اختيار سبب اكثر الامر يؤدي الى غاية مذمومة ووقاية البخت هي ان يكون السبب في اكثر الامر
غير مؤدية الى غاية مذمومة ولكن يكون عند متوليها التي البخت يؤدي اليها والشيء الميمون هو الذي ذكروه لهم اسباب سعد
بالبخت عند حصولها والشيء المشؤوم هو الذي قد ذكروه حصولها اسبابا مشقية بالبخت عند حصوله فليستشعر من حصولها اول وعود
ما عندهم ذكره من الجزء من حصول الثاني عوما عند ذكروه من الثلث فقد يكون الـ حد الاتفاقي في غايات اتفاقية غير
محدوده ولذلك نخرج عن الاتفاق المخرج عن الاسباب الذاتية ونستعيذ بالله من الشقاوة **الفصل الرابع**

عشر في نقض حجج من اخطأ في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم واذ قد بينا ماهية الاتفاق وجوده فحري بنا
ان نشير الى نقض حجج المذاهب الفاسدة في باب الاتفاق وان كان الاحرى ان نؤخر هذا البيان الى ما بعد الطبيعة والى الفلسفة
الاولى فان المقدمات التي ناخذها في هذا البيان اكثرها مصادرات لكنا سنلزمها في هذا الواحد في بعض الاشياء الاخر حرصا
للعادة فنقول اما المذهب المبطل للاتفاق اصلا المصحح بان كل شيء فيوجد له سبب معلوم ولا نضطر الى اختلاف سبب هو
الاتفاق فان احتجاجه ليس بشيء للطم لانه ليس اذا وجد لكل شيء سبب لم يكن الاتفاق وجود بل كان السبب الموجب للشيء الذي
لا يوجب على الدوام او الاكثر هو السبب الاتفاقي في نفسه من حيث هو كذلك واما قوله انه قد يكون الشيء واحد غايات كثيرة معا
فان المغالطة فيه لاشتراك الاسم في الغاية فان الغاية يقال لما ينتهي اليه الشيء كيفما كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود
بالحركة الطبيعية محدود والمقصود بالارادة ايضا محدود ونحن نعني بالغاية الذاتية ههنا هذا وقوله انه ليس يجب ان
يصير الغاية غير غاية بالجعل حتى اذا جعل الظفر بالغير بغير غاية صار الامر غير بختي سواء جعل الحصول الى الدكان غاية
صار الامر بختيا فان الجواب عندان قوله ان الجعل لا يغير الحال في هذا الباب فهو غير مسلم الا ترى ان الجعل يجعل الامر في
احدها اكثريا وفي الاخر اقليا فان الشاعر بمقام العزيم الخارج اليه لينظر فيه من حيث هو كذلك فانه في اكثر الامر ينظر
به غير الشاعر الخارج الى الدكان من حيث هو كذلك فانه ليس في اكثر الامر ينظر بعزيمه فان كان الجعل المختلف يختلف له
حكم الامر في اكثريته وغير اكثريته فكذلك يختلف له حكم الامر في انه اتفاقي او غير اتفاقي ولقائل ان يمنع اطلاق الذي يجعل
تكون العالم والاتفاق ويرى ان الكائنين تكون بالطبيعة فيما يكشف فساده ليبرهن ان نبين له ماهية الاتفاق وانه
غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي بل او قسري والقسري ينتهي الى الطبيعة او ارادة فانه سيظهر انه لا يستمر قسري على قسري غير
انتهائه فيكون الطبيعة او الارادة وذاتهما اقدم من الاتفاق فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي
يقول بها ويلزمها اصلبة ويزالها منفقة الاجزاء مختلفة الاشكال ويزالها متحركة بذاتها في الخلا اذا اجتمعت وتماسكت ولا
قوة عنده ولا صورة الا الشكل فقط فان لجمتاعها ومقتضى اشكالها الا يلتصق بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال ان تحركها التي
لها بذاتها فيجب اذا لها ان تتحرك فتنفصل ولا يبقى لها الاتصال ولو كان كذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود
على هيئة واحدة في ارضا متتابعة بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاجرام قوى مختلفة في جواهرها يتفق
لها ان يتصادم ويضغط بعضها بعضا ويقف الضعيف منها بين الصاغطين ويتكافأ ميل الصاغطين بحسب القوتين فينبغي كذلك
لكان ربما اوهم انه يقول شيئا الى الان نبين ان هذا لا يكون ولا يتفق وسنشير اليه بعد ونجعل انه يجعل الامر الدائم الذي
لا يقع فيه خروج عن نظام واحد لا امر حادث كائن يبخت او اتفاق فيه البتة اتفاقيا ويجعل الامور الجزئية لتفاتية

وفيها ما يرى بالاتفاق واما انباذقلس ومن جرى مجراه فانهم جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق بل خلطوا الاتفاق بالضرورة
فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها بالضرورة لا لغاية مثلا قالوا ان الثنايا لم تستحد للقطع بل اتفق ان
حصلت هناك مادة لا تقبل الا هذه الصورة فاستحدت بالضرورة وكذلك الاضراس في انها عريضة لا للطحن وقد اخلدوا
في هذا الباب الى حجج واهية وقالوا كيف يكون الطبيعة تفعل لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء
لما كانت التشويهات والزوايد والموت في الطبيعة البتة فان هذه الاحوال ليست بقصد ولكن يتفق ان يكون المادة بحالة
يتبعها هذه الاحوال فكذلك الحكم في ساير الامور الطبيعية التي اتفقت ان كانت على وجه يتضمن المصلحة فلم ينسب الى
الاتفاق والى ضرورة المادة بل ظن انها انما يصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان كذلك لما كان الا ابدا دايما
لا يختلف وهذا كالمطر الذي يعلم يقينا انه كاين لضرورة المادة لان الشمس اذا بخرت فخلص البخار الى الجو البارد برد
فصار ماء ثقيلا فنزل ضرورة فاتفق ان يقع في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح وقالوا ولم يلتفت
الى افسادها للبيادر قالوا وقد عرض في هذا الباب امر اخر وهو النظام الموجود في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه
الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يجب ان يغتر به فانه وان سلم ان للنشو والتكون نظاما فان للرجوع والسلوك الى
الفساد نظاما ليس دون ذلك وهو نظام الذبول من اوله الى اخره بعكس من نظام النشو وكان يجب ايضا ان يظن ان
الذبول لاجل شيء هو الموت ثم ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسؤال ثابت في ذلك الشيء نفسه وانه لم فعل في
الطبيعة على ما هو عليه ويستمر المطالبة الى غير النهاية قالوا وكيف يكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة
يختلف فعالها لاختلاف المواد كالحرارة يحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن العجايب ان يكون الحرارة
تفعل الاحراق لاجل شيء بل انما يلزمها ذلك بالضرورة لان المادة بحال يجب لها فيها عند مماسة الحار الاحتراق فكذلك
حكم ساير قوى الطبيعية والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انه لا كثير مناقشة الان في ان للاتفاق
مدخلا في تكون الامور الطبيعية وتلك بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض
ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه النطفة في هذه الرحم امرا دايما ولا اكثريا بل
لنسامح انه وما يجري مجراه اتفاقي وليمعن النظر في مثل تكون السنبلة عن البر باستمداد المادة عن الارض والجنين عن
النطفة باستمداد المادة عن الرحم هل ذلك بالاتفاق ونجده ليس باتفاقي بل امرا توجبه الطبيعة وتستدعيه قوة و
كذلك لنساعد ايضا على قولهم ان المادة التي للثنايا لا يقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم انها لم يحصل لهذه المادة
هذه الصورة لانها لا يقبل الا هذه الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا يقبل الا هذه الصورة فانه ليس
البيت انما رسب فيه الحجر وطفى الخشب لان الحجر اثقل والخشب اخف بل هناك صنعة صانع لم يصلح لها الا ان يكون نسب مواد
ما يفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة والتامل الصادق يظهر صدق ما قلناه وهو ان البقعة الواحدة اذا سقط
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعير ويستحيل ان يقال ان الاجزاء الارضية والمائية تتحرك
بذاتها وتنفذ في جوهر البرة وتربيه فانه سيظهر ان تحركها عن مواضعها ليس لذاتها والحركات التي لذاتها معلومة فيجب ان
يكون تحركها انما هو بجذب قوى مسكنة في الحبات جاذبة باذن الله ثم لا يخلو اما ان تكون في تلك البقعة اجزاء يصلح لتكون البرة
واخرى صالحة لتكون الشعيرة او يكون الصالح لتكون الشعيرة فان كان الصالح لهما اجزاء واحدة فقط سقط الضرورة
المنسوبة الى المادة ورجع الامر الى ان الصورة طارية على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة ويحركها الى تلك الصورة و

دائما او في اكثر الامر يفعل ذلك فقد بان ان ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الامر متوجها اليه اما دائم فلا يعاق
واما اكثري فيعاق وهو هذا مرادنا بالغاية في الامور الطبيعية وان كانت الاجزاء مختلفة فلمناسبة ما بين القوة التي
في البرة وبين تلك المادة ما تجذب تلك المادة بعينها وتحركها الى خير مخصوص في الدوام او الاكثر فهنالك تكسبها صورة
ما فيكون ايضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه المادة الى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والاين ولا
يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من ان تكون تلك المادة على تلك الصفة لينتقل الى تلك الصورة فلتصنع
طباع المادة صالحة لهذه الصورة او غير قابلة لغيرها مثلا فهل بد من ان تكون انتقالها الى حيث يكتسب هذه الصورة
بعد ما لم يكن ليس لها لضرورة فيها بل عن سبب اخر يحركها اليها فيحصل لها ما هي صالحة لقبوله او لا يصلح لقبول غيره
فبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود وان ذلك مستمر على
الدوام او على الاكثر وذلك ما نعنيه بلفظ الغاية ثم ان من الظاهر ان الغايات الصادرة عن الطبيعة في حال ما يكون
الطبيعة غير معارضة ولا معوقة كلها خيرات وكمالات وانه اذا تادت الى غاية ضارة كان ذلك التادي ليس عنها
دائميا ولا اكثريا بل في حال تتفقد النفس منها سببا عارضا فيقال ماذا اصاب هذا الفسيل حتى ذوى وماذا اصاب
هذه المراة حتى اسقطت واذا كان كذلك فالطبيعة تتحرك لاجل الخيرية وليس هذا في نشو الحيوانات والنباتات فقط
بل وفي حركات الاجرام البسيطة وافعالها التي تصدر عنها بالطبع فانها تنحو نحو غايات يتوجه اليها دائما ما لم يعق
توجها الى نظام محدود لا يخرج عنه الا بسبب معارض وكذلك الالهامات التي للانفس الحيوانية البانية والناسجة و
المعقرة فانها تشبه الامور الطبيعية وهي لغاية وان كانت الامور تجري اتفاقا فلم لا ينبت البرة شعيرة ولم لا يتولد
شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عنز ايل ولم لا يتكرر هذه النوادر بل يبقى الانواع محفوظة
على الاكثر ومما يدل على ان الامور الطبيعية لغاية انا اذا حسسنا بمعارض او قصور من الطبيعة اعنا الطبيعة بالصناعة
كما يفعله الطبيب معتقدا انه اذا زال العارض المعارض او اشتدت القوة توجهت الطبيعة الى الصحة والخير وليس اذا
عدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك ان يحكم بان الفعل الصادر عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست لتجعل الفعل
ذا غاية ~~بل لتعين الفعل ذا غاية~~ بل لتعين الفعل الذي يختاره من بين سائر الافعال جائز اختيارها لكل واحد منها
غاية يخصه فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية ولو كانت النفس مسلمة عن النوازع المختلفة والمعارضات
المتفننة لكان يصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من غير روية وان شئت ان تستظهر في هذا الباب فتامل حال
الصناعة فان الصناعة لا شك فيها انها لغاية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج في استعمالها الى الروية وصارت
بحيث اذا احضرت الروية تعذرت وتبلد الماهر فيها عن النفاذ فيما يزاوله كمن يكتب او يضرب بالعود فانه اذا اخذ يروي
في اختيار حرف حرف او نغمة نغمة واراد ان يقف على عدده تبلد وتعطل وانما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا
روية في كل واحد واحد مما يستمر فيه وان كان ابتداء ذلك الفعل وقصده انما وقع بالروية واما المبني على ذلك
الاول والابتداء فلا يروى فيه وكذلك حال اعتصام الزالق بما يعصمه ومبادرة اليد الى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا
روية ولا استحضار لصورة ما يفعله في الخيال واوضح من هذه القوة النفسانية اذا حركت عضوا ظاهرا تختار تحريكه
ويشعر بتحريكه فليس تحريكه بالذات وبلا واسطة بل انما يحرك بالحقيقة الوتر والعضل فيتبعه تحريك ذلك العضو
والنفس لا يشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واول ما حديث التشويهات وما يجري مجريها فان بعضها

هو نقص وفيح وفصور عن المجرى الطبيعي وبعضها زيادة وما كان نقصا وفيحا فهو عدم وفعل لبعض المادة ونحن لم نقض
ان الطبيعة يمكنها ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ضمنا ان لا عدة افعالها غايات بل انما ضمنا ان افعالها في المواد الطبيعية
المطبوعة لها هي لغايات وهذا لا يلزم ذلك الموت والذبول هو لفقود الطبيعة البدنية عن الزام المادة صورتها وحفظها
اياها عليها بادخال بدل ما يتحلل ونظام الذبول ليس ايضا غير مناد الى غاية البتة فان لنظام الذبول سببا غير
الطبيعة الموكلة للبدن وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض شيئا ولكل واحد منهما غاية وهي
غايتها التحليل الرطوبة ولحالتها فسوق المادة اليه على النظام وذلك غاية فالطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن
ما امكن بامداد بعد امداد لكن كلمة ثان يأتي فان الاستمداد منه حيث يقع اتحلل سن الاستمداد اسرع بدئيا لعلل نذكرها
في العلو الجزئية فيكون ذلك الامداد بالعرض سببا لنظام الذبول فان الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه الى
غاية هو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نضمن ان كل حال للامور الطبيعية يجب ان يكون في غاية
للطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة يفعل فعلها فانما يفعله لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها
والموت والتحليل والذبول وكل ذلك وان لم يكن غاية ما فعله بالسياس الى بدن زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل
وقد اوما انا الى ذلك فيما سلف وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية في الموت واجبة وغايات في شباب الضعف
واجبة واما الزيادات فهي ايضا كانت لغاية ما فان المادة اذا فضلت تحركت الطبيعة فضلها الى القوة التي تحفظها
بالاستعداد الذي فيها ولا يعطلها فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية وان كان المستدعي الى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي
واما امر المطر فما قيل فيه فليس ينبغي ان نسلم له ما قيل فيه بل يقوى ان قرب الشمس وبعدها وحدث السحونة
بقربها والبرودة ببعدها على ما تعلمه بعد سبب في نظام لامور كثيرة من انماءات الجزئية في الطبيعة ووقوع الشمس مقربة
في حركاتها المائلة سبب بعيد عن ذاته البخر المصعد الحيث يتبرد فيهبط للضرورة وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة
بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة الى ان ينتهي الى ضرورتها فليس منها الغاية فان كل غاية واجد الغايات بالضرورة
في مادته ولكن العلة المحركة بزناد المادة ويجعلها بحيث تقبل بالضرورة بالصورة التي فيها ان كانت منها هو الغائية
للصورة تامل ذلك في الصناعات كلها ويقول لهم ايضا وليس ايضا اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان يكون
لكل غاية غاية وان لا يقف المسئلة عن لم فان الغاية في الحقيقة تكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء بقصدها
وما يقصد لاجل شيء اخر فحري ان يسئل عنه باللم المقتضي للجواب بالغاية واما ما يقصد لذاته فانه لا يليق به السؤال
عن انه لم قصد لهذا الا بقي لم وطلبت الصحة ولم طلبت الخبزية ولم هربت عن المرض لم نفرت عن الشر ولو كانت الحكمة
والاحالة يقتضي الغاية لانها موجودة او كلها غاية لكان يجب ان يكون لكل غاية غاية لكنها يقتضي ذلك من حيث
هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي واراد ي وليس يجب ان يتعب من ان الحرارة تفعل الاحراق شيء بل احراق النار
تفعل التحرق وتفني المحترق وتحيله الى مشاكلها او مشاكلة الجوهر الذي منها واما ما يكون الا تفاق والغاية العرضية
في مثل ان يحرق ثوب فقير وذلك ليس لها غاية ذاتية فانها ليست تحرقه لاجل انه ثوب فقير ولا في النار هذه القوة
لاجل هذا الشان بل لكي تحيلها مما يماسه الى جوهرها ولكن تحيلها ما يكون بحال وقد يعرض ما يكون بحال وقد اتفق الان ان
ماسها هذا الثوب فلفعل النار في الطبيعة غاية وان لم يكن مضافها هذا المنفعل الا بالعرض ووجود الفاعل الغاية
بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض فبين من هذا كله ان المادة لاجل الصورة

وانها توخى

والها تتوخى تحصيل فيها الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان كان لابد من المادة حتى يوجد فيها الصورة ومن تامل منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يبق له شك فى ان الامور الطبيعية لغاية وستتم من ذلك شيئا فى اخر كلامنا فى الطبيعيات ومع هذا فلا ينكر ان يكون فى الامور الطبيعية امور غير مقصودة بعضها يحتاج اليها للغاية وبعضها يلزم الغاية

الفصل الخامس عشر فى كيفية دخول العلل فى المباحث وطلب اللم والجواب عنه واذ قد بان لنا عدة الاسباب واحوالها فقول انه يجب ان يكون الطبيعى معينا بالاحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمبدا واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدا حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة لانها بل انما يدخل فيها العلل الصورية فقط واعلم ان السؤال عن الامور المادية بلم يتضمن علة من العلل فان تضمن الفاعل كقولهم لم فر فلان فلانا فيجب ان يكون جواب الغاية كقولهم لكى يقتله منه ويجوز ان يكون جواب المسئول بالفاعل المتقدم للفاعل وهو الداعى الى الفعل مثل ان يقال لان فلانا اشاد عليه ولانه غصبه حقه وهذا هو الفاعل للصورة الاخيرة التى يتبعث عنه الفعل الاخير واما انه هل يجب بالصورة او هل يجب بالمادة ففيه نظر اما الصورة فانها صورة الفعل وهو الفتال وليس السؤال الا عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل الا ان يكون ذلك الصورة هى غاية الغايات كالخير مثلا فيكون لذاتها لا لسبب ما هى محركة للفاعل الى ان يكون فاعلا على النحو الذى اومانا اليه فى بيان ما بين الفاعل والغاية ومع ذلك فلا يكون علة قريبة لوجودها فى تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هى موجودة فى المادة علة للفاعل بل من حيث هى معنى ومهية فاذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هى موجودة بل من حيث هى معنى ومهية وربما كانت صورة المسئول عنها اذا كان معنى داخلا فيها او عارضا لها اذا هو مذهبها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى جوابا كما يقال لم عدل فلان فيقال لان العدل حسن فيكون الحسن معنى فى العدل وجار بالجرى الصورة ولا يكون الصورة المسئول عنها جوابا بل صورة غيرها فان الحسن هو جزء حد او عارض لها فان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض لازم واما جزء حد له مقوم واذا صلح الصورة ان يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هى كذلك فى جملة الداعى المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب سريرا فقيل لانه كان عنده خشب لم يكن مقنعا الا ان يزاد فيقال كان عنده خشب يصلح سريرا لان ينجر منه سرير وكان لا يحتاج اليه فى امر اخر لكن الامور الارادية تصعب ان تؤدى بعلة بينها فيها فان الارادة يتبعث بعد قولى فى امور لا يسهل احصاؤها وربما لم يشعر بكثير منها فيجز عنها واما الامور الطبيعية فيكفى فيها من المادة الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحدا اذا ذكر فى السؤال حصول الفاعل واما اذا تضمن السؤال الغاية كما بينا لم يصح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدا الفاعل فقط لانه شرب الدواء ويصلح ان يجاب بالمبدا المادى مضافا الى الفاعل فيقال لان مزاجه بدنه قوى الطبيعة ولا يكفى ذكر المادة وحدها واما الصورة فقلما يقنع ويقطع السؤال بذكرها وحدها بان يقال لان مزاجه عندنا يحوج سؤال الخ وهو مؤدى الى مادة او فاعل واما اذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بان يقال له مثلا لم يدب الانسان قابل للموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية فيقال حعل كذلك ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالفاعل فى الاستعداد الذى ليس كالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطى المادة الاستعداد كانه ان لم يعط لم تكن مستعدة اللهم الا ان يعنى بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه

قوله فان تضمن الفاعل الخ وذلك لانه اذا تضمن الفاعل فقط انما يصلح الجواب فلا يدس ذكر علة اخرى وهى ما علة علية على الغاية المتاخرة عنها فى مخارج المتقدمة عليها فى الوجود كالنار مثلا فهى علة لحصول الحرارة فى الماء المتقدمة عليها فى الوجود وكالنار مثلا فهى علة لحصول الحرارة فى الماء المتاخرة عنها فى الوجود وك

الفاعل كما يقال للمرأة اذا سئل عنها لم يقبل الشيخ فيقال ان السائل صفلها وانما الاستعمال الاجنبي فلا رض للمادة وقد
يجوز ان يجاب بالكواد كانت هي للمنية للاستعداد فيقال في المرأة مثلا لانها مادية وبالحيلة السؤال لا
يتوجه الى المادة الا وقد حدث مع ذلك فيسئل عن علة وجودها لصورة في المادة واما اذا تعلق السؤال الصورة فانها
وحدها لا يبقى ان يجاب بانها صورة الا اذا اعتبر بنسبة الى الفاعل والغاية يجاب بها والفاعل يجاب به
فاذا استبان فرض ما يقال على سبيل المجاز وتذكر الامر الحقيقي فان الجواب الحقيقي ان تذكر جميع العلل التي تتضمنها
المسئلة ان ذاكرت وحصلت العناية الحقيقية وقف السؤال

المقالة الثامنة من الفن الاول

في الحركة وما يجري مجراها وهي ثلثة عشر فصلا

الاول في الحركة **الثاني** في تسمية الحركة المقولات
الثالث في بيان المقولات التي يقع الحركة وحدها لا غيرها **الرابع** في تحقيق مقابلة الحركة والسكون
الخامس في ابتداء القول في المكان وابراد حجج سطلميوس وشبهته **السادس** في ذكر مذاهب الناس
في المكان وابراد حججهم **السابع** في بعض مذاهب من ظن ان المكان هيولى او صورة ان سطح كان او بعد
الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء **التاسع** في تحقيق القول في المكان وبعض حجج سطلميوس
فيه **العاشر** في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه **الحادي عشر**
في تحقيق ماهية الزمان واثباته **الثاني عشر** في بيان ان الآن **الثالث عشر** في حمل الاسماء
المقولة في الزمان وانمام القول في مباحث فانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد
وغيرها وهو ذا وقبل وبعد والقديم

الفصل الاول في الحركة

لما قدمنا الكلام في المبادي العامة
للامور الطبيعية فحري بنا ان نتبعها الى الكلام في العوارض العامة لها واعمها من الحركة والسكون والسكون
سنتبين من حاله عدم الحركة فحري بنا ان نقدم الكلام في الحركة فنقول ان الاوجه في بعضها بالفعل من كل وجه
وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة وليس يخلو ان يكون شيء من الاشياء بالقوة من كل جهة لان له بالفعل شيئا
ولنسلم هذا ولنوضع وضعا مع قرب تناول الوقوف عليه ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل
لها وانما امتنع الخروج اليه بالفعل فلان القوة عليه الخروج الى الفعل عن القوة فذ يكون دفعة وقد يكون لا دفعة
من الامور جميعا وهو بما هو لم يعرض لجميع المقولات فانه لا صفولة الا وفيها خروج عن قوة لها الى فعلها واما
في الجوهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه بالقوة وفي الكم كخروج الناقص الى الفعل عن القوة وفي الكيف كخروج
الى الفعل عن القوة وفي المضاف كخروج الشبه الى الفعل عن القوة وفي الاين كالمحصل فوق بالفعل بعد القوة وفي
متى كخروج الغد الى الفعل عن القوة وفي الوضع كخروج المنتصب الى الفعل عن القوة وكذلك في الجدة وكذلك في
الفعل والانفعال الكل المشائي عليه عند القدماء في استمرار الفعلة الحركة ليس بها يشترك فيه جميع اصنافها الا انها
عن القوة الى الفعل بل هذا الخروج حالا دفعة بل هذا ليس بحركة اذ ليس بمقولة الا في مقولات محدودة مثلا كالكيف
ذا الكيف بالقوة يجوز ان يوجد الى الفعل ليس في الزمان بل في الآن الذي يكون فيه الكيف بالقوة وفي سنبين من حاله
اي المقولات يجوز ان يقع فيه هذا الخروج من القوة الى الفعل وايها لا يجوز ان يقع فيه لان الزمان ضروري
مضطر في تحديد الى ان يوجد الحركة في [illegible] والتغير يوجد في الزمان في حد ذاته لا انه يقع فيه
فالحاصل يوجد الان في حد ذاته [illegible] والان يوجد في الزمان في حد ذاته والحركة توجد في الزمان

وقد نبهنا فيما سلف ان قول ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في الزمان او على الاتصال او لا دفعة كان جميع
الوسوسيين بيانا ورسما خفيا فاضطر بعيد ناهذه الصناعة الى ان ذلك هجما الخ فنظر الى حال المتحرك عند ما يكون
متحركا في نفسه ونظر في النحو من الوجود الذي يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كما لا وفعلا او كونا بالفعل
وبالكمال وفعلا وكماله هو الحركة فالحركة يشارك سايرالكمالات من هذه الجهة ويفارق سايرالكمالات من جهة
ان سايرالكمالات اذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة فان
الاسود اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة اسود من جملة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة
مربعا من جملة المربع الذي له والمتحرك اذا صار متحركا بالفعل فيظن انه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المفصلة
التي هو بها متحرك وقد يوجد ايضا بالقوة شيئا اخر غير انه متحرك فان ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك اليه
وانما بالحركة يصل اليه فانه لا تكون حاله وقياسه عند الحركة الى ذلك الشيء الذي هو له بالقوة كما كان قبل الحركة
فانه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين احديهما على الامر والاخرى
على التوجه اليه فيكون له في ذلك الوقت كمالان ولجملتهما قوتان ثم يحصل له كمال احدى القوتين ويكون قد بقي
بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين تلك جملتهما وان كان احدهما الحاصل بالفعل الذي هو احد
الكمالين واولهما فهو بعد ما لم يتبرأ عما هو بالقوة في الامر بن جميعا احدهما المتوجه اليه بالحركة والاخر في الحركة فان
الحركة في ظاهر الامر لا محصل له بحيث لا يبقى فوقها اليه فيكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه
يمكن ان تكون لما بالقوة كمال اخر كالكمال الثاني او فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق
وهو لا ينافي القوة ما دامت موجودة والكمال اذا حصل فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد
حدت بحدود مختلفة مشتبهة وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد احوالها ثابتة بالفعل
ووجودها فيما يرى ان يكون مثلها بشيء قد بطل وشيء مستانف الوجود فبعضهم حدها بالغيرية اذ كانت توجب بعض
الحال افادة تغير ما كان ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما هو موجب افادة الغيرية هو في نفسه غيرية فانه ليس كل ما
يفيد شيئا يكون هو اياه ولو كان الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ولكن ليس كذلك وقال قوم لها طبيعة غير
محدودة والاحرى ان يكون هذا لحقيقة ان كان صفة لها صفة غير خاصة فغير الحركة شاهو كذلك كاللاهناء والزمان
وقيل لها خروج عن المساواة ان كان الثبات على صفة واحدة مساواة للاشيا بالقياس الى كل وقت يمر عليه الحركة
لانشيا وهي لسنة اخوالها واحوالها الى الشيء في ازمنة مختلفة فان المتحرك في كل آن له ابن اخر والمستحيل له في كل
آن كيف اخر وهذه وسوا ما دعى اليها الاضطرار وضيق المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها وهنا فضها فان
الذهن السليم يكفيه في تزييفها ما قلنا واما ما قيل في حد الحركة انها زوال من حال الى حال او سلوك من قوة الى
فعل فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس كنسبة الجنس او ما يشبه الجنس بل كنسبة الالفاظ
المترادفة اياها اذ هما ان اللفظتان ولفظة الحركة وضعت اولا لاستبدال المكان ثم تنقلت الى الاحوال وسمتا
بحيث ان تعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا حصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسما لمعنيين احدهما لا يجوز
ان يحصل الا لفعل ما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل الاعيان فان الحركة ان عنيها الامر المتصل المعقول للشيء
بين المبدا والمنتهى بذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدا والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل بحوا من الحصول اذا

المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المتصل المفروض قد بطل من حيث الجملة فليس يكون لهذا الوجود
بل هذا الامر بالحقيقة هو الا ذات قائمة في الاعيان وانما يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب تنبه المتخيل الى امكان
مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة المتحرك وله حصول في مكان وفرق بين الامرين اكون
قد انطبعت فيه ثم محاها من جهة الحس صورة اخرى تحصل له اخرى في مكان اخر وفرق بعد الذي من مشاهدة الشيء
على انها صورة واحدة يحركه ولا يكون لها في الوجود حصول قار بل كما في الذهن اذ الطرفان لا يحضر فيها المتخيل في
معا والحالة التي بينهما لها وجود قار واما المعنى الموجود بالفعل الذي يحمل الذي يدعى ان يكون الامر فيها
عليه ان تكون الحركة التي توجد في المتحرك هي حالة المتوسطة حتى يكون ليس في الطرف الاول من المسافة ولم يحصل
الغاية بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد في آن من الآنات التي يقع في هذه المدة ويجوز الى المفعلة ما في ذلك
الحد فيكون حصولي اي وقت فرضته قاطعا المسافة ما وهو بعد القطع وهذا هو معنى الحركة الموجودة في المتحرك
وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث اي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده بل هو حد للطرفين
فهذا التوسط موصوفة الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير البتة فاذا دام متحركا دام قد تغير حد التوسط
بالفرض وليس المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل هو متوسط لانه بالصفة المذكورة وهو انه بحيث اي حد فرض
لا يكون قبله بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد بالزمان دايما في اي حد كان ليس هو صفة بذلك في حد دون حد
وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول واما اذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني وهذه الصورة توجد في المتحرك وهو في
آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد متوسط لم يكن قبله فيه ولا يكون بعده فيه والذي يفارق من آن
كل حركة ففي زمان فان قامت ان يعني بالحركة الحالة التي للشيء بين مبدأ منتهى يصل اليه فتقف عنده او لا تقف عند
فتلك الحالة الممتدة هي في زمان وهذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الامور في الماضي وتباينها بوجه اخر
لان الامر الموجود في الماضي قد كان لها وجد في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فيكون هذه الحركة
يعني لها القطع واما ان يعني الحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة
الزمان بل على انه لا يخرج من حصوله تبع ذلك القطع مطابق الزمان فلا يخرج من حدث زمنا ولانه كان ثابتا في كل آن
بواسطة من ذلك الزمان مستمرا فيه فيكون ثابتا في هذا الزمان فان قال قائل ان الكون في المكان ولم يكن قبله ولا
بعد فيه وكذلك الاضافة اليه الامر الذي يجعلونه آنا هو امر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل انما الموجود
لفعل الكون في هذا المكان لم يكن قبله ولا بعد فيه وكذلك الاضافة الى هذا الكون والامر الكلي انما يثبت بالشخص
ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما اتفق عليه اهل الصناعة فمقول اما الكون في المكان من حيث يقال على
متمكنات كثيرين فلا شك ان الحال فيه على ما قد وصفناه واما من حيث يقال على متمكن واحد لكن لا معا فلا
فيه مشكل فانه لا يبعد ان يكون معنى جنسيا يقال على موضوع واحد في وقتين ويكون لم يثبت واحد بعينه مثل
الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من
السواد مثلا وتخصص ما قد فيه منه ما كان سوادا فلما ابيض فلا يمكننا ان نقول ان ذات الشيء الذي كان عرض له مقدار
التخصيص ما فيه وقد زال تخصيص اخر مثل الخشبة موجوده في بيت على تخصيص لها جزء وحائط ثم ضاق هي بعينها حتى
سقف لها اضافة اخرى وتخصيص اخر لها جزء سقف فان ذلك ليس كذلك بل مثله مثل ان يعيم الحائط و

الخشبة

الخشبة التي فيه ثم يحدث في البيت حائط وفيه خشبة اخرى مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يبطل فصله ويبقى
حصة من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له بعينها والا فليس بفصل منوع بل هو عارض لا منوع قد علم هذا في مواضع
اخرى فاذا كان الامر على هذا فلينظر هل حكم الكون في المكان الموجود في المتمكن تارة مقارنا لتخصيص انه في هذا
المكان وتارة مقارنا لتخصيص اخر حكمه حكم اللون او ليس كذلك بل حكمه حكم حرارة تارة يفعل في هذا وتارة في هذا
او رطوبة تارة ~~تنفعل في هذا~~ او تارة تنفعل عن هذا وتارة عن ذلك وهي واحدة بعينها او عرض من اخر من الاعراض فيبقى
واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول اولا ان هذا التخصيص بهذا او بذلك في امر المكان ليس امرا موجودا
بالفعل نفسه كما يظهر لك بعد اذ المتصل لا اجزاء له بالفعل بل يعرض ان يتجزى لاسباب تقسيم المسافة فيجعلها بالفعل
مسافات على احد انواع القسمة وما بين حدود تلك القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على النحو الذي
قلنا انها يكون في آن بل الحركة التي على نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي سميناه انا هو متكثر
فيها بالفعل لان ذلك لا يتكثر بالفعل الا بتكثر المسافة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل وكانت الحركة على
الموضوع الواحد اعني المسافة حقا موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم يكن على النمط
الذي يكون عليه الحال في اللون ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلا
الى الموضوع بالفعل لان الحركة لا يوجب بالفعل انفصالا بل يستمر الاتصال استمرارا لا يجب معه تغير هذه الحال
بالقياس الى الموضوع حتى يعدم منه امر ثابت بالشخص فانه انما تختلف النسبة بالفعل الى مختلف بالفعل وانما يتكثر
الواحد بالفعل بتكثر له من قبل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل فاذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا
اختلاف فيها لم يختلف اليها نسبة فلم يختلف بسبب ذلك عدد شيء واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف
ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة يتعلق به ولا احدهما موجب للاخر ولا موجبه كانت الاثنينية التي يعرض
به غير متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد الى الكثير وتكون النسبة خارجية غير داخلة في ذات الشيء
وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لا بالقياس الى امر خارج يختلف بمقارنة فصلي السواد
والبياض ولا كون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة
انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز ان يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا يتنوع
او يتشخص بسبب نسبته الى امكنة كثيرة بالفعل واعلم ان الحركة قد تتعلق بامور ستة هي المتحرك والمحرك وما فيه وما منه
وما اليه والزمان اما تعلقها بالمتحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان الحركة اما ان يكون للمتحرك عن
ذاته من حيث هو جسم طبيعي او يكون صادرة عن سبب ولو كان الحركة له لذاته لا بسبب اصلا لكانت الحركة لا تعدم البتة
ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة لكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته موجودة ولو كانت ذات المتحرك
سببا للحركة حتى يكون محركا ~~وكان~~ متحركا لكانت الحركة يجب عن ذاته لكن لا يجب عن ذاته اذ يوجد ذات الجسم الطبيعي
وهو غير متحرك فان وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو لصفة له زائدة على جسميته الطبيعية اما فيه ان كانت الحركة
ليست من خارج واما خارجا عنه ان كانت عن خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات الشيء سببا لحركته فانه
لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا ان يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه او محركا وهو ماخوذ مع شيء ومتحركا
وهو ماخوذ مع شيء اخر ومما يبين لك ان الشيء لا يحرك ذاته ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون محركا لا

بان يتحرك

بان يتحرك واما ان يكون يحرك بان يتحرك فان كان المحرك يحرك لا بان يتحرك فح ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون
غيره فان كان يحرك بان يتحرك بالحركة التي فيه بالفعل يحرك ومعنى يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل
فيكون ح انما يخرج شيئا من القوة الى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة ومحال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو
بعينه فيه بالقوة فيحتاج ان يكتسبه مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته اي ان كان حارا بالفعل
فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذي فعل قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا وبالجملة فطبيعة الجسمية
طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق وهذا القدر مشترك فيه لا يوجب حركة والا لاشتركت فيها بعينها فان زيد
على هذا القدر معنى اخر حتى يلزم الجسم حركة وحتى تكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق وخاصية اخرى مع المذكور
يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زايد على الشرط الذي اذا وجد كان به جسما وان كان من خارج فذلك
فيه اظهر وقد قيل في اثبات ان لكل متحرك محركا قول جدلي واحسن العبارة عنه ما نقوله ان كل متحرك كما يتبين من
من بعد منقسم وله اجزاء لا يمنع من توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التي لها بل ان منع منع امر زائد عليها وكل
توهم شيء لا يمنعه طبيعته فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم
لا يستحيل الا بشرط وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكلما هو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو بل هو غيره ساكنا و
خصوصا اذا كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكونه وكل جسم فان فرض سكون الجزء منه توجب سكون الكل
ايجاب العلة للمعلول لان السكون الذي للكل هو كما تبين لك مجموع سكونات الاجزاء اذا اتصلت اجزاء بفرض او
غير ذلك فاذن ليس ولا شيء من الاجسام متحركا لذاته فان قال قائل ان قولكم ان المتحرك لذاته لا يسكن اذا فرض
غيره ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل فيدل ذلك على ان سكون ما يلزم ان يسكن
معه جائز غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته
مع انه محال كما ان كثيرا من المحالات يلزمها محالات فحق ان سكون المتحرك لذاته مح لكنه اذا فرض مح اخر جاز ان
يلزمه سكونه المح فانه انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض مح لا يمكن بل عند فرض
ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فامر غير مناقض لذلك الحق لان ذلك حملي وذلك شرطي وهذا كما لو فرضنا
المائة جزء للعشرة اليست العشرة ح تكون مائة وشيئا وذلك ما لا يكون وليس يلزم لذلك ان يكون قولنا ان
العشرة ليست اكثر من مائة باطلا وكذلك فعسى ان المتحرك لذاته وان امكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس
يمكن ذلك من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته اي وان كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن
ذلك له من حيث طبيعته الخاصة بل يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طائرا وممتنع
من حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد لزم فرض المح من فرض المحال ونحن انما نسلم ان ما هو متحرك
لذاته فلا يسكن بسكون غيره اذا حصل سكون غيره في الوجود او توهم في توهمه للتوهم اي الممكن واما على وجه
اخر فانا نقول انه قد يلزم ان يسكن المتحرك لذاته اذا فرض سكون محال في غيره فنقول في جواب ذلك ان جزء الجسم
من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع عليه السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك
فيكون علة الحركة في كل جسم امرا زائدا على الجسمية وهذا نسلمه لكن بالحري ان يقول لنا قائل فما اضطركم الى ان
اشتغلتم بالجزء ان كان مأخذ الاحتجاج وهو هذا ولم تنصوا في اول الامر على الكل انه اذا توهم ساكنا من حيث

هو جسم

هو جسم لم يستحل فقد عرض له معنى ما اذ ليس الجسمية غير صلاحية التحرك الاذاتي والعود الحركة تسخيل فرض السكون فان كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا الكفي وان كان الغرض في هذا الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب الى القائل الاول ولا اراده فوجه واما هو تخيل منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب الى امكان هذا الفرض بتة فانه هو جسم ولا اعنية الامكان بل فان كلما نتوهم غير ساكنا بوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته فليس هذا مسلما بل الامر على ما اوضحنا في التقرير الاول للشك فانه يجوز ان يكون الشيء متحركا لذاته ثم يتوهم محال وهين من توهمان يصير هو غير متحرك لذاته ولا يلزم المحال ان يتغير حكمه بمحال يلزم ذلك المحال بل يجوز ان لا يكون الشيء لذاته بحيث اذا توهم جزءه ساكنا سكن لكنه يجب عند فان قيل ان هذا محال قيل نعم وقد فرض محالا قيل نعم وقد لزم من فرض محال مثله فهذا القول ليس مما يحضرني له جواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عند غيري له جواب وظن ان ماخذ الاحتجاج لا يلجئ الى هذا كل الالجاء وذلك ان كانت هذه المقدمة مسلمة كان الساكن محالا او غير محال تم الاحتجاج اعني بالمقدمة قولنا كلما يمتنع حركته لفرض السكون في غيره متحركا لذاته وهذه غير قولنا كلما يمتنع حركته لفرض سكون في غيره محال حتى لو قلنا كلما يمتنع ان يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا لذاته فسلم ذلك فصح لنا القول والقياس ولكن الشان في صحة هذه المقدمة فليجتهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة فربما تيسر له هذه المنعة علينا وعلى هذا الاحتجاج سلك الخوض وهو ان المنفصل ان كان يمكن ان يفرض له اجزاء فلا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالعرض لانها غيرات ابن ما دامت اجزاء المتصل الا بالعرض والا ان وضع وهذا بشيء سنبينه بعد فاذا كان توهم السكون في الجزء مما لا يتحقق توهمها الا وهو منفصل بالفعل لم يكن لهذا الاحتجاج ماخذ سديد ويدعي توهم متصل ثم اشكاه معا ولو انت توهمت في الجزء المفروض سكونا ولو متصل فقد توهمت معنى مشاركا للسكون في الاسم واما الساكن بحقه فلا يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء كما لا يمكن ان يتوهم الامر المحال لذاته في العقل والخيال جميعا فليكن هذا الماخذ مما ليستك عنه من يقف على تحقيقه ان يتوهم عنا فيه وانا نقول الحركة مما منه وما اليه فينبغي ان ينظر من حدها الاهنا او كمال المحصل لشيء ما كمال ثان ينتهي به اليه له حالة القوة التي بين الكمالين وهي الحالة التي الى الكمال الاول نزعها وتوجه الى الكمال الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين وربما كانا بين الضدين لكن الواحد اقرب من ضد والاخر اقرب من ضد الاخر وربما لم يكونا ضدين ولا بين ضدين ولكن كانا من جملة امور لها نسبة الى الاضداد او متقابلة توجبه فاذا اجتمع معا كالاحوال التي للفلك فانه لا يتضايق حركة منه لمنتهاها لكنها لا يجتمع معا وربما كان ما منه وما اليه مما يثبت الحصول فيهما دفعا حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن الحصول فيه اذا فرض كانه حد بالفعل الا آنا ما كما للفلك فانه في حركته تزك مبدا وتوجها الى غاية لكن لا وقوف له عند احدهما ثم لقايل ان يقول ان الحد في الشيء على مذهبكم ليس موجودا بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل اما بقطع او بمواقاة محدوده كما استاره واذا اوجبتم او بعرض كما سنذكره فيكون اذن ما لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل لا يكون مبدا ولا منتهى وما لم يكن مبدا ولا منتهى لهذا الحركة معينين عنه بديئة الحركة اليه لا يكون حركة فالفلك ما لم يكن له سبب محدد يتحرك لا يكون متحركا وهذا جواب فالذي يقول في جواب ان النهاية والمبدا يكون للحركة بصرف بفعل وصرف بقوة والقوة يكون على وجهين وجه مراتب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك ان المتحرك في حاليا يتحرك اليه بالقوة القريبة حد ذلك ان تفرض حد وقد

وصل اليه

وصلا اليه فى ان نفرضه فيكون ذلك له فى نفسه بالحقيقة بالقوة فانما يصير بالفعل حد لحصول الفرض بالفعل
والقطع بالفعل ومع ذلك لا يقف بل يستمر وحد مستقبلا لا يمكن من حيث هو حد حركة ان يحصل بالفعل حد
حركة بالفعل تفرض او تسبب محدد بالفعل بل يحتاج ان يستوفى المسافة التى يضيفها هذه العتمة اعنى ان يكون هناك
ما يمكنك ان تفرضه مبدأ او يمكنك ان تفرضه منتهى وبالجملة حدا لقطع لما تفرضه من الحركة فكل حركة من حركات
الفلك تشير اليها فى وقت معين وتخصلها فانها يفرض لها ذلك فتارة يفرض المبدأ والمنتهى متباينين اى نقطتين
تخالفتين هما حدا ذلك المفروض من الحركة وذلك الوقت الذى تعينه وتارة تكون نقطة واحدة هى بعينها مبدأ
ومنتهى اما مبدأ فلان الحركة عنها واما منتهى فلانها الحركة اليها ويكون ذلك لها فى زمانين فالحركة المكانية او اى وضع
تفرضها بالمبدأ والمنتهى هو انك اذا تصورت حركة ومسافة بعينها مع ذلك مبدأ ومنتهى قايم بنفسه والمتحرك المكانى
بالمبدأ والمنتهى هو ان يكون ذلك له بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ذلك على اى وجه كان منهما جاز فانا
لم نشترط الوجه المعين فيه منهما وبالجملة فانها متعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصفة والشرط المذكور لا من
حيث هما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحرك والتحريك ذات واحدة فاذا اخذت باعتبار نفسها فحسب كانت
حركة وان اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحريكا ويجب ان نحقق هذا الموضع ونتأمله تأملا ادق من المشهور فنقول
ان الامر بخلاف هذه الصفة وذلك بان التحرك حال للمتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها فيه حال الحركة
لا للمتحرك فان نسبة الحركة الى المادة فى المعنى غير نسبة المادة الى الحركة وان تلازما فى الوجود وكذلك التحرك بانها
للمتحرك لا للحركة ونسبة الحركة الى المتحرك حال للحركة لا للمتحرك فاذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة
لا الحركة منسوبة الى المادة ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة فى الموضوع لانتفاء
فى ان يكون كون الحركة منسوبة الى المادة معنى معقولا وكذلك الى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما هذين
واما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى بالموضوع لها بل الامر الذى هو المقصود بحصوله فى الحركة فان المتحرك
عنها يتحرك موصوفا بالتوسط بين الامرين امر متروك وامر مقصود اما اين او كيف او غير ذلك اذ كانت الحركة تتعلق
الشئ لا دفعة فاذن يكون متوسطا بين حدين وهما مقولة اما اين او كيف او غير ذلك فيقال ان الحركة فى تلك
المقولة وقد زاد هذا بيانا نعود ان نعرف نسبة الحركة الى المقولات **الفصل الثانى** فى نسبة الحركة
الى المقولات انه قد اختلف فى نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان الحركة هى مقولة وقال بعضهم ان لفظ الحركة
يقع على الاصناف التى تحتها بالاشتراك البحت قال بعضهم بل لفظ الحركة لفظ مشكك مثل لفظ الوجود والعرض بينا
اشياء كثيرة لا تتواطئ ولا ما يشترك بحت بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود والعرض دخولا
اوليا هى المقولات واما الاصناف الداخلة تحت لفظ الحركة فهى انواع واصناف من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال وهو
الحركة فى المكان والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكيفيات الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة
فى الكم اى النمو والذبول وبما تمادا بعضهم فى مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الجوهر
اى الكون والفساد فقالا ان الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل الامكان وجمع الحد المشترك فيه الا انه يفارق
بانه لا وضع له والمتصل وضع واستقر بقال والتشكيك السواد من جنس واحد الا ان السواد قار والتشكيك حيز قارة
وبالجملة فان السيال فى كل جنس هو الحركة فقال بعض هؤلاء لكنها اذا بحثنا والعقلة الى ما فيها كانت منقولة

ان ينفعل او الى العلة التي هي عنها صارت مقولة ان يفعل وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال واخرج منها
مقولتي يفعل وينفعل واختلف اصحاب هذا المذهب اعني القول بالسيال فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد و
التسود افتراقا فصليا منوعا ومنهم من جعلوه افتراقا بمعنى غير فصلي اذ كان هو كزيادة يعرض على خط يسير خطا
اكبر ولا يخرج به من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال وليس هذا له امرا خارجا عن
هويته بما هو تسود فهو اذن تمايز السواد الثابت بفصل ويمكن ان يبين بطلان الحجتين جميعا اما الاولى فينتقض
بالعدد واما الثانية فبالبياض وكونه امرا غير خارج عن هوية الابيض بما هو ابيض من غير ان يكون فصلا وههنا
مذهب ثالث وهو مذهب من قال ان لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصناف الواقعة تحتها ليست انواعا
من المقولات على السبيل المذكور فلا التسود نوع من الكيف ولا النقلة نوع من الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس
على ان الكيف جنس لها ولا ايضا موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجواهر من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز
بينها في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت جوهريته سمي ذلك التبدل ما دام في السلوك حركة في الجوهر وان كان في
الاين سمي حركة في الاين وبالجملة ان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف فان كان كما فالحركة في الكم
ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال الماخوذ في رسمها اخذ الجنس هو من الالفاظ المجانسة للوجود والوحدة
وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست داخلات تحت جنس واحد ولا نسبة الكمال الاول اليها امرا ايضا حاصرا
اياها حصر الجنس لم يكن لنا سبيل الى ان نجعل الحركة معنى جنسيا بل هذا الرسم يتناول معنى انما يدل على مثله
لفظ مشكك لا غير والمذاهب الملتفت اليها في هذا المطلب هي هذه الثلثة وليس يعجبني المذهب الاوسط اولا بل استكره
ما يقال فيه من ان التسود كيفية وان النمو كمية وبالحري ان لا يكون التسود سوادا اشتد بل اشتداد سوادا بل
اشتداد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخ اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت
له عند الاشتداد زيادة او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فمح ان يق ان ما قد عدم وبطل هو ذا يشتد فان
الموصوف بصفة موجودة يجب ان يكون امرا موجودا ثابت الذات وان كان السواد ثابت الذات فليس بسيال كما
زعموا من انها كيفية سيالة بل امر هو ثابت على الدوام يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها بل يكون في كل آن
مبلغ اخر فيكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد وسيلانه او اشتداد الموضوع وسيلانه
فيه هو الحركة لا السواد المشتد ويظهر من هذا ان اشتداد السواد يخرجه عن نوعه الاول اذ يستحيل ان يشير
الى الموجود منه وزيادة عليه مضافة اليه بل كلما يبلغه من الحدود فكيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع
الحدود المشابهة لحد واحد سوادا وجميع المشابهة للبياض اي المقاربة له بياضا والسواد المطلق هو واحد وهو
طرف خفي والبياض كذلك وما سوى ذلك كالممتزج والممتزج ليس احد الطرفين ولا يشاركه في حقيقة المعنى بل في
الاسم وانما يتكون الانواع المختلفة في الوسط لكنه يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه فالحس ربما لم
يميز بينهما وظنهما نوعا واحدا وليس كذلك وتحقيق هذا في العلوم الكلية واما المذهب الاخير فهو اخصف من المذهب
ولا يلزمه الا امر مشترك يلزم المذهبين ومبناه على ان الواضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم احد امرين اما
انهم تجوزوا ان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيدوا في عدد المقولات زيادة ضرورية اذ كانت
اصناف الحركة لا تدخل في جنس منها ولا في مقولة ان ينفعل وهي معان كلية مقولة على كثيرين قول الاجناس فان

تشددوا

نشدد في عشرة المقولات فوجب ان يسامحوا ويجعلوا مقولة ان ينفعل هي الحركة وان لا يطلبوا في مقولة ان ينفعل
من صريح التواطؤ او ادراه بقدر ما لا يحفظوه فالهم هذا فعلوا في مقولة الجدة من المسامحة ما يحكم على الاكثر من
ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظة الكال والفعل ان كان وضعهما على الجهر او التسمية الباقية وقوة
بالتشكيك الصريح وذلك ان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحد المفهوم لكن الامور التي يقال عليها وهذا ذلك المفهوم
يختلف بالتقدم والتاخر فيه كالوجود فانه للجوهر اولا وللاعراض ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول
لما بالقوة من حيث هو بالقوة فليس مما يشتد بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض فليس كون النقلة هذه الصفة علة
لكون الاستحالة لهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة فيكون النقلة والتاخر في
المفهوم من لفظة الوجود لا في المفهوم من لفظ الحركة كما ان الاثنينية قبل الثلثية في مفهوم الوجود وليس قبلية بعض
في مفهوم العددية وان العددية لهما معا ليست العددية لثلاثة من جهة العددية للثنائية كما ان الوجود للثلاثة
يتعلق بالوجود في الثنائية ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد وانت قد عرفت هذا المعنى في مواضع لنوى فلا
يبعد ان يكون الكمال وان كان مشككا بالقياس الى اشياء اخرى هو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان
يكون مشتركا بالقياس الى اشياء ومتواطئا بالقياس الى ما تحت بعضها ونرجع الى ما كنا فيه ونقول للطائفة تنبيه
جميعا ما قولكم في مقولة ان ينفعل هي نفس الحركة ام نسبة للحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة
فهي نفس الحركة للطائفة ام نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة للطائفة فالحركة احد الاجناس وان كانت نفس حركة
ما مثل كيف النقلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزاد في عدد الاجناس فان كانت النقلة جنسا فالاستحالة
ايضا جنس والحركة في الكم جنس فان كل واحد من هذه يستحق ما يستحقه الاخرى وان كانت النقلة ليست جنسا
بل اسما مشككا فيوجد تحته معنى وان كان اخص من عمومه وان لم يكن مقولة ان ينفعل هي نفس الحركة مطلقا
بل كانت نسبة للحركة الى المادة فلا يخ اما ان يكون للحركة المطلقة او لحركة ما فان كانت للحركة المطلقة فلا يخ
اما ان يكون الحركة مطلقة مقولة على اصنافها ما بالتواطؤ او بالتشكيك فان كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة
باعتبار ذاتها جنس فصار الاجناس اكثر من عشرة وكان يكون بذاتها جنسا اولى من ان يكون بنسبتها الى الموضوع
جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة بالتشكيك وكذلك مقولة ان ينفعل التي
هي نسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه مقولة بالتشكيك فليس بجنس وان كانت المقولة هي النسبة بصنف من الحركة
الى الموضوع فيستحق مثل سائر الاصناف ومع ذلك فيكون صنف جنسا وبالقياس الى موضوعه جنسا اخر وتزيد
الاجناس تواليد اكثيرا وكذلك يلزمهم ان يطالبوا بالسبب الذي جعلوا له نفس الكيفية جنسا ولم يجعلوا نسبتها الى
الموضوع جنسا هناك اخذوا النسبة الحركة المطلقة او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا
وان كان ماخوذهم طبايع الامور وحقايقها مجردة المهيات لا مع عوارضها من نسب وغير ذلك فيجب ان يجعلوا
مقولة ان ينفعل هي بنفس حالة الانفعال لا ما هو نسبة لها الى شيء فهذا الكلام انما يتحقق كله بعد ان نعرف
ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال والتحريك والتحرك فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة
من بر واحدة واما نحن فلا نشدد كل التشدد في حفظ القانون المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها
حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها ويمكنك ان تبني هذا البناء هكذا ان جعلت الحركة اسما مشتركا على الاطلاق

فاذا انفسخت المذاهب التي اتيناها ولم نقبلها بقي الحق واحدا وهو المذهب الاول فاذ قد بينا وجه نسبة الحركة
الى المقولات واوضحنا معنى قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فلنبين الان ان الحركة في كم مقولة تقع

الفصل الثالث في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها انا لنضع اصلا وان كان ربما اشتمل على

تكرار بعض ما قيل فنقول ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها ان المقولة
موضوع حقيقي لها قايم بذاته والثاني ان المقولة وان لم يكن الموضوع الجوهري لها فبتوسطها تحصل للجوهر
اذ هي موجودة فيها اولا كما ان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها وهي نوع لها
والرابع ان الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع اخر ومن صنف الى صنف والمعنى الذي يذهب اليه هو هذا
الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة هو قول مجازي فان هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك
لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت تحدث دفعة فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها
الصرف كمال متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد
والتنقص لم يخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه او لا يبقى فان كان يبقى نوعه
فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما تغير عارض للصورة فقط فيكون الذي كان ناقصا فاشتد قد عدم
والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد
قد جلب جوهرا اخر وكذلك في كل ان يفرض للاشتداد يحدث جوهر اخر ويكون الاول قد بطل ويكون
بين جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علم ان الامر بخلاف هذا فا
لصورة الجوهرية اذن تبطل وتحدث دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة
ونقول ايضا ان موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل الا بقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا
يوجد شيئا بالقوة والذات الغير المتحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة الجوهرية
موجودة فلها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل ويكون جوهرا قايما بالفعل فان كان هو
الجوهر الذي كان قبل ان يصير متحركا فهو حاصل موجود الى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهريته
بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي فرضت الحركة عنه والذي اليه فيكون قد فسد الجوهر اولا والى الجوهر الوسط وتميز
اذن جوهران بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه فانه اما ان يكون في تلك المدة
كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه اولا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك المدة حافظا للنوع
الاول وفي بعضها الاخر واقعا في النوع الاخير بلا توسط فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع الى نوع دفعة
فتكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر اذ كانت الانتقالات في الجوهرية لا في مدة
وزمان ولا يمكن ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى فيما نحن فيه محتاجة
في قوامها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهر الذي
بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الاعراض التي يتوهم بين كيفيتين مثلا فانها مستغنى
عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يتبين ان الجوهر لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها واذا لم يكن لطبيعته
ضد استحال ان ينتقل عن طبيعة الى طبيعة اخرى على سبيل التنقص والاشتداد حتى يكون الحالة التي هو فيها عند

الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد هما الضدان ويجب ان نبدأ نحن هذه القضية فنقول
انه لا بد من اخذ المادة او الموضوع في حد التضاد فان عنى بالموضوع الموضوع الحقيقي الذي اسمه بالفعل نوعا القابل
للاعراض التي لذلك النوع فلا يكون الصوت الجوهر ثم مضادة لا ذاتي فيه ولا في موضوع وان عنى بذلك الموضوع
اي محل كان فيشبه ان يكون الصوت النارية مضادة للصوت المائية لا كيفيتاها فقط فذلك لا شك فيه بل الصوت
التي عنها متضادة الكيفيتان التي لهما وذلك لان الصوتين مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف
ولهذا من الشان ما استعمل من ان الفلك لا يتكون بانه لا ضد لصورته كما مر وضح ان كل متكون فلصورته ضد
واليه يكون انتقاله فيجعل النار والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم انكر ان يكون للصورة الجوهرية ضد البتة
فيشبه ان يكون الضد الذي نبحثه ههنا هو الذي بينه وبين شيء اخر غاية الخلاف اذا كان لشيء ثالث معه خلاف
دونه وهو الواسطة بحيث يحمل استمرار منه كالاستمرار في بعد بين شيئين وليس بين الصور الجوهرية التي فيها
الاستحالة الاولية واسطة لهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة او يشبه ان يكون بري ان التفاوت الملحوظ
في حد الضد هو تفاوت بين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلنا يصح ان يكون بلا واسطة فيصح ان يقع
هذا الضد وعقيبه الاخر من عنبر ان تحلل بينهما عاقب اخر وان كان قد يصح ايضا ان يكون تعقب الوسط ان كان هناك
متوسط فيكون الانتقال مستمرا بين الطرفين على الاتصال ثم كما يرى ان المحل يقبل الصورة النارية تعقب المائية
من غير ان يقبل اولا صورة الهواء المتوسط الا على استمرار متصل بل يجب ان يمكن الاحالة على الصورة الهوائية فلا
يكون الصورة المائية مضادة للنارية ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية اذ ليس الانتقال من احدهما
الى الاخرى الا من النارية الى الهوائية اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان كان الضد هذا فضد كان الفيثس عنه يرده
الى البيان الاول الذي حاولناه نحن وهو ان الطبيعة الجوهرية لا تسلح بسير اشد لا يقبل الشدة والضعف قبولا يكون
لاشتداده واضعفه طرفان محصوران في هذا النظر باسم الضدية وسنبين ذلك ايضا في الفلسفة الاولى ان الصور الجوهرية
لا يقبل الاشتداد والضعف بيان اشرح لكنه لما دعوى ان الذي يتكون حيوانا مبصرا ليس والبزر يتكون بتاتا ابصر اصلا
فوهم من ذلك ان هناك حركة والذي يجب ان يعلم هو ان الذي الى ان يتكون حيوانا يعرض له تكونات اخرى فضل ما بينها
استحالات في الكيف والكم يكون الذي لا يزال يستحيل ابيض ابصر وهو بعد ضئي الى ان يخلع عنه صورة النوية ويصير علقة
وكذلك حالها الى ان تستحيل مضغة وبعدها عظاما وعصبا وعروقا واعضاء ولحما مذ دكها وكذلك الى ان يقبل صورة
الحيوان ثم كذلك يستحيل ويتغير الى ان تشتد فتنفصل لكن ظاهر الحال يوهم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية
الى صورة جوهرية اخرى وبطل لذلك ان في الجوهر حركة وليس كذلك بل هناك حركات وسكونات كثيرة وانما تكون الحركة
في الكيف فذلك حق لكن في الناس من رام ان الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف المنسوب الى الحواس فقال اما وقوع الحال
والملكة فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما اشبه ذلك
فانها تتبع اعراضا تعرض للموضوع ويصير الموضوع مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون ح الموضوع للقوة
هو بعينه الموضوع لعدم القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاشكال وما يشبهها فانها انما يوجد
في المادة التي يقبلها دفعة لا تقبل الشدة والضعف ولا ادري ما ذا يقولون في الاخضاء والاسفاء وغير
ذلك وعندي ان الامر ليس على ما يقولون فان موضوع الحال والملكة كان نفسا او بدنا اوهما معا يحال الشوكة

فانه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهره والذين قالوا ان الموضوع ليس فيه واحد للصلاة بذاته والذين
اوالقوة والضعف فينتقض عليهم في النمو والذبول وكان يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين بل انما تعني بالموضوع هذه
الاشياء طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم تفسد الصورة الجوهرية
فان الموضوع ثابت من غير ان يبقى انه لعارض يعرض له او زيادة تضاف اليه يصير موضوعا مرتبا للحالة التي فيها الحركة
او انا نفهم الاشكال المشبهة لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها لانها يكون كيفيات الكم
ففيه ايضا حركة وذلك على وجهين احدهما بزيادة مضافة فيهو لها الموضوع او بفضل نافع بالتحلل فيه فصل الموضوع
وصورته في الامرين باقية وهذا ما يسمى نموا وقد يكون لا بزيادة يزداد عليه بفضل ينفصل منه بل بان يبقى
الموضوع نفسه مقدارا كبيرا واصغر بتخلخل او تكاثف من غير انفصال في اجزائه وهذا وان كان يلزم استحالة ما
وهي من الكيف فذلك غير مزيد في الكم وبفضائه فيه ولان هذه الحالة سلوك من قوة الى ضدها بسبب فعل
فهو حركة لكنه قد يشكك فيقال ان الصغير والكبير ليسا بمتضادين والحركات كلها بين المتضادات فنقول اما اولا
فلسنا نحن ممن يلتزم كل الشدة في ايجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا عن بل اذا كانت اشياء متقابلة لا
يجتمع معا وسلك الشيء من احدهما الى الاخر بسبب ما سميناه شيئا حركة فان كان لا تضاد هناك على ان الصغير والكبير
الذين يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ليسا الصغير والكبير الاضافي المطلق بل كما ان الطبيعة جعلت للانواع الحيوانية
والنباتية حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا يتعداها وتتحرك فيما بينهما فيكون العظم هناك عظيما على الاطلاق
ولا يصير الصغير صغيرا بالقياس الى عظم اخر في ذلك النوع وكذلك الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لم
يبعد ان يشاكل المتضادات بل يكون متضادة فان قال قائل ان النمو حركة في المكان لان المكان يتبدل فيه فالجواب
انه ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمنع فيه ان يكون معه حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع
النمو تبدل كم وتبدل اين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة المضاف فيشبه ان يكون حال الانتقال فيها
انما هو من حال الى حال فقط فان اتفقت في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت
الاضافة اذ الاضافة من شأنها ان يلحق مقولات اخر ولا يتحقق بذاتها فاذا كان المقولة مما يقبل الاشد والاضعف
عرض للاضافة مثل ذلك فانه اذا كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل بسبب ذلك فتولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وبالذات
بالعرض وثانيا واما مقولة الاين فان ونحو الحركة فيها واضح بين واما مقولة متى فيشبه ان يكون الانتقال من متى
الى متى اخر امرا واقعا دفعة كالانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر او يشبه ان يكون حال متى كحال امر الاضافة
في ان نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون الانتقال الاول في كيفما وكم ويكون الزمان لا وما لذلك التغير
فيعرض بسببه فيه التبدل واما ما لا تغير فيه فمستعلم انه ليس في الزمان فكيف يكون له حركة فيه واما مقولة الوضع فقد
قيل انها لا حركة فيها البتة اذ لا تضاد في الوضع وانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القيام الى
ان يصير قاعدا دفعة وكذلك اذا انتقل من قعود الى قيام فانه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قائما دفعة والحق ان يجب ان
يكون في الوضع حركة وانه لا كثير حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة بل يكفي في ذلك ان يكون ما ملحركة للفلك
على ان الوضع لا يبعد ان يكون فيه تضاد حتى يكون المستلقي مضادا للمنبطح والذي قيل من ان الانتقال من القيام

الى القعود يكون ان عنى به ان القعود الذى هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق فكذلك السواد الذى هو الطرف و
الاين الذى هو الطرف يحصل دفعة وان عنى ان كل وضع ينتقل عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب
لان الانتقال عن القيام الى القعود يكون قليلا قليلا حتى يوافى النهاية التى هى القعود كالحال فى الانتقال من السفل
الى العلو بعينه واما كيفية وجود الحركة فى الوضع فهو ان كل متبدل وضع من غير ان يفارق بكلية المكان بل بان يتبدل
نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك فى الوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل بل يتبدل وضعه فى
مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل فى الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا كان ذلك التبدل
حركة فى الوضع اذ كانت كل حركة هى تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس فيكون منسوبا الى الحالة التى تبدلت
لا الى شىء اخر لم يتبدل ولست اعنى بهذا ان كل متحرك فى وضع فهو ثابت فى مكانه فليس يجب من قولى ان كل ثابت
فى مكانه يستبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك فى الوضع ان كل متحرك فى الوضع كذلك بل لا امنع ان يكون
الشىء لا يتغير وضعه الا وقد تغير مكانه كما لا امنع ان يكون شىء لا يتغير كمه الا وقد تغير مكانه بل الغرض هو ان يثبت
وجود المتحرك فى الوضع باثبات متحرك ما فى الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشىء يتبدل وضعه وحده ولا
يتبدل مكانه فلنعلم امكانه من حركة الفلك فانه اما ان يكون كالفلك الاعلى الذى ليس فى مكان بمعنى نهاية الحاوى
الشامل المساوى الذى اياه نعنى بالمكان واما ان يكون فى مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه بل انما يتغير عليه نسبة اجزائه
الى اجزاء مكانه التى تلقاها واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير هذه النسبة وهذه
النسبة هى الوضع فهذا التغير هو تغيره فى الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك غير هذه الحركة التى فى الوضع
واما كون حركة الفلك الاعلى غير مكانية فواضح عندهم بين ثم ليس لحركة فى كيفية ولا كمية ولا جوهرية ولا فى مقولة غير
الوضع فانك اذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد هذه الحركة تلائمها ما خلا الوضع والاين ولا اين فبقى الوضع فان
قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك فى المكان وكل ما كل جزء منه متحرك فى المكان فالكل منه متحرك فى المكان فالجواب
عن هذا ان الامر بخلاف ذلك اما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك فى المكان ولو فرضنا له اجزاء فليست يفارق
امكنتها بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل ان كان كله فى مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل عسى
ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما يعلم يحيط بل عسى
ان يكون المتصل ليست اجزائه فى مكان الا بالقوة بل قد صرح لهم بهذا فى كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان كل جزء يفارق
مكان نفسه فالكل يفارق مكان نفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك ان كل جزء قد يكون
بصفة والكل لا يكون بتلك الصفة لان للكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى اول
شىء بان كل جزء هو جزء الكل والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحدة بل نرجع الى مسئلتنا
فنقول انه يجوز ان يكون مكان يشتمل على شىء ذى اجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ثم كل جزء منه يفارق مكانه
والكل لا يفارق مكانه بل ما نحن بسبيله لا شك انا وان سلمنا فيه ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص فالكل
لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع الشك فى ان الكل غير متحرك فى المكان وان كان كل جزء متحركا وعندى ان كل من
يتامل ما قلناه ثم ينصف سيعتقد يقينا ان الوضع فيه حركة ولعل قائلا ان يقول ان معنى الحركة فى المكان
ليس هو ان يكون المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متحركا وهو فى مكان وان لم يفارقه فيقال له يجب ان يكون

الحركة

لكونه متحركا

ما يذنب به هذا الموضع فقد ظهر لك من هذه الجملة ان الحركة انما تقع في المقولات الاربع التي هي الكيف والكم
والاين والوضع فقد وقفت على نسبة الحركة الى المقولات واذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحري بنا ان نعرف السكون

الفصل الرابع في تحقيق تقابل الحركة والسكون

ان امر السكون فيه اشكال ايضا وذلك لان
المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابلته للحركة انما هي مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد ثم من البين
انه لا يصح ان يفرض بينهما مقابلة الا احدى هاتين المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا لفظة الحركة
واقعا على معنى صوري ليس بعدمي اذ قلنا انها كمال اول فان كانت المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة لم
يمكن ان يكون الحركة منهما هي العدم بل نقول ان الجسم اذا كان عادما للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل له انه
ساكن ~~ومعنى قولنا من شانه ان يتحرك قيل له ساكن~~ ومعنى قولنا من شانه ان يتحرك ان يكون ما يتعلق به الحركة
موجودا وهو ان يكون مثلا في مكان وزمان وايضا اذا كان له حصول في مكان واحد زمانا فيقال له انه ساكن فهنا
معنيان موجودان في الساكن احدهما عدم الحركة ومن شانه ان يتحرك والاخر اين له موجود زمانا فان كان السكون
منهما هو الاول وهذا لازم له كان السكون معنى عدميا وان كان السكون هو الثاني منهما فالاول لازم له
لم يكن السكون امرا عدميا فلنضع ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وان حده هو الدال على كونه صوريا
منهما فاذا اردنا ان نقايس بين هذا الحد وحد الحركة وجب ان يكون لنا ان نقتضب اما من حد الحركة من هذا الحد او
نقتضب هذا الحد من حد الحركة على ما يوجبه القانون الامتحاني في اقتضاب حد الضد من حد ضده لست اقول ان سبيل
التحديد للضد ان نقتضب من حد ضده فهذا شيء منعناه في تعليم البرهان ورخصنا فيه بوجه ما في تعليم الجدل
بل نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص الحد فهو ممكن اعني ان يكون حد الضد يوازي به حد
ضده ويكون للامتحان اليه سبيل فان كان الحدان يتضادان ويتقابلان جاز ح ان يكون السكون ملكة وان كان
الحدان لا يتقابلان لم يكن ح هذا المعنى هو السكون لان السكون مقابل الحركة بل يكون معنى يلزم معنى السكون
والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي فنقول اما اولا فان هذا الرسم لا تقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصطلاحنا
مفهوم لفظة الحركة فان قولنا كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية صار
هكذا وهو انه كمال اول في الاين لما هو بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة وهذا الحد ليس بمقابل لحد السكون
الذي حددناه بل عسى ان يلزم ما يقابل ذلك وهذا مما لا نمنعه فانا نسلم ان معنى كل واحد من الرسمين المفروضين
للسكون يلزم الاخر وليس يلزم هو هو فان شئنا ان نقتضب من حد الحركة حد السكون على ان السكون معنى
صوري لم نجد الا ان نقول انه كمال اول لما هو بالفعل ذو اين من حيث هو بالفعل ذو اين او نقول انه كمال ثان لما هو بالقوة
ذو اين من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حدا لازما للسكون فان السكون من حيث هو سكون ليس
يحتاج ان يكون كمالا اولا حتى يكون للشيء كمال ثان فانه يجوز ان يعقل السكون سكونا والشيء لا كمال فيه غير ما فيه
اما الحد الثاني فانه يجعل من شروط ماهية كون السكون سكونا ان يكون قد تقدمه الحركة وهذا ليس بواجب فان
حذفنا لفظة الاول والثاني لم نكن قد حفظنا شرط التقابل في الحد وان غيرنا تغييرا اخر لم يكن له مفهوم صادق
اصلا وان اردنا ان ناتي بمقابل الكمال كان القوة فالتحق السكون ح بالعدميات فقد بان انه ليس يمكن ان
نقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ويكون السكون مقابلا لها ويكون السكون مع ذلك قنية فان

جعلنا الاصل

جعلنا الأصل حدّ السكون الذي ذكرناه وحد فيه اول بقي الزمان او ما يتعلق بالزمان والزمان يتحدد بالحركة
فيكون السكون يتحدّ بالحركة والأضداد ليس بعضها اجزاء رسم البعض ويكون الزمان مدخلا بينهما في حد الحركة لا يدخل
فيما يدخل في حدّ حركة قبل الزمان في التصور ولا يجوز ان يكون الحركة حاصلة عندنا ان كان السكون فيه لأن العدم
لا يدخل في مفهوم القنية بل الأمر بالعكس فان الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور بالمعنى الصوري
فتبين اذن انه لا يجوز ان نقول في هذا الأقتضاب ان الحركة هي ان لا يكون للجسم اين واحد مّا فينظر هل يمكن
ان يكون هذا الأقتضاب على وجه اخر فنقول ان لعسر ما يمكن ان يتوهم هو ان السكون كون في اين واحد مّا والشيء
قبله وبعده فيه والحركة كون في اين واحد من غير ان يكون قبله او بعده فيه فيكون قد استعملنا في تفهيمها القبل
الزماني والبعد الزماني وهما مأخوذان بالزمان والزمان متحد بالحركة فيكون قد اخذت الحركة مأخوذة في مفهوم نفسها
فظن ان الحركة لا يفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما واضعف من هذا ان يؤخذ سوسعا فيه فيقال ان السكون كون
في اين واحد دفعا والحركة كون الشيء في اينين لا واحد في زمان فان هذا يلوح ما قيل هناك ويشركه حال المتحرك في ابتدا
الحركة وانتهائها فذلك كون في مكان لا واحد دفعا وليس بحركة ولا سكون فقد تبين واتضح بما لا يجد فيه شغلا ان
الحركة تحد السكون والسكون حدّ المعنى القسيم فبقي ان يكون السكون حدّ المعنى العدمي واعلم ان في كل صنف من
اصناف الحركة سكونا مقابلا فللنمو سكون مقابل للاستحالة كذلك وكما ان السكون المقابل للاستحالة ليس هو
الكيف الموجود دفعا بل سكون في الكيف وكذلك السكون المقابل للمنقلة ليس هذا الاين الواحد الموجود دفعا
بل هو سكون في ذلك الاين فالسكون عدم الحركة واذ قد تكلمنا في الحركة والسكون فحري بنا ان نعرف المعنى
المسمّى مكانا والمعنى المسمّى دفعة اذ هما من الأمور التي اشتد بها المناسبة للحركة

الفصل الخامس في ابتدا القول في المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه

اما الحكماء فيجب ان نفحص عنهم عن امر المكان وجوده وانه هل هو ههنا مكان
ام لا مكان البتة على انا نحن انما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته بل نسبته له الى الجسم ما انه يسكن فيه وينتقل عنه والسبب
بالحركة فان الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق مهيته وقد يكون قبل تحقق مهيته اذا كان قد وقف على عارض
له مثلا قد وقف على ان ههنا شيئا له السبتة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينئذ يحتاج اذا همته ذلك الى
ان يتبين وجوده اما ان لم يكن وجود تلك السبتة بينا لها احتيج الى ان يبين انها هي المهيئة التي تخصها تلك السبتة
وهذا شيء قد بان لك في موضع اخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم من اوجب
وجوده فاما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها ما نقرب منه عبارة شاهدة وهو ان المكان اذا كان موجودا فاما
ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون محسوسا او جوهرا معقولا فان كان جوهرا محسوسا
وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير نهاية وان كان جوهرا معقولا فينبغي ان يقال ان الجوهر
المحسوس يفارقه ويقارنه لان المعقولات لا اشارة اليها ولا وضع لها وكل ما يفارق الجوهر المحسوس او يقارنه
هو في وضع والية اشارة وان كان عرضا فلذي يحله هذا العرض هو كالذي يحله البياض والذي يحله البياض
فيشتق له منه الأسم فيقال ابيض والبياض في الجوهر الذي يحله المكان يجب ان يشتق له منه الأسم فيكون هو المتمكن
فيكون مكان المتمكن عرضا فيه ويلزم ان يارض في النقلة ويصير معه جسما فاذا كان كذلك لم يكن منتقلا
عنه بل منتقلا معه والمكان كما توهمنا ليس هو المنتقل معه بل المنتقل عنه وايضا فان المكان لا يخلو اما ان يكون

جسما واما ان يكون غير جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل له ومداخلة الاجسام بعضها
بعضا محال ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقولون انه
يطابق الجسم ويساويه ومساوي الجسم جسم وايضا فان الانتقال ليس الا الاستبدال لقرب وبعد وكما ان هذا
الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح والنقطة والخط فان كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا فيجب ان يكون
للسطح مكان وللخط مكان بل وللنقطة مكان ومعلوم ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها اذ جعلتم المكان
مساويا للمتمكن حتى لا يسعه غيره وما يساوي النقطة نقطة فكان النقطة نقطة فلم صارت احدى النقطتين مكانا
والاخرى متمكنة بل عسى ان يكون كل واحدة منهما مكان ومتمكنا فيكون بالقياس الاخذ منهما الى الاخرى
متمكنة وبالقياس الاخذ من الاخرى اليها مكانا وهذا مما خطرتموه حين ابيتم ان يكون المكان متمكنا في المتمكن
فيه وزادوا فقالوا ان كان للنقطة مكان فالحري ان يجعلوا لها ثقلا او خفة قال ذلك خصوصا القوم الذين نفوا
الحركة فقالوا لا معنى يوجب للجسم مكانا وحركة فان جوزتم في النقطة حركة فقد اعطيتموها ميلا وجعلتم لها
خفة وثقلا وهذا مشهور البطلان على ان النقطة ليست الا فناء الخط وفناء الخط معنى عدمي فكيف يكون
للمعنى العدمي مكان او حركة فاما ان النقطة فناء الخط فلانها نهاية والنهاية هي ان يفنى الشيء فلا يبقى منه شيء
واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وايضا فان
المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ يجعلون الحركة محتاجة اليه فهذا احدى علل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة
كيف ولكل حركة يجعلونها في المكان مبدءا على معلوم غير المكان ولا هو ايضا مبدء عنصري لها اذ الحركة
انما قوامها في المتحرك لا في المكان ولا ايضا مبدء صوري لها لان المكان ليس هو صورة الحركة ولا ايضا مبدء غائي لها
وذلك لانه مما يحتاج عندكم اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول فان كان المكان غاية
فليس لانه مكان بل لانه مكان لحال الحركة بحال وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا ولو كان المكان كمالا
لانه يشتاق اليه المتحرك اما طبعا واما ارادة لكان من كمالات الانسان ايضا ان يحصل في امكنة يشتاق اليها
على ان التمام منه خاص ومنه مشترك فالخاص هو صورة الشيء والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما
المشترك فانه يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم في مكان لكانت الاجسام النامية في مكان
لكان مكانها ايضا ينمو معها ولو كان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان وانتم
تمنعون هذا كله واما مثبتوا المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء الى شيء فليس
ذلك بمفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع هذه يبقى مع النقلة بل انما كان ذلك
مفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به وهذا هو الشيء الذي نسميه مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب فانا
نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ثم نراه غائبا ونرى جسما اخر حضر حيث هو مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل
بعده فيها هواء او دهن والبديهة توجب ان هذا المعاقب عاقب هذا الشيء وخلفه في امر كان كذلك الشيء اولا
وكان الاول مختصا به والان فقد فارقه وذلك لا كيف ولا كم في ذات احدهما ولا جوهر بل الحيز الذي كان الاول
فيه ثم صار الاخر فيه ولان الناس يعقلون كلهم ان ههنا فوقا وان ههنا اسفل فليس يصير الشيء فوقا واسفل
بجوهر له او كيف او كم فيه او غير ذلك بل بالمعنى الذي يسمى مكانا وحتى ان الاشكال التعليمية لا يتوهم الا ان يتخصص

الا ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة صح

ولو كانت الاجسام النامية في مكان صح

فارقه خ ل

بموضع وحيز ولولا ان للمكان موضوعا ومعنى وجوده متنوع وفصول وخواص لما كان بعض الاجسام يتحرك طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل قالوا وقد بلغ من قوة امر المكان ان التخيل العامي يتبع وجود الشيء لا في مكان ربما جعله اذا امر قايم سفسخ يحتاج ان يكون معتمدا حتى يوجد فيه الاجسام واذا اراد اسنودوس لشاعر ان يعزل سقراط حدث فيه عن نوبيت الخلقة لم يزد ان تقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان ثم الارض ليكون قرارا لما حمل الشكول التي اودعوها نفاة المكان فسنا خوا لي وقتا حاطنا بمهيئة المكان فلنعرفها اولا مهية المكان

الفصل السادس في ذكر مذاهب الناس في المكان وايرادحجهم

ان لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين فربما عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه ثم لا يفهم انه هو الجسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا ان يتبرع عليه بسير من العلم فيفهم بعضهم انه هو السطح الاعلى من الجسم الاسفل دون سائره وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوي كالدن للشراب والبيت للناس والجماعة ما يكون فيه وان لم يستقر عليه هذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا بافراد الجهة منهم يجعلون السهم يسقط في مكان ان السماء والارض عندهن فهم وفي اذهانهم منهم مستقر في مكان وان لم يعتمد على شيء ولكن الحكماء وجدوا الشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثالث وهو مثل ان يكون فيه الشيء ويفارقه بالحركة ولا يسعه مقر غيره ويقبل المستقلات فانه يسع مدة وجوها قليلا قليلا الى ان قوموا انه خلاء اذ كان المكان موصوفا بانه قبله فاذا اردوا ان يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره فكاهم قفوا في انفسهم فقالوا ان كل ما يكون خاصا بالشيء ولا يكون لغيره فلا يخلو اما ان يكون داخلا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخلا في ذاته فاما ان يكون هيولاه واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك مساويا ويحيط به فهو اما نهاية سطح يلاقيه ويشتمل بما يستقر عليه اما محيط واما محاط مستقر عليه ايهما اتفق واما ان يكون بعد يساوي امتداده وهو يشتمل بالاجسام فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى قابل للمتخالفات ومنهم من زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا وهو اول ما يحاط به محدود ومنهم من قال ان المكان هو الاناء بعينه فقال ان بين غايات اناء الحاوي للماء ابعادا مفطورة ثابتة والماء سيغايب عليها الاجسام التي في الاناء ويلج فلم الامر الى ان قالوا ان هذا امر مشهود بل مفطور عليه البديهة وان الناس كلهم لا محالة يكون ان الماء شيئا بين اطراف الاناء وان الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا بقرب من الجمع فقالوا وهم يخاطبون خاصة اصحاب السطح انه ان كان للمكان سطحا باقي سطح الشيء فيكون الحركة في مماسة سطح منجها الى سطح اخر فالطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء وهما يتيقنان ان عليه هواء يفارق وسطها لو سطح الجبل يكون صخرا كاذبا وذلك لان ما يجعلونه مكانا يتبدل عليه فان كان ساكنا صار كونه في مكان دائما من الساكن ان يلزم مكانا فانا اذا الساكن قد يقيد عليه هذا القول فقد ليس يلزم السطح فانا الذي يلزمه مسمى البعد الذي شغله الذي لا ينزع ولا يتبدل بل يكون دائما واحدا بعينه وقالوا ايضا ان الاسم البسيطة انما تقوم في التحليل وتوهم وضع شيء من الاشياء المجتمعة معاوها فالذي يبقى ممتنع عنه في الوهم هو البسط الموجود في نفسه وان كان لا يفرد له فوام ولهذا السبب عرفنا الطبيعي والصورة والبسايط التي هي حاد في المجتمعة ثم اذا توهمنا اناء او غيره من الاجسام وهو غاغر موجود في الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد الثابت بين اطرافه من غير وجود ذلك الشيء موجودا عند ما يكون هذا موجودة فمن قالوا ايضا ان كون الحشو في مكان ليس بسطح بل مجسم وكتشيء يجب ان

يكون ما يكون فيه بحقيقته مساويا له فيكون بعدا ولان المكان مساو للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلثة اقطار فالمكان ايضا
ذو ثلثة اقطار وقالوا ايضا ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه
ما ويزول وقالوا ايضا ان الناس فيه قد يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا ولا يقولون ان البسيط
يكون فارغا ويكون ممتليا قالوا والقول بالابعاد يجعل كل جسم في مكان ومذهب اصحاب البسيط ان يكون من
الاجسام ما لا مكان له وقالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل يطلبان مكانا بكليتهما
ومحال ان يطلبا نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية محال ان يلاقيها كلية جسم فاذن يطلب الترتيب في البعد
وهذه حجج اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين منهم من يحيل ان يكون هذا البعد يبقى فارغا
لا مالي له بل يوجب ان لا يتخلى عن مالي الا عند لحوق مالي ومنهم من لا يحيل ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعد خاليا
تارة وتارة مملوا وهم اصحاب الخلاء وبعض القائلين بالخلاء يظن ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء كان الشيء
هو الجسم واول شيء خيل اعتقاد الخلاء هو الهواء وذلك لان الظن العامي الاول هو ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس
بموجود ثم ظنهم الاول في امر الاجسام الموجودة هو ان يكون محسوسة بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم يوجب
انه ليس بشيء فكذلك يتخيل من امر الهواء انه ليس بملاء بل لا شيء فكان الاناء الذي فيه هواء لا يتخيل عندهم من
امره في اول الامر ان فيه شيئا بل يخيل ان هناك ابعادا خالية فاول من نبههم بان اراهم الازقاق المنفوخة
يقاوم المس فاظهر لهم بالمس ان الهواء جسم كسائر الاجسام في انه جسم فمن الذين اراهم ذلك من رجع فلم ير ان ههنا
خلاء موجود اذ صار الشيء الذي كان يظنه خلاء وهو الهواء ومنهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء صرف بل ملاء يخالطه
خلاء ولم يخل من الخلاء اذ قد وجد حججا وقياسات انتجت ان الخلاء موجود فمن الحجج على ذلك انا نرى ان الاجسام تتخلخل
وتتكاثف من غير دخول شيء فيه او خروجه فالتخلخل اذن تباعد الاجزاء تباعدا يترك ما بينها خاليا والتكاثف
رجوع من الاجزاء الى ملء الخلاء المتخلخل قالوا ونحن نرى اناء مملوا من رماد يسع ملاءه ماء فلولا ان هناك خلاء
استحال ان يسع ملاءه ماء وقالوا ايضا والدن يملأ شرابا ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق ثم يجعلان في ذلك
الدن بعينه فيسع الدن الزق والشراب معا فلولا ان في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق لاستحال ان
يسع الزق والشراب معا ما كان يملأه الشراب وحده وقالوا ايضا ان النامي ايضا انما ينمو بنفوذ شيء فيه فلا شك
ان ذلك الشيء ينفذ لا في الملاء ولكن في الخلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال ان المتحرك لا يخلو اما
ان يتحرك في خلاء او يتحرك في ملاء لكنه ان تحرك في الملاء دخل ملاء في ملاء فبقي ان يتحرك في الخلاء ومن ذلك
احتجاجهم بالقارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ولو كانت مملوة لما وسعت شيئا اخر يدخل فيها
وقالوا ايضا ان المتحرك اذا تحرك فلا يخلو اما ان يدفع الملاء فيحركه واما ان يداخله لكن المداخلة محالة فبقي ان يدفعه
فيحركه وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك ان يتحرك العالم وان يكون اذا تحرك متحرك
بعنف ان يتموج العالم تموجا بعنف او مضاهيا لتموجه واما القائلون بان المكان ما يكون الشيء عليه فياخذون
ذلك من العامة اذ يسمون مجالسهم امكنتهم ونحن لا نبالي ان نسمي مسمى هذا مكانا لكنا لا نشتغل بتحقيق
هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه بل الذي قيل انه حاو ومساو ولا بد منه لكل منتقل حيث كان وان لم يكن
مستقرا على مستند واما القائلون بان المكان هو البسيط كيف كان فهم يقولون انه كما ان سطح الجرة مكان

للماء كذلك سطح الماء مكان للحجر لانه سطح مماس لجملة سنبسط سنفصل به ويقولون ان السفلك وان صار متحركا
وكل متحرك فله مكان فالسفلك له مكان لكن المتحرك بالذات هو الحاوية من محيط فليس كل مكان هو الذي بالحاوية
هو المحيط بل مكانه هو السطح الباطن من السفلك الذي يحتوي قالوا الفلاسفون وان المكان هو السطح الحاوي فسنذكر
مذهبهم ونحققه بعد هذا ونجيب عنه ونبطله اول شيء بابطال هذه المذاهب ثم نقيمها بكشف المغالطات في قياساتهم

الفصل السابع في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او سطح ملاق كان او بعدا ما

بيان فساد قول من يرى ان الهيولى والصورة مكان فنقول علم ان المكان يفارق عند الحركة والهيولى والصورة
لا يفارقان والمكان يكون الحركة فيه والهيولى والصورة لا يكون الحركة فيهما بل معهما والمكان يكون اليه الحركة
والهيولى والصورة لا يكون اليهما حركة البتة والمتمكن اذا تكون استبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواء او لا
يستبدل هيولاه الطبيعية وفي ابتداء الكون يكون في المكان الاول ولا يكون في صورته ويقال ان الحب كان شيئا
ويقال عن الماء كان تجاوز عن النطفة كان انسان ولا يقال ان المكان كان جسما كذا ولا عن المكان كان جسم كذا
والفلاسفون بان المكان كل بسيط ملاق للبسيط التام كان محيطا او كان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا الجسم الواحد
مكانين وانه يلزم على مذهبهم ان يكون للحجر مكانان مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء
المحيطة بها وقد علم ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى
هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك الاعظم فظنوا انها مكانية ووجوب الحيز الاقصى لا في مكان حاو من
خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة ونخلص من
هذه الضرورة واما الفلاسفون بان المكان هو البعد الثابت بين اطراف الحاوي فنخص الذين يجعلون منهم خلو
هذا البعد عن المتمكن ان هذا البعد يجب اما ان يكون موجودا مع البعد الذي للجسم المحوى او لا يكون موجودا
فان لم يكن موجودا فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان لان المتمكن هو هذا الجسم المحوى والمكان هو هذا
البعد الذي لا يوجد مع بعد الجسم وان كان موجودا معه فلا يخلو اما ان يكون له وجود غير وجود بعد الجسم المحوى
هو
بالعدد هو مما ينزله يفيد خواص واعراضا هي بالعدد غير امثالها مما ينزل فيها البعد الجسم المحوى واما ان لا يكون غيره
بل يتحد به فيصير هو هو وان كان غيره هناك بعد بين اطراف الحاوي وفي غير ذلك بالعدد ولكن معنى قولنا البعد
الشخصي الذي بين هذين الشيئين وهو انه هذا الامر المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحدة المشار اليها
فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذي بين الطرفين فكل ما هو هذا البعد الذي بين الطرفين
المحدودين فهو لا محالة واحد شخصي لا غير فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا
ليس بعدا وبعدا اخر فاذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم بعد اخر لكن البعد الذي
للجسم هذين الطرفين موجود البعد الاخر ليس بموجود هذا واما ان كان هو هو فليس هناك بعد الا هذا
كذلك اذا ينقبض جسم اخر لم يكن هناك بعد الا الذي للجسم الاخر فلا يوجد البتة بين اطراف الحاوي بعد هو غير
بعد المحوى ولا يجوز عندهم خلوة البتة عن المتمكن فحينئذ لا يوجد البعد المفرد الا في توهم تحاد ان مثل ذلك يتوهم
ان يبقى ذلك الجسم الحاوي غير منطبق النهايات بان الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه وهذا كمن يقول اذا
توهمنا الخمسة منقسمة نصفين وبين نصفيها كان ح زائدا على الفرد وواحد يجب ان يكون زوجا فليس كما زعم

لزم هذا

لزم هذا عن توهم محال هناك ان يكون له حقيقة في الوجود وكيف يمكن ان يكون بعدان معا ومن البين
ان كل بعدين اثنين اكثر من بعد واحد لانهما اثنان ومجموع لا لاجل شيء اخر وكل مجموع بعد اكبر من بعد فهو
اعظم منه لان العظيم هو الذي يزيد على القدر بقدر خارج عن الشيء فالعظيم في المقادير كالكثير في الاعداد
وكلما هو اكبر في المقادير قدرا فهو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يعدم المدخول فيه فيكون قد دخل
بعد موجود في معدوم واما ان يبقى هو والداخل فيه مجموعين اعظم من واحد منهما فيكون البعد ان اعظم من
الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما هو الذي بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما فليس المجموع
اعظم من الواحد ولسائل ان يسئل ههنا بحال الخط اذا عطف حتى لزم نصفه نصفه فيكون خطان ومجموعهما في
الطول لا يزيد على طول واحد منهما لكن هذا محال لانه لا يخ اما ان يتميز كل نصف من الاخر في الوضع فيكون
مجموع الخطين يفعل بعدا غير بعد واحد منهما واكبر منه وان كان ليس على الاستقامة لم يكن الانعطاف ولا
يكون البعد الواحد متناولا لمجموعهما بل يتميز بعد وبعد منهما واما ان يتحدا خطا واحدا ان امكن ذلك فح
لا يكون خطان بل خط واحد والاجسام التي تمنع عن التداخل ليس الذي يمنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل في ذلك
الجسم جملة ما يشتمل عليه من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان الصورة والكيفيات ايضا فرضت لو لم تكن وفرض
الجسم موجودا كان التداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى هي التي تمنع عن مداخلة هيولى اخرى بالعدد وذلك
انا اذا قلنا ان الهيولى يمتنع عن مداخلة هيولى اخرى فاما ان يكون على سبيل السلب كقولنا ان الصوت لا يرى
بل كما نقول ان النفس لا تداخل الحركة اذ ليس من شان كل واحد منهما ان يكون مع الاخر بحيث يتوهم عليه المداخلة
واما ان لا يكون لهذا المعنى بل على المعنى الذي يقابل المداخلة مقابلة خاصة فانه كما ان معنى المداخلة هو ان
يكون اي شيء اخذت من احد الامرين تجد معه في الوضع شيئا من الاخر اذ لا ينفرد احدهما عن الاخر بوضع فالذي
يقابله هو ان يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك فتوجد اجزاؤه متباينة لاجزاء ذلك فان قيل ان
الهيولى يمتنع عليها التداخل بمعنى السلب الذي هو المعنى الاول فليس كلامنا في ذلك وذلك مسلم اذ الهيولى في نفسها
بهذه الصفة ولكن كلامنا في القسم الثاني وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان يجعل ذات وضع ولا يتصور ذلك
الا بالعرض بسبب البعد الذي يعرض لها فح يتعرض للتجزي والانقسام فيكون استعداد الهيولى لان يحمل عليها هذه
المقابلة وهي التداخل وغير التداخل المقابل له امرا يلحقها من البعد والبعد هو السبب في ان يلحقها هذه المقابلة
ويتصور فيها وهو السبب في ان صارت الهيولى لا يداخل الهيولى الاخرى لاجل البعد وان كان البعد جائزا له ذلك
ليس في طبيعة الهيولى وحدها منع يقابل المتداخلة فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن ان يمانع هذه الهيولى
ذات البعد لنفسها لا لامتناع البعد الجسماني ان يلقى ذاته البعد الجسماني الاخر وليست الهيولى مما لا يقبل طبيعة
البعد وتلاقيه ولا ايضا مما لا يقبل بعدا وزيادة ويكثفه قبولها التخلخل وذلك حين تحققه وتصححه فان كان
البعد لا يمتنع عن مداخلة بعد اخر في نفسه والهيولى مستعدة لان يلقيها البعد وليس في طباعها بما هي هيولى ان
ينفرد بحيز فيقابل المداخلة فواجب ان يكون التداخل في الجسمين جائزا فان كل مؤلف من شيئين وليس الا نفس
مؤلفهما من غير ان يحدث هناك استحالة وانفعال هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان جائزا
على كل واحد منهما كان جائزا على الجملة واذا لم يمنعه واحد واحد منهما لم يمنعه الجملة لكن جملة الجسم تمانع مداخلة

جسم آخر فهو بسبب ان في اجزائه ما يمنع ذلك فانه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك واذ ليست الهيولى سببا يمنع
ذلك ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص فبقي ان يكون طبيعة البعد لا يحتمل التداخل فان كان مع ذلك يجب
للهيولى المتصورة بالبعد ان لا يداخل البعد لم يجز ان يدخل الجسم في البعد البتة ثم لا يخ اذا كان المتمكن في الاناء
قد ملأه من ان يلقي مادته وهيولاه ذلك البعد المفطور او لا يلقيها فان انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم
ذو الهيولى قد ملأ الاناء ولا دخل فيه اذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حاله ليس ملاقيا للمادة الجسم الداخل
فيه والجسم الداخل فيه لا يكون ذاته خالية عن مادته وان سرى ذلك البعد المفطور في ذات المادة التمكن مع بعده
في ذات المادة مع البعد الذي في المادة فيكون للمادة قد سرى فيها بعدان متساويان متفقا الطبيعة وقد علم
ان الامور المتفقة في الطباع التي لا تتنوع بفصول في جوهرها لا تتكثر في هوياتها انما تتكثر بتكثر المواد التي
تحلها واذا كانت المادة لها واحدة لم تتكثر البتة فلا يكون بعدان ولو انا فرضنا البعد قد يكثر في المادة اذ
صار فيها بعدان فاية خاصية بعدية يكون للمادة بسبب سريان احد البعدين فيها واية خاصية اخرى يكون لها
بسريان البعد الآخر فيها فانا لا نجد في المادة الا نحوا من الاتصال واحدا ونحوا من الانقسام واحدا على ما لو
كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة فهذا ما نقوله في ابطال وجود هذا البعد المفطور وقد قيل
في ابطال ذلك شيء مبني على استحالة وجود ابعاد في ابعاد بلا نهاية ونحن لم نحصل الى هذه الغاية فهم ذلك
على حقيقة يوجب الركون اليها وسندركها بعدا ويدركها غيرنا

الفصل الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء

واما القائلون بالخلاء فاول ما يجب علينا هو ان نعرفهم ان الخلاء ليس لا شيء مطلقا كما
يظن منهم قوم كثير وانه ان كان الخلاء لا شيء البتة فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم فليكن الخلاء لا شيئا حاصلا
ولنسلم هذا لهم ولكن الصفات التي يصفون بها الخلاء توجب ان يكون الخلاء شيئا موجودا وان يكون كما يكون جوهرا
وان يكون له قوة فعالة فان اللاشيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل او اكثر والخلاء قد يكون بين شيئين اقل
او اكثر فان الخلاء المتقدر بين السماء والارض اكثر من المتحصل بين بلدين في الارض بل له اليه نسبة ما بل وكل
منهما يوجد ممسوحا مقدرا فيكون خلاء الف ذراع وخلاء آخر عشرة اذرع وخلاء ينتهي الى ملاء وخلاء يذهب الى غير
النهاية وهذه الاحوال لا تحمل البتة على اللاشيء الصرف ولانه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها للكم
ويتوسط الكم ما يكون لغيره فلا يخ اما ان يقبلها الخلاء قبولا اوليا بالذات او قبولا بالعرض فان كان قبلها
بالذات فهو كم وان كان قبلها بالعرض فهو شيء ذو كم اما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذو كم
الا بوجوده في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلاء ذاتا مقارنة لجوهر وكم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل القابل
للقسمة في الاقطار الثلثة وان كان كل واحد من الجوهر والكم داخلا في تقويمه وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم
فالخلاء جسم وان كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له فاقل احواله ان يكون عرضا في جسم والعرض في الجسم
لا يدخله جسم وان كان يقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات الذي له ذهاب في الابعاد
الثلثة ان ينطبع به المادة وان يكون جزءا او هيئة للجسم المحسوس فان لم ينطبع به المادة فلا يكون لانه كم بل لامر
عارض وذلك العارض لا يخ اما ان يكون من شانه ان يقوم لا في موضوع فان كان من شانه ان يقوم لا في موضوع
وقد قارن البعد فهذا البعد لا يخرج ان يقوم مقارنا لقائم لا في موضوع غيره فما يقارنه البعد يقوم به وهو

فاتم

فصل

ثم في نفسه وهو في نفسه هو موضوع يقوم به بعد بين الخلاء فان الموضوع للبعد ليس الا شيئا هو في بعد لا في موضوع ويقارنه بعد بكمه وان كان ليس من شان ذلك العرض ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود له مع ما هو معه لا في موضوع فكيف يصيبه البعد فانما لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع فان قيل ان موضوعه هو البعد انه اذا حصل في موضوع حصل موضوعه لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له بنفسه يعرض لما لا قوام له في نفسه لا في موضوع فيجعل قائما بنفسه لا في موضوع ويكون بعض هذه الاشياء صورا في طبيعة وبعضها يعرض له ان يكون بحيث يحل فيكون الجوهر تبعا لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وقصارى ما في الفلسفة الادنى وبالجملة فان البعد المشار اليه انما يدل للامر بموضوعية واحدة بالعدد فلا يترتب هي بعينها الا في جنس واحد فيكون تلك الطبيعة اما لنفسها وجوده في موضوع او لنفسها وجوده لا في موضوع ايضا ان كانت مادة هي بعينها جوهرا او مادة هي بعينها لا جوهرا فاذا صنات لا جوهرا فقد سندت منها ذاتها فسادا مطلقا شيء الى اعلى اجناسها اعني الجوهرية فان لم يكن بحيث يمكنها ذلك لو كان مبدوعها دون بعضها الاعلى لكان جوهرها لا يبقى فكيف اذا فسد جنسها الاعلى فزى يبقى نوعيتها التي هي جوهر واما ان كان هذا الموضوع للبعد مادة غير ذاته فلا يخ اما ان يلزم الخلاء لاجل انه بعد ذاهب في الامتداد ويلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة او يلزم لمعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الامتداد ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى غير النهاية وليس هذا اللزوم كلمعنى البعد الفصلي للمعنى الجنسي في طبيعة البعد اذا كان بحيث ينقسم في الابعاد الثلثة فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك طبيعة الخط وذلك طبيعة السطح لان التمييز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض وليست على ما يلحقها من الفصول ان طبيعة الجنس تنفصل بفصول يلحق الطبيعة عما هي هي اذا لم يلحق يكون الفصل مقتضيا للحوقها حتى يشكل الفصل ويلحق عنده فيحصل جوهرا وبالجملة قد يكون فصل لا لانه هو فانه اذا قيل بعد مطلقا اي امر يقبل الانقسام المتصل والتحصيل كان الفصل الذي يلحق هذا انه هو في جهة او جهتين او جميع الجهات فصلا يكشف المعنى المفصول من البعد فيحصله مقررا في الوجود وفي العقل ومقررا لغيره في العقل فيحصله موجودا او معقولا مفروضا منه فاما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض او السواد وكون بعضه ملاقيا للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس يكشف بعد بتة ولا يحتاج اليها في تحصيل انه بعد وتقويمه بل هي امور تلحقه من جهة هو في مادة او من جهة هو بحيث يكشف وجوده امر من خارج والفصول هي التي تكشف بما هي هيئة الشيء سواء عرض وجوده في الاعيان او لم يعرض الى ذلك وهذا العلم يستتم من صناعة اخرى بل طبيعة البعد يستتم بعدا في هيئته بان يكون له نحو من انحاء الانقسام والامتداد تحصل ويكون ما سوى ذلك مما يلحقه لا يحتاج اليه في تقريره وبعد ما يعرض ان يعرض موجودا فلا يقتضي العقل وقوف شيء اخر به يجعله محصل البعد به كما يقتضي اذا حصل اللون موجودا او الطعم ان يكون موجودا ان يكون صانعا لمحل او موصوفا حتى يعد لذلك لا يجوز العقل ان يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع ويبقى حصة جنسه له وهذا يوضح في موضع اخر واذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعدا مادة وبعدا في مادة انفصالا بفصل ممنوع بل انفصالا باغراض لا تفرز خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا والاشياء المنفقة بالطبيعة لا يستحيل ان يتوهم لكل واحد منها العارض الذي للاخر لكنه ربما استحال

ذلك لعا يقع لزمان وليس بين خارج وكانا امعنا الان فى غير النظر الذى من غرضنا ان نتكلم فيه وهو
اللفظ الاشبه بالكلام الطبيعى فنقول ان كان بعد مفارق فلا يخ اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير
متناه لكن طبيعة الخلاء عندنا جسم من جنسه بحيث لا ينتهى الا الى بعد مالا نهاية فان كان الملاء متناهيا
ايضا الى الخلاء فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه اما خلاء وحده او ملاء وحده يحد بالخلاء او ان الدور خلاء
وملاء ولا يخ ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما نوضحه بعد فيخ ان يكون خلاء على ما يقولون وايضا ان كان
خلاء فلا يخ اما ان يدخل الملاء او لا يدخله فان دخله الملاء فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلاء مع الملاء خلاء
او بعدا ما وان كان بعدا ما فلا يجوز ان يبقوه مكانا بل يكون المكان هو ما يحيط والجسم من الخلاء والملاء ولا
ذلك لانه فى ذلك الخلاء بعد ما بين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك بل نهاية التى يلى
الممكن لان جميع ذلك لو تم مسدودا لا هذا الطرف لكان الممكن فى شئ ان يحركه فاذنه مهيأ لعارضة مخالفة
وايضا فاذا ذلك فليس بمكان لجسم اصلا ومكان الشئ لا يسعه مع جسم اخر ومع ذلك فان كان هذا البعد
بعينه وقادرة بوجه ما يكون قادرة بالقوة وقادرة بالفعل وكل ما كان كذلك فانه يكون فيه بالقوة معنى موجود
قبل وجوده فى طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون الخلاء موقفا
من بعد مادة تصور بذلك البعد فيصير فارغا وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو الجسم فيكون الخلاء جسما وان
كان يبقى مع الملاء خلاء فيكون بعد يخلو فى بعد هذا قد ابطلنا امكانه ونقول ايضا انه لا يجوز ان يكون فى
الخلاء حركة ولا سكون وكل مكان ففيه حركة وسكون فالخلاء ليس بمكان واما انه لا حركة فيه فلان كل
حركة اما قسرية او طبيعية ونقول ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية لانها اما ان يكون مستديرة
واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون فى الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء من شانه ان لا يتميز
ولا يتفرق الا ان يكون وراءه جسم غير متناه فذلك الجسم يمتنع ان يمتد الى غير النهاية فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة
على دائرة اب ج د ولنجعل الدائرة بعينها متحركة ولتكن مركزها ط ولنفرض خارجا عنها استدارة المستقيم
الى غير النهاية مواز بالابعاد ما فى خلاء او فى ملاء او فيهما جميعا ولتكن خط ط ح فيصل بين المركز وبين نقطة ح
المنتقلة كيف كانت الاستدارة فلان خط ط ح عمود
او كالعمود على آ د فى غير جهة ه ز فاذا خرج من جهة ح
الى غير النهاية لم يلاق ه ز لانه ان لاقى جهة آ فليس
بعمود ز وما ينفذ فيها لا يصل اليه الا بعد ه ز فيشتمل
بسيط دائرة اب ج د من كل جهة ولم يفرض كذلك
فليكن ط ح بعدا او خطا لا يلاقى ه ز ما دام فى تلك
الجهة الا ان ينطبق على خط ط م يجاوزه فهنالك لا محالة
يقاطع ه ز فانه اذا صار فى جهة ه ز وكان عمودا او على

لا محالة

آ د او غير عمود فاذا خرج الى غير النهاية بعد يقاطع ه ز لا فى نقطة منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك
يمكنك ان تفرض فى حظه ز نقطا كثيرة وفصلها بمركز ط بخطوط كثيرة كلما انطبق خط ط ح على خط منها

صار في سمت مقاطعة النقطة التي جاء منها ذلك الخط ولما كانت المسامتة بعد لا مسامتة فيجب ان يكون اول آن
زمان المسامتة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة فليكن نقطة ح ولنأخذ نقطة ك قبل نقطة ح
ولنا ان نصل بين ط و ك على خط ط ل ك فيكون خط ج ط اذا بلغ في الدور حتى يلقى ج نقطة ل كان
مسامتا لنقطة ك من خط ه ز قبل نقطة ح وان قيل ان ح اول نقطة المسامتة من خط ه ز هف بل يلزم ان
يكون دائما مسامتا ودائما مباينا وهذا مح فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه فنقول ولا حركة
طبيعية مستقيمة في الخلاء وذلك لان الحركة الطبيعية يترك جهة وينحو جهة ويجب ان يكون ما يترك بالطبع مخالفا لما
يقصد بالطبع فانه ان كان ما يتركه في جميع احواله في حال ما يقصده فلا معنى لان يكون الطبيعة يتركه طبعا
ليأخذ مثله طبعا فان الترك الطبيعي نفار طبيعي ومن المحال ان يكون المنفور عنه بالطبع مقصودا بالطبع بل
نقول من راس انه لا يخ اما ان يكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة او لا تنحو جهة ومن المح ان يكون الحركة لا
تنحو جهة خاصة فان كان تنحو جهة خاصة فلا يخ اما ان يكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود فان كان
شيئا غير موجود فح ان يكون متروكا او منحوا متوجها اليه وان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا
عقليا لا وضع له لذاته فلا يشار اليه او يكون له وضع فيشار اليه وح ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك
لا حركة اليه فينبغي ان يكون له وضع وح لا يخ اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يصار اليه بالقطع للبعد او يكون
يتجزى وان كان متجزيا فالبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة
فالبعض هو الجهة المقصودة والباقي خارج عنه واما ان لا يكون قد حصل في الجهة بل يحتاج ان يتعداه فان كان
يحتاج الى ان يتعداه فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة وحكمه حكم سائر ما يليه وان كان غير متجزي من
حيث يصار اليه فلا يخ اما ان يكون فقدانه التجزي لا لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباعه
الانكسار كما نقوله في الفلك او يكون لا يتجزى لانكسار فهو جسم غير خلاء فما لم يكن في الخلاء جسم موجود لا يكون
له جهة فيكون ح لا جهة في الخلاء المطلق وحده وذلك الجسم ايضا لا يخ اما ان يكون مختصا بالطبع بالجزء من
الخلاء الذي هو فيه او لا يكون مختصا به فان كان مختصا به فبعض الخلاء مخالف لبعضه في الطبيعة حتى يختص به بعض
الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير مختص جاز فيه مفارقته له واذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخ اما ان يتحرك
الجسم المفروض متحركا اليه بحركته الطبيعية الى الحيز الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك نحو الحيز الآخر
الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك الى ذلك الحيز الاول والا فحركته الى ذلك الحيز هي الحركة الطبيعية والتي بالذات اما
الى ذلك الجسم الذي كان فيه فقد كانت بالعرض ولا يجوز ان يتحرك بالطبع الى الحيز الآخر لان الجسم المتحرك ان لم يشعر
بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز الى حيز كيف يتأتى ان يترك جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك الجسم
فيها ويقصد جهة اخرى من تلقاء طباعه الا ان يكون ذلك الجسم يبعث اليها اثرا او قوة وذلك الاثر وتلك القوة
يكون عبدا لانبعاث حركة الجسم المتحرك بالطبع اليه كحال ما بين المغناطيس والحديد فح يكون الحركة قسرية لا
طبيعية فان شعر فقد حصل هناك ادراك وحصلت الحركة ارادية لا طبيعية وهذا كله باطل على ان الكلام ح
في انتقال ذلك الجسم بالطبع او بغير الطبع يرجع الى ما نحن نسرده ونقوله وان كان المتوجه اليه لا يتجزى من حيث
يصار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو اما نقطة او خط او سطح فلا يخ بعد ذلك اما ان يكون الجهات كلها

متشابهة

متشابهة في انها نقطة او خطوط او سطوح او يكون جهة نقطة وجهة خطا وجهة سطحا فان كانت الجهات
كلها نقطا او خطوطا او سطوحا والنقط والخطوط والسطوح لا تختلف الا بعوارض تعرض لها اما بما يختص
بها من حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال والطبايع التي
هي نهايات لها والخلاء ليس كذلك فاذن لا يجوز ان يكون منه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع
وان كان ليس كذلك بل جهة نقطة وجهة اخرى سطح او خط او على وجه اخر مما يحتمله القسمة فكيف يمكن ان
يكون في الخلاء في موضع ما نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل فقط او سطح بالفعل فقط او وجه اخر فالخلاء
واحد متصل لا انقطاع فيه لانه لا مادة له فيقبل لاجلها هذه الاحوال ووضعنا ان ذلك ليس بسبب جسم لما
بان من البيان والخلاء ليس فيه اختلاف جهات واذا لم يكن هناك اختلاف جهات واما كن استحال ان يكون مكان
متروكا بالطبع ومكان مقصودا بالطبع فليس اذن في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون
فيه بالطبع من موضع وايضا فانا نشاهد الاجسام يتحرك بالطبع الى جهات ما ويختلف بعد ذلك في السرعة والبطوء
فلا يخ اختلافها في السرعة والبطوء ان يكون اما لامر في المتحرك منها او لامر في المسافة واما الامر الذي في المتحرك
فقد يكون لاختلاف قوة ميله فان الازيد في الثقل النازل او في الخفة الصاعدة لقوته او لزيادة عظمه يسرع
والانقص يبطي وقد يكون لاختلاف شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة بسطحه لم يكن كمخروط
يقطع المسافة براسه وكذلك المربع اذا قطع المسافة المساوية بزاويته اذ ذلك يحتاج الى ان يحرك شيئا اكثر وهو
الذي يلاقيه اولا وهذا لا يحتاج الى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الاقتدار على شدة دفع ما يمانع الشيء
ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق فان الادفع والاخرق اسرع والاعجز عنهما ابطاء وهذا لا يتقرر في
الخلاء بل لنترك هذا الوجه فانه لا كثير نفع لنا فيما نحاوله منه واما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها
كلما كانت ارق كان قطعها اسرع وكلما كان اغلظ كان قطعها ابطا وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد
وبالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه فان الرقيق لشديد الانفعال عن الدافع
الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة له ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه في الارض والحجارة و
نفوذه في الماء بين الامرين والرقة والغلظ يختلف في الزيادة والنقصان ونحن نحقق ان السبب في ذلك المقاومة
فكلما قلت المقاومة زادت السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطوء فيكون المتحرك يختلف سرعته وبطوءه
بحسب اختلاف المقاومة وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب ان يكون الحركة اسرع وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب ان
يكون الحركة ابطاء فاذا تحرك جسم في الخلاء لم يخ اما ان يقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان او لا في زمان و
محال ان يكون ذلك لا في زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه للكل فيجب ان يكون ذلك في زمان ويكون
لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة في ملاء مقاوم ويكون مثل زمان مقاومته لو كان نسبتها الى
مقاومة الملاء نسبة الزمانين وابطا من زمان مقاومة هي اصغر في النسبة الى المقاومة المفروضة في الزمان الى
الزمان ويخ ان يكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان الحركة في مقاومة ما لو صح لها وجود
فضلا عن ان يكون ابطا من زمان مقاومة اخرى لو توهمت اقل من المقاومة القليلة الاولى بل يجب ان لا يكون
لما يوجبه اي مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا فيجب اذن ان تكون النسبة

المذكورة اسيء فان وجد اوعدما نا نقول ان دفان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لدفعان حركته
في مقاومة ما لو كانت موثرة وهذه المقدمة صادقة اي بحسب قصدها وكل حركة في الخلاء فهي كذلك في عدم
مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست بمساوية للحركة في مقاومة
ما على نسبة ما لو كانت موثرة ويلزم منهما ومن الاولى ان لا يتبقى الحركات في الخلاء وهذا خلف ومما
يمكن ان يقال للقائل على هذا ان كل قوة محركة يكون في جسم فانها تضعف بمقدار الجسم في عطية مقدار
في سرعتها وضعفها ربما فانا لو لم يكن مقاومة اصلا لم يلزم بعد ذلك فقد بزيادة الا زيادة مقاومة ما
ولا يلزم ان يكون كل مقاومة ما يوثر في ذلك الجسم فانه ليس يلزم اذا كانت مقاومة ما يوثر ان يكون
نصفها يوثر ونصف نصفها يوثر فانه ليس يلزم اذا كان عدة يحركون ثقلا ونقاومه ان يكون نصف العدة
يحرك شيا وكانت قطرات كثيرة يثقب المفطوع عليه ثقبا ان يكون قطرة واحدة يوثر اثرا فيجوز ان يكون
المقاومة التي دفعانها على تسليم دفعان مقاومة الخلاء لا يوثر شيا وانما يوثر مقاومة اخرى لو كانت موجودة
والجواب عن هذا انا اخذنا المقاومة على انها لو كانت موجودة مقاومة موثرة لكان دفعانها دفعان حركة لا شيء
مقاومة وانا لم نحتج ان نقول مقاومة موثرة لان المقاومة اذا قيلت انها غير موثرة كان كما يقال مقاومة
غير مقاومة لمعنى المقاومة هو التاثير لا غير وهذا التاثير على وجهين احدهما الكسر من الجسمية ومن قوة الميل
والثاني ما يظن من اعداث المقاومة سكونا فلا يزال يحدث سكونا عن مقاومة ما منشاقة ولا يحس وانما
ويحس بالجملة كالمطوق وانت ستعلم بعد انه ما من تاثير على احد الوجهين الا وفي طباع المحرك ان يقبل اكثر
منه لو كان يوثر فيجب من ذلك ان يكون بعض تلك المقاومات التي يحتملها طبيعة الجسم مساويا في دفعانه لدفعان
وهذا محال فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة ونقول ولا حركة قسرية وذلك ان الحركة القسرية
اما ان يكون بمقاومة المحرك او بمقاومة غيره فان كان بمقاومة المحرك فالمحرك متحرك ايضا اما متحرك عن قاسر او
عن نفس او عن طبع وان كان عن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس او طبيعة وان كان عن نفس فالنفس محرك
باحداث ميل مختلف ايضا في الشدة والضعف حتى ان ذلك لمحس مع التشكيك المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك
طبعا اذا قوم فمغنت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وان كان طبيعيا
لزم ما قيل فاما كان النفساني والطبيعي لا يصح ان يكون في الخلاء لم يصح في الخلاء تحريك قاسر يلزم الحركة فيه المتحرك
وان كان المحرك مفارقا عند ايجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه ويلزم ما قلنا في الحركة
الطبيعية بعينها وايضا فان الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد يكون موجودة ويحرك المحرك قد زال ومع ان
يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجودا او سببه موجودا ومع ان يكون هناك سبب يستبقي الحركة و
ان يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يوثر فيه فذلك اما قوة عرضية او نسبة من المحرك من الحركة
كالحرارة في الماء عن النار واما ناثير مما يلي في المتحرك بما يفيد فيه وهذا التاثير معقول على احد وجهين اما
ان يكون الجزء الاول من الشيء الذي فيه الحركة لما دفعه المحرك ما المتحرك وهو ملاقيه دفع ذلك ما يليه و
اسم الى اخر الاجزاء وكان هذا المرمى المقذوف موضوعا في ذلك المتوسط فيلزمه ان يتحرك في ضمان
ذلك الاجزاء المتدافعة المتحركة اسرع من حركة المرمى الذي دفعه المحرك لان ذلك اسهل اندفاعا من هذا المرمى

واما ان يكون

واما ان يكون خوف الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع يلجئ الشئ الى ان يلتئم فينعطف من ورائه مجتمعا
ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم الملاقى وهذا كله لا يتصور فى الخلاء وانما كانت الاقسام هذه اذ كان هذه الحركة
اما ان يكون عن قوة او عن جسم محرك بالملاقاة والجسم الذى يحرك بالملاقاة اما ان يحرك بانه يحمل واما بانه
يدفع بالملاقاة فى اما الذى يجذب بالملاقاة فمحكمه حكم الحامل فان كانت الحركة القسرية فى المرمى عن قوة فى الخلاء
يجب ان يبقى فلا يفتر البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت فى الجسم فلا بد اما ان تبقى واما ان تعدم
فان بقيت فالحركة تبقى دائما وان عدمت وضعفت فلا بد اما ان يكون تعدم او يضعف عن سبب او تعدم وتضعف
لذاتها فالكلام فى العدم يعرفك الماخذ فى الكلام فى الضعف فنقول فينبغى ان نعدم لذاتها فانما يستحق العدم
لذاته منبع وجود وفاقا وان عدمت بسبب فاما ان يكون ذلك السبب فى الجسم المتحرك او يكون فى غيره فان كان
فى الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان مقاوما بالقوة صار سببا غالبا فلكونه كذلك
سبب اخر والامر فى ذلك يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذى فى
الجسم خارجا فيجب ان يكون الفاعل المعين قد يفعل عملا ملاقا او يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل عملا ملاقا
هو جسم يلاقى المتحرك فلا يكون فى الخلاء المحض هذا السبب والحركة القسرية لا يفترق فى الخلاء المحض ولا يختلف وان
كانت لا تفعل عملا ملاقا بل يكون شيئا من الاشياء يؤثر على البعيد فما قاله لم يؤثر فى اول الامر ويكون الكلام
عليه كالكلام فى السبب الذى كان فى الجسم بل الاولى ان يكون المقاوم قائما على الامتناع هو الذى يسقط هذه القوة
ويفسدها فانه يمكن الا يكون الحركة فى الخلاء اصلا وهذا اذا كان سبب الحركة قوة فان كان السبب جسما
ملاقيا يحركه على سبيل حمل ووضع رجع الكلام الى السبب الملاقى وقد قلنا فيما قبل ان الحركة القسرية
معاوقة للمحرك او مقاومة اياه فى خلاء صرف فقد اتضح بما قلنا ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية فيقول
ولا سكون فيه وذلك لانه كان الذى يسكن فيه هو مقاوم للحركة ومن شانه ان يحرك كذلك الذى يسكن فيه هو الذى
يعدم فيه الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شانه ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء فى
امره ان جعلوا له قوة جاذبة او محركة ولهم بوجوه اخر حتى قالوا ان سبب انبثاث الماء فى الاوانى التى يسمى سراقات
الماء والمجذاب فى الاوان التى يسمى ذواقات الماء انما هو جذب الخلاء فانه يجذب اولا بشئ الاكثف ثم الالطف
وقال اخرون بل الخلاء محرك للاجسام الى فوق وانه اذا تخلل الجسم بكثرة خلاء يداخله صار اخف واسرع حركة الى
فوق فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف فى اجزاء الخلاء بالاشد والاضعف اذ سبيل كل جزء
جذاب من الخلاء سبيل الاخر فما كان يجب ان يكون الاجذاب لجزء منه اولى من انجذاب الى شئ اخر فكان الاحتباس
فى شئ منه اولى بالاحتباس فى شئ منه اخر وسراقة الماء ان كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذى امتلا به فلم اذا
خلى عن الاناء نزل بل كان يجب ان يحبس الماء فى نفسه يحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الاناء الذى فيه ان يترك
ايضا لان ذلك الماء المحتبس هناك يحبس الاناء ايضا فما يقولون فى اناء ونخذ اخف من الماء وكذلك ايضا فهو فهم
فى رفع الخلاء بالجملة فانه لا بد اما ان يكون الخلاء المتخلل لاجزاء الجسم المتخلخل هو الذى يوجب حركته الى
فوق وموجب الشئ ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلخل فى حركته فيكون مستقلا معه يحتاج الى امكان
ايضا اذ كان مستقلا ذا بعد متميز فى الوضع او لا يكون ملازما له بل لا يزال ليتبدل بحركته خلاء بعد خلاء

فان كان

فان كان حبس الماء يكون فى اناء يكون اخف من الماء، هال يحتاج الى امكان

فان كان كذلك فاني اقول انه فرضه يكون ملاقاته لهواء ان وقع الآن لا تحرك شيئا وبعد الآن لا يكون ملاقيا له بل عاصيا ان تعطيه قوة من شأن تلك القوة ان يبقى منه وتحركه مثلا او يسخنه او يؤثر فيه اثرا اخر يبقى فيه ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء حدث يؤثر فيه من ذلك الاثر ما لا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع الا ان الجواب جميعه من الخلاء الذي لا اثر اصلا وفي جوهر الخلاء مشابه الجواب مستحيل ومن الجواب ان الصغير الثقيل

الخلاء وبين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة من الاجزاء ودون ان يجب في كل عدد واحد من الاجزاء فانه يمكن ان يكون اجزاء منفصلة لا يتحرك واحد منها عن سببه بتحرك ولكن الجملة يتحرك منه بل من الواجب ان يكون الجملة المركبة من اجزاء متشابهة ومماسة بعضها لبعض انما تنتقل لوجود انتقال الحديث في واحد احد من الاجزاء ويمكن الانتقال من الاجزاء المتشابهة الى الاجزاء المتشابهة انما يتحرك عن الخلاء فيبلغ اولا الى موقع جزء جزء منه وكل من ذلك الاجزاء الاول فيه اذا اخذنا البسط الاجزاء المتشابهة فيه يكون للبسيط صعوبة لانبثاث الخلاء بل لاجل الحاطة الخلاء به فيشبه ان يكون اذا اجتمع فكبر لم يفعل عن الخلاء واذا تفرق وصغرت اجزاؤه انفعل شيئا جزاؤه الصغار ويمكن ان يتحرك الكل الى موقع ويكون مع ذلك البسيط كل الاجسام يفعل هذا الا نفعال بل الاجسام لها طبايع خصوصة وطبايعها يوجب ان تتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاء ويكون حقيقة هذا ان شيئا من الاجسام مفتقر طبيعته ان تنبث عدا جزاؤه بعضها من بعض بعدا ما فيمتلئ حجم ذلك التخلخل واحدا الذي يقتضي ما هو اشد من ذلك بعدا ومن الجواب بضوء هرب هذه الاجزاء المتخاسة بعضها عن بعض حتى يتم بينها ابتعاد مذموم ويكون ذلك الهرب الى جهات غير محدودة كيف كانت تتحرى بهرب بالطبع الى موقع جزء الى اسفل وجزء يسرة حتى يحدث التخلخل ويتروى ان كل واحد من هذه الاجزاء يعرض له الهرب اما يكون واحدا فلا يهرب باعنه والهواء ذا هو بينة غير فارة ومن الجواب ان يكون جزء منها لا يهرب والهواء تهرب باجزاء امتشابهة والخلاء الذي فيه متشابهة ومن الجواب ايضا ان يكون جزء واحد يأخذ يمنة وجزء اخر يسرة وحكم الجزئين في الطبيعة واحد وما فيه الحركة غير مختلف فيه من هذه الاشياء تبين ان الخلاء لا معنى له وان هذه الآلات السراقة والوزافة انما يكون بها او بعضها اعوان غير من الجزيء الطبيعي لاجل امتناع وجود الخلاء ووجود تلك وصفايح الاجسام الا عند افتراق فقري يكون مع بدل ملاقا عوضا عن المفارق بالدفان يخاوبه سطح عن سطح بلا فيه فاذا كان صفحة الماء الذي في السراقة بلزم بالطبع صفحة جسم بلا فيه كسطح الاصبع فيلزم ان يكون محبوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح لقوته معوقة عن النزول معه فيلزم ان يقف ضرورة ولو جاز ان يكون خلاء وافراد سطوح لا عن بدل لنزل لذلك فاصح ان جذب الماء في الزقاق للزوم ما قد قرر من طرفيه للطرق الثاني وامتناع الانقطاع في البين المؤدي الى وجود الخلاء وطاعة الممتص للمص ولذلك ما امكن رفع ثقل كبير بمفتاح صغير مهندم عليه اشياء اخر من الحيل العجيبة التي تنتظم بامتناع وجود الخلاء

الفصل الثاني

في تحقيق القول في ماهية المكان ونقض جميع مطالبة المخطئين فيه فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم سواء وجاز ان يكون فيه مختلف غير ذي مشاكلة وكان يسخن ويبرد في الواحد منه شيئا فشيئا على عدة تمكنات وكانت هذه الصفات كلها او بعضها لا يوجد الا لجرم او سطح او بعد او سطح ملاق كيف كان وجميعها لا يوجد في الجوهر ولا في الصورة والبعد ولا وجود غالبا ولا غير خال والسطح الغير الحاوي لا يمكن ولا حاوي غير الا الذي هو هنا به الجسم الشامل فالمكان هو السطح الذي هو هنا به الجسم الحاوي لا غير فهو حاو وهو سا

وثابت للمستقلات وعلاقة المستقل شغلا وفيها وقد المستقل بالانتقال عنه وبوصله بالانتقال اليه ويستحيل
ان يوجد فيه حيزان معا فنقطة وجود للمكان وما قبله وقد يتفق ان يكون المكان سطحا واحدا وقد يتفق
ان يكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كما للماء في النهر وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح
متحركة بالعرض وبعضها ساكنة ويتفق ان يكون كلها متحركة بالدور وعلى المتحرك عليه والمتحرك عليه ساكن و
ربما كان المحيط والمحاط شخصا واحدا كما في بقارة كما في كثير من السماويات ويجب ان ينظر هل اذا كان ماء مثلا في
جرة وفي وسط الماء شيء لم يحط به الماء وقد علمنا ان مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة هل هو وحده
مكانه او هو والسطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء مجموعين مكان الماء كما لو كان الماء محاطا
به سطح مقعب وسطح معقر ومنطحان اخوان على هذه الصورة لم يكن السطح المقعر المحيط به وحده مكانه بل
جملة السطوح التي يلاقي جميع جزئياته ويشبه ان يكون جملة السطوح التي يلاقي الماء من جميع جهاته مقعرا
من الجرة ومحدبا من الجسم الذي في داخل الماء هو المكان له لكن ههنا شيء واحد بالعدد وهو المقعر من
الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده بل انما يحيط به السطوح الجملة بسطح واحد هناك ليس الامر كذلك
بل المقعر كفاية في الاحاطة به كان السطح المحدب او لم يكن وههنا ايضا سطحان متباينان ليس يأتلف
منهما شيء واحد يكون مكانا واما في هذا الشكل فانه يأتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد قابل في
سطحا واحدا فيشبه ان يكون بحيث يحصل من الجملة سطح واحد فان الجملة يكون مكانا واحدا ويكون الاجزاء اجزاء
المكان ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحينئذ يحصل لا يكون واما حيز فقاة المكان فالجملة الاولى يقال عليها
ان المكان عرض ويجوز ان تشتق منه الاسم لما هو قيء عرض لكنه لم يشتق لانه لم يوقف عليه بالتعارف شيء
من ذلك كثيرا واذا اشتق قال يجوز ان يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن
هو كون الشيء في عرض هو مكان الشيء ويجوز ان يكون في الشيء عرض فذ يشتق منه الاسم لهيئة كما لو كان ذلك فهي
في الوالد ويشتق منه للمولود الاسم وليس الولادة فيه والعلم هو في العالم ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس
العلم فيه فيجوز ان يشتق من المكان اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان ولكن كون الجسم
بجسم اخر حتى يكون سطح الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان اشتق
له مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يتفق ان تشتق منه على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان
عرضا ولما التشكيك الثاني في الجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم المحيط به بمعنى انه منطبق على
على ظاهر باينا انطباقا اوليا وقولنا ان المكان مثال للمتمكن قول مجازي اريد به كون المكان محيطا والمتمكن
متحيزا فانه مثال له بالحقيقة وليس كذلك بل هما مثلان بالحقيقة وهو مخصوص به بالحقيقة اذ لا يجوز ان يكون
في باطن النهاية الظاهرة حيز عن الجسم الذي يساويه في نهايته الظاهرة لتلك النهاية واذا لم يكن ما قيل من مطابقة
المكان ومساواته للمتمكن مسلما ولا اوليا بينا بنفسه يحتاج الى ان يدل عليه لم يكن التشكيك واردا
واما التشكيك الثالث فانما كان يلزم لو قلنا ان كل انتقال كيف كان بالذات او بالعرض يوجب ان يثبت المكان
ونحن لا نقول ذلك بل نقول ان الانتقال الذي بالذات وهو ان يفارق كل ما يحيط به ويحيط به مفارقة عن ذاته لا
بسبب ملزوم هو مفارق بذاته هو الذي يجب ان يكون مثبتا للمكان واما السطح والخط والنقطة فانا

يلزم ما هي معه من الجسم ولا يفارقه البتة لكن الجسم قد يفارق كل ما معه وعنده وكلما يطيف به فيلزم ان يكون
الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاتها وتتحرك بنفسها لكان
الحكم على ما قيل واما قولهم ان النقطة عدمية فنظر في موضعه الخاص بغير هذا الموضع فلا نطول له بحال الشك
فقد يتخلد وينه واما التشكيك الرابع فانما كان يلزم لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك
فانه لا بد ايضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس علة كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة
التي ليست بعلل وليس شيء منها بعلة للعلة بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها او زم فالمكان من
الامور التي لا بد منه للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عسى ان يكون اقدم منه بالطبع حتى انه ان كان
بقلة كان مكان وليس اذا كان مكان كان بقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلة بل يجب ان يكون الشيء
مع وجود هذا معيدا لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق لك في صناعة احرى فيجوز ان يكون
المكان امرا اعم من الحركة لا حقا للحركة وليس بعلة وايضا فان كان كون الحركة موجودة في المتحرك مما لا يمنع
ان يكون المكان ايضا علة عنصرية لها فكثير من الامور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس والحركة مقارنة
ما فلا يبعد ان يتعلق بالمفارق والمفارق على انها كليهما موضوعا فيكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان
فان بطل هذا بطل بيان آخر لا لنفس صحة وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لا غير لموضوع الحركة
فان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل جاز ان عليه المتحرك لا من
حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة وان كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لا يلزم
لعلة المحركة العنصرية واما التشكيك الخامس فانما يصح لو تبين ان النامي الذي في المكان يجب ان يلزم مكانا
واحدا واما اذا كان دائما ليس يتبدل مكانا بعد مكان كما ليس يتبدل كما بعد كمية فليس ما قيل بواجب فلتبطل
الان حجج المخطئين في مهمة واما قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه الطبولي يتعاقب عليها فقد علم انه
غير منتج اللهم الا ان يقال وكلما يتعاقب عليه مكان فلا شيء من الا مكان هو بعض ما يتعاقب عليه
وهو الذي يتعاقب عليه احساسا بالحصول فيه وكذلك ما قيل ان المكان اول حاو محدد فهو الصورة وذلك لانه
ليس المكان كلا اول حاو بل الذي يحوي شيئا مفارقا وايضا الصورة لا يحوي شيئا لان المحوي منفصل عن الحاوي
والهيولى لا ينفصل عن الصورة وايضا فان المحدد ان عني به الطرف الذي به يتحدد الشيء فليس يمتنع ان المكان
بهذه الصفة واما انه غير حق فقد بان واما المحدد الذي يراد به الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه
معنا وايضا المكان حاو للممكن ومحدده والممكن جسم والصورة يحوي المادة لا جسما فيها واما الحجة التي
لاصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلا والممكن غير مستبدل مكانه وليس هناك شيء يبقى بتبقيا
الا البعد فنقول انا لا نسلم ان الممكن غير مستبدل مكانه بما هو مستبدل به مكانه الا انه ليس يتحرك ولا نسلم
اما انه ليس ساكن فلانه ليس عندنا في مكان واحد ما دائما اللهم الا ان يعني بالساكن لا هذا المعنى الذي لا
نسبة من امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى والذي لو خلق وحاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك المكان ولم
يستبدل به من نفسه مكان حافظ المكان واحد بعينه لا نريد الان ما لبساكن الا الاول ولا هذا فانا ندعي المدعى
كان ساكنا واما انه ليس يتحرك فلانه ليس مبدأ الاستبدال منه وهو الذي الكمال الاول لما بالقوة فيه

من نفسه

من نفسه حتى انه لو كان سائر الاشياء عنده بحالها لكان له حالة يتغير اعني لو كانت الامور المحيطة به والمقارنة
اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي عرض له يتبدل نسبته فيها واما هذا فليس كذلك فليس يوجب
ان يكون الجسم لا محالة ساكنا او متحركا فان للجسم احوالا لا يكون فيها ساكنا ولا متحركا في المكان من ذلك
ان لا يكون له مكان ومن ذلك ان تكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو المبدأ في
مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه في زمان ولكن اخذناه فيه لا في زمان بل من حيث هو في زمان
فيكون الجسم ح لا ساكنا ولا متحركا واما ما ذكر من حديث التحليل فان التحليل ليس على الوجه الذي ذكروا بل
التحليل هو افراد واحد واحد من اجزاء الشيء الموجود فيه فان التحليل يدل على الهيولى بانه برهن ان
هنالك صورة وانها لا يقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن ان في هذا الشيء الان صورة ومادة واما البعد الذي
يدعونه فهو في شيء ليس ثبوته على هذا القبيل وذلك لان البعد انما يثبت في الوهم عند رفع المتمكن واعدامه
فعسى اذا رفع المتمكن واعدم وجب ان يثبت في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الصورة لا توهم رفعها
اللهم الا ان يعني بالرفع معنى اخر فيكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم وذلك لان الرفع يعني به توهم الشيء
معدوما وهذا التوهم في الصورة يوجب بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها وفي المتمكن لا يوجب لا ابطال البعد
ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته فلان نفس ابطال
المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام المطيفة به موجودة على احوالها واما ان كان جسم واحد
فقط وتوهم معدوما فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد لولا توهم عدمه لما قيل به بل التوهم يتبع التخيل في
اثبات فضاء غير متناه دائما كان جسم فرفعته او لم ترفعه واما وجوب بعد ما معين التقدير فانما يكون في
الوهم تبعا لعدم جسم بشرط حفظ الاجسام المطيفة به التي كانت مقدرة البعد المحدود ولولا التقدير لما احتيج
الى اعدام جسم في تخيل البعد ومع هذا كله فليسلم ان هذا البعد مفترض عند الوهم اذا عدم جسم او اجسام
فما يدريه ان هذا التوهم ليس فاسدا حتى لا يكون تابعه محالا وهل صح ان هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه
غير محال فعسى ان يقضي هذا القائل بان الوهم محكم وان كل ما يوجبه الوهم واجب وليس الامر كذلك فكثير من
الاحوال الموجودة مخالف للموهوم وبالجملة يجب ان نرجع الى ابتداء الكلام فنقول ان التحليل تميز اشياء صح وجودها
في المجتمع ولكنها مختلطة عند العقل فينفصل بعضها من بعض بقوته وكده او يكون بعضها يدل على وجود الاخر
فاذا تامل حال بعضها انتقل منه الى الاخر ويكون الرفع ح بمعنى الترك له والاعراض عنه الى اخر لا بمعنى الاعدام
واما الحجة التي بعد هذا فجوابها ان قول هذا القائل ان الجسم يقتضي المكان لا بسطحه بل بجسميته ان عنى به ان الجسم
بسطحه وحده لا يكون في المكان بل انما يكون في المكان بجسميته او عنى انه لانه جسم يصلح ان يكون في مكان فالقول
حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه جسما فانه ليس يجب اذا كان امر يقتضي حكما او اضافة الى شيء اما بسبب وصف
له ان يكون المقتضي بذلك الوصف فليس اذا كان الجسم يحتاج الى مباد لكونه جسما لا بكونه موجودا يجب ان يكون
مباديه ايضا اجساما او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا واما ان عنى به
ان كل بعد من جسميته يقتضي بعدا يكون فيه فهو مصادرة عن المطلوب الاول وبالجملة انه ليس اذا كان بجسميته
يقتضي المكان يجب ان يكون يلاقي بجميع جسميته المكان كما انه لو كان بجسميته يقتضي الحاوي فليس يلزم ان يكون

بجميع جسميته يلاقي الحاوي وبالجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقتضي لجسميته مكانا الا بمقدار ما نسلم انه لجسميته يقتضي
حاويا ومعنى القولين جميعا وان جملة الاسم الماخوذ كشيء واحد يوصف بانه في مكان او في حاو وليس كون
الشيء بكليته في شيء هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول ان جميع هذا الماء وجملته في هذه الجرة ولا نعني به
ان جملته ملاقية للجرة واما الحجة التي بعد هذه المبنية على مساواة المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها
واما التي بعد تلك فهي مبنية على ان المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه لا يتحرك لا
بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهور فان الجمهور لا يابون ان يتحرك مكان الشيء فانهم يرون الجرة مكانا
ويجوزون لا محالة حركته واما الحجة التي هذه فهي اولا شيء مبنية على عادات الجمهور وذلك ليس بحجة في الامور العقلية وثانيا
انه كما لا يمنع العامة ان يقول ان البعد المفطور في الجرة مملو وفارغ كذلك لا يمنعوا ان يقولوا ان البسيط المقعر
الذي في الجرة فارغ ومملو وعلى ان تفهم العامة المعنيين جميعا فانه لا فتوى لهم في لفظ لم تجر لهم العادة بفهم
معناه محصلا ويشبه ان يكون قبولا الى ان يطلقوا ذلك في البسيط المقعر اسرع منهم الى غير ذلك وذلك لان
المملو في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في ضمنه حتى يلاقيه من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم ان
الجرة مملوة والزق مملو ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه في داخل الجرة بل يصفون الحاوي بهذه الصفة
والحاوي اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط بشيء بل ربما احاط به ما يملؤه ان كان موجودا
فلذلك تجد العامة لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوة وربما يوقفوا بان يقولوا ان البعد الباطن مملو
والجرة اسم لجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام
هذه الجرة ولكانوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة فقد بان انهم اذ قالوا الجرة فارغة ومملوة وجعلوا
ذلك كقولهم مكان ما فارغ او مملو ذهبوا الى المحيط نعم انما يمتنعون ان يقولوا في البسيط المطلق انه فارغ
ومملو لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط
بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك واما الحجة التي بعد هذه فمبناها على ان تصير المكان بعد الجعل لكل جسم مكانا
وهو امر صواب واجب وهذا التصويب شهوة من الشهوات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم في مكان وجوبا
في نفسه كان سعيا في ايجابه لم يحتج الى تدبير منا ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهو ان كل جسم في مكان ولم
يمكن ان يوجد لكل جسم حاو او شيء من الاشياء المتوهمة مكانا غير البعد المفطور وكان البعد المفطور موجودا
كانت الحاجة يمسنا الى ان نقول بان البعد مكان واما وليس شيء من ذلك واجبا فما اشد تحريفنا في ان نتحمل
حيلة ليكون لنا ان نجعل كل جسم في مكان ولنسلم ايضا ان كل جسم في مكان فليس يجب ان يكون ذلك المكان
هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان عنى بهذا
القول انه يكون اشبه برأي الجمهور ان كل جسم في مكان فليس ذلك حجة فان نسبة هذا الرأي الى الجمهور و
الذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا يذهبون اليه بل يعملون ويقولون على ما في المشهور او الوهم كنسبة
رأي اخر اليهم وهو ان كل موجود في مكان وانه يشار اليه وهذان الرأيان يتساويان في ان العامة ينصرف عنهما
بتبصير وتعريف يرد عليهم بعد الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفناك احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا
في المنطق وبينا انها وهميات دون عقليات ولا يجب ان يلتفت اليها على ان حكمهم ان كل جسم في مكان

ليس في تاكد

ليس في تأكد حكمهم في ان كل موجود اليه اشارة ولجهة ولا وهم يفهمون من التمكن غير ما يفهم من الوضع ثم انه لو كان هذا ايضا حقا لما وجب علينا ان نبين ما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم فلا يكون وجود البعد دليلا لنا على ان كل جسم يجوز ان يكون مشارا اليه موجودين لكل جسم واحد هما دون الآخر مكان ولما الحجة التي بعد هذه فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب ممكن وطلب ممتنع واما الطلب المحال فهو ان يكون ذو الحجم يطلب ان يدخل بحجمه سطحا وهميا نهاية جسم والطلب الممكن ان يطلب ان يأتيه ما لا نهاية له بالمحيط وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا قائما لئن لم يطلب النهاية وجاز ان يطلب غير متناهية بل دائما طالب غير متناه في الوضع فقط من غير حاجة الى ان يكون كل قطع في بعد بل على ان يكون كل وضع هو بينه ما بين جسم وجسم آخر تلقيه في جهة ولا ابعاد الا بين الأجسام المتباينة ولما تبين اصحاب الخلاء فالجواب عن المبنى منها على التحليل والتكاثف على وجهين تكاثف باجتماع الأجزاء المتبددة في هواء ونحوها بان يخرج الهواء عن الخلل فيقوم الاجزاء مقامه من غير ان يكون هناك خلاء مقدر بما لا نهاية تحليل وتكاثف يكون لا بان الأجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان المادة نفسها تقبل حجما اصغر لذاته وحجما اكبر اخرى اذ كان كلاهما امرين عارضين له ليس احدهما اولى به من الآخر فاذا قبل حجما اصغر قبل ذاته متكاثف ولقائل ان يخالف وهذا امر بين في صناعة اخرى فان لم يبن في هذا الموضع سريعا اذ يكون غاية ذلك ان هذا القسم يبطل ويبقى ذلك القسم الذي اجيب عنه واما حديث ناء الرقاد هو كذب صرف ولو كان ذلك صحيحا كان الاناء كله خاليا الا وعاء فيه اصلا واما حديث الزق والشراب فيجوز ان يكون المقدار الذي الزق لا يظهر ثقانة في الحس ويجوز ان يكون الشراب ينعصر فيخرج منه بخار او هواء فيظهر ويجوز ان يصغر بتكاثف طبيعي او قسري على ما تقدم واما حديث الناي فان الغذاء انما ينفذ بعوته بين منافذ بين عوارضه الاعضاء وعرضها بالتبعيد ليسكن بينهما فيضيع الحجم ولو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء لكان الحجم في حال دخوله وقبله حجما واحدا لا زائدا واما حديث القارورة فالجواب عن ذلك مبني على المذكور في التحليل والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم ينبعد حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكما انه يجوز ان يسخن ويبرد ويكون منه ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكذلك في الكل في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يكن كل انقاص جزء من جسم يوجب ان يبقى الباقي على حجم الأول حتى اذا اخذ جزء من هواء مالي الغاز وزمه يجب ان يبقى الباقي في عين الحجم فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب تلك الجملة واذا كان خلاء جائز الوجود فان من الجائز ان يكون الهواء بطبعه يقتضي حجما ثم انه ضغط في حال الى ان يصير اعظم بان يقتطع منه جزء بالقسر من غير ان يجعل له الى استحواذ جسم بدلا عما يقتطع منه وفي حجمه بسبيل فاذا كان اقتطاع ذلك الجزء منه لا يمكن او ينبسط انبساطا ما فصار الباقي في حجمه الأول لا متناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء كان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة يجوز لها خروج هذا الممكن الى الفعل يجذبه اياه في جهة ولزوم سطحا لما يليه في جهة وذلك بسط منه وتعظيم اياه بالقسر اطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما وصار بعض هواء انبسط واقعا خارج القارورة وهو المحصور وبقي الباقي مثل ملاء القارورة وضرورة وقد ملأها منبسطا لضرورة الجذب الماص بقدر القارورة فاذا زال ذلك المص وجاز ان يرجع الى قوامه الأول بان يجذب ما او هواء الى شغل المكان الذي يخرج عنه متقلصا عاد الى ما فيه الأول ودخل اذا فتحنا في القارورة ثقبا كبيناها

على الماء وخرج منها ريح كثيرة يثبقبق صفة الماء ثم غار الماء فدخل فيها فصار الاناء دخلنا فيها ما لفسر شيئا الخ
ولما زال الفسر خرج وذلك لانا نجد امكانا ان يكون دخولها ادخلناه ما بالفسر هو منبوذة في الخلاء او يكون على سبيل
التكاثف من الموجود الذي كان فيه حتى حصل للبدن ما بالفسر مكان ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف
الذي نقوله نحن ونرى ان للفسر منه ان يهوي الى طبيعي عندنا وان الفاسر فان كان على سبيل ورود في الخلاء
حتى حصل في ذلك المكان منه ليس في تلك المكان له بفسر ما كان صبغ صار الجسم هو الذي يملوه فيه فيه عنه ويدفعه
من طبيعة هواء ان ينزل ما سفل لاعن خلا لتحصيل فيه نزولا مستدامة في الماء فينبغي ان لا يحتاج الهواء الى ان
يفارقه ويتخلص منه وان كان الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى الهواء الآخر وان كان الماء يأباه فلم اذا حكم المصور
ثم ترك حتى نفخ يخرج من الهواء ما من شانه ان يخرج وكب بسر بها على الماء ودخله الماء فان كان الخلاء يأبى
ان تشغله الهواء ويبقى فلك بارز جذب الماء ويكون اولى فاعل الخلاء ومنع الهواء بطبعه يجذب الماء فلم يترك
الماء المنفوش في الهواء الشاغل لمحل الهواء الخالي ان ينزل وان كان ثقله يغلب جذبه في ذلك الخلاء فلم يقل
الماء المكبوب عليه الفارورة لا يغلب الخلاء بل يجذبه الى اسفل الثقيل المشتمل عليه فهل من سائل الثقيل المباين
فاذا استبانت استحالة هذا القسم بقي ان السبب فيه هو انجذاب الهواء الهواء الى حجم اصغر للانضغاط فاذا زال انبسط
الى حجمه ولا جل ان هناك سببا اخر يقتضي حجما اكبر وهو النفخ واللطف بفسر بخروج النفخ ان كان ممنوعا عن مقتضى
بالضغط الذي يكيفه استدل من تلطيف هذا وهذا زال العائق فاقتضى النفخة العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما
من الحجم الذي كان قبل النفخ ومن اجل ان تلك النفخة عرضية هذه وتزول وينقبض الهواء الى الحجم الذي اقتضاه
طبيعته لو لم يكن تلك النفخة فيبقى الماء ويدخل استحالة وقوع الخلاء فلهذا ما نشاهد من ان المنفوخ بالقوة
اولا ينقبض منه هواء يخرج ثم يأخذ في جذب الماء الى نفسه كما لو سددنا الفارورة باصبع سخنت بنار حارة لا يلبث
ثم كببت على الماء عرض اولا ينقبض ثم امتصاص منها للماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه الحجة فمناسب لهذا
الجواب وذلك ان المتحرك مدفع ما يليه من قدام من الهواء ويمتد ذلك الى حيث لا يطيق فيه الهواء التفرقة للدفع فيتلاحق
الموج بين المندفع وغير المندفع ويضطر الى قبول حجم اصغر مما خلفه يكون ما العكس فيكون بعضه يتجذب ومعه بعضه
يعصي فلا يتجذب فتتخلخل ما بينهما الى حجم اكبر يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل فليكفينا هذا القدر
من الكلام في المكان فلنتكلم الآن في الزمان **الفصل العاشر** في ابتداء القول في الزمان واختلاف
الناس فيه ومناقضة المحققين فيه ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم كل
حركة والحال في اختلاف الناس فيه وجوه ومهمة كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود
البتة ومنهم من جعله وجودا لا على انه في الاعيان الخارجية البتة بوجه من الوجوه بل على انه امر منوهم ومنهم من
جعله وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما الى امور لها كانت
فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث يفرض وجود عرض اخر مع وجوده ومنهم من جعل الزمان
وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعله جوهرا قائما بذاته قائما من نفى وجود الزمان فقد تعلق بشكوك من ذلك
ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون شيئا منقسما او يكون شيئا غير منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل
ان يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان يكون موجودا الجميع اما في
او بعضها

او ببعضها فان كان موجودا بجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا وهذا محال وان كان
ببعض اقسامه موجودا وبعضها معدوما فلا يخ اما ان يكون القسمة التي اياها تعتبر واقعة على سبيل الحاضر و
المستقبل والماضي او واقعة على سبيل الساعات والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي والمستقبل فكل واحد
منهما باتفاق من مثبتي الزمان معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجبت المسئلة بعينها وان كان غير منقسم
كان الامر الذي يسمونه آنا وليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخ اما ان يبقى
واما ان يعدم فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا ولم يكن كله آنا وكان الماضي والمستقبل معا في آن
واحد وهذا مح وان عدم لم يخ اما ان يعدم في آن يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم في آن بينه وبينه زمان فان عدم
في آن بينه وبينه زمان لزم ان يبقى زمانا وقد ابطلنا ذلك وان عدم في آن يليه كان الآن يلي الآن على الاتصال
من غير تخلل زمان بينهما وهذا مما يمنعه مثبتو الزمان ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود وكل زمان يفرضه
فقد يتجدد عند فارضه ما بين آن ماض وآن هو بالقياس الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان يوجدا
معا بل يكون احدهما معدوما واذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج الى طرف هو معدوم فكيف يكون للشيء
طرف هو معدوم وبالجملة فكيف يكون شيء واصلا بين معدوم وموجود فهذه هي الشبهة القوية التي يتعلق بها من
نفي الزمان ويقولون ايضا انه ان كان لا بد للحركة في ان يكون حركة من ان يكون لها زمان وليس يحتاج هذه
الحركة في ان يكون حركة الى ان يكون جسم آخر يتحرك ايضا غير جسمها بل ربما احتيج الى ذلك في بعض الامور لا
لان يكون حركة بل لان موجدها يحتاج في ان يحرك الى ان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها
واذا كان كذلك فاية حركة فرضتها موجودة يلزمها من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا يلزمها من حيث هي حركة
ان يكون هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان كل حركة مستتبعا زمانا على حدة غير موقوف على حركة اخرى
كما يستتبع مكانا على حدة ولا يكون لها زمان واحد الا على نحو ما يكون لها مكان واحد اي الواحد بالعموم وليس
كلامنا في ذلك فاذا كانت الحركات معا كانت ازمنتها لا محالة معا ولا يخ اما ان يكون معيتها في المكان او في
الموضوع او في الشرف او في الطبع او في شيء آخر غير المعية في الزمان لكن جميع وجوه معا لا يمنع ان يكون بعضها
قبل وبعضها بعد اي بعضها يكون موجودا وبعضها معدوما فبقي ان يكون معيتها المعية التي بالزمان والمعية التي
بالزمان هي ان يكون اشياء كثيرة في زمان واحد وآن واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك ان يكون للازمنة
الكثيرة زمان واحد ويكون الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كالكلام في التي هي مجموعة فيه فيلزم
ان يكون ازمنة بلا نهاية معا وعندكم ان الازمنة تتبع الحركات فيلزم ان يكون حركات لا نهاية لها معا
فيلزم ان يكون متحركات لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون اجساما لا نهاية لها معا وهذا من المستحيل الذي يدفعونه
ويمنعون وجوده فمن جهة وجود هذه الشكوك ووجوب ان يكون للزمان وجودا اضطر كثير من الناس الى ان جعل
للزمان نحوا من الوجود آخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم والامور التي من شانها ان يوجد في التوهم هي الامور
التي تلحق المعاني اذا عقلت ونوسب بينها فيحدث هناك صور نسب انما وجودها في الوهم فقط فجعلوا الزمان
شيئا ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي مسافته اللذين هو يقرب احدهما بالفعل وليس يقرب الآخر
بالفعل اذ حصوله هناك لا يصح مع حصوله ههنا في الاعيان ولكن يصح في النفس فانه يوجد في النفس تصورهما

ونعني بالواسطة بينهما معا ولا يكون في الاعيان امر موجود يصل بينهما ويكون في الوهم امر ينطبع في الذهن
ان بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله يقطع هذه المسافة لهذه السرعة والبطؤ اللذين لهذه
الحركات او لهذا القدر من الحركات والسكونات المركبة فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة لا وجودا لكن الذهن
من يوقعه في نفسه ليحصل اطراف الحركة غير بالفعل مع امثالها ان الحمل والوضع والمقدمة وما جرى هذا المجرى
اشياء يفصح بها الذهن على الامور المعقولة ومناسبات بينها ولا يكون في الامور الموجودة شيء منها فقالت
الطائفة التي ذكرناها بدءا ان الزمان ليس الا مجموع اوقات فانك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم
تشك ان مجموعها الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا الاوقات عرفنا الزمان وليس الوقت الا ما يوجد الوقت
وهو ان يعين مبدأ عارض يعرض فيقول مثلا يكون كذا بعد هو بين معنا ان يكون مع طلوع الشمس مثلا
فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل بدله قدوم زيد لصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس ويتبين الغائب
اياه ولو شاء لجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان اعم واعرف واشهر ولذلك اختير ذلك وما يتبين
بغيره للشيء فيثبت فالزمان هو جملة امور هي اوقات موقتة او من شانها ان يجعل اوقاتا موقتة وقالوا ان الزمان على
غير هذا الوجه لا وجه له يعرف ذلك من السلوك المذكور وقالت طائفة ان الزمان جوهر اذ لو كان عرضا لكان
جوهرا وهو واجب الوجود وجوب جوهر وجوب بحيث لا يحتاج في اثبات بد لبل بل كلما حاولت ان ترفع الزمان
وجدت تثبت الزمان لانك ترفعه قبل شيء او بعد شيء وبهما حاولت ذلك فقد اوجدت مع رفعه قبلية او بعدية
فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه اذ القبلية والبعدية التي يكون على هذه الصورة لا يكون الا الزمان او
بزمان فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز ان يرفع وجوده وما لا يجوز ان يرفع وجوده
فليس بعرض وما كان موجودا وليس بعرض فهو جوهر قالوا واذا كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر اذلي
قالوا واذا كان واجب الوجود استحال ان يتعلق وجوده بالحركة فيحال بان يوجد الزمان ولم يوجد الحركة
فالزمان عندهم ذاته يوجد الحركة فيقدر بالحركة وذاته مجردا يتقوم وجودها هذه هي الشكوك المذكورة في
امر الزمان والاولى بنا ان نتدل اولا على نفي وجود الزمان وعلى بهتية بان نجعل الطريق الى وجوده من مهتبته
ثم نتكلم على هذه الشبهة فنحلها ونقول ان اللذين اثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا ايضا فانهم
من جعل الحركة زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم من جعل عودة الفلك
زمانا اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا فاما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا فقالوا ان
الحركة من بين ما نشاهد من الموجودات هي التي تشتمل على شيء ماض وشيء مستقبل وفي طبيعتها ان يكون
لها دائما اجزاء ان لهذه الصفة وما كان لهذه الصفة فهو الزمان وقالوا انما نظن انه كان زمانا اذا
احسسنا بحركة حتى ان المريض والمغتم يستطيلان زمانا يفضره المنهادي في البطالة يسوح بالحركات بالمفاسات وذكر هذين
وانحائها عن ذكر المنتهى عنها بالبطء والعنطة ومن لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف فهم لما لم يشعروا بالحركات
التي بين ان ابتدأ الفاهم انفسهم للاستراحة بالنوم وان انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على يوم واحد وقد جعل
المعلم الاول اضحا ان قوما من المنالهين عرض لهم شبيه بذلك ويدل التاريخ على انهم كانوا من اصحاب الكهف
هذه هي الاقوال الثلاثة قبل فتح الحكمة في امر الزمان وكلها غير صحيح اما ان الحركة ليست زمانا فلانه

حركة اسرع وحركة ابطاء ولا يكون زمانا اسرع من زمان لا ابطاء بل اقصر واطول وقد يكون حركتان معا
ولا يكون زمانان معا واعلم انه قد يحصل حركتان تختلفتان معا في زمان واحد فمالهما الا تختلف والحركة
فصلها غير فصول الزمان والامور المنسوبة الى الزمان مثل هودي وبعيثة والان وانفاس شيء من ذات الحركة
في شيء والزمان يصلح ان يؤخذ في حد الحركة السريعة جزءا من الفصل والحركة لا يصلح ان يوخذ كذلك بل يؤخذ
على انه جزء منفصل فانه يصلح ان يقال ان السريع هو الذي يقطع مسافة اطول في زمان اقصر ولا يصلح ان
يقال في حركة اقصر وحكم الحركة الاولى الفلكية هذا الحكم بعينه فانها يصلح ان يقال فيها انها اسرع الحركات
لانها تقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم مما في هذا تمام نتكلم فيه بعد هذه المعية يدل على امر غير الحركتين بل
يدل على معنى يشبه كلتاهما اليه ويشاوي فيه ويختلفان في المسافة وذلك المعنى ليس ذات احدهما لان الذاتين
لا يشاركه الاخرى في ذاته ويشاركه في الامر الذي هما فيه معا ويمكن من هذا الموضع ان يظهر فساد قول من جعل الاوقات
اعراضا بوقت الاعراض وذلك لانهم لا يجعلون نفس ذلك الحادث من حيث هو حركة او سكون او سوادا وبياضا
او غير ذلك وقتا ولكن يضطرون الى ان يقولوا انه يصير وقتا بالتوقيت ويضطرون الى ان يكون التوقيت قارين
وجوبيا اخر مع وجوده وهذا الاقران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين وكل
مقترنين يفترقان في شيء وكل عينين فهما في امر ما فاذا كان وجودهما معا او وجود احدهما موقتا بانه مع وجود
الاخر فالمفهوم من المعية هو لا محالة ليس هو مفهوم احدهما وهذه المعية مقابلة لذلك المعنى ان لو قدر احدهما
او تاخر وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع الامرين فكل واحد منهما يمكن ان يجعل ذا الا عليه
كما لو كان غير ذلك الامر مما يقع في ذلك الوقت ولو كان ذلك الامر في نفسه زمانا لكان اذا بقي مدة وهو واحد
بعينه وجب ان يكون مدة البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو حد بين متقدم
ومتاخر وان المتقدم والمتاخر بما هو متقدم ومتاخر لا يختلف وبما هو حركة او سكون او غير ذلك يختلف فليس
كونه عرضا كالكونه حركة او سكونا هو كونه متقدما او متاخرا او معا بل حقيقة التقدم والتاخر والمعية امر اخر وهو
حال الزمان واما الحجة التي اعتمدها حاعلوا الزمان حركة فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم ان كلما
يقتضي ان يكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا مما ليس بزمان هو ماض
ومستقبل وهو كالطوفان والقيمة بل يجب ان يكون مع هذا شرط اخر وهو ان يكون لذاته ما هو بحيث منه الشيء
الذي هو نفس الماضي ونفس المستقبل حتى يكون طبيعة الامر الذي اذا قيس الى امر اخر كان لذاته مرجحا ماضيا او
مستقبلا والحركة اذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هي انها ماضية بل يكون قد فارقت الماضي ولذلك يصح
ان يقال حركة في زمان ماض ولا يجوز ان يقال حركة ماضية اللهم الا ان يعني في جملة الحركات الماضية
وليس مقصدنا هذا بل ان يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه واما الذاهبون بان الزمان هو وهم واحد
من الفلك فبين احالته بان كل جزء زمان وجزء الدورة ليس بدورة وابعد من هذا كله ظن من ظن ان الزمان
هو الفلك بقياس من موجبتين في الشكل الثاني على ان احد المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم في فلك
فانه ليس كذلك على الحق ان كل جسم ليس بفلك هو في فلك واما الذي في الزمان فلعله هو كل جسم مطلقا فان الفلك
نفسه ايضا في زمان على النحو الذي يكون الاجسام في الزمان عليه وقد اشرنا الى المذاهب الباطلة في ماهية الزمان

محقق

الفصل الحادي عشر

في تحقيق ماهية الزمان

خفيّ بنا ان نشير الى ماهية الزمان ثم يتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل الشبهة المذكورة في وجوده

اعلم ان الزمان والحركة يشتركان في امور ويفترقان في امور اما المشتركات فهي ان كل واحد منهما كم متصل وان كل واحد منهما ينقسم الى ما لا يتجزأ وان كل واحد منهما لا يوجد الا في موضوع وان كل واحد منهما لا يوجد الا في مادة وان كل واحد منهما لا يوجد الا في متحيز وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتغير وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتكثر وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتحرك وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتجدد وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتصرم وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتقدر وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتناهى وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتشابه وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتخالف وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتضاد وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتناسب وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتوافق وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتباين وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتساوى وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتفاضل وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتكافأ وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتعادل وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتناسب وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتوافق وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتباين وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتساوى وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتفاضل وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتكافأ وان كل واحد منهما لا يوجد الا في شيء يتعادل

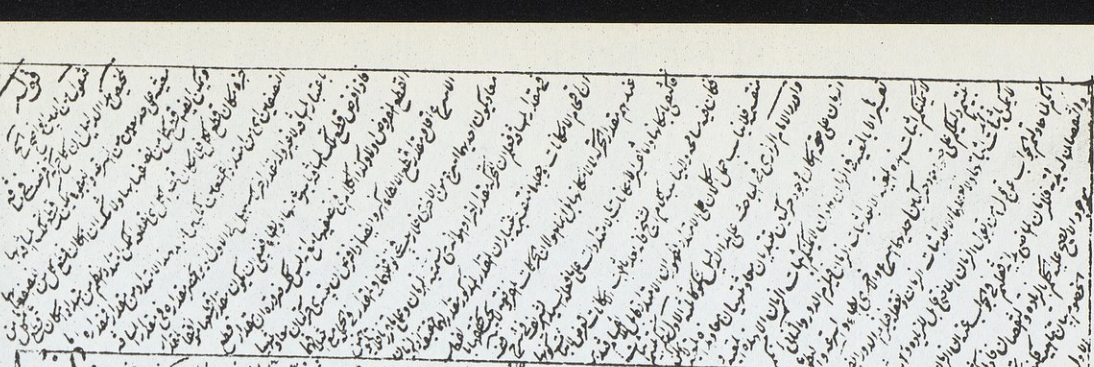

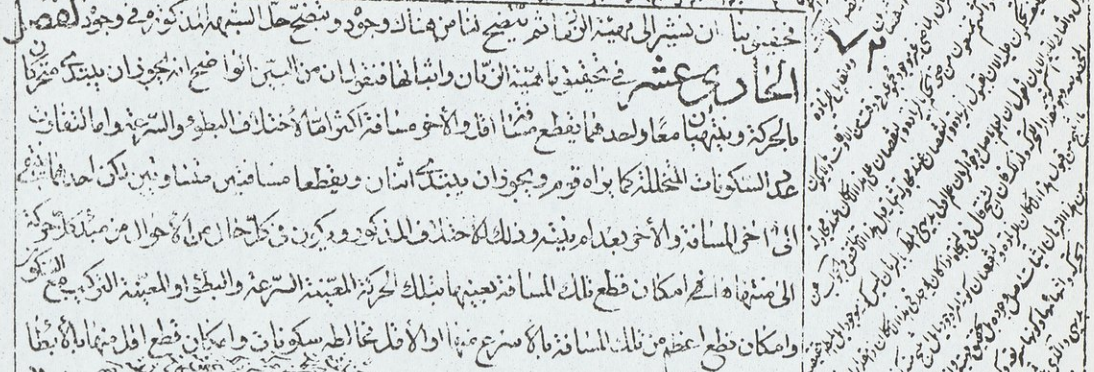

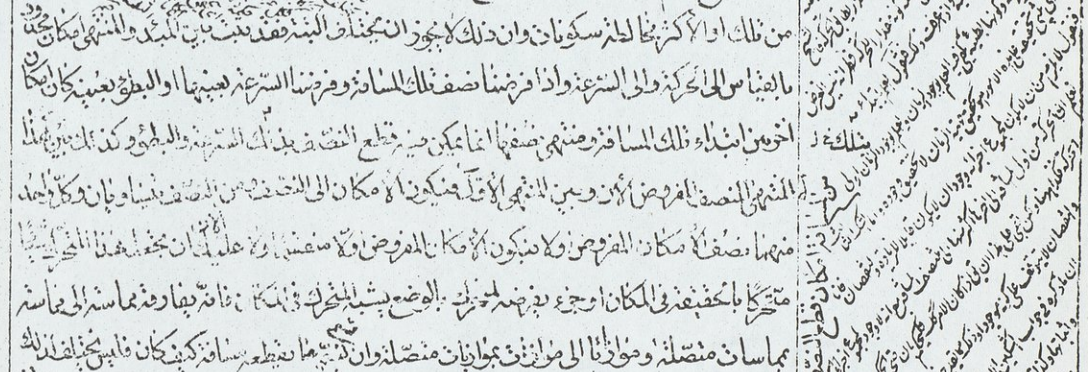

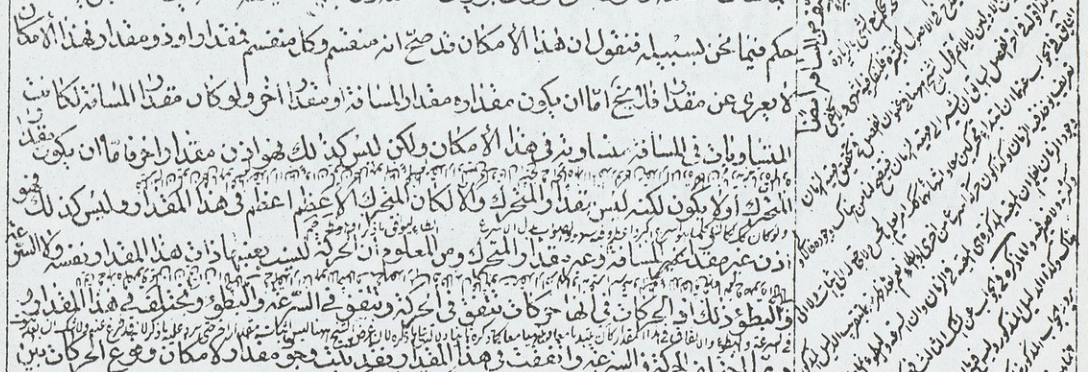

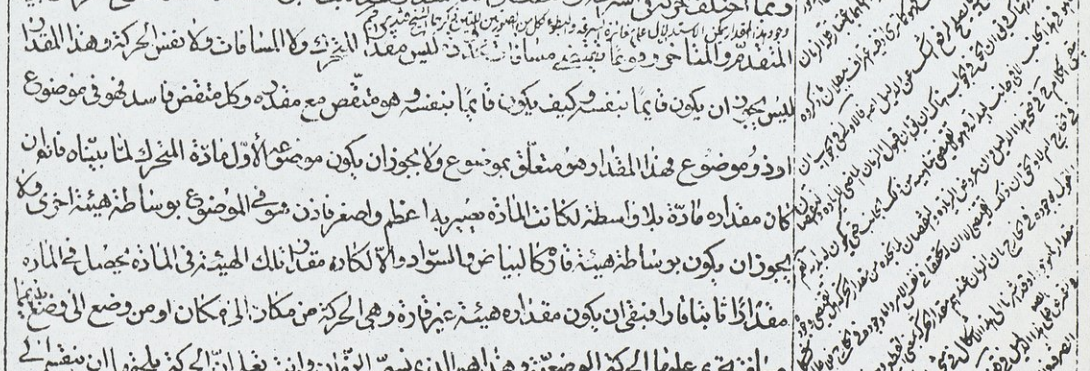

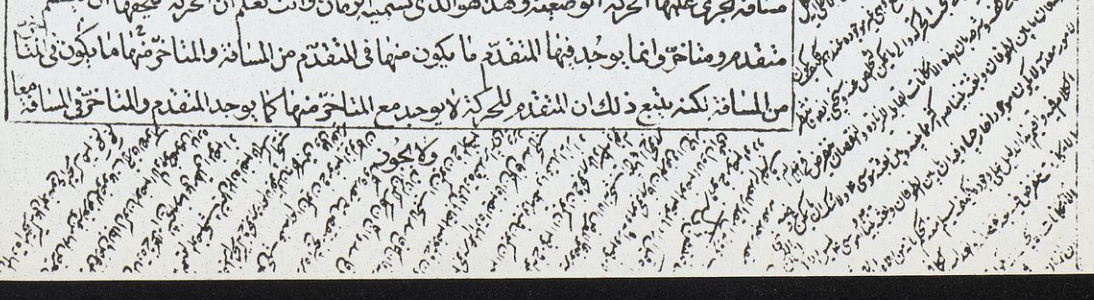

ولا يجوز ان يصير ما هو منها مطابق المتقدم من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو مطابق المتأخر منها
فيها متقدما كما يجوز في المسافة فيكون المتقدم والمتأخر في الحركة خاصية يلحقها من جهة ما هما للحركة ليس من
جهة ما هما للمسافة ويكونان معدودين بالحركة فان الحركة باجزائها تعد المتقدم والمتأخر فيكون الحركة لها تقدم
من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار
فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم او متأخر لا بالزمان بل بالمسافة والا لكان البيان تحديدا
بالدور والذي ظن بعض المنطقيين انه وقع في هذا البيان دور اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان
هو ايضا لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتأخر لا يوجد المتقدم منها مع المتأخر كما قد يوجد في سائر
انحاء التقدم والتأخر وهذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء لاجل
بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل وبعد بمعنى ان القبل منها فائت والبعد غير
موجود مع القبل وانما يكون كذلك لا لذواتها بل لوجودها مع قسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا
هو قبل قيل له انه قبل وما يطابق جزءا هو بعد قيل له انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء هي اشياء ذوات التغير
لان ما لا تغير فيه فلا فائت فيه ولا لاحق وهذا الشيء ليس يكون قبل وبعد لاجل شيء آخر لانه لو كان كذلك
لكان القبل منه انما صار قبلا لوجوده في قبل شيء آخر فيكون ذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه التدريج آخر الامر هو
لذاته ذو قبل وذو بعد اي لذاته يقبل الاضافة التي بها يكون قبل وبعد ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه
امكان التغيرات على النحو المذكور وقوعا اوليا ويقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للامكان
المذكور تقديرا بذاته ويكون هو ما نحن فيه لا غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار للامكان
المذكور يقع فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا فيتبين من هذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشيء الذي
هو لذاته يقبل اضافة قبل وبعد بل هو بنفسه منقسم الى قبل وبعد لست اعني بهذا ان الزمان يكون قبل لا
بالاضافة بل اعني ان الزمان لذاته يلزمه هذه الاضافة ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان فان الشيء اذا قيل
له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان وكان مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان معناه انه موجود مع شيء هو
بحالة تلك الحال يلزمها اذا قيست الى حال الآخر ان كان الشيء بها قبل لذاته اي يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم
تقدمه انه له وجود مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال ما هو
معه فليس متقدما عليه وذاته حاصل في الحالين وليس حال ما هو متقدم هو حال ما هو مع فقد يبطل منه
لا محالة امر كان له من التقدم عند ما هو مع فالتقدم والقبلية معنى لهذا الذات ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات
ذاته وذلك المعنى مستحيل فيه ان يبقى مع الحالة الاخرى البتة استحالة لذاته ومستحيل فيه ان يصير مع ومعلوم
ان هذا الوجود لا يثبت له فانه عند وجود الآخر قبل واما الشيء الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل ذلك
فيه فانه تارة يوجد وهو قبل وتارة يوجد وهو معا وتارة يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس
الشيء الذي هو قبل وبعد لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى هو بعينه فيكون بعد بعد ما كان
قبل فانه ما جاء المعنى الذي به الشيء بعد الا بطل ما هو به قبل والشيء ذو هذا الامر باق مع بطلان امر القبل
وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبته الى عدم فقط او الى وجود فقط فان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد

يكون متأخرا كما يكون تقدما وكذلك في جانب الوجود بل هو نسبة الى عدم مقارن امر آخر اذا قارنه كان تقدما
فان قارن غيره كان تأخرا والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك نظيره يقارن المنسوب لان المنسوب ايضا
منسوب اليه بالعكس وله ذلك الحكم وهذا الامر هو زمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان
نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان ويرجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اول موضوعهما
الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذي نسميه الزمان اذ قد
بينا انه لذاته هو مقدار الامكان المشار اليه ولما صح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته وكيف يكون مما يقوم بذاته
وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة فيكون الزمان ماديا
ومع انه مادي موجود في المادة بتوسط الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان
ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فانه لا يكون قبل وبعد معا بل يبطل الشيء الذي
هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث الشيء الذي هو بعد من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير بان يبطل شيء
او يحدث شيء لا يكون امر هو بعد اذ لم يكن قبل او امر هو قبل اذ ليس بعد فاذن الزمان لا يوجد الا مع وجود
تجدد حال ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى
كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور او لا يكون فان كان بينهما امكان تجدد امور
فيكون فيما بينهما قبل وبعد والقبل والبعد انما يتحقق بتجدد امور وفرضنا انه ليس هناك تجدد امور هف وان
لم يكن بينهما هذا الامكان فهما متلاصقان فلا يخ اما ان يكون ذلك الالتصاق مستمرا او لا يكون فان كان
مستمرا فقد حصل ما فرضنا على انه محال سيتضح استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من رأس فيجب
ضرورة ان كان زمان ان يكون تجدد احوال اما على التلاصق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان
لان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل محاذ لاتصال الحركات والمسافات فله لا محة فصل متوهم وهو الذي
يسمى الآن

الفصل الثاني عشر في بيان امر الآن

نقول ان الآن يعلم من جهة العلم بالزمان
فان الزمان لما كان متصلا فله لا محة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن وهذا الآن ليس بموجود البتة بالفعل
بالقياس الى نفس الزمان والا لقطع اتصال الزمان بل انما وجوده على ان يتوهمه الوهم فاصلا في مستقيم الامتداد
فالفاصل لا يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو فاصل والا لكانت كما نبين بعد فاصلات
بلا نهاية بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع ومح ان يقطع اتصال الزمان وذلك لانه ان جعل للزمان
قطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان او في انتهائه فان كان في ابتداء الزمان وجب من ذلك ان
يكون ذلك الزمان لا قبل له فاذا كان لا قبل له فيجب ان لا يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد يكون
وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف على
النحو الذي قلنا في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي به يقال هذا النوع من القبلية حاصلا ولا هذا الزمان
فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به ذلك قبل وبهذا بعد وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا هف و
كذلك ان فرض فاصلا على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شيء او لا يكون فان كان لا يمكن بعده
ان يوجد شيء ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما انتهى اليه من النهاية فقد ارتفع ان يكون

وجود شيء واجبا فارتفع الامكان المطلق والوجود الواجب والامكان الطلق لا يرتفعان وان كان بعده ذلك
فله بعد فهو قبل فالآن واصل لا فاصل فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس الى نفسه بل بالقوة اعني
القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان يتهيأ ان يفرض فيه الآن دائما اما بفرض الفارض او بموافاة الحركة
حدا مشتركا غير منقسم كمبدأ طلوع او غروب او غير ذلك وذلك بالحقيقة ليس احداث فصل في ذات الزمان نفسه
بل في اضافته الى الحركات كما يحدث من الفصول الاضافية في المقادير الاول كما ينفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة
او مماسة او فرض فارض من غير ان تكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه بالفعل فصل مقيسا الى
غيره وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدمه الا في جميع الزمان بعده وقول القائل انه اما ان يفسد
في آن يليه او آن لا يليه هو بعد ان يسلم ان له فسادا مبتدأ في آن بل ابتداء فساده هو في طرف الزمان الذي هو
في جميعه يعدم فانه لا يفهم من الفساد غير ان يكون الشيء معدوما بعد وجوده ووجوده في هذا الموضع هو انه طرف الزمان
الذي هو فيه معدوم كانك قلت انه في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه موجود وليس لفساده مبدأ فساد هو اول
آن فسد فيه بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجوده لا غير وانت تعلم انه ليس للمتحرك والساكن
والمتكون والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن او فاسد اذ الزمان ينقسم بالقوة الى غير النهاية والذي يظن من
انه يمكن ان يقال على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلا قليلا فيمتد اخذا الى العدم مدة او يعدم دفعة فيكون
عدمه في آن هو قول يحتاج ان يبين فساده فنقول ان المعدوم او الموجود دفعة بمعنى الذي يحصل في آن واحد ليس لازما
لمقابل الذي يعدم قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل وذلك المقابل هو الذي ليس
يذهب الى الوجود او الى العدم او الاستحالة او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة ويصدق على
الامر الذي يكون في جميع زمان ما معدوما وفي طرف الذي ليس بزمان موجودا او الامر الذي يكون في جميع زمان ما
موجودا وفي طرفه الذي ليس بزمان معدوما فان هذين ليسا يوجدان او يعدمان قليلا قليلا والاول ايضا كذلك و
هو الذي يكون وجوده وعدمه في آن لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد فرض فيه الحكم في آن الزمان
الذي هو نهايته بالذات كالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه قد فرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير
ان يوضع آنا بعد الآن المخالف والا لوقعت مشافهة بين آنات ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا
في ان هذا الوجه الثاني يصح وجوده او لا يصح فانا لا نتكلم فيه من حيث نصدق بوجوده بل نتكلم
فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما وذلك السلب هو انه ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا وله في ذلك شريك فذلك
الشريك اخص من هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يتصور موضوعا او محمولا
بحيث نصدق بوجوده او لا نصدق قد علم هذا في صناعة المنطق فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا
اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى انه يكون حاله ذلك في آن مبتدأ فليس قول القائل انه اما ان
يكون قليلا قليلا او يكون دفعة بهذا الوجه صادقا صدق المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط بنقيض وما
يلزم نقيضه وايضا فان مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي لا يوجد في آن مبتدأ وليس يلزمه لا محالة انه
يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد يصدق معه الذي بحسب الوجه المذكور اللهم الا ان يعني بالموجود دفعة الذي يوجد
الا وهو فيه حاصل الوجود ولا يوجد ان هو فيه بعد في السلوك وكذلك في المعدوم دفعة بحسبه فان كان

عني هذا

عن هذا كان هذا لانه المقابل و صحت القضية فلكن لم يجب ان يكون وجود المتناهي مغايرا وعدمه وهذا
شيء اخر وان كان لا يليق هذا الموضع فينبغي ان نذكره ليكون سببا الى تحقيق ما قلناه وهو انا اذا رأينا شيئين
لنعرف هل الامر المشترك بين الزمانين في احدهما الامر بحال وفي الاخر بحال اخرى فلنجعلهما مرئيين عن الحالين
جميعا او يكون مرئيا على احد الحالين دون الاخرى فان كان الامران في قوة المتناقضين كالمماس وغير المماس والمتحد
والمغاير وغير ذلك فيجب ان يخلو الشيء في الآن المفروض عنهما جميعا فيجب ان يكون لا محالة على احدهما فليتشعر على
الجملة ان يكون فنقول ان الامر الموجود لا محالة يرد عليه امر متجدد فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء الوارد مما يصح
ورود ان وهو الشيء الذي يتشابه حاله في اي آن اخذ في زمانه وجوده ولا يحتاج في ان يكون الى آن مباين مثل ما
كان هكذا فالشيء في الفصل المشترك موصوف به كالمماسة وكالتربيع وغير ذلك من الامور المتشابهة
وجوده في كل آن من زمانه اوجوده ما واما ان يكون الشيء بخلاف هذه الصفة فمنع وجوده في زمانا ولا يبقى في ان
فيكون وجود في الزمان الثاني وعدما لان الفاصل بينهما لا محالة يحتمله فيكون فيه مقابلة مثل الاثر
وترك المماسة والحركة فمن ذلك ما يجوز ان يتشابه حاله في آنات من زمانه دون انات الوقوع اثبات ومنه ما لا
يجوز ان يتشابه حاله البتة اما الذي يجوز فمثل المماسة التي هي المباينة فانها لا يصح الا بحركة والمتحد
حال ولكنهما يتشابهان لانهما مباينة وانما يتشابهان فيه وان اختلفا فان المماس من جهة اخرى فليس من جهة المباينة
مباينة ولا المماس مماسا واما الذي لا يجوز ذلك فيه فكالحركة فانها لا يتشابه حالها في ان من الآنات ما يكون ذلك
آن مجدد وقرب وبعد حيث هما من اصل الحركة فالشيء الغير المتحرك اذا اخرج والمماس اذا لم يباين فان الفاصل
بين ظاهيرا لا انه مقدار فيه ولا حركة فيه مماسة ومتحركة وهذا وان كان خارجا عن غرضنا
فانه نافع فيه وفي مسائل اخرى فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضي والمستقبل كانه حد
زمان محدد بعد حصول هذا الآن وقد يتوهم آن اخر على صفة اخرى فكما ان طرف المتحرك وليكن نقطة ما يفرض
متحركة ويسيل انه مسافة ما بل خط اعني ان ذلك الطرف هو المستقل ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا
الفاعل للخط بل المتوهمة ما صلة له كذلك يشبه ان يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك وشيء
كالنقطة الداخلة في الخط التي لم يفعله وذلك انه يتوهم متقبل وحد في المسافة وزمانا فالمتقبل يفعل مثله
متصلة بما يقدر زمانا متقبل وكان المتقبل بل حالة التي بازائه في الحركة هو طرف غير منقسم فعال السيلان ايضا
وبما يقدر من المسافة نقطة من الزمان ان فانه لا يكون معه لا خط المسافة فقد خلفه وكل الحركة بمعنى القطع مثل
ما نقضت ولا الزمان فقد سلف انما يكون معه من كل واحد طرف لغير منقسم بنفسه فيكون معه دائما من
الزمان الآن ومن القطع الشيء الذي يثبت انه ما بالحقيقة هو الحركة ما دام الشيء يتحرك ومن المسافة الحد اما
نقطة واما غير ذلك وكل واحد من هذه نهاية والمتقبل ايضا نهاية لنفسه من حيث تنقل كانه شيء ممتد
من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فانه من حيث هو متقبل شيء ممتد من المبدأ الى المنتهى وذلك الذي هو المتقبل
الآن حد ونهاية لذاته من حيث تنقل الى هذا الحد فحري بنا ان ننظر هل كما ان المتقبل ذاته واحد وسبيله
فعل ما هو جزء ونهاية وفعل المسافة ايضا كذلك في الزمان شيء هو الان بسيط فيكون هو ذاته غير منقسم
من حيث هو هو بعينه باق من حيث ذلك وليس ثابتا من حيث هو لان انما يكون انا اذا اخذ محدد الزمان

كان

كما ان ذلك يكون منتقلا اذا كان محدد المايحدده ويكون في نفسه نقطة او شيئا اخر وكما ان المنتقل بعرض له
من حيث هو ان يوجد مرتين لكن الشئ الذي لا مر اصلا انما عسى ان يوجد مرارا كما ان المنتقل من حيث هو هو
امر عرض له الانتقال عسى ان يوجد مرارا فان كان شئ مثل هذا موجودا فيكون حينما يقال ان الآن يفعل سيلان
الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذي يفرض بين زمانين يصل بينهما كما ان النقطة المتوهمة فاعلة حركة ما فانها
هي غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فان كان لهذا الشئ وجود فهو وجود لشئ مقرونا بالمعنى الذي حققنا فيما سلف
انه حركة من غير اخذ متقدم ولا متاخر ولا انطباق وكما ان كون زيد اين اذا استمر سايلا في المسافة احدث الحركة
كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن اذا استمر في متقدم الحركة ومتاخرها احدث الزمان فنسبة هذا
الشئ الى المتقدم والمتاخر هي كونه آنا وهو في نفسه شئ يفعل الزمان ويعد الزمان بما يحدث اذا اخذنا آنا
من حيث فيها يحدث تقدمان وتاخران معدودة كالنقطة تعد الخطوط بانها تكون كل نقطة مشتركة بين خطين
باضافتين والعاد الحقيقي هو الذي اول معط للشئ الموحد ومعط له الكثرة والعدد بالتكرير فالآن الذي هو
بهذه الصفة يعد الزمان فانه ما لم يكن ان لم يتجدد الزمان والمتقدم والمتاخر بعد الزمان على الوجه الثاني
اي بانه جزء ويحصل جزئيته بوجود الآن ولان المتقدم والمتاخر اجزاء الزمان وكل جزء منه من شانه ان ينقسم
كاجزاء الخط فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالتعديد فالآن يعد على الجهة التي يعد النقطة ولا ينقضي
فالحركة تعد الزمان بان يوجد المتقدم والمتاخر بسبب المسافة بهذا والحركة يكون عدد المتقدم والمتاخر فما
يعد الزمان على انها بوجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتاخر والزمان يعد الحركة بانه عدد لها بنفسها مثال هذا
ان الناس لوجودهم هم اسباب وجود عددهم الذي هو مثلا عشرة فلوجودهم وجد عشرينهم والعشرينية جعلت الناس
لا موجودين واشياء بل معدودين اي ذوي عدد والنفس اذا عدت الناس كان المعدد ليس هو طبيعة الانسان مثلا
فالنفس لا تسانية بعد العشرينية فكذلك الحركة تعد الزمان على المعنى المذكور واما الحركة بما يفعل فلسانها
من حيث المتقدم والمتاخر لما وجد للزمان عدد لكن الزمان يفيد الحركة والحركة تفيد الزمان والزمان تفيد
الحركة على وجهين احدهما انه يجعلها ذا قدر والثاني انه يدل على كمية قدرها والحركة يفيد الزمان على انها
يدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتاخر وبين الامرين فرق اما الدلالة على القدر فتارة يكون
مثل ما يدل المكيال على الكيل وتارة يكون مثل ما يدل الكيل على المكيال وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة
وتارة الحركة على قدر المسافة فيقال تارة مسيره فرسخين وتارة مسافة رمية لكن الذي يعطي المقدار للآخر
هو احدهما وهو الذي هو بمانة قدر والزمان متصل في جوهره صلح ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس
الى المتقدم والمتاخر على ما اوضحنا صلح ان يقال قليل وكثير وكذلك الحركة فانها تعرض لها اتصال وانفصال
فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن بعرض ذلك لها من غيرها والذي هو اخص بها السريع والبطيء
فقد دللنا على الوجود والآن ان كان له وجود بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة

الفصل الثالث عشر في حل الشكوك المقولة في الزمان واتمام القول في مباحث دقائقه مثل الكون في الزمان والكون
لا في الزمان وفي الدهر والسرمد ونحوها وهل لها وجود بالفعل او بالقوة

اما الزمان فان جميع ما قيل في امره اعدا مه انه لا وجود له هو مبني على ان لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا ولا وجود له

له في آن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في النفس والتوهم واما الوجود
المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن ذلك صحيحا له صدق سلبه فصدق ان نقول انه ليس بين طرفي
المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة يقطعها واذا كان هذا السلب كاذبا بل كان للحركة على ذلك الحد
من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بابطأ او اسرع على ما قد بينا قبل فالاثبات
الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدار هذا الامكان والاثبات دلالة على وجود الامر مطلقا وان لم يكن
دالا على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة ما وليس هذا الوجه له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا
النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع هذا فيجب ان يعلم ان الموجودات منها ما هي متحققة الوجود ومحصلة
ومنها ما هي اضعف في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه الاضافة ولما كانت المسافة موجودة وحدود المسافة
موجودة صار الامر الذي من شانه ان يكون عليها مطابقا لها او قطعا لها او مقدار قطع لها نحو من الوجود حتى
ان قيل انه ليس البتة وجود كذب فان اريد ان يجعل للزمان وجود الا هذا على السبيل بل على سبيل التحصيل
لم يكن الا في التوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود له ثابتا معناه لا وجود له في آن واحد مسلمة
ونحن لا نمتنع ان يكون له وجود وليس في ان بل وجوده على سبيل التكون بان يكون اي انين فرضتهما كان
بينهما الشيء الذي هو الزمان وليس في آن واحد البتة وبالجملة طلبهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود
في آن او في زمان او طلبهم فمتى هو موجود مما ليس يجب ان يشتغل به فان الزمان موجود لا في ان ولا في زمان
ولا له متى بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف يكون له وجود في زمان فليس اذن قولهم ان الزمان
اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون وجوده باقيا في زمان قولا صحيحا بل ليس مقابل قولنا
انه ليس بموجود هو انه موجود في ان او موجود باقيا في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فانه لا
في ان ولا باقيا في زمان وما هذا الا كمن يقول اما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا في مكان او
في حد من مكان وذلك لانه ليس يجب اما ان يكون موجودا في مكان او في حد مكان واما غير موجود بل من الاشياء
ليس موجودا البتة في مكان ومن الاشياء ما ليس البتة موجودا في الزمان والمكان من جملة القسم الاول والزمان
من جملة القسم الثاني وستعلم بعد هذا والذي قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان يتبع كل حركة زمان
فيكون كل حركة يستتبع زمانا فالجواب عن ذلك بانه فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال
ان انيته متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض لها
وبين ان يقول ان ذات الحركة تتعلق بها الزمان على سبيل ان الزمان يعرض لها لان الاول معناه ان شيئا
يعرض لشيء والثاني ان شيئا يستتبع شيئا اما الاول فلانه ليس من شرط ما يقدر الشيء ان يكون عارضا
له او قائما به بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة لما هو مباين له واما الثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات الشيء
بطبيعة شيء يجب ان لا يخلو طبيعة الشيء عنه ونحن انما نبرهن لنا من امر الزمان انه متعلق بالحركة وهيئته لها
ومن امر الحركة ان كل حركة يقدر بزمان فليس اذا يلزم من هذين ان يكون كل حركة متعلق بها زمان يخصها ولا
ان كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها بعينه بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء

لذاتها

قوله لا يتعلق

لا يتعلق بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان لكان مفصولا بينين وقد منعنا ذلك نعم اذا وجد الزمان بحركة على صفة يصلح ان يتعلق بها وجود الزمان يقدر به سائر الحركات وهذه الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يتخلها ما بالفعل اطراف فان قال قائل اذا ثبتان لم يوجد تلك الحركة لكان يفعل الزمان حتى يكون حركات اخرى غيرها بلا تقدم وتاخر او قيل ما ذكرناه في السكوك ان الجسم في ان يوجد متحركا غير محتاج الى حركة جسم اخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان لا يكون له زمان فالجواب عن ذلك انه سنبين لك انه ان لم يكن حركة مستديرة لجرم مستدير لم يفرض المستقيم جهات فلم يكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن قسرية فيجوز ان يكون حركة جسم من الاجسام وحده ولا اجسام اخرى مستحيلا وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل محال يفرض يكون بين عروض الاستحالة بل كثير من المحالات لا يظهر ولا يستبين استحالتها الا ببيان وبرهان ولقائل ان يعتمد فانا التوهم فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم واثبتنا المستقيمة المتناهية في الوهم امكن وثبت في التوهم وذلك لا يشكك المتوهم وليس نظرنا في هذا بل فيما يصح في الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها او يقدر ايضا سائر الحركات التي تستحيل ان يوجد دون حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان الا في التوهم وعلى كالمقدار الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويساويه وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه للجسمين ان يكون متعادلا او الجسمين بل يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره ويقدر ايضا الاخر الذي لم يتعلق به والحركة انفصالها ليس الا ان المسافة منفصلة ولان اتصال المسافة يصير علة لوجود تقدم وتاخر في الحركة يكون الحركة بهما علة لوجود عند لها هو الزمان فيكون الحركة منفصلة من جهتين من جهة المسافة ومن جهة انها ولقائل ان يقول اذا كان ما بالقوة فليست الاكمال ما بالقوة وليس يدخل في مهية هذا المعنى اتصال او تقدم فانا لو لم نلتفت الى مسافة ما بالقوة او انتقال من شيء الى شيء ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدا والمنتهى متصلا قابلا للقسمة التي بعقلها المتصل بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير فاولا انا نوهمنا ثلثة اجزاء لا يتجزى وكان المتحرك حين يتحرك في الاوسط منها لكان به عند حركته من الاول الى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل فنفس كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسما لذلك ما لم يعرف شيء اخر في الاعرف وجوده لذلك والها لا يكون الا على متصل قابل للقسمة كذا فتبين ان الاتصال اسر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في مهيتها وعلى الجملة فانا لو لم نلتفت الى مسافة او الى زمان لم نجد للحركة اتصالا ولذلك منى احتجنا الى تقدير الحركة احتجنا الى ذكر مسافة او زمان واما اتصال الزمان فعلته القريبة اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم تبتدئ مرة اخرى ويتحرك حتى يقيمها فيكون هناك اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون هناك انفصال المسافة بتوسط الحركة ولا يكون الاتصال الزمان ما اتصال المسافة شرط ان لا يكون فيها سكون فعند اتصال الزمان احداث الحركة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الاتصال مضافا الى الحركة وهذا لا يكون وفيها سكون وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا بل لايجاد الزمان فانه ليس الزمان شيئا ابعد من الاتصال الخاص به بل هو نفس ذلك الاتصال فلو كان شيء يجعل الزمان اتصالا له على معنى ايجاد ذات

الزمان

قوله
واتحركة تتصل بها
ليس الان بما فيه يتحرك
اراد بالاتصال ههنا التقدم والتاخر
القسمة اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل
لان الاتصال المقابل للانفصال وفسر الى هذا المعنى
بقوله وليس يدخل في مهية هذا المعنى اتصال او تقدم حيث عطف
التقدم على الاتصال اشارة الى ان المراد به ههنا هو التقدم على
هذا القرب مما اورده من الدليل ظافهم قوله لكان فيه اي
اي حين هو في الوسط عند حركته من الاول الى الثالث كان التقدم
والتاخر ان فرض ثلثة اجزاء والمتحرك حين هو في الوسط انما هو يتحرك
ما اشتوه من حركة بتلقيه والتوسطية جميعا فلذا تمسك بما يتحرك فيه وسط
ويكون ان يقال فيه ما بين المبدا والمنتهى والا فالوسط مما خرج من القوة
وفرضنا انتقال المتحرك من احدهما الى الاخر فيتحقق انفصال حركة عن سابقتها
الا تصال واتقدر ليس امرا لازما للحركة لذاتها بل انما هو متعلق لها وقتيا
قوله لا يوجب ان يكون متقدما بالقوة الخ التخصيص كينونة بالقوة باعتبار
ان الحركة الواحدة بالشخص لا يمكن ان يقال لها انها بالقوة اذ الشخص
لكانت متكونة بالعدد فنظر الشيخ ههنا الى الحركة الواحدة وهذا لما
ما ذكرنا سابقا ان مراده ههنا اثبات كون بعض الحركة بالقوة
الاتصال للحركة باعتبار المسافة كما لا يخفى
اي توسط اتصال الحركة او المراد توسط الحركة نفسها
في عرضي اتصال المسافة فافهم
الى تقدير المضاف فافهم
جمال المحققين
طاب ثراه
ح

قوله
وليس هذا الا
اتصال المسافة معا
الى الحركة اه ظاهر
نفسها اتصال المسافة هو اتصال المسافة
نفسها اتصال الحركة ما هو اتصال المسافة
حيث قال اتصال الحركة كون المسافة متصلة والا فهو ليس اتصالا
للحركة على ما مر بل اتصال الحركة بين اتصال الحركة
الى الحركة ولا بعد على اي تقدير اتصال الحركة وان وقف على قيد
الاضافة قوله وهذا لا يكون وهناك سكون يجب هذا انما يتجه على
ما ذكرنا من قوله وجود اتصال الحركة في نفسها واما اذا قيل ليس
اتصال المسافة سببا للحركة كما ينبغي كما هو كلام الشيخ ونقلنا
عن ابن الرزي فيمكن ان مع تخلل السكون يكون
الظاهر ان اتصال المسافة اتصال سبب قوله الحركة

الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما انا نقول ان لونا كان سبب لون او حرارة
كانت سبب حرارة نعني بذلك انها كانت سببا لوجود اللون او الحرارة لا لكون الكيفية حرارة كذلك نقول
ان اتصالا هو سبب لوجود اتصال لا انه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا فانه اتصال بذاته كما ان ذاك حرارة لذاتها
وليس لقائل ان يقول انا لا نفهم للحركة اتصالا الا بسبب المسافة او الزمان وانتم ابيتم ان يكون الاتصال المسافي
سببا للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزمان هو سبب للزمان ثم يقولون ان اتصال الحركة سبب للزمان
وليس هناك اتصال غير هذين فانا نجيبه ونقول انا نجعل الاتصال المسافي سببا للزمان ولكن لا مطلقا بل من
حيث صار الحركة فصارت الحركة لها متصلة واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء
فافهم الا ان اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل او اتصال لا انه
علة لكون ذات الزمان متصلا فذلك امر لا علة له فبهذا يصح ان الزمان امر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل
لها ولا سبب من اسبابها بل امر لازم لها بقدر جميعها ومن المباحث في امر الزمان ان نعرف كون الشيء في الزمان فنقول
انما يكون الشيء في الزمان على الاصول التي سلفت بان يكون له معنى المتقدم والمتاخر فهو اما حركة واما ذو حركة
اما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها واما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة ولانه قد يقال لانواع الشيء و
لاجزائه انها شيء في الشيء فالمتقدم والمتاخر والان ايضا والساعات والسنون يقال انها في الزمان فالان في
الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتاخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين والثلثة
والاربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة الاعراض في العشرية والمتحرك في الزمان مثل الموضوع
للاعراض العشرة في العشرية ولان السكون اما ان يتوهم مستمرا ثابتا ابدا واما ان يتوهم بحيث يعرض له
تقدم وتاخر بالعرض وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتنفانه اذ السكون عدم حركة فيما من شانه ان يتحرك لا عدم
الحركة مطلقا فلا يبعد ان يكون بين حركتين فمثل هذا السكون له بوجه ما تقدم وتاخر فهو ادخل في وجهي السكون
في الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التي تشبه الحركات المكانية في انها يبتدي من طرف الى طرف كما تاخذ التسخن
من طرف الى طرف وهي داخلة في الزمان لاجل ان لها تقدما وتاخرا فاذا كان تغير ما ياخذ التغير كله جملة فيذهب
الى الاشتداد والنقص فانه له من الاتصال الاتصال الزماني فقط وان له تقدما وتاخرا في الزمان فقط ولذلك
ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة او شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتاخر فهو
متعلق بالزمان فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة التي فيها انتقال فهذه التغيرات تشارك الحركات
المسافية في انها مقدرة بالزمان ولا تشاركها في ان الزمان متعلق الوجود بها معلول لها فان هذا للمسافيات
وحدها وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تاخر بوجه فانها ليست في
زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع الخردلة وليست في الخردلة وان كان شيئا له من جهة تقدم وتاخر
مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى لا يقبل التقدم والتاخر مثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما
لا يقبل تقدما وتاخرا ليس في زمان وهو من الجهة الاخرى في الزمان والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان
فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو
مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكان الدهر هو قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذه المعية الى الدهر كنسبة

تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر و
يشبه ان يكون احق ما يسمى به السرمد وكل استمرار وجود بمعنى الدهر مدة السكون او زمان غير معدود بحركة
ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل ولا بعد اذا كان فيه قبل وبعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل
من حركة والسكون يوجد فيه التقدم والتاخر على نحو ما قلنا سالفا لا غير والزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء
لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا
هناك مقارنا غير الزمان او لم يشعروا به فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور
الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة فان سبب البناء معقول وسبب الانتقاص والاندراس
مجهول في الاكثر وكذلك ان شئت استقريت جزئيات كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثر ما ينسب الى الزمان هو من
الامور العدمية الفسادية كالنسيان والهرم والانتقاص وفناء المادة وغير ذلك فلذلك صار الناس يولعون بذم
الزمان وهجوه والزمان له عوارض وامور يدل عليها الفاظ فحري بنا ان نذكرها ونعدها فمن ذلك الان وقد
يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحديث لا غيره وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في
اقسام الماضي والمستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل كان صالحا لان يجعل طرفا فاصلا
في الوهم غير واصل وان كان يعلم من خارج المفهوم انه لا بد من ان يكون مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وذلك
بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه وقد يقولون ان الزمان قريب جدا من الان الحاضر قصير وتحقيق سبب هذا
القول هو ان كل زمان يحدث عنه فله حدان لا محالة هما ان يفترضان في الذهن له وان لم يشعر به وهذان الانان
يكونان في الذهن حاضرين معا لا محالة لكنه قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن في الوجود وتاخر آن
وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالان المتقدم من الى الساعة واليوم وفي بعضها يكون الانان من القرب
بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما في اول وهلة ما لم يستند الى استبصار فيكون الذهن يشعر بهما كانهما وقعا معا
وكانهما آن واحد وان كان التعقب والاستقصاء يمنع الذهن عن ذلك في ادنى تامل ولكن الى ان يراجع الذهن نفسه
يكون الانان كانهما وقعا معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم بغتة وبغتة هي نسبة الامر الواقع في زمان غير
مشعور بمقداره قصرا الى زمانه بعد ان لا يكون الامر منتظرا متوقعا ومن هذه الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على
حصول شيء في آن وقد يدل على مقابل قولنا قليلا قليلا وقد شرحنا ذلك ومن هذه الالفاظ قولهم هو ذا وهو
ما يدل على آن قريب في المستقبل من الان الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتد به ومن ذلك قولهم
قبيل وهو يدل على نسبة الى آن في الماضي قريب من الان الحاضر الا ان المدة بينهما مشعور بها وبعيد في المستقبل
نظير قبيل في الماضي والمتقدم اما في الماضي فيدل على ما هو ابعد من الان الحاضر والمتاخر على مقابله واما في المستقبل
فيدل على ما هو اقرب من الحاضر والمتاخر على مقابله واذا اخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي والمتاخر هو المستقبل
والقديم زمان يستطال ما بينه وبين الان بالقياس الى الحدود المتعاملة للزمان وايضا القديم في الزمان
مطلقا هو الذي ليس لزمانه ابتداء **المقالة الثالثة** في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها
كم وهي اربع عشر فصلا **الاول** في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة **الثاني** في التتالي
والتماس والتشافع والتداخل والتلاحق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى **الثالث**

المتعاملة خ د

من الفن الاول

في حال الاجسام في انفسها او ذكر ما الخلف فيه وتعليق المبطلون من الحجج **الرابع** في ابطال الرأي الحق فيها
وابطال الباطل **الخامس** في حل شكوك المبطلين في الجزء **السادس** في مناسبات المكان
ثلاثة ابواب في هذا الشأن وبيان ما ليس منها وهي ستة ابحث منها اقل جزء **السابع** في ابتداء الكلام في
تناهي الاجسام لا مناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك **الثامن** في انه يمكن ان يكون جسم او مقدار
او عدد ذو ترتيب غير متناه لا يمكن ان يكون جسم محرك بحركة غير متناه **التاسع** في تبيين كيفية
دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه بنقض حجج من قال بوجوده بالاشياء بالفعل **العاشر**
في ان الاجسام متناهية من حيث القابلية والمتناول **الحادي عشر** في انه ليس للحركة والزمان شيء الا ذات
الباري تعالى وانه لا اول لها امن ذاتها **الثاني عشر** في تبيين ما يقال ان الاجسام الطبيعية تخلع
عند التصغير الفرط صورها بل كل واحد منها عند الحظ صغر اقل منه وكذلك تعقيب ما قيل ان الحركات ما
لا اقل منه **الثالث عشر** في بيان الاسماء **الرابع عشر** في النظر في اسم جهات الحركات
الطبيعية وهي المستقيمة **الفصل الاول** في كيفية الجسم الذي يحصل فيه المقادير الطبيعية
هي اجساما واحوال الاجسام والكميات بالنظر ما الصغير منها الكمية التي للذات هي الاعظام واما الذي
لاحوال الاجسام فمثل الزمان ومثل اشياء اخر يلحقها اما الذات او العرض ولاحوال الاجسام يلحقها الكم
اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة الزمان كالحق الحركة واما من جهة القياس الى عدد
ما يصدق عنها او مقداره وهو بعد امتحاء الحروف الكم وهذا كما يقال فوق متناهية ودون غير متناهية و
الاحوال التي تعتبر للاجسام من كميتها اما احوال يصح ان يكون ما يقدر بجسم جسم مثل حال المتناهي والمماسات
في الانقسام والصغر واما احوال تكون بقياس بعضها الى بعض مثل التقابل والتماس والتشافع والاتصال
وما يجري مجراها واما احوال الاجسام فالحركة والزمان منها تعتبر من احوال كميتها الها هل لها ابتداء ما
وهل ينقطعان ام ليس كذلك بل لا نهاية لها واما القوى منها فيعتبر من احوال الكميات فيها الها كيف
يجاذى امور ذوات نهاية او غير ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك فيها **الفصل الثاني** في التقابل
والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف ومعاني فرادى وقبل ان نتكلم
في امر تناهي الاجسام واحوالها في الاعظام فحقيق بنا ان نتكلم في تناهيها ولا تناهيها في الصغر والانقسام
وقبل ذلك فحقيق بنا ان نعرف التقابل والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال وان نعرف
الوسط والطرف وان نعرف معاني المكان وفرادى فنقول ان المتقابلين هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما
شيء من جنسهما مثل البيوت المتقابلة فان التالي منهما للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسهما
وقد يكون متفقة النوع مثل بيت وبيت ويكون مختلفة النوع مثل صف من انسان وفرس وجبل شجر
ولا يوجد متقابلة من حيث هي مختلفة النوع بل من حيث يجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرضي كالبياض
او القيام صفا او الشخوص بحيث ذا لم يكن بينهما من المقول عليه الامر المعتبر عاما شيء ما قبل لما خرج منها اما ذا
ان هذا يتلو صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء اشخاص متضيقة كان الفرس يتلو الانسان والجبل
الشجرة وان اخذت من حيث هي جوانات كان الفرس يتلو الانسان ولم يكن الجبل والشجرة يتلوان وان

اخذت

اخذت من حيث هي ناس لم يكن هناك شيء يتلو شخص الانسان الا الانسان واما التماس فهو الشيء الذي ليس
بين طرفيه وطرف ما قيل انه مماس له شيء ذو وضع والمتماسان هما اللذان طرفاهما معا في المكان بل في الوضع
الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما والنقطة ايضا لها وضع ما والوضع ان
يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة على طرفيهما معا واذا
كان شيئان يتعدى الى لقاء كل منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر باسره ولم يكن ذلك مماسة بل كان مداخلة
فانه ليست المداخلة الا ان يدخل كلية ذات في الآخر وليس ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما كل ما قيل انه مداخل
فيه فان ساواه كان لا شيء من هذا الا وهو ملاق للآخر وان فضل احدهما لم يكن داخله كله بل داخله ما ساواه
منه فحقيقة المداخلة ان يكون لا شيء من ذات هذا الا ويلقى ذات الآخر فلا يبقى شيء لا يلقى الآخر واما كون
المتداخلين في مكان واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقات بالاسر واذا كان
شيء يلاقي الآخر بالاسر والآخر لا يفضل عليه فما يلقى الآخر يلقى الاول والا فسيوجد فيه بالملاقات شيء خاليا
عن الاول وقيل ان الاول لاقاه كله ولم يفضل من الثاني عليه هف فالمتلاقيان بالاسر اي شيء لاقى احدهما
لاقى الآخر ولا يحجب واحد منهما عن مماسة الآخر ولا يزداد الحجم باجتماع الف منها وهذا هو سبيل الف نقطة
اذا اجتمعت واذا كان شيء يلاقي شيئا ويلاقي الملاقي شيئا شيء لا يلاقي الاول فهناك فضل في ذاته عما لاقى
الاول وذلك الفضل يناله الملاقي الثاني فارغا عن الملاقات الاولى وهذه الاشياء كلها بينة في العقل
وكذلك اذا كان الشيء مشغولا بالملاقات بمنعه عن ملاقات شيء آخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه فان كان
كله لم يماسه ثالث وان كان بعضه فلا يكون لا الشغل ولا المماسة شغلا بالاسر او مماسة بالاسر وهذه مقدمات
بينة بنفسها وما يورد من النقض لها فهو نقض مقدمات اعم منها وهو ما يقال من ان الشيء قد يكون كله معلوما
بالقياس الى شيء وعند شيء مجهولا بالقياس الى آخر وعند آخر من غير انقسام ويكون الشيء يمين شيء وليس
يمين شيء من غير انقسام فكذلك يكون مشغولا باسره بالقياس الى شيء فارغا بالقياس الى شيء آخر من غير انقسام
فاول ما يغلطون في هذا ان هذا نقض قول قائل من جهة اخرى انه لا يجوز ان يكون الشيء باسره ذا امرين متقابلين
بالقياس الى شيئين وهذا مسلم انما المنكر ما نسبته الى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا وهو انه اذا اشتغل باسره
عن ان يماس لم يمس في جهة دون جهة مماسة يخصه وان فرغ من جهة واشتغل من جهة ففي ذاته فضل على الاشتغال
وهذه المقدمة لم يناقض ولم يبطل بل دل على ان جنسها ليس بواجب ولها اشباه ليست بواجبة وهذه المقدمة
لم يجب ولم يثبت في العقل الاول من حيث المعنى الجنسي لها بل من حيث هو مخصوصة بالملاقات فان الملاقات
هذا موجبها فلو كان بدل الملاقات معنى آخر لكان يجوز ان يكون كل شيء بالقياس الى جهة بحال وبالقياس الى
جهة اخرى بحالة مخالفة لتلك الحال اذا كانت تلك الحال لا يوجب شغلا ومنعا اصلا وكانت لا يوجب شغلا يتعلق
بحال الكل وبحال البعض او كان الشغل للكل امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة شيء
آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء فانه من حيث هو مشغول لا يماسه شيء البتة ومن حيث هو فارغ يماسه كل
شيء واما المجهول فكونه مجهولا ليس امرا يستقر فيه البتة بل هو مضاف الى شيء ولذلك لا يمتنع ان يعلمه اي عالم كان
باي عدد كان من العلم لا كالجزء الذي لهم فانهم قصروا امكان مماسة على اشياء معدودة وبالجملة لا يوجب ذلك

في العلم

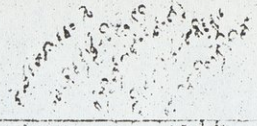

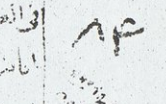

في العلم منها الذي هو اول وجوده عند النفس ثم عبر بخبر هو جزء من الخبر الذي هو المقدمة
الامر هذا الامر هو قاعدة الذي يقوله في امر الملاقات بالامر اذا اردت ان يشغل الجميع ان يشغل
هو بين بقضية بين ما لا فرق في امر العلم وانما الفرق من الامثلة التي نضرب بها فنوع المطلوب في هو
من المطلوب فيجعل بخبر في المطلوب بما يجري ان يكون الملاقات بالامر لا يشغل البتة عن المماسة وان الواحد منهما
اذا اشتغل بالمتقدم السابق الى المماسة منع عن مماسة المشغول ولم يمنع عن مماسة الشاغل فاصابت الشاغل
ما المماسة وقد ذات المشغول وكان ذات المشغول غير ذات الشاغل وان كانت بينهما ملاقات
بالاسرة اذا كانت الملاقات ملاقات بأة سر كانت مداخلة بالحقيقة والمتداخلان لا يشغل احدهما الآخر
عن مسها سواء لما الملاقات بالاسر كذلك حكمها واذا كانت المماسة غير المداخلة وكان كل واحد من المتماسين
سطحا بوجه مخصوص هذا الذي قد ذكرنا ان الآخر فيكون المماسة على الحقيقة بأطراف الذاتين وهو ان لا يكون
بين طرفيهما ما لا يتجزأ ولا يكون بين طرفيهما ما لا يتجزأ ولا يكون بين طرفيهما ما لا يتجزأ
بالقوة الذي قد قلنا فيما تقدم انه كان ما شأنه ان يوجد فيما بعد فانه يمنع ان يجزأ الى ما لا يتجزأ ابدا
من ذات المتماسين بعد ان يكون لا فاصل حتى ان المتماسين بالذات وبالحقيقة ليس كما قلنا الآن في
المداخلة على انها موجودة ذات مشتركة بالحقيقة فصوت صحيح لفظها وان المتصوت بها كيف ما اتفق المتكلم
من اي امة هما لو كانا موجودين كيف كانا فيقال والمماسة بالمتماسين ما لا يصح بينهما
وطرفيهما بين بشرط ذلك ان يقال في الموضوع واحد ان معنى موجود اللفظ الا يقتضي ذلك الا ان يصطلح
على ذلك من بعد ذلك فيجوز ان يكون ذلك المعنى الذي هو واحد منه الجسم
المماس اللازم للشيء في الانتقال حتى يصير الى مقابلة بالمماس الاخر والمطلق حتى كان ذلك
الآخر الا مع وقوع الخلاء البتة اسم الواحد وجميع ذلك يكون اذا كان ليس بين احد المطلق الجسمين او هما
الى الانفتاح او يكون انما ينتفي بزوال الحركة المطلقة كما ان تقضي بالمتغير غير
غير محبب البتة لا يعني واما الاشياء التي هي متقابل الجزاء من ذلك وهو ان يجعل الانفصال بين جسمين بوسط
جسم من شأنه ان ينطبق حتى على كل واحد من المطلقين بسبب ان يكون مقرونا بينهما وكل واحد منهما الذي
سماه ان يجعله مجعل مقابل كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك الواحد الجسمين بوساطته وهذا كما
وما شبهه او المنفصلة فانه لفظ مشترك يقال على معان قد ذكرنا بعضها في مواضع اشتى منها يقال للشيء با
القياس الى غيره وواحد يقال لا شيء في نفسه بالقياس الى غيره وما احد الاثنين فانه يقال للمنفصل
بغيره اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا بعينه بكون كل واحد من المنفصل والمنفصل به محصلا بالفعل اما
مطلقا واما بالعرض فان كان مطلقا في الوجود نفسه كان له طرف مطلق في الوجود نفسه كاحد خطي الزاوية
وان منفصلا بالآخر لا خط موجودا بالفعل عما الآخر وله طرف بالفعل لكنه بعينه طرف الخط الآخر واما الذي
بالعرض فمثل ما يكون بالعرض كالعرض اذا لونا منا او مرسما الخط الواحد بالفعل اثنين ومميزا احدهما عن
الآخر بالفرض فيميز له بذلك طرف هو بعينه طرف القسم الآخر فيقال لكل واحد منهما انه منفصل بالآخر واما
يكون كل واحد منهما موجودا بعينه ما دام الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذلك وله هذا ملكان الواحد الكل

ولا قسمة فيه بالفعل ولو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الامر ولو لم يفرض لم يمتنع وجود الجزء بالفعل
لانها ينطبق في الجسم على ما سنبين وهذا ح وبالجملة ايضا انما يكون في اجزاء المتصل شيء هو هذا بالنحاء الاشارة بعد
الفرض اليه على نحو وكذلك ذاك انما يكون لانحاء اشارة على نحو اخر من الفرض اليه وهذا هذا وذاك ذاك
من حيث الاشارتان متحدتان اليه فمن بطلانه ح ان يقال ان هذا وذاك ماهيتان من حيث هما هذا وذاك
اللهم الا ان يعرض سبب اخر مميز واما ما كان يعرض بالفرض فيبطل بزوال الفرض والمتصل لا جزء له بالفعل
كما يظهر من بعد فيكون حدث جزء له هو هذا وجوده هو ذاك من غير ان كان قبل موجودا هو امر يتبع الاشارة
واذا زالت الاشارة لم يبق معلول الاشارة فح ان يقال بعد ذلك انه وان بطلت الاشارة فلا بد من تميز
ذاك من هذا فان كون هذا وذاك فيها انما هو بالاشارة فيكون كانه قيل ان بطلت الاشارة فلا بد من ان
يكون اشارة وليس الحال في اجزاء المتصل كالحال في اجزاء الاشياء الاخر المنفصل بعضها عن بعض موجودا
بالفعل فان الاشارة هناك يدل ولا يفعل وههنا يفعل فيدل ومن الذي يكون بالعرض اختصاص البعض
الحال بعضو دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم ابيض لا كله او يسخن لا كله فيفرض
له بالبياض جزء اذا زال البياض زال الفرض واما الوجه الثاني فيقال متصل المذكور اذا نقلنا فيه انه
متصل بمعنى يمنع بعده عن الاخر بعده الاخر فيكون هذا اعم من المتصل الذي قلناه فيلد هذا ومن الملتصق
ويجوز ان يكون النهايتان اثنتين بالفعل وان يكون هناك تماس بالفعل بعدان يكون تلازم في الحركة
ويجوز ان يكون نهاية المتصل والمتصل بها واحدة ولكن لا يكون ايقاع اسم المتصل ههنا لهذا المعنى عليه
من حيث نهايته وههنا نهاية الاخر واحدة بل من حيث يتبعه في الحركة على النحو المذكور ويقع متصل للشيء في نفسه
كان بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء بينها الاتصال الذي بالمعنى الاول اي بينها حد مشترك هو طرف لهذا
وذاك وهذا هو حد المتصل واما الذي يقال انه المنقسم الى اشياء يقبل القسمة دائما فهو رسم وذلك كان هذا
غير مفهوم لانه المتصل يفهم بالمعنى الاول فيها حقيقيا ولا بد وان هذا المعنى يلحقه اولا يلحقه
برهان انه هو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثبات وجودها للمتصل الى حد اوسط واما قولنا فرد
فانما يقال لاشيا لكل واحد منها مكان خاص ليس جزءه جزء من مكان عام له ولا اخر ويقال معا في المكان
ليس كما في الزمان بان يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الاخر كما زمانا زمان الاخر فان هذا مستحيل
في المكان وغير مستحيل في الزمان بل انما يقال معا في المكان لاشياء مجتمعة كشيء واحد يكون مجملها مكان ويكون
لكل واحد منها مكان خاص جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذي يقع بالغير
اليه قبل الغير اليه وقبل الغير اليه في الوضع اي تغير كان هذه الاشياء فانه في معرفة غرضنا ومع ذلك
فلها من الاحوال التي يلزم الطبيعيات من حيث هي ذوات كم

الفصل الثالث في حال الاجسام في انفسها

ونذكر ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من الحجج فنقول قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام الحاوية
فمنهم من جعل لها اقاليم من اجزاء لا يتجزى البتة وجعل كل جسم منضما لعدة منها متناهية وهم من جعل الجسم
يقبل من اجزاء لا نهاية لها ومنهم من جعل الجسم من الخلاء لا يخلو منها ومنهم من جعل كل جسم اما متناهي الاجزاء الموجودة
فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل كان كل واحد من اجزائه المنفردة جسما

ايضا

ايضا لا جزء له بالفعل فالجسم عندهم اما ان يكون جسما لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا جزء
لها ويعنى بقوله لا جزء له انه ليس في الحال له جزء مفترض متميز بل هو واحد الاتصال وليس يعنى انه ليس
مستانف قبول الانقسام بل عندهم انه يقبل القسمة دائما وكلما قسم فالحادث بالقسمة جسم له في نفسه ان ينقسم
لكنه لما لم يكن منقسما ليس بسبب عدم ما ينقسم به او اخوانه تقدير القاسم او تضاءلته او استحالة انكساره وهو في
نفسه يحتمل ان يفرض فيه وسط وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاعل للجزء وجود القسمة و
القسمة اما تفريق الاتصال واما بعرض يحل الجزء او يحل غيره فرضنا كالبياض وعرض يضاده فانهما
والمواراة واما بالوهم والفرض واما الذين يقولون ان الاجسام تنتهي الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك
الاجزاء اجساما فردة في انفسها ومنهم من يجعلها خطوطا ثم منهم من يقسمها ومنهم من يجعلها غير اجسام ولا خطوط بل
اشياء لها في انفسها اتجاه وامتداد ويقارن اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقريطس
وابرقليوس رأي في من المذهب الحق بان هؤلاء يقولون ان المركب من هذه الاجسام هو الملموس فقط والها
لا تحدث منها متصل البتة وان الاجسام المحسوسة ليست بحقيقة الاتصال فان تلك الاجسام الاولى موجودة
بالفعل في الاجسام المحسوسة متميزا بعضها من بعض وانها لا تقبل القسمة المفرقة بل القسمة التوهمية وهي مع
بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الحق فانهم يجوزون ان يكون جسم كبير من المحسوسات لا جزء له بالفعل
يجوزون ان يكون الاجزاء اذا حصلت بالقوة منفصلة بلقى مرة اخرى فيحصل منها شيء واحد منبسط حتى
كل واحد منها فلا يكون بائنا بعينه وعود الى ما كنا فيه فنقول لكن اصحاب ديمقراطيس يقارنون الاخر
من اصحاب الجزء وان الاخرين يجعلون جوهر غير جسم ولكل واحد من هؤلاء حجج يحتمد اما القائلون بالجزء
فلا هو جسم فمن حجتهم ان كل جسم فانه قابل للتفريق واذا تفرق فاجزائه قابلة للتأليف كما كانت فاذا كان
كل جسم فهو قبل التفريق تأليف ولو لا ان فيه تأليفا لكان لا يختلف الاجسام في صعوبة التفكيك وسهولته
قالوا وليس ذلك لأن جبتها هي الفاعلون بالجبل لطبيعية النوعية قالوا لا اختلاف الفاعل ولا العدد
شيء ولا الانقسام ينكرونها للتأليف فاذا كان فيه تأليف فهو منقسم ذاتيا لم يكن محالا واذا زال بكليته فيه
ما لا تأليف فيه وما لا تأليف فيه فليس بجسم لأن كل جسم ينقسم وما لا تأليف فيه لا ينقسم وهذا الاحتجاج
مسلم لديمقراطيس الا انه حرف منه شيئا يسيرا يفهم ذلك اذا اوردنا حجتهم قالوا ايضا انه لو لم يكن الجزء
منتاهيا لكانت عدة منتاهية فكان للجسم انقسامات منتاهية واذا انقسم من عدة منتاهية وكان المتحرك اذا اراد
ان يقطع مسافة احتاج ان يقطع نصفها وفي ذلك نصف نصفها واحتاج في فان منتاه ان يقطع ايضا
تلك الاجزاء فكان يجب ان لا يقطع المسافة ابدا وكان يجب ان لا يلحق الحلوس السريع العدو السلحفاة البطيئة
وكانت الذرة لا يفرغ من قطع بعد ليسير عليها والمثل الاول قد تقدمها والثاني للحدبين لكن الحركة موجودة
فالجسم منتاهية وقالوا انه لو جاز ان ينقسم الجسم الى غير نهاية لوجب اما ان يكون الخردلة تنقسم انقساما
الى ان تصير ادنى الارض كلها وقالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير نهاية لكان كل خردلة في انقسامها منتاهية لا منتاهية
الجبل العظيم وهذا محال يضحك وقالوا ان النقطة لا يخلو اما ان يكون جوهرا فما ينقسم او لا يكون فان كانت
فانها ينقسم بعضها بعضا حتى الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يليها ايضا نقطة لجزء فتوالى النقطة فاعلم

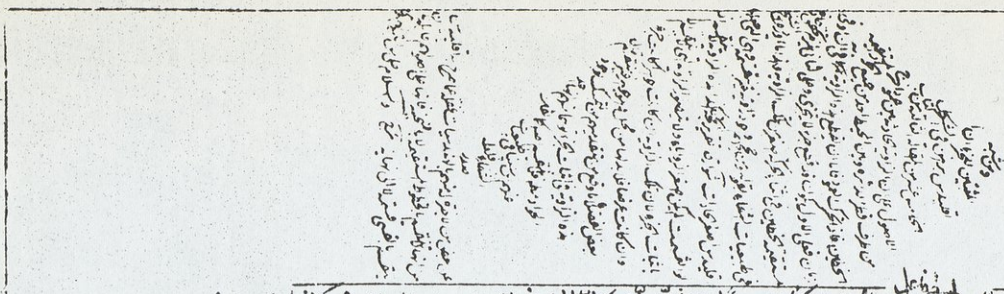

جسم او لحظ فاصل بين ذلك الجسم وان كانت عرضا فهي في محل محال وكل حال في محل فهو يحل فيما يساويه ويكون
مثله فيكون النقطة من جوهر لا ينجزئ وقالوا ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير متناهية جاز ان
يتركب من اجزاء غير متناهية وان يتركب مع غيره تركيبا بلا نهاية ولهم ان يقولوا ايضا انا نرسم خطا منطبقا
على خط حتى يكون النقطة محاذية للنقطة او ملاقية او مداخلة له او اي اسم شئتم ان تدلوا به على المعنى
المفهوم ثم يحرك الخط فقد صارت النقطة المماسة غير المماسة وزال المماسة دفعة فيكون في ان واحد حاد
غير مماسة وهي في ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الاولى فيكون النقطة متالية في الخط والخط
مؤلفا عنها اذا الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية كما هو في زوال مماسة النقطة الاولى وكذلك هلم
جرا ومن يحجهم وجود ذاوية غير متناهية وهي التي جعلها اقليدس اصغر الحادات وقالوا ايضا ما يقولون
في حركة الكرة على سطح املس اليس يكون مماسة واقعة بنقطة بعد نقطة فيقف الخط الذي يمسح الكرة من نقط
واما الذين جعلوا هذا الجزء المتنهي البحت جسما وهم شيعة ذيمقراطيس فقالوا ان الجسم لا يخ اما ان ينقسم كله
حتى لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كله فان كان في طباعه ان ينقسم فغير ممتنع ان يقع وجود المتنع اذا فرض وجوده
لم يعرض منه مح بل مما عرض ذكرناه غير مح والكذب الغير المح فلنفرض ان كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل
فح لا يخ اما ان يحصل الا شئ او يحصيل نقط او يحصيل اجساما لا ينقسم لكن من المحال ان ينتهي الا شئ الى
النقط فانه ان كان انتقاصه الى لا شئ فنا ليفه من لا شئ وهذا مح وان كان انتقاصه الى النقطة فنا ليفه من النقط
وهذا ايضا مح فاجمع العلماء على ان النقطة كم اجتمعت لا يزيد على حجم نقطة واحدة واما انما نيلا في ما لا يتجزأ
ولا يجب في بعضها بعضا من الملاقاة ولا تحرك الى التاليف فيصير شاغلا مكانا ولا يحدث منها متصل فمتى ان يكون
انتقاصه الى اجساما لبس في طبيعتها ان ينفصل لا ينقسم الا بالوهم والفرض واما الذين قالوا بوجود اجزاء
غير متناهية للجسم فقد اوقعهم الى ذلك امتناع تركب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزئة ومن الاجسام الغير المتجزئة
قالوا فان الاجسام ايضا في ضمها دون افتراق او ان لم ينفصل بالفعل فهي اذا جزئت بالتغبيب والتغيير والفرض كان
كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وان لم ينفصل البتة قالوا فينبغي ان يكون اجزاء الجسم بالنهاية وبسبب ذلك
ينقسم الجسم انقساما لا ينتهي اذ الانقسام الفرضي او التفريقي انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم متجاورة فيكون
اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية وقد اضطر اصحاب الجزء
على هؤلاء والجاءهم الى مسئلة البغل والذرة والسلحفاة والاخلوس وبالجملة الى ان يكون الحركة تالفي على انفسها
لا تنتهي فلا يبلغ الغاية البتة التجاؤا الى ما التجاء اليه فيقودوس فقالوا بالطفرة وهو ان الجسم قد يقطع مسافة
حتى يحصل في حد منها مفصولا عن حد منزلك ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط وورد اوقد من يشبه بافيقودوس
من الحادجين لذلك مثالا من وقوف الدابة القريبة من طرف الرحى والدابة والاخرى القريبة من المركز وقد كذبوا
انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة
مح ان لسكن الذي في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه لبعض فبين ان الذي في الوسط متحرك ويقطع انه مع
ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من البعد الذي في الوسط ولما استشنع الاولون
من الحادجين المذكورين للطفرة مثالا اولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة منفصلة اسرع من حركة

بل توسط سكون اضطروا الى ان جعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر سكونات الذي على الطرف
واضطروا الى ان تمكن التوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى تتفكك عند الحركة اجزاؤها بعضها من بعض
تفككا لا يلزم احدهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة
والآخر في شناعة التفكك

الفصل الرابع في اثبات الرأي الحق منها وابطال الباطل

اذ قد دللنا على اختلاف المذاهب في مسئلتنا هذه فلنبدأ بالدلالة على صحة المذهب الحق ثم لنحمل على الشكوك
التي اوردها مخالفوه فنحلها حلا فنقول اما المذهب القائل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناهية فيظهر بطلانه
من جهة استحالة قطع اشياء بلا نهاية في زمان متناه ولان اثبات الطفرة يوجب البطلان في نفسه وبان كل كثير
من آحاد واذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثير واذا لم يكن جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية له والجزء الواحد
لا ينقسم من حيث هو واحد فاذا اضيف اليه آحاد امثاله لم يخل اما ان يكون الاضافة على سبيل المماسة او على
سبيل المداخلة او على سبيل الاتصال فان كان على سبيل الاتصال [illegible] المتصل من مقادير منها محدودة فبطل
الرأي وان كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر وان بلغت اضعافا لا نهاية لها في الوجود وان كان على
سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يقتضي وضعا مخصوصا ويجب ان يكون له في نفسه قدر جسماني على ما اوضح
من بعد فيكون جسما والجسم اذا اقترن باجسام امثاله متناهية العدد كان من تركيب ذلك جسم لا محالة وله نسبة
الى الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة محدودة [illegible] في عظمه فاذا [illegible] الاجزاء على ذلك النسبة بلغ المؤلف من
الاجزاء المتناهية مبلغه فكان جسما متساويا له من اجزاء متناهية العدد فكذلك الجسم الاول هو من اجزاء
متناهية بالعدد واما المذهب القائلين بان القسمة تنتهي الى اجسام لا تنقسم بالتفريق للاتصال فانا نؤخر الكلام
في النظر في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون كون الاجزاء التي تنتهي اليها القسمة ذات احتمال لان يفرض لها اجزاء
انما يمنعون وقوع ذلك بالفعل وعسانا نجوز ذلك او لا نجوزه فيتعلق بنوع آخر من النظر انما الموضع الاخص
به النظر في الاسطقسات واما مذهب المؤلفين للاجسام من غير الاجسام فيجب ان نوضح بطلانه فنقول ان
هذه الاجزاء اذا اجتمعت فكان منها جسم فاما ان يجتمع على سبيل تتال فقط او على سبيل تماس او على سبيل
تداخل او على سبيل اتصال اذ الاشياء المجتمعة اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان لم يكن
بينها بعد فاما ان يكون تلاقيها بالاسر او لا بالاسر فان كان بالاسر كانت متداخلة على ما اوضحناه وان كان
لا بالاسر فاما ان يختص كل شيء به يلقى الآخر او يكون ذلك الشيء مشتركا فان اختص فهو مماسة وان
كان مشتركا فهو اتصال وكذلك هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه فان اجتمعت
على التتالي فقط لم يحدث منها الاجسام المتصلة في الحس وكلامنا فيها وان اجتمعت على اتصال او تماس
فكل واحد منها ينقسم الى مشغول وفارغ وممسوس وخال على نحو ما شرحنا في الفصول السابقة ويجب ان لم
يتداخل ان يكون اذا لقي واحد منها واحدا فجاء ثالث ملاق لاحدهما ان يكون محجوبا عن ملاقاة الآخر بتوسط
هذا الملاقي فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته ما لم ينله الآخر وهذا بين بنفسه فيكون المتوسط منقسما
وان كانت الملاقاة بالاسر وكانت متداخلة فلا يزداد باجتماعها قدر فيكون كلما اجتمعت كالواحد الذي لا
طول له ولا عرض ولا عمق فان كانت هذه الاجزاء التي لا تتجزى لا يجتمع اجتماعا يتألف به منها جسم فالجسم

فانما هو

محدود

منها

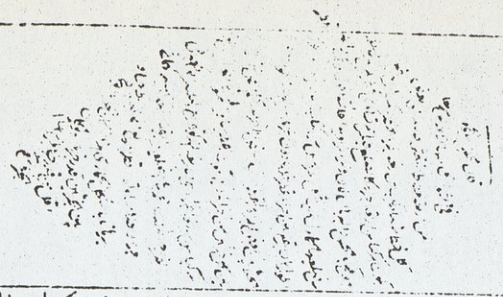

اذا عبر منتصف البيت والبيت يقيم سمته الاحسا الى الجزء لا يمكن ان ينضم توتما من سمته وكذلك سائر الاجزاء
اعني المستطيل والخنثر واي عاطر يرتسم في ان تقول او صفة من الجزء لا يخرج في احد اطرافها الشكل او عرضها عما
من جهة يجب ان يكون الجهة الاخرى بتلك الحال او نقول ان الصفة ليس لها في بعضها وحقا بل الفص على كل ما يلي
وجب الصفة والوجه الذي لا يلي الشمس هو ذلك الوجه الذي بعد هذا الوجه فقد ابصر هذا الوجه او عدله ذلك الجزء
وليس فيهما هذا وذلك ينكون الواقف من جهة الصفحة يرى الصحيفة مضيئة من الجهة الاخرى وقد يجب من وجود
الاجزاء الذي لا يجوز ان لا يكون دائرة ولا مثلثة قائم الزوايا ولا كثير من الاشكال اذا الدائرة يوجب ان يكون
الظوف الخارج اكبر من ظوف داخل بما سامه المماس والمستوي لا يكون اكبر والمثلث القائم الزاوية
اذا كان ضلعا كل واحد عشرة عشرة كان وتر الفائمة مربعا بين وهو اما محال لا يوجد او اما صحاح وكسر
والجزاء وهي لا تنكسر لكنهم يقولون ان البسيط يحيط في امر الدائرة والمثلث وانما هي اشكال مضرسة ومع
ذلك فانها لا بد فيها وجود المربع القائمة الزوايا مثلا على هذه الصفة المركب من اربعة اجزاء لا يخرج خطه
على الاستقامة ويتركب عليه خطوط ثلثة عبره ويشوحد منها خطه ثالث اي المطلوب على خطوط ح وحتى لا يكون
بينهما سمة شيء وكذلك في باقي الخطوط فيبقى حتى يحدث سطح ا ط على مذهبهم فعلوم انه ليس
بين هذه الاجزاء في السطح جزء من البتة فالاجزاء الاربعة التي هي الاول من خطوط الثاني من فتح والثالث
من خطه والرابع من خطح ط وهو الفطر لا يخ اما ان يكون هذه الاجزاء تماس بعضها بعضا على سمت بين
جزء وجزء ط ح فيكون خطا مستقيما وهو الفطر ويكون مشتركا للضلعين المتساويين وهذا بعيد عن
الجواز على ما بينا او ان يكون بين الخطوط اطوال الضلوع وهذا ان يكون هذه الاجزاء متباينة فيخ اما ان
يكون بينها فرج او لا يكون فان كان بينها فرج فلم يطبق الخطوط تطبيقا افرج به فقد فعلنا ذلك وان
لم يكن بينها فرجة فيكون بينها بعد بشيء لا محالة اما اجزاء او فوقا او بعض جزء فان كان بعض جزء فقد تقدم
وان كان جزء بينها ما وجزءان او اكثر فان يكون طول القطر اما ان لا ينقص عن الضلعين معا او ينقص عن ضعف
الضلعين بجزء واحد عن الحسين او نقصان الفطر عن ضعف الضلعين فيما فانه يلزم محسوسين وقد كبرنا ايانا نعود
ان هذا الخط لا يكون مستقيما بل مضرسا على ترتيب هكذا ه ه ه ه اعني ان يكون جزء وجزء اخر منحرف عنه الى
جهة ثم جزء اخر في سمت الاول ثم جزء منحرف عنه الى جهة ثم جزء اخر في سمت الاول ثم جزء منحرف عنه كان كل منحرف
موضوع في الفصل المشترك بين المربعين في سمت واحد فانه يظهر فساده وبطلانه بحرف فرضيه ذلك لانه اما ان يكون
المربعان في سمت واحد منهما متماسين او غير متماسين فان كانا متماسين وكل اجزاء مربعة في سمت واحد مثلا فيه
بحيث يحصل منها خط مستقيم فيكون من جهة المربعين خطان مستقيمان موضوع احدهما بحذاء الاخر ولا ضرس وان كانا غير
متماسين فلا يخلو اما ان يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل يفضل على الاستقامة واما ان يكون مضرسا لو كان بعض الخرج
واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا والجزء لا يتبعض واما ان يكون كله بينهما او لا يقع منه بينهما واذا كان كله بينهما
فليس بمماس ذو الزاوية نضرس المثلث بل يكون هناك وضع على الاستقامة كما هو معلوم عندهم ان من سنان الاجزاء
ان ينتظم منها خط مستقيم فاوجبوا فيما بين المربعين على سمت واحد جزءين لا في نظام السمت بل عرضا
حتى تضرس ويحدث في الجملة من المربعين على سمت واحد جزءين لا في نظام السمت بل عرضا حتى تضرس وقد جعلوا

من كل جزء

من كل جزء شيئا فيما بين الجزئين وشيئا قليلا حتى يكون تقريبا نجعلوا كل جزء منقسما وما يقولون في خط
يعمل ثم يركب جزء الأول على نقطة او يطبق على السطح حتى يلقى الخط على نقطة ومعلوم ان هذا ممكن فتبين
اذا امر يمكن ان نقيم بين الجزئين خطا مستقيما فلنفرض ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التي لهم واذا صح انه
يمكن ان يفرض بين الجزئين خط مستقيم على اي وضع كان الجزء آن فيمكننا ان نضع على جزئي الخط جزئين
يكون بينهما شبيه ينتظم بينهما خط ونطبقه على خط القطر فكيف يكون حال النقطة التي يتلو النقطة الأولى
للموضوعة على نقطة آ اقع على النقطة الثانية من النقطة التي هي نقطة الثانية من خط ج واقع في الفصل
المشترك حتى يماس كلاهما محاديا الفصل المشترك بينهما الا ميلان عليه ويكون تلك الفرجة اصغر من ان تسعه
ويكون شيء اصغر من حجم ما لا يتجزى ويكون يسيرا فيكون ملاقيا منا من الخارج وان وقع على نفسه فقد انطبق
الخط المستقيم على القطر وما طابق المستقيم فهو مستقيم مسألة ومن الجهات ما يضطرون اليه في هذا الموضع
وقوع جزء على متصل مشترك بين جزئين وهو يعينه يمكن ان يتجزأ قليلا حتى يلقى احدهما وحده فان كان الملاقي
يلقاه وهو يماس الأول والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه وهو يماس الثاني وحده فيكون عند التجزي مماسا
كما كان ايضا هو فان كان يلقى منه غير الذي كان يلقاه فيكون قد انقسم بموضع الالتقاء ويلزم ما ظهر من
من امرين زيادات الجهات على الست الذي يظنون انها واجبة ان يكون ستا وليس ذلك بواجب البتة انما
ذلك امر قد تعورف في تسمية جهات الحيوان فظن ان ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء بل الحق
ان بين كل جهتين متجاورتين جهة اخرى وذلك الى غير النهاية بالقوة وهذا ايضا مثال يظن بعضهم ان للجسم
طولا معينا وعرضا معينا وعمقا معينا فان كان ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منها طرفان فيكون الجهات
ستا ليس غيرها وسنقول هذا في هذا عن قريب بل يجب ان يعلم ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متعارف
ليس يخلو ولا عالم منها ولكنهم بنوا قصورهم فلنا وهم يعارضون بكون علم هيئة هذه الاربع يؤلف منها مربع كبير فيكون
المربعات التي للقطر لا مثلا قية باطرافها التي هي الخطوط ولا بينها شيء وقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا وذلك
لانها مثلا قية بالنقطة وطرف الطرف طرف يصلح به الالتقاء وغير مثلا قية بالخطوط وبين تلك الخطوط انصافا
اخرى يملوها اذ المربعات يفصل بينهم فصل الفرج ولا كذلك الأجزاء وما يعلم يقينا لا تشكك فيه ولا اختلاف بين
كل شيئين وهو وضع سمت حتى انا اذا اخرجنا عملنا خطا مستقيما بينهما فانه يميل ذلك السمت ويقع في ذلك السمت
فاذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالأرض ايضا وضرب هناك شيء نصابا فانما
ذلك صحيح جواز الوجود في العقول ثم كان الشمس مضيئة للأرض وكان المنصوب يستر على قدر سمت الشمس فاذا
زال الشمس جزءا فلا يخ امانا ان يزول السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل ويبقى فان يبقى
يلزم محدث سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الاخير المخرج على الاستقامة من الشمس الى طرف المنتصب
الى الارض مستقيما خطا مستقيما كالخط الذي عليه ظل المنتصب من خطي او فيكون خطان مستقيمان اضاءا الجسمين
نقطة ويحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مع كل واحد منهما فيكون الجزء المشترك وهو
الذي بين طرف المنتصب ونقطة على الارض هو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرفي نقيضا
خطا واحدا مستقيما وهذا معلوم الاستحالة ومع ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا هو طرف المقياس بوا الجسم الشمس

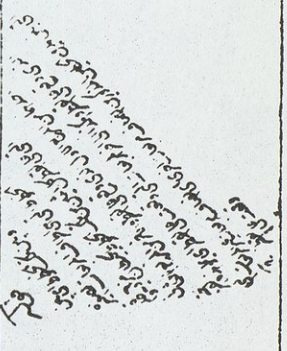

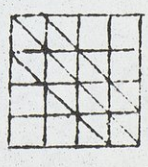

من جهتين

من جهتين احدهما خارجة عن السمت الذى لهم فان لم يثبت السمت بذلك فانا ان برزل جزء او اكثر من جزء او اقل من جزء فان زال جزء او اكثر فيكون حركة الشمس فى الستها مساوية لحركة طرف السمت ومساقاتها متشابهة او يكون طرف السمت يقطع اكثر جميع هذا ظاهر الاحالة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وكذلك اذا وقعنا خطا مستقيما ما نوعا على زاوية قائمة احد ضلعيها افصر فجرينا طرف ذلك الخط ليكن حدا احد طرفيه على حائط والآخر على الارض وارتفاع الحائط اقصر من البعد بين الارض والزاوية فاذا جرينا هذا الخط من الطرف الذى على الارض جزءا فكان يجب ان يكون ما يقطع من الجانبين سواء وليس كذلك بل يكون القطع من الجانب الاقصر اقل مما يقطع من الجانب الآخر وجب من ذلك ان يكون ما يقطع من الجانبين سواء وليس كذلك بل يكون القطع من الجانب الاقصر اقل فليس ذلك مما يتبع التفكك او يقرب من الاتصال البتة والآ لاختلفت المعمول من الحديد كالالماس والمعمول من الخشب بل يجب ان يكون التفكك فى الجميع لواسطة وضع خط مستقيم على الطرف الذى نزل اليه الجزء وكان لا يقع الا حيث وقع عليه الجزء وكذلك الاجزاء التى فى طرف الخطوط وبلزمهم ما حكيناه عن قوم لم نر جوابهم والى القول بالتفكيك والتفكك اما ان يكون تفككا بان تزايل اجزاءه بفرج يقع لها بان يجب ان يزداد مساحة الرحى عند الحركة او بان تزايل الاجزاء على نحو يتباعد الامكنة حتى يبقى الملتزق على ما هو عليه او يجب ان يكون العلة فى ان نزول ما يبقى الاجزاء التى فى الرحى على الاوضاع التى كانت لبعضها عند بعض هذا جواب من يقول بالتفكيك ويخال السكونات الحركات وقد اذا يقول فى فرس شديد العدو هل يشك فى ان حركاته اكثر من سكماته ولو كانت السكونات اكثر لكان البطئ اظهر والفتور اوضح فان انكروا هذا فى الفرس لم يمكنهم ان ينكروه فى السهم المرمى ومع ذلك فان نسبة حركة احد الفرس او ارتماء السهم الى سير الشمس ليست بقيضها ازيادة حركات العدو والارتماء على السكنات وذلك انه لو كانت الحركات فى الركض والارتماء مساوية للسكنات وكانت الشمس ليست لها الا الحركات فقط لكان ركض الفرس وارتماء السهم نصف سير الشمس وليس الامر كذلك بل الاقياس لهذا الى ذلك اما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة واما ارتماء السهم فقد جربت فى قوم يفضون فى على ابعاد من مراجى السهام كل واحد يرسل سهما مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه فيعرف التفاوت فى ذلك ولو استقصى هذه التجربة لوجدها اقل من نسبة جزء من الوف اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس او السهم ليسكن الوفا سكنات وتتحرك واحدة وذلك محال بان يجب ان لا يرى حركة ولا يظهر لغلبة السكون عليها وان ظهرت فانى كان قليلا ايسيرا والوجود يخالف هذا فان الحركة هى الظاهرة والسكون لا ظهور له البتة ومما يوضح هذا ما علم من ان الثقل كلما ازداد ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع فاذا كان ثقيلا ما يتحرك الى اسفل يخالطه وقفات فاذا زدنا مقدار الجسم دائما نطلب بزيادة الثقل بعضا بذلك وقتا ما الى حركة لا يخالطها سكون فاذا ضممنا اليها ضعف ذلك الجسم لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون يكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التى لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل ومن العجائب انه اذا تحرك التحريك فى هواء واكد او فى خلا مفرد وجدا لا مقاما فيه ويكون مبدأ حركته سيلانية واعجب من ذلك ان يقع ذلك الاعتماد وذلك الميل فى تلك المسافة بعينها ولا يبقى الحركة بل يحدث سكون يقع به البطؤ كانه يعرض كسل منعب فيميل الاختيار الى السكون ثم ما يئول اليه النشاط وكيف يحدث شئ يمنع ويبطل فى هواء واكد وخلاء وكيف يمكن ان يقال ان الميل الاقتضا

سبطلان

يبطلان فيه ويتجددان ومن الشناعات التي يلزم الجزء فانا نعلم يقينا لا يشك فيه انه اذا تحرك متحرك من
اليمين الى اليسار ومتحرك اخر من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين انهما لا يزالان يتقاربان
حتى يلتقيا متحاذيين ثم يتفارقان فاذا فرضنا اربعة اجزاء لا يتجزى واربعة اخرى وركبنا من كل اربعة خطا
وكان احد الخطين موضوعا بجنب الاخر كما فعلنا بالمربع الذي انشانا من اجزاء لا يتجزى وفرضنا على طرف احدهما
الطرف الذي على اليمين جزءا او على طرف الاخر وهو الطرف الذي يلي على اليسار جزءا وحركنا الجزئين حتى
صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى طرفه الايمن نافذا الى طرفه الاخر والجزء الذي على طرف الخط الاخر وعلى
طرفه الايسر نافذا الى طرفه الاخر وتوهمنا ان حركتاهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا فلا يخ اما ان يكون تحاذيهما
على النصف او بعد النصف فان كان التحاذي انما يقع على النصف اذا كان هذا على الثاني من الطرف الذي تحرك
عنه وذلك على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه فبعد لم يتحاذيا لان تحاذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث
من الاخر وما يوضع عليه فان تحاذيا بان يكون كل واحد منهما على الثالث فهما في حال التحاذي متفارقان وان
تحاذيا واحدهما على الثاني من خط والاخر على الثالث من خط فليست حركتاهما على السواء ومما يلزمهم لزوما
يظهر لكل ذي عقل ما نعلمه انه اذا تقابل شيئان لكل واحد منهما ان يتحرك الى الاخر حتى يلقاه ولا مانع له البتة
عن تلقاء الثاني خارجا فلهما ان يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان لا يتمانعا وقبل ذلك لا تمانع بينهما
وهذا شيء بين بنفسه فاذا توهمنا ثلثة اجزاء على صف وعلى الطرفين جزءان لكل واحد منهما ان يتحرك حتى يلقى
الاخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا بعد ما ليسا بملتقيين فلا يخ التقاؤهما اما ان يكون وكل
واحد منهما مستقر على كمال الوسط وقد انتقل اليه بكماله فيكونان متداخلين او كل واحد قطع شيئا الى ان التقيا
فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزءان الطرفان والجزءان المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا
يستحيل فيه ان يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان احدهما اذا تحرك فالاخر ساكن نفذت حركته واذا كان الاخر
يريد ان يتحرك يشعر بذلك فيقف او يقفه سبب وارد من الاخر اليه عليه يقسره او يقفه ملاقاة الاخر له وليس سبق
الاخر الى الملاقات اولى من سبق هذا وليس يخفى على العاقل انه اذا اريد تحريكهما معا لم يكن قصد احدهما
ليتحرك في نفسه حابسا بصاحبه عن ان يتحرك الى ان يلقاه فمن المحال ان يقال ان هذا يحبس بسبب ان الاخر يهم
ان يتحرك وكيف يكون ذلك سببا معاوقا لقوة الدافع من الحبس حتى يقفا ولا يطيعاه وليسا بمتماسين ولا ملتصقين
بما يحبسهما ولا في احدهما تاثير حابس من الاجزاء ولا من خارج حابس وبالجملة يجب ان يحدث عند احتباسهما بعد الاستمرار
حال غير التباين حتى يتمانعا وتلك الحال ليست غير المصادمة ومن قنع بان يقول ان امتناع القسمة يحبسهما
ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن للاخر دافع لاندفع واجاب بسبب لكنه
اذا اتفق حضور مجيء دافع للاخر صار لا هذا يجيب ولا ذاك فليقنع واما العاقل فانه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس
سببا لبطلان منع الانقسام لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس وانت اذا بسطت ما اوجزنا القول فيه وتاملته
ايقنت بطلان هذا المذهب اصلا واذا بطل هذا المذهب ومضاده معا وجب ان يكون الحق مقابله بالنقيض وهو انه
ليس للجسم الواحد جزء بالفعل وانه ينقسم الى غير النهاية بالقوة **الفصل الخامس** في حل شكوك المبطلين
المخطئين في الجزء فلنشرع الان في حل شكوكهم وفي تتميم ما يليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات

مقابلهما خ

والازمنة

يعشى الأرض شئ غير التعجب واما جوز القول بان هذا ممتنع فامر غير موثوق به فالذى لا يكون بين الاستحالة
مع فرض تناهى الأنفس فكيف يبين باستحالة لا تناهى الأنفس على انا لسنا نقول ان الممكن ان
قد يخرج الى الفعل بل نسلم انه يجب ان ينتهى الى صغر يعجز عن تفرقة البسيط على الأرض وغيرها ولا يعجز عنه
بالفرض والتوهم وبوجوه اخر لا تؤدى الى تفريقه وتقطيعه واما الجثة الماخوذة من الجوهر والعرض فالمعلم انه
لا يسلم لهم ان العرض حقيقة ان يكون له ذات مساوية لذات المحل فاشية فيه مطابقة له بل العرض ليس الا وصف
يكون للشئ ليس بقوم ذاته بانه جزء منه على ما قلناه فى مواضع اخر وزعم انه لم يكن بحيث يشار الى ذاته فاش فى
ذات الشئ الذى هو له عرض كالأضاف كلها والحركة والكون الذى يقولون فان ذلك ليس كما لبياض المفتش
فى محله فان عنى بالعرض ما يجب ان يكون من شانه ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشية فليست النقطة بعرض ولا الجوهر الفرد
يجب ان يكون كل منهما جزءا اما مطابقا لذات ساريا فيها واما موجودا لا فى موضوع لانه ليس احدهما نقيض الآخر
ولا بين اللزوم للنقيض والعرض معنى للشئ يصير به ذا صفة وليس جزءا فى تواصف النقطة عرضا لها
لهاية ما موجود لما هو بها متناه وليس جزءا من وجوده وكونه عرضا يجوهره هو انه صفة لهذه الصفة لا لها
لهاية له وليس غير هذا واما حديث تشبيه الانفس بالتركيب بشئ كان تركيب الجسم فى نفسه او تركيب مع غيره فليس
بصحيح لان الانفس يحدث الأجزاء والتركيب يحتاج الى اجزاء حادثة حاصلة وليس يحيل ان يوجد اجزاء حاصلة
بالهاية حتى يركب عنها واما حديث المماسة وما فيها فقد مضى فى باب الزمان اذا انكرنا كان الجواب مقتضيا
منه وبالجملة ان الامماسة لا تحصل دفعة فى آن واما حديث الزاوية المذكورة فالها ليست غير منقسمة بل هى منقسمة
وهناك زوايا واصغر منها بالقوة بلا هاية انما قام البرهان على انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة
اصغر من تلك وليس اذا قيل انه ليس شئ موصوف كذا اصغر من كذا دل على انه ليس شئ البتة اصغر منه وكل
من حصل علما بابواب الهندسة علم ان تلك الزاوية يقسم بالقسمة منقسمة الى لا هاية له واما حديث السطح
والكرة فانه لا يبدى هل يمكن ان يوجد كرة على سطح لهذه الصفة فى الوجود او هو فى التوهم فقط على نحو ما يكون
عليه المعاليم ولا يدرى انه ان كان فى الوجود هل يصح وتبدو حجة عليه ولا يصح فربما استخرج عليه وبعد
هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط فى اى حال كان بالنقطة لا غير بل يكون فى حال الثبات
والسكون كذلك فاذا تحركت ماست الخط فى وقت الحركة ولم يكن البتة وقت بالفعل تماس فيه بالنقطة الا
فى الوهم اذ ذاك لا بتوهم الا مع توهم الآن لان الآن وجوده بالفعل وبالجملة فان هذه المسئلة لا يتحقق مسلمها
لان المسلم هو ان الكرة لا يلقى السطح فى ان واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة تنتقل من نقطة
الى نقطة مجاورة لها ومن الى الآن مجاور له فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح بل صح ان هناك نقطة
مثلا فيه ولا ومنها ما ليف الخط وان مجاورة منها ما ليف الزمان واذا كان المسلم هو ان الكرة ملاق فى السطح
فى آن وكان الخلاف فى ان الحركة والآن هل هى عبارة عن امر يصح ان يتجزأ ومن اين كالخلاف فى المسافة فكان
انما يلزم ان يجاور النقطة نقطة لو صح ان يجاور والآن كان استعمال ذلك فى اثبات متناهى النقطة كالمصادرة على المطلوب
الأول فانه لا يتم هذا البيان الا ان يقال انه فى هذه الحالة ملاق بنقطة وفى الحالة الثانية ملاق بنقطة هى
الحالان متجاورة والنقط متجاورة فان لم يفد هذا الوجه الأخير تم الحجاج وانت ستحقق هذا اذا علمت انه ليس فى

اجزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج ذيمقراطيس
فقد ضل فيه في تسليم مقدمة واحدة لفسد وهو ان الجسم ينقسم كله لان هذا يدل على معنيين احدهما انه
ينقسم بكليته معا والاخر انه لا ينقسم قسمة الا ادنى الى اجزاء هي ايضا تقبل القسمة ولا يقف على الاول فليس
بمسلم ولا نقبضه الصادق وهو ان الجسم ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل نقبضه انا ان لا ينقسم كله بالفعل معا وهذا
لا يمنع ان يكون ينقسم انقساما بعد انقسام بلا نهاية وايضا ليس اذا كان كل واحد من الانقضاء انقضاء ممكنا
فانه يكون ممكن الوقوع كما انه كل تضعيف فعدد وجائز على العدد وليس كل تضعيف عددي جائزا ان يقع معا بل الحق
ان كل قسمة اردتها وكل واحد من اصناف قسمة يمكن بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم ولا يسلم ان الكل
يقع البتة لانه يحتاج اولا بشيء الى ان يكون الذين يوقعون القسمة لا نهاية لهم بالفعل وهذا مستحيل وبالجملة
فان هذا من جملة الخطأ والواضح بتشاغب يقتضي الكل وكل قوم سيبلغ في ابطال وجه هذه الاحاجي العبر التجربة
اذا شرعنا في الكلام الذي هو اشد تخصيصا من هذا الكلام واما حجة من يثبت اجزاء بلا نهاية بالقوة فمنحلة
على حالها

الفصل السادس في مناسبات المسافات والحركات والازمنة في هذا الشأن وتبيين ما
ليس الشيء منها اول جزء فنقول الان انه اذا كانت المسافة ينقسم الى غير النهاية بالقوة فكذلك يجب ان ينقسم الحركة
التي بمعنى القطع معها الى غير النهاية بالقوة و لو كانت حركة لا بمجرى التي بمعنى القطع لكانت مسافتها ايضا
غير متجزية وهذا ضح واما متجزية ولو كانت الحركة من مبدئها الى موضع القسمة اقل من الحركة من مبدئها الى قسمة
ولا اقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي استوفت لها المسافة واذا انقسمت الحركة
انقسم بالضرورة الزمان بل انما ينقسم الحركة بسبب انقسام المسافة والزمان ومن الموجود حركة سريعة وبطيئة وقد
يتبين ان كل واحد من هذه ينقسم فان المسافة التي يقطعها حركة سريعة في زمان اقل فان كان البطيئة يقطع
اقل منها فينقسم المسافة والحركة السريعة يقطع ذلك الاقل في زمان اقل فينقسم الزمان والحركة تتبع المسافة
والزمان في الانقسام كما علمت لكن الحركة يعرض لها ما ضرب من الانقسام لا يطابقه فيه الزمان وذلك هو انقسامها
بانقسام المتحرك ويشبه ان يكون هذا غير الحركة المكانية اولى فان اجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا تتميز اما ان يكون
اجزاء حاصلة بالفعل او اجزاء بالقوة فان كانت اجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو اما ان يكون اجتماعها على سبيل تماس
او اتصال وكيف كانت فان كل واحد منها لا يفارق مكانه لانها ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل وان كانت
متماسة فلها مكان لكنها لا يفارق في مكانها سطحا هو جزء مكان الكل فلا يفارقه فكان المحيط بها فلا يفارق فكانها
فلا تتحرك وان كانت الاجزاء بالقوة وبعد الحركة عنها اظهر فكيف يتسبب منها الجزء حركة بالفعل واما في سائر الحركات
فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال ان جزء المتغير تغير الجزء وان كان لها اجزاء بالقوة فللحركة ايضا اجزاء بالقوة
لو فصلت لكان ما ان كل جزء من المتغير تغيرا مخصوصا هو جزء تغير الكل فان من هذا التغير الذي في هذا الجزء ومن ذلك
التغير الذي في ذلك الجزء مما يحصل مجموع تغير الكل اذ تلك الجملة المجتمعة جملة تغير وجملة التغير تغير وكل تغير متغير
شيء ولا شيء يحمل هذا التغير الا على الكل والاجزاء ليس شيء جزء شيء الا الكل ولما كان كل حركة فهي في زمان
ينقسم الى غير النهاية فمن الجائز ان يكون للحركة شيء هو اول ما الحركة المتحرك وذلك لازم ان كان حركة هي اول حركة فانها
لا محالة في مسافة فتلك المسافة منقسمة بالقوة فاذا انقسمت كان احد جزئيها متقدما والاخر متاخرا فالكل الحركة

في الجزء

في الجزء الاول هي اول حركة وقد جعل هذا اول حركة هف قبل الاول في الحركة وفي التقسيم انما يفهم على احد وجوه
ثلثة احدها الاول بمعنى الطرف وهو الذي يوجد اول المسافة وطرفها واول الزمان الطابق لتلك الحركة
وطرفه هذا اول واول بمعنى اخر وهو انه اذا عرض للحركة تقسيم بالفعل او بالفرض كان الجزء المفروض اجزاء او
الحركة التي بالفعل وقد يظن ان للحركة اول على وجه اخر وهو انه قد قال بعضهم ان هذه الاجسام وان كانت
تنقسم الى ما لا نهاية له في القوة فليست تنقسم حافظة لصورها وهيئاتها عند هيئة الكم فان الجسم يبلغ حدا لا
يصح ان ينقسم بعد ان يكون ماء او هواء او نارا قالوا او متحركا او مسافة فاذا كان للمسافة من حيث هي مسافة
حد عندهم لا بعداه في الصغر كان للحركة حد هو في الوجود اصغر الحركات فلا توجد حركة صغرى اصغر منه وان كان
الجسم قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو نصفها او جزء منها اذ كان ذلك فيجري في نفسه بالقوة لكن ذلك
لا يخرج الى الفعل بنية حق على بعض الاقوال والفصل من كلامنا في هذا بعد فان كان كذلك فالمتحرك يكون له
في كل زمان حركة وذلك بالقوة وهو ما يسمى حركة والحركة التي هي اصغر الحركات فاول حركة بمعنى الطرف للحركة
فلا يكون للشيء بمعنى ذلك الا اول ما يتحرك واما على الوجه الثاني فيكون له اول ما تحرك لكن اولية وضعية
عرضية لا حقيقية واما الوجه الثالث فهو انه وان صح ان للحركة شيئا هو اصغر حركة يمكن ان يوجد فانما
يصح حينما تكون حركة بعضها مفرقة بانبتات بالفعل وانها ما بالفعل الا ان يكون هي اول جملة حركة ذلك الاول
وقد استمر الجملة بعد فان هذا التبعيض الذي كلامنا فيه هو بالفرض وذلك الوجه الغير المنقسمة للحركة
بحسب الفرض لا بحسب الوجود اللهم الا ان يقول قائل ان قد ذلك الحركة صحيحة في جملة كل حركة ان يفرض وقوعها
اذ كان لا حركة اصغر منها في الوجود الا ما بالفرض وسنقف الكلام الى ان نوضح عن امر هذا المذهب فيما الاول في الحركة
الذي يكون بتقسيمنا اياها موازيا لقسمة المسافة التي لا يقف عند حد في القسمة قال وذلك لانه لا يمكن عند
ذوات انبتات وانتهاء وغير منقسم الى ما يصح ان يفرض ولا وكذلك ما يحاذي المتحرك في ذلك الشيء ايضا لا يقف عند
حد يكون له انبتات وانتهاء ولا ينقسم هذا النحو من الانقسام فاذا كان كذلك كانت الحركة المتصلة لا يجوز ان
يوجد فيها ما هو اصغر حركة على النحو الذي يوجد جزء في المتصل وذلك لان الجزء في المتصل انما يفرض بالفعل
بتعيين الحدود على احد الوجوه المذكورة وليس لتعيين الحدود وقوف البتة في الاحتمال انما الوقوف يتبع
ان يكون للتفريق والتقطيع بالفعل وهي لا يكون منقسما البتة ويشبه ان يكون هذا التفريق والتقطيع
ينتهي الى حد لا يمكن تفريقها وتقطيعها وان امكن فرض قسمة فيها بتعيين الحدود فيجزية المتصل انما
يقع لا على وجه التفريق والتقطيع غير منتهاه البتة واصناف هذه التجزية فيه متساوية ليس بعضها اولى من بعض
فاصغر الحركات لا يعدو هذا النحو من التجزية فعسى ان يعد هذه التجزية بنحو اخر اي لا يكون حركة خارجة الى الفعل
عن عدد ما ينتهي اليه عنده بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا يكون للحركة اول جزء لهذا المعنى الا بالقوة
الا ان يكون حركات مثالية غير منفصلة ومنقسمة بالجزء الصفة واما في المتصل فلا يوجد جزء اول لهذا الصفة
لانه لا يوجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها بل يكون تلك الحركة متصلة ببعضها بعض ولو كان في جملة تلك
الحركة حركة هي اول ما يحركها الشيء وكانت بمعنى انه جزء من المتصل الاخر وفي المتصل اصغر منه لم يكن يعرض
لذلك الجزء من الحركة الا نفسا الذي لا يبطل الا اتصال الذي كلامنا فيه اذ فرضنا ان نفس الحركة فانها

الى هذا

على ما ذكره الشارح
ليلوى بها صوتي
قوله هو اول تلك حركة يكون
ندان يكون ذا مكان بتلك حركة غير منفصلة
تعالى بيانه يكون عند قياس العطف المذكور وما ذكرناه
منفصلة والوجه فيه ان اول هذه الصفة لا يوجد فيه
حركة مستمرة فيما قبله والوجود فيه ما بعضه
الوجود وبعضه بالقوة
على الوجوه ولان كل جزء مفروض منها اي اجزاء كانت
الباقي منها اولى بالاولية لان كل ما يفعل والسلم تلك ما هو اولى بالاولية ليس في حركة
المتصل شيء اول
حاشية مشرقية

الى هذا الاول انقسام لا يقبل الاتصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام فكان
اول الحركة ليس فيه امتداد فلم يكن على مسافة البتة فلم يكن حركة واذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحاصل للاتصال
الى غير النهاية فكل ما جعلته اولا بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف فله اول اخر بالقوة وكذلك السكون وكذلك الشيء
الذي يسمى توقفا وهو يزيد الحركة في السرعة ان كان طبيعيا او في البطوء ان كانت غير طبيعية بل قسرية
متجها بالوجهين الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة والمقارنة والمجاوزة والانكسار الذي
هو افتراق بالحركة فاما الموافاة والمماسة وما اشبه ذلك فلا زمان له ونفي الاولية عنها هو على السلب المطلق
وسنوضح القول في ذلك بعد فاما انه هل يجوز ان يكون ما لا جزء له يتحرك ان كان له وجود فالموجود في كتب
المشائين ان ذلك مح فان ما لا يتجزى لا يصح ان يتحرك والمعول لهم في ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه
يتحرك اولا مثل نفسه وبعد ذلك ايضا مثل نفسه وهلم جرا حتى تفنى المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لكان
تركيب المسافة من اجزاء لا يتجزى ولكانت النقطة مسافة لانها اول ما يفارق وهذا الكلام ليس يقنعني بوجه
وذلك ان هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض بل هو عام لكل ما يكون موضوعا اي وضع كان
عند شيء ثم يفارقه مستمرا على شبه مسافة فان كان المستبدل للملاقات لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل
للمكان وان عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل للملاقات فان كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف
جسم من الاجسام المتحركة ترسم بحركتها التي بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقاتها له ولا يكون ذلك الخط
مؤلفا من نقط ولا يقال ان تلك النقطة اول ما لاقت مثل ذاتها واول ما فارقت فارقت مثل ذاتها واتلته
بملاقات اخرى مثل ذلك وكذلك حتى انتهى الخط فكذلك لا يقال لها لو انها كانت منفردة ويتحرك بذاتها
ولها مثلا مكان بذاتها انها يجب ان يكون يرسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شيء على التتالي بل ليس هذا
بواجب ولا للحركة اول حركة حتى يكون ذلك لا محالة قطعا مما لا يتجزى مثل ذاته بل يكون لملاقاتها في كل آن
يفرض شيئا مثل ذاته والآنات لا يتشافع وبينها زمان دائما وعلى ما اوضحناه في جواب حركة الكرة على
السطح فكلما فرضت ملاقية مثل ذاتها يكون قطعت ما لا يتجزى ذاتها وهو الخط فهذه الحجة ليست واجبة يقنع
فينبغي ان يكون الحجة التي يقنعها هي ان كل متحرك يتحرك بذاته وكل متغير التغيرات الجسمانية بذاته لا لاجل انه
في متغير فله وضع بذاته يخصه فح لا يخ اما ان يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به ويكون لو لقيه نقطة
غير متجزية مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل اصابت عنه جانبا او لا يكون كذلك فان كان على هذه الصفة فظ ان
ذاته منقسمة وان لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لو لاقته نقطة طابقت ذاته باسرها وذاته له وضع متميز وما
طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط منتهيا
دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام وبالجملة يصير كل نقطة ذات وضع متميز ولكل نقطة انفصال
عن الخط والخط ينتهي دونها بنقطة اخرى فهذا مح فواضح بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه منفردا و
كلما لم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بذاتها في المكان وكذلك حال الحركات الجسمانية الاخرى ويلزم ان
يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما اما النمو فذلك ظ فيه لانه ازدياد على اصل
موجود فاما الاستحالة فلان تاثير المحيل في الجهة التي تلقاها المستحيل اقدم من تاثيره في الجهة التي لا يلقاها

فان كان

فان كان مشتملا عليه فنايثره فيما يلي ظاهره اقدم من تاثيره فيما يلي عوده اذ كان كل منهما منفسما وانما الكون والفساد هو الذي يكون عن منفسم واما الذي يظن في بعض الأسخى الان الهنا يكون دفعة فذلك لقوى الامر الجسمي لقصر زمانه وانما الأضاءة دفعة فليس ذلك استحالة ولا بسبب في الأجسام بل المرئي يلحق السطوح بان يظهر ويصح واما الاشفاف فمن المستبين ان الهواء ليس يعرض له في الاشفاف شيء البتة بل العارض انما هو في المرئي فانه ربما

الجسم المرئي بحيث يجوز ورؤيته باشراق الضوء عليه امكن الهواء اداه الى الحس فسمي مشفا ولهذا اما اذا كان الانسان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي منيرا اشرق عليه الضوء لم يتبع ظلمة الهواء ادراك

الفصل السابع في ابتداء الكلام في تناهي الأجسام وعدم تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك فلينظر

الأن ان معنى غير المتناهي كيف وجوده في الأجسام الطبيعية واحوالها واما النظر في الأمور الغير الطبيعية ولها هل يكون غير متناهية في العدد او في القوة او غير ذلك فليس الكلام فيها الا بقدر هذا الموضع ولا شيء من هذين النوعين بيننا ول تلك ويجب ان يكون كلامنا في الكميات ذوات الوضع وفي الأعداد التي هي ذوات الترتيب في الوضع او في الطبع وينظر من امرها انها هل يكون فيها ما لا نهاية له وهذا بيّن فاذا قلنا انه يجب ان يبحث عنه هو المفهوم من قولنا لا نهاية له وبعد ذلك فيجب ان ندل على الأسباب الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجهها ويذكر الخلل الذي قد عرض في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم نبطل الشكوك في امره فنقول ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة

ازهي نهاية

ويقال على المجاز والذي يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق وقد يقال لا على جهة السلب المطلق والذي على جهة السلب المطلق هو ان يكون الشيء مسلوبا عنه المعنى الذي للجهة النهاية بان يكون لا كم له مثل ما يقال ان النقطة لا نهاية لها وهذا كما نقول ان الاتون لا يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي للجفن ان يرى وهو الأون اذ ليس الصوت بلون ولا اذ اللون والذي يقال لا على جهة السلب فقد يقال لمقابل المتناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء من شأن طبيعته ومهيئته ان يكون له نهاية ثم ليست وهذا يقال على وجهين احدهما على انه من شان طبيعته وموضوعه ان يكون له نهاية لكنه ليس من شانه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي لو كان فانه ليس يجوز ان يكون خط واحد بالعدد موضوعا للمتناهي والغير المتناهي لكنه طبيعة الخط قابلة لان يكون متناهيا عند من يضع خطا غير متناه انما الشك في غير المتناهي وان كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شانه بعينه ان يكون هو موضوعا الخ متناهيا وهذا المعنى من الغير المتناهي هو الذي يريدان يبحث عنه وهو الذي اي شيء اخذت منه واي مثال اخذت فهو لذلك الشيء منه وحده شيئا خاصا عنده والثاني ان يكون من شانه ان يعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها لست اعني ان سطح الدائرة غير محدود بل هو المحيط بل انما اعني المحيط فانه ليس فيه نقطة بالفعل ينتهي عندها الخط ما هو متصل لا فصل فيه لكنه من شانه ان يفرض فيه نقطة يكون تلك النقطة حدا لها فان الدائرة نقطتها موجودة على هذه الصفة كم شئت يخرج الى الفعل بقطع او فرض اذ لا نقطة الا وهو لهذه الصفة اعني طرف خط ثم لا خط هنا بالفعل الا المحيط

هذه هي الوجوه التي يقال عليها لا نهاية بالحقيقة واما الذي يقال بالمجاز فانه يقال لما لا يقدر على ان يقطع او يجتاز لكن كالطريق بين الأرض والسماء انه لا نهاية له وان كان له نهاية ويقال ايضا لما يسهل ذلك فيه وان كان ممكنا تشبيها للعسير بالمعدوم وهذه وجوه مفهوم لا نهاية وغرضنا ان نبحث عما لا نهاية له من جهة انه هل يكون

من الأجسام

من الاجسام اجسام هي بمقدارها او بعددها بحيث اي شيء اخذت منها وجدت شيئا خارجا عنها فانه قد اوجب
قوم وجود ذلك والسبب في ذلك امور من ذلك صدق قول القايل ان الاعداد يذهب في الازدياد والتضعيف الى ما لا نهاية له
او انها لا يتناهى في ذلك فاذا كان كذلك فقد وجد لها معنى انها لا يتناهى وكذلك للمقادير في الانقسام ومن ذلك ما
يظن من امر الزمان انه يلزم ان لا يتناهى لا فيما مضى ولا فيما يستقبل امتدادا لا تضعيفا فقط مبتدا من متناه ولا
قسمة فقط قالوا لانه كلما انتهى الزمان الى اول ماض او اخر مستقبل وجب ان يكون لماضيه قبل ولمستقبله بعد على
ما اشرنا اليه قبل قالوا وذلك كله زمان ومن ذلك امر الكون والفساد الذي يظن به انه امر غير منقطع ومن هناك
يظن انه يجب ان يكون له مادة غير متناهية فبعض يجعلها جسما من الاجسام البسيطة نارا او هواء او ماء وبعضها
يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها الجسم الذي يعتقد
انه يتكون منه كل شيء ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية يجمع منها جسم واحد يسميه خليطا ومنهم من يجعلها اجساما
كثيرة بلا نهاية له في العدد لكنها ليست متلاقية بل منفصلة مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي
عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل للانواع صورها عددا متناهيا وانما الجاهم الى هذا ظنهم انه لا بد
من ذلك فانه يجب ان يكون للكون الغير المتناهي مادة وافرة لا ينقطع امتدادها ومن هؤلاء من يجعل الغير المتناهي
مبدأ لانه طبيعة غير المتناهي لا لانه شيء عرض له ان لا يتناهى ومن الوجوه التي تدعوا قوما الى توهم اثبات ما لا نهاية
ما يتخيل من ان كل متناه فيلحقه ان يكون متناهيا الى شيء على نحو المشاهدات فيلزم من ذلك ان يكون كل جسم يتناهى الى
جسم وان يذهب ارتكام الاجسام وانتضادها الى غير النهاية ومن هذه الوجوه لمقتضى التوهم وحكمه فان التوهم لا يضع لشيء
من الاشياء حدا يتعين عليه بل دايما الوهم ان يتوهم ازيد منه فهذه الوجوه هي الوجوه الداعية الى اثبات ما لا يتناهى

الفصل الثامن

في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم يتحرك بكلية او جزئية غير متناه فنقول
اولا انه من المستحيل ان يكون مقدار او عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي
ذي نهاية وذلك لان كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات الترتيب في الطبع لا نهاية لها اما ان يكون ذهابها
الى ما لا نهاية له بالفعل في جهاتها كلها او في جهة واحدة فان كانت في جهاتها كلها قلنا ان نفرض حدا فيها كنقطة في خط
او خط في سطح او سطح في جسم او واحدا في جملة عدد ونجعله حدا ونتكلم عليه من حيث نحده حدا ونأخذ منه جزء محدودا
مثلا كاج من اب الغير المتناهي منه من جهة ب فلا يخ اما ان يكون اب لو اطبق عليه مساويا بج ب او جوزي به او اعتبرت
مناسبة بينهما ان يكون ذاهبا في ما لا نهاية يذهب اب او يقصر عن اب بمساو لاج فان كان اب مطابقا لج ب الى غير
النهاية وج ب جزء وبعض من اب فالكل والبعض متطابقان هف وان كان يقصر ج ب من اب في جهة ب وينقص
عنه فج ب متناه واب يفضل عليه باج المتناهي فاب متناه وقد كان غير متناه فبين من هذا بيانا واضحا ان وجود
ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد المرتبة مستحيل او لنبدأ في نمط اخر ونقول انه لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية
له متحركا وذلك ان الحركة لا يعقل الا احد وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال
مكان فاما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما ان كان غير متناه
من جميع الجهات فانه لا يخ عنه مكان حتى يستبدله واما ان كان غير متناه من جهة دون جهة فربما امكن ان
يتصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخ اما ان يخلي عن الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم يخل فما انتقل لكنه لكنه

لكنه ربا ونمى وان انتقل واخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية وايضا هذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية
ولا قسرية اما انها لا يكون طبيعية فلان الطبيعي هو الذي يطلب اينا طبيعيا وكل اين كما قد فرغنا عنه قبل حد
وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له ولا يتجاوز اليه واما القسري فانا سنبين عن قريب ان ما لا
يتناهى لا ينقسر وايضا فان القسري يكون الى خلاف الاين الطبيعي فاذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري وايضا
فانه كيف يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من جهة وطبيعته متشابهة فلا يخ
اما ان يكون الحد القاطع له امرا يقتضيه طبيعته او يكون انما عرض له قسر وامر خارج عن الطبع قد ادركه فان
كان مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة فمن الواجب ان لا يختلف تاثيره عن طبيعته حتى يتحدد منه جانب و
لا يتحدد منه جانب اخر وان كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم يوجب ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد عرض
ان حادا حده وقاطعا قطعه فجعله متناهيا فيكون الغير المتناهي منه موجودا لكنه حدد دونه وقطع عنه فلا يكون
تناهيه الى فضاء او خلاء ولكن تناهيه الى مقطوع من جنسه وطبيعته فلا يكون له ايضا مكان يتحرك اليه هذا
النوع من الحركة واما ان يكون حدده من غير ان ابان منه اشياء بل من جهة انه جعل له كما اذا حد في جهة دون جهة كما
لعارض ان يجعل كم الجسم المتناهي اقل عند التكاثف واكثر عند التخلخل فيكون ح من شان هذا الجسم ان يقبل
تناهيا وغير متناه وذلك بتاثير مؤثر متناه او غير متناه وذلك مما سنوضح بطلانه بعد حيث نبين ان الجسم
لا ينفعل هذا النحو من مؤثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز ان يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة
فانا لو توهمنا كل واحد من اجزائه قد تحرك الى جهة التناهي لم يخل اما ان يحصل للكل انتقال من الجانب الغير
المتناهي وذلك مح واما ان لا يكون له انتقال من هناك فيكون بعض الاجزاء قد تحرك دون بعض وهذا
خلاف ما فرض فهذا اذا جعلت الحركة باستبدال المكان واما الحركة الاخرى التي لا يستبدل بها المكان
فهي المستديرة فلا يخ اما ان يتم الدورة واما ان لا يتم الدورة البتة فان تم الدورة عرض ما قلناه في باب الخلاء
استحالة الاستدارة في امر غير متناه وان لم يتم الدورة فلا يخ اما ان يكون تتميم الدورة مستحيلا او لا يكون
فان لم يكن كان فرضه غير مح فلا يلزم منه مح لكنه يلزم منه كما قلنا مح وان كان تتميم الدورة مستحيلا
فيكون لجزء منه مفروض ان يتحرك قوسا ولا يكون له ان يتحرك قوسا اخر والمتحرك والمسافة فيه ان كان
والقوس والاحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل ان يكون فمن المستحيل ان يكون امران متفقا الصورة
لامر واحد احدهما جائز والاخر مستحيل فتبين من هذا ان الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم الغير المتناهي
وايضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما اوضحنا في باب الخلاء واما الذي يقال انه لو كان
يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير وكان نصفه قطريه كلاهما لا نهاية له فتضاعف ما لا
نهاية له او كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الساكن المنتقل اليه وعنه يصير
غير متناه ثم يلزم ان يقطع في زمان غير متناه وذلك محال فجميع ذلك مما لا افهمه حق الفهم حتى اومن بصحته
وذلك انه لم يبرهن لي في تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة يجب ان يكون له شكل مستدير ولم يبرهن لي
في تعليمهم ان ما لا نهاية له في جهة لا ضعف له فان بينوا هذا بابانة ان ما لا يتناهى لا يقبل الزيادة و
بينوا انه لم لا يقبل الزيادة ثم اشتغلوا بحديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه فان ابانتهم

ان ذلك لا يقبل الزيادة يكفيهم وغير محوج اياهم الى ان توسطوا امر النصف والضعف فيه من جهة تنصيف
القطر وعسى ايضا ان لا يكون النصف الا لمحدود وكذلك الضعف واما حديث البعد فانه ليس يجب عندي ان ذلك البعد بين
الخطين يصير البتة بلا نهاية وكيف ويحيط به الخطان الخارجان ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع الحركة في
زمان متناه بل كنت اقيم خلفا عن قريب وهو انه غير متناه ويحده خطان هف واما انه لم ليس يجب ذلك فلانه ليس
اذا كان البعد دائما يزيد يجب ان يحصل هناك بعد غير متناه بل يكون الزايد ذاهبا الى غير النهاية وكل زيادة فهي
بمتناه على متناه فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما نعرفه في امر العدد انه يقبل الزيادة الى غير النهاية ويكون كل عدد
يحصل متناهيا ولا يحصل عدد لا نهاية له لانه لا يزيد عدد في النظام الغير المتناهي على عدد مثله الا بمتناه فهذا اما
عندي فعسى ان يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك فان اشتهى احد ان يبين انه لا بد من بعد غير متناه يقع
فليس طريق البيان ما يقولون ما لم يحصل فيه على وجهه ولا يندر ان غيرنا يحصله بل يجب ان يقولوا هكذا لنفرض
بعدا بين نقطتين من الخطين الذاهبين الى غير النهاية متقابلين ونصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية
التقاطع فلان ذهاب الخطين في زيادة البعد في هذا هو الى غير النهاية فاذا الزيادات على ذلك البعد موجودة
بغير النهاية ويمكن ان توجد متساوية ولان الزيادات التي توجد على ما تحت يجتمع بالفعل فيما هو فوق مثلا ان
زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع زيادة اخرى فيجب ان يكون الزيادات الغير المتناهية موجودة بالفعل
من بعد من الابعاد وذلك لان الزيادات بالفعل موجودة وكل زيادة بالفعل موجودة فهي توجد لواحد فيلزم
ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زايدا على المتناهي الاول
بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه اذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه الى الحركة
وذلك لان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين فيكون متناهيا وغير متناه هذا محال و
نقول ايضا ان ما يقال من اجزاء الغير المتناهي يجب ان لا يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع لان كل موضع
له طبيعي فهو ايضا مما لا افهمه ولم اتحققه فانه ليس يجب اذا كان لشيء واحد مواضع كل واحد منها له بالطبع ان يلزمه
ان لا يسكن في كل واحد منها وان يتحرك عن كل واحد منها فان امثال هذه المواضع ايها اتفق للجسم الحصول فيه
من بين جملة المواضع الكلي له وقف بطبعه ولم يهرب كحال جزء من اجزاء الهواء في جملة حيز الهواء او جزء من اجزاء
الارض في جملة حيز الارض ولولا هذا لما كان سكون ولا حركة بالطبع فان الحيز دائما يفضل على مشتغل الاجزاء
فعسى ان يكون لهذا وجه بيان لم افهمه واما انه لا يكون لاجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يخ اما
ان يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون موضع مطلوبا لاجزائه بالحركة مخالفا لمبدأ الحركة وان
كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الحد الذي في الجهة المحدودة فلا محالة ان الجزء
يتحرك الى مكان يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء يجب ان يكون هو بعينه هو الذي يطلبه الكل والكل لا يطلب
مكانا بالطبع اذ لا مكان له لا مجانسا ولا غير مجانس اعني بالمجانس ان يكون سطح شبيها بسطحه وغير المجانس
ان يكون سطح غير شبيه بسطحه في طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار فاذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا
ولا يختص بها ولا يتعين فطبيعة الجزء ايضا لا يطلب مكانا لان حيز الكل الذي له متشابه يسكن في اي حيز اتفق

ولا حيز

ولا حيز له دفعا عن حيز الكل اللهم الا ان يجعل الكل متناهيا في جهة فيجيء ان يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء وهو الذي يسكن منه الكل فنرى ان هذا الحيز بعد او محيط والقول بالبعد يلزم ولا محيط لغير المتناهي بعد ان يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية حتى يصدق به واذا لاه على امر فرضي المسمون وليس الحال في الاجسام الطبيعية هذا وقد سقط عنك تسليمه اياك فاذا الجزء لا يطلب الكل كما انا ما الطبع والا يطلب كما انا ما الطبع فهو لا يحرك ما الطبع فمن الذي يظن ان الحركة بالطبع هو الى غير المكان الطبيعي بل الى الكلية او غير ذلك امر يتبين لك بطلانه فعلم من هذا ان الاجسام التي لا اجزاء لها حركاتها طبيعية الى الجهات المحدودة العدد المشار اليها كلها متناهية والجسم الذي ذلك لكليته اظهر ويقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة العدد فانها لا يخلو اما ان يكون مما سنة او يكون متباينة مبثوثة في المكان فان كانت متباينة فلو توهمنا اها متماسة مثلا لقيت صار جميعها جملة واحدة من جميع الجهات اصغر وانزر الى الوسط من حجم ما يحويها فيكون متناهية الحجم وقاصرة عن الحجم الاول بمقدار ما قطعت عن مقامها الى التماس فيكون الحجم الاول ايضا متناهيا فيكون العدد الموجود منها في حجم متناه متناهيا لان الاجزاء الموجودة بالفعل في كل عدد هي محدودة بالضرورة ومن البين بنفسه انه لا يجوز ان يكون عدد متناهيا الى غير النهاية في الاستقامة بعد عدد متناه الا وبسلك متناهي الجهات دائما ليس يمكن ان يكون حركة الى السفل مثلا والتسفل غير محدد وكذلك حال العلو فاذا كان السفل مشهودا مقابله لا محالة محدد وكذلك ان كان العلو محددا مقابله لا محالة محدد والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا فلم يكن السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدأ ليس ذلك من حيث هو طبيعة اخرى كما تبين او هو ايضا من تلك الطبيعة يعرض لها ان لا تتناهى والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون منقسما او غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي نذهب اليها بل على سبيل السلك كما يقال للنقطة انها غير متناهية وليس الى هذا يذهب بل يريد انه غير متناه ليكون لنا ان ناخذ منه ما شئنا وان كان منقسما وليس بمنقسم الى طبيعة اخرى اذ ليس هناك طبيعة غير طبيعة ما لا نهائية من حيث هو لا نهائي ويجب ان يكون كل جزء في طبع الكل وان يكون الجزء المحاط المحدود بالقسمة منه ايضا غير متناه وهذا محال فقد وضح لنا فلنا انه لا وجود لجسم غير متناه وجسم متحرك بالطبع غير متناه وجسم اسطقسي غير متناه غير متناه وكذلك لا عند الهامز يتبين في الطبع غير متناه بالفعل فبقي ان نتامل هل يمكن الخوض في وجود لا متناهي في الاجسام انه هل هو مما يصح امره او ذلك محال نموها فنقول قد ظن بعض المتقدمين انه كما ان للجسم ان يمعن ذاهبا في الانقسام من غير ان يقتضي حدا في الصغر لا اصغر منه كذلك له ذلك في جانب العظم فانه كما ان الانقسام ليس يحصل بالفعل ما لم يحصل شيئا بعد شيء فلا يفضي الى حد لا اصغر منه كذلك الحال في العظم فالقائل وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل فليس يستحيل السلوك اليه كالحال في تزايد الاعداد فليتظر في هذا المذهب ولينا مل كيف يصح وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما الوجه الذي يصح فيه هذا المذهب فهو ان للمكان في التوهم ان ينقسم جسما متناهيا منقسما لا يقف ذلك في التوهم ان لا يزال ياخذ جزءا من المفسوم ويضيفه الى الجزء الخ

اكثر مما

اكبر مما كان ثم يأخذ جزءا آخر من الباقي اصغر من الباقي وتضيفه الى زيادة اولى فلا يزال يزداد ذلك زيادة
كل ثان منها يكون اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات ان يتساوى جملة الزيادات التي يحصل فيه
جميع الجسم المقسوم وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق بل له حد لا ينتهي البتة اليه فضلا عن ان
يزيد عليه واما الضرب من الزيادة التي من شانها ان ينمي الجسم حتى يوافي كل حد من العظم او يزيد عليه فذلك متعذر
وليس على قياس الصغر فان القسمة لا يحتاج الى شيء خارج عن الجسم والنمو والتزايد يكون اما بمادة تنضم الى
الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد الاجسام بلا نهاية واما بتخلخل وانبساط لا يقف وهذا يستحيل لانه يحتاج
كل متخلخل ان يتخلخل في حيز خلاء او ملاء وكل ذلك متناه كما قد علم والخلاء خاصة لا وجود له لانه لا يجوز ان
يكون حركة تقتضي جهة الا ولها حد

الفصل التاسع في تبيين كيفية دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه ونقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل

واذ قد بين هذا كله فبالحري
ان نعلم انه كيف يمكن ان يكون لما لا يتناهى في انقسام الجزء في تزيد العدد وفيما يجري مجرى ذلك وجود فنقول
ان قولنا ما لا نهاية له تارة يتناول الامور التي يوصف بذلك وتارة يعني به نفس حقيقة غير المتناهي
كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا وتارة يعني به طبيعة هذه الكمية وايضا نقول لنفس هذه الطبيعة انها لا تتناهى
ونعني بذلك انها بحيث اي شيء منها اخذت وجدت منه موجودا من خارج من غير تكرير ونقول ذلك ونعني
به انها لم يصل عند حد تقف عليه فيتناهى عنده فاذا هي غير متناهية بعد اي غير واصلة الى نهاية هي الموقف
فاما الامور التي يقال لها انها غير متناهية من الطبايع التي ذكرناها فصحيح ان يقول انها موجودة بالقوة لا الجملة
بل كل واحد فيكون الامور التي لا نهاية لعددها كل واحد موجود في القوة والكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة
ولا بالفعل الا بالعرض من جهة اجزائه ان كان قد يقال مثل ذلك واما طبيعة لا نهاية لها نفسها فالمعنى الاول منه
غير موجود لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون لشيء عارضا آخر وقد
بينا انه لا يجوز ان يكون شيء عرض له ان يكون بلا نهاية واما ان يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية
هو الموجود بالفعل او المبدأ ايضا على ما يراه قوم وقد ابطلناه والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما فان الانقسام
دائما نجده بالفعل لم يتناه الى حد لا حد بعده في حدوث الوجود فقد علمت ان ما لا نهاية له كيف هو بالقوة
وكيف هو بالفعل وكيف هو ولا بالقوة ولا بالفعل فالذي منه بالفعل فغير خال عن طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك
انه لم يتناه الى زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا نهاية له بثباته وحقيقته
متعلقة بوجود ما بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التي هي الفعل والكل صورة او ذو صورة
فما لا نهاية له ليس بكل ويعلم من هذه الاشياء التي بيناها ان ما لا نهاية له طبيعة عدمية وليس هو محيطا
بكل شيء كما ظن بعضهم بل هو محاط بالصورة لانه قوة الهيولى فان قال قائل ان الانقسام الغير المتناهي خاصة
يلحق الكمية وهي صورة فالجواب ان الانقسام يقال على وجهين احدهما الافتراق والانقطاع وهذا يلحق الكم
لاجل استعداد المادة والآخر الانقسام بمعنى ان في طبيعة الشيء ان يفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال كذلك وهذا
يلحق المقدار لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة والاول هو الانقسام الحقيقي وهو
الذي يغير من حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يقبله المقدار لذاته البتة لان القابل

يجب ان يبقى مع المفعول وذلك اذا عرض ابطل وجود المقدار الاول عاد المتصل الاول فان المقدار الاول لم
يكن الا ذلك الاتصال المعين ليس شيئا غير ذلك الانضمام المعين فان المقدار كما علمت مرارا هو بعض الاتصال
ليس الشيء المتصل باتصال غيره فانه اذا عرض الانفصال المفكك ابطل المقدار الاول واحدث مقدارين اخرين
واما حدث متصلان احدهما ان اخران بالفعل بعدان كانا بالقوة ولو كانا بالفعل لكان تصل والمتصل
بالفعل بالحقيقة ولا يمكن ان يكون الانفصال الذي يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكم فيه فيجب ان يكون
الناس راوون ان للهيولى صورة تهيئها للانفصال الدائم المفرق وهو الجسمية وصورة اخرى تمنع من ذلك او
يثبت عليه اذا وقع القسمة كما يقولون ان الجسم اذا قسم دائما فانه لا يبقى فيه لا بطال الجسمية ويبقى الجسمية وهذا
يجب ان ينظر فيه ثم ليس لنا ان نسلم ان الصورة الكمية تهيئ المادة للانفصال الذي يحصل المادة وحين يكون ذلك
الانفصال بالقوة فليس ما بالقوة بالفعل يجب ان يكون في نفسه بالفعل ولا ايضا يجب ان يكون تلك الصورة باقية
مع خروج ما بالقوة الى الفعل فان الحركة هي التي تقتضي الجسم من السكون الطبيعي تحيله له ولا يبقى معه ذلك
لان فعلها هو التغيير فيجب ان يوجد مع التهيئة فكذلك حال الكمية التهيئية واما القسمة فهي عن شيء اخر والشيء
يقبله المقدار لذاته فعلم نحو وجوده الا بنيانيا هي مما لا يعرض له ذلك في التضعيف فبنيانها هي من تلاقاء الواحد
والمقدار يعرض له ذلك في تضعيف والتقصاء وبنيانها هي من تلقاء التضعيف اذ كان متضعفا من حيث هو ومقدار
متضعفا له من حيث هو عدد اوله واحد الواحد مبتدء عدد فانه يبتدء من واحد ويصير اثنين فالحركة يعرض
الانفصال الغير المتناهي بسبب المقدار الذي هي عليه واما الزمان فان استعداده الموهوم من القسمة فيه فانما يعرض له
من حيث هو مقدار لذاته واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم و
الاستعداد فان المقادير موضوعة بذاتها لان يعرض لها القسمة الوهمية الى غير النهاية ومستعدة لها واما خروج
ذلك الى الفعل فيكون بسبب شيء اخر وحينئذ قال ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فيكون العارض للزمان
يوقع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة الاستعداد هو للزمان من حيث هو مقدار والحركة لا
يفيده ذلك بل يوجد الزمان وهو على نحو من الوجود بالقوة فقد ذلك الاستعداد وكان المادة منه ان توجد بالفعل
او بعمل اخر عشرة فليس هو الذي يجعله ذو جاء بل يوجد ويلزم وجوده ان يكون ذو جاء واما الحركة من حيث هي
فانها كما يعرض لها ان لا بنيانيا هي في القسمة كذلك يعرض لها ان لا بنيانيا هي في التضعيف والتزايد خاصة لان
وعد المتناهي ليس بما الحركة بسبب كمية لذاتها فيلحقها بسبب كمية اخرى وليس لجميعها بسبب كمية المسافة اذ
المسافة متناهية يلحقها اذا بسبب الكمية الاخرى التي هو الزمان فالحركة علة الزمان والزمان علة لكون الحركة
متناهية المقدار او غير متناهية والمحرك علة لوجود الحركة والحركة علة لوجود الزمان فهو علة اولى لوجود
الزمان وعلة لاثبات الحركة التي هي كمال اول فيتبع ثباته ازدياد امتداد الكمية التي هي الزمان وليس علة هو
لكون الزمان مستعدا لان يمتد الى غير نهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية حتى يصير الحركة بلا نهاية
فان ذلك للزمان لذاته كما كان في الانفصال ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان هو بسبب المحرك وهو
الحركة كما كان وجود الانفصال لما بالفعل بسبب شيء من خارج وهو ايضا الحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان
والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن هذا بوجه وذلك بوجه اما الحركة فهي علة بعد العلة المحركة لوجود

هذا العارض

هذا العارض للزمان بالحقيقة اذا كان المحرك لا يقطع الحركة بل يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات
مقدار غير متناهي فالزمان علة تقدر الحركة فاذا عرض له ان لا يتناهى عروضا اوليا بايجاب الحركة ذلك وايجاب
الزمان على ذلك عرض بوساطة ان قيل على الحركة ليس عروضا اوليا بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك
فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك اذ جعلت عارضها كذلك ولاجل العارض يقال لها ذلك وذلك مما يكون كثيرا
فان كثيرا من الاشياء يوجد امرا لذلك الامر صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية وبالقصد
الثاني وليست اولية وهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي واما الحجج المقولة في اثباته فما قيل
فيها من امر التضعيف وامر القسمة وامر الكون والفساد والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا يوجب لغير المتناهي وجودا
على غير النحو الذي نقوله واما ما قالوه من ان كل متناه فانه يتناهى الى شيء اخر فانه ليس بمسلم لانه اذا اتفق ايضا
ان كان شيء واحد متناهيا ونهايته عند شيء اخر فهو متناه وملاق ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط ومعنى
انه متناه هو ذلك واما من حيث هو ملاق فنهايته عند شيء اخر فيكون نهايته عند شيء اخر امرا يقتضيه الملاقات
وليس هو مقتضى تناهيه فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان نهايته عند شيء اخر فهو معنى اخر ازيد من
معناه فلو كان كل متناه يلزمه ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه او غير جنسه كان ربما صح قولهم وكان كل جسم يتناهى
الى جسم ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه ملاقيا لجنسه حتى يلاقي الجسم لا محالة جسما فانت تعلم ان الحركة يتناهى الى
السكون وهو عدم فقط او ضد فقط واما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات
لا يتناهى في الوجود بل ان الموجودات لا يتناهى في التوهم

الفصل العاشر في ان الاجسام متناهية

من حيث التاثير والتاثر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم او منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا
وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم كذلك فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخ اما ان يكون
متناهيا او غير متناه فان كان متناهيا ولا شك ان الفعل والانفعال يجري بينهما لطبيعة كل واحد منهما
لا لانه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل بطبيعتهما فمن شان جزء من احدهما الذي هو المنفعل
ان ينفعل عن جزء من الاخر فاذا فعل جزء من غير المتناهي في المتناهي او في جزء منه في زمان فيكون نسبة
ذلك الزمان الى الزمان الذي يفعل فيه بعينه غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان
الاجسام كلما كانت اعظم صارت قوتها اشد وكانت افعل وزمانها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل الغير المتناهي
لا في زمان وقد فرض في زمان كان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل
كنسبة الزمانين فيجب ان يقع انفعال كل جزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من انفعال
الجزء الاكبر اذ كان الصغر مقتضيا للسرعة فيكون شيء اسرع من الكائن لا في زمان وايضا اذا فرضنا للمنفعل
جزءا فانفعل لا في زمان فلا يخ اما ان يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لا في
زمان واما ان يقع بعده فلنفرض جزء الاخر بعده فلا يخ اما ان يكون ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ما قلنا
وانفعل بعده ايضا لا في زمان فيكون الانات تتتالى والحق يمنع هذا واذ قد عرفت هذا من جهة الفعل فلك
ان تعرف مقابل ذلك من جهة الانفعال فمعلوم من هذا ان الاسطقسات التي يفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا
ويكون كلما عظمت ازدادت قوة كلها متناهية وليس لقائل ان يقول ان قوة الاجسام صورها والصورة

يشتد ولا يضعف وذلك لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها فيشتد تاثيرها في الزيادة اعني انه وان
كان لا يجوز ان يكون الصورة التي في هذه النار يشتد ويضعف لا في هذه النار ولا في مثلها فانها في ضعف النار
يكون اقوى وفي ضعف المدة يكون اثقل وليس هذا معنى زيادة الشدة في الجوهر بل في زيادة الاثر على ان
الصورة تفعل باعراض تشتد وتضعف مع تكثر الصورة وتضعيفها تبعا للمقدار وهذا نوع من التزايد في
الصور غير التزايد الكائن بالاشتداد وانت تعلم هذا بعد من هذه الاشياء تعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام
قوة على التحريك القسري او الطبيعي غير متناهية الشدة كالميل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب وقوع فعله
لا في زمان ويستحيل ان يكون حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت
المدة فاذا لم يتناه في الاشتداد بلغت من الصغر ما لا نهاية له فيجب ان ينظر في حال القوى وتناهيها ولا
تناهيها وقبل ذلك نقول ان القوة يقع بينها وبين قوة اخرى تفاوت في امور منها سرعة ما يفعله وبطؤه
ومنها طول مدة استبقاء ما يفعله وقصرها ومنها كثرة عدة ما يفعله وقلته مثال الاول ان اشد الراميين
قوة فهو اسرعها بالرمي لمسافة معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد الراميين قوة هو اطولها زمان نفوذ
الرمية في الجو مع تساوي المعاني الاخر ومثال الثالث ان اشد الراميين قوة هو اكثرهما قدرة على رمي
بعد رمي واذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه فالزايد يقع على هذه الوجوه والازيد يقع على هذه الوجوه
والذاهب في الزيادة الى غير غاية يقع على هذه الوجوه ولان القوة في نفسها لا كمية لها وانما كميتها بالعرض
اما بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة والشيء الذي فيه القوة
يكون ابدا متناهيا اذ الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت القوة يكون بسببها غير متناهية فبقي
ان يكون القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشيء جايزا
فيه ان يكون غير متناه على نحو الجواز الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية فلينظر انه
هل يجب ان يكون لو كان جسم يقوى على امر من الامور الثلثة وكان غير متناه ان يكون قوته ايضا غير متناهية
بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلثة فنقول ان كان يجب ان يكون الجسم الاعظم ادفر قوة واكثر في الامر
المقيس اليه من الامور الثلثة فيجب اذا كان غير متناه ان يكون قوته غير متناهية وانت تعلم ان قوة جملة محركين
فاعلين اثنين على اي فعل كان اكثر من قوة احدهما فان الجملة يقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى امر خارج عن
ذلك لا محالة اذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان يكون كلما صار اعظم
صارت القوة اكثر وازيد فالذي يذهب الى غير النهاية في العظم فكذلك قوته يزداد الى غير النهاية في الامر المقيس
اليه القوة متناهيا لكان لقوة جزء ما من الجسم نسبة الى جزء ما من الذي عليه القوة غير متناهية فاذا ضوعف
من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء الى ان يفنى المنفعل المتناهي ويحصل بازائه من الجسم الغير المتناهي جملة اجزاء
متناهية وكانت نسبة قوة الجزء الواحد من ذي القوة الى قوى جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من
المنفعل الى جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه الى قوة جميع الجرم الغير المتناهي فيكون
قوة جزء متناه من هذا الجسم الغير المتناهي متساوية لقوة الجسم كله الذي يفضل عليه بقوته الموجودة في الاجزاء
الغير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم هف فالواجب ان يكون ازيد منه بحسب النسبة بل ربما اوجب الاجتماع اشتداده

٢ القول ص

فلو كان المقيس اليه القوة

قوة فوق الذى يوجبه المسبنة فنبين انه لو كان جسم غير متناه العظم لكان غير متناهى القوة بالفعل اما الى
المقوى على محل لم يجز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوة غير متناهية من هذا الفصل فلينظر هل يجوز
ان يوجد قوة غير متناهية لا فى جسم بما فى جسم متناه غير متناه ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية
بالقياس الى سرعة الفعل فنقول ان هذه الا يوجد والا لكان فعلها فى السرعة واما لا فى زمان وكل سرعة فهو فى
زمان لان كل سرعة هى فى قطع لمسافة او لنظير مسافة وكذلك فى زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها فى السرعة لكان
زمان لا نهاية له فى القصر هذا خلف كما يعلم مما بجملة انما يغير السرعة فى الامور التى لها فى زمان واما الامور التى
فى الآن فلا يقال فيها سرعة ولا بطؤ فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية يفعل فى آن وسائر القوى يفعل
فى زمان فليضع القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها لا سرعة فيه فالجواب من ذلك انما نعتبر فى هذا الباب
امثال الحركات المكانية التى يوجب قطع مسافة ما ويختلف فيها فى السرعة والبطؤ ولا يمكن الا فى زمان لانه يمكن
قطع مسافة فى آن والا لانقسم الآن باذاء انقسام المسافة فكذلك ما يجرى مجرى الحركات المكانية مما يقع فيه
سرعة وبطؤ بضرورة خاصة وقوع ذلك الى زمان فان كان شئ يجتمل ان يقع فى آن وان يقع فى زمان فليس
كلامنا الآن فيه بل كلامنا فى الامور التى تختلف بالسرعة والبطؤ ولا يخ فى وقوعها عن زمان فانها كما اشتد
قوتها يقصر زمانها فان كان شئ منها واقعا عن قوة غير متناهية كان اما فى آن وذلك يخ لان المسافة وامثالها
لا يقطع فى آن او فى زمان فيكون له نسبة ما الى زمان فعل واقع عن قوة متناهية فيعود الى ان يصير نسبته
الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيصير للقوة التى لا تتناهى ما يقوى عليه نسبة الى المتناهى الذى يتناهى
ما يقوى عليه فاذن ان كانت قوة غير متناهية فيكون ما يقوى عليه احد الامرين الاخرين اعنى المدة والكثرة
فلينظر هل يمكن ان يكون لهذه القوة التى لا تتناهى ما يقوى عليه كثرة او وجود فى جسم حتى يعرض لها انقسام
بانقسام الجسم لكن الكثرة اما كثرة متوالية من مبدا محدود على ترتيب محدود يتخاذى المدة واما كثرة مختلطة
من اشياء متفقة وفى ترتيب مختلفة فيجب ان نترك الآن النظر فى القوة على كثرة مختلطة لغير متناهية فلذلك
لنا فيها ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة من ترتيب واحد محاذ للمدة فلينظر هل يجوز ان يكون فى الاجسام
قوة على كثرة لهذه الصفة وعلى ما هو غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا محالة يتجزى وكل متجزى
معه القوة وجزء هذه القوة لا يخ اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل فى الكثرة والمدة من آن معين فيكون المقوى
عليه فيهما جميعا فى القوة بشئ واحد فيكون لا فضل للكل على الجزء فى المقوى عليه هذا خلف واما ان يكون لا يقوى
عليه يخ اما ان يقوى على شئ من جنسه ولا يقوى على شئ من جنسه البتة ومحال ان لا يقوى على شئ من جنسه
فان القوة تكون سارية فى الجسم ذى القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ويقوى عليه من ذلك الجنس
للكل فلا يخ اما ان يكون مثلا للمقوى عليه اذى يحركانه شيئا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك
فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما فى القوة تما لا نهاية له كثرة ومدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما
منها سواء فى المقوى عليه هذا محال وان كان ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على ذلك الاصغر
فاما ان يكون للمقوى عليه فى الكثرة والمدة من آن معين منهما سواء وذلك يخ او يكون الجزء اقل وانقض واذا
كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن بمضاف فى اتصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه بل من الطرف الآخر

واذا نقص عن غير المتناهي في جهة كونه غير متناه زاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه بشيء في جهة
فهو متناه في تلك الجهة فيكون اذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس الى مدة الفعل لكن جملة الجسم المتناهي
تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة فالقوة التي في الجملة تناسبها مناسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس
الى المقوى عليه فالمقوى عليه الذي للجملة تناسب المقوى عليه للجزء مناسبة محدودة فزمان الجملة ايضا محدود
وكذلك عدده والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاء والخلاء وذلك
لانا لسنا نحتاج الى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقدير مناسبته يوجب هذا الحكم فهو
متناه على التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة
الامور التي ليست توجد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما لكان طباعها توجب
كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت يكون بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان
طباعها توجب كذا وكذا وذلك واجب لها ان يكون فتبين من هذا انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة
غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة المذكورة واما بالقياس الى العدة المختلطة فعسى الامر ان يشكل
فيه فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان يكون العدة المعدومة التي في المستقبل
اذا كانت انقص من عدة اخرى ان يكون متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل امور بلا نهاية ولكن بعضها انقص
من بعض كحركات بلا نهاية هي اسرع وحركات بلا نهاية هي ابطأ فان دورات الاسرع لا محالة اكثر من دورات الابطأ
وكذا العشرات الغير المتناهية اكثر من الوحدات الغير المتناهية واقل من المائتين والالوف الغير المتناهية واما
في الزمان المتصل من الآن فلا يجوز ان يكون زمان معتبر من ان اقل من غير المتناهي المبتدئ من الآن الا متناهيا
ولكنه اذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناهية كل واحد على ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها
مبتدئا من وحدة معينة او آن معين فاذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على
خلط من تراتيب مختلفة واما انها لا يقوى على ترتيب غير متناه فذلك بين مما قلناه واما اذا كان كل كثرة
منها غير منتظمة في ترتيب واحد او يكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه
فقد بان انه يستحيل ان يكون للجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة فان قال قائل ان القوة
التي في الفلك الاقرب الينا يقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع وهي جسمانية فنقول اولا
ان تلك الحركة كما ستعلمه في موضعه حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه ومع ذلك فهو عن السبب المحرك دائما
بتوسط حركة الفلك ونحن لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية تحرك جسما ويحرك بتوسطه شيئا اخر حركات
غير متناهية ولا يكون القوة الغير المتناهية مستقرة في احد الجسمين انما نمنع ان يكون قوة غير متناهية هي في
جسم يحرك ذلك الجسم او جسما اخر حركة غير متناهية فاما ان كانت لا في جسم ويحرك جسما ويحرك ذلك الجسم بسبب
تحركه عنها جسما اخر حركة غير متناهية فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية
على الذي هو بريء عن مخالطة الاجسام يحرك جسما فيتحرك له اجسام كثيرة يلتحم به ويتولد عنها نظام في اعداد
متكونة لا ينقطع انما كلامنا في القوة الغير المتناهية التي هي اصل ومبدأ لنظام الترتيب الغير المتناهي مدة
كان او عدة في التكون او حركة متصلة وكان بواسطة او بغير واسطة فانا نحكم ان ذلك المبدأ لا يكون في

كل ترتيب منها

الكون الذي يجوز لها بريئة خ ل

جسم فان قال قائل ليس من المستحيل ان يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ثم يكون ذلك الجسم
مما من شانه ان يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك او ذلك العدد دائما فالجواب عن هذا ان ذلك من المستحيل لما
بيناه بل يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام قوة يفعل بها فيما يماسه دائما بل كل قوة كل جسم قوة جسم
يفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد وتقريب ولا جسم من الاجسام يمكن ان يكون فيه قوة يبقى دائما
مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها بل يجب ان يكون قوة الجسم قوة انما يصدر عنها فعل يقتضي
نفسه التناهي وان بقي الجسم دائما فيكون مثلا دافعا او جاذبا او محيلا او شيئا مما يجري هذا المجرى فان قال
قائل انا نشاهد الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها
الطبيعي فنقول اما السكون فعدم فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام القابلة للكون والفساد
دائما وبقاء قواها كذلك مما سنبين استحالته ثم لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة الغير
المتناهية انما توجد لجملة الجسم فاذا قسم الجسم بطلت فلم يوجد من تلك القوة شيء للجزء فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى
عليه الكل لان محل هذه القوة الكل كما يوجد من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون موجودة لشيء من
الاركان التي امتزجت عنها وكما ان المحركين للسفينة فان الواحد منهم لا يحركها البتة فنقول ان الامر ليس على ما قررت
فان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع اجزائه وبحال مزاجه فانها مع ذلك يكون سارية في جملته والا لكانت
قوة لبعض الجملة دون الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج
حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل وانما لا يحملها في حال الانفراد وليس يجب ان يكون فرضنا للجسم بعضا
يلجئنا الى ان ناخذ ذلك البعض بشرط قطعه وابانته حتى يكون للقائل ان يقول ان البعض المبان لا يحمل من القوة
شيئا بل يكفينا ان نعين بعضا منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة الذي فيه وحدها
للتعرف المفروغ منه على سبيل التقدير والمحركون للسفينة فان الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك كل السفينة
فيمكنه ان يحرك اصغر منه لا محالة ويلزمه ما قلنا ولقائل ان يقول فالمحرك الغير المتناهي القوة الغير الجسماني الذي يحرك جسما
لا يخ اما ان يفيد حركة واما ان يفيد قوة بها يتحرك فان افاد القوة فقد افاد قوة غير متناهية للجسم فيلزمها
ان ينقسم ويعرض ما ذكرتم وان افاد حركة ولم يفد شوقا غريزيا وميلا لها فهو قسر وعندكم ان القسري لا يدوم
فالجواب انه ان افاده ميلا فان الميل وان كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير متناهية
بل من حيث هي تلك الحركة فالميل وحده ليس بحيث يصدر عنه الافعال الغير المتناهية بل عن تاثير من مستبقيه
على الدوام ويدوم به وهو في ذاته متناهي المقوى عليه ان كان له مقوى عليه وان لم يفد ميلا فليس الحركة
قسرية ايضا كما حسبوا اذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان واذا لم يكن ميل لما افيد من الحركة لم يكن
قسرا فقد اتضح انه من المستحيل ان تكون قوة في الجسم هي التي تقتضي لذاتها امورا بلا نهاية ولقائل ان يقول
ان البرهان الذي ادعيتم انما قام على قوة غير متناهية يحرك جسما غريبا خارجا عنها ولم يقم على قوة غير متناهية
يحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة يحرك ما هو فيه وليس جميع القوة محركا الشيء الاصغر
الذي فرضنا ان بعض القوة يحركه لان بعض القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه وليس جميع القوة
محركا في وقت من الاوقات لما يحركه الجزء لانه ليس فيه واذا كان كذلك لم يسبق الكلام الى الخلف فيكون الجواب

يوجب

عنان نتذكرها اشترطناه من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شرطية متصلة تقديرية لا يجب الوجود
واذ قد فتشنا عن هذا البحث حق التفتيش بيناه على غير الوجه التخييلي الذي يذكره من تحرف في العلوم ويأخذ القوى
الغير المتناهية كأنها في نفسها غير متناه ويخرج خلفا بأنها يلزم ان تضعف وتتضعف ويكون لها نسبة
اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل بمعنى قوة غير متناهية ان قابلها من القوى
عليه غير متناه في القوة لا بالفعل وان غير المتناهي في القوة قد يعرض له ما يصير اكثر واقل ان يكون شيأ
كثيرة كل واحد منها في طبيعة غير متناهية فيكون غير المتناهي مرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك ويكون
ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف
القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب بحكم حوم ما بيناه واذ قد بينا ذلك فلينظر هل من الممكن ان يكون
ان يكون حركات واكوان متصلة بلا نهاية وهي ان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية وهي طرف لم يكن قبله

الفصل الخامس

قبل الفصل الخامس في انه ليس للحركة والزمان شئ يتقدم عليهما الا ذات الباري تعالى وانهما
لا اول لهما من ذاتهما فلينظر انه هل يمكن ان يتبدى الحركة في وقت ما من الزمان لم يكن له قبل او الحركات
ابداعية وكل طرف من الزمان فله قبل وان ذات الباري تعالى هو قبل كل شئ فنقول ان كل معدوم فانه قبل
وجوده هو جايز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا لم يجز الوجود كان معدوما
لم يجز الوجود وكان ليس بجايز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود هو موجود قبل الوجود وجواز الوجود
للوجود امر محض لا محالة ليس هو نفس العدم فكم من معدوم غير جايز الوجود فهو اما جوهر قايم بنفسه واما امر
هو موجود في شئ فلو كان امرا قايما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف الكن من حيث
هو جواز وجود هو مضاف الى شئ ومعقول بالقياس فليس جوهرا قايما بذاته بل يجب ان يكون اضافة وعرضا
لجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا لما اضافة لان تلك الاضافة تكون نسبة الى الشئ المفروض معدوما
ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت بل بنسبة معينة ولا يتعين تلك النسبة الا بانها
جواز فقط فيكون اذن الجواز نفس الاضافة لا جوهرا يلزمه اضافة هي غير الجواز ومجموعهما هو الجواز وليس
وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا تعرض لمعدوم ولا هو صفة للمبدأ
الفاعل حتى يكون هي القدرة فان القدرة على الايجاد وجواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان نقول
القايل ان القدرة على الممتنع محال وعلى ما ليس بنفسه جايز الوجود محال وليس يكون هو قولنا ان القدرة
على ما ليس جايز الايجاد بمحال وجواز ايجاد ما ليس بجايز الايجاد محال فان الاول من القولين تؤدي مفهومها
غير مفهوم القول الثاني فان قايل القول الاول يفيد معنى غير هذا وقايل القول الثاني يفيد هذا
اي اذا قال ان ما لا يجوز ايجاده فان قوله هذا لا كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجب ايجاده
عن غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول ولذلك فان الناظرين ينظرون في الامور هل هي
جايزة الوجود حتى يحكموا انها جايز ايجادها او هل هي غير جايزة الوجود حتى يحكموا انها غير جايز ايجادها
ويستحيل ان ينظروا انها هل هي جايز ايجادها او غير جايز ايجادها لتعرفوا من ذلك على سبيل الانتاج
انها جايز ايجادها او غير جايز ايجادها فنحن ان يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود قايما في جوهر غير

المحرك وغير قدرته والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شانه ان يتحرك وظاهر من هذا ان الذي
لم يتحرك من شانه ان يتحرك ليس البتة وجود حركة فاذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك وجب ان لا يكون العلة
الحركة والاحوال والشرايط التي لاجلها يصير المحرك بالقوة من المحرك في المتحرك موجودة ثم وجد فيكون قد تغير
حال قبل تلك الحركة فان الحركة وكلما لم يكن ثم كان فله علة يوجب وجوده بعد عدمه واولاها لم يكن عدمه
ليس باولى من وجوده ولا بغير احد الامرين لذاته فيجب ان يتغير لامر وذلك الامر ان كان غير ذلك الوجود عنه
عن العدم لا غير سواء كان الامر ممتنعا له بل يجب ان يكون الامر يترجح فيه غير الوجود عن العدم والترجح اما
ان يكون مرجحا يوجب مرجحا لا يبلغ ان يوجب فيكون ذلك الكلام في حدوثه بعينه والكلام محالة يجب
لا محالة ان يوجب على كل حال فيجب ان يكون سبب مرجح او موجب حدث والكلام في حدوثه ذلك الكلام
بعينه فاما ان يكون لحدوثه اسبابا ان ترتيبا بالطبع لا نهاية لها موجودة معا او موجودة على التتالي فانها
موجود معا فقد وجد المحال وان كانت موجودة على التتالي فاما ان يكون كل واحد منها يبقى زمانا او
تتالى الآنات فان بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التتابع لا ينقطع وكان قبل الحركة الاولى حركة
وكانت الحركة قديمة وقد جعلنا لها مبدأ هذا خلف وان بقيت آنات فتتالي الآنات بلا توسط زمان وذلك
ايضا محال فبين انه اذا حدث في جسم امر لم يكن فقد حصل لعلة ذلك الامر في الجسم نسبة لم تكن وتلك
النسبة نسبة وجوده بعد عدمه لذاته او لحال اما حركة يوجب قربا او بعدا او مواراة او خلافها واما حدوث
قوة محركة لم يكن واتا ارادة حادثة وكل ذلك فلحدوثه سبب على الاتصال شيأ بعد شيء وذات لا يمكن
الا بحركة تنتظم الزمان شيأ بعد شيء ويحفظ الاتصال الامتناع تتالي الآنات ولانه ان لم تكن حركة
نعقل الامر الى امر وجب بفع العلل والعلول معا فان السبب الحادث للوجوب المرجح ان كان قار الوجود
فانه اما ان يكون بطبيعته يوجب ويرجح ان يكون الامر يعرض له فان كان ذلك لطبيعته لم يتعذر ويجب ما هو
علته وان كان لعارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت ذاته الوجود ان يجب بها المعلول
بلا تاخر واذا كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الاول فاذا كانت العلل والاحوال التي لها العلل
علة قارة الوجود حادثة او غير حادثة لم يتم للحادث بها وجودها وجود فان القار ان كان دائما كان
موجبه كذلك فيصير حادثا وان كان حادثا كان لكونه علة علة اخرى فيجب ان يكون في العلل والاحوال
العلل علل غير قارة الوجود بل وجودها على التبدل وعلى التقدم من امور الى امور وليس هذا غير الحركة او
الزمان والزمان في نفسه لا يفعل فعلها والحركة تقرب وبعد فتكون سببا وعلة لوجه ما اذ تقرر العلة
فقد بان انه ان كان كلما فرضنا للحركة مبدأ يجوز التقدم كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة
مبدأ الا الابداع ولا مبدعها بشيء الا ذات المبدع مبدئة بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها شيء
الا ذات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان في نفسه متقدم عليه وبشيء اول الا ذات المبدع والذي
يكون للحركة ابتداء ما الا على جهة الابداع ولا يتشيء الا ذات المبدع وليس لقائل ان يقول انكم قد جعلتم
الحركة والبعد الموجود واجب الوجود لا يحتاج الى موجد فالجواب ان واجب الوجود على نحوين احدهما واجب
الوجود مطلقا والآخر واجب الوجود بشرط وبعبارة مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا

الحركات حد

جلكبر بانيه

مبدعة علها

مطلقا

مطلقا بل اذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب النهار مع طلوع الشمس فهو واجب لعلة ولدين وجوب
وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا لذاته ويخص اوجبنا فذ مر وجوب الحركة ان فرض للحركة ابتداء لا على نحو
الابداع وذلك محال لهذا الشرط ولم نوجب لها وجوب الوجود لذاته وليس اذا جعل للشيء وجوب وجود
مرسلا او عند شرط فقد جعل له ذلك لذاته وقولنا انه يجب ان يكون حركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب
من مبدأ وقولنا وانه يجب ان يكون الحركة دائمة الفيضان من محرك لو قلناه لوجب ان تكون تلك الحركة واجبة
الوجود لذاتها بل اذا قلنا لا يمكن ان لا يكون حركة تكون كانا نقول لا يمكن ان لا يكون محرك لها فاذا
قلنا لا يمكن ان يكون حركة تحدث في الزمان الا وقد كان في القبل لذلك الزمان حركة تكون كانا قلنا لا
يمكن ان يكون محرك محرك في الزمان الا ويكون قد حرك قبله محرك هو او غيره فان قال قائل ان يجوز
في قدرة الله تعالى ان تكون كان يخلق قبل كل مخلوق خلقا وقبل كل حركة حركة كم شاء بحيث لا يتم منهم بان يكون
الله جائزا عليه ان كان يخلق خلقا قبل كل خلق على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها وهذا يوجب ان نقول بوجود
حركات لا نهاية لها في الماضي فيكون الحركات التي الى الطوفان اقل والى زماننا اكثر ولا شك في كون الامر فيها لانها
لم متناهية فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة الاخرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات
لا نهاية لها توقف وجود على ما لا نهاية له لا توجد ايضا وايضا فانكم تكونون قد اوجدتم بالفعل ما لا
نهاية له في الحركات اذ كل حركة منها فقد وجدت بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كان كل حركة حادثة فكل
الحركات وجملتها حادثة فالجواب عن الشك الاول ان تلك الحركات اذا فرضناها قد خلقها الله عز وجل
فعلها اذا اعتبرت الآن كان لا وجود لها البتة وانها معدومة فاذا قيل انها غير متناهية فليس على انها كما
غير متناه بل على انا اي عدد للحركات توهمنا وجدنا قبله عدة كانت وانها معدومة فالصحيح انا ان يجوز ان
يقال في المعدومات انها اكثر او اقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز ان له يجب فيها ذلك لان الاعراض وان جوز
فيجب ضرورة ان المعدومات نهاية لها وان بعضها اقل من بعض كالمعدومات في المستقبل التي هي كذلك فان
العمر فيها اقل من مدة ثلاث العمر وعود ان عدة افلاك منها اقل من عودات فلك واحد والتي من زماننا الطوفان
اكثر من التي في زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية وهيهنا قوم يزعمون ان للمعدومات دوان حاصلة متميز بعضها
عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهي العدد وان لم نقل في هذه المعدومات التي في المستقبل
ان كل واحد منها كذا لسبب انها معدومة فلا يقال في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان فيما
المستقبل اذ كل واحد يوجب كلا وجملة فكذلك ليقال في الماضي ولا يوجب جملة وبالحري ان لا يقال جملة
مستقبلة ولا جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا فيما استقبل ولا هي اكثر ولا هي اقل
ولا هي متناهية ولا هي غير متناهية ليس التي بمعنى السلب بل بمعنى كم ليس له نهاية نعم الجملة الماضية والمستقبلة
غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما يسلب عنها لا وجود له وكما يسلب الوجود ولا عدد يقبل العدد يقولان
الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل ان لا نهاية لها والمستقبل لم يدخل فانه لا يسلم له ان الماضي دخل
في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كما
انه قد يسلم فيه ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد يكون حكما

على كلية

على كلية للمستقبل حتى يكون كلية المستقبل يدخل في الوجود ويكون له كلية البتة بل والمتناهيات التي دخل في
الوجود كل واحد منها او يدخل على ان الثاني يعقب عدم الاول لا يوجد لها جملة لان الجملة يفهم منها الاجتماع
وهذه لم يجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا بانفراده وقتا لا وجود للآخر فيه نعم قد اجتمعت
في وصف العقل لها بانها كانت موجودة والاجتماع في الحمل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود مثل
اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم البتة واما الاعتراض الثاني فلا يخ اما ان يعني بالتوقف
المذكور فيه ان يكون امران معدومان في وقت وشرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله
حتى يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر على هذا وكان امر في الماضي معدوما ومن شرط وجوده ان يوجد
امور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدوما فيبتدئ في الوجود من وقت ما بشرط استحال ان يوجد امر موقوف
الوجود على امور غير متناهية لا موجود فيها واما ان يعني به انه ليس يوجد الا وقد وجد قبله امور واحدا
قبل اخر لا نهاية لها من غير ان يكون وقت كلها فيه معدومة فان ارادوا هذا فهذا نفس المطلوب ولا يجوز
ان يكون مقدمته قياس على ابطاله واما ما بعد هذا الاعتراض فانما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين
الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشياء بصفة يجب ان يكون الكل بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون له كل
حاصل ولو كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء ولا يرون ان الامور التي في المستقبل كل واحد منها
جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا خرج كل واحد الى الوجود بالفعل حاصلا فالكل
قد خرج ليس في غير المتناهي بل الامر على ما قلناه انه لو كانت عشرة متناهية تتوالى في الوجود واحدا بعد بطلان
الاخر فلا يشك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا والكل غير موجود بالفعل البتة
فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون ان يكون لذات الخالق
هذا الاقتدار الغير المتناهي ما اقوله وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل الحركة الاولى عدة حركات متناهية
يوجدها الموجد لكل واحد منها حال من غير البقاء والبقاء يحصل يتوالى عليه من غير انقطاع وعددها
عشرة مثلا فلا يخ اما ان يكون عندهم جائزا مع جواز ايجاد اولها الى ايجاد الحركة الموجودة الان ان يوجد
حركة على التوالي المذكور على ان بقاء كل واحد منها ولا بقاؤه على نحو ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون ذلك
عندهم جائزا فان جوزوا لم يمتنع ان يوجد تلك العشرة في اجسام وهذه العشرون في عشرين اخر فيكون في مدة
تلك العشرة وجدت هذه العشرون حركة مع عشر حركات وحالهما في السرعة والبطؤ واحد وطبيعتهما وحال كل
واحد في البقاء وغير البقاء كحال الاخر وهذا محال وان لم يجوزوا لزم ان يكون في حالة العدم عدد
يكون في حالة العدم عدد لجواز وقوع الحركات وايجادها مرتبا ويلزم لا محالة ان يكون ذلك مما لا يتناهى
اذ لا حال هو اول جواز فيكون موجودا بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم
امور اخرى مما الزمناه في باب الزمان ان يكون هناك تغيرات متتالية والا لما كان وجود بعد وجود وان يكون
الموضوع لها موجودا اذ لا تغير الا لموضوع وان يكون الموضوع ذات الاحد الحق الاحق عندهم اذ لا شيء غيره
وهذا الحاد سبحانه عما يقولون الملحدون

الفصل السادس

في تعقيب ما يقال ان الاجسام
الطبيعية ينخلع عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته في اقل منه وكذلك تعقب

اجسام اخر

فوجدت عشرون

ما قيل

ما قيل ان من الحركات ما لا اقصر منه ومما يليق الحاقه بهذه الفصول النظر في حفظ الاجسام للصور خلا الاتصال
وانها هل يبقى لها مع انقسامها الى غير النهاية اي هل كما ان الاجسام لا تتناهى في الصغر انقساما تحفظ صورة
الجسمية كذلك تحفظ سائر الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك اما الصور التي لها بحسب المزاج فيشبه
ان يكون ضرب من التحليل يردها الى البسائط وذلك بان يكون القسمة تتناول البسائط ايضا الا ان يتحلل
اليها لكن الاولى ان يجعل كلامنا في انقسام الصور البسيطة فنقول ان الظاهر من المذاهب المنسوبة الى صدور
المشائين ان هذه الاجسام تنتهي الى اجزاء اذا جزئت بعد ذلك لم يكن الصورة فيها بموجودة حتى يكون عندهم
ان للماء شيئا هو اصغر صغير للماء وكذلك للهواء وكذلك لسائر العناصر واذا كان قولهم في البسائط كذلك
فقولهم في المركبات التي ترى متشابهة الاجزاء كاللحم والعظم بذلك احكم وقد قالت جماعة منهم انه ان لم
يكن الامر كذلك فجائز ان يكون من كل صغير منها ما هو اصغر دائما واذا كان يجوز ذلك في الماء والهواء
والنار والارض وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان ياخذ اجزاء البسائط باي حد كان فتكون منها
ما تكون هو بالمزاج كالاشياء التي تتكون عن الماء والهواء والنار والارض وما تكون بالتركيب كالحيوانات التي
تتكون عن تركيب اللحم والعظم فجائز ان يكون المتكونات الحيوانية والنباتية على اي قدر شئنا فيكون
من الممكن ان يحصل فيل في قدر البعوضة ولهم ان يقولوا ولا يلزم من مقابل هذا ان يكون بعوضة في قدر
الفيل اذ الامتزاج يقتضي صغر الاجزاء لا كبرها فان الاجزاء اذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم يفعل من الامتزاج
ما يفعله الصغير ولهذا ما كانت المعاجين التي تمتزج وقد يعين على تكونها حد من الدق وكان كبر الاجزاء فيها
يمنع ان ينفذ قوى بعضها في بعض ولهم ان يقولوا او عسى قائل منهم قال ان هذا الامكان لو كان صحيحا
في تكون الحيوانات عن اسطقساتهم لم يكن امكانا مطلقا بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الموجود امكانا
اكثريا وذلك لان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر فان الاكثر يحصل عن الاقل وكذلك القول في التركيب
ووجود ما هو قبل اولى من وجود ما هو بعد فيكون الامتزاجات عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود وكان يجب ان
يكون وجود فيلة على قدر السنانير فضلا عن قدر البعوضة امرا لا يندر ندورا يلحق بالممتنع وعلى انا كيف نسمي
ما يكون على قدر البعوضة فيلا الا باشتراك الاسم فان الافعال الفيلية لا يصدر عن هذا القدر فهذا
ما يقولونه واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون منا على هذه الصفة اما في مناقضة انكساغورس
في قوله بالخليط وانه مؤلف من الاجرام المتشابهة الاجزاء وان تميزها على نحو ما يقتضي ضربا من الاختلاط
دون ضرب يكون به شيء دون شيء فهذا القول لازم لا محيص لانكساغورس عنه فانه ينسب التكون كله
الى الاختلاط والتميز واما على الاصول التي للمشائين فان هذا غير لازم وذلك لانه لا يجوز على اصولهم ان
امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر وذلك لان الاقل ان عني به الاقل في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم
في الاقل في المقدار وليس يجب اذا كان الاقل في العدد مزاجه قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون الاقل في
المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاكثر في المقدار فان وجود الاقل مقدارا في الاكثر مقدارا وجود بالقوة
المطلقة ووجود الاقل عددا في الاكثر عددا وجود بالفعل واذا كان الاقل في المقدار معدوما بعد بالفعل
لم يجب له امتزاج بتة بل الاولى في المقدار ان يكون الاكثر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاقل اذ الاكثر محصور

في المقدار

في المقدار محصل واما الاقل فغير محصور ولا محصل فان كل اقل من المقدار اقل بالقوة وايضا ليس واجبا
على اصول المشائيين ان يكون المزاج الحاصل عن اجزاء صغار ان حصل كافيا في حصول الصورة النوعية فعسى
ان يكون المزاج العظم شرطا مع المزاج وذلك لان النفس الفاعلة بحصولها مقارنة لجسم ما نوعا انما يستعد لها
الجسم تمام الاستعداد بعد ان يكون بحيث يصلح استعمالها اياه آلة لافاعيلها وحركاتها مثلا فان الانسان لا يمكن
ان يخلق انسانا الا ان يكون بدنه بحيث يفي بالافعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة وآلة يتمكن بها
ان لم يكن عائق من اتخاذ الكن واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس وسائر ما لا بد للانسان من وجوده له
وان لا يكون بحيث تسفيه السوافي وتحيله ادنى الكيفيات التي تغلب عليه فيشبه ان يكون النفس الانسانية
لا تحصل صورة ما الا لبدن من شان مثله ان لم يعقه عائق ان ينهض بالحركات الانسانية واذا كان كذلك فالمزاج
بنفسه غير كاف حصوله في ان يحصل النوع الانساني على ان لحصول المزاج المستعد لنوع ما مكانا ومعدنا
في مثله يحصل ويتولد ومادة عن مثلها يتولد وقوة نفسانية تفعل بالآلات قوية على التحريك والتسكين
ولو كانت هذه المادة مع استعدادها المزاجي نزرة يسيرة لانفعلت عن الكيفيات الحاضرة دفعة ولم يحفظ صورتها
المزاجية ريثما يبلغها الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية بل مثل هذه المادة لا يتعلق بها قوة نفسانية
خارجة خ ل مازجة فبين ان هذا القياس انما ينتفع به في الرد على انكساغورس لا غير واما نحن فنقول ان الجسم يمعن
والانفكاك في الانقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال والانفكاك والثاني لا على سبيل الانفصال وقد علمت
كلا الوجهين فالذي يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال والانفكاك وتباين الاجزاء بل بعرض يختص ببعضه او اضافة
ما يختص به مثل مماسة او موازاة او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام
الى حد يكون ذلك الحد فاقدا للصورة لان تلك الصورة فاشية في جميعها مطابقة له ولو كان من اجزاء الجسم ما لا قسط
بعد امثال خ ل له من صورته لصغره لكان بعد امثاله له في حكمه يفني الجسم او يبقى اصغر منه وابعد من احتمال تلك الصورة وكان
ح هذا الجسم منتظما من اجزاء ليس ولا واحد منها على هذه الصورة وانما يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع
بما هو اجتماع اجسام لا يفيد الا العدد وخواصه وبما هو اجتماع اجسام لا يفيد زيادة على ما يفيده الاجتماع
مطلقا الا المقدار ولواحقه من الشكل والوضع وليس شيء من ذلك نارية ولا ارضية حتى يكون غير موجودة
في الافراد وموجودة في الجملة في الاجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك عن مختلفات الطبايع ومع ذلك
فالمزاج ايضا فاش عند ما يستقر فيه فيما يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج في
ايضاحه الى كثير سعي واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزء من الماء ففيه مائية وان الانقسام
على هذا الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل واما الانقسام على النحو الآخر وهو على سبيل الانفصال
والتباين فيشبه ان يكون الافراط في الصغر يصير سببا لئلا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت
ازدادت استعدادها لان يفعل فيها غيرها بسرعة وهذا شيء ستتضح لك فيشبه ان من الجسم اذا افرط صغره
وباين كليته استحال ان يبقى على صورته زمانا بل يستحيل من الاجسام المحيط به اليها ويتصل بها ولا يكون
بحيث يثبت على صورتها الى ان تمزج فان كان الامر على هذا فيجب ان لا يحق ما يقال من ان اصغر جسم هو حافظ للصورة
الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يمكن للصورة النارية هو اصغر

من اصغر جسم هو حافظ للصورة الأرضية وذلك لان الاصغر منها يمكن ان يوجد نادرا لا لمحة هو فيا بل من الكون
الغالب ما يقبل طبيعة النار وعسى ان يكون هو الولى بذلك واذا كان كذلك فمن شانه ان يسخيل ارضا فاذا
كان من شانه ان يسخيل ارضا كانت الأرض التى استحال اليها اصغر حجما من حجم النار المسخيلة لو النار اذا
استحالت ارضا صادت اصغر حجما وهذا هو اصل المشائين وهو الحق اللهم الا ان يقال ان تلك النار الطبيعة
ليس من شانها ان تسخيل ارضا مفردة بل على نحو الانتقال بان يصير جزء الأرض لا منفصلا بالعدد عنها موجودا
بالفعل دونها بل كما تتصل قطرة من الماء بالماء الغمر بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة منفردة وانما يكون
منها زيادة فى جملة الغمر ويكون بحيث لنا ان نفرضها منفردة ولا يكون كذلك الا بانفصال والا نفراد فان
قال هذا قائل فقد اجحف فى الحكم وليس يجب لمجة ان يقع استحالة بحيث يصادف كلية الأرض فان كثيرا
من اجزاء العناصر تسخيل الى غيرها لا فى نفس ذلك الجزء الذى يحس كله وهو جزء كبير يحسوس الحد وكيف الصغير
السريع الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان يتصل لمحة بل قد يجوز ان يسخيل الى تلك الطبيعة ويبقى مما
فلينظر الآن فيما يقال من ان فى الحركان حركة لا يمكن اتخاذ الأقل منها فيكون فيها مسافة ايضا لا اقل
منها وزمان كذلك وايضا متحرك لا اصغر منه فنقول اما امتناع وجود حركة لا اقل منها على الهاجس من حركة
منصلة فمرظاهر مما سلف كذلك فى المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد فغير بعيد ان
يظن بهذه الأشياء الها يستحق التناهى فى الصغر واما الأولى والحق هو ان يكون حكم الحركة حكم المقدار
فى ان الصغر لا يخرجه عن طبيعة المقدارية كما يخرجه عندهم مثلا عن طبيعة النارية فانا اذا فرضنا اصغر شيئا
فنحن نعلم انه فى نفسه بحيث يمكن ان يعرض له قسمة بغير جهة التفكيك فانه نفرض فيه حد مشترك لجزئيه
وان كان متحركا اذا ابتدا يتحرك من ابتدا ثم فانه لا لمحة بوا فى ذلك الحد المشترك وانه لا يمتنع ان يعرض له
مانع مسكن عند موافاته ذلك الحد اذ من شانه السكون فيكون ذلك اصغر من اصغر الحركان وهذا
اشد امكانا من تفكك المقادير فان المقادير لا يبعدان يبلغ حدا يعجز التفكك عن تفكيكه لصغره وقوته
لأن يصيب الفاصل بقسمة الفاصلة وان كان فى نفسه قسما لكنه لا يمتنع اذا كانت مسافة ان تلحقه
القسمة المذكورة وان تلحقه القسمة المذكورة وان تلحقه عند حد القسمة علة مسكنة فليس ان يمتنع فيه ذلك
دون ان وقد بقى علينا من هذا الجنس بحث وهو انه هل كما فى الحركان الطبيعية حركة لا اسرع منها فى
الوجود فكذلك فيها حركة لا ابطاء منها فى الوجود وان كان يمكن ان يكون فى الوهم ابطا منها فنقول انه
ان كان فى الحركات الطبيعية مثل هذا فهو حركة اصغرها يمكن ان يحفظ صورة من ابطا الأجرام المستقيمة
الحركة حركة

الفصل السابع

فى جهات الأجسام واذ قد عرفنا احوالا ما يعرض للاجسام
الطبيعية وفواها من التناهى وغير التناهى فى الزيادة والنقصان فحرى بنا ان نتكلم فى جهات الأجسام
وتحيزاتها حركاتها اذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول اما اذا فرضنا بعدا فانا ان نفرضه
على الاستقامة او على جهة اخرى فان فرضناه على الاستقامة واستحالة ذهابه الى غير النهاية اقر فرضنا له
نهايتان وافترض لما بينهما جهتان الى كل نهاية جهة وان كان مستديرا او منحنيا فيفرض له قطع كان
الحد المشترك الى كل واحد من القسمين جهة على هيئة واعنى بالبعد كل امتداد سواء كان يمكن ان نفرض

فى الوجود

فى امتداد

فيه امتداد اخر او لا يمكن واما الذي لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فهو السطح والجسم فان السطح له في انبساطه
امتداد واحد والجسم له في تحته امتداد واحد فالخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل واما السطح فانه يجوز
ان يوجد هو بعينه ويعتبر له امتدادات مثلا ان كان مربعا لكان له امتداد من ضلع الى مقابله وامتداد اخر
من الضلع الثالث الى مقابله والموضوع واحد بعينه لكنه بحسب الاضافة الى مبدا عنه يمتد الى منتهى هو غيره
وبحسب الاضافة الى مبدا غير ذلك المبدا ياخذ عنه الى منتهى غير ذلك المنتهى وبالجملة كلما فرض امتداد عرض
منه ان يضاف له من حيث هو كذلك جهتان لا غير والمشهور عند الجمهور او عند اهل الظاهر من اهل النظر ان للخط
جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ست جهات واما رايهم في الخط فصحيح مطابق للوجود وفي ساير
ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات فانه ان كان السطح مربعا فاعتبرت نهايات الاولى التي
هي الخطوط دون النقط فالامر على ما ظن فان لم يكن مربعا او كان مربعا ولم يعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك
فانه ان كان مثلا مسدسا فلا يجد اولى من غيره بان يكون جهة فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك ان
يكون له ست جهات وان كان اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك وان كان ايضا مربعا ولم يعتبر تناهيه الى الخط
المستقيم فقط بل اعتبر له جميع انواع التناهي حتى الى الزاوية كانت له جهات ثمان اربع الى الخطوط واربع الى
الزوايا واما الدايرة فلا جهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فيعرض لها جهات لا نهاية لها بالقوة فلا جزء
من المحيط ولا نقطة فيه من حيث هو دايرة فقط هو اولى بان تلي الجهة دون غيرها واذ قد عرفت هذا في السطح
فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست كيف يكون في المكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب وما يجري مجريهما
وقد عرفت كيف لا يكون وانه كيف ينقص جهات المخروط الذي يحيط به اربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب و
كيف الحال في الكرة واما السبب في اشتهار هذه المقدمة وهو ان لكل جسم ست جهات فامران احدهما راي عامي
والاخر اعتبار خاصي فالذي سببه راي عامي فهو انه لما سبق الى الاوهام العامة ان الحيوان وخصوصا الانسان
يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس وقدم وكما يكان له يمين ويسار اما اليمين فالجهة القوية
منه في ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وقد كان له فوق واسفل اما الفوق للانسان فالجهة التي يلي راسه
والسفل منه فالجهة التي يلي قدمه واما في ساير الحيوان ذوات الاربع فالفوق منه الجهة التي يلي ظهره والاسفل
منه الذي يلي بطنه وقدمه وكان له قدام وخلف فالقدام هو الجهة التي اليها يتحرك بالطبع وهناك حاسة
الابصار والخلف ما يقابله ولم يمكن عندهم له جهة غير هذه جعلوا طوله من راسه الى قدمه وعرضه من يمينه
الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه فكانه لما افترضت هنا هذه النهايات اولا افترض بعدها بحسبها هذه
الابعاد اذ الابعاد بالحقيقة لا يفرض الا بافتراض النهايات التي عنها واليها يمتد فلما كان هكذا وقع في الاوهام
ان الجهات ست ولم يشعر بغيرها اذ لم يكن الا لهذه فوقفت الاوهام على مبلغ هذا العدد واعان على ذلك
نوع من الاعتبار الخاصي وهو ان الاجسام يوجد فيها امكان وقوع مقاطعات ثلث على قوايم ولا يجوز غيرها
وينتهي كل مقاطعة الى طرفي الخط الذي عليه المقاطعة فيكون ستة اطراف فيكون ست جهات لكن انما يكون
هذه المقاطعات ثلثا لا غير اذا فرض امتداد واحد اصلا ووضع وضعا من غير ان يكون الطبع يوجبه ثم ترتب
عليه المقاطعات بقوايم ولو فرض مكان ذلك الامتداد الاول الواحد غيره مما ليس موازيا له لوقعت ثلث

١٢ الاسما

مقاطعات اخرى على قوايم غير تلك بالعدد ووقعت جهات غير تلك بالعدد ثم مع ذلك فلا يجب ان يختلف
نوعية الجهات في كل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار انما يجب
ذلك في الحيوان اعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزا بالقوة والطبع والنوع نعم يشبه ان يكون
لكل جسم من التي يلينا علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي
الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي الارض ان لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق
لكن هذا عسى ان لا يوجد في الارض وهي في موضعها الطبيعي فيشبه ان لا يكون لها جهة الا الفوق ان عني بالجهة
ما يلي نهاية الشيء ونهاية الارض سطح وسطحها يلي السماء فعسى ان يكون الاعتبار للجهات لا يقتضي النسبة
الى السطح بل الى كل طرف لبعد يفرض في الجسم واذا كان كذلك كان للبعد المفروض في الارض جهة عند مركز
كرته الذي هو مركز الكل وعليه الدور وجهة عند سطحه وهما نهايتا البعد النافذ فيها فيكون للارض ايضا جهة
سفل وجهة علو ويكون جهة السفل للارض ليس وجوده لما يقاس اليه كوجود جهة العلو وذلك لان جهة العلو
سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا طرف
البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما فان كان كذلك فكيف يكون له جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة
لكنا قد جعلنا احد اسباب انقسام المتصل المسامتات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل اذ قد يتعين المماس والمسامت
والمحاذي بالمماسة والمسامتة بالمحاذات كما بالاشارة فيكون اذن المركز والطرف الاخر مما يصير معين الوجود
لمسامتة البعد المفروض لكن الشان في هذا البعد المفروض انه كيف يفرض فنقول انه لا يعدم الارض وجود
افق لها لوجود قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض الابعاد الذاهبة فيه فكان للارض لو انفردت ايضا
ولم يكن لها نسبة الى اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل بهذا الوجه بل فوق فقط من جهة انتهائه
الى سطحه بل هذا حق فانه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه فبقي الان ان ننحل ما يتشكك به
على هذا فيقال لو توهمنا ان الارض ليس لها الا السماء اكان يكون لها علو والعلو لا يكون علوا الا
بالقياس الى السفل او كان لها سفل وقد فرضتم ان السفل ليس يتعين الا بتعين بعد وان البعد لا يتعين
لوجود السماء وحده بل باعتبار قائم يجعل للارض افقا او سببا اخر يجري مجراه فيلزم من هذا انه يتعين العلو
لوجود السماء ولا يتعين وهف فالجواب ان العلو يعني به شيئان احدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي يلي
السماء كما ان الخفيف يعني به امران احدهما الذي بالقياس الى الثقيل والاخر الذي يريد في حركته ملاقات
سطح الفلك فاحد العلوين مقول بالقياس الى السفل وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس الى الثقيل و
الثاني مقول بنفسه لا يحوج تعقله الى اعتبار وجود مقابله فانه ليس يلزم لمن فرض جهة بالفعل يلي السماء ان
يكون يعقل ذلك لاجل جهة يلي السماء وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك الى ملاقات سطح الفلك ان
يحكم ان شيئا اخر يتحرك الى المركز فللارض بالقياس الى السماء وحده من غير اعتبار اخر جهة يلي السماء فان سميت
هذا المعنى علوا فلها علو وان لم يسمه علوا وعنيت بالعلو ما يقال بالقياس الى السفل فليس للارض من حيث
هي مقيسة بالسماء بلا اعتبار اخر علو ونبتدي من راس فنقول ان الفوق والسفل بالطبع فقد يوجدان للنباتات
والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول واحدهما بالطبع فوق والاخر بالطبع اسفل لكن يعرض ان يصير

الفوق اسفل والاسفل فوقا ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى انه بالطبع فوق وكذلك يكون السفل حافظا
لمعنى انه بالطبع سفل كما ان الماء وان سخن فهو حافظ لمعنى انه بالطبع بارد واما القدام والخلف فليس الا للحيوان
كان ساكنا او متحركا وللاجسام المتحركة غير الحيوان حين يكون متحركة فان الجهة التي اليها يتحرك هو قدامها و
الجهة المتروكة هي خلفها لكنها ان تغيرت حركتها تغير قدامها وخلفها ولا كذلك للحيوان لان القدام الذي للحيوان
ليس بحسب كل حركة بل بحسب الحركة الارادية التي الى جهة اعضاء مخصوصة له ما دام على النهج الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك
غير طبيعي بل متكلف فالاجسام الغير الحية تارة يوافق فوقها قدامها وخلفها وذلك اذا تحركت الى فوق او الى اسفل وسفلها
وتارة يخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك اذا لم يكن حركاتها الى فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اعني
نحو جهة الارض وان تحركت عرضا لم يدخل جهة في جهة فحري بنا الان ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الكرات
المتحركة على انفسها بل في الفلك وهي ما قيل ان للفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا هو بالمعنى
المقول للحيوانات الاخرى او باشتراك الاسم وان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ينظر في الجهات الطبيعية للمتحركات الطبيعية
على الاستقامة وانها كيف تكون

الفصل الثامن

في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية وهي
المستقيمة ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الحركات الطبيعية وانها كيف تتحدد ونبدأ بجهات الحركات
المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا محالة متحددة في البعد وتحددها لا يخ اما ان يكون عند جسم او
عند لا جسم ومحال كما بينا ان يكون في الخلاء تحدد الجهة فيجب ان يكون التحدد عند جسم ولان للمتحرك على الاستقامة
يخلف جهة ويقصد جهة فلا يخ اما ان يكون تحددا متقابلا لجسم واحد اذا كان احد الحدين في غاية القرب منه و
الاخر في غاية البعد منه ولا يتحدد غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه الا بان يكون على جهة احاطة ومركز
حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا ويجب ان يكون الجسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه
ان كان موضوعا كالمركز يتحدد القرب منه ولم يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القرب منه والبعد عنه واما
اذا كان التحدد بجسمين فلا يخ اما ان يكون احدهما كالمحيط والاخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما
كالمحيط والاخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يجعل للبعد حدين وان لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي
في المركز بالعرض فاما اذا كان التحدد بجسمين فنقول اولا انه لا يجب ان يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط يستحق
بطبعه ان يكون التوجه اليه والى القرب منه وبعضه الاخر ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد
متشابه نسبته الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة بل يجب ان يكون حاله الى ما هو خارج عنه من جميع
الجهات سواء فيجب ان يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح ليس في جهة بعينها دون جهة حتى يكون
جهة منه تلي امكنة واجساما يتحرك منها اليه وجهة نهاية ليس لها خارج لا خلاء ولا ملاء بل يجب اما ان يكون لا
خارج له البتة او يكون الخارج المملو او الخالي ان كان محيطا به اي يكون بحيث يجوز ان يتوهم في كل مكان من الخارج
الذي له جسم يتحرك اليه بالطبع الحركة المقربة منه وهذا يوجب احاطة متشابهة فاذا كانت الحركة الى كل واحد
من هذين الجسمين يطلب الجهة التي هي قربه يجب ان يكون لو توهمنا المتحرك واقعا من احد الجسمين الى الجهة التي
لا يلي الجسم الاخر فيتحرك الى قرب الجسم الاخر الاول ان يكون انما يتحرك الى تلك الجهة بعينها لا من مقابلها لانها
تؤدي الى الجسم الاخر وهو محدد الجهة المقابلة للجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة الى جهة الاخر الا من مقابلها

كل واحد من الجهتين يتحدد بجسم على حدة او تكون الجهتان تتحددان بجسم واحد والتحدد انما تكون وايضا اذا كانت على جهة المحيط والمركز

فقد بان

فقد بان ان ما فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يقال انه من جانب يحدد جهة ومن جانب
يحدد اخرى وان الجهتين متضادتان بالطبع فان كلا منا في الشيء من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع ومحددها
فان كان المحدد تحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قربا منه فيجب ان يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع
فيجب ان يكون ضدها كل بعد منه فيعود الى ان يكون محيطا لان البعد المقدر من سطح الجسم الاول اما ان
يقتضي تحدد الطبيعة ذلك الجسم الاخر او لا يقتضي فان اقتضى تحدد الطبيعة ذلك الجسم الاخر فليس ان يقتضيه
قطعة اخرى منه من سطحه اولى من ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك بالطبع
وان لم يكن كذلك وكان التحدد يقع باجسام كثيرة وكيف اتفقت ويكون التحدد بكل واحد منها يقتضي جهة
اخرى ويكون القرب تحدد جهة واحدة والبعد تحدد جهات ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا
كله محال فان كانت الاجسام التي يفرض حواليه بذلك البعد ويفرض جهات شتى ايها كان بدل صاحبه حدد
الجهة التي يحددها الاخر لو كان مكانه بتحديده طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الاول ويكون متشابهة في
انها بالطبع تحدد البعد لان لها وضعا ما هو في غاية البعد ولم يكن بينها في هذه الجهة خلاف وكانت بهذه الجهة
تحدد البعد وكانت الجهات التي ترسم باوضاعها من الجسم الاول جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكانت تكون
تلك الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط في تحديد
الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع في المركز داخلا في الامر بالعرض ونقول انه ليس يصلح ان يكون كل جسم محددا
للجهة وذلك لان الجسم الذي من شانه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح ان يحدد الجهة لانه لا يخ
اما ان يقتضي طباعه الكون في تلك الجهة او لا يقتضي وان لم يقتض فكيف يتحدد به الجهة وجائز ان لا يكون
هو عندها وان اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة وكان مع ذلك جائز ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة
وهو بالطبع يطلبها فان كان في طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له طلب تلك الجهة لكنه من المستحيل ان
يوصف بان فيه امكان طلب تلك الجهة الا وتلك الجهة حاصلة فيكون لا جزء لذلك الجسم الا ويمكن في
طباعه ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة وتكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء منه فان لم
يمكن يوجد هذا الممكن فانما لا يوجد لا لامر في طباع من جزء جزء من الجسم الى اخر اجزائه المعدودة بحسب عدد
تلك التجزية بل لسبب من خارج وهو فقدان ناقل عن موضعه الطبيعي واذا كان كذلك فالجهة غير متحددة
الذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم بل متحددة بشيء اخر وقد فرض بهذا الجسم هف فقد بان انه ليس ان
يكون اي جسم اتفق محددا للجهة المعينة وتبين من ذلك ايضا ان الجهة الواحدة بالنوع يحدد جسم
واحد بالطبع ليس من شانه الزوال على الاستقامة البتة وان المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون منتظما
من اجسام شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد يستحق ان يوجد فيها جسم بعينه يلزمه وبعض اخر
يستحق جسما اخر مخالفا له بالطبع يلزمه ولا يجوز ان يكون قد اتفق انقسام ذلك الجهة المحيطة الى اجسام
مختلفة الانواع اتفاقا من غير وجوب وبقي كذلك وليس لك ان تقول مثل هذا اذا كان المحدد بالاحاطة
جسما واحدا فان الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل وان عرض له تجزية ما فباسباب له من خارج غير ثابتة واما
ترتيب الاجسام المختلفة بالنوع في احاطة ابعد البعد عن الجسم المحاطة به فليس مما يمكن ان يطرء ويزول

والا لكانت

والا لكانت تلك الاجسام تحصل في تلك الاحاطة وتخرج عنها ويكون تحدد تلك الجهة حاصلا قبلها فنعلم من هذا
ان المحدد بالاحاطة يجب ان يكون جسما واحدا لا يزول اللهم الا بالاستدارة واذا كان كذلك لم يكن في ضمنه
جهات بالطبع الا التي تاخذ نحوه من المركز او التي تاخذ عنه نحو المركز واللواتي تعارضها فان نهاياتها لا
يختلف بالطبع فانها تنتهي الى اجسام واحدة باعيانها ولا يتحدد اطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية
قرب وبعضها غاية بعد على نحو ما يجب ان نقول به هذا ونقول ان غاية القرب من الجسم المحدد المطلق قربه بالحركة
ليس يجب ان يكون غاية قرب من كل جزء منه فانه يستحيل ان يكون لمتحرك واحد على بعد واحد كخط واحد وصول
الى كل جزء من المقرب اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز
واذا انتهى خط من المحيط الى المركز ثم عداه فان الطرف الذي ابتدأ منه هو في غاية القرب والطرف الاخر ليس
في غاية البعد فانه يلي المحيط وان كان لا يلي كله فقد قلنا انه ليس شرط القرب من المحيط ان يكون قريبا من كله
بل من شيء منه وان كان غاية البعد من شيء اخر منه وذلك لانه لا يقرب من شيء غاية القرب الا صار على غاية البعد
من مقابله بالوضع وليس بالطبع فان اجزاء المستديرة لا مقابلة لها بالفرض الوضعي الا ضافي المسافي فانها وان
كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع لغاية البعد بل
لا بعد هناك من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث انها يلي طبيعة واحدة وجسما واحدا فبهذا يعلم صورة
الجهات التي يتحرك اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الان في جهات الاجسام المتحركة على الاستدارة واما المتحرك
بالاستدارة فهو على قسمين احدهما المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فهذا يمكن ان يعين له جهة
اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك ويشبه ان يكون احدهما قداما له والاخر خلفا واما جهة اليمين واليسار فيشبه
ان يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كان ذلك يمينا له اولى بان يسمى يمينا من مقابلها على التشبيه وان كان
لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب ان يختلف به الجهتان كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان واما فوق هذا المتحرك
المفروض وسفله فيشبه ان يكون ما يلي ناحية الارض جهة السافلة وما يقابلها جهة العالية فتعين ذلك له
لا من ذاته بعينه كما للحيوان ولا من حركته بعينه كما للمتحركات الثقيلة والخفيفة بل بالقياس الى اجسام اخرى
واما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان لا يكون ما قيل فيه من انه قد يتحدد له
جهات ست كما للحيوان امرا على الجهة التي قيل بل اول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة ولا يحتاج في تحدد
القطبين والمنطقة الى شيء غير جسميته وحركته التي هي على الصفة المذكورة وان كان محتويا على جسم اخر تحددت
له جهة تلي ما يشتمل عليه وجهة اخرى بخلافها تحددا ليس يحتاج في ذلك الى ان يكون متحركا بالحركة التي له بل وان
كان ساكنا كان له ذلك لكن اذا اعتبرت حركته على ما يشتمل عليه منها ونوسب بين اجزائه او نقطة يفرض فيه وبين
امثالها من المشتمل عليه المتحرك حوله فقد يتحدد له جهات اخرى وذلك لانه اذا فرضت في طول حركته لا في عرضها
الذي هي بين قطبيه ثلث نقط وكانت الوسطى تنحو احديها وتتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كان منها الوسطى
بالقياس الى الافق الذي هذه النقطة طالعة عليه هي جهة عنها ابتدأ الحركة بالطبع ومقابلتها مقابل هذه
الجهة فيتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب وكذلك يتحدد هناك جهة يلي خط الزوال وجهة يلي ما تحت الارض
فيكون الجهة التي تلي خط الزوال هي التي اليها الحركة الاخذة في الارتفاع وتلك غايتها لانها يكون هناك اقرب

ما يكون من المطلوع عليه ثم يأخذ في مفارقته قليلا قليلا والبعد عنه الى ان يقرب عنه والغاية التي اليها
يتوجه المتحرك هو القدام وما يقابله الخلف وخط الزوال بالقياس الى الحركة الشارقة الطالعة قدام وما يقابله
خلف ولما كانت جهة المشرق الجهة التي عنها مبدأ الحركة فاولى ما يشبهها من جهات الحيوان اليمين فيكون المغرب هو
اليسار وبقي القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو اولى بان يكون عمقا
وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو اولى ان يكون عرضا فليس له الا ان يكون بعد الطول واولى
القطبين بان يكون على جهة المقايسة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الاولى والشمالي في الحركة الثانية
فانا لو توهمنا انسانا يتحرك على نفسه مستديرا وينبعث حركته من يمينه لكان يكون قدامه ما يلي وجهه
وهو ما بين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال وخلفه ما يلي ظهره واذا اطبقناه بين يمينه وجهة المشرق
وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا غير ولو دار
على نفسه مثل دور السماء لكان الرأس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء وجنب اليمين يلزم المشرق الا
ان يكون احد القطبين علوا والآخر سفلا ليس لاختلاف البتة في امر القطبين بل بالمقايسة الصرفة الى الحيوان
بعد ان يتحدد جهات الامور اخرى فيختلف حال القطبين ح بالقياس الى تلك الجهات واما كون المشرق يمينا
فهو لامر في الحركة مقيسة الى الافق وان لم يكن حيوان يقاس به فان جهة المشرق لذاتها عنها ينبعث الحركة و
كذلك حال جهة وسط السماء لذاتها اليها الحركة فاذا كانت حركته يمين تميز المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس
الى الافق ثم اذا تميز هذه الحدود لزم في القطبين ان يعرض لهما تميزا ما لا لامر يتعلق بالقطبين تعلقا اوليا
بل لنسبة يلحقه بسبب ما عرض لغيرهما من التميز هذا واما اذا اخذت جزءا من الفلك متحركا واعتبرته بنفسه وجدت
ما بين المغرب والمشرق طول المسافة وحصل لك ما بين القطبين عرضا لذلك الطول فانظر الى حال هذه الجهات
كيف يختلف اما القطبان فيتحددان جهتين لذات الجسم وحركته ولا يحددان بذاتيهما فوقا واسفلا ولا يكون فيهما
تضاد اذ لا تضاد في طباع ما هي فيه بل انما يتحددان فوقا وسفلا بمقايسة ونسبة الى الحيوان واما المشرق والمغرب
وكذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذاته ماخوذة مع حركته بل بمقايسته الى الافق
ثم بعد المقايسة فان نفس الحركة يوجب تميز بعضها عن بعض بالقياس الى الافق اذ يوجب ان يكون متخالفة فيكون
بعضها عنه وبعضها اليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها متجه الحركة ولكل واحد مقابل ولا يحتاج في ذلك
الى ان يراعى مقايسة محاذاة مع حيوان البتة ومع ذلك فقد يقع بينهما بنوع ما مضادة او مقابلة ومع هذا
كله فان اليمين واليسار يقع على جهات الحركة التي للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم او باشتباهه والفوق
والسفل اولى بذلك واما القدام والخلف فيشبه ان يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه
وغيره وذلك لانا ان عنينا بالقدام نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام فانه ليس
لحركته نهاية اليها تقصد فان عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو الطالع على شيء فتلك النهاية هي
مسامتة الشيء الذي حدده الافق فحدد الطلوع بتحديد الافق فانه اذا طلع عليه لا يزال ينحو نحوه الى ان يسامته
في خط الزوال ثم يعرض عنه الى ان يقرب عنه ذلك في الافق بعينه فان لم يكن محددا للافق لم يكن افق فلم يكن طلوع
عليه ولا كان خط زوال فلما كان محدد تحددت هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان يتصور امر هذه الجهات

يقرب خ د

ويعلم ان

تمت المقالة الثالثة

ويعلم ان هذه الجهات الست يتحدد الفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة واما الجهة السطح التي يلي الارض والتي
يقابلها فذلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعه لا من حيث هو متحرك **المقالة الرابعة** في
عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسبات بعضها مع بعض والامور التي يلحق مناسباتها وهي خمسة
عشر فصلا **الفصل الاول** في الاعراض التي تشتمل عليها هذه المقالة **الفصل الثاني**
في وحدة الحركة وكثرتها **الفصل الثالث** في الحركة الواحدة بالجنس والنوع **الفصل
الرابع** في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة **الفصل الخامس** في مضامة الحركة
ولا مضامتها **الفصل السادس** في تضاد الحركات وتقابلها **الفصل السابع**
في تقابل الحركة والسكون **الفصل الثامن** في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها
ببعض اتصالا موجودا وامتناع ذلك فيهما حتى يكون بينهما سكون لا محالة **الفصل التاسع**
في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على الجميع **الفصل العاشر** في كيفية كون الخير
طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية له **الفصل الحادي عشر** في اثبات ان لكل جسم
خيرا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الخير لكلية الجسم ولاجزائه للبسيط وللمركب **الفصل الثاني
عشر** في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية او مكانية **الفصل الثالث عشر**
في الحركة التي بالعرض **الفصل الرابع عشر** في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك
الفصل الخامس عشر في احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة **الفصل
الاول** في الاعراض التي تشتمل عليها هذه المقالة يجب ان نحقق في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون
واحدة وكيف تكون كثيرة وان الحركة كيف تكون مضامة مطابقة لحركة اخرى تقايسها في السرعة والبطوء وكيف
لا تكون وكيف تكون الحركة مضادة لحركة اخرى وكيف لا تكون وان الحركة هل تعرض لكل جسم او لبعض الاجسام
وان الحركة كيف تكون طبيعية وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعي
وان الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية وان نجمع جميع فصول الحركة وان نعرف مناسبات
ما بين القوى المحركة والحركات **الفصل الثاني** في وحدة الحركة وكثرتها الحركة تكون واحدة
على وجوه فانها اما ان تكون واحدة بالعدد قبل غيره فنقول ان قوما من ال برمانيدس ومن سابعهم من ال
افلاطن منعوا كل المنع ان يكون الحركة يوصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف يوصف الحركة بالهوية ولا
يحصل منها شيء موجودا حاصلا وقالوا سائر ما قد فرغنا عنه من الشكوك في باب الحركة والزمان فيما سلف
مثل قولهم كيف يوصف الحركة بالوحدة ولا حركة الا منقسمة الى ماض ومستقبل ولا حركة الا ولها زمانان
وثبتوا وحدة الحركة يشترطون ان يكون زمانها واحدا وكيف يكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام فيما
هو فيه واحد وكل تام فهو قار الوجود حاضر الاجزاء ان كانت له والحركة لا وجود قار لها مع ان لها اجزاء ونحن
فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه الى هذه الشكوك والان فيحق علينا ان نبين الحال
في وحدة الحركة ونبين ان الشبهة التي اوردوها منحلة فنقول قد بينا نحن ان الحركة يقال للكمال الاول الذي
وصفناه ويقال لقطع المسافة فالكمال الاول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه التي هي اتصال

واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان تكون واحدة بالجنس اما بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد فلنحقق الواحد ما لعدد

وكسائر الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط فان الموضوع الواحد اذا
عرض فيه بياض ثم عدم ثم عرض فيه بياض لم يكن هذا البياض بعينه هو الاول بالشخص فيكون الحركة
بالمعنى الذي اشرنا اليه واحدة واذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ووحدة الزمان
هو اتصاله وكل حركة بهذه الصفة فهو واحدة بالشخص فيكون لا محالة في متحرك فيه واحد مثل مسافة واحدة
بالاتصال فمثل بياض يتوجه اليه المتحرك بالاستحالة اتجاها لا يقف فيه عند حد زمانا ومثل كم واحد او
غير ذلك وليس هذا المعنى باولى في ان يدخل شرطا لوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان معنى الزمان
يكفي ذكره فذلك ليس لانه يتضمن جميع الشروط التي بها يكون الحركة واحدة بل لانه يقتضي الشرط الباقي
وينتقل الذهن منه اليه ويلتزمه وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضي الملتزم واما الحركة التي هي بمعنى
القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطا فيها فالامور التي يجب ان يكون واحدة حتى يكون الحركة واحدة هي المتحرك
والمسافة وما يجري مجريها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة واحدة وما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا
واحدا بالعدد في جميعه فان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي تقيد الحركة كما ما وسطا من الانقسام وهذه الاشياء
هي هذه الثلثة المتحرك وما فيه الحركة والزمان فان تكثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه او تكثر المتحرك وكانت
المسافة واحدة بعينها تكثرت الحركات واذا تكثر المتحرك كان والزمان واحدا بعينه لزم تكثر المسافات وما فيه
الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة
الا ويكون المتحركات يتعاقب على تلك المسافة اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان في
مكان واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك في ازمنة كثيرة وما فيه واحد بالعدد البتة الا في المسافات فانها
يجوز ان يبقى بعد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه او كم
واحد بعينه بالعدد ويتحرك فيه متحركون عدة في زمان بعد زمان لان الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي
واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الاخر بوجه لا كالمسافة ونظن انه يلزم هذا كله ان يكون المحرك
واحدا بالعدد وان العدة اذا اجتمعت على تحريك شيء فانما هي كشيء واحد اذ تصير الجملة محركا واحدا اذ لا
واحد منها يحرك وحده لكنه ان امكن ان يكون شيء يحرك وقبل ان ينقطع تحريكه او مع انقطاع تحريكه يقع
هنا مناسبة للجسم المتحرك مع محرك اخر كما يتخلص حديد مثلا من تاثير مقناطيس لو توهمناه استحال
الى غير طبيعته دفعة وحصل الحديد حيث ينجذب الى مقناطيس اخر ولم يكن بين تعطل الاول وابتداء تاثير
الثاني زمان واتصل الزمان والمسافة فبالحري ان يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة وكذلك لو
سخن ماء بنار يلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور حتى بلغ حدا من السخونة فبالحري ان لا يكون هذه الحركة
متكثرة بل يكون واحدة الا على جهة المقايسة فان الشيء المتحد بالاتصال قد يعرض له التكثر على ما قلنا مرارا
تارة من جهة التفكيك والقطع بالفعل وتارة من جهة المقايسات فان الزمان ايضا ينقسم بالفعل على
هذه الجهة وذلك اذا قيس بمبادي امور كانت فيه او غاياتها فارتسم فيه بحسب ذلك انات فيكون في مسئلتنا
ايضا يفرض عند ورود كل محرك ان اول من زمانه يفترض في الزمان بالمقايسة فيعرض من ذلك ان يتكثر
الحركة ولا يكون ح الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة ومن حيث ان الزمان واحد في ذاته يكون الحركة واحدة

وان كان لا بد من ذكره مع ذكر معنى الزمان

في ذاتها

في ذاتها فهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب فينقسم الزمان وينقسم الحركة
بحسب ذلك انقساما لا يقطع الاتصال ويشبه ان يكون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة الباقي
زمانا الذي يسمى نغمة هو من هذا القبيل فان هذه النغمة ستعلم في جزئيات الطبيعيات ومشاهدة احوالها انها
ليست تحدث عن وقع المضراب على الوتر بل انها تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه المنصرف عند
مفارقة المضراب الى وضعه انصرافا بقوة زخمته بقرع ما زخمه من الهواء فيصوت ثم لا يزال مهتزا كذلك فيحدث
قرع بعد قرع الى ان يهدأ ويكون تلك القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال ان كان بالحقيقة متصلا
كما يسمع ولم يكن القطوع من الصغر بحيث لا يحس واعلم ان نفس الاشتراك في الآن الواحد لا يوجب ان تكون الحركات
متحدة فان آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبدأ استحالة كلاهما لجسم واحد ولا يكون الحركتان واحدة وايضا
فان اشتراط ما منه او ما اليه وحده غير كاف في وحدة الحركات وان ما منه قد يفارق لا الى الذي اليه بل الى العدم
ومن غير سلوك واسطة وما اليه ايضا من غير سلوك واسطة فلا يكون حركتان واحدة بالنوع فضلا عن العدد
وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف في ذلك لان ما منه قد يفارق الى ما اليه من متوسطات شتى اما في المسافة فقد
يقصد ما اليه مما منه على الاستقامة وقد يقصد على تقويس وتنحية ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا
عن العدد وكذلك قد يؤخذ من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يؤخذ من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة
وقد يؤخذ من طريق الفستقية ثم الخضرة وان اشترط مع الشرائط المذكورة كان اشتراطها فضلا فان الطريق اذا
جعل واحدا لم يكن الا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد شخصي ويضمن ذلك هذا المعنى فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة
في زمانها ومسافتها واحدة وموضوعها واحد واولى ذلك المستوية التي لا اختلاف فيه وقلما يوجد في المكانية فان
الطبيعة تشتد اخيرا والغريبة القسرية تفتر اخيرا واولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة
او الاستدارة ان توهم للمتصلة على الزاوية وجود واولى ذلك ما تم ولم ينقص فان من صفات المستديرة اذا
تمت الدورة فلا يزاد عليها بلا تكرر ولا كذلك المستقيمة فان المستقيمة اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة بل
لاجل ان المسافة لم يبق كقطر العالم ويسقط من تحقيق هذا قول من قال ان الخط المستقيم اولى بالتمام لان له ابتداء
ووسطا وانتهاء ولا شيء من ذلك للدائرة وانه ان كانت الدائرة تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة لان الحركة
على المستقيمة يتناهى ويتم وعلى المستديرة لا يتناهى ولا يتم فاما اولا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط
بل الواحد في الجملة اتم من الكثرة التي لا يوجد هذا التثليث الا فيها بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا التمام
الا في ذي عدد والدائرة للصورة وانما لا يقبل الزيادة لا لشيء غير انها خط دائرة والمستقيم ان لم يقبل فليس لانه مستقيم
بل لسبب آخر واما الحركة المستديرة فانها اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا في دورة
واحدة وهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد فلنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام التي تتبع
العرضية كان تكثرها وتوحدها مما يشاكل تكثر الاعراض الاخرى وتوحدها فكما ان البياض مثلا انما يكون متكثرا
بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة فكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لنفس
تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بل يكون بياض الثلج وبياض القفنس اذا لم يختلفا بمخالطة لون آخر واحدا

وقوع خ ل

اشتراكه خ ل

اشتراكهما خ ل

بالنوع

بالنوع بل بياض الثلج والحجارة فكذلك ليس نفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس يوجب تكثر الحركة الاعراض انما هي من
المعاني العارضة اللازمة دون المقومة واضافات الذوات العرضية الى موضوعاتها المختلفة امور عارضة
لها لا مقومة اياها تقويم الفصول واما تكثر الاشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما
الازمنة فلا يختلف من حيث هي ازمنة بالنوع البتة بل بالشخص ان كان لا بد لانها اقسام متصل واحد ومقارنة
ما يختلف بالشخص دون النوع لا يوجب البتة مخالفة فصلية منوعة فعسى الحركة يختلف نوعيتها باختلاف الامور
التي يقوم مهية الحركة وهي ما هي فيه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع
فانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما منه وما اليه اختلف نوع الحركة مثل ان يكون احد الحركتين من مبدا الى منتهى على
الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد
والهابط فيجب انه اذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه او في شرايط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها كانت
الحركة غير واحدة في النوع فان كانت كلها مكانية او كلها كيفية او كلها كمية كانت واحدة في الجنس الاعلى
وان اتفقت في جنس اسفل كما في اللونية كانت واحدة بالجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال في انه هل الحركة
المكانية المستديرة يخالف المستقيمة في النوع او يخالفه بعرض فانه يشبه ان يظن ان الاستقامة والانحناء
من الامور التي يعرض للخط لا من الامور التي هي فصول ويسبق الى الظن ان الخط الواحد يصلح ان يوضع
للاستقامة والانحناء واذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا للنوع الخطوط المنحنية اللهم
الا ان يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا اخر فيكون كل عرض من شانه ان يقوم نوعا
وليس الامر كذلك فاذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون الحركة على المستقيمة يخالف
الحركة على المستديرة بالنوع لاجل اختلافهما فيهما وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي يكون مكانية
لا المستديرة التي يكون وضعية على ما علمت ونقول وكذلك يشكل الحال في امر الصاعد والهابط ويشبه
ان يظن ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدا والمنتهى من حيث هما طرفان لبعد بل من حيث هما جهتان
احدهما يلي علوا والاخر سفلا والحركة لا يتعلق بالمبدا والمنتهى الا من حيث هما طرفا مسافة واما من حيث هو
عرض ان كان احد طرفي المسافة في جهة والاخر في جهة اخرى فذلك ليس مما يتعلق به الحركة فان الحركة يتم حركة اذا ابتدات
في هذا البعد من مبدئه الى منتهاه ولو لم يكن المبدا بحيث يكون علوا وهو ان يلي السماء والمنتهى بحيث يكون
سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمة للحركة لا من الامور الداخلة في
مهيتها فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعه وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في ان يكون طبيعية او قسرية
فانها ايضا اختلاف في امور خارجة عن مهية الحركة وان كانت لازمة فهذه هي الشكوك التي يظن انها يسبق الى
الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا يعرض في غير النقلة فانه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكم والكيف
وغير ذلك فان التسود معلوم من حاله عند كل احد انه مخالف بالنوع للتبيض لاجل مخالفة ما اليه الحركة وما
عنه وان كان الطريق كانه واحد مسلوك في كل بالعكس من الاخر فكذلك التصفر الى التحمر الى التسود مخالف للتخضر
الى النيلية الى التسود في النوع وان كان في حال المبدا والمنتهى واحدا انما يشكل هذا في امر النقلة ويقتضي
ان لا يكون النقلة جنسا بل يكون نوعا فقط ويكون النزول مخالفا للصعود باعراض تحت نوع واحد كما

بالنوع او بالجنس وذلك لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول واضافات الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض وقد علمت ان العرضية لمهيات

الى البلغة

يخالف الكاتب الامي وليسه كما ان الاسنان ماخوذة من الكاتب الامي ومحمولة عليهما وليس جلوسها على موضوع
كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود وكان اصل الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة من
مبدا الى منتهى وتم بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدا ان كان فوق فعرض للحركة ان صارت نزولا وكذلك
الحال في التشكيك الاول مثلا انه عرض ان كانت النقلة قارة مستقيمة وقارة مستديرة فان الحركة ليست
تحقق حركة بما يعرض لها من طول ما يتخيل فيه كالمسافة المستديرة وقصرها كالمستقيمة حتى يختلف بذلك شيء
منها حركتين اختلافا منوعا فهذه هي الظنون التي يمكن ان يظن في هذا الباب فيجب تخليها ولزمنا اولا ان نبين
ان النقلة جنس وان الامر ليس على هذه الصورة فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير لا يصح ان يسجل
احدهما الى الاخر في الوجود ان يكون طرف السطح وهو نهاية السطح ان يكون طرف الجسم فما لم يعرض للجسم والسطح
هيئة لم يعرض للسطح فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان يابسا لم تقبل التخيية واذا كان رطبا قبل التخيية اما ان
يكون اتصال الحدبة بتفرق او يكون اتصال الحدبة بمتد والتقعر بالعكس فان تفرق اتصال الحدبة فقد
انقسم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك الخط بعينه وحدث خط اخر فان الخط الواحد لا يصير طويلا
مما هو بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال طبيعة احدهما الى طبيعة الاخر ولا في الوهم ايضا فان الواهم
ان فعل ذلك مفردا للخط عن السطح جعل الخط ذا جهتين وجانبين لا في امتداده فلم يأخذ طرف سطح لان ذا
الجهتين سطح لا طرفه الذي هو خط فيكون الوهم قد اخذ عين الخط بل اخذ جسما دقيقا فتخيله خطا فان الذي ظن
ان الخط هو واحد بعينه موضوع للامرين فقد ظن باطلا واشخاص النوع الواحد من الاعراض مختلفة موضوعاتها
او باعراض يفارقها وهذا على قسمين وذلك لانه امتنع ان لا يكون تلك الاعراض تلحقها الحوفا اوليا مثل كائنا به
مجتمع مع موسى وان يلحقها الحوفا اوليا كالبياض يجتمع مع السطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس
لاجل كثرة الموضوع فقط فان هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس لعرضين اخرين
كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة ينالان طبيعة الخط سئيلا اوليا فلذلك امتنع ان يكونا اما مفصولا او اعراضا
اولية فان كانت مفصولا فقد نوعت ان كانت اعراضا اولية والاعراض الاولية ان كانت لازمة للطبيعة
المعروض له استوى فيه اشخاص النوع وان كانت تعرض في حال من غير لزوم فيعرض لانفعال يلحق المادة لا
يبعد توهم زواله عن المعروض له اولا وجوه له فلا يبعد توهم زوال العارض التابع للانفعال وليس كذلك الحال
في الخط المستقيم والمستدير فانه ان لم يكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي لها صار خطا مستقيما
او مستديرا لم يكن نفس ذلك الخط موجودا فليس ان الخلاف بينهما لغارض غير اولي او لعارض اولي غير لازم
بل لان الاستقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول او لواحق الفصول اللازمة التي تدل تعاندها
على اختلاف الاشياء في النوع والان الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة فكذلك
المستقيمة والمستديرة ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن ان في طباع امور السماوية تضاد الان
فيها تقبيبا وتقعيرا فانه فان كان الموضوع الاول للتقبيب والتقعير هو الجسم نفسه اجتمعا في كرة واحدة
فليسا متضادين وان كان موضوعهما سطحين متفرقين يمتنع ان يقبل التقعير منهما التقبيب والتقبيب التقعير على
ما اوضحناه فليسا متضادين اذ ليس موضوعهما ذلك يقبلان تعاقبهما ولا موضوع الحق الشبه على ما بينا

واما التشكيك

(٣) وذلك لان هوية الخط في الوجود

لم يجوز ان يكون المعروض له موجبا ولا يخالف الاخر هذا العارض الاول التابع

واما التشكيك المورد من حال الصاعدة والهابطة فسنحققه من بعد واما السرعة والبطوء فلا يختلف بهما الحركات
البتة اختلافا بالنوع وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات وهما مما يقبل الاشد والاضعف والفصل
لا يقبلهما بل يكون الحركة الواحدة بالاتصال يتدرج من سرعة الى بطوء فهما من الامور التي يكون للحركة بالاضافة
الى حركة لا من الامور التي يكون لها في ذاتها وقد ظن ان السرعة اذا قيل على المستقيمة والمستديرة كانت باشتراك
الاسم وليس الاسم كذلك وان كان النظر ربما اوجب انه لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يصح بين
الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ اما انه ليس يقال باشتراك الاسم فلان حد السرعة والبطوء فيهما
واحد وهي ان السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدار الاطول في الزمان الواحد كما ان المستقيم مقدار
وكذلك المستدير وكما ان الاطول في المستقيم ما فيه المثل بالقوة والزيادة فكذلك الاطول في المستدير والزمان
غير مختلف فليس اذا هذا باشتراك الاسم بل الحد يتناولهما معا واذ قد تكلمنا في وحدة الحركات فحري بنا ان نحل الشكوك
المقولة فيها

الفصل الرابع في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة

واما قول اولئك ان لا
حركة الا وهي منقسمة الى ماض ومستقبل فهو غير صحيح فانك تعلم ان الحركة على النحو الذي نحققها ليست مما ينقسم
الى ماض ومستقبل بل هي دائما بين ماض ومستقبل واما الحركة التي هي بمعنى القطع فانها لا تحصل حركة وقطعا الا
في زمان ماض ومع ذلك ان كانت الحركة منقسمة الى ماض ومستقبل فانها منقسم بالقوة فانه اذا فرض في الزمان
الذي يطابقها آن عرض لها ان ينقسم الآن يكون حاصلا بالفعل وبالجملة فانها اذا انقسمت فانما ينقسم بالعرض
لاجل انقسام الزمان وانقسام المسافة وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين
بالفعل لا ان يكونا بحيث لا ينقسمان ولا بالقوة بل ولا هذا شرط في وحدة الكميات وكثير من الاشياء واما قولهم
انها كيف يكون واحدة ولا يكون تامة فاول ما يجابون به عن ذلك ان الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى
الاتصال ولا يجب ان لا يكون الشيء واحدا بمعنى اذا لم يكن واحدا بمعنى آخر وايضا فان الحركة التي شرحنا حدها
لا ينقسم وهي محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها الى ان ينتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت البعد المستقيم
فهي تامة وان اتمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها اذا كان التام ما ليس منه شيء خارجا عنه وكان وجود الحركة
بمعنى القطع هو على ان القطع حصل فاذا كان ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا فهو تام
وهو ح واحد من جهتين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة في انها قد تعدم منها اشياء ويكون
الصورة مع عدم تلك الاشياء محفوظة هو مثل صورة البيت التي يستحفظ واحدة بعينها مع نقص لبنة لبنة
وسد الخلل الواقع عند النقص بما يقوم مقامها فيكون الصورة واحدة بالعدد وان استحفظت بمواد متعاقبة
وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان وكذلك يبقى الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها مع
التحلل والاستبدال وتغير المزاج وانما يبطل الانفعالات وتتجدد وكذلك صورة الظل يبقى واحدة بعينها
في النهر الجاري المتغير المادة وقال لان مبدأ الفيض وهو الباري تعالى واحد والصورة وهي الفيض الصادر واحدة
بالقياس الى صدوره عنه فما دامت المادة في حد القبول ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة وليس
يعجبني امثال هذه الاجوبة ولا يصح عندي ان يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لا يستحيل البتة اللهم الا
ان يقضي بثبات اجزاء وجدت في الكائنات من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد لا يفارق ولا يبطل و

يكون مقارنة لصورة واحدة او قوة واحدة تلك الصورة او القوة يستحفظ التحلل الواقع في سائر تلك الاجزاء
ويسد مسده بما يورده من البدل ونقول انه ليس يكفي في ثبات الفيض واحدا كون مبدأ الفيض واحدا اذا
افاض على اشياء كثيرة كان الفيض يتكثر بتكثرها سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد او كانت متعاقبة
التكثر فانه يعلم يقينا ان الصورة القائمة في اللبنة الثانية من التركيب والصورة الاضافية التي لها بعينها الى
اللبن الموجود ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة الاولى المنتزعة ويعرض لها بعينها من الاضافة اذا
كانت هذه الاحوال لا تنتقل من موادها بل تفسد اشخاصها بفساد اشخاص حواملها فاذا كان كذلك لم تكن
صورة اللبنة الان هي بعينها التي كانت قبل بل يكون شبيهة بتلك يسد مسدها فكما انه لو لم يتدارك النوع
بالالتقام حتى يتعوض لكانت الصورة تبطل ثم ان اخذ في اعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه يكون الصورة
قد حدثت ويكون صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يشاهد الانتقاص المستمر زمانا الى ان يرد الى العمارة لكان
مشاهد الصورة يظن انها هي الصورة الاولى وان كانت اخرى وكذلك ان لم يمهل العمارة الى الانتقاص بل
لم يزل المستمر يرم ظن ان الثانية هي الاولى من غير حدوث امر فهذا القول منهم غير صحيح البتة اللهم الا ان يكون في جملة
الاعراض عرض من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه موضوع بعد موضوع كما عسى ان يظن من امر
الضوء والظلمة فان المضيء والمظلم اذا انتقلا انتقلا في ظاهر الامر معه واذا انتقل القابل وسكن المضيء والمظلم انتقلا
في القابل لكن يشبه ان لا يكون الضوء والظلمة والظل في الماء السائل واحدا بعينه بالشخص اذ كان الضوء الواقع
هو صفة او حال لقابل غير فاعل فاذا استحال القابل لم يبق صفة فان استحال القابل مطلقا لم يبق الصفة والحال
مطلقة واذا استحال هذا القابل لم يبق هذه الصفة وهذه الحال واذا لم يبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن
الباقي ثابتا بالشخص بل يكون كل ان شخصا اخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما يعرض للسيال مع الساكن
من امر الموازاة والمحاذاة فانه ليس اذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء موازٍ بعد جزء او محاذٍ ويلزم من ذلك ان
الموازاة التي في السائل يكون محفوظة بالشخص كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من اضائة او اظلام الا ان الحس
اذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك شيئا واحدا بعينه واهيا كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء
فانا نعلم ان الهواء الذي فيه اذا تحرك تحرك فيه ظلمته فيكون الظلمة متحركة ومنتقلة بالعرض لكن اذا كان انما يعقبها
مثلها لم يحس به وكذلك لو كان بدل الظلمة جمرة وكان لا يحس بالحركة من جهة اللمس او غيره فان البصر لا يدل ح على
الحركة البتة ويحسب ان كل ما يلقاه من الجمرة كل وقت هي الاولى ويكون غيرها لانها في جزء غيره بل لو اتفق ان كان
نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع وانحدار واسفله مستو متشابه مسطح او مقبب وفيه ماء يسيل من غير ان
يكون هناك علة تموج من ريح او اختلاف اجزاء مرارا وغير ذلك فانك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا
اذ لا يمكنك ان تحس بفصول عن جزء جزء عداك وجزء جزء وصل الى سمتك وكذلك اذا لم يحس بفصول الاستحالة
في الظلمة والضوء لاتصال الامر حسبت ان الظلمة والضوء هو ذلك بعينه واما التشكك الذي يقال في هذا وهو
انه ان لم يكن واحدا فهو اذن كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا غير متناه فيكون كثيرا متناهيا ولا يخ اما ان يكون
كل واحد من ذلك الكثير لا يبقى الا انا وقد كان يرى موجودا على الاتصال فيكون الانات المتناهية يتالف منها
زمان متصل واحد هذا مح او يكون كل واحد منها يبقى زمانا مع سيلان الموضوع وهذا مما ينكرونه فيجب ان

نعرف حله من الأصول التي حققتها وبعد هذا فقد شكك في امر الحركة السماوية بتشكيك تناسب الشكوك
التي ذكرناها وان كان متغيرا عنها يسيرا فقيل انها لا يخ اما ان يكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة وليست
بتامة فانا نجد منها شيئا خارجا منها لم يحصل بعد وكل واحد تام وان كانت كثيرة فكيف يقول عددها وما
احادها فنقول اما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه
ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا يتحدد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة فبالحري
ان نتكلم في التقايس الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطوئها وهو المعنى الذي يسمى مضامة الحركات

الفصل الخامس في مضامة الحركات ولا مضامتها

من عادة الناس ان يقولوا مرة في كل حركة يتم في زمان اقصر انها
اسرع فيقولون ان هذه الاستحالة كانت اسرع من هذه النقلة فيكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي
ينتقل الى الغاية في زمان اقصر وان يمتنعوا مرة اخرى عن ان يقولوا ان حركة السلحفاة من مبدأ شبر الى
منتهاه في ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس فرسخا في ساعة بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة وان كانت
يبلغ المقصد او ينتهي الى السكون في زمان اقصر ويعدون حركة الفرس سريعة وان كان طويلة الزمان الى المنتهى
فيجب ان يكون لهذه السرعة وهذا البطوء معنى اخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع من المسافة او ما
يجري مجرى المسافة مما هو اطول في زمان مثل او الذي يقطع المثل في زمان اقصر فيجب اذا اوردنا ان نقايس
بين حركتين في السرعة والبطوء ان يكون ما فيه الحركة مراعى فان امكن بين الشيئين اللذين فيهما الحركة
مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف امكنت المقايسة بين الحركتين في السرعة والبطوء والمقايسة
بين الشيئين في الزيادة والنقصان والمساواة الكمي هو على وجهين احدهما بالفعل والاخر بالقوة اما الذي بالفعل
فبان يكون انطباق احدهما ممكنا بالاخر حتى ينطبق كله على كله وينطبق الطرفان ان كان لهما طرفان على الطرفين
بالفعل او يفضل احدهما على مطابق الاخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان
وفي الوجه الثاني الذي بالقوة وهو ان لا يكون المقداران بحيث يمكن ان يكون بينهما مطابقة وفضل مثل مستدير
ومستقيم ومثل مربع ومثلث فظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير
لكن قد يظن ان هذا الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع قطوعا يؤدي الى نظام يكون
منه مربع فح يمكن ان يتركب ذلك المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه فيساويه بالفعل او يفضل عليه فيزيد
عليه بالفعل وقبل ذلك لم يكن ذلك مساويا ولا زايدا بالحقيقة وبالفعل الصريح فمن هذا القبيل يقال ان المثلث
مساو للمربع وكذلك المستدير لو امكن ان يعمل به ما تغيره الى الاستقامة لكان ان يكون بحيث يزيد على المستقيم او
ينقص عنه او يساويه بالانطباق عليه فما دام مستديرا فليس يمكن ان يعمل به هذا الانطباق بالفعل اللهم الا
ان بالقوة ان امكن ذلك والشيء اذا لم يكن منطبقا على غيره ونهاياته على نهاياته لم يكن مساويا له بالفعل واذا
لم يكن فيه ما يساويه على الوجه الذي قيل وزيادة على ما يساويه لم يكن زايدا عليه بالفعل ولا الاخر ناقص
عنه بالفعل وما سلف بيانه لك يحكم بان المستقيم ليس في قوته ان يتغير الى ان ينطبق على المستدير وهو موجود
بعينه وليس حكمه في هذا اذا رجعت الى التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قائل انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر
والوتر اصغر منه فاذا وجد تفاوت في الصغر والكبر فبالحري ان يكون هناك مساواة وقد اجاب عن هذا

بعض المحصلين فقال فقد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان مع استحالة ان يقع بينهما مناسبة المساوات
فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة هي اعظم من زاوية حادة عن قوس ومستقيم واصغر من اخرى
ويستحيل ان يكون من قبيل مستقيمة الخطين زاوية مساوية لشيء من قبيل الاخرى وانما قلنا ان الحادة
المستقيمة الخطين اعظم من زاوية منهما لان الزاوية القوسية يوجد بالفعل في تلك وزيادة اخرى وانما
كان الاخرى اعظم من مستقيمة الخطين لان مستقيمة الخطين يوجد بالفعل فيها وزيادة فهذا جواب ومع
ذلك فكيف نسلم ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان يوجد في القوس ما ينطبق عليه المستقيم
انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يكون بينهما مقايسة البتة بالفعل عسى ان يكون ذلك بالقوة او
عسى ان يكون ذلك بالتوهم بحيث ان المستدير لو امكن استقامته لكان ح يوجد فيه مثل وزيادة
فيكون اذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة الى الوجود كالحال بين المثلث
والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو ان يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار الى صفة الزيادة لا
غير او النقصان لا غير او المساواة لا غير وهذا اعتبار بعيد فالحركات المكانية هي التي يكون ما يتحرك
فيه متقايسا فان كان المثل يقطع في الزمان المثل فالسرعة متساوية وان كان الاطول يقطع في زمان مثل
او المثل يقطع في زمان اطول فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما يتحرك
فيه متقايسة بالفعل ولا بالقوة فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة ويكون المستقيمة والمستديرة
لا تقايس بينهما بالتحقيق الا المقايسة المذكورة البعيدة جدا واما المقايسة المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها
وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه القريب هو ان يكون ما يتحرك فيه قابلا لقياس المشابهة الحقيقية مثل
سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان متحرك ما ابتدأ منها متحرك اخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه الاخر
في زمان واحد وكان كل موقف متوهم يتوافيان فيه متشابهين لو وقفا عليه فهو مساو له في السرعة فان كان
لم ينته اليه بعد ولو وقفا جميعا في وسط الزمان كانت كيفية اضعف وبقي زمان فهو ابطأ منه فيكون الاسرع
منه فيجب ان يكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى والمبدأ واحدان اي في النوع واما الوجه البعيد فان يكون الاعتبار
بالضد حتى ان كان احد المنتهى اليهما والمبتدأ منهما طرفا في التضاد والاخر ذلك الطرف الاخر لنظيره
او ان كان دون الطرف واقرب الى الوسط كان الاخر من ذلك الجانب كذلك وعلى مثل ذلك القرب من الوسط فيكون
الاعتبار مثلا ان هذا وهو يبيض اسرع من هذا وهو يسود او مساويا له حتى يكون نسبة ما منه ابتدأ وما اليه
انتهى وما كان فيه الى البياض كنسبة نظيرتها من ذلك الجانب الى السواد وهذا وجه غير محقق بحسب الاصول
وقد يعرض ان يكون شيئان متقايسين على الاطلاق ولا يكونان متقايسين بالنسبة الى شيء فان الكبير و
الصغير في الماء من حيث هو ماء غير الكبير والصغير في الهواء من حيث هو هواء لان غاية الكبر في الماء ليس مثل غاية
الكبر في الهواء وكذلك في الصغر فاذا تخلخل الماء الى كبر الهواء كان للحركة حد دون حد يتخلخل الهواء الى كبر النار فاذا اخذت
هذه الحركات في الكبر مطلقا وفي الصغر مطلقا كان ذلك متقايسا واما المقايسة الكبر الناري الى الكبر الهوائي فليس بجائز
فالتخلخل الهوائي وهو الحركة الى الكبر لا يقاس بالتخلخل المائي ولا تكاثفه بتكاثفه فان كبر هذا ليس من نوع كبر
ذلك ولا صغره من نوع صغره بل المقايسة تجري بين تخلخلي هوائين او تخلخلي مائين وكذلك حال الطيران والمشي

المقايسة

تغاير خ ل

اما من حيث

اما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة فقد يصح التقايس واما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور
فضلا عن المشي فلا يتقايس طيران نسري بطيران عصفوري بل الطيران النسري يقاس بالطيران النسري والعصفوري
بالعصفوري وكذلك النحلي العسلي بالنحلي العسلي والنحلي العنبي بالنحلي العنبي فيجب ان يراعى في هذا الباب معنى
ما فيه الحركة ويراعى اخذه مطلقا وبشرط ثم ينظر الى الزمان فان لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فيهما فربما كانت
المقايسة لا لطبيعة النوع بل لطبيعة النوع مع عرض ما فاما المتحرك فلا تاخذه شرطا في هذا الباب اذ لا يغير اختلافه
اختلاف الحركة اللهم الا ان يكون ماخوذا شرطا في هيئة الحركة وفيما فيه الحركة كالعصفور للطيران العصفوري
فان مسافة حركات العصفوري في طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفوري وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم
او اشتباهه مثل انه يظن ان هذا السكين يحد اسرع وابطؤ مما يحد هذا الصوت ولكن الحدة فيهما معنى مختلف
وكذلك يظن ان هذه العين الرمدة قد صحت اسرع مما صحت هذه اليد المفلوجة فانه كما ان مزاج العين وفعله
غير فعل اليد في النوع فكذلك سلامة فعله لو فسد فعله غير الذي ما فيهما لليد في النوع فلا يكون الحركة فيهما
من نوع واحد اللهم الا ان يعتبر الصحة مطلقا فلا يكون الحركتان واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا ان
ذلك التقايس الجنسي ليس بحقيقي وههنا مسئلة ربما سئل عنها سائل وقال متحرك قطع مسافة وكانت تلك
المسافة تبتدي فيستحيل مع ابتداء حركته حتى انتهت الاستحالة الى الحد الذي تقف عنده ويتم لديه فوقفت النقلة
معها فهل من الممكن ان يقال ان هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطا ولا يجوز ان يقال ذلك
لان المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست بمساوية للاستحالة الا في الزمان فقط ولا النقلة قطعت
شيئا مما تقطعه الاستحالة وذلك لان الحركة قطعت مسافة اذ كانت تغيرا من مبدأها الى منتهاها والاستحالة
قطعت ما بين كيفيتين اذ كانت تغيرا لا من حد مسافة الى اخرى بل من كيفية الى اخرى اذ المستحيل من حيث
هو لم يخرج من حد مسافة الى حد اخر بل خرج من كيف الى كيف الا انه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف لا على استقرار
تجدد الشيء في محله

الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها واذ قلنا تساوي الحركات وتفاوتها

فاولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات فنقول اما اولا فان الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة
والنمو فقد يجتمع معا فان امتنع بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لان طباعها من حيث
هي نقلة واستحالة ونمو يوجب ذلك بل لامر زايد وسبب من خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد
مثل التسود والتبيض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فانها قد يكون متضادة فان
التسود يوافق للتبيض في الجنس ويشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودي
كما ان التبيض معنى وجودي وليس مقولا بالقياس الى الاخر وبينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصغر
وغيره وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي بها يصير الشيء ضد الشيء فالتبيض ضد التسود كما ان البياض
ضد السواد وكذلك في مقولة الكم ايضا فان النمو ضد الذبول فانه وان كان لقائل ان يقول ان الصغر ليس
بمضاد للكبير بل هو مضايف له وكان يجوز ان يبطل هذا بان الصغير والكبير الذين هما بحسب النوع يقالان على الاطلاق
الا بالقياس فان في النمو والذبول اعتبارا اخر يغني عن ان يقال ذلك لان الحركة الى الزيادة ليست بالقياس
الى الحركة الى النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين

يتوجهان اليه محدودان في الطبع ليسا بالقياس وسنجد الحال في النمو والذبول كما في التبيض والتسود وكذلك
الحال في التخلخل والتكاثف واما الحركات التي في الوضع فيشبه ان لا يكون فيها تضاد على نحو ما لا تضاد في
الحركات المستديرة وستعلم هذا عن قرب واما الحركة المكانية فان الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس
المستقيم بوجه من الوجوه وذلك لان فصول الحركات المتضادة مع الاتفاق في الجنس يجب ان يكون متقابلة متعاندة
لا محالة ويكون منسوبة لا محالة الى امر من الامور التي يتعلق بها الحركة والحركات ليس كونها متضادة هي ان متحركها
متضادة فان الاضداد قد يعرض لها ان يتحرك حركة متفقة في النوع فان الحار اذا عرض له حركة بالقسر الى
اسفل وشاكل الحجر في ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتيهما انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر
والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث في الجسم بالقسر والتي تثور بالطبع حرارة متفقة الفعل
والسواد الذي يحدث بالقسر والذي يحدث بالطبع سواد يؤثر تاثيرا واحدا انما يختلف بان هذا عرضي وهذا
طبيعي وكذلك الاشكال الطبيعية والقسرية وغير ذلك ولو كان تضاد الحركات ايضا انما هي للقسر وللطبع
لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ولا طبيعيتان متضادتين فتبين انه ليس يصير الحركة متضادة للحركة لنفس ان
الحاملين للحركة متضادان وبمثل ذلك يعلم ايضا ان الحركة ليست تصير مضادة للحركة لاجل ان المحركين متضادان
ولا ايضا لاجل الزمان لا تتضاد طباعه ولو كان يتضاد لكان يكون التضاد في امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة
فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا يكون الحركات متضادة لاجل ان الذي فيه الحركة مضاد للذي فيه حركة اخرى
فان الذي فيه الحركة يكون متفقا والحركات متضادة فان الطريق من البياض الى السواد ومن الزيادة الى النقصان
هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان الى الزيادة وبالجملة هي المتوسطات باعيانها كما ان المسافة
في النزول هي المسافة في الصعود وبالجملة فان هذه المتوسطات لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف يكون هي التي
لتضادها يصير الحركات متضادة فلم يبق الان الا الامور التي اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد و
البياض كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليس بضد للحركة الى السواد بل لاجل ما يلزم
من ان يكون مع ذلك حركة الى البياض كما يلزم كونها حركة الى السواد حركة من البياض فان الانتقال من السواد
لا يكون الا الى البياض والانتقال الى السواد لا يكون الا من البياض فاما الانتقال من الاشفاف والى الاشفاف فذلك
ليس بحركة بل امر يقع دفعة ولو كانت الحركة من السواد قد يتوجه لا الى البياض لم تكن هاتان الحركتان متضادتين
كما انه يجوز ان يتحرك الشيء من اليمين لا الى اليسار بل الى الفوق فالحركات المتضادة هي التي تتقابل اطرافها وهذا
يتصور على وجهين يرجعان الى وجوه ثلثة احدها ان تكون اطرافها يتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها مثل السواد
والبياض ومثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء والثاني ان يكون اطرافها لا يتقابل في ذواتها
وفي مهياتها بل يتقابل من جهتين احديهما بالقياس الى الحركة والثانية بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل
ان طرفي المسافة المتصلة بين السماء والارض هما مثلا نقطتان او مكانان وطبايع النقطتين والمكانان لا
يتضاد ولا يتقابل بل يتقابل لامر خارج وذلك الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما متعلق بها
اما الخارج من النسبة الى الحركة فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب من الفلك والطرف الثاني في غاية
البعد منه فيكون طرف منه لزمه ان كان علوا والاخر لزمه ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فمثل

لان الزمان

ان يكون

ان يكون احد الطرفين عرض له ان يكون مبدأ الحركة الواحدة والآخر عرض له انه منتهى لتلك الحركة فقياس
كل واحد منهما الى الحركة مخالف ومقابل لقياس كل واحد منهما الى الآخر فانه وان كان قياس كل واحد منهما
الى الحركة قياس المقابل له بالاضافة اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وكذلك بالعكس في
الامرين فليس مقابلة ما بين المبدأ والمنتهى هذه المقابلة فان المبدأ لا يقابل المنتهى بانه مقول بالقياس اليه فانه
ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدأ ما وجب ان يفهم من هذا بعينه ان له منتهى عسى ان كان ولا بد فستعلم بدليل
ووسط من خارج والامر في المنتهى كذلك والمضافان ايهما علم لزم العلم بالآخر فليس ابتداء المسافة متصور
الماهية بالقياس الى منتهيها ولا منتهيها متصور الماهية بالقياس الى مبدئها فليس بينهما تقابل المضاف
وبينهما لا محالة تقابل اعني اذا كانا في المستقيمة اذ يستحيل ان يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء واحد هما
بالقياس اليه مبدأ ومنتهى اجتماعا في زمان واحد وليس احدهما معنى عدميا للآخر حتى يكون المنتهى عدم
المبدأ ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل بالتضاد واما في غير المستقيم فلا يبعد ان يكون شيء واحد
مبدأ او منتهى للحركة التي ليست على الاستقامة فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد او تقابل وليس
يقع الشك في ان القسم الاول يجعل الحركات متضادة واما القسمان الآخران فيشبه ان يقع هذا الشك
فيهما وذلك لان ذوات تلك الاطراف لا يتقابل لذاتها بل يتقابل بعارض عرض لها فاذا لم يكن متضادة حقيقة
لم يجعل الحركات متضادة حقيقة فنقول ان هذه المقدمة باطلة فانه ليس اذا كان شيء متعلقا بشيء ويكون ذلك
الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره بل لعرض يعرض له فيجب ان يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا
بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الشيء الذي هو عارض للمتعلق به امرا داخلا في جوهر المتعلق فان التحدد بالطرف
امر غير ذاتي للشمع وذاتي للشكل الذي في الشمع وهو مما يتعلق بالشمع ويقوم به كذلك الجسم الحار والجسم البارد
يتضادان بعرضيهما وفعلاهما وهو الاسخان والتبريد الصادران عنهما لا يتضادان بالعرض بل بالحقيقة لاجل
ان الحار والبارد وان كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه ذاتي او واجب الوجود حتى يكون الاسخان والتبريد متحققا
وعلى هذه الصورة فان الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرفها فقط كيف كان حتى اذا عرض لطرفيها عارض كان
غير داخل في تقويم الحركة اذ لا يجب دخوله كلا بل انما يتعلق الحركة بالطرف من حيث هو جسم مبدأ ومنتهى فان كل
حركة فجوهريتها تتضمن التقدم والتأخر لان الحركة جوهرها مفارقة وقصد فجوهرية الحركة تتضمن المبدأ و
المنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل التي اشرنا اليها فان الاطراف التي للمسافة انما يتعلق بها الحركة
من حيث هو مبدأ ومنتهى وهي من حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة فهي مقومة للحركة وان كانت ليست متقومة بذلك
فظاهر بين ان الحركة التي تعين لها مبدأ ومنتهى متغايرين بالفعل لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الآخر بل يكون
على النحو الذي وضعنا فهي لذاتها من ضد الى ضد والضدان كالذاتيين لها وليسا ذاتيين للموضوع الذي
هو الطرف ولقائل ان يقول كيف يكون المبدأ متضادا للمنتهى ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يكونان في جسم واحد
والاضداد لا يجتمع في جسم واحد فيقال له الاضداد قد يجتمع في جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعهما الاول
القريب انما لا يجتمع الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وموضوع المبتدائية والمنتهائية ليس هو الجسم بل هو
الطرف فلا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها وهذا كما قد يجتمع

هو من حيث هي متقابلة

في جسم

في جسم واحد شيئا مقابلة وان كان بغير التضاد كجسم يوجد فيه خط محدب وخط معقر وما اشبه ذلك
ان تضادها
والذي ظن ان تضادها الحركات المستقيمة ليست اولى بان تضاد المستديرة او الطريق والمسافة في
المضادات المستقيمة واحدة فقد سهى سهوا عظيما وكان يلزمه ايضا ان يقول السواد والبياض ليسا متضادين
لأن موضوعهما واحد ولو كان شرط التضادين ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع الضدان في جنس واحد لما كان
موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن ولا شك ان السواد ضد
البياض والطريق بينهما هو الوسايط وهو واحد لكن السالكين المتقابلين فيهما على غاية الخلاف وقد بينا
هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا من تبيين ان الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة فنقول ان كان بينهما تضاد
فاما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة او لا يكون فان كان لاجل الاستدارة والاستقامة
كانتا الاستدارة والاستقامة متضادتين لأن الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد المتفقة في الجنس متضادا
لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا ولا شيء من الموضوعات يجوز ان يستحيل من
الاستدارة الى الاستقامة الا بفساده على ما قلنا فليسا ضدين فليسا سببين متضادين للحركات بل ليس ما فيه الحركة
هو السبب لتضاد الحركات فان لم يكن تضادها لما فيه بقي ان يكون للاطراف وتوكان تضاد المستديرة لبعدها
بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها متضادة حركات لانهايتها لمختلفة لأنه يمكن ان يكون الخط المستقيم
للعين المشار اليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة ونزا القسي عن غير متشابه لانهايتها بالقوة ولكن عند
هذا الواحد واحد فقط وهو الذي في غاية البعد عنه ويمكن ان يتبين هذا ايضا ان صورة الاستقامة و
الاستدارة لا تضاد تضادا جنسيا لانه ان كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة كانا ايضا
هذا المستقيم مضادا هذا المستدير بعينه اذ يجوز ان يكون هذا الواحد مقابلا الواحد بعينه لان ما هو بعد
عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف هو واحد فان كان لا بعد قابل ضد هذا الشخص لم يكن متكثرا بالعدد
ان يكون ضده معنى عاميا متكثرا فسقط هذا قول من قال ان هذه الحركات الغير متناهية يجوز ان يكون
مضادة للمستقيمة الواحدة فانه وان كان ضد الواحد احد هذه الكثرة هي من حيث هي مستديرة كشيء
واحد فهذا اول لحظاء وذلك لان ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم متكثر بالشخص فليس ضدا فليس يجمع تلك
المستديرات المتفقة في معنى الاستدارة هو المستقيم الواحد بالشخص بل الاولى ان تلك المستديرات ليست
كاشخاص من نوع واحد بل كان كل واحد منها فوق من ابرة اخرى اعظامها واخذ لها انعطاف واخذ اب
اخر ولا يبعد ان يكون تلك الدوائر في النوع هي التي بينها بعد ولا يختلف في الاحديات فيكون لا جواز
مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه ومثل هذا مما يختلف المستقيمة والمستديرة وان اتفقا من حيث انهما
خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين اللذين لا ينطبق احدهما على الاخر وان اتفقا في انهما مستديران
محدبتان فكيف يكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد يسقط ايضا سؤال من قال فليكن بين
المستقيم والمستدير مضادة جنسية وبين المستقيمين مضادة نوعية بان يقال انا لا نمنع ان يكون
للشيء الواحد اضداد من جهات كانت جنسية او كانت نوعية وذلك لان الشيء ينافي الشيء في طبيعة ذاته وقد
يضاده في اعراض واحوال ونحن لا نمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من المستديرات

ومن المستقيمة

ومن المستقيمات في معان يعرض لهما وانما نمنع ان يكون لها ضد في ذاتها ومهيتها وهذا كما ان التوسط في الاخلاق
تضاد التقصير والافراط وقد يتضادان هما ايضا في انفسهما ولكن تضاد الافراط والتقصير تضاد حقيقي في الذات
وهما المتباعدان غاية التباعد واما تضاد التوسط والطرفين فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط
فضيلة وذانك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم او عارض لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا يكون
ذينك رذيلة معنى لازم لها او عارض وليس في الفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه فيكون التضاد
بين المتوسط والطرفين تضادا في عارض والطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره وتضاد التوسط بعارض
واما انه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت في مواضع اخر ما في هذا وتحققت
ان الضد بالحقيقة ما هو ضد ذات الشيء ونوعيته فلا يجوز ان يكون المستديرة يضاد المستقيمة تضادا جنسيا
وتضاد المستقيمة تضادا نوعيا ولا يجب ان يستعان في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا ثم بتضاد
الحركتين تضادا نوعيا فان السكون معنى عدميا لا يضاد فقد اتضح ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة
وكذلك يجب لك ان تعلم ان المستديرات التي على القسي لا تتضاد لانه يجوز ان تتفق في اطراف مشتركة قسي بلا
نهاية فاما الحركة من طرف القوس الى طرف اخر والتي بالعكس والقوس واحدة بعينها فلا يكون مضادة لها ايضا
تعلم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدوران لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل
واذا فرض لها طرف فيكون فيه خروج وضع معين الى الفعل بذلك الفرض اجتمع فيه ان كان مبدأ ومنتهى
اذ لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبدائية والمنتهائية بل لاجل انهما كما مر لك مبدأ ومنتهى حركة
ولا كيف اتفق بل لاجل انهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدؤها هي بعينها منتهاها في استمرارها
حتى يصح التعاند بين المبدأ والنهاية من جهة القياس الى الحركة وذلك انما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى
بحركة مستقيمة يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى ولا المنتهى مبدأ فذلك هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك
فقد عرفت ان الحركتين اللتين على القوس الواحدة لا تتضادان لان الحركة على تلك القوس لا يعرض لها من حيث
هي حركة قوسية ان يكون مبدؤها غير منتهاها مغايرة ذاتية بل يعرض ذلك لقطع يعرض وقوف يتفق
ولولا ذلك لصح لها التوجه المستمر الى المبدأ بعينه هي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها والحركات المستديرة
الوضعية وخصوصا ما يكون فيها الجسم متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه الاجزاء او موضوع في جسم متشابه
الاجزاء اعني المتشابه في الطبيعة وفي وضع الاجزاء فانها حركات وان تكثرت وتخالفت فانها تتكثر وتتخالف
بالعدد لان كل حركة منها تمت فانها يبتدئ من وضع اذا فرض بالفعل وينتهي الى وضع اذا فرض بالفعل لا اختلاف
بينهما الا بالعدد ويكون له في الوسط اوضاع اذا فرضت بالفعل لم يكن متخالفا لما قبلها الا بالعدد وكل
حركة منها فان مبدأها المفروض ومنتهاها المفروض ووسطها المفروض لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد
فهي لا يخالفها الا بالعدد ولا شيء مما لا يتخالف الا بالعدد باضداد وان كانت يستحيل ان تجتمع واما الذي قيل
من انه كما ان المستديرة تخالف المستقيمة في انها لا طرف لها بالفعل فكذلك يخالفها في ان نوع تضادها
لا يتعلق بالاطراف فيسقط بما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات الا ان يكون بسبب النهايات والاطراف
فاذا سقطت النهايات والاطراف سقط وجه التضاد فلم يكن ضد فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة

واما المستقيمات

واما المستقيمات فقد عرفت انها تتضاد وان النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور للحركة بما هو حركة
مستقيمة ويتضادان تضادا خارجا عن ذلك وهو ان الطرفين قد يتضادان من طريق انهما علو وسفل ايضا
فالحركة ذات الضد هي التي يأخذ اقرب مسافة من طرف بالفعل الى طرف آخر بالفعل وضدها هو الذي يبتدئ
من منتهاها ذاهبا الى مبدئها لا الى شيء آخر

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون

اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فامر قد تحققته فيما سلف وعلمت ان لكل جنس حركة سكونا يقابله لكنه قد يجب علينا
ان نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو سكون وسكون لا من حيث هو طبيعي وقسري وغير ذلك من
الفصول الخارجة عن جوهرها فنقول ان السكون ايضا مما يقع فيه مقابلة ومضادة بالسبب الامور التي يتعين بها
السكون واذا تأملت ما اقتصصنا عليك في باب تضاد الحركات فعن قريب تعلم ان المسكن والمتسكن لا مدخل
له في ذلك ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكاني ولكن يتعلق بما فيه فيشبه ان يكون
تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا وما فيه يتضاد على وجهين تضاد يتعلق بكونه حيزا او جهة ومكانا او شيئا
آخر مما يجري مجراه وبالجملة تضاد يتعلق بماهيته وتضاد يتعلق بامور اخرى مثل ان يكون مكان حار ومكان
بارد فاما هذا الجنس من التضاد وهو امر غريب عن السكون لا يغير من امر السكون شيئا حتى انه لو كان جسم يسكن
فيه الجسم سكونا متصلا وكان يعرض ان يسخن او يبرد او يبيض او يسود لم يجب ان يصير السكون فيه وقتا ما
ضد آخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن او لا بل في شيء آخر واما
اذا كان التضاد في ذات ما فيه بان كان مرة يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن اسفل فيكون
الذي يسكن فيه اسفل فبالحري ان يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون ويكون السكون في المكان الاعلى
ضدا للسكون في المكان الاسفل وقد بقي ان نعلم هذا هل السكون الذي يقابل الحركة من فوق هذا هو السكون
فوق او السكون اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد للحركة من فوق لا للحركة الى فوق وذلك لان السكون
فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق ومحال ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشيء وان يكون الشيء يؤدي الى مقابل
وضد فهذا ما يقال واما انا فلم يتضح لي ان الشيء لا يؤدي الى مقابله بمعنى انه لا يعقبه مقابله ولو كان كذلك
لما جاز ان يؤدي وجود الحركة الى فقدانها ومن ينكر ان الحركة بالطبع الى فوق ليحصل منه سكون بالطبع فلا شك
ان هذه الحركة مؤدية الى فقدان نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى ان الحركة يستكمل بذلك
بل انما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة يصح فيه
لو كانت الحركة بدل السكون لانه عدم لكل حركة يكون فيه الى ذلك الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون
ليس هو عدم الحركة من حيث هو الى جهة ما والا لكان المتحرك الى خلاف تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة
التي في ذلك الجنس مطلقا وكذلك الساكن في نوع اين او كيف او كم اذا حفظ مثلا اينا واحدا فهو ساكن
في ذلك الاين واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك
المقدار ومستحيل ان يكون الشيء يحفظ اينا واحدا ثم يكون عادما لنقلة دون نقلة وكذلك في الاستحالة
وغيرها وان كان يجوز ان يكون عادما لنقلة وغير عادم لحركة في الوضع مثلا مثل الفلك الذي يكون في
فلك آخر فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الساكن

بقياس التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن بقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكنه
ان نشط واحد ان يجعل لكل حركة من حيث هو بصفة سكونا تقابله يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة
لزمه ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طاريا
على الحركة فيعدمه فمع انه يرخص له في هذا النشاط من غير وجوب اذ ليس كل عدم متاخر بل قد يتقدم يلزمه ان
يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرء على الحركة الى اسفل وان نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي
يطرء عليه الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة كان السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما
اعتبار التقابل بالطبيعية والقسرية فيشبه ان يكون السكون فوق لا يقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعيان
بل التي الى اسفل وعلى هذا القياس يورد سائر الفصول التي بها يتخالف الحركات

الفصل الثامن

في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا وامتناع ذلك فيهما حتى يكون بينهما
سكون لا محة قد عرفناك ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف يتصل الحركات وعرفنا انها كيف تتقابل فحري بنا ان نعلم
ان اي الحركات يتصل باي الحركات وايها لا يتصل بل يتشافع ويتتالى فنقول اما المختلفة الاجناس فلا شك انها
اذا تعاقبت على موضوع واحد لم يكن على انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة الاجناس كاستحالة واستحالة
ونقلة ونقلة فخليق بنا ان نحقق الامر فيه فانه مما تعظم فيه الشك انه هل يتصل حركة الحجر الصاعدة بحركته
النازلة والحركة على قوس بالحركة على وترها وبالجملة هل يتصل الحركتان اللتان يفرض لكل واحدة منهما شيء عنه
واليه الحركة فيكون لاحدهما غاية وللاخر مبدأ كنقطة هي طرف المسافة او كيفية هي نهاية حركة اليها او مقدار
او غير ذلك فان قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم يجوزوا واوجبوا ان يكون بين امثال هذه الحركات سكون
وللمجوزين حجج وللمانعين حجج ولنعدها ولنكشف عنها ثم لنورد ما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم ارايتم حجر رحى يرمى
الى فوق او ينزل الى اسفل ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى يماسه اترى يسكن تلك الحصاة اولا ثم ياخذ
في ضد حركتها او يتصل الحركتان معا فان سكن وجب من ذلك ان يكون الرحى يحبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة
التي لها وهذا محال وان اتصلت الحركتان فقد يبطل مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون من المحال
ان يحصل من غير ان يكون له سبب بوجه من الوجوه ثم ان كان له سبب فاما ان يكون سببا عدميا او يكون سببا وجوديا
فان كان سببه عدميا وهو عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في ذلك الجسم المرمي الى فوق مثلا مبدأ حركة الى اسفل
فينبغي ان لا يتحرك الا ان يتغير جوهره وليس الامر كذلك وان كان السبب وجوديا فهو شيء مانع عن الحركة اما قسري
من خارج واما طبيعي او ارادي نفساني من داخل وجميع ذلك ليس وقالوا ايضا انه لا يمتنع ان يكون شيئا
معينا في آن ويفارقه ولا يبقى فيما يناله زمانا حتى يكون ساكنا فيه هف فلا يصح ما هو عمدة احتجاج مثبتي السكون
فانهم يتعلقون بانه لا يجوز ان يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة قالوا وهذا مثل كرة مركبة على دولاب دائر فانها
اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فانها يماس ح ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة
له بعد ذلك زمانا واما المانعون عن ذلك فمن حججهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة
ومباينا الا في انين وبين كل انين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقالوا ايضا لو جاز اتصال
الصاعد بالهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان يحدث منهما حركة واحدة بالاتصال لان وحدة الحركة هي

٣ شيء يماس

الاتصال فكان يجب ان يكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا خلف وقالوا ايضا انه لو جاز اتصال الحركة
لكان يجب ان يكون غاية الصاعد آنا ما ان ينتهي في حركته مستمرا الى ما عنه مبدأ ما يكون مبدأ الحركة الهابطة
هابطة عن حيز هو بعينه الذي صعد بذلك الجزء وقالوا ايضا انه اذا كان الشيء يتبعض فاما ان يتبعض
حيثما هو يتبعض ففيه سواء ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض وهذا خلف وهذه الاشياء وما اشبهها
عمدة ما يحتج به الفريقان وليس ولا واحد منهم حسن الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو الحق لكنهم لم يبرزوا
لنا برهانا اقاموه عليه بحيث يقنع به ولم يفهموا نفسيا ينعرضون به لان يقع على وجه يزيل الشكوك فلهذه
الغائلين بالسكون ان ينقضوا ما احتج به اولئك فاحدث الحصا فاما الا يخ اما ان يكون الهواء المدفع امام
الرحى تصرف الحصا قبل ان يقع بينهما تماسة فحينئذ يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل المماسة واما ان لا
يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحى فحينئذ لا يسخن وان كان شيئا ان يتوقف الرحى لاستحالة اتصال الحركتين
كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء فان الامر الواجب وجوده لا يبعد ان يبطل ما من شانه ان يبطل او يمنع ما من
شانه ان يمنع ويكون القدر من الوقفان الذي فيه الابطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال واما الحجة الثانية
فيجوز ان يقولوا عليها ان السبب فيه سبب عدمي وهو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة فان هذه القوة المحركة
انما تحرك باحداث ميل وقد علم انها اذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل الى جهة البتة و
تلك القوة موجودة فكذلك يجوز في الجهة الاخرى التي تزامن اليها ان لا يحدث الميل فاما ان يكون قادرة ممنوعة عن
الميل الذي يحدثها بالطبع بمعاوضة الميل القسري ويلزم من ذلك ان لا يتحرك وذلك كسخونة الماء الغريبة اذا كانت
قوية بعد فانها قاهرة عن ان يبتعث عن طبيعة الماء برده الطبيعي فانا نعلم ان الميل الغريب يتقوى على الميل الذي يعدمه ويمنع عنه الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة بقيت من الميل الغريب يقدر ما يمنع القوة
الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويكون اضعف من ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة بل يضعف
عن التحريك فلا تحرك ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة من احداث الميل فلا الميل الغريب يقوى على التحريك غالبا
للقوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية تقوى على احداث الميل الطبيعي الى ان يبطل تلك البقية من الميل الغريب فيبطل
بنفسها او بميلها سببا اخر ومثل هذا قد تشاهد بين المتقاومين ايضا اذا تنازعا في معان اخرى فيكون الامتناع
عن الحركة قادرة لهذا وقادرة يكون الامتناع لسبب وجوب السكون دفعا بعد بتبعث الميل الطبيعي او احداث التحريك
فليس كل ميل ما حصل ميلا حصلت معه حركة بلد بما كان اضعف من ذلك ومشوبا بالمقابل يشوبه ويخالطه
الى ان يضعفوا وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل ثقيل وله محركون تسعة فاذا انضم اليهم العاشر استقل الكل بالتسعة
فداوجبوا فيه ميلا ما واعدموا ميلا الا ان الحاجة لا تتم بذلك الميل في الاستقلال بل يحتاج الى زيادة ويجب
ان يقال ان السببية معنى وجودي وهو امر عرضي ايضا وهو ان يكون المحرك بعيد قوة غريبة تحرك الجسم
وتبقى وسطها بعيد قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل وصورة مضادته انه امر غريب به يحفظ الجسم مكانه فاهو فيه
فكما ان الميل يترك مكانه فيكون من شأنه الميل وطبيعي واما الحجة الثالثة فقد دللنا عليها ان الكرة الطبيعية لا تقطع
الا بحيث هي فيه لها والا انما تماس بسطح وهذا لا يجب بل الكرة الا ترى انها حيث تكون كرة حقيقية فلا تكون الا
محاطة بالكرة او لا محيط له كما في السماء وقد علمت من معنى هذا العلم وحيث يمكن هذا العلم فلا يكون كرة حقيقية

ولو كانت

ولو كانت فربما استحال ان يماس دفعة ويزول ووجب ان يقف دفعة ما لاستحالة ذلك ومع ذلك فلا يخ اما
ان يكون هناك بين الكرة والصفحة خلاء او لا يكون ويستحيل ان يكون بين الكرة والصفحة خلاء فيجب ان يكون بينهما
ملاء فان كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي يلاقي الصفحة وهو بسيط مسطح وسطح اخر يلاقي بقية الكرة
ولم يجز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم اخر فان النقطة لا يتعين لها في السطح البسيط وضع متميز عن ان يكون
من ذلك البسيط واذا كان كذلك لم يصح مماسة بين الكرة وبين الصفحة بالنقطة وفرضت مماسة وذلك مح
على ان هذا تعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن لا نمنع اتصال
الحركتين المذكورتين في الوهم انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام ثم لاولئك ان يعودوا
وينقضوا حجج هؤلاء اما الاولى فانها سوفسطائية وذلك لانه اما ان يعني بالان الذي يكون فيه مباينا
طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا فيكون طرف زمان المباينة التي هي الحركة فيكون ذلك بعينه الان الذي كان
فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف
زمان المباينة هو نفس آن المماسة وليس فيه مباينة وان عنى به آن يصدق فيه القول ان الشيء مباين فحق
ان بينهما زمان لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى ذلك البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا ومن مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك
ان تركوا لفظة المباينة واوردوا بدلها لا مماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لا مماسة
مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق به تحقيق هذا المكان فلنستعن به وعلى ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك
فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاء منضودة على التماس
فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل
وقفات ويكون الحركة ابطأ منها او لم يكن واظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات
فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك ذا حدود بل بالقياس الى تلك
الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يكن المانع الذي
اوردوه امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل منه وههنا ذلك الحكم موجود
ولا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل
البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو اخره واما من حيث هو مسافة فهو اخره وغير اخره ايضا اعني حيث
يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما الحجة الثانية فلاولئك ان يقولوا
ان الحركة الواحدة ليس يكون واحدة على اي نمط من الاتصال كيف اتفق كما ان الخط الواحد ليس يكون واحدا
على اي نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الموجود الموحد للمقادير وما يشبهها هو الاتصال المعدوم فيه
الفصل المشترك بالفعل واما الاتصال الذي يكون بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يجعل الخطوط و
الحركات وغير ذلك شيئا واحدا الوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل عسى ان يكون بالقوة والا فالمثلث يحيط
به خط واحد بالحقيقة وقد فرغنا نحن سالفا عن تحقيق وجوه ما يقال عليه الاتصال وعرفنا ان الاتصال

منه موحد ومنه مفرق فلا يكون اذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد بل حركتان اثنتان بينهما
الاتصال المفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيء بشيء بطرف موجود بالفعل مشتركا بينهما وما لم يكن اثنتيه
بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة
بالفعل فهذا الاتصال اذن ليس هو اتصال الموحد بل الاتصال المفرق وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد
بالبياض وبهذا يعلم ايضا الغلط في الحجة التي يتلوها وانه انما كان يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان اتصال
موحد لا مفرق والاشياء المتفرقة المتتالية قد يجوز ان يكون منها غايات بعد غايات واما الحجة الاخيرة فهي
سخيفة وذلك انه عندما صار ابيض لا يقال انه يتسود بل ذلك بعده في زمان طرفه هو ذلك الان الذي هو فيه
ابيض ومع ذلك فلا يستمر احتجاجهم اذا قال قائل ان هذا الابيض بالفعل هو بالقوة ابيض اخر ايضا لانه في
قوته ان يحل فيه بياض اخر غير هذا البياض وقد تخللهما زمان يفصل بينهما فيكون بالقياس الى هذا البياض
الموجود لا قوة له عليه وبالقياس الى بياض ينتظر له قوة عليه فاذا قد اوضحنا حجج هؤلاء فبالحري ان نعرف
ان الحجة التي لاجلها تمسكنا باحد المذهبين فنقول ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل بحقيقة اندفاع
الشيء القائم امام المتحرك او احتياجه الى قوة يمانعه بها وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به يوصل الى
حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومحال ان يكون الواصل
الى حد ما واصلا بلا علة موجودة موصلة ومحال ان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول
وهذه العلة تكون لها قياس الى ما يزيل ويدافع وبذلك القياس يسمى ميلا فان هذا الشيء من حيث هو موصل لا يسمى ميلا
وان كان الموضوع واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد وانما الحركة هي التي عسى ان
يحتاج في وجودها الى اتصال زمان والميل ما لم يقسر ولم يقمع او لم يفسد فان الحركة التي يجب عنه يكون موجودة
واذا فسد الميل لم يكن فساده هو نفس وجود ميل اخر بل ذلك معنى اخر ربما قارنه فاذا حدثت حركتان فعن
ميلين واذا وجد ميل اخر الى جهة اخرى فليس يكون هو هذا الموصل بعينه فتكون هو بعينه علة للتحصيل وللمفارقة
معا بل يحدث لا محالة ميل اخر له اول حدوث وهو في ذلك الاول موجود اذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة
والسكون اللذين ليس لهما اول حدوث اذ لا يوجدان على وجه ما الا في زمان والا بعد زمان اذ هي مقتضية لاين لم يكن
الجسم قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقتضي تقدما وتاخرا زمانيا بل هو كلا حركة التي يكون في كل ان فكذلك
الان الذي قد يحد طرف الحركة يجوز ان يكون هو بعينه حد اللاحركة حتى يكون لا حركة موجودة في آن هو طرف حركته
ويستمر الوجود بعده فلا يحتاج بين الحركة وبين اللاحركة الى ان وآن بل يكفي ان واحد ولا يعرض محال لان ذلك
الان لا يكون فيه الحركة والسكون معا بل واحد منهما واما الان الذي فيه اول وجود الميل الثاني فليس هو الان الذي فيه
اخر وجود الميل الاول اذ هو اخر وجود الميل الاول الذي بينا انه يكون فيه موجودا عندما يكون موصلا
فان كان يوجد موصلا زمانا فقد صح السكون وان كان لا يوجد موصلا الا انا فليس ذلك الان اخرا لا يكون
ما هو اخر له موجودا فيه اذ ما هو له اخر هو موصل والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الانان
واحدا لان الشيء لا يكون في طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا فيكون طباعه يقتضي ان يكون فيه
اقتضاء بالفعل وان لا يكون اقتضاء بالفعل فاذن اخر ان الميل الاول غير اول ان ميل الثاني ولا تصغ الى من يقول

ان المسلمين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء يسير بالفعل على جهة واحدة ويسير بالفعل الشيء عنها ثم ان الجسم
ان الجسم المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل هو مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق وقد يغلب
كما ان في الماء ثقوة ومبدء يحدث البرد في جوهر الماء اذا زال غاية ما في الباب وكما تعلم فقد بان ان الأينين متباينان وبين كل
اينين وفان وله شبهة ان يكون الوصل يبقى موصلا فقانا لكنا اخذناه موصلا فانا ليكون اقرب من الوجدان
السكون فقد اخطأت الشبهة وقولك انت بنفسك مناهج المعلم الأول على هذا الأصل الفصل التاسع
في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع اذ قد بلغ الكلام مبلغا هذا المبلغ فبالحري
ان نختم القول في الحركات بان نعرف اي الحركات اولى بالتقدم فنقول اما الآن فان الحركة المكانية ان الوضعية
اقدم الحركات وذلك لان النمو لا يخ عن حركة مكانية مع الحركة الكمية ولا يخ من وجد على الثاني متحرك البتة
منها حركة مكانية والوضعية يخ عنه والتحلل والتكاثف لا يخ عن الاستحالة فالاستحالة لا توجد الا بعد وجود حركة مكانية او وضعية
اذ كانت الاستحالة الواحدة لا يوجد دائمة اذ هي بين الاضداد ويكون لا محالة علة لم يكن من قبل علة بالفعل ثم
علة فلا يخ اما ان تكون تلك العلة متصلة الى الحي او لا يكون فان لم تكن واصلة فوصلت حتى احالت فقد حصلت
حركة نقلية او وضعية وان كانت واصلة لكن ليست بفعل الهوادي تحتاج الى استحالة اخر وهو وجود الموضوع موجود
وليس بفعل فليس بجسم اصلا فالكلام في الاستحالة ثابت على ان كلامنا في الاستحالة الجسمانية عن علل جسمانية
وهي انما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد الكلام في الحركات النقلية المتناهية المستقيمة هذا الكلام
فانها لا يكون متصلة بعينها الى غاية فتحتاج الى ان يفيدها محرك حتى يوجد واما الوضعية والنقلية المستديرة
ان كانت موجودة فليس الامر فيها على هذه الصورة بل يكفي لها محرك واحد ثابت ويصلح ان يكون اصنافا يحدث من
المناسبات المختلفة بين ذلك المحرك وبين الاجسام الاخرى اسبابا لابتعاث حركات واسخاط الاخرى فبين من
هذا ان اقدم الحركات فانما كان على الاستدارة فانها اقدم الحركات ان المكانية والوضعية وهذا الصنف من الحركة
اقدم من سائر الحركات الاخرى وبالشرف ايضا لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر جوهرها بالفعل لانه يخرجه عن
جوهريته بوجه من الوجوه لا تزيل امرأة فانه بالمرة بل نسبته له الى التراجع ويخص المستديرة بانها فانه لا
يقبل الزيادة ولا يجب فيها الاشتداد والضعف كما يجب في الطبيعة من ان تشتد اخيرا في السرعة والقسر بان تشتد
كما يقال وسطا ولا شك انها تضعف اخيرا والجرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وربما يتحقق
الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى اذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني فبالحري ان نجمع الفصول التي للحركات ونقول
اولا ان كل ما ينسب اليه صفة فاما ان يقال تلك الصفة له بذاته بان يكون الصفة موجودة فيه كلمة مثلما يقال ان
الثلج ابيض واما ان لا يكون بالحقيقة موجودا في كله ولكنها بالحقيقة في جزئه مثلما يقال ان الانسان يرى وان
العين سوداء واما ان يقال بالعرض على الاطلاق بان لا يكون فيه بل في شيء يقارنه كما يقال ان المشي يكتب وكما يقال
للبياض انه يتحرك عندما ينتقل الابيض فالمتحرك والحركة اما ان يقال له ذلك بالذات او للجزء كما يقال فلان يكتب
انما يكتب يده او فلان يتحرك انما تتحرك يده واما ان يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن في السفينة انه يتحرك
فهذا ليس من شأن البتة ان يوصف بذلك كالبياض اذا قيل انه يتحرك ومنه ما شانه ذلك كالاسم المسمى في السفينة
وكذلك المتحرك قد يكون بالعرض مطلقا او غير مطلق على ما قيل في ابواب سبقت والحركة ايضا كانت في ذات الشيء وقد

مطلقا

ينبعث عن طبيعة لا من خارج ولا با
ارادة ولا تصد كنزول الحجر وقد ينبعث عنه بالارادة وقد يكون بسبب قسري
من خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي يشتركان دائما في ان يطلق عليهما لفظ الحركة الكائنة من تلقاء المحرك
في ذلك لانها ليست من خارج وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بالارادة الحركة الطبيعية والقسرية قد يكون
في غير المكانية والوضعية فان بعضها استحالة طبيعية كصحة من يصح بالبحران الطبيعي وبرد الماء الحار اذا
استحال طبيعة الى البرد واستحالة قسرية كاستحالة الماء الى الحر وهذا كون طبيعي مثل تكون الجنين من المني
والنبات من البزور وكون قسري مثل احداث النار بالقدح وفسا طبيعي مثل الموت الهرمي وفسا قسري كالموت
عن القتل والموت عن السم وههنا زيادة في مقدار الجسم طبيعية كنمو الصبي واخرى قسرية كالنمو الذي يتجلب
بالادوية المسمنة وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم وذبول قسري كما بالامراض ويجب ان نعلم ان قولنا حركة طبيعية
ليس يعني بها ان الحركة مقيدة البتة عن الطبيعة والطبيعة مجالها التي لها فان الطبيعة ذات ثابتة قارة وما يصدر
عنها لذاتها هو ايضا ثابت قار قائم موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة القطعية غير دائمة ولا تجد
بلا استقرار والحركة التي حققناها لا محالة تقتضي ترك شيء والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شيء ومقتضى لا محالة
ترك شيء خارج عن الطبيعة فاذا كان كذلك فما لم يعرض امر خارج عن الطبيعة لم يعرض قصد ترك لها بالطبع
فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرض حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية الا واذا لها
حال طبيعية اذ كانت هذه غير تلك فتلك طبيعية فتكون الغير الطبيعية تركا متوجها به الى الطبيعة فكل حركة
طبيعية اذا لم تقف فهي تنتهي الى غاية طبيعية وليست اذا حصلت تلك الغاية ان يتحرك المحرك بالحركة الطبيعية
لان الحركة ترك ما وهرب واما غاية الطبيعية ليست مهروبا عنها بالطبع وكل حركة طبيعية اذن فهي لاجل
طلب السكون اما في اين او في كيف او في كم او في وضع فكل حركة لا يسكن فليست بطبيعية فالحركة المتصلة المستديرة
اذن لا يكون طبيعية وكيف يكون طبيعية وليس شيء من الاوضاع والاوين التي يفترض مهروبا عنها بالطبع بتلك
الحركة الا وهو بعينه مقصود اليه بالطبع بتلك الحركة و محال ان يهرب الطبيعة بالطبع عن امر ما رومة بالطبع
فالحركات المستديرة يكون اما من اسباب من خارج واما عن قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية وقد يجوز ان
لا يختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم يختلف الدواعي والموانع والغايات والاغراض فلم يجد الارادة
وكانت الواحدة منها مبلوغا بها المراد في الحركة ولا يمنع كون الحركة المستديرة لجسم بسيط ان يكون ذلك الجسم ذا
نفس على ما يتكلم بعضهم فقد ظن المشائين يوجبون ان لا يكون النفس الا لجسم المركب ثم يقولون بحركة نفس
بسيطة هي صادرة عن نفس وانها لجرم بسيط وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسايط كلها نفس
وانما يمنعون ان يكون ذلك الجسم من البسايط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه البسايط ما لم يركب ولم
يعتدل ولم يسقط غلبات التضاد ولم يقبل الحيوة فان كان جسم بسيط لا ضد له في طبيعته فهو قبل للحيوة ويجب
ان نعرف ههنا ان الطبيعي على كم وجه يقال بحسب ما ننتفع به في الموضع الذي نحن فيه ثم نتم الكلام في الحركة
الطبيعية فنقول ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى الشيء الذي له الامر الطبيعي وحده وقد يقال لا بالقياس البتة وحده
بل بالقياس الى طباع الكل بالشركة مثال هذا القسم هو ان كون الارض غير حقيقة الى ان تكون انكشافها عن
ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا يقتضي اختلافا فيه بل يقتضي الاستقرا

فيجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كريا ولكن الامر الذي يقتضيه طبيعة الارض من استعدادها وفعلها
معا اذا قرن به طبيعة الكل كان وجود هذا الشكل له طبيعيا اي امرا يجب عن طباعه وطباع الكل وما عليه مجرى الامر
الجري في الكل على ما سنوضح هذا في موضعه فكذلك تصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير
طبيعي ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة حال للكل كان طبيعيا واما هو الطبيعي الخاص بالشيء فهو ان يكون
صادرا عن قوة طبيعية منه وحده ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشيء يحرك لا بالارادة وكانت
طبيعة صرفة او كانت كنفس النبات فيكون احد قسمي هذا الباب على نحو تحرك الحجر الى اسفل وهو الذي يكون
لا عن ارادة ولا ايضا مختلف الجهة والثاني على نحو تحرك النامي الى نموه فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف
الجهة وقد يكون الحركة بارادة غير مختلف الجهة ولا يسمى طبيعية الا باشتراك الاجسام كالحركة الاولى فالحركة الطبيعية
بحسب هذا الموضع هي التي يكون عن قوة في الجسم نفسه يتوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى وجه الذي يقتضيه
طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائق مثل تكون يد الانسان ذا خمسة اصابع في مدة في مثلها يتكون وعلى نحو
من التوجه غير زائغ عن الحدود الواجبة فانه قد يتكون حركة عن الطبيعة ولكن لا الى غاية طبيعية مثل
تكون الاصابع الزائدة والسن الشاغية وقد تكون حركة لا عن الطبيعة ولكن الى الغاية الطبيعية كمن يرمي حجرا
الى اسفل على خط مستقيم رميا لا يصدر مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر وحدها وقد يتفق ان يكون
من المبدأ الى الغاية ولكن معوقا مثل ان تكون حركة ابطأ من الواجب او ذات كيفية غير موافقة للاستمرار الى
الغاية فهذه قد يقال لها طبيعية ولكن الحقيقي هو ما قلناه اولا وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة
الخاصة بالشيء بل بالقياس الى امور من خارج فان الاحتراق طبيعي للكبريت عند ملاقات النار والانجذاب طبيعي
للحديد عند مقارنة المقناطيس

الفصل العاشر في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء

اخرى طبيعية له فنقول ان كل جسم فسنبين انه يقتضي حيزا يخصه والمقتضي لذلك صورته التي بها يتجوهر او صورة الغالب
فيه وقد يقتضي كما او كيفا او وضعا او غير ذلك فان كان الحيز الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم يكن له
حركة طبيعية ناقلة الى الحيز وكذلك ان كانت كيفية بهذه الصفة او كمية فان كان حيزه حيزا يمكن ان يفارقه
بان يزال عنه قسرا فانه يكون له عود بالطبع ان لم يمنع قسرا وان كان لم يزل عن حيزه بل كان اول حدوثه في غير
حيزه فانه بالطبع ينتقل اليه ان لم يمنع قسرا فان كانت كيفية مما يجوز ان يسلب بالقسر ككيفية الماء اعني
به برودته فانه اذا زال القاسر توجه اليها الشيء بالطبع فاستحال الماء المسخن مثلا باردا وان كانت كمية مما يجوز
ان يسلب بقسر مثلا كما يتخلخل الهواء بالقسر حتى يصير اعظم او يضغط بالقسر حتى يصير اصغر على ما اخبرنا عنه في
باب الخلاء فانه اذا زال القاسر انتقل الجوهر الى حجمه او كانت كمية مما لا تحصل له في اول وجوده بل يكون اول
وجوده وجودا غير مستكمل وانما يستكمل بالاستمداد فانه يتحرك الى كماله في حجمه بالغذاء طبعا او كان وضع
اجزائه وضعا مقسورا كما ينحني الخشب المستقيم بالقسر فانه اذا خلي سبيله من غير كسر او رض رجع بحركته الى
الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الحيز ما لا يشكل في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له امور من ذلك
انه متحرك الى تلك الجهة ومن ذلك انه متحرك الى مكان ما ومن ذلك انه متحرك الى حيث كليته فيشتبه الامر ويشكل فلا
يدري انه الى اي واحد من هذه الاشياء يتحرك ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما وقف دون

حدّ وقوف الأرض والماء فاطفاء على الأرض والماء رسب فيه الأرض وكذلك حال الهواء لو توهم جزء منه مفصولا الى
جهة النار وتوجد فوجد يثقل من جزء النار الى جزء نفسه ومستعلم انه لا يكون لجزء واحد حسّا بالطبع حتى يكون لك
ان تقول ان الأرض والماء يطلبان جهة واحدة وجزءا واحدا لكن الأرض اغلب واسبق وكذلك الهواء والنار يطلبان
جهة واحدة وجزءا واحدا لكن النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب غاية طلب النار لكنه يعجز عن مساواتها في
الكنا اذا وضعنا اديما على شطر من الهواء احسسنا باندفاعه الى فوق كما احسسنا في نار تحت الماء ولو كان يطلب
المحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع لكنا
الما ثبتت في الهواء حيث كان لأنه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المتصعدة يطلب ان يشتمل عليها
مكان هو سطح فلك وهذا محال لأنه انما يماس طائفة من سطح الفلك من جهة ولو كان يطلب الكلية لكان الجسم
المرسل من راس البئر يلتصق بسفيرلها فلا يذهب عنه وكان الأمثال بالكل هنا اقرب من مساواة ولكان الجسم
يصعد لو توهمنا ان كلية زال عن موضعه فكان لا بدّ اما ان يكون بالطبع بميز جهة ودون جهة وهذا يحتاج او يكون
قد انفصل عن الكلية انفعال اخر من جهة اخرى فتكون حركته الى الكلية ليس عن طباعه لكن بجذب الكلية اياه
وقد فرضنا حركته طبيعية هذا على انه يستحيل ان يفعل الشيء في بيشهه فعلا واثرا بالطبع من حيث هو بيشهه الا
بالعرض لكانت الأرض الصغيرة كالمدة اسرع اجذابا من الكبيرة فالذي يجب ان يعتقد في هذا هو ان الحركة
الطبيعية يطلب الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص
من جسم الفاعل للجهات فان الجهة عليها غير مقصودة لأجل كون هذا المعنى فيها وان الكلية التي لكل بسيط
ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لأجزائها بذاتها ولكنه موضوع حيث المقصود بالعرض ما ذكرناه فالمقصود بالذات
الى هذه الغاية المتحققة فقط ولا يصح الى غيرها واما الهرب فيصح من مقابلتها اليها اتفق فانه اذا كان المكان
غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في اجزاء مرفوعة في الهواء فان الأجزاء ينشف
الما من اسفل لشدة هرب الهواء عن محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء ويحمل ذرات الصفائح اليه فيخالفه الماء في
الأجزاء متصعدا فيها الهرب الهواء عنها وان كان الترتيب في البعد القريب فتهرب اياس الواجب كهرب الماء من الهواء ان
كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا وبالجملة ان نعرف ما الهرب هو الذي يحركه او الطلب لكنه لو كان
الأمر ليس الا الهرب لا طلب لم يتعين جهة اليها الهرب دون الطلب حال الماء مثلا فان طبيعته يحدث ميلا في
جوهره وذلك الميل يحدث ميلا واندفاعا فيما يليه لولا انه احدثه في نفسه لم يحدث اليما عنه في غيره كحال
الماء وانما هذا خاصة صورة الطبيعة التي يريد في غيره مما يقبض عنها بزيد في حسبها التي هي منه لو لم يقبض ذلك او فيها
لم يتبرد غيره وان بقيت الصورة فاذا استفاد حرارة غريبة فعل ضد فعله فحرق ولذلك اذا اشتد في سخونة عرض
فيه العرض الذي يوجبه صورة النارية فيفعل فعل النار من الاحراق والصعود فاحرق وصعد فلا يوجب ذلك ان يكون
في هذا الجسم قوتان متضادتان مقتضاهما احدهما تلك الصورة والأخرى هذا العارض وذلك لأن تلك الصورة
تقتضي الحركة والأخرى اقتضاها اولا بتوساطة عارض وهو الذي بطل وحصل ضده الذي هذا الفعل يضد عنه ضدا
اوليا فان الصورة امضيا انما هي مبدأ الحركة الى فوق بوساطة عارض يشبه ان يكون بالقياس اليها ملكة وقيده وهو
الميل ولا يجب ان نظن ان ذلك ليس لأجل العارض بل لما يخالط الماء من شك فاربان ذلك النار بان تقتضي وتفارق

يصعد فيبقى الماء باردا ولو كان كذلك لكان يجب اذا طبخنا الماء والدقن ان يصعد الدهن اولا لانه اقبل
لطبيعة النار ولجا الطبها والاستحالة اليها وعلى انه من الجايز ان يكون بعض الاجسام المفصوة تتحرك الى خلاف
الطبيعة بخلاف الطبيعة بعضها بعض تاكد هذه الاستحالة كما في البخار المائي فانه لو كان للنار به لازما قلناه
واسقطنا انه علة ولا سبب لامتناع النار به من التخلص عن الماء حتى يحتاج الى ان يستصحب الماء الا ان تكون
الماء صالحة بجزاء تخرجه تارة فتارة لها لكنه مما يجري ان يبرهن على ان لكل جسم جزا لجنسه

الفصل

الحادي عشر

في اثبات ان لكل جسم جزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الجزء لكلية الجسم والاجزاء للبسيط
وللمركب فنقول ان كل بسيط وكل صفة للجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فانه منه شيا طبيعيا وهذا مثل
الجزء فانه لا جسم الا وله ان يكون له جزا اما مكان واما وضع وترتيب مثل الشكل فان كل جسم متشاه فله شكل
ضرورة ان كل جسم فله كيفية ما اوضع غير الجسمية لا محالة لا يخ اما ان يسهل قبوله للتاثير التشكيل او يعسر
لا يقبل وكل هذا شيء غير الجسمية وقد يمكن ان نبين ملازمة الجسم لكيفيات اخر فنقول ان هذه الاشيا
وما يجري مجراها لا بد ان يكون للجسم منها شيء طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالقهر والسر عارض بسبب
من خارج وجوهر الشيء قد يمكن ان يعقل ولا يعرض له الاسبا التي لوجوده منها بد اما كان منها لا زما لطباعه
ليس واجبا ضرورة ان يكون للجسم لا يعقل الا وليخف وعقل بالقسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن ان
يفرض موجودا وعقل ما هو عليه في نفسه وليس بقسر قاسر فاذا فرض كذلك بقي وطباعة اذا بقي كذلك لم يكن
بد من ان يكون له اين وشكل وكما ان ذلك لا يخ اما ان يكون له من طباعه ومن سبب من خارج لكنا قد فرضنا
انه لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من طباعه الذي من طباعه فرض جد له ما دام طبيعة موجودة ولم يقسر وان كان
طبيعة بحيث يقبل القسر امكن ان يزول ذلك عنه بالقسر وان كانت طبيعة بحيث لا يقبل القسر لم يزل ذلك عنه
بالقسر فان قال قائل انه يجوز ان تكون كما قاسر يريد فانه يعطي شكلا وكما ما ثم تبقى ذلك فلا يزول الا بقاسر
اخر فلا يخ دايما عن قاسر على التعاقب كما لا يخ عن الاعراض بالتعاقب وليس يلزم من ذلك ان يكون واحدا
منها ذاتيا لا يفارقه فنقول ان الجسم يعرض له الاعراض التي ليس يلازمه على وجه من اعراض يلحقه في ذاته واعراض
يلحقه من مجاورة مثل كون فوق وتحت ثم ما سماه يا والاعراض التي يلزمه بمجاورة انه لا يكون ضرورة له
باعتبار ذاته والاعراض الاخر في فانه لا يجب لا يخ منها بل يجوز ان يكون فيه عدمها فقط ولو كانت بما تستحيل خلوها
عنه بحيث لا يقوم الامر بوجوده منها فيه لكانت ضربا من الاعراض هي التي بعرض بعد نجوهر الشيء ويجوز ان يجب
يوجد الشيء وكل واحد منها معدم فيمكن فرض جوهر الجسم دون شيء البتة منها واما المجاورات والمماسات
وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل لوجوده مع جسم اخر فليس اذن يجب لا محالة ان يكون الجسم لذاته
حاملا بالفعل لحال ما لا يقوم مهية ولا يلزم ما يقوم مهية فقد انحل التشكيك وحال القواسر حال هذه الاعراض
لان القواسر لا يقوم مهية ولا يلزم ما يقوم مهية فان القاسر هو الذي يرد من خارج فيفيد حالا لولاه لم
كان لذلك الجسم تلك الحال وليس شيء من هذا واجبا ان يكون من المهية او لازما للمهية فقوم الجسم لا قاسر
ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم قوم الجسم غير ذي اين بخصه او حيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم يلزمه
في طبيعته التي بها ان يكون له حيز ذلك الذي لولا القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك الشكل والكيف

عن ذلك وكذلك ما في سطح الماء اذا كان له ابعاد ما بالفعل فكل جسم فانه حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان بجزء
مكانا ولقائل ان يقول ان الارض جرم بسيط ويقتضي طبيعة ليس الا وهو فلك يخ اما ان يقتضي شكلا
او لا يقتضي فان اقتضى لم يكن شكلا فيجب ان يقتضي شكلا مستديرا لبساطته فيخ اذا ان يكون ليس شيأ على يقتضي
طبيعة فيجب ان تكون الارض اذا سلمت جزء منها الشكل المستدير بان ينكل شكلا اخر ان يبقى طبيعة ويستدير وليس
الموجود كذلك كان كان ليس يمنع ذلك ويجوز ان يكون طبيعة ذلك الجزء ومقتضاه ليس صادرا عن طبيعة يجب
يكون طبيعة واحدة تقتضي معنيين متقابلين وليس هذا بجائز فقولك ان ليس اعما يقتضي عدم يحفظ
ما يقتضيه طبيعة من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا فاذا لحفظ شكله ان يرد ذلك الى ان يحفظ في كل جزء ما يوجب طبيعة
ايجابا اوليا من ابتداء الذاهب الى شكله فاذا تم بقي شكله وبقي الناس لم يكن الثاني مدحوسا وشيء واحد
بل كان عايدا ان يحفظ ما اوجبته الطبيعة وان عادت الطبيعة فاوجبت شكلا اخر كانت الطبيعة هي الماضية
لوجهها الاول وكان يخ مقتضى الطبيعة بهذا الحال واحدا مقتضاها الاول وبحالها المقتضي الليس الذي يقتضيه
الطبيعة ولا يجب ان يكون الطبيعة مقتضيا في حال عارض امرا ما فصار مقابلا لما اقتضته في حال كونه شيأ
فليس ان المقتضيات متضادين متقابلين صادرين من قوة واحدة كان واحد حتى تكون محالا بل احدهما صادر
عن القوة من حيث على حالها الطبيعية والاخر يصدر منها ومن حيث عن طبيعته وذلك مثل السكون يعرض من الطبيعة
اذا كانت على حالة طبيعية ثم يعرض عنها الحركة اذا كانت بحال عن طبيعية ما فالجزء من عنصر جزء الارض اذا انحدر
الى الارض فاستحال قالوا استحالة لشكل عن كرة فذلك لوازم من خارج لا تستند الى الاجزاء في الكون واصلا
في التقدم والتأخر والمقارنة واذا فاذا وضعنا اخر فضلا فاذا الجزء ان تبقى الطبيعي كيف يكون للجسم
وكيف يكون للبسيط منه وما كيفيته وقولنا انه يجوز بها ان نفرض جسما يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانا ان
طبيعيا او مكان واحد له جسما سكانا ما بالطبع وان نعرف حال الاجسام المتماسة التي فيها الجزاء منها بنوة
ولكل واحد منها مكان اخر بالعدد بحيث لا تخلو منكون لكل واحد منها امكان طبيعي غير الذي بالتركيب يصير
مكانا لها غير مكان ذلك ويحفظ بعد دون الاخر وكيف في غير ذلك الا مكنة ال المكان الذي والكل وان يعرف
حال الجسم المركب اية الطبيعي فان له مكانا طبيعيا لا تقرها ذلك المكان ان كان مكان جزء واحد من
الاجزاء الاخرى في غير مكانها فمقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانا طبيعيا الا واحدا في حالة
مكان الكل احيانا بالقوة ليوافق غير بسيط من ان يكون الكل مكان امر من جزء الارض فانها
ص طبيعي لها ولا بعد ان يحصل جسم كذلك ان صار ما كان طبيعيا لها واما مكانا ان ما بان فليس
ذلك فان مقتضى الواحد بالشخص من حيث شخص واحد بالشخص ومقتضى الكل الاشارة الاولى جملة
مقتضى جميع الاجزاء والاحتمال الشاهد الطبايع لا يستحيل عليها الانفصال لطبيعتها بل ان استحال فانما يستحيل
بعرض بعرض وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها ان لو كانت منفصلة واحدة واذ لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل
اتصالها ولو انفصلت وتماست لم يعرض شيء مستحيل واذا انفصلت وتماست كانت الجملة هي بطلب المكان الطبيعي
من حيث هي طبيعة واحدة وهي جملة هذه الطبايع والجملة من الطبايع يجب ان يطلب جملة من الجهة هي جملة
هذه الجملة بل هذه الجملة الجزئية المملة كانت جملة بحيث لو صار ما عداها واحدة من الاجسام المتشابهة الطبايع

فان اجزاءها كانها اجزاء جزء واحد فيكون لجسم معين من تلك الجملة جزء يتعين له من تلك الجملة لعلة تلك العلة
اما وجوده فيه اولا عند ما حدث وهو موافق لما في الطبع فوجب لزومه اما اختصاصه بالقرب فان النار انما تحرك
الى فوق لجزء من جزء كلية النار وبعينه لانه هو اقرب الى محله ولسايل ان يسئل انا لو توهمنا النار في مركز الفلك
لم تتحرك منها الى جهة فما اذا كان يعرض لها في طبعها السكون بالطبع ح ذلك ح او حركة الى جهة ولا مخصص لجهة
قوله ... قول كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لها كانت تقتضي ان يفرج عن مركز جزء في واسطها بتبسط اجزائها
الى الجهات بالسوية الى ان يلقى كل جزء من المتبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن الهواء المحيط وغيره للمكان
ح لا يمكنها من ان تباعدها عن المركز لعلة ما فذ لهذا النفوذ فاذ هذا النفوذ لا ينافي بالجزء كان الجزء يكون في جهة دون
جهة وهذا التباعد في كل جهة ويكون شاكية بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند
الخرافة وهذا القسر قسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا ضائعا غير ممكن لعارض عرض وادى
المعروض له ذلك الى حكم غريب نحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا ممنعها الا انا لا ندري بعد استحالة المعروض في الموضوع
مقدما ولا ممنعها ولكن اذا جاز للمقدم جاز التالي وان امتنع التالي امتنع المقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم
الواحد مكان واحد بالطبع او جزء واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة جزء الكل الى جزء الاجزاء بعضها الى بعض
وهذه للبسائط واما للمركبات فان تركيبها لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او من اكثر عن بسيطين فان كان عن
بسيطين فاما ان يكونا متساويين بالقوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفوقا كان
وضع احدهما بجذاء جهة الآخر يفرقهما ولم يحتملهما الا بعد جزء مع خارج فان توافقت حركتاهما وبعد كل من مكان
واحد كبعد الآخر نقطة واحدة مشتركة لكل واحد منهما الآخر فوقفا الآن يطرءان على احدهما معين ويكونان في الحد المشترك بين الجزءين
فيجب ان تقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزيج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان
كان عن اكثر من بسيطين وفيهما غالب فحيز الغالب وان تساوى غلب البسيط اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى
الموضع الذي فيه المركب حصل المركب في امر فيما بين الجزءين من جزء موضع التركيب لم يتجاوزه اذا الجذب عنه الى الجانبين
سواء والامساك منه عن البسيط الذي يطلب ذلك الجزء بيطله مخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج الاجسام
البسيطة سيلا ذكره الا وهناك غالب يخلع ويقسر الاجزاء الاخر وهاربا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة
او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان يفعل في الاجسام التي بينهما وبين كائنا ما كان جزءا او يكون قوة
قاسرة على الاجتماع غير قوى على تلك البسايط فلنبين الآن ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية حتى يكون لكل
جسم حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حكم طبيعية وانه على نوع واحد فقط

الفصل الثاني عشر

في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية او مكانية نقول ان كل جسم لا يخ اما ان يكون قابلا للانتقال عن
موضعه الذي هو فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للانتقال عن موضعه الذي هو فيه فاما ان يكون لذي
جوهره ميل الى جهة او لا يكون له ميل البتة لكن كل جسم فله مكان طبيعي او جهة طبيعي يقتضي طبيعة الكون
فيه واما اجسام الاجسام في ذلك الجسمية بل الان فيه مبدأ قوة معدة نحو ذلك المكان فان كانت تلك
القوة مقتضية لذلك المكان وجزئية غير منفكة عما هي جزئية عن الانتقال الى الحركة فلا مضادة فيه لقوته
ولا لقوته ميل يقتضي جهة اخرى لانه لا يجوز ان يكون في جسم واحد غير مختلف الاجزاء قوتان متضادتان او يقتضيان

فعلين متماثلين اذ القوى كوكها قوى يحب بفعلها واذا تماثلت افعالها تماثلت طبايعها فاستحالت ان
يكون معا للجسم فان الجسم الذى فيه قوة ما هو ان فيه مبدء فعل ما يضاد فعلا تحتان لم يكن عاتيتان لم يكن الجسم
بحيث يصدر عنه ذلك الفعل ان لم يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان متضادتان صح
صدور فعلين متضادين وهذا محال فاذن من المحال ان يكون فى جسم بسيط مفرد او فى غير الجسم مركب قوتان فاعلتان
يقتضى احداهما مكانا والاخرى يمنع عنه ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة فيلزم ان الجسم اذا اقسر على مفارقة مكانه الطبيعى
ان يتحرك الى مكانه الطبيعى عند ما يفارق القاسر من خارج ومما يبين هذا ايضا ان كل جسم ليس فيه ميل ما
فان ثقله عما هو عليه من اين او وضع يقع لا فى زمان وذلك محال بل يجب ان يكون كل جسم يقبل التحريك اما
طارئة ففيه ميل طبيعى فى نفس ما يقبله كان اينا او وضعا والعين لكلا الامرين فى التحريك المكانى على سبيل
ايضاح المقصود فيما هو اظهر وان كان المكانى والوضعى فى مذهب البيان واحدا ان الاجسام الموجودة اما ان تكون
كالشيلة والخفيفة اما الثقيلة فما يميل الى اسفل واما الخفيفة فما يميل الى فوق فاطلق كلما ازداد ميلا كان
ابعد للمحرك المقلى ابطاء فان ثقل الجرم العظيم الشديد الثقل اوجه ليس كثقل الجرم الصغير القليل الثقل لان
روح الهواء القليل فى الماء يحرك الهواء الكثير واما ما يغرى الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل البنفسجة وما اشبهها
من انها لا تنفذ عند الرمى فى الهواء نفوذ الثقيل فليس لسبب ميل اذ الاثقل اقبل للرمى والجرجار ان بعض هذه
الصغار لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولا يبلغها ببلغ من شدتها الفاها بقدرها على خرق الهواء ومع ذلك
فيكون سريع الاستحالة الى البطلان من السبب الذى يعرض فى موضعه وهو السبب الذى يبطل القوى المستفادة
العرضية من القوى المحركة كما ان الشوذة تطفئ من السبب الذى يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة وبعضها
يكون مستحيلا اسرع لا يقدر على خرق الهواء بل يحدث حوله الهواء الذى يفقد فيه ويكون سببا لابطال قوته المستفادة
فانك ستعلم ان مقاومة المنفوذ فيه هو المبطل لقوة الحركة وهذا كالنار المتخلخلة والماء المتخلخل فانه اقبل للاستحالة
ولو كان السبب فى قبول الرمى الا نفاذ الكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا كان اقبل للرمى والامر بالعكس
ذلك بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اسبابا اخرى كان الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسرى واسرع حركة فتكون
نسبة مساواة المتحركات بالقسر لها ميل طبيعى ونسبة ازمنتها على نسبة الميول الى الميول لكن النسبة فى المسافات
بعكس النسبة فى الازمنة اما فى المسافات فتكون الاشد ميلا اطول مسافة واما فى الزمان فيكون ذلك اقصر زمانا
واذا لم يكن ميل اصلا لم تحرك القسرى فى زمان وان ذلك الزمان نسبته الى زمان حركة ذى الميل بالقسر ويكون على
نسبة ميل لو وجد الى ميل ذى ميل المتحرك بالقسر فيكون قولنا ما لا ميل فيه اصلا للقسر كقولنا فى ميل ما لا يوجد
فيكون الذى لا مانع له على نسبة وفى مانع ما لو وجد ويعرض مثل ما قلنا فى باب الخلاء من الخلف وعلى ذلك الوجه
بعينه ومما يبين ذلك ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه اثر الاقوى والاضعف واذا اختلف ذلك
فظاهر ان القوى مطاوع والضعيف معاوق لان ليس المعاوق للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب المنفعل وعلى حالة من الاحوال
او الوضع وهذا هو المبدء الذى نحن فى بيانه وكل جسم ينتقل بالقسر ففيه مبدء ميل اما الاول فانتقال المكانى فقد
بيناه واما الانتقال القسرى الوضعى فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للانفعال عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل
فلا محالة قوة فيما تثبت فى مكانه ويلزمه ويختص به وهو غير جسمية فنقول ان هذا الجسم فيه مبدء حركة ايضا وبسببين او

اعتبر فيها بما اعتبر به امر الجسم القابل للنقلة عن موضعه وذلك ان له وضعا ما بالقياس الى الجهات التي هو
مشتمل عليها وفي ذلك وحول هذا فلا يخ اما ان يكون ذلك له عن علة له في ذاته او عن صورته الطبيعية او عن
علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته فان الاجزاء التي تفرض فيه لها من المختلفة التي يكون له
والاجزاء التي تفرض فيما يماسه ليس شيء منها اولى بشيء منها اعني انه ليس جزء منه يكون ممنوعا في جهة اولى مما سواه
بجزء مجانسه اذ الجميع غير مختلف فيه فطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الوضع بعينه او المتشابهات لا يسوغ في بعضها
بطبيعة اشياء من المتشابهات بعينها وفي بعض بل يكون جميع ذلك جايزا بين الكل واحد منها وليس هذا كما يكون
الاجزاء الاحياء الشاملة للتفرق فان كل جزء يفرض فيه بحده مختصا بما يختص به لما كان اول وجود وقع هنا
او لانه اقرب المواضع من موضع وجد فيه خارجا عن حيز الطبيعي اما الوجود تكون فيه الاول او وقوع الانتقال
منتشبه فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع الجزء ولا بالقياس الى الجميع المتحيز معنى مخصص له
واما الذي لا يقبل مقاومة مكانه فليس حكمه هذا الحكم ولا يجري عليه ذلك التاويل فاذا كان كذلك لا يكون
جزء من اجزاء ذلك الجسم مختصا بما يختص به بالطبع مفردا بل وكلا بالجمع مقارنا لحالة قسرية او جهة اسبب
كان هناك ايضا شوب من سبب قسري ومقتض من طبيعة امر ايقتضي اسبابا تخصيص اجزاء الاسطقسات باجيازها
لكان في طبعها ان لا يكون مختصا به لو لم يكن ذلك السبب وال ويكون في طبيعة على كل حال وكيف يعتبر الامتناع
جواز ان يكون على تلك الحالات والمماسة وان لا يكون في طبعه ان يقبل نقلة في الوضع وقد بينا ان كل قابل
نقلة عن امر ما اين او وضع ففيه مبدا حركة وميل طبيعي فيجب ايضا ان تكون في هذا الجسم مبدا وميل في الوضع
واعلم ان المقصود مما شرحنا من البيان والمكشوف به عنه هو ان كل جسم يطرء عليه نائبة ثم يكن مبدئها
بالطبع بل صيد عن سبب خارج او نفس مواصلة المحرك بحسب القصد ومحدث ميلا لم يكن في الجسم فليس يصح ان يحكم
لجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام في التحريك المبتدا الواقع بقصد النفس كالكلام في ميله الواقع
لسبب من خارج فانك ترى نفس الحيوان يختلف محركه لبعد وقوة ملاصقة بسبب فانه في دينه من الميل الثقيل الزائد
والناقص وتجد الزائد مقاوما فيحتاج الكلام فيما تم في هذا اسباب يجب ان يرجع فيها الى اللواحق فتجد ما يقتضيه
منها ان كنت في الا سبيل ان عنب فقد بان ان كل جسم طبيعي ففيه مبدا حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي
ففيه مبدا محركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدا محركة مستقيمة ومبدا محركة
مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي يتحرك في الوضع واذا كان في غير موضعه الطبيعي يتحرك اليه على الاستقامة
لا منه عنه فانه يتحرك الى مكانه بعينه بالاستقامة لانه لا يخ اما ان يكون فيه مبدا ميل الى حركة مستديرة اولا يكون
فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي لم يحدث هذا الميل فمعنى ذلك ان لا يكون فيه مبدا حركة مستديرة
ولا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث فيه هذا الميل كان هذا الميل ليس غريزيا له ثابتا بالجوهر بل اكتسبه
له في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا مماسة مكانه الطبيعي على وضع او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما وهو
فلك المماسة وذلك الحصول لا يوجب ميلا عن حال الى مثلها بل الا يوجب ميلا عن ذاته الى مثل ذاته فليس ان يكون
موجب ذلك الميل هو اماة الحيز سواء كان اخذ الايجاب ايجابا الحيز بلا توسط طبيعته او اخذ ايجابها
في حيز طبيعي صد عن هذا الميل فان الحيز في ذلك كله واحد الكل هو واحد ولا ايضا لك ان تقول ان

النفس

النفس المحركة يأخذ هناك في التحريك والامالة اخذا مبتدئا بعد ما لم يكن بحدوث القصد والارادة بعد ما لم يكن
فقد منع هذا ايضا وبين انه غير ممكن الا وهناك مبدأ ميل في الطبع فيجب ان يكون ذلك الميل لازما وان كان ان يقع مثله
عن نفس تلزمه لزوما عن ارادة طبيعية دائمة ما دام ذلك الجسم موجودا ولا يلزم على هذا حال المستقيم من انه تارة
يتحرك وتارة يسكن متحركا في غير مكانه ويسكن في مكانه وكلاهما طبيعي له فكذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم يستقيم
حركته في غير مكانه ويستدير حركته في مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالين وانما لا يلزم
هذه لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على ما شرحنا بل الطبيعي هو الذي يقتضيه طبيعة الشيء اذا لم
يكن عائق فاذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد اليه والى موضع معين منه ويكون المبدأ فيهما واحدا واما الحركة المستديرة
فان المبدأ الذي اثبتناه انه يوجبها بالطبع يوجبها كيف كان ودائما ان كانت طبيعية على الاطلاق وان كانت
ليست بطبيعية مطلقة بل هي كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض كان ذلك العارض عند فقدان الوضع الطبيعي
فيجب ان يقف عند وجدانه وكان يجب ان يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه الا انه ليس كذلك فانه ليس كما ان
اينا اولى بالجسم من اين فكذلك من الوضع الذي له في امر المتشابه وضع اولى به من وضع فبين ان هذا الميل الاين خ ل
لا يكون حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان فيكون على القسم الآخر وهو انه يكون معه دائما فاذا
كان في الجسم مبدأ حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه
بالاستقامة وان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان ميل الى الاستقامة وميل عنه
الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة معا وليست مما يجري مجرى متقابلات يمتزج حتى
يكون بينها وسط فان الوسائط امور كانها تمتزج عن الطرفين وانما يمتزج القوى امتزاجا يؤدي الى الوسط اذا كان
من شان كل واحد واحد منها ان يقبل الاكثر والاقل قبولا يصرف الى الجهة الاخرى فيكون الحاصل ليست قوتان
بل قوة واحدة هي اضعف وانقص من الطرفين ولكن الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشتداد والتنقص
بان يأخذ الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة والاستدارة قليلا قليلا الى الاستقامة وهو في زمان ذلك
الاخذ والموجود في المتوسط لا في مستقيم ولا في منحني بل المستقيم ان امكنه ان يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا
كان مفارقته الاستقامة دفعة ومواصلته الاستدارة دفعة من غير ان يقال قد فارق الاستقامة وهو ذا قد
استدار قليلا وهو بمعزل فيه او فارق الاستدارة الى الاستقامة كذلك واما الانحناء الموجود في القطوع فليس
سبيلا من الاستقامة والاستدارة يؤدي الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد ولا الاشتداد
والاضعف وكذلك لا يقبلهما القوتان عليهما فلا يحدث قوة متوسطة بين المستقيم والمستدير فلا يكون ايضا
هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر انه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة
معا ويجتمع من هذا ومما قبله ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان
هذين المبدئين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قد بان من امره انه لا يصلح على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه
الطبيعي واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادي حركات مستقيمة عنه واليه فيكون حيث يكون جهة في الطبع
ثلثة اصناف من الحركات واحدة حول وسط واخرى عن الوسط وثالثها الى الوسط واذ قد بالغنا في تعريف
حال الحركة الطبيعية فيحقق بنا ان نتعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت الجهات بالفرض والوضع فيزيد

الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض وقول

الحركان على هذا العدد ولكن لا يكون طبيعية

ان الحركة الغير الطبيعية منها ما يقال بالذات ومنها ما يقال بالعرض اما الذي بالعرض فهو ان يكون الشيء يلحقه في نفسه مفارقة اين اول او وضع اول او كيف او كم بل هو مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة فاذا تبدل ذلك الشيء حال بينه وبين الشبه كان له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على ما علمت فانه اما ان يكون ما قيل انه متحرك بالعرض هو في نفسه في مكان ووضع وقابل للحركة الا انه لم يفارق وضعه ومكانه بل الشيء الذي هو محمول فيه فارق مكانه وهذا فلا يلزم له فيلزم ان يقع له اسم حركة فانه هو فيه حاصل في جهة يقع اليها الاشارة وعن الجهة التي كان يقع عليها الاشارة او يقع له وضع آخر بالقياس الى الجهات واما ان لا يكون من شأنه ان يكون له اين او وضع ومن شأنه ان يتحرك مثال الذي يعرض له ما يعرض للمنتقل من مفارقة اين او وضع وهو من شأنه ان يتحرك اما في الاين كالمقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ للمكان والسفينة منتقلة فانه في الوضع فانا اذا توهمنا كرة في كرة وهذا الصفح بها متساميا وهواء او ماء او غيرذلك تحرك الكرة الخارجة حتى تغير نسبة اجزاءها الى اجزاء المحيط بها فتغير هو حقيقة الحركة في الوضع فان الكرة الداخلة الملصقة به يعرض لها متابعتها فانه ان كان جزء منها يلزم جزء منتقل ولكن ذلك بالعرض اذ لا تنتقل لنسبة ما بين جزء الكرة الداخلة واجزاء المحيط بها كما تنتقل لنسبة اجزاء الكرة المحيطة مع اجزاء مكانها فان كان اعني الوضع انما هو بحسب القياس الى اجزاء المحيطة الموضوع فيه والمحاط به الموضوع عليه بالجملة الى اجزاء ما يماسه في الوضع مما يماسه محيطة كالكرة في كرة او يماسه محاط كما للفلك الاعلى ما يقياس الى ما يماسه في داخله فلا يكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها فان كان الوضع ليس باعتبار المماسات بل باعتبار الموازيات والمحاذيات فيكون الداخلة قد تبدل ايضا وضعها بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط بذلك بل الاولى ان يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس الى ما يحيط به الوضع وضعا وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل ما تعقله عن حركة الهواء الاعلى مع حركة فلك القمر فان هذه الحركة ليست كما خيل عن شرود ذلك لان هذا القسم ان كان من جنس المتحرك لما لا يفيد وما يضره ولذا كانت كرة على كرة فانها اذا تحركت لم تتبدل بشيء مما تحاذيها بل يحفظ على البسيطة غير مفارق ومجرى كنه ي يلزم ان يندفع القائم في وجهه اندفاعة فلا مانع من ان يسكن الداخلة منهما وتتحرك المحاذية عليها ما ضيق على سطحها من غير ان يفارق والسبب ذلك في تلك الحركة ان كل جزء يفرضه من الماء فقد تعين له جهة من الفلك كالمكان وهو بالطبع يتحرك الى المكان الطبيعي له وليكن عنده لا رمانا اياه ملتصقا بالبسيطة بان يحيط به ورسم اياه وان زاله ما يوجبه لا لصاق بالهواء او المسامير فاذا تحرك المكان لزمه ويتبعه قاهرا بالطبع بما كان [illegible] لما يلاقيه منه فيكون حركة النحو العالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض في الوضع ولو كان الماء في الهواء محيطا في الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي عن السطح المحيط الطبيعي حتى لم يبق منها ادحيفات وميل ولا اختلف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكانت تتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء مصيبا في اكثر الامر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل انه اكثر الامر الضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من تحته واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما

السافلة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز والجو العالي يصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي
فلحق عليه لزومه الالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا لسبب الجبال والرياح امر به اوجب تميزا ما
في اجزائه فهذا بيان حال الحركة بالعرض فسقط من هذا تشنيع ما اورده بعضهم فقال ان كانت الحركة التي
للنار قسرية وهي حركة دائمة فقد وجد قسر دائم وهذا خلاف لرايكم فان كان هذه الحركة طبيعية
ولجسمها حركة اخرى بالطبع كالنمو فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان وقد منعتم من ذلك فهذا مثال ما
يكون المتحرك بالعرض من شانه ان يتحرك بالذات واما مثال المتحرك بالعرض الذي ليس من شانه ان يتحرك
فهو ان يكون هذا المقارن ليس لمقارنته مقارنة جسم لجسم بل مقارنة شيء من الاشياء الموجودة في الجسم صورة
في هيولاه او عرضا في الجسم فيصير له سبب الجسم جهة يختص بها الاشارة الواقعة الى ذاته ويصير له اجزاء كاجزاء
الجسم يختص بان يلي ما يليه الجسم من الاجسام المقارنة له فيصير له كالاين لاين الجسم كالوضع لوضع الجسم فاذا
حصل للجسم مكان اخر تبدلت الجهة المصابة بالاشارة واذا حصل له وضع اخر تبدلت حال جزء ما اذ صار
لذلك الاثر كالاجزاء فقيل انه قد انتقل في الاين او في الوضع وان كانت النفس صورة قائمة في مادة البدن
فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض وكذلك ساير التغيرات التي تعرض لذلك الجزء الذي تقوم
فيه النفس وحده وان كان من النفس ما ليس مقارنته بان يكون منطبعا في البدن الذي فيه فانه لا يتحرك ولا
بالعرض وقد سئل انه لم كانت النفس يقال لها انها تتحرك بالعرض ولا يقال لها انها تسود بالعرض في اسوداد
البدن ونحن نجيب فنقول انه ان كان التحقيق يوجب انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاق هذا
فذلك اذا كان السواد في العضو الاول الذي فيه النفس بعينه وان احد الامرين اوقع في العادة ولكن ظهور
نقله ما فيه النفس ان كانت منطبعة به اكثر من ظهور سائر استحالاته وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم اذا
زال عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس واما السواد فانه
اذا حصل في الجسم فاستقر فيه لم يلتفتوا في حصوله الى شيء اخر ومقارنته له اذا كان ذلك الشيء غير محسوس كانهم
يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون التسود الا لقابله ولغلبة الايجاب التحيز
عندهم لكل شيء ما لا يؤمنون بموجود لا اشارة اليه فهذا هو السبب الذي اختلف به الامران عند الجمهور ولانه
سبب غير واجب فمقتضاه غير واجب واذ قد علمت الحال في الاين والوضع فاحكم بمثلهما في ساير الابواب فانه يقال
ان الشيء مثلا تسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم اخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه
او جسم هو هو بعينه في الموضوع وليس هو هو بعينه في الاعتبار كقول القائل ان البناء اسود فان السواد ليس موضوعه
الاول جوهرا مع البنائية بل الجوهر مع البنائية عرض له ان كان هذا الجوهر القابل للسواد وقد يقال الجوهر اذا
كان ليس موضوعا اولا للاسود بل موضوعه الاول شيء فيه لا كجزء وهو كالسطح فان السواد يعتقد ان محله الاول موضوعه
هو السطح ولاجل السطح يوجد للجسم واذ قلنا في الحركة التي بالعرض فلنقل على الحركة الغير الطبيعية التي بالذات
وهي الحركة التي بالقسر ثم نقول في الحركة التي من تلقائها

الفصل الرابع عشر في الحركة

القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك فاما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها
فمنه بالقسر ومنه ما يكون من تلقائه ولنتكلم الان في التي بالقسر فنقول ان الحركة التي بالقسر هي التي محركها

خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك الحجر جرا على
وجه الارض واما ان يكون مضادا للذي بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وكتسخين الماء وقد يكون حركات خارجة
عن الطبع في الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكائن بالاورام او بالسمن المحتلب بالدواء والذبول الذي يكون بسبب
الامراض واما الذبول الذي للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي فهو طبيعي بالقياس الى طبيعة الكل
فانه امر يجري عليه طبيعة الكل ويجب وليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة ذلك البدن بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء
الغاصب عليها ويشبه ان يكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية والتي يكون لا على تلك الجهة باستحالة
غير طبيعية وكذلك الموت الاجلي طبيعي من وجه والمرضي والقتلي غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية فقد
يكون بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فهو بالحركة العرضي اشبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع
والدحرجة ربما كان عن سببين خارجين وربما كان عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري واما الذي
يكون مع مفارقة المتحرك مثل المرمي والمدحرج فان لاهل العلم فيه اختلافا على مذاهب فمنهم من يرى ان السبب
فيه رجوع الهواء المدفوع فيه الى خلف المرمي والتيامه هناك التياما بقوة يضغط ما امامه ومنهم من
يقول ان الدافع يدفع الهواء والمرمي جميعا لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه
ومنهم من يرى ان السبب في ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك يثبت فيه مدة الى ان يبطله مصاكات يتصل
عليه مما يماسه وينحرف به وكلما ضعف بذلك قوي عليه الميل الطبيعي والمصاكة فابطلت القوة فمضى المرمي نحو جهة
ميله الطبيعي قال اصحاب القول بتحريك الهواء وليس يعظم ان يكون حركة الهواء يبلغ من القوة ما يحمل الحجارة
والاجسام العظيمة ربما دك انفا من الجبل وههنا جبال اذا صيح فيها انحطمت اركانها والرعد يهدم الابنية المشيدة
ويقلب قلل الجبال ويفلق الصخور الصم ومن الناس من يفتح القلاع المبنية في القلل بتكثير البوقات والالحاح
عليها وكيف يمكننا ان نقول ان المحرك اعاد المتحرك قوة وذلك لانها لا يخ من ان يكون احدى القوى التي هي الطبيعية
والنفسانية والعرضية وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة الى فوق زعمتم انها في جوهر
النار بمعنى الصورة اذا كانت في الحجر كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو كان المحرك ان ذا قوة
لكان اقوى فعلها في ابتداء وجودها ثم كان يجب ان ياخذ في الانسلاخ والموجود هو ان اقوى فعله في الوسط من
الحركة واما ان كان علة هذه الحركة حمل الهواء للمرمي فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد
سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من الهواء النافذ للمرمي ولا يوجد هذه العلة هناك وقد قال قوم بالتولد وقالوا
لان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة
تعدم ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا اشنع ما يقال فان المتولد لا محالة شيء حادث
بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة للحدوث وتلك العلة ان كانت علة بان يوجد وجب ان توجد
الحركة الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب ان يكون دائما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد
فلا يجوزون سكونا يلحق ومبدأ الحركة موجود على ما ينبغي بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة من المتحرك ولا في المسافة
وان كان الاعتماد ايضا يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة لكنا اذا حققنا الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من
يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس اذا حول ان يسكن الطبيعي بالقسر او القسري بالقسر

الهواء الراجع الى خلفه التام التياما ينفذ ما قدامه الى قدام وما سبب حركته الى قدام عند الالتيام حتى يدفع ما وراءه وكيف يمكننا ان نقول ان

يجذب

فاذا اصوات

الذى يفوت بالضعف ما دام فى القوة بثبات تما فاذا زاد فى العمل على القوة واستحث ضعفا ينا الحامل وبلغ مبلغا لا يفى به مدارك ما يثير الصنك على اما لا نقول فى ذلك على هذه العلة كل التعويل وان كان قد يجوز ان يكون ذلك من احد معينا العلل المزيدة فى الوسط فقد اتضح ان الحركة القسرية كيف هى وعلى كم قسم هى وان كل حركة فعن قوة تكون فى المحرك بها يندفع اما قسرية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التى يقال لها من تلقاء المحرك فقد وقع فى امرها بين اهل النظر تخالف وتشاجر ما كان من حق هذا المعنى ان يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فان معول ذلك على الاسم فقد جعله بعضهم لمعنى وبعضهم لمعنى اخر ولكل منهم ان يجعل ما جعله وليس لاحد عليهم ان تشاجروه فيه غيره فمنهم من جعل المتحرك من تلقاء ما الموضوع ان يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة وتلك الحركة مع ذلك ليس عن سبب من خارج فعلى وضع هؤلاء يدخل النبات فى جملة المتحرك من تلقاء ويخرج الفلك من ان يكون متحركا من تلقاء وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من شرط ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا فى المتحرك من تلقاء وان قيد عليه له ان لا يتحرك اذا كان لا يشاء امر البتة من غير زيادة شرط ان من شانه ان يشاء دخل فيه الفلك وليس اذا كان لا يشاء امر البتة اذا لا يجوز ان يشاء يلزم من ذلك ان مقتضاه لا يكون لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة عن الارادة وان غير مجبر على اخيانا واى الاستبعاد ان شئت فانه ليس الا مشاجرة فى التسمية البتة

فصل فى احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة

واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا فى الحركات والمتحركات فحرى بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض واما المحرك بالعرض فقد فصلنا امره فى الاقاويل الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشئ محركا لذاته بالعرض وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة والذى بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان منه من الوسايط لم يكن محركا من تلقاء بل انما يحرك لاجل ان ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك كاليد بالانسان يسمى اداة وان كان مباينا يسمى الة وربما لم يميز بين اللفظين فى الاستعمال وما كان من الوسايط ينبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدا يحركه اخر لانه واسطة فالاولى ان يكون محركه مع انه محرك غاية مثل المحبوب والمضاد الغاية مثل المخوف المهروب عنه والحركات منها ما يحرك بان يحرك ومنها ما يحرك لا بان يحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالمماسة وبهم فعله بالتسكون منه ويكون ايضا من حيث يتحرك هو بالقوة والاستحالة وبجوانحسا بالا نهاية ليستحيل ان يكون متحركان معا بالفعلية فيستحيل ان يكون كل محرك متحركا فينتهى الامر الى محرك لا يتحرك والى اول محرك متحرك اذ لا دور فى المحركية والمحركية والعلية والمعلولية اذ الدور يوجب ان يكون الشئ مبدا لامر ذلك الامر مبدا له فيكون اسبق من الاسبق بذاته واول محرك متحرك اما ان يكون مبدا حركة فيه فيكون متحركا بذاته او يكون

الآخر يحس هناك من القوة على المدافعة التي يقبل شدة ونقصانا مرة يكون اشد ومرة يكون انقص
مما لا شك في وجود في الجسم وان كان الجسم ساكنا بما فيه ومذهب من يرى انه ان الهواء يندفع فيدفع مذهب
غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام في الهواء كالكلام في المرمي وذلك لان هذا الهواء المدفوع اما ان يبقى
متحركا مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق فكيف ينفذ قلنا وان بقي فالكلام فيه ثانيا فان كان اسرع
حركة فيجب ان يكون نفوذه في الحائط اشد من نفوذ السهم فان السهم انما ينفذ عندهم بقوة مستفادة هي من حركة الهواء
الذي هو اسرع والهواء محتبس ويرد عن الامر القائمة في وجهه فلم لا يحتبس السهم ويرد فان كان السبب في ان الذي
يصل السهم محتبس والذي يلي قوته يكون بعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم استبق من الهواء وجعل القوة
استبق فان كان السهم استبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الامر دفاع ما ينفذ السهم الممنوع بالحائط
لولا دفعه من خلف فان نفوذ السهم في الحائط لا يجوز ان يقال انه كنفوذه في الهواء لانه يجعله دفعه عنده ويأخذ قوته
وان كان ذلك من جذب السهم ما خلفه جذبا بقوة يرد فيها الجذب ويكون الجذب اشد اخذا من الجاذب بالمذاق
له وهذه الشدة ان كانت قوة ومثلا فقد حصل القول بذلك وان كان مناسبة فقط فيزول مع زوال سببها
فان بقيت فيكون السبب القوة والميل مما قالا لا شيئا الى تفوق حصولها في هذا الهواء الصيق مثل السهم يوجب
ولا تحملها الهواء فان الهواء انما يمانع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب بحركة شديدة يصيرها مفاوقا والحرف
الثقيل والرياح اذا هبت على اغصان الشجرة هشمتها مع لطافة جسمها لو وضع فيها فهذا الهواء الذي يقلع الحجر
الكبير بالحري ان يكون لضعفه يقرب الاجسام الصغار مما يوجب كسرها وهؤلاء يظنون انهم اذا قالوا ان الهواء المحرك
اسرع فيحدث حركات مسافة في اجزاء الهواء قدما والسهم موضوع فيها ثم قالوا شيئا وليس كذلك وذلك لانه
لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة في اجزاء الهواء قدما شيئا بعد شيء فيكون المحرك منها يحرك بعد هذا والمحرك
وقد انقضى الدعوى وان كان حركتها معا فاما ان يكون معا والمحرك الاول يحرك معها او هو واقف فان كان مع
حركة المحرك الاول فيجب ان يقف السهم بعد ان كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان هناك حركة وسببا
به يستمر الحركة ثم ما هو غير المحرك الاول واما احدثت ازدياد المحرك القسري قوة عند الواسطة فليس بضر في ذلك
فرض القوة ولا ينفع فيه حركة الهواء وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان للمشكك الاول ان يقول ان الهواء
ما قالا انما يكون في اوسط فمان الحركة اسرع فان كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا اكثر فهو اولى
بان لا ينفعل عنه المنفول فيه لانه يصير اكثر حجما واضعف قوة فانه يكون عن محرك واحد بعينه ابطأ حركة
مما لم يتحرك كذلك وان كان التخلخل المعتبر انما هو في القوة المنفوذ فيها لا في المادة فلم كان هذا اكثر في الوسط اقوى في
التحليل والتلطيف من المحاكة التي في الابتداء لم لو دامت المحاكة على شيء واحد بلقى الحائط والحاك والمحكوك
لكان لذلك معنى اما الحاك فلكان الثقيف فانه كان على طول المزاولة يصير اسخن فيكون على التلطيف اقوى واما المحكوك
فلان ذو الحاك عليه يكون قد ابرز بذلك اثيرا بعد اثير وهم هنا لا الحاك ولا المحكوك واحد بل عند هم وعلى ما
يجب ان يتحرك كسلسلة مدفوعة فحذاؤه ويكون كل جزء نقرضه حاكا بعينه محكوكا بعينه وحينئذ يكون سببه عطف
هذا العقل لهذه الشريد في الباب المنسوب الى القوة او ضيع فحسبان الحاك اذا تكرر على الشيء اكثر شيء اكثر تلطيفا
يسخن بالحاك اكثر والقوة المستفادة بضعف الا ان التلطيف المستفاد بالشيء يكون مستداركا ادهو ما في الخضم

منها بنا له وليس فيه لكن في كل جسم مبدا حركة كما قلنا فان كان المباين يحرك المحرك الموافق لما يقتضيه مبدا حركة الجسم لم يخل اما ان يكون ذلك المحرك يعيد عنهما جميعا بالشركة ومع ذلك فان المبدا الذي في الجسم له ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدا الذي في الجسم ان يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدا ان يحرك وحده فليس بمبدا حركة في الجسم وقد قيل في ذلك هذا هف واعلم ان كل جسم ففيه مبدا حركة فدبرهنا ذلك فان كان لمبدا الحركة ان يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه مبدا للحركة بل يحرك على احد الوجوه اما بان يعطي الجسم ذلك المبدا الذي به يحرك فيحرك الجسم بذلك المبدا او يعطيه قوة اخرى تعاضد على ذلك التحريك فتزيده فيه او يكون محركا لانه غاية ومثال او مؤثر واما للازم من جميعا هذا ان كان تحريك المباين من نوع تحريك مبدا حركة الجسم كالمشارك له وان كان المحرك المباين يحرك خلاف التحريك الموافق فهو فاسد اما جسم او غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار الى فوق هو جاعل المادة نارا فاذا جعلها نارا تمت الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كان بقوة بعيدة فيتحرك الى فوق لكن الاصرار على هذا غير جميل وذلك لان المبدا الذي يعطي المادة تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد يعطيه المبدا الذي به يتحرك وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى الفعل فيكون بنفسه مبدا للحركة ومحركا فانا لسنا نفهم من المحرك الا الامر الذي هو مبدا الحركة على هذا النحو فيجب ان يكون واهب الصورة التي بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة ولا يجب من ذلك ان تكون الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا ومادة ذات صورة مجتمعة وذلك لان الكل ليس هو احد الاجزاء فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات ويحرك ذاته لاجل تلك الحركة بالعرض لانه ليس مما يتحرك بالذات ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل هو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعي وهو غير مفارق لما جاوره من الكل بل كان كما علمت محركا بالعرض وقد يكون الشيء محركا لنفسه بالعرض ولا ان ههنا محركة دائمة ما دامت السماء فقد ظهر امرها فيهنا محرك اول غير متناهي القوة فليس بجسم ولا في جسم فينبغي الآن ان نذكر المناسبات التي بين المحركات والمتحركات لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنمتحن المحرك على انه مبدا الحركة طبيعية وعلى انه مبدا جاذب وعلى انه مبدا دافع وعلى انه حامل ولنتأمل ما يلزم من اصناف المناسبات ولنضع محركا حركة متحركا في المسافة زمانا ولنتأمل هل نصف المحرك يحرك المتحرك بعينه في المسافة زمانا نصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم ان يحرك شيئا قاما يجوز ان يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المحرك فاذا انصف كان لها ان تحرك احدا دار لم يجب ان يحرك لا محالة مثل السفينة التي تجرها مائة نفس في يوم واحد فربما يجب فلا يلزم ان يقدر الخمسون لا محالة على نقلها شيئا ولهذا ليس اذا احدث صوت عن صورة جاور كل صوت لا يسمع واذا احدث عن مائة قطرة نقرة في الصخرة يلزم ان يكون كل قطرة تفعل شيئا الا يجب بل عسى ان يكون لكل

فطوره اعادها في ابطاله مثلا بينه فاذا تم الاعداد فعل الاخر من القرار ان ليسير على ذلك المنهاج
حتى يحدث نفر محسوس على ان ههنا من المحركات ما اذا نصف لم يبق له قوة كالحيوان وهذا الاعداد
في المحركات الميلية هو ابطال الميل المستمر فيه بايراد قليل الحق يدخل عليها ميل غريب يعجز عن تحريكه
القوة الميلة التي فيه واذا فرضنا التنصيف في المحرك فالمشهور هو ان المحرك يحرك نصف المحرك في
نصف المسافة في ذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك الزمان واما المحقق فغيره اعتبر ذلك
فيما يورده انما في المحرك الطبيعي فاذ لا يتجه ان يبقى المحرك بحاله والمتحرك يرتد بنصفه وذلك لان
القوة الطبيعية يعرض لها ان تنقسم ما دامت فيه فاذا انتصف المحرك لم يكن محركا
ان يحركه بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخيل والتقدير واما الحامل فيجوز ان يكون
قوة الحامل لا تفي بان يقطع نصف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان قادرا فانه يلزم
وجود نصف المقدار وان كان الحامل يحمل بحركة طبيعته فانه عند وجود هذه الطبيعة
لا يعداه ما لجهول ولا تنتصف له مسافته الطبيعية التي بين الجسمين الطبيعيين اللهم الا ان
يقع الابتداء من الوسط بحيث يكون ان كان المحمول عليه له ميل غير ميله احدث فيه بطوا الا
ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعيات لا تنقص من الابتداء الى المنتهى بل كلما مضى
من زمان سرعة فلا تنقص حالة في التنصيفين كان قاذفا او حاملا واما الدافع اللازم فحكمه
حكم الحامل واما الدافع الرامي فربما عرض انه يفعل في الاثقل اشد مما يفعل في الاخف
ويفعل في النصف اشد مما يفعله في النصف فلا يبقى تلك النسبة على ان المرتجل لا يشابه
الشرعة والبطء في حدوده بل المتأخر منه ابطأ ويقال ان الوسط منه قوي فلا يكون هذه
النسبة محفوظة وكذلك الجاذب فان الجاذب قد يكون على صوب الحامل الجاذب وقد يكون
جاذبا بالقوة والقوة الغائصة عن الجاذب حتى اليه تنتهي فانها تؤثر في المنجذب
البعيد عنه مما خرج عن ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه المحرك فلا يلزم ان يكون
كلما جعلنا المحرك اصغر جذب به من مكان ابعد **والمحرك في**
نصف الزمان فان المشهور انه يحرك ذلك المحرك بعينه في نصف المسافة
وليس يجب فانه ليس يلزم ان يتساوى المقطوع في نصفي زمان الرمي لا في
المشهور ولا في الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة في الشرعة والبطء **واما**
المحرك في نصف المسافة فالمشهور على قياس
ما قيد والحق ما يخبر عنه **واما اعتبار نصف المحرك**
بنصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكن يجوز ان لا ينتصف نصف

المحرك حافظا لقوته ويجوز ان يكون ابطاء من تحريك الكل للكل فان اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من
الحمية ما هو ازيد نسبة الى حمية الجزء من نسبة العظم الى العظم واما نصف المحرك في نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة
والاولى ان لا يحفظ كما علمت واما نصف المحرك في نصف المسافة فذلك ايضا على قياس ما علمت وانت تعلم
التضعيفات من التنصيفات على ان ههنا مذهبا حكيناه لك مرات وهو ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك
وبالمتحرك الى ان لا يتحرك وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين الحركة والمحرك والمتحرك والمسافة والزمان من حيث
هي متناهية وغير متناهية اذ اي هذه اذا تناهى تناهى الاخر لان جزء من المتناهي منه يكون بازاء متناه من
الاخر ولمثال ذلك الجزء يجب ان يفنى ما اخذ غير متناه بازاء فناء المتناهي فانه ان بقي لم يكن بينهما مطابقة
فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه او في مسافة متناهية او لم يكن زمان غير متناه مع مسافة
متناهية بل كان متناه مع متناه وخلا فضل ما ليس بمتناه عن المطابقة واذا لم يفضل بل فني الغير المتناهي
مع المتناهي على ما اوجبه الفرض كان الغير المتناهي متناهيا هذا اخر كتاب السماع من الطبيعي ويتلوه كتاب السماء
والعالم **الفن الثاني من الطبيعيات من كتاب الشفاء في السماء والعالم**
وهو مقالة واحدة عشرة فصول **الفصل الاول** في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالهما
الفصل الثاني في اصناف القوى والحركات البسيطة الاولى وابانة ان الطبيعة الفلكية خارجة
عن الطبايع العنصرية **الفصل الثالث** في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة
وترتيبها واوصافها واشكالها التي بالطبع ومخالفة الفلك لها **الفصل الرابع** في احوال
الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز **الفصل الخامس** في الكرات
ومحور القمر **الفصل السادس** في حركات الكواكب **الفصل السابع** في حشو الجسم
السماوي وما قاله الناس في احوال الارض وساير العناصر **الفصل الثامن** في مناقضة
الاراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض **الفصل التاسع** في ذكر اختلاف الناس
في الخفيف والثقيل واستنباط الراي الحق من بين رايهم **الفصل العاشر** في ان جملة الاجسام
تملا في بعضها ببعض الى اخر ما يتناهى جملة واحدة **الفصل الاول في القوى**
الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها الاجسام من جهة قواها لا تعقل
الا على احد اقسام ثلثة اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه من جسمين وله قوة واحدة فقط واما ان يكون
الجسم الواحد لا تركيب فيه وله قوتان واما ان يكون الجسم ذات التركيب من الاجسام تمازجت ويختص كل واحد منها
بقوة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مزاجية مشتركة او لم يتفاعل وغرضنا ان نتكلم في القسم الثاني
انه كيف يمكن ان يوجد فنقول ان هذا ايضا يعقل على اقسام منها ان يكون القوتان امرين غير صورة الجسم
بل تابعان لها او عارضان من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة والاخر لازما او عارضا ومنها ان لا يكون
عرضين بل امرا ان يحصل من مجموعهما صورة واحدة للجسم بها الجسم نوع واحد فلنجوز الان وجود القسمين الاولين
ولنتامل حال القسم الثالث وهذا القسم الثالث ايضا يعقل على وجوه اما ان يكون كل واحد منها مليا
باقامة مادته بالفعل جوهرا قائما او يكون احدهما كذلك او لا يكون الا مجموعهما كذلك فان كان كل واحد

منهما مليا

منهما مليا باقامة المادة ولو انفرد لزم من ذلك ان يكون المادة قد تقومت باي واحد منهما شئت ويكون
الاخر خارجا عن تقويم المادة فيكون عرضا فيكون كل واحد منهما صورة وعرضا هف وان كان المقوم
احدهما وحده كان الثاني عارضا فلحق الامر باحد القسمين الاولين واما ان كان تقويمهما للمادة امرا يحصل
عنهما بالشركة فمجموعهما بالحقيقة هو الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة وكل واحد منهما لا يخ اما ان يكون جزءا
متميزا بنفسه لا كمعاني الجنس والفصل في الامور البسيطة التي لا يتميز وليس كل واحد منهما امرا منفصلا بنفسه بل
يكون كاجزاء المركبات او لا يكون كذلك فان لم يكن كك لم يكن واحد منهما يصدر عنه وحده فعل خاص نوعي بل
عسى ان يصدر عن المعنى الجنسي فعل جنسي ثم نوعية بالمعنى الفصلي مثلا ان يكون الصادر عنه حركة مطلقة وتخصص
نوعها بشركة الفصل وهذا مما لا ننكره واما الوجه الاول فهو محال وذلك لان كل واحد منهما ليس مقوما وحده
للمادة ولا ايضا يقوم بقرينه والا فقرينه اقدم منه ذاتا وهو تابع لقرينه وهذا مما لا ننكره اعني ان يكون
شيء من الهيئات يتقوم به هيئة اخرى هو بعد في الجسم البسيط بل هذا داخل في احد القسمين المذكورين وانما
ننكر ان يكون كل واحد منهما يتقوم بالاخر فيكون اقدم منه واشد تاخرا عنه فبقي لا محالة ان الواحد منهما لا
يتقوم الا بالمادة اذ فرضنا انها لا يوجد الا فيها وهو على ما فرضناه ايضا غير مقوم لها فالمادة اقدم من المركب
منهما اعني من مجموع الهيئتين وهذا المجموع هو المقوم للمادة بالفعل كما فرض فيكون بالحقيقة اقدم من شيء
هو مقوم للمادة فيكون اقدم من المادة وكانت المادة اقدم منه هف فقد ظهر استحالة هذا القسم فلا يجوز ان
يكون صورتان ليست احديهما اقدم من الاخرى يقومان المادة بالشركة وان كان قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة
بسيطة يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما يصدر عن طبيعة الماء البرد المحسوس ويكون عنها من جهة مادتها
لمادتها قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بحسب اين الجسم قوة مميلة وبحسب
كيف الجسم قوة مسخنة ويكون احدهما اقدم من الاخر فان المسخنة قبل المميلة حتى ان المكتسب سخونة بالعرض
يميل الى فوق او يكونان معا ولكن احدهما سببه تلك الصورة لذاتها كالسخونة للنار والبرودة للماء والاخرى
سببه الصورة مع عارض عرض لها مثل الميل اذا كان الجسم عرض له مفارقة مكانه الطبيعي واما ان يكونا معا ولا
سبب الا الصورة الواحدة فلا يمكن وانت قد علمت الفرق بين الصورة وبين هذه الاحوال قبل هذا الموضع وانت تعلم
من هذا ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يكون سبب حركته موجودا من حيث هو سبب حركته اذ لم يكن السبب صورته فقط
بل صورته وشيء فلا يكون بالحقيقة شيء واحد هو سبب الحركة الى المكان الطبيعي وسبب السكون ويزول عنك الشك
الذي اورده بعضهم ويجب ان لا يشك في استحالة وقوع الافعال المختلفة الغايات اذا كانت المادة واحدة والقوة
واحدة والسبب الفاعلي واحدا فيعلم ان القوة الواحدة يصدر عنها فعل واحد وان الفعل الطبيعي الواحد لا يصدر
الا عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل الطبيعي واحدا بالجنس كحركة الماء والارض الى اسفل فان هاتين الحركتين
واحدة بالجنس لا بالنوع لانهما يشتركان ويفترقان في امر ذاتي لهما اما الاشتراك فبانهما يتوجهان من حيز الهواء
الى البعد من الفلك واما التباين فلان نهاية كل واحدة منهما لما كانت ليست نهاية الاخرى بالنوع كانت القوة
واحدة بالجنس لا بالنوع فان القوة الواحدة بالنوع انما تحصل غاية واحدة بالنوع وايضا اذا كان الفعل
الطبيعي واحدا بالنوع فمبدئه واحد بالنوع ولو كان مبدئه واحدا بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع

واذا كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع فانما يحصل غاية واحدة بالنوع

تلك الحركة

الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يتحرك عن الوسط ولا يكون فانك الحركتان متضادتين كما طئة بعضهم لانهما ينتهيان الى طرف واحد ونهاية واحدة وهذا مثل الماء فانه اذا حصل في حيز النار والهواء تحرك منهما الى الوسط ولم يبلغه واذا حصل في حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط مثلا لا يتحرك عنه والجبل يسطو عليه من هذه الجهة بثقيله مضاو من جهة انه اذا قيس الى الارض نفسها كانت الارض سابقة له الى الوسط واسبق الى الوسط فيه عند الارض حقيقة فهي ايضا ثقيلة بالاضافة من هذا الوجه هذا الوجه يقرب من الاول وليس به فان هذا اعتباره وهو ان يتحرك الارض في حركته الى الوسط ولكنه يبطئ ويتخلف عنه واما ذلك فانا عينا من حيث لا يوجد من الوسط الحد الذي يريد الارض بعينه وهذا الاعتبار غير ذلك وكيف لا وربما شارك البطئ السريع في الغاية اذا كان اختلافهما بالصغر والكبر وهكذا يجب ان يتحقق في جنبة الخفيف المضاف ايضا ولفظنا الخفة والثقل قد يعني بكل واحد منهما امران احدهما ان يكون الشئ من شانه انه اذا كان في غير حيزه الطبيعي يتحرك الميل فيه طبيعي الى احد الجهتين فاذا عنى بالثقل والخفة ذلك كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما ثقيلة او خفيفة والثاني ان يكون ذلك الميل لها بالفعل فاذا كان كذلك لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية بثقيلة ولا خفيفة واما الجسم المتحرك بالطبع على الاستدارة فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه المقول بالفعل ولا بالوجه المقول بالقوة وهذا الجسم قد سلفت انا بانه بالوجه البرهاني وبينا انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخرى فان هذه الاجسام طبايعها لا توجد منبوعة على ابون بل هي الآن بعد ان يوجد اماكنها الطبيعية وقد يكون ذلك لا على الاحداث اماكنها الطبيعية فانها الان صير طبيعية او يكون لها احياز طبيعية واما يتحدد اماكنها بهذا الجسم فهذا الجسم اقدم بالذات من معنى هو مع هذه الاجسام لا يتاخر عنها وما هو اقدم من مع هو اقدم فالاول ان يكون اقدم البسيطين اقدم واتم الحركتين البسيطتين هو المستدير والاولى ان يكون اتم الحركتين البسيطتين لاقدم الجسمين البسيطين وذلك لان الحركات الطبيعية البسيطة يجب ان يكون للاجسام البسيطة فان المركبة ان كان لها مبدا حركة بسيطة طبيعية لم تخل اما ان يكون انما يصدر ذلك عن قوة يحدث عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها ممتزجا عن مقتضى القوى البسيطة فاما ان يتمانع واما ان يغلب احدها واما ان يتنا ويان فان تمانعت فلا حركة وان غلب فاما ان يغلب الواحد هو قوة الجسم البسيطة المتقدم لا قوة المركب لكن حركته مشوبة بابطاء لا محالة فان قوة القوى الاخر المشوبة بالابطاء عن صرفة ولا البسيطة مطلقا وان تناوبت فالحركة مركبة من حركات وكل بسيطة منها فهي بسيطة هي علتها وقتا ما واما ان لا يكون من قوة ممتزجة من قوتها بل يكون المزاج يلزم استعداد ان يقبل قوة مصدرة عنها نوع من التحريك الخ فلا يكون هذه الحركة بالحقيقة طبيعية وذلك لان ظاهر المقتضى القوى البسيطة الاولية في الجسم فان تلك القوى يقتضي جهة او يقتضي تمانعا وسكونا كما بيناه الان وهذا انما يصدر عن ذلك وصير عنه قسرا فيكون هذه القوة دخيلة على القوى الطبيعية كما يدخل الحرارة على الارض والماء فتصعدهما وهناك قوة مرجحة بها لكنها تغلب كما ان الارادة ايضا يوجب خلاف مقتضى الجسم من الحركة واذا كان كذلك فيكون هذه القوة الطارئة لا يفعل حركة طبيعية بل يفعل حركة مضادة للطبيعية وليس علينا الآن ان نتكلم في ان هذا يجوز وجوه او لا يجوز فانه من حيث يجوز يحدث قوى بعد المزاج الاول هي صورية لا عرضية

فنبحث

عرضية وجوهرية

Marginalia

فيستحيل ان هذا يجوز وجوده من حيث يظن انه لا يجوز ان يكون الشيء يعد لضده ولمخالفه بالطبع فيظن ان
هذا لا يجوز وجوده وخصوصا على سبيل ما يستكمل الجسم الطبيعي به نوعا بل وان كان ولا بد فليست الا من خارج
ولمبدء غريب وغير مكمل للنوع بل طار بعد استكمال النوع وعلى ان تحريك هذه القوة متوجه الى مكان ما ويكون
لذلك المكان جسم طبيعي بسيط وهذه القوة تحرك اليه ايضا جسما بالطبع فان كان الجسم الطبيعي الذي لذلك
المكان موجودا في هذا المركب فالحركة بحسب البسيط وان لم يكن موجودا كان مكان واحد يقتضيه بالطبع اجسام
كثيرة وهذا محال اللهم الا ان يكون ذلك التحريك هو في حيز غير مختلف بالطبع مثل حركتنا في الهواء ومثل
هذه الحركة لا يكون طبيعية لان الطبيعية لا تخرج عن ميل بالطبع الى ميل بالطبع واما الارادات فلها غايات
غير طبيعية واذا كانت الحركات البسيطة الطبيعية يكون للاجسام البسيطة وكانت الحركات البسيطة اما
مستقيمة واما مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة واما المنحنية فان كانت محصلة
النهايات فليست تحصل النهايات بها محصلا واجبا اذ يجوز ان يكون تلك النهايات لمنحنيات اخرى لا نهاية
لها واما المستقيمة فليست كذلك واذا كان كذلك فلا يتعين لطبيعة البسائط سلوك بين نهايتين للمنحنيات
على نوع منها دون نوع واما المستقيمة فيتعين فيها ذلك وان كانت غير متعينة النهايات من حيث هي مستقيمة
وعلى ان ماخذ المنحني غير بسيط متشابه لان المنحني لا يكون في نفسه ايضا متشابهة الاجزاء كان محيطا او مقطوعا
والبسيط متشابه فتبين ان الحركات المستقيمة والمستديرة البسيطة هي للاجسام البسيطة كما ان الاجسام
البسيطة حركاتها الطبيعية اما مستقيمة واما مستديرة ولما كان لا يمكن ان يكون مستقيمة الا كانت جهة ولا
يكون جهة الا كان محيط بالطبع ولا يكون محيط بالطبع الا ان يوجد المستدير المتحرك على الاستدارة على
ما سلف لك والمستقيمة الطبيعية موجودة والاجسام التي في طبايعها ميل مستدير كانت كثيرة او واحدة فانها
جنس مخالف للاجسام المستقيمة الحركة بالطبع خلافا طبيعيا كما قد وقفت عليه من الاقاويل السالفة ولكنها
اذا اقتضت بعد ذلك مواضع بالطبع مختلفة وجهات في الحركات مختلفة فبالحري ان يختلف بالنوع فالاجسام
التي اذا حصلت مع اجسام اخرى بالتوهم في حيز واحد فتحركت هذه الى الوسط مثلا وتلك لم يتحرك او تحركت
عن الوسط او سكن بعضها وتحرك الاخر من الوسط بل سكنت وذلك لها بالطبع فانها متخالفة الطبايع بالذات
فيكون المتحركات الى الوسط جنسا والمتحركات عن الوسط او تحركت عن الوسط او سكن بعضها وتحرك الاخر
عن الوسط يكون جنسا يخالف ذلك الجنس جنسا يخالف ذلك الجنس الاخر لكنها ان وجدت بعد ذلك مختلفة
بالطبع حتى يكون الواحد يقتضي موضعا طبيعيا فوق او تحت الاخر وواحد يتحرك ابعد وواحد يتحرك اقرب
وواحد يبقى ميله وواحد يزول ميله وذلك لها بالطبع فهي مختلفة الانواع بالطبع فيسقط بهذا مناقضة
من قال لم اوجبتم اختلاف طبايع الاجسام باختلاف حركاتها ثم جعلتم للافلاك طبيعة واحدة خامسة فانا
لم نجعلها واحدة بالنوع وكذلك اذا كان الحركة عن الوسط او الى الوسط معنى كالجنس فلا يصير الاجسام
بها متفقة الا في معنى جنسي واما التخصيص بموضع بعينه طبيعي فهو المعنى النوعي وعلى هذا ما يخالف الماء
الارض في الطبع لان حركتيهما ليستا الى حقيقة المركز الا للقهر او لوقوع الخلاء لو لم ينجذب الماء اذا زال
عنه الارض ولتلازم الصفايح على النحو المذكور والا فحركة الماء الى حيز غير حيز حركة الارض فهما واحد

فلسبب من خارج

من جميع ذلك

بالجنس

بالجنس لا بالنوع واذا عرض لجسم واحد باعتبار مكانين حركتان احديهما من الوسط والاخرى الى الوسط
مثلا كالهواء على مذهب المشائيين لو ادخل في حيز النار لهبط واما ادخل في حيز الماء هبط فليس يجب
ان يكون مخالفا لطبيعته لان ذلك له عند حيزين مختلفين وغايته حيز واحد هو الطبيعي له واما انه
هل اذا كانت حركة يوجد غير طبيعية لجسم فيجب ان يكون طبيعية لجسم اخر فهو شيء لم يبرهن عندي بعد
الى هذه الغاية ولا اراه واجبا وعسى ان يقول فيه غيري ما ليس عندي ويسقط بمعرفة هذه الاصول سؤال
من ظن انه يقول شيئا فقال ان كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف الاجسام في الطبايع فاتفاقها
يوجب الاتفاق فالارض على طبيعة الماء اما اولا فلان اتفاق الحركات في الجنس انما يوجب اتفاق الطبايع
في الجنس فقط ان اوجب اتفاقا وهاتان الحركتان متفقتان في الجنس فيجب ان توجبا اتفاق الطبايع في الجنس
لا في النوع واما ثانيا فلان اختلاف الاشياء في معانيها الذاتية واللازمة للذاتية يوجب الاختلاف في
النوع فالاتفاق في ذلك لا يوجب الاتفاق والا لكانت المتجانسات متفقة النوع ومع ذلك فقد قاس هذا
الانسان قياسا رديا فقال ان امكن في الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا ان يتحرك حركة
بسيطة نوعها بالطبع نوعا واحدا ينعكس انعكاس النقيض وامكن ايضا ان يكون للاشياء التي لا يتحرك حركة
طبيعية واحدة بالنوع بسيطة نوع واحد طبيعي فجعل ما ظنه عكس النقيض تاليا لمقدمة هي عكس نقيضها
وانما غلط في هذا العكس لانه اخذ المقدمة ممكنة وظنها وجودية او ضرورية فاوجب عكسها وهذا النوع من
عكس النقيض لا يصح في المقدمات الممكنة اذا جعلت الممكنة جهة ولم يجعل جزء من المحمول كما لو قال قائل ان امكن
للجواهر المختلفة التي ليس طبيعة نوعها طبيعة واحدة ان تشترك في مهية مشتركة واحدة او صفة واحدة امكن
للاشياء التي لا تشترك في مهية واحدة او صفة واحدة ان يكون طبيعتها ونوعها واحدا فاذا كان هذا
العكس لا يصح فاعلم ان ما قاله لا يجب واما ان جعل الممكن جزء من المحمول صح العكس ولكن لم يكن ما يريد وكان
عكس نقيض تلك المقدمة ان ما ليس يمكن ان يتحرك حركة بسيطة واحدة نوعها واحد فليس من الاجرام
البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا وهذا حق فقد علم من هذا ان الطبيعة السماوية مخالفة
لهذه الطبايع في مبادي الحركات فيجب ان يكون مخالفة لها في الامور النوعية التي تتعلق بما يتعلق به الاختلاف
ولكن الحرارة والبرودة لازمان منعكسان على الخفة والثقل فالمادة اذا امعن فيها التسخين خفت واذا
خفت سخنت فلا خفيف الا وهو حار ويعرض لها اذا بردت بشدة ان تثقل واذا اثقلت بشدة ان تبرد فلا ثقيل
الا وهو بارد فيكون الحر والبرد منعكسين على الثقل والخفة لا كالاشفاف وغير ذلك مما يوجد في الثقيل والخفيف
فالجسم الذي فيه مبدء حركة مستديرة لا حار ولا بارد فيسقط بذلك سؤال من يرى مشاركات بين الطبيعة الخامسة
وغيرها ليست مما ينعكس على الثقل والخفة والذي ظن وقال ان الهواء يصعد من حيز الماء ويهبط عن حيز النار
فيكون جسم واحد مضاد الحركة ومع ذلك لا تضاد ذاته فتضاد الحركات لا يوجب تضاد الطبايع فاول ما فيه
انا قد بينا ان هاتين الحركتين غير متضادتين بالحقيقة واما بعد ذلك فقد يعرض عن شيء واحد افعال متقابلة
لاحوال متقابلة فتارة يسكن وتارة يتحرك انما يوجب التضاد اذا كان الحال واحدة فيصدر عنها حركات
متضادة فيعلم ان فيها مبادي متضادة واما اذا كانت الاحوال متقابلة فيجوز ان يكون مبدء ميل هاتين الحركتين

جميعا صورة واحدة وقوة واحدة هي الطالبة لمكان بعينه فوجب حركتين مختلفتين او متضادتين نحو
مكان واحد لجزئين متضادتين فيها وليست هذه الاجسام يكون متضادة الصور بان يعرض لها في الاحوال
متضادة امور متضادة بل ان يكون متضادة في حركاتها التي بالطبع من حيز ما يكون بين حركاتها غاية الخلاف

الفصل الثالث في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها واوصافها واشكالها التي لها من الطبع ومخالفة الفلك لها

والآن فليس يخفى عليك فيما تشاهده ان الحركة القاعدة بالطبع تنجذب نحو السما وان
الهابطة بالطبع تنجذب نحو الارض ونعلم ان الارض ليس ينزل من السما منزلة المحيط والسما لا تنزل عند الارض
منزلة المركز ولو كان كذلك لكان كلما ان نرفع شيئا بيدك او نارا على شيء من الارض تعده والسما ولا ينالاه
كما لك ان تفعله بالسما وان لم تكن الارض بمنزلة المحيط فلا بد من القوابين التي علمتها من ان يكون احدهما بمنزلة
المحيط فالسما هو الجرم الذي بمنزلة المحيط وهو ايضا يتحرك على الاستدارة شارقا بالكواكب وغاربا فيكون
السما هو المحرك البسيط المتقدم المتحرك بالاستدارة المذكورة حاله وليس في طباعه ان يتحرك على الاستقامة
وحركة هذه المستديرة هي التي له بطباعه واما التي للنار فليست كما علمت حركة قسرية ولا طبيعية ولا
حركة في ذات النار بل حركة المحمول حركة ما بالعرض لكون الشيء ملازما للمتحرك والسما وان قد يلحقها مثل
هذه الحركات وانت تعلم هذا اذا تحققت علم الهيئة والذي يظن من امر السما انها مركبة من ارض ونار وينبغي تقاضا
مقتضيهما في الحركة ان يستديرا اذ يقتضي احد عنصريه التصعد ويقتضي الآخر التهبط فيحصل منجذب
ودفع فيحصل حركة مستديرة كما للسبيكة المذابة فان الحرارة الغريبة في السبيكة المذابة يكلف التصعد
الثقل يقاومه فيحدث هناك حركة مستديرة فهو ظن باطل وذلك لان الجسم الواحد اذا حدث فيه ميلان
الى جهتين فاما ان يتمانعا واما ان يغلب احدهما واما ان يختلف الاجزاء في ذلك كما في السبيكة فان الحر
المستفز منه يغلبه الحر فيصعده الى الاعلى فاذا علا حدث فيه ميل الى حيزه الطبيعي انما يشتد عند مقاربة
المستفز ولاجل اشتداد القوة عند المقاربة ما كان منع الحجر النازل اصعب من اسالة المستفز على ما اشرنا
اليه قبل وان حدث هذا الميل بقوة يقاوم مقتضى التسخين فمال الى الاسفل ولما مستفزه ويتعرض لما
كان اسفل مثلما يعرض له من التصعد واعانة مزاحمة النازل الحامي المتوقف وقد عرفت التوقف فحدث
حركة مستقيمة مستديرة يكون استدارتها على المستفز بل فيما بين المستفز وبين العلو واما السما وانه فلو
حدث فيها استدارة للسبب المذكور لكان ذلك يقع فيها فيما بين جهتي العلو والسفل لا على الوسط اذ
نسبة الوسط الى المحرك عنه والمتحرك اليه واحدة وايضا فان النار التي في جوهر الفلك مطلب يصعدا
الى اي حد والى اي غاية وكيف يحدث ذلك الحد قبل الجسم المستدير الحركة ويلزم جميع ما قيل للجاهلين
فيما سلف والذين قالوا ايضا لها قد حدث فيها قوة مزاحية محركة فهذه الحركة البسيطة فقد اخطأوا اذ
لان القوة المزاحية يوجب من جنس موجبها عنه امتزجت بحسب الغالب ويمنع الطرفين وليست المستديرة البسيطة
من جنس المستقيمة ولا هي امتزاج من مستقيمتين متقابلتين فيعرف من هذا خطأ قول من ظن انه يقول شبيها
فقال ان السما يلزمها ان يتحرك على الاستدارة وان كانت مركبة من نار وارض اذ لا يمكنها ان يتحرك على

الأستقامة لا ضالكرتها ولا ان يمكن لنجاذب فوقها والذين قالوا انها ليست مزاجية بل قوة اخرى
استعدها الجسم بالمزاج فهي تحرك على الأستدارة فقد عرفت استحالة ما قالوه حين علمت ان مثل هذه
القوة لا يكون بسيطة التحريك والذين قالوا ان لها نفسا يحركها حركة خلاف مقتضى طباعها فقد جعلوا
الجرم السماوي في تعبد اتمام اذ كان جرم يقتضي غير الحركة الصادرة عن تحريك نفسه حركة او سكونا وهكذا
كلهم جعلوا السماء في غير الموضع الطبيعي وذلك لانه ليس في الحيز المشترك بين ما يطرد الذي هو حيز المركب على
ما علمت ولا في حيز غالب فقد جعلوا لصوره هناك قاسرة هذا ولما كان الحق هو ان السماء بسيطة
وانها متشابهة فالواجب ان يكون شكلها الطبيعي كريا والواجب ان يكون الطبيعي موجودا لها والا لوجدها
غير الطبيعي لكان يقبل جزء منها الأزالة عن الشكل الطبيعي وكان يقبل التمديد والتحريك على الأستقامة الى
جهتها الاستقامة وما بالعرض وكلما فسر عن موضعه الطبيعي بالأستقامة فله ان يتحرك اليه بالأستقامة كما علمت
في الأصول التي اخذنا فيكون في طبيعة الفلك حركة مستقيمة فقد قبل انه ليس كذلك فيجب ان يكون الشكل
الموجود للفلك والجسم مستديرا يحيط به سطوح مستديرة والجسم الذي يتحرك الى الفلك بالطبع يجب ان يتحرك اليه
بميل متشابه ومع ذلك هو بسيط ويقتضي شكلا بسيطا مستديرا ويجد مكانا مستديرا فيجب ان يوجد
هذا الجسم ايضا الشكل البسيط الذي له وكل ما في ضمنه على الترتيب الا ان يكون بحيث من شانه ان يقبل
الكون والفساد وان يفيد به ما استحال اليه ويفصل عنه ما استحال عنه ثم يكون بحيث يسرع في تبعية المصير
الى الشكل الذي يقتضيه طبيعة او غيره بسهولة كالأرض لها بين طبيعتها عسر الصعود للشكل بطيء الترك
له ومع ذلك فهو قابل للكون والفساد فاذا انتظم منه شيء بقي الباقي على غير شكله الطبيعي لو كان عليه وشكله
الغير اذا كان غاصا له وكل الذي يضاف اليه مما هو كائن ارضا ولم يكن ارضا وهذا اوجب الأسباب
ان لا يكون شكله طبيعيا ويجب ان يتذكر الشبهة المذكورة في باب كل جسم بسيط ذا شكل طبيعي وحلها فان
ذلك يحتاج اليه في هذا الموضع واذا كان كذلك جاز ان يتشكل شكله الطبيعي لهذا السبب لكن الجو ليس بهذه الصفة
وشبيه ان يكون ما يلي الفلك من العناصر لا يستحيل الى طبيعة اخرى لان الفلك لا يحيله او يحيل كله والمتاخم
غريب فلا يبلغ ان يبعد عن مكانه الطبيعي هذا البعد كله حتى يحصل هناك جزء منه فتغير الجسم الموجود هناك
وان بلغ ذلك الحد جزء منه كان بان ينفعل منه اولى منه بان ينفعل منه بل الواجب ان لا يتمهل الى ان يبلغ الجزء
الأقصى بل ينفعل دون ذلك فلا يتشكل لمخالطة الجبنة التي تلي الفلك فيكون سطحه ذلك سطح الجسم الكري وامّا
ان ذلك ليس يجوز ان يكون ارتياحا فيما دائما ملحد في الكون والفساد فليس على سبيل انه يقبلها هناك
بل على وجه اخر يذكر في موضعه اما السطح الذي يلي الارض ويلي جسما يلي الارض فليس يجب ان يعرض له هذا
الأستلام بالمخالطة المضرسة وما كان رطبا سيالا فان سطح الذي يلي رطبا مثله يجب ان يحفظ شكله الطبيعي
المستدير ولو لم يكن سطح الماء مستديرا لكانت السفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بجانبها لكن يرى اصغر وكله
يظهر منها او اكثر وذو جزء وليس الأمر كذلك بل انما يظهر اولا طرف السكان ثم صدر السفينة ولو كان الماء
مستقيم السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز المحرك اليه بالطبع من الجزئين الطرفين فكان يجب ان
يميل الجزآن الطرفيان الى الوسط وان لم يكن ذلك لميلا اليه كما قلنا بل ليكون لها اليه النسبة المشابهة

المذكوره

المذكورة وتلك النسبة لا مانع لها في طبايع الماء عن ان ينال بتدافع اجزائه الى المركز هذا فعا مشوبا
فح يكون بعد سطحه عن المركز بعدا واحدا فيكون مستديرا واما الجسم اليابس فيمتنع ولا يستبعد عن انفعاله
بالسيلان والذي ينطبق عليه من الرطب تشكل شبكة فيكون الجسم اليابس بلا مرة ان يمتثل استدارة سطحه
واما الرطب فيلزمه ذلك من حيث هي اليابس وينطبق عليه لا بلزمه من حيث هي الرطب لكن اليابس لا بد له من اليابس
وان كان ذلك فليس يبلغ ان يخرج جملته عن كرية يلحقها خارجا عنها هذه النضاد وهذا يسبح في العلم
الرصدي من التعاليم هذه الاجسام كون بعضها في بعض وفي احكام كرات وجعلها كرة واحدة وكيف
والميل الى المحيط مشابه والخروج عنه الى الوسط مشابه للوسط المتشابه يوجب شكلا مستديرا كما للفلك
للمستدير بوجب شكل مستديرا ولو كان بيضيا او عدسيا فمحرك البيضي لا على عظم الاطول والعدسي
لا على قطوع الاقصر حركة وضعية وجب من ذلك ان يكون متحركا في خلاء موجود وضروة ولا تحركا على القطرين
المذكورين لم يكن حركتهما في الخلاء ولكن كان فرض حركة لهما غير تلك الحركة وفرض ازالة قطريهما عن وضعه
يقتضي خلاء ضرورة واما الحركة للمستديرة في جسم مستدير فلا يوجب ذلك بايجاب ولا بوجه فرض ونحن في هذا
الحيز الذي نحن فيه نجد الاجسام الاولى مشتملين جسم يميل الى اسفل من جهة ما ويثقل علينا وجسم لا
يميل الى اسفل بل ان كان يميل يميل الى فوق ونجد المائل الى اسفل اقاما متماسكا مفرط الثقل والثاني
عليه ذلك المتماسك الغير القابل للتشكل بسهولة فيكون هذا ارضا او الغالب فيه الارض واقاما رطبا سياليا
او الغالب فيه ذلك فيكون هذا ماء او الغالب فيه الماء ولا نجد غير هذين ذلك الجسم البسيط الثقيل غير الارض
والماء وما سواهما فهو مركب احدهما غالب في جوهره واما الجسم الآخر فنجد مشتملين منه ما يحرق ويحمى او الغالب
فيه ذلك ومنه ما هو غير محرق او الغالب فيه ذلك فنجد البسيط المشتمل علينا من جهة جوا محرقا وجوا غير محرق
واما سايرذلك فمركبات فالجو المحرق نسميه نارا والغير المحرق نسميه هواء لا يمكن ان يكون في القسمة شيء
غير هذه الاجسام الاربعة الخارجة عن قسمين احدهما مائل الى اسفل بثقله اما متكاثف واما سيال والثاني
مائل الى فوق اما محرق واما غير محرق فنجد الاجسام البسيطة لهذه القسمة اربعة ولا نمنع ان يكون قسمة
اخرى يوجب عددا اخر ولا ايضا ندعي ان قسمتنا هذه بفصول حقيقية بل اردنا بها نوعا من التعريف
وتركنا الاستقصاء الى ما بعد فان لقائل ان يقول بل الاجسام الضاعدة منها ما هي متكاثفة ومنها
هي سيالة والاجسام النازلة منها ما هي محرقة ومنها ما هي غير محرقة فان قال هذا فنحن الى ان نتكلف
الاستقصاء في هذا المختصر بجيبه فنقول ان المحرق النازل كجارة محماة لا نجد الحمى فيها الا عرضيا وذلك الحمى جاذب
صعيد لكنه لا يطاوق ثقله الا بروايته لو جرى اجزاء صغارا الصعد وان يتكلف الزيادة في احمائه فانه يصعد
وان كان كبيرا فانه اذا تزك وفارقته العلة المسخنة لم يبق حاميا بل يبرد ويثقل ويسرع في النزول مع انه يبقى حموه
والمتكاثف لضاعده لا يلبث صاعدا اذا زال القسر عنه او فارقه الحمى بل ينزل فيكون نحو النازل وضعه
المتماسك امرين غريبين عنهما ونحن نتكلم في المعاني التي نقصد عن طبايع الاشيا انفسها وكذا اذا قلنا
سايرالاقسام التي نوردها ونجدها بامور عارضة غريبة لا فصلية ولا عوارض لازمة ولتنفع بما ذكرناه
في ان نارا وارضا وهواء وماء فنجد الارض مرسبة تجتمع الماء والماء يطفو عليها طبعا ونجد الهواء يميل صاعدا

شديدا ما دام تحت الماء واذا علاه وقف فلم يمل الى جهة وتجد النار سواء كانت صرفة لا تخش او مخالطة للارضية
فتشرق يكون صاعدة والصرفة لا تشرق ولهذا ما يكون الذي هي الذبالة من الشعلة كانه خلا او هواء وهو اشد احراقا
وقوة اذ هو اقرب الى الصرافة والقوة فيفعل فيه اشفافا فعل نورا واضائة وكثير من الاشياء المشفة اذا ازيل
عنها الاشفاف بالسحق والدق واحدث سطوح كثيرة يبطل بها الاتصال المعين على الاشفاف ابيضت او
اشرقت مثل الزجاج المدقوق والماء المزبد والجمد المجرود المجرود وان كان هذا ليس حجة على ما نقول من امر
النار بل نرجع فنقول النار الصرفة والدخانية متحركين في الهواء الى فوق ونجدها كلما كانت اكثر
كانت حركتها اشد واسرع ولو كان ذلك لضغطة ما يحويها قسرا مرجحنا الى اسفل كان الاكثر ابطا قبولا لذلك
واضعف حركة وكذلك ان كانت العلة جذبا او دفعا ويخص الدفع ان المدفوع لا يشتد اخيرا والطبيعة
تشتد اخيرا ولو كان الحركة بالضغط لما كان ارتماء النار اشد من ارجحنان الهواء في حيزه فان المضغوط
لا يكون قوة حركته اقوى من قوة حركة الضاغط مع علمك انه لا يصلح ان يكون للجسمين المختلفين بالطبع
مكان واحد بالطبع ويجتمع من هذه الجملة ان الحار الحار اميل الى فوق والبارد اميل الى اسفل وما هو ايبس اشد
في جهة امعانا فقد علمت ان ما هو ايبس من الحارين فهو اسخن وستعلم هل هذا الامر في جنبة البرد كك ام ليس كك
علما عن قريب وما اعجب قول من ظن ان النار البسيطة في مكانها الطبيعي هادئة لا تحرق وانما هي كالنار
التي يكون في المركبات واما اللهيب فهو افراط وليس يعلم ان الاشتداد المحرق في حرارة اللهيب لا بد ان يكون له
علة وان كانت تلك العلة هي الحركة فيجب ان يكون الماء النازل بالسرعة قد يسخن واما ان قالوا ان هناك
سبب مسخن من خارج فليدل عليه فانه لا شيء يبلغ من اسخانه بسخونته ان يسخن جوهر النار بل ان كان
ولا بد فيتحرك ثم مع ذلك فان اللهيب ليس نارا صرفة بل مركبة مع اسطقس بارد وتكثفه مبردات ثم مع ذلك
فقد نسي ان تلك النار العالية لو كانت غير محرقة لما اشتعلت الادخنة مستحيلة الى الرجوم والى الشهب
والعلامات الهائلة وهذه الاجسام الاربعة سيتضح من امرها انها قابلة للكون والفساد وانما الواجب ان
يبحث عن حال هذا الجسم الخامس انه هل هو كذلك او ليس

الفصل الرابع في احوال الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز

نقول اولا ان الجسم الذي ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة بالطبع فليس من شانه ان ينخرق وذلك لان الانخراق
لا يمكن ان يكون الا بحركة من الاجزاء على استقامة او مركبة من استقامات من جهات النافذ الخارق وبالجملة
من جهات الخرق وكل جسم قابل للحركة المستقيمة قسرا ففيه مبدأ حركة مستقيمة طبعا اذ قد عرفت ان ما لا
ميل له فلا يقبل القسر البتة واذا كانت الاجزاء التي تقسر عن ميل لها مانع للقسر مائلة الى جهة الالتيام
عن الخرق لو امكن لها ذلك فيكون فيها مبدأ ميل الى الالتيام وذلك على الاستقامة ضرورة فكل جسم منخرق
ففيه مبدأ ميل مستقيم فما ليس فيه مبدأ ميل مستقيم فليس قابلا للخرق والجسم المحدد للجهات الذي فيه مبدأ
ميل مستدير فقط ليس قابلا للخرق ومن هذا يعلم انه ليس برطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يقبل ذلك
بسرعة واليابس هو الذي يقبل ذلك ببطوء ثم نقول ان كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدأ حركة
مستقيمة وذلك لانه اذا حصل متكونا لم يخ اما ان يكون تكونه في الحيز الذي يخصه بالطبع او في حيز

اخر فان كان

حراق خ د

اخر فان كان تكونه في حيز اخر فاما ان يقف فيه بالطبع فيكون غير حيزه الطبيعي طبيعيا له وهذا مح واما
ان يتحرك عنه بالطبع الى حيزه وذلك كما علمت بميل مستقيم اذ لا يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه وفي كل
انتقال الى حيز ما سوى الانتقال المستقيم ميل عن ذلك الحيز وان كان تكونه في الحيز الطبيعي فلا يخ اما ان
يصادف الحيز وفيه جسم غيره بالعدد او يصادفه ولا جسم اخر فيه غيره فان ورد على حيزه فشغله هو بكليته
او هو ومعه جسم اخر من طبيعته فكان حيزه قبل ذلك خاليا وهذا مح وان صادفه مشغولا بجسم اخر ودفعه
هو عنه واخرجه عنه ثم استحال هو الى مكانه فيكون حيزه ذلك مما يصار اليه ويشغله بالحركة فيكون من الاحياز
التي اليها حركته شاغلة فيكون الاحياز التي اليها حركات مستقيمة فاما ان يكون ح غاية الجهة او دون الغاية
وفي الحالين يكون محتاجا في ان يتحدد على ما علمت بجسم غير الجسم الذي يشغله في حيز غيره فيكون من
شان حيز هذا الجسم ان يكون حيزا يشغله بالطبع جسم من شانه ان ينصرف عنه فيكون من شانه ان يتحرك
اليه بالاستقامة كما علمت وهذا الجسم المتكون هو الجسم الذي هذا مكانه الذي يشغله بالطبع فهذا الجسم مبدأ
حركته مستقيمة ويبقى وجه داخل في بعض هذه الاقسام وهو ان يكون هذا الجسم بعد تكونه خارقا لحصوله للجسم
الشاغل لهذا الحيز الذي هو كالكل له اي للمتكون فيكون الجسم الذي خرقه قابلا للحركة على الاستقامة وهذا
مشارك له من طبيعته بعد التكون فهذا ايضا قابل للحركة على الاستقامة واذا كانت الاقسام هي هذه وكان
بعضها محالا وبعضها يوجب مبدأ حركة مستقيمة فكل جسم متكون ففيه مبدأ حركته مستقيمة فكل
جسم ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة فليس بمتكون فالجسم الذي فيه مبدأ حركته مستديرة بالطبع ليس بمتكون
من جسم اخر ولا في حيز اخر بل هو مبدع ولذلك يحفظ الزمان فلا يختل ولذلك لا يحتاج الى جسم يحدد جهته بل
هو يحدد الجهات فلا يزول عن حيزه ولو زال لم يكن هو المحدد بالذات للجهة ونقول ان طبيعته لا ضد لها
والا لكان لنوعية الامر اللازم عن طبيعته ضد فان اللازم النوعي عن الضد ضد للازم النوعي للضد ولو
لم يكن ضدا له لكان اما موافقا او مقابلا فان كان موافقا لا مقابلة بينهما فيكون معنى عاما ليس لزومه
عن احد الضدين من حيث هو ضد فانه لو كان لزومه متعلقا لخصوصية الضد التي هو بها ضد لكان لا يعرض
ولا يلزم للضد الاخر فاذن لا يكون تعلقه بخصوصية الضد فبقي ان يكون انما يتعلق بمعنى او يلزم معنى ذلك
المعنى غير المعنى الذي يخصه هو لاحق للمعنى العام واللاحق للعام عام يتخصص بتخصيص العام فالنوعي المتخصص لا
يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة المستديرة المشار اليها هي نوعية بل شخصية فلا يكون لازمة لطبيعة
ولضدها فبقي ان يكون اللازمان متقابلين ومح ان يتقابلا كالمضافين اذ فعل الضد للضد وعارضه
لا يشترط في وجوده له ان يكون معقولا بالقياس الى ماهية ما يعرض عن ضده ولا مشترطا في وجوده ان يكون معه
ومح ان يكون متقابلا كالعدم والملكة حتى يكون احدهما له لازما وهو الحركة المستديرة والاخر انما يلزمه
عدم هذه الحركة ولا يلزم عنه حركة اصلا التي لو لزمت لكانت مقابلة له فيكون الاخر اذا وجد القوة
المضادة للقوة الفاعلة للحركة المستديرة حاصلة في المادة فكانت المادة المتجسمة بها لا مبدأ حركة فيها البتة
وهذا مح او يكون مبدأ حركته قوة وصورة غير تلك القوة المضادة للصورة التي هي مبدأ للمستديرة فيكون في جسم
واحد مبدأ مسكن ومبدأ محرك وهذا مح بل يكون الجسم البسيط انما يتقوم بصورتين وهذا كما بيناه مح فاذا

عن احد الضدين من حيث هو ضد

هي الصورة الفلكية

لم يكن ضدها يفعل فعلا عدميا ولا مضافا الايجاب والسلب لا يليق بهذا الموضع بقي ان يفعل فعلا مضادا
او متوسطا و اذا كان متوسط موجودا كان مضاد لا محالة موجودا وكان له مبدا فكان ابعد في الطبيعة
عن القوة المحركة على الاستدارة فكان ذلك اولى ان يكون ضدا على انه لا واسطة بين حركة مستديرة وبين
كل ما يفرض ضدا لها وقد تبين هذا من قبل فتبين ان الصورة الفلكية البسيطة لا مضاد لها فبالحري ان لا
يكون الفلك متكونا عن بسيط بل هو مبدع وذلك لانه ان كان متكونا عن جسم اخر فلا محالة ان لذلك
الجسم مادة لم يخل اما ان يكون تلك المادة قبل حدوث صورة جوهر الفلك خالية او يكون لابسة بصورة اخرى فان
كانت خالية كان مادة بلا صورة البتة وهذا محال وان كانت لابسة بصورة اخرى فلا يخ اما ان يكون مضادة
لهذه الصورة لا تجامعها ويرتفع بحدوثها فيكون للصورة الفلكية المقومة لمادة الفلك وهذا امر طار ولاحق
مما يتقوم مادة الفلك دونه بتلك الصورة فلا يكون هذه صورة الفلك والقوة الاولى فيه فلا يكون حدوثها
كونا للفلك بل استكمالا للجوهر الفلكي ثم ينظر انه هل يكون المادة الفلكية مع تلك الصورة قابلة
للحركة المستقيمة وغير ذلك او لا يكون فان لم يكن بل كانت مع تلك الصورة لازمة الحيز المتحدد بها غير منخرقة ولا
قابلة للعوارض التي يتعلق بالحركة المستقيمة فقد كان الفلك موجودا قبل تكونه وان لم يكن كذلك بل
كان في ذلك الوقت غير لازم الحيز المتحدد به وقابلا للمستقيمات لم يكن مع وجود الحركات المستقيمة وامكانها
يحدد حيز وهذا بالجملة فان الذي يتحدد به الجهات للحركات المستقيمة لا يجوز ان لا يكون موجودا ويكون المستقيمات
موجودة بل الحق ان مادة الصورة الفلكية موقوفة على صورتها فلهذا لا يكون لها عنصر اي شيء قابل للضدين لا انه
لا مادة هناك قابلة للصورة وبهذا حكم الاكثرون واتفقوا على انه ليس عنصر الفلك عنصر الاجسام الكائنة
الفاسدة وليس اذا اتفقا في ان السماوية ذات جسمية والارضية كذلك يلزم ان يكونا قد اتفقا في العنصر كما ظن
بعضهم فانه ليس اذا اشترك شيئان في معنى جامع يجب ان يكون استعداد ذلك المعنى في كليهما واحدا والا لكانت
الحيوانية تستعد في الناس بمثل ما تستعد له في السواد وهب ان طبيعة المقدار فيهما نوع واحد مستعد
لاشياء متفقة فليس المقدار نفسه هو الموضوع والمادة بل يكون هناك طبيعة ومقدار فان صح ان المقدار
واحد لا يختلف طبيعته فيهما لم يصح ان المادتين الحاملتين للمقدار طبيعتهما واحدة في النوع وليس اذا اشتركا
في قبول المقدار يجب ان يشتركا في كل الاستعداد فليس اذا اتفق شيئان في امر وجب ان يتفقا في كل امر بل لا
استعداد في هذه المادة لغير هذه الصورة ولو كان لها استعداد صورة اخرى لكان في طبيعة هذا الجسم ان يقبل
الكون والفساد الى المستقيمات وعرض ما ذكرناه من المحالات والذي يظن انه يناقض هذا بان ارى الاشياء
تتكون لا عن اضداد وصورا جوهرية تتكون عن الاعدام كالانسانية والفرسية واشياء اخرى لم يعلم اولا
انه ليس المراد بقولنا ان الجوهر يكون عن ضده جملة الجوهر بل معناه ان الصورة الجوهرية يبطل عن هيولاها
بضدها ويحدث بعد ضدها ولم يعلم انا لسنا نقول هذا في كل جوهر بل انما نقول في الجواهر المركبة من
مادة وصورة ولا كل الجواهر المركبة بهذه الصفة بل جواهر الاجسام البسيطة التي لا شيء هناك الا مادة
وصورة بسيطتان فان المادة قبل تكون الجسم البسيط عن مادته لا يخ اما ان يكون لا صورة فيها وهذا مح
او يكون لها صورة لم يبطل فيكون اما ان الثاني ليس ببسيط بل مركب الصورة واما ان كان بسيطا كانت

اما كنها خ د

بساطته

سبا طنهما فقد تم بالصورة الأولى وهذا الثاني لا غرض لا حاجة اليه في تقومه فليس هناك تكون بل استحالة واستكمال وامّا ان كانت هناك صورة فبطلت بوجود هذا فتلك الصورة هي الضد لها

ليس الضد كل ما ليس الشيء فقد يجتمع مع الشيء في المادة ما ليس هو مثل الطعم مع اللون وكل ما لا يجتمع فان كثيرا منها لا يجتمع ليست بمضادة بل ان يكون في المادة قبول لها ولا كل ما لا يجتمع في المادة قبول لها فان الصورة الانسانية والفرسية لهذه الصفة وليستا بمتضادتين وذلك لان المادة وان كانت قابلة لها فليس قبولا اوليا بقوة للقبول مشتركة او قوتين صوافقتين مقابل كل واحد منهما مما يحتاج المادة في ان يتم استعدادها الى امر يوجدها فاذا حصل استعداد احدهما بطل استعداد الأخرى بالوجوب ان يكون الاستعداد لهما معا استعدادا اوليا حتى يكون ضدا ويكون بقوة واحدة مشتركة فضاد الواحد واحد على ما يصح في الفلسفة الأولى وبعد هذا كله فيجب الا يكون خلاف ابعد من خلاف الذي يتم بتمام المتكاثف من ان في الفلك طبيعة تضاد مثل التقنيب والتفجير فقد اجيب عنه ومع ذلك فالاكثر منع منا بان يكون لعوارض من الفلك ولو ان عرضا اضداد لا يستحيل اليها ما دامت طبيعته موجودة كالحلاوة للعسل فانه لها ضد فان العسل عندنا بل الذي الامر دائما كلامنا في صورته ولها لا ضد لها ولها لا يتغير ولا يتغير الا لتغير لها وان كان لها اضداد كما انه لو كان طبيعة العسل يجب لا يفسد صورته لبقيت الحلاوة فيه دائمة لا يستحيل والذي يدل على ما ذكرنا يستدلون على ان طبيعة السماء لا ضد لها لاجل حركتها ثم يقولون ان طبيعتها نفس واتت الحركة نفس اخرى مضادة عن الاختيار وتارة يقولون ان محركها امر مباين للمادة اصلا غير مشابه للقوة فان كان محركها نفسا او امرا مباينا فليس محركها طبيعيا فما تنكرون ان يكون لطبيعتها ضد فانه لا سبيل الى اثبات ذلك من حركة يصدر عن نفس او مباين اخر لا عن طبيعة فالجواب عن ذلك ان جوهر السماء صورته وطبيعته هي هذه النفس لا غرض لها هذه الاختيار بالطبع فانك ستعلم في العلوم الكتابية ان كل اختيار انما لم يلزم لم يكن اختيارا صادقا لكن ربما لزم عن اسباب خارجة تبطل وتكون وربما كان مبدؤه نفسا لا تبطل طبيعيا فقد علم ان النفس لا ضد لها ولها اذا كانت صورة مادة ولم يكن لها ضد تبطل بها لنفس ولم يصح ان يتعرى المادة عن الصورة اصلا لاستحالة ان يكون هذه الصورة من شان المادة ان يبقى فيها فهذا التشيع وهو ان مبدأ هذه الحركة نفس هو الذي يؤكد ان مبدأ هذه الحركة لا ضد له واما المحرك الغير المتناهي القوة فليس هو المحرك الذي فيه كلامنا فيهنا بل هو المحرك المصرف المتصرف وللنفس نحو من الكمال بتصريف المشوق الى المقبل به والاستكمال بالتشبه به كما ستعلم فقد بان ان هذا الجرم لا يقبل الكون والفساد فلا يقبل القوة بل في طبيعته الكون فهو غير قابل للاستحالة الا ان المؤدية الى تغير الطبيعة فان من الاستحالات ما هو سبيل الى تغير الجوهر مثل تعفن المائة لا يزال تشتد حتى يفقد الماء صورته واذ قد عرفنا هذا الجسم وانه غير متكون فقد ظهر انه غير فاسد اذ ظهر ان صورته موقوفة على مادته على انا نقول ان كل فاسد متكون وكل متكون جسماني فاسد فلا يجوز ان يكون شيء جسماني متكون ولا يفسد البتة وشيء جسماني يفسد صورته عن مادته ثم لا يتكون البتة وذلك لان المادة الموضوعة للصورة لا يخ اما ان يجب مفارقتها لتلك الصورة او لا يجب فان لم يجب كانت المادة باعتبار طباعها جايزا عليها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد فان وجدت

لها الصورة

لها الصورة وليس بجيب. لشباعها ان يكون لها الا محدة ولا ايضا ممتنع فهي ممكن في نفسها عنها ان يوجد لها
الصورة وان لا يوجد لها فلننظر الآن انه هل يكون في وقتها ان يكون لها هذه الصورة دائما امر لا فنقول ان
كان يمكن ذلك فلا يخلو اما ان يمكن ان لا يكون من هذه الصورة دائما او لا يمكن فان كان في وقتها ان يكون
لها الصورة دائما وليس في وقتها ان لا يكون لها الصورة دائما بل يكون وقتها على عدم الصورة محدثة وجب ان
يكون ما يتعقد ذلك الحال يجب فيه وجود الصورة وممتنع لا وجودها والمادة والامور تلك بعينها وهذا مع
وهذا خلاف الوضع وقد بقي انها ان كانت يقوى على وجود الصورة لها دائما فيقوى ايضا على عدم الصورة
لها دائما وما يقوى عليه الشيء فانه اذا فرض موجودا امكن ان يعرض منه كذب اما المحال فلا يعرض لكن فرض
هذا المعنى الممكن الوجود موجودا يعرض منه المحال على ما نبينه فلنفرض ان ما يقوى عليه يكون وهو وجود الصورة
دائما وهو مع ذلك يقوى على عدم الصورة دائما فلا يستحيل ان يكون ما يقوى عليه فرضا ما فان استحال
ان يكون ما يقوى عليه لم يكن ما يقوى عليه لم يكن ما يقوى عليه مقويا عليه فان المقوى عليه انما يكون عند
فرض مقابله موجودا فان كان كون مقابله موجودا يمنع القوة عليه البتة فلا قوة عليه البتة لكنه يستحيل
بعد فرض القوة الأولى بالفعل ان يفرض القوة الثانية بالفعل والا لكانت الصورة في زمان غير مثنا
موجودة ولا موجودة معا فاذا كان هذا محالا لا ما لوضع ليس بكذب غير محال بل هو محال فالمحال ان يكون المادة
تقوى على ان تكون لها صورة زمانا بلا نهاية وهي مع ذلك يقوى على ان لا يكون لها تلك الصورة فتبين انه
ليس لا مادة من المواد يقوى على حفظ صورة لها امكان عدم زمانا بلا نهاية وكذلك تبين انه لا يقوى
على ان لا يعدلها صورة زمانا بلا نهاية فليس شيء مما يفسد لا يكون البتة ولا شيء مما يكون لا يفسد البتة
وليس لقائل ان يقول انه انما عرض المحال لأنك فرضت للمقابل وجودا مع المقابل فيقال له انما عرض المحال
لأنه وجب في فرض المقابل موجودا مع المقابل حين فرضنا المشكوك فيه موجودا فتبين لنا الخلف

الفصل الخامس في احوال الكواكب ومحو القمر

ان هذا الجسم السماوي يدرك الحس على ما تصور اجراما مختلفة في الشبه الى الرؤية فان عامته متفقة فيما فيه البصر وفي اجرام مرئية لذاتها مضيئة
كالشمس والقمر والكواكب وبعضها في الترتيب في بعض اذ نشاهد بعضا منها يكسف بعضا ونشاهد بعضها
يفعل اختلافا في المنظر على ما يشهد به صناعة الرصد بعضها لا يفعل ذلك وبعد ذلك طائفة من هذه الكواكب
مع الحركة التي تخصها وضعا محفوظا لبعضها عند بعض وطائفة يخالف في ذلك وبعدها يتحرك من المشرق
الى المغرب ثم يتحرك ايضا من المغرب الى المشرق وذلك بما لا يتحقق الا على وجه مستعد في صناعة بعد هذا الصناعة
فيتحقق من هذا ان هناك حركات مختلفة تتبين بهذا الاعتبار ان الكواكب اجرام غير فلاك التي تحملها
ثم تعلم انها لا محدة من جنس الجوهر الذي لا يتكون بل من جنس الجوهر المبدع اذ قد قلنا ان المتكون انما هو ما
واتضح من ذلك ان المتكونات لا تخلو الاجسام الغير المتكونة تخلو كما يشاء الغرب فيكون لا محدة بسيطة اذ
المركبات متكونة فيكون اشكالها كرية على ما يرى بالحقيقة والقمر من جملة هذه الاجرام له لون غير المضيء
يتبين اذا انقطع عنه النور الذي يوجب الحدس في اول الامر ان مبدأ وقوعه عليه من جهة الشمس حتى انه
شيء ويتبين بحسب ما يحجبه وضعه من الشمس قربا وبعدا ثم يحقق الناقل ذلك الحدس واذا توسطت الارض

بينها كسفا كما ساير الكواكب فكثيرا ما يظن لها تقابس النور من الشمس وانا احسب ايضا مضيئة بانفسها
والا لبدا شكل الضوء المقتبس منها بحسب الاوضاع وخصوصا في الزهرة وعطارد الا ان يحمل ذلك الضوء او ذا
فيها فان كانت ذات لون لم ينفذ فيها الذي في كليتها على الشكل بل اقام على الوجه الذي يلي الشمس وان لم يكن لها
لون كانت مشفة مضيئة لا بضوئي بكليتها بل من حيث يعكس عنها وهذا الراي مني يكاد يقارب اليقين واما
القمر فلا شك في ان ضوءه وفوره مقتبسان من الشمس فانه في جوهره ذو لون الى القمة المشبعة سوادا فان هو
كانت ذلك القمة ذات نور ايضا فليس يفيدها ذلك النور الذي يحسس به من دون شبهة ان يكون جوهر مضيء
وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء اسابر سطحه استضاءة ما وان كان ليس بذلك البليغ فلذلك ليس بشبهة لونه
عند الكشف لونه وبعد هذا فان ما وقع للمشهل منا عني ما يصل اليه ضوء الشمس يكون اكثر اضاءة منه
اذا كان كاسفا وقد توهم بعض الناس من ثبوت اللون لبعض اجرام السماء انها ذوات الوان ما بضرب ان
اوجب من ذلك ان يكون ملموسة وانت ترى ان شبه الهيئات الغليظة وما اشبهها ففان ان المشاهدة
سيلبي انه لا مبصر الا ملموس لا يعكس بقوة اللمس اقدم من قوة البصر اكثر بسبعة قوة البصر الى المبطرف
كسبعة قوة اللمس الى الملموس فاذا لم تكن نسبة الملموس الى المبطرف كنسبة اللمس الى البصر لم يكن اللمس الى
وجودا في كل شيء من البصر فالملموس اقدم من المبصر كما انه لا يكون الشيء ذا بصر الا اذا كان ذا لمس فكذلك لا
يكون مبصرا الا وهو ملموس وانت الذي يقول في جواب هذه المغالطة المفتعلة انك لا شك ان صاحبها كان يقف
على انه يتكلفها منعسفا انه لو كان بينا انه اذا كان اشياء متناسبة فاذا بدلت يكون متناسبة لم يحتج الى
ان يقام عليه برهانا وهذا حجيج او ان كان اذا اقيم عليه البرهان على جنس منه فقد قام على ظاهره من الامور
الداخلة في ذلك الجنس اخر لكان ما اقيم عليه البرهان في الهندسة مما لا حاجة اغنى عن ان يقام عليه البرهان في
وليس كذلك بل احتيج الى استيناف برهان عليه بصناعة العدد وكذلك اذا اقيم عليه البرهان في الهندسة والعدد ولم
يقم عليها في الاشياء الطبيعية لم يلزم قوله وبعد ذلك فان ابدال النسبة انما يكون في الاشياء التي تكون من
جنس واحد تكون النسبة فيها محفوظة في حالتي الاصل والابدال ويكون نسبة في معنى واحد بعينه محصل
للنسبة حقيقة معقوله مشتركة فيها مثال ذلك انه لما علم ان لكل عدد فقد اذا كل فقد اذا نسبة النسبة التي
هي محدده بخامسة كما في الاسطقسات الاربعة لكل عدد الى كل عدد نسبة النسبة التي هي محدده في
سابعة كما في الاسطقسات الاربعة وعلم انه كما ان للاول عند الثاني نسبة وللثالث عند الرابع نسبة
فكذلك لا شك ان للاول عند الثالث نسبة هي من ذلك الجنس وكذلك للثاني عند الرابع نسبة من ذلك
الجنس ثم وقع بعد ذلك الاشتغال بتكلف ان يتبين ان هذه النسبة مقايسة لتلك النسبة لا يخالفها لكن
الامور الطبيعية ليس يجب ان يكون فيما بينها النسبة المعتبرة في المقادير والاعداد من حيث هي طبيعية لا من حيث
هي مقدرة او معددة فان كان لبعضها الى بعض نسبة ما فليس يجب ان تكون تلك النسبة محفوظة في جميع
الطبيعيات في الجنس فضلا عن النوع فنسبة البصر الى المبصر هي انه قوة يدرك اللون الذي فيه وليست هذه
النسبة نسبة اللمس الى الملموس في النوع بل هي في الجنس من حيث انها مدركان ادراكا حسيا ثم ليست
هذه النسبة موجودة بين البصر واللمس لا جنسيا ولا نوعيا بل هنالك نسبة اخرى لا شبيه بها بين وهي

نسبة وجودهما في الحيوان واحدهما قبل وليست هذه النسبة ما يوجد بين المبصر والملموس على النحو الذي ينفع
هذا المتشكك لانه وان تكلفنا ان نجعل النسبة من جنس واحد وهو النسبة الى الحيوان بانه للحيوان كان الابدال
فيه ان وجود الملموس للحيوان متقدم على وجود المبصر له اذ يجوز ان لا يبصر الحيوان شيئا مع جواز ان يلمس ولا ينعكس
وهذا مسلم ولا ينفع في ان ما من طباعه ان يلمس مطلقا قبل ما من طباعه ان يبصر وان احتال فلم ينسب واحدا واحدا
نسبة مطلقة بل زاد فقال ان وجود اللمس قبل وجود البصر لانه في الحيوان كذا ولا وجودهما الا في الحيوان
فيكون ذلك اقدم من هذا مطلقا ويكون انما ذكر الحيوان لا لان يكون معتبرا في المحمول بل ماخوذا وسطا
حتى يكون النسبة بين البصر واللمس متشاكلة للنسبة بين المبصر والملموس سلمنا مثلا ذلك لكن لم يكن من جنس
النسبة المبدلة التي لو كان من جنسها ايضا لم يكن الابدال بينا ما لم يبرهن على ان من الناس من لا يسلم
ذلك اذ يرى ان في بعض الاجسام ابصارا ولا لمس وهو الفلك فانه انما يتقدم اللمس الابصار في الحيوان المركب
وصاحب هذا الاعتراض يميل الى هذا الراي ميلا ظاهرا ونعود الى ما كنا فيه فنقول واما المحو الذي في وجه
القمر فهو مما بالحري ان يقع فيه اشكال وعسى الظنون التي يمكن ان يرى فيه هي انه لا يخ اما ان يكون ذلك في
جوهره او خارجا عن جوهره فان كان في جوهره فلا يخ اما ان يكون امتناعه عن قبول الضوء قائما عليه هو بسبب
انه مشف او ليس هو بسبب انه مشف ولكنه انما لا يقبله لانه غير مستعد لذلك بسبب خشونة مقابلة للصقالة
او ثلمة او كيفية اخرى مانعة لقبول النور اما في جوهره واما لامر عارض له خارجا فان لم يكن في جوهره لم يخ
اما ان يكون بسبب ستر ساتر اياه عن البصر او بسبب تشكل يعرض له كما يعرض للمرآت من وقوع اشباح اشياء
فيه اذا رؤيت تلك الاشياء فيها لم يرسمها براقة وان كان بسبب ستر ساتر اياه عن البصر لم يخ اما ان يكون الساتر
شيئا من الاجسام الموجودة تحت الاجرام السماوية في حيز العناصر او من الاجسام السماوية فيكاد ان يكون هذه
الاقسام هي التي يصلح ان يكون ظنونا في هذا الامر وان كان كل قسم رأيا راه فريق فالاقسام المتشعبة من كون
ذلك شيئا في جوهره يفسد كلها بما قدمنا القول فيه من ان الاجسام السماوية لا تركيب فيها وان كل جرم منها
بسيط متفق الطبايع على اتم احواله التي يمكن ان يكون له في جوهره والقسم المنسوب الى انطباع الاشياء فيه و
ما قيل ان البحار والجبال يتصور فيه فيبطل بان الاشباح لا يحفظ في المرآت هيآتها مع حركة المرآت طولا
وعرضا ومع اختلاف مقامات الناظرين والخيال الذي في القمر محفوظ وعلى ان المرآت التي يصلح لان يرى
مضيئة ينعكس عنه الضوء لا يصلح للتخيل ولا يجتمعان فيه فان ما ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يؤدي الى
الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر والقسم المنسوب الى ستر ساتر واقف تحت فلك القمر يفسد
لما يجب من ذلك من حصول اختلاف المنظر ولزوم ان يكون الساتر تارة يرى ساترا وتارة غير ساتر وان يكون
الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف مقامات الناظرين وان كان من جوهر الدخان والبخار
كما ظن لم يحفظ على الدوام صورة واحدة لا محالة فبقي القسم الاخير وهو ان السبب في ذلك قيام الاجسام من جوهر
الاجسام السماوية قريبة المكان جدا من القمر في طبيعتها ان يحفظ بحركتها وضعا واحدا من القمر فيما بينه
وبين المركز وانها من الصغر بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع
لها وانها اما ان يكون عديمة الضوء او يكون اضعف اشراقا من القمر فيرى بالقياس اليه في حال اضائته

مظلمة غير مشفة مصيئة والعجب ممن ظن ان ذلك التحاف وانفعال عرض للقمر من مماسة النار ولم يعلم
ان جرم القمر لا يماس النار البتة وانه في فلك مدوره وفلك مدوره في فلك حامله وبين حامله وبين حامل
العناصر بعد معتد به ان قطعا من قطوع مخروطي كونه التي تحرك بحذاء حركة حامله هو الذي يلي النار وهو الذي
حركته مشبهة بحركة الكل وانه لو كان حامله مماسا للنار وكان النار والهواء الأعلى
يتبعانه في الحركة لكن ليس كذلك بل الشهب التي حركة موافقة لحركة الكل والدليل على ذلك حركات الشهب الثاقبة
وغيرها الذوائب التي علمنا من احوالها انها في الهواء الأعلى وانها بتحرك بحركة ذلك الهواء الى المغرب فليس تلك
الحركة للهواء بذاتها ولا للنار واذا لهما مبدأ حركة مستقيمة وذلك لهما مما عرض على ما علمت فيكون الجسم السماوي
الذي يماس الهواء الأعلى حركته تلك الحركة فلا يكون حامل مدوير القمر وجرمه هو ذلك الجسم بل يكون ذلك الجرم الأخر

حجابا يحجبنا بين النار وبين القمر على ان ذلك الجرم مصقول عن ان يحدقه ساخ وان يحجبنا صقالته ما خ
ولو كانت النار هي السبب فيه لكان مرور الدهر الطويل مما يوثر فيه ويؤدي آخر الأمر الى انمحاق القمر على
التمام وهذا مما يكذبه الأرصاد المتوالية واللسان ان ذلك الانمحاق لا يكون شيئا عرض ابتداء في نقصان بل
ما دام القمر في ابان يكون من حكمه ما يعلم وقد حسب بعض من ادرك دقائقنا ممن شاخ في الفلسفة العامية
الموجود في بصادي بغداذ ان هذا السواد زاد من السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس ولا
ليس يضيئ لها ولم يشعر هذا الفائل انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما لا ينقطع ولا يتفرق في صفحة
القمر بل يكون لبابة عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض ولم يعلم ان ذلك مما يكون في اوايل الأشهر
وحينئذ ذلك الجانب يضيئ كونه عند تبدد القمر ونحن نرى القمر اذا اخذ في ابتداء ضوئه فان ذلك الظلم من صورة
الجوفية فيكون محفوفا به ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى البتة ولم يعلم ان السحاب
والظلمة لا تلتف من جانب الجسم الى جانبه الاخر بل ظن انه اخرج وجها وابدع قولا هذا واقول على
سبيل الظن انه يشبه ان يكون لكل كوكب مع الضوء المشرق منه لون يحسب ذلك اللون يخالف ذلك ايضا الضوء
المحسوس بها فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور
لا يكون الا في جرم له خاصية لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ويخالف لما في اللهب
مخالفا اللون الذي يخالط النور النادي وليس هذا شيئا الجزم به جزما واذ قد تكلمنا في جواهر الكواكب
ونحن لفقها للافلاك في لوحها فحري بنا ان نتكلم في حركاتها التي تخصها

الفصل السادس في حركات الكواكب

الظنون المظنونة في هذا المعنى بعد القول بان في الأجرام السماوية حركات
ثلثة ظنون ظن من يرى ان الجرم الفلكي ساكن والحركة للكواكب خارقة له فهذه حجة اوغير متحجة
وظن ان من يرى ان الجرم الفلكي متحرك والكواكب متحركة خلاف حركة الجرم خارقة له لان الكواكب مغروزة
في الجرم الفلكي لا يخرق البتة بل انما يتحرك بحركتها على انه لا حركة في الأجرام السماوية الا الحركة التي عللنا
الوضعية لا انتقالية هناك البتة واصحاب هذا الراي ايضا قد تشعبوا شعبا فمنهم من زعم ان الكواكب مع
ذلك هو المبدأ الاول لفيضان قوة المحرك عنها كالقلب مثلا والدماغ في الحيوان مع سكونه ومنهم من راى
ان مبدأ الحركة في جرم السماء اذ كان هو المحرك بطبيعته الذات ومنهم من ظن ان بعض الأجرام السماوية يتبعث

منه فوى حركاتها عروضا كيفما وهى التى يكون الحركة الملتئمة لها انما يلتئم من عدة اكر ركوكب واحد مثل اكر الكواكب
التى يسيمونها المتحيرة وان بعض الاجسام السماوية يخالف ذلك وهى التى تكون الحركة الملتئمة لها انما يلتئم من كرة
واحدة وكواكب عدة مثل كرة الكواكب التى يسيمونها الثابتة على انى لم يتبين لى بيانا واضحا ان الكواكب الثابتة
فى كرة واحدة او فى كرات ينطوى بعضها على بعض الا بافناعات وعسى ان يكون ذلك واضحا للغير وهؤلاء
الذين جعلوا الكواكب غير مفارقة لمواضعها اضطروا مع ذلك فيها الى ان قالوا ان لها حركة اصلا
ومنهم من قال ان لها حفاظا فى الحركة الا ان الجسم الذى يتحرك هى فيه الحركة التى لها يتحرك هو ايضا مثل حركتها فيعرض ان لا يفارق
مكانها مثل السابح فى الماء اذا سبح مواجها سمت مسيل الماء فان له ان يمكن سكونا يعرض منه ان يسبقه السيل
ويقف هو فى موضعه له ان يفعل خلاف ذلك فان كان هذا التوقف منه سكونا لا محالة فيخالفه وهو يحاذاته السيل
حركة مع انه لا يخرق الماء ولا يفارقه ولا يلقاه منه وكل حال الكواكب فيما نحن فقد فرغنا عن ابانة امتناع خرق الجسم
السماوى فكفينا ان نتكلف امرا ليس بذلك المفاد المسلم وهو انه ان يتحرك فحركته اما ان يكون بتدحرج او على
استمرار وان نقول ان القول بالتدحرج يكذبه ثبات المحو فى القمر الى حيثما بعد القول بانه ليس فى وجه القمر ذلك المحو
بل انما هو بحسب اختلاف الاستمرار ددى يؤدى الى انه لو كان استمرارا لاعطت الطبيعة الآن كلها فقد صح
ان هذه الحركة لا يكون الا الآن اولا يبهلا الا بالآن فصح ان كل حركة يحتاج ان يعطى لها الفة فيجب ان
يكون الطبيعة اعطت لهذه الحركة ايضا الآن او نقول انه لو كانت الثوابت تتحرك لكان يجب ان يكون سرعتها
وبطوئها بقدر مقادارها وصغرها فيصير بذلك علة كائنة لا يمكن ان يكون كل كوكب انما دب فى دايرة يليق
به سرعة وبطوء بقدر ما يتوافى معا من عيار ان كان ذلك علة السرعة والبطوء كائنة لا يمكن ان يكون السرعة والبطوء علة
اخرى ثم يحصل بحركة كل كوكب فى مقادير يليق به سرعة او بطوء فذلك من عيار ان يكون علة فحن لا نحتاج ان نقول شيئا
من هذا الجدل فانه كلام ضعيف وهو غاية فى القوة الا انا لا نفهم وجه كونه قويا ولا معلوما تسلم ولا بانة ذلك
انا فانه يعتقد بها بل يكتبنا ان نقول ان جرم السما لا يخرق وينبغى ايضا ان نعتقد ان الكواكب فيها يجب ان يعتقد
على نفسها لما عرفت من احوال اجرام السماوية واما ان للكواكب او الافلاك حركة مخالفة للحركة الكلية وان
ذلك كيف يلتئم وكيف يمكن فيجب ان يتوخى الامر فيه الى ان ينتسب من الصناعة المنسوبة الى المجسطى صورة هذه الحركات
ثم نكرر ونوضح ان ذلك كيف يمكن مع منع الخرق وان الميول التى يظن انها يتحرك عليها الكواكب ثم يتعطف بعضه
منع بتمام الكلام كيف يمكن وان الذى يرى من حركة الكواكب حتى يكون فادة بطيئة الحركة لا التى بسبب الرجوع
والاستقامة والاقامة وبسبب الاوج والحضيض من الخارج المركز بل الذى ينسب الى مركز فلك التدوير فانه ليس
يقطع من الدايرة الحاملة فى ازمنة سواء وسيما اذا راى بل انما يقطع ذلك بالقياس الى دايرة اخرى ومركز اخر
اما للقمر فالدايرة المائلة ومركزه الارض واما للاخر فافلاك المستقيم المعدل للسير ومركزه الذى هو غير مركز
الحامل والارض كيف هو وبين ان جميع ذلك بالعرض لا بالذات انه لا يجوز ان يختلف محرك قوة بسيطة تحرك
بسيطا فتحدث واحدا دايرة واحدة مختلفا الا الذى اذا وجب الطبيعة اختلافا فيه استمر على اختلافه مشتدا
فيه والحركة التى يحدثها الاجسام البسيطة المستديرة الحركة حتى يكون فى ابتدائها ابطا وفى اخرها اسرع فذلك اول
شئ ليس فى حد واحد باحد مختلفة وذلك الحيثية لا تعود وعنا البتة على ان تلك الحيثية اسبابا عرفها الا يمكن ان

يكون

يكون موجودة فى الأجرام السماوية ومما جرت العادة ان يتكلم فيه فى مثل هذا الموضع انه لم صار السيارات اقل افلاكا وسائر الكواكب الثابتة اكثر افلاكا ولم كانت كرة الكوكب الثابتة كثيرة الكواكب وكرة غيرها واحد الكواكب فيقولون فى الأول ان الأشرف والأفضل لا يحتاج فى تتميم فعله الى الآلة وان لحتاج احتاج الى اقل وفى الثانى ان الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة واحدة اجساما كثيرة وحيث الحركات كثيرة جسما واحدا لئلا يجتمع مؤنة حركات كثيرة مع مؤنة تعدد اجسام كثيرة وهذان الجوابان كما تعلم متباينان بل احدهما اضعف كثيرا بل هو رديء جدا فان هذا انما يكون حيث يكون الحمل او الحركة متعبا وهناك الحركة كما يتضح لك بعد لذيذة مريحة جدا والحمل لا ثقل له ولا خشونة ولا ميل بوجه من الوجوه ولا مما فيه للتحريك فلو اجتمعت حركات كثيرة واجساما كثيرة منقولة فما كان يعرض هناك مؤنة وتعب لا يعرض مع التخفيف بتوحيد احدهما هذا هو الذى يلوح لى ويشبه ان يكون عند غيرى فيه تبيان الا يلزمه ما قلته وعلى ان القمر قد بان من امره فى البحث المستقصى الذى حاكى بطلميوس انه اكثر افلاكا من كثير من الخمسة ويجب ان يعلم ان وجود كل واحد من الأفلاك والكواكب على ما هى عليه من الكثرة والقلة والوضع والمجاورة والصغر والكبر هو على ما ينبغى فى نظام الكل مما يجوز غيره الا ان القوة البشرية قاصرة عن ادراك جميع ذلك وانما يدرك من غايات ذلك ومنافعه امورا يسيرة مثل الحكمة التى فى المبادى الأوج والحضيض واحوال القمر عند الشمس فى المياسر غير ذلك مما نذكره فى مواضع اخرى وقد وعدنا الآن ان نتكلم فى اوضاع العناصر تحت السماء

الفصل السابع فى حشو الجسم السماوى وما قاله الناس فى احواله وفى سائر العناصر

نقول ان الجرم المتحرك بالاستدارة حركة حرية وضعية يلزم ضرورة ان يكون فيه اختلاف حال عند الحركة فان شان الأحوال كلها مدافع للحركة مقابل لها واذ هذه الحركة لا يتعلق بالكيف والكم وغير ذلك بل لا يتوهم لها تعلق الا بمكان او جهات والمكان والجهات لا يكون لجسم مفرد وحده اما المكان فلا بد فى وجوده من الجسم الذى المكان نهايته واما الجهات فلا بد فى وجودها من ان يكون مفيسة الى حدود كما بينا فاما ان فى خلاء او ملاء والخلاء مستحيل فالملاء واجب ثم هذا الجسم هو المحدد لجهات الحركات المستقيمة وسنبين من فضل بيان بعد ان مثل هذا الجسم لا يوجد خارجا عن جسم متحرك بالاستدارة ولا جسم احوى الا محيط به من فى حكمه فيكون الا محيط فيه مبدا حركة مستديرة ويكون من جنس هذا الجسم ويكون من الطبيعة التى الكلام فيها فان كان كذلك لم يكن هذا الجسم فى النسبة التى له فى الحركة متصورا بالقياس الى الخارج عنه فينبغى ان يكون الجسم الداخل عنه وينبغى ان يكون ذلك الجسم ساكنا يتحرك هذا عليه حتى يتصور اختلاف النسبة اليه فرنما ان كان متحركا جاز ان يختلف النسبة اليه مع سكون من الجسم الآخر واما الساكن فلا يختلف النسبة الا للمتحرك فالنسبة المحتاج اليها حتى يصح ان يكون بسببها للمتحرك اختلاف نسبة خاصة هى النسبة الى الساكن فلهذا ينبغى ان يكون فى هذه الأجسام عالم جسم الحسوساكن بطبعه لكنا بينا انه من المستحيل ان يكون جسم لا مبدا حركة فيه وهذا الجسم الذى كلامنا فيه يجب ان يكون ساكنا فكيف يتصور ذلك فنقول ان كون الجسم ساكنا لا يناقض كونه وفيه مبدا حركة يعنى انه لو فارق مكانه الطبيعى اما بكلية او باجزائه متحرك بالطبع اليه لكن الكلية فرض بانه جعل ساكنا بالطبع اذ لو كان امر نفسه بالم يكن عليه الأمر الذى اوقانا اليه اعتمادا فيجب لا محالة ان يكون فى موضعه الطبيعى ويكون من شان اجزائه

ان يتحرك

ان يتحرك اليه لو فارقت وهذا هو الارض لا محالة وليس يجوز ان يكون حاشى الجرم المتحرك بالاستدارة
حشوا ماليا بحيث يتشابه منه ما تماس الحركة السريعة وما يبعد عنها فانه لو كان مثلا جوهرا واحدا لتخلخل
منه ما تماس الحركة وتحلل وتسخن ولطف على طول الايام واستحال جوهره عن المشابهة كما يعرض من افعالنا
لو اكببنا على جزء من الاجسام التي قبلنا بسحق او حك او تمخض او خضخضة ولم يزل يفعل ذلك حتى يسخن ثم لم
نزل فداوم عليه لم يلبث ان يستحيل نارا فكيف ما يعرض له اشد من الذي في مقدورنا فان كان الجسم الطبيعي
الموجود هناك في طبيعة الاول من جنس الذي في الوسط فيلزم ان لا يكون ثابتا على جنسه وجوهره ولا يجوز
ان يكون وقت من الاوقات هو الوقت الذي استحال فيه الى جنس وجوهر اخر ناري لانه يصير بالحركة نارا لان
كل وقت نفرضه نجده وقد تقدم عليه في قدرة الله تعالى زمان طويل فيلزم من ذلك ان يكون دائما لا على
جنس متوسط وجوهره فيكون كانه ان كان من جنسه وجوهره لم يكن البتة من جنسه وجوهره وهذا محال فلا يصح
ان يقال انه كان من جنسه واستحال عنه بل يلزم ضرورة ان يكون ذلك الجرم المماس ليس من جنس الارض ولا
من جوهره بل يجب ان يكون ذلك الجرم ناريا حيث كان ولا يجوز ان يكون في موضع اخر في المواضع الداخلة في
الفلك اسطقس النار فيعرض ان يكون اسطقس الناري اكبر في القدر الذي يفي العناصر بمعادلته اذ اسطقس
النار انما يكون اسطقس النار اذا كان هو نفسه وحده معادلا لعنصر عنصر في القوة فان زاد عليه نارا اخرى كان
فوق المعادلة والذي هو فوق المعادلة هو غير معادل وغير المعادل اما بالضعف والنقصان فيستحيل واما بالزيادة
والفضل فيحيل واحدا من المعادلة التي يلزم من تقريرنا ان يكون للنار هو بالزيادة فيكون ساير العناصر مبتلاة
منه بالاحالة وليس يختلف فاذن الحشو مختلف والجرم الدائم السكون بالحري ان يكون عادما في طباعه للحر وان
يكون مستحفظا لكماله ذلك بدوام سكونه والمبتلى بموافقة جرم اخر دائم الحركة بالحري ان يكون واجدا بطباعه
للحر وان يكون مستحفظا لكماله ذلك بدوام الحركة وبالحري ان يكون تالي كل واحد منهما جرم يقارنه في الطبيعة
وليس هو فيكون النار متلوة الى الوسط بالهواء والارض متلوة الى فوق بالماء وان يكون صورة الهواء بحيث يفيض
عنها بعض الكيفيات مشابهة للنار وبعضها غير مشابهة حتى لا يكون الصورة الهوائية هي النارية ولهذا ما
كان الهواء حارا رطبا وان يكون حال الماء عند الارض كذلك ولهذا ما كان الماء باردا رطبا وان يكون المتجاورين
متناسبين في كيفية وان يكون الاضداد متباعدة في المكان فهذا هو الوصف المحكم وعليه الوجود ولكن الناس
قد اختلفوا ايضا وخالفوا الحق في امر هذا الحشو وخصوصا في امر الارض من جملتها فان الارض اختلف في عددها
وفي شكلها وفي حركتها وفي سكونها وفي موضعها فطبقات من القدماء المائلين الى القول الى بالاضداد وبان
الضدين مبدان للكل والواقعين في ذلك الى جنبة القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا في تمجيد النار
وتعظيم شانها واهلوها للتقديس والتسبيح وكل ذلك لنورها واضائتها وراوا ان الارض مظلمة لا يستضيء
باطنها بالفعل ولا بالقوة فاهلوها للتحقير والذم ثم راوا ان الوحدة والثبات والتوسط من المعاني الواقعة
في حيز الخير والفضيلة واضدادها من المعاني الواقعة في حيز الشر والرذيلة فجعلوا النار موصوفة بالوحدة وبا
لسكون وبالتوسط في المكان وجعلوا الارض موصوفة بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم
ارضين كثيرة وانها هي التي يتوسط بين ابصارنا بين النيرين فيكسفها بالستر لا بالمحق وهؤلاء قد تكلفوا ما لا يستقيم

مبتدئ

لهم وكيف

السبب في

من جهة كما يحكى عن صنم كانت في بيت مغناطيس الحيطان والقرار والسقف وكان فلذام في وسط البيت فيجذبه الى الستة جوانب بالسوية وقال ان السبب في قيامها اشارى استحقاق الجهات ان يكون اليها ميل وان لم يكن لها جاذب وقال ان سبب قيامها التفاف الحركات الستة واتيانها كما يعرض لمدرة او خشبة تراب فجعل في قبة ثم يدار على قطبين اداره سريعة فيعرض ان يثبت الجسم لتقيده في الوسط بالتفاف الدافع المتشابهة على الكل من كل جانب وهذه المذاهب كلها فاسدة وكلها اجتمع في ان يجعل الارض معلقة على القيام في الوسط ويكيف بكون الشيء مفسوحا الا في غير موضعه الطبيعي وكيف يكون الجسم محبوسا في موضع غير طبيعي وله موضع طبيعي اليه يحن وما كان يكون حال الارض لو حصل في ذلك الموضع الطبيعي وهل كان يقف ايضا او يهبط الهبوط المتوهم فان كان يقف ولا يهبط ولا يستدعي ذلك ولا مطلب له علة من العلل المذكورة فلم صار الموضع الذي هو فيه مكانا والبر تحرك الجوانب مطلب لوقوفه فيه علة غير انه مكانه الطبيعي الذي يستدعيه فاجزاؤه اذا فارقته وان كان لا يقف ايضا هناك اعني في الموضع الآخر له بل يهرب عنه فالموضع الطبيعي ليس بموضع طبيعي بل موضع مهروب عنه هذا تمام كلامه وهو خارج بالكلية عن محل الغرض

الفصل الثامن في مناقضة الآراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض فاما الجاعل سبب قيام الارض سكونها كونها غير متناهية ولها قد عرض نقضها

وقد عرفت فساد مذهب من عرفت من استحالة وجود جسم غير متناه واما الجاعل سبب ذلك الاول المايا فانها عليه لوجوهها فوضح بطلان قوله احوجانا الى ان نذكر الجهة التي تعرض سبب قيام ما ليس قيامه ووقوفه بعد من الشبهة من قيام الارض ووقوفها وذلك هو الماء فان الاشكال قائم في سبب قيام الماء واستقراره حتى يتبع ذلك استدلالا لمحل الارض اللهم الا ان يلتجأ في امر الماء الى ما التجاء اليه في امر الارض من كونه غير متناه لا من الجهة التي الى المحل فيكون الجواب قد تناه ومع ذلك فهما السبب الحافز والممكن للهواء في الارض وما السبب الحافز للارض وهل هذه الاشياء لوازم طبيعة لجوهر الارض اعني ان يكون هيولى الهواء او لجوهر الهواء ان يكون في الارض او لجوهر الارض ان يكون بجوف الشكل اما الهواء فطلبه لمكانه الطبيعي وهو بحيث يجوبه الى الانفصال عن الارض لو بالزلزل والخسف واما الارض فهي تهبط دائما عن معدن الهواء وشكلها شكل البساطة وقد علمت انه مستدير فان لم يكن ذلك لانها طبيعيا فهو عارض بعد الامر الطبيعي فما كان يرى انه يكون ان لم يعرض هذا العارض او وقوف حيث الارض فيه او حركة فاكاد ووقوف قبل هذا السبب فما الحاجة الى هذا السبب وان كانت حركة فكيف جاءت القوة الهوائية فنفذ فيه فاقامه وكيف كان يكون تلك الحركة والى اي غاية كانت تكون وكذلك الكلام على جاعل الارض المسطحة البسيطة المقابل للبسيط الحامل ايانا فان قائل الجذب للفلك للارض من الجهات بالسوية فيفسد قوله ومذهبه من وجوه احدها انا نتوهم ان هذا الجذب فذ زال فلايخ ان يقف الارض ايضا في الوسط او يتحرك فان تحركت فلا محالة انه يتحرك الى الفلك فان هؤلاء يرون ايضا ان الفلك محيط وان الارض في المركز فان تحركت الى الفلك فقد انتقلت عن حركتها صاعدة بالطبع وهذا محال وان وقفت فمن اين العلة التي اعطوها لوقوف الارض هي بحيث لم يكن لكان ووقوف ايضا والشيء الذي لا يحتاج الشيء في ان يكون نفسه الى ان يكون ذلك الشيء وذلك الشيء ليس بعلة للشيء المستغني عنه البتة هذا الجذب اذن ليس بعلة لسكون الارض وايضا فان الشيء الاصغر اسرع انجذابا من الشيء الاكبر فما بال المدرة لا ينجذب الى الفلك بل الهرب عنه

الى المركز

الى المركز وايضا فان الشئ الاقرب اولى بالانجذاب من الشئ الابعد اذا كان من طبيعة المدة المقذوفة الا ترى
اقرب الى الفلك منها والى بان ينجذب الى جهة فرقها من كلية الارض وايضا فان الحركة المستقيمة كما قد علمت انما
يكون الى جهة القرار بالطبع والمدة انما تحرك ليستقر ومستقرها اقاما الى الفلك واقاما الى حيث يتوهم المركز
لكن ليس الى الفلك والا لكانت الجهة المخالفة لحركتها اولى بها فاقاما اقرب فهي اذن انما تتحرك الى المركز ليسكن
بالطبع ويقرب من هذا مناقضة من جعل السببين في الجهات في الاستحقاق كالهما لو كانت مختلفة لكان
واحد منها اولى فما كان يكون ذلك الاولى الذي ليس هو جهة هي مكان طبيعي او غير ذلك فان كان جهة هي
مكان طبيعي فيكون للارض بشئ لو كان لكان مكانا طبيعيا فيكون الارض موجود وليس لها مكان طبيعي
موجود فالى اين يتحرك اجزاء الارض واجزاء الارض كيف لا يصير جهة من السماء اولى بها من جهة لانها اقرب من
جهة ولم لا يقف النار في الوسط لهذه العلة بعينها فعلى ان يقول القايل لانها لا توجد في الوسط يخفى
وكذلك المدة يجب ان لا يميل الى الوسط ثم مما ينبغي ان يعطى لنا هو سبب حصول الارض في هذا الوسط الى
ان قيل بجيء قد تكافأت الجهات عليها فلم تطلب ميله واوجبت سكونه طبيعة فوجد ذلك او فسر اختيارا و
لم تحف فان كان الحاصلة اياها فيه وهو مقتضى طبيعة فالسكون فيه مقتضى طبيعة وان قالوا السبب فاسس
لم يمكنهم الى ان يشيروا الى هذا السببين لاجسامها المكتنفة للارض ليس لها ان تهيئ مثل الارض دفعا ولو
كان المصير الى ما هناك بكلية الارض قسرا لكان لجزئياتها قسرا ولو كان هبوط المدة قسرا او دفعا من
الهواء المكتنف لما كان يرجى على المواضع من الحركة والهواء الذي يكتنفها لا يرجى البتة حتى يجعل الهواء
دافعا فيد فعها ولكان الاصغر اشد اندفاعا ولكان كلما بعد من مبدا الحركة اضعف اما فان القسري كذلك
فاذ ليس شئ من هذه التوالي فليست كلية الارض محصلة هناك قسرا ولا ايضا لاختيار لها واما
البحث فليس امرا بعيد بدا مر بل الامور التي نحن فيها اسباب متقدمة اما طبيعية واما قسرية واما اختيارية
على ما علمت وهذا المعنى لا يتقدمه سبب من هذه وليس يصح من هذه الاشياء الا حصوله هناك بالطبع فان كانت
الطبيعة حصلته فيها ثم لا هرب عنه فكفى بذلك بيانا لصدور الامور عن الطبيعة وكونه سكونا طبيعيا واما
جواب من ظن ان سكونها في الوسط على نحو سكون التراب في سطينة مدارة فقريب من هذا فان مصير الارض
الى الوسط لو كان بقسر لكان حكم المدة في ان يكون اصغرها اسرع اندفاعا وابعدها عن المحيط بالحركة
هو الحكم المذكور وايضا فان الفضة ما بالها توسط التراب دون الهواء والماء الذي فيها فان جعلت السبب
في ذلك الثقل بقي السؤال في الثقل وبقي ان يطلب السبب في ان كان الثقيل يتوسط دون الخفيف الا ان قول
ان الثقيل في الضيقة منحاز من الجهة الفوقانية بالطبع وبالدفع فاذا توسط دفع ايضا من الهواء المدار ولم
يكن ان يخرق ذلك الهواء فان الهواء وبالجملة كل ما فيه متخلخل يعرض له عند شدة الحركة من المقاومة ان لا يخرق
بل ربما خرق فاذا انكشف التراب من فوق ومن تحت هذان السببان تحيز ووقف فان كان السبب في الارض هذا
وهو ان بعض الجهات له ان يفارقه بالطبع وبعضها ليس ممكنا ان يخرقه فيكون الجهات المشابهة مخالفة عليه
في ان جهة يهرب عنها وجهة مثلها يشتاقها بالطبع لكن يمنع لمقاومة وهذا خلاف ما ادعوه وان كان السبب ليس
هذا وهو ان هرب يدفع من جهة دون جهة بل ليس الا الدفع فما ذا كان يكون لولا الدفع كان يميل الى ناحية من

عن نواحي الفلك بعينها عيلا مطلقا حتى يكون بجملتها مستديرة او جهاتها متشابهة للسبب الذي هذا كان او
غير مطابق بل مختصة بالقرب على ما قلناه في جزيئات الغشاء ويكون بالجملة طبيعة الارض حقيقة وان يكون
الثقل سببا لدفاعها بالقسر الى الوسط ويكون حكم النار حكمها فيما يراد ويكون النار اذا وسلطت الطبيعة
عليها الدفع لم يقدر على الصعود وما بال هذا الدفع لا يحس به وفوق هذه القوة وما بال هذا الدفع
لا يجعل حركة السحب والرياح الى جهة بعينها ولا يجعل انتقالنا الى جهة المغرب اسهل علينا من انتقالنا الى
المشرق والذي ظن ان ظاهر الارض مستطيل لما رأى من استقامة الفصل المشترك بين دائرة الشمس وبين الافق
فلم يشعر بان القسي القاصرة من الدوائر الكبار تترك في الحس خطوطا مستقيمة والمستقران الدائرة المرتسمة
على كرة اذا قطعت كرة ونظر اليها الانسان من قطب تلك الدائرة بل من نقطة على تلك الدائرة وهي القطع مستقيما
ومع ذلك فان علم الرصد يكذبه وموجب الطبيعة البسيطة يخالفه وكما تختلف الاراء في سبب قيام الارض عن
ذلك فكذلك قد اختلف الاراء في حركات النار والهواء الرقيق وما يرسب في الماء وما لا يرسب فلنذكر الفصل الذي
نعرفها معاونة على احكام الثقيل والخفيف

الفصل التاسع في تحقيق الثقيل والخفيف والخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز ومقتضى طبعه ان يقف طبعا في الحركة وفي الاجرام اكثرها واعظمها والخلا في ليس بكائن في موضع فوق جسم بل وضعا يصلح ان يكون منتهى حركة والثقيل المطلق ما يقابله في المقابلة فيكون حركته اسرع حركة لميله الى غاية البعد عن الحيز خلاء فاكثر جسم يفرض فيه ان يقف وان يسبا تحت الاجسام كلها لكن للخفيف ايضا ثلثة احوال ثلثة احوال الثقيل المطلق فان الثقيل فوقه وهو الحركة مرسلا اليه حال وفوقه مخنوقا عاد وفوقه في الحيز الذي فوقه موضعا يليه عند ما يفصل فلا قوة ولو كان ما تحته عند ما يفصل لما كان ذلك المكان مستقر الطبيعي ولو كان ما فوقه عند ما يفصل لكان يجب ان يخرج الى الفصل فيميل ما يفصل عن موضعه الطبيعي للهرب ان يجعل القوة ما يليه اسرع الى ما تحته ميل ضرري لا الى فصل طبيعي فالجسم الثقيل والخفيف لا يوجد فيه حال حاصلة في الحيز الطبيعي ميل البتة واما في الحالين الاخيرين ففيه ميل لا محالة لكنه في حال فقد الحركة عن ميله ذو ميل مرسل غامر فيه في الحالة الاخرى هو ذو ميل ممنوع عن ان يكون غامرا فان نعني بالخفيف مثلا حاله ميل غامر الى فوق بالفصل فالممنوع خفيف بالفصل ولا الحاصل في مكانه خفيف بالفصل وان نعني بالخفيف مثلا حاله ميل بالفصل فالممنوع كان فاقد الحركة والممنوع كلاهما خفيفان بالفصل والحاصل في مكانه الطبيعي غير خفيف بالفصل وان نعني بالخفيف حاله في ذاته القوة الطبيعية التي هي مبدأ الحركة والميل الى فوق حال الجسم الحركة الى فوق والسكون على تلك الحال فما يجب بذلك فهذا الجسم في جميع الاحوال خفيف بالقوة ولان اسم الخفيف مما يطلق على هذه المعاني الثلثة فلا جرم اسم المشابهة فحري ان يقع منه غلط لا يقع اذا فصل هذا التفصيل هكذا الحال في جنس الثقيل ويجب ان يكون استعمالنا لفظ الخفيف والثقيل اذا اردنا ان نميز به سائر الاجرام الطبيعية استعمالا يدل على المعنى الذي هو اجمع وان اكون استعمالنا ذلك اذا اردنا الاخبار عن افعالها انما هو على المعنى الذي نقول انه قد عرض للناس اختلاف في حركة الماء الى فوق وحركة النار في الهواء الى فوق بعض

الخشبة وما اشبهها في الهوا الى اسفل على حكم ما له وزن وثقل وطفوها في الماء بحيث لو اوسبت شيئا منها
لطفت عليه حكم ما له خفة وعدم وزن فظهر ان الاجسام كلها ثقال مضافة في ذلك وبخيرها هابطة لكن
الاثقل يسرع ويضغط الاخف الى فوق حتى ينتهي به الامر الى الاستقرار في السفل او الاستمرار اليه وقائل ان
المثقل هو المحتاج الى التحمل على خلاف الجهة وقائل ان المثقل هو الذي كان ان الهبوط هو الطبيعة وقائل ان كثرة
الملاء واندماج الاجزاء هو المرسب فاذا ذلك كان لخلاء او غيره فهو علة ضد ذلك وقائل ان الاشكال
الى المخروطية الصورة فيه هو مبدأ الحركة الى فوق لسهولة الخرق والتمكن من النفوذ وان التكعيب بالعكس افراح
الزوايا واستدراج السطوح نحو السفل ومنهم من جعل النفوذ الى فوق في الكرة كان كل نقطة من الكرة
فاوية حادة وقائل ان الخلاء يجذب اليه الاجسام مطلقا ليس فيه الاثقل فيفوت غيره الاجسام على الترتيب الذي
بتوسط فيه الاثقل ثم يحيط الاخف فالاخف فاما ما يرسب في الهواء ولا يرسب في الماء فهم من جعل السبب في
طفو الشيء في الماء وفي الهواء امرا زائدا على المعتاد اياها من تخلخل كما ان الرطوبة الغالبة تفعل
من الاجسام الاثقل الدقاق والهاوية قالوا ان كل رطوبة فان فيها غليانا ما غير محسوس وقد يصعد من الغليان هو
مقل الثقيل حتى ان المنبسط من الرصاص صفيحة يتناوله متعلقا اكثر عددا مما يتناوله له المجتمعة منها فيقلها قالوا
وهذا ما استقلت السحب في علو الهواء وهي مائية ثقيلة وتقول ان هذه المذاهب كلها لم تجد لحركة هذه الاجسام
حركة عرضية مشرقية فان كان ذلك لدفع او جذب كان الاكبر لا محالة ابطأ حركة وليس كذلك وكان المندفع كلما
بعد عن المبدأ يضعف سرعة وليس كذلك وكان اذا اتخذ الانسان جسما مجوفا من ذهب يزن وزنا معلوما من اترج وكان
دهن ورسوبها في الماء سواء ولم يكن المجوف الذهبي يطفو ان كان الملقو مشرقا بالضغط الثالث هو لحقه منه واجتماعا
لحقه فيه بعجمه واما الخلاء فلا يتأتى مناولي ما النخابة عن الثقيل منه بالجبل له فلا تجزيه منه واولى بوقوف الارض
عند من جزاخر ولو كان كثرة الخلاء وحدها علة للحركة الى فوق لكانت الارض الكبيرة اخف من الصغيرة
او لو كان كثرة الملاء وحدها علة للحركة الى اسفل لكانت الكبيرة ابطأ حركة الى فوق فقد لو كان السبب في ذلك
اما في الخفة فلكون الخلاء اكثر من الملاء فما اثقل ضيق فلكون الملاء اكثر من الخلاء لكن القائلة في الجهات كما
انها هي سبب لنقصان موجب الكثرة لا سبب لجناد موجب الكثرة فان عدم السبب سبب لعدم المسبب لا سبب لجناد فاذا
زاد الخلاء مثلا على الملاء لم يخل اما ان يكون الزيادة مانعة عن امر لو كثر الملاء لفعله او موجبا بنفسه الرفان
كان زيادته يوجب المنع فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة الى الاسفل او يبطئ بها وان كان زيادة الخلاء
موجبا للحركة الى فوق كالعلة للحركة والملاء موجب للحركة الى الاسفل كالعلة للحركة ويكون الحكم للغالب منهما
عرض لا يحتاج ان نكرره مرارا لتكون الخلاء علة محركة وقد بطلنا ذلك في بعض الفصول المشتملة عليها
الفرق الاول فلنقرر من هناك ومع هذا كان يجب ان يكون النار الصغيرة والكبيرة متساويتي الخفة وكذلك
الارض القليلة الصغيرة والكبيرة اذ النسبة بين الخلاء والملاء في كليتهما محفوظة ولو كان اللبن سبب الخفة
لكان الحديد اثقل من الانك بدل من الترتيب واما الاشكال المختلفة فانها يصلح ان تكون موالية للحركة كونا
سببا للحركة فكيف يكون وما هذا الا كقول القائل ان السيف انما يقطع لانه كان حادا وليس يكفي حد السيف
في ان يقطع بل يحتاج الى محرك عنه الحدة فيقطع بالحدة ثم لم ضاف الاشكال المختلفة الا لها صحة تخصص

خرها

خرقها بجهة دون جهة ولم يكن الحدة علة لعدم النفاذ بل صار علة للثقل والنفاذ كما قالوه في المدرة
على ان نفاذ المدرة ليس بدون هذا النفاذ فان اعتبروا سكون كلية الارض فليعتبروا من جهة اخرى من جهة النار سكون
كليتها ولم يلتفتوا الى حركة النيران الجزئية او يلتفتوا ايضا الى الارضين الجزئية ولم يرسب الخشبة في الهواء و
الناريات المقلة فيها اكثر ولم اذا جعلت الخشبة في قعر الماهية حيث تماس الارض ولا يتوهم هناك الغليان المذكور
يندفع طافية فواضح من جميع ما اومأنا اليه ان هذه الوجوه كلها فاسدة واما نحن فنقول ان كل حركة من هذه
فانما هي تاميم لمكان الطبيعي وان كل جسم اذا حصل في حيزه الطبيعي لم يبق له ميل فان كان الخشب يرسب في الهواء
لم يكن للهوائية التي فيه ميل البتة فلم يكن فيه مقاومة للارضية والمائية التي فيه البتة فغلبت تلك الميلها
الموجود بالفعل فان كان حصل في الماء انبعث الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان قوي وقاوم دفع الخشب الى فوق
وان عجز اذعن للهبوط قسرا والذهب المجوف الذي حكينا امره انما يقله الهواء الذي فيه ابى ان يستقر في الحيز القريب
وهو في الابنوس اقل والقمام والرصاصة المنبسطة انما لا يرسب لانه يحتاج ان ينحي من تحته هواء او ماء كثيرا
وذلك لا يطيعه فان اجتمع ذلك كان ما تحته مما يدفعه اقل وثقله المنحي على ذلك القدر من الماء اكثر من ثقل
ما يخص مثل ذلك الماء من المنبسط الرقيق فعلى هذا ينبغي ان يتصور حكم الثقيل والخفيف واذ قد تكلمنا في
الاركان التي تتفق منها كلية العالم فحري بنا ان نعلم ان العالم الجسماني هو واحد او ههنا عوالم كثيرة

الفصل العاشر في ان جملة الاجسام الملاقية بعضها لبعض الى اخر ما يتناهى

اليه جملة واحدة فقد قال كثير من الناس ان العوالم كثيرة فمنهم من انساق اليه من اصول
فاسدة لكنها مناسبة للعلم الطبيعي ومنهم من انساق اليه من اصول فاسدة وغير مناسبة للعلم الطبيعي بل
هي فلسفية او منطقية واما الطبقة الاولى فقد كان عندهم ان ههنا خلاء بغير نهاية واجزاء لا تتجزى بغير
نهاية وانها تتحرك في الخلاء حركات غير مضبوطة وانها يعرض لها اجتماعات في احياز غير محصاة وان اجتماعها
يؤدي الى ائتلاف هيئات عوالم غير معدودة وهذا المذهب ينفسخ عن قريب اذا تذكرت ما عرفته من الاصول
المقررة في تناهي الجهات وتحددها وتحدد اصناف الحركات فيمتنع من ذلك انسياق هذه الاصول بهم الى اثبات عوالم
غير متناهية واما المذهب الاخر فقد قال قوم متقلدوه ان قولنا عالم غير قولنا هذا العالم في المعنى كما ان قولنا
انسان غير قولنا هذا الانسان في المعنى ولا حقيقة لهذه الغيرية الا ان يكون قولنا هذا الانسان يفارق
قولنا الانسان وبان قولنا هذا الانسان يدل على شخص واحد بالعدد بعينه واذا كانت المخالفة بهذا كان
قولنا الانسان يدل على معنى جائز في طباعه ان يحمل على كثيرين لكن العالم ليس من المعاني التي اذا فرضت الكثرة
موجودة فيه فرض امر جائز كان ذلك على سبيل التكون واحدا بعد اخر لانه عندهم غير مكون من شيء بل هو عندهم
ابدي فيكون اذا فرض كثرة فرض ابديات واذا كان ابديات استحال ان لا يكون موجودة في وقت من الاوقات
فاذا استحال لا كونه وجب كونه قالوا وهذا حكم عام في جميع الامور الابدية اذ الممكن وجوده في الابديات
واجب فان الممكن لا يعرض من فرضه محال واذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب ان يكون ازليا
والازلي ممتنع العدم فاذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب ان يكون موجودا دائما فاذا
فرض ذلك الفرض وجب ان يكون مع ذلك الفرض ليس ذلك الفرض وهف ولزم الخلف من فرض وجوده ممكنا

وكذلك قولنا العالم يدل على معنى جائز في طباعه ان يحمل على كثيرين

غير موجود

غير موجود فاذن الممكن في الازليات واجب فاذا كان كذلك لم يجز ان يقول ان العالم واحد اذ كان يصح
فرض الكثرة فيه صحة وجوب فهذه طريقة المذهب الثاني وهي فاسدة الماخذ وانما اتى هؤلاء من قبل
ظنهم ان كل ما يخالف الجزئي الشخصي فهو كلي بمعنى واحد وهو الذي يصح وجود الكثرة فيه ونحن قد بينا في صناعة
اخرى ان الجزئي هو الشيء الذي يمتنع تعقل مهيته ان يكون محمولة على كثيرين والذي بازائه هو الذي
لا يمتنع ذلك فيه وليس اذا لم يمتنع ذلك من جهة صورته او من جهة ما يعقل صورته لم يمتنع من جهة اخرى
فان الصورة الصالحة من حيث هي صورة لان يكون منها عدد في مواد والمعقول والمفهوم الصالح من حيث
هو معقول ومفهوم ان يطابق به عدة يتوقف الامور في حصول ما هو مجوز ومستصلح حصولا بالفعل الى
ان يكون من المواد ما يفضل من حمل صورة واحدة ولو انه امتنع وجود الحديد الا القدر المطبوع منه سيف
واحد لم يعن كون صورة السيف صالحة لان يتشكل بها مواد حديدية كثيرة في ان يوجد سيوف فوق ذلك
السيف الواحد وهب ان المعقول من الانسان الواحد يمكن ان يطابق به عدة ناس فان اتفق ان يكون الانسان
الا الواحد لم يعن ذلك في ان يجعل هذه المطابقة للكثرة موجودة بالفعل وكذلك الحكم في امر العالم فمن
المسلم ان صورته صورة لا يمتنع كونها هي هي او كونها معقولة من ان يكون محمولة على كثرة لكنه يمتنع وجود
مادة مستعدة لذلك اليس يعرض مع ذلك ان يمتنع وجود عوالم كثيرة نعم لو كان كل ما هو ممكن باعتبار
نفسه لا يعرض له ان يصير ممتنعا بسبب وواجبا بسبب لكان الامر كذلك لكن الامور التي هي بطبايعها ممكنة
فانها ممنوة باسباب منها ما يعرض عليها الامتناع ومنها ما يعرض عليها الوجوب فهذا ما نقوله في بيان ان
هذه الحجج غير موجبة لما يذهبون اليه وبقي ان نوضح ان الدعوى بنفسها كاذبة بل باطلة ولنقدم لذلك حال
التعريف للاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة اذ المركبات تتلوها في الاحكام ولنبين انها كيف يجب ان يكون
فنقول ان الاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة هي الاحياز التي يقتضيها هذه الاجسام حالة ما هي غير ممنوعة
في اوضاعها واشكالها عن الامر الطبيعي فان اختلاف الوضع والشكل قد يحوج الجرم الى ان لا يطابق مكانه
الطبيعي فاذا كان كذلك فالاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة مرتبة بعضها على بعض بحسب المحاذات الطبيعية
بترتيب مستدير على مستدير مثلا ان كان يصح فيه توهم ابعاد مفطورة فاذا كانت الاحياز الطبيعية على
هذه الجملة وكانت الاحياز الغير الطبيعية للاجسام هي احياز اجسام اخرى بالطبع اذ لا حيز الا وله جسم طبيعي
كما لا جسم طبيعي الا وله حيز طبيعي وهذا كله مفروغ عنه فيما سلف فلا يوجد حيز غير الواقع في هذا النمط
من الترتيب فان كانت العوالم كثيرة وجب ان يكون الاحياز الطبيعية لكل طبقة اجسام عوالم بحيث يجتمع منها
لو فرضت ابعاد مفطورة ما يحكي الكرة فيكون جماعة احياز كرية يحمل جماعة اجسام عالم فاما ان يكون
بينها خلاء او ملاء وحشو ما بينهما جسم والخلاء ممتنع ضرورة والجسم الحاشي يكون لا محالة اما في حيز طبيعي له
بل طبيعي لغيره فيكون على كل حال حيزه مستديرا لكن ذلك مح اذ فرضنا المجموع غير منحصر في كرة واحدة فلا
احياز كرية كثيرة لطبقات اجسام مختلفة فالحيز الجامع واحدنا لمتحيز المجموع واحد هذا هو البيان المطلق
واما ان جعل كل عالم في الصورة كالعالم الاخر حتى يكون في كل عالم ارض ونار وماء وهواء وسماء كما في الاخر
عرض ان يكون للاجسام المتفقة في النوع مأوى واماكن طبيعية متباينة في الوضع او بالطبع وهذا قد دللنا

او غير طبيعي له

على بطلانه كما اوضحنا في الأصول الكلية ان يكون مكان الأرض مكانا يصح ان يجمع فيه جملتها كرة واحدة وبعد
وكذلك مكان كل واحد من العناصر اذا كان كذلك كان الأرض مثلا اما مفسوحة الحصول في الجميع فلا ان وضع طبيعي
له وهذا ممتنع او يكون امكنها طبيعيا في الجميع وقد بينا احالة ذلك او يكون موضعها الطبيعي واحدا بعينه وقد
فرض لها مواضع اخرى فكيف خلصت عن الأجسام المحدودة للجهات التي لا يخرق وما الذي ميز بينها وبعض ان يكون
طبيعة واحدة يخرق بالطبع الى جهات متضادة وليس بعيد في هذا الباب كون الأرض كثيرة بالعدد حتى يكون
لها امكنة كثيرة بالعدد كلها تشترك في لها وسط كما ان الأرضين كلها تشترك في انها ارض وذلك انه وان
كان لا شك في ان الأجسام الكثيرة بالعدد لها امكنة كثيرة بالعدد ولكن يجب ان يكون كثيرة على نحو يجعل الكل
لو اجتمع كل الممكن شيئا واحدا او مكانا واحدا بالعدد على ما بيناه وهذا الاجتماع مما لا مانع له عند في
فان الطبيعة الواحدة المتشابهة لا يقتضي الأفتراق والتباين ثم كيف صار السماوات مختلفة الأمكنة والشيء
الذي فرق بين اجزائها حتى صارت الأوطان كثيرة بالعدد وقد تقرر من الأصول المتقدمة من ان السماء وبان بعلة
تحرك سائر الأمكنة فلا يكون سائر الأمكنة علة تحدث حيزها فينبغي ان يكون لاحدا واحيازها الجسمية لا يتباين و
لا تحصل في حيز مشترك علة غير طبيعتها وغير الأجسام الأخر التي انما تتحدد امكنتها بها ولا تحتاج ان ذلك فرض
لم يكن امرا طبيعيا لا طبيعيا من جهة الجرم السماوي ولا طبيعيا من جهة الأجسام الأخر وقد منعنا ان يفتقر
هذا الجرم في الأنتقال المكاني فاذا استحال ان يكون للمحدثات المشابهة الطباع لحياز متباينة بالطبع لا با
القسر الذي هو ايضا مستحيل استحال اوطان كثيرة فبهذه الأشياء يوضح ان الأعوام كثيرة بحسب طباع
البسائط واذ قد بينا ان الجسم السماوي وهو الجسم المحدد للحركات المستقيمة مشتمل عليها والاجسم خارجا عنه
متباينا له في عالم اخر فبقي انه اذا كان جسم اخر فيكون محيطا فلا يخ اما ان يكون ساكنا لا مبدأ حركة فيه وقد
قلنا ان كل جسم ففيه مبدأ حركة واما ان يكون فيه مبدأ حركة مستقيمة فقد قلنا ان الأجسام التي فيها مبادئ
حركة مستقيمة انما وجودها في ضمن الجسم المحدد للجهات الأخارجا عنه واما ان يكون فيه مبدأ حركة مستديرة فيكون
مشاركا لها في الجنس ونحن لا نمنع كثرة الأجسام المستديرة الحركة فيجب ان يكون اخر هذا العالم بالقياس منا
اجساما مستديرة الحركة والعالم متناه لا بد له من جسم هو اخر الأجسام ويكون جملة ما بين الوسط وذلك الجسم
هو كلية العالم ولا جسم خارجا عنه ولا هو ولا غير متحيزة اذ لا وجود للهيولى بلا صورة فلا يكون اذن مادة خارجة
تتصور بصور العالمية فيكون الصورة العالمية مخصوصة بمادة واحدة يلتئم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا
يكون في الأمكان وجود عوالم كثيرة فيكون العالم واحدا ما تحصل فيه اصناف الطبايع البسيطة الممكن وجودها
والحركات المستديرة والمستقيمة منتهية الى الأكوان والتراكيب منها ويكون صانعه مليا بان يبلغ بالواحد كمال
الواجب في الحكمة على مقتضى الأمكان في طباع الوجود من غير حاجة الى تكثيره ثم الفن الثاني من الطبيعيات
ويتلوه الفن الثالث في الكون والفساد بعون الله والحمد لله وحده وصلواته على نبينا محمد خاتم النبيين وعلى
آله اجمعين وسلم تسليما كثيرا كثيرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثالث من الطبيعيات وهو مقالة واحدة خمسة عشر فصلا

الفصل

الفصل الأول في اختلاف آراء الأقدمين المتقدمين في الكون والاستحالة وعناصرها

فرغنا عن تعديد الأمور العامة الطبيعية وتعريفها وفرغنا عن تعديد الأجسام التي هي أولية للعالم ومنها منتظم هذا الكل الذي هو واحد الأجزاء الأولية للعالم البسائط الأخر وبينا ان بعض هذه البسائط لا يقبل الكون والفساد وهي البسائط التي في جواهرها مبادئ حركات مستديرة ولم يتضح لنا من حال الأجسام المستقيمة الحركة انها قابلة للكون والفساد او غير قابلة نعم قد اوضحنا ان الأجسام التي في طبايعها ان يقبل الكون والفساد في طباعها ان يتحرك على الأستقامة فيجب من ذلك لمن احسن النظر ان بعض الأجسام المتحرك على الأستقامة يقبل الكون والفساد فيكون بعض الأجسام البسيطة قابلة للكون والفساد واما ان ذلك كيف يجب فان الأجسام المستقيمة الحركة لا مبدأ للحركة المستديرة فيها وهي في اماكنها الطبيعية ساكنة في الأين والوضع جميعا واحتسبنا الجزء المفروض جملة مفروضة يكون اما الأمر عارضا قاسرا للطبع والأمر القاسر العارض اما ان يكون قد اتفق امتناع الحدوث هناك او بالقرب منه فيختص به او اتفق ان تفعله فاعل البتة فلا يجوز ان يكون ذلك الأمر بالطبع فقد فرضناه لا يجوز ان يكون ذلك كله لنفعل فاعل حتى لو لم يكن فاعل لما كان لجزء من انفصال البتة وبالجملة فان القسر يعرض على طبيعي ولو كان الأرض او غيرها من الأسطقسات فان البتة لم يجب ان يكون مصروفة الأجزاء كلها دائما نحت نفل قاسر وجب ان يكون لها وضع بقتضيه امر غير القاسر الناقل بل يجوز ان يكون ذلك في بعض الأجزاء فيبقى ان يكون العمدة فيه ان الجزء كان في ابتداء تكونه حاصلا في حيز يخصص حدوثه فيه عن بعض العلل لوجوها يكون عنه بر فلما كان اول حدوثه في ذلك الحيز او في حيز يؤديه التحريك الطبيعي منه الى ذلك الموضع من موضع كلية صار ذلك الموضع مختصا به على ما علمته سالفا واما المركبة فلا شك انها من حيث هي مركبة انما تكونت بعد ما لم يكن فيجب ان يكون في طباعها الأخر ان يفسد اذ قد بينا لك ان كل كائن جسماني فاسد فقد اتضح من هذا ان الكون والفساد موجودان فكان ينبغي لك قبل ذلك ان تعرف الفرق بين الكون والفساد او الأستحالة وبين النمو والذبول فيهما واما بقي لك الأولى ان تعرف وجود كل واحد منهما فمن الناس من منع وجود جميع ذلك بل منع وجود الحركة اما من ابطال الحركة المكانية والوضعية فلا كبير فائدة لنا في الأشتغال عنها فتشتغل وان كانت العادة قد جرت بها فان لنا عما ناقضة

فيلق

ان رأيت في امور اليس الحكم فيها بيقين شغلا شاغلا عن تكلفها بيان وجوه يعني عن اباتها واما هذه المباينة فان الشغل في ابانة وجودها مما ينبغي ان يعتد به فقد منع قوم الكون وزعموا ان البسائط مثل الأرض والنار والماء والهواء فان جواهرها لا يفسد بل لا يتبخ منها بوجه صرفا في طبيعته بل هو مركب في الطبيعة التي ينسب اليها ومن طبايع اخر في لكنه انما يسمى بالغالب فلا ارض صرفا ولا هواء صرفا ولا نار صرفا ولا ماء صرفا في طبيعته بل كل واحد منها مختلط من الجميع ويعرض له في وقت فعلاقاة غيره اياه مما الغالب فيه غير الغالب فيه ان يبرز ويظهر منه ما هو مغلوب لملاقاة الذي من جنس المغلوب فيه غالب ظهوره بان يتحرك الى مقاومة ما غلبه وعلا فيستعلي عليه واذا تحرك الى ذلك عرض للنظام الذي كان يحصل باجتماع الغوالب المغلوبات ان يجيل ويسبخيل والحس انما يشاهد من جملة ذلك غالب الأجزاء التي يبرز ويظهر فيجب ان الجميع استحال الى الغالب بان صار مثلا الخشبة وغيرها نارا ولا يشاهد الأجزاء

التي تنفرق

التي تتفرق من الجوهر الآخر كالدخان مثلا نعم انما يشاهد بقية بقيت من الاول بحاله او يشاهد ما يبقى
من الاول وقد تفرق وتشتت وبطلت تلك الصورة التي كانت له بقاء الرماد واما جوهر الماء فلن يصير نارا
البتة ولا جوهر النار يصير ماء البتة بل يتفرق ويغيب عن الحس فيرى ما يبرز ويظهر للحس فيظن انه بجملته
استحال فهؤلاء الطبقة يرون ان النار لا يكون من شيء بل الكامن منها يبرز ويستعمل الحس ليس على انه حدث
بل انه ظهر ويرون انه لا استحالة البتة وان الماء ليس يسخن بالحقيقة من النار بل يخالطه اجزاء نارية فاذا القيتها
اليد في اول ما يظنها تستحيل لقيت اجزاء محرقة واجزاء مبردة لقاء لا يميز الحس بين اجزائها فيتخيل هناك امرا
بين الحر الشديد والبرد الشديد وهو الفتور فان كثرت الاجزاء النارية بلغ الامر الى ان يحرق قالوا وليست
الشعرة الواحدة تسود بعينها وتبيض بل تجري فيها وفي غذائها اجزاء يغلب عليها في ظاهرها سواد فيخالطها
فيعلوها فيسودها ومرة يجري فيها اجزاء يعلوها بيض فيخالطها ويعلوها فيبيضها وان الدكنة ليست لونا
متوسطا بين السواد والبياض بل مختلطا منهما بان يكون اجزاء سوداء واجزاء بيضاء فيختلطان ويبرزان
فلا يميز الحس بينهما واذا لم يميز الحس يتخيل المجتمع لونا واحدا ومن هؤلاء من يرى ان الجزء الحار مثلا ليس فيه
حامل ولا محمول حتى يكون هناك جوهر وحرارة محمولة فيه بل يجعل الحرارة جزءا بنفسها وجوهرا بنفسها ومنهم
من يرى ان هناك حاملا ومحمولا لكنه ليس من شان الحامل ان يفارقه المحمول البتة ويشبه ان يكون بازاء هؤلاء
قوم يرون وجود ما يسمى كونا ولا يرون الاستحالة وجودا البتة حتى يمنعوا ان يكون الماء يسخن وهو ماء البتة بل
اذا سخن فقد استحال فانه ما دام ماء ويرى انه سخين فهو مختلط وقد الجأ بعض المطالبات واحدا من المتفلسفة
على مذهب نصارى بغداد والى ان قال بذلك وههنا قوم يرون الاستحالة ولا يرون كونا البتة واكثر هؤلاء هم
الذين يقولون بعنصر واحد اما نار واما ماء واما هواء واما شيء متوسطا بين هواء ونار او هواء وماء فان راوا
ان العنصر نار مثلا كونوا عنه الاشياء بالتكاثف فقط حتى انه اذا تكاثف حدا من التكاثف صار هواء وان تعداه
الى حد آخر صار ماء وان تعداه الى آخر حدود التكاثف صار ارضا ولا يجوزون مع ذلك ان يكون جوهريته النارية
الذاتية يبطل بل عندهم ان الارض نار محفوظة في جوهرها مسلوب عنها عارض التخلخل المفرط وان راوا ان العنصر
ارض اقاموا التخلخل بدل التكاثف وعملوا بالعكس وان راوه شيئا آخر عملوا فيه الضدين من التكاثف والتخلخل
فجعلوه بحيث اذا تكاثف صار عنصرا اكثف منه واذا تخلخل صار عنصرا الطف منه واخف من غير بطلان جوهريته
وههنا ايضا قوم ينكرون وجود الكون ويثبتون الاستحالة مع فرضهم عناصر فوق واحد فمنهم من يفرض
العنصر الارض والنار ومنهم من يفرضه الارض والماء فالذي يفرض الارض والهواء والنار يلقى الماء فان الماء
عنده ليس الا هواء قد تكاثف ومنهم من يقول بالاربع ومع ذلك فيقول بالاستحالة ولا يرى العناصر ويقبل
كونا البتة لكن القائلين بهذا القول قد ينقضون قول انفسهم اذ يبدو لهم ان يجعلوا القوة المسماة عندهم محبة
والفة قوة من شانها ان تتسلط مرة على العناصر الاربعة فتوجدها جسما متشابه الجوهر يسمونه الكرة ثم اذا
عاد سلطان القوة المضادة لها وهي التي يسميها تارة عداوة وتارة غلبة وتارة بغضة فرقها طبايع اربعا
فيكون العناصر الاربعة اذا حصلت في سلطان المحبة قد فسدت صورها التي بها هي هذه الاربع وقد منع من ذلك
وبالجملة فان طبيعة قوة قبول هذا الانسلاخ وهذا اللبس موجودة في العناصر وموقوفة في الخروج الى الفعل على

غلبة من محبته موحدة او غلبة مفرقة وهذا شان القابل في الكون والفساد واكثر من قال بالعناصر الكثيرة بلزوم
ان يكون الاستحالة في الكيفيات الفاعلة والمنفعلة لان منهم من لا يرى لها وجودا ومنهم من يراها نفس العناصر
او لازمة للعناصر لا زيادتها فكيف يتصور اضمحلالها فهؤلاء لا يرون ان شيئا من العناصر يستحيل وهيهنا قوم
يريدون ان يجعلوا بين الكون والاستحالة مرتبة متوسطة وذلك لانهم يضعون مبنى الاجسام كلها اجزاء غير متجزئة
او بعبارة اخرى اجساما غير منقسمة بالفعل لكن تختلف تلك الاجسام غير المتجزئة بالاشكال فان جوهر هذه
واحد بالطبع و الهباء انما سمي هباء لانه لا يقبل القسمة لا لانه لا يقبل القسمة لاضافته بل لا يقبل قسمة الا نفصال الصلب الذي
هو عدم تخلل الخلاء عندهم اذ الا نفصال بين الملاء والملاء انما هو عندهم بالخلاء قالوا وان هذه انما يصدر عنها
افعال مختلفة لاجل اشكالها المختلفة لكن ليس من شان شيء منها ان يستحيل عن شكله فلا يتهيأ ان يجعلوها
مختلفة بالصغر والكبر ثم منهم من يرى الاشكال متناهية ومنهم من يراها غير متناهية ويتفقون في ان الاجزاء
غير متناهية والخلاء يحرك حركات كيف اتفقت فمنهم من يرى حركاتها عادة عن حركات قبلها بلا نهاية كل حركة
عن صدمة عن حركة عن صدمة والخلاء دائما اما تكبث واجمعت فتحاجبت عن الحركة ومنهم من يرى لبعض اشكالها
خفة ولبعضها ثقلا وكلهم لا يرون لطبايع هذه الاجرام كونا ولا فسادا ولكنهم يرون ان للمركبات منها
كونا وفسادا وان كونها عبارة عن اجتماعها وفسادها اليها وان الكون هو باجتماعها وان فسادها بافتراقها وان استحالتها
بافتراق الوضع والترتيب لتلك الاجزاء في المجتمع منها اما الترتيب فمثالها ان هذه الاجزاء لو كانت مخروطا مثلا
فوضع منها فوق بتدبير على هذا الجهات على مثال هجما عليك ثم مثال الترتيب فضاروا على هو كليهما فلم يكن عندهم قد فسد ولم
يفترق ولكن يكون عندهم قد استحال واما الوضع فان يكون مثلا كلها ماميكا لكن احدها قد كتب فيه الحرف
على الترتيب المكتوب في جهاد رؤس الحروف تلك الجهات والاخر اجوفا وضاع الحروف عن ذلك فكتب مثلا هكذا
مسهك حتى وضعا اللام جهتها غير جهة الكاف وهؤلاء وقد نقدما هذا الى ان جعلوا الاستحالة امرا بالقياس الى الادراك
والاحساس لا على انها موجود في طبايع الاجزاء لو وذلك كالكون المحسوس في طوف الحامة فانه اذا كان
على وضع ما من الناظر اليه روى اسود واذا صار له منه وضع اخر رأى البياض وانه ليس له في نفسه سواد ولا
ابيض وانما ذلك له بالقياس الى الناظر فهؤلاء اصحاب الاجرام الغير المتجزئة واما اصحاب السطوح فانهم
يرون الكون باجتماعها والاستحالة بشيء مرتب مما يقول هؤلاء ويجعلون مثاني السطوح سطوحا مثلثة
فهؤلاء يرون بالجملة انهم اثبتوا كونا ولم يثبتوه وذلك لان الطبايع اذا كانت محفوفة في السائط بامثالها
في الجواهر فلا يعقل الاجتماع والافتراق امر عبر زيادة جمع وعظم وخلافه صيغة شكل وما ذلك امر يعتبر في الجوهر
او الكم او الكيف واما التوهم فلم يبلغنا فيه مذهب ذكره صاحب عن مذهب الفرقة المنكرة للحركة ايضا وان
كان الفرق حقيرا ان يبحث فيه شكوك ويكفينا في غرضنا هذا من تهذيب هذه المذاهب ما عددناه ومن الحري
ان نشتغل الان بتهذيب القياسات الفاسدة التي دعتهم الى هؤلاء الى اعتقاد هذه المذاهب ثم نقبل على فسخها
وفسخ بنا بجملتها عن انفسها **الفصل الثاني في اقتضاء حجة كل فريق واما**
اصحاب الكون فقد دعاهم الى ذلك امران من التخيل ان يكون الشيء عن اللاشيء واذ اللاشيء لا يكون
موضوعا للشيء واذا كان ذلك فالمكون ان كان موجودا فتكونه عن شيء وقد كان الشيء قبل تكونه فالمكون

هو فاما لم يكن

هو ما لم يكن قبل تكونه فالمتكون غير متكون هف فاذ قد صح بالعيان انه قد يكون شيء عن شيء فليس التكون بما يذهب
اليه بل هو البروز عن الكمون وجب بعضهم ان الاستعداد الاكوان بلا نهاية يحوج الى ان يكون العنصر المستعد له
بغير نهاية فجعل الاجزاء المتشابهة عنده لما يكون عنه اجزاء بلا نهاية كيلا يضطر تناهي المادة الى انقطاع
الكون واما اصحاب الاسطقس الواحد فان جميعهم اشتركوا اول شيء في حجة واحدة فقالوا لما راينا الاشياء
الطبيعية يتغير بعضها الى بعض وكل متغير فان له شيئا ثابتا في التغير هو الذي يتغير من حال الى حال فيجب من
ذلك ان يكون لجميع الاجسام الطبيعية شيء مشترك محفوظ وهو عنصرها ثم مال كل واحد منهم الى اختيار عنصر
واحد فيشبه ان يكون اقدمهم من راى ان العنصر الواحد هو الماء ودعاه الى ذلك ظنه ان العنصر ينبغي ان يكون
مطاوعا للتشكيل والتخليق حتى يتكون منه ما هو عنصر له فكل ما هو اشد مطاوعة لذلك فهو اولى بالعنصرية ثم
وجد هذه المطاوعة كانها فعل خاص بالرطوبة والناس كلهم يعتقدون ان الرطوبة ماء او شيء الغالب عليه
الماء فجعل الماء البسيط هو العنصر قال ولهذا ما يرى ان الحيوانات لا يتخلق الا من الرطب وهو المني والذين راوا
ان الاسطقس هو الارض وهم قليل وغريب فقد دعاهم الى ذلك وجود جل الكائنات الطبيعية مستقرة على
الارض ومتحركة الى مكان الارض بالطبع فحكموا من ذلك ان الارضية هي جوهر الكائنات كلها وعنصرها واما
الذين راوا ان الاسطقس نار فقد دعاهم الى ذلك ما ظنوه من كبر جوهره كانهم استحقروا حجم الارض والماء و
الهواء في جنبته اذ السموات المشفة والكواكب المضيئة كلها عندهم نارية وحكموا بان الجرم الاكبر مقدارا هو الاولى
ان يكون عنصرا وخصوصا ولا جرم اصرف في طبيعته من النار وان الحرارة هي المدبرة في الكائنات كلها وما الهواء
الا نار مفترة ببرد البخار وما البخار الا ماء متخلخل وما الماء الا نار مكثفة وهواء مكثفا ما ولو كان للبرد عنصر
يتصور به ولم يكن البرد امرا عرضيا يعرض لذلك العنصر الواحد لكان في العناصر بارد برده في وزان شدة
حر النار واما القائلون بالهواء فقد دعاهم الى ذلك مثل ما دعى القائلين بالقول به وقالوا ان معنى الرطوبة اثبت
في الهواء منه في الماء وذلك لان مطاوعته للمعنى المذكور اشد وما الماء الا هواء متكاثف والمتكاثف اقرب الى اليبس منه
الى التخلخل واما الارض فهي ماء عرض له التكاثف الشديد كما تراه من انعقاد كثير من المياه السائلة حجارة واما
النار فليست هي الا هواء اشتدت به الحرارة فرام سموا واما القائلون بالبخار فدعاهم الى ذلك انهم راوا جرما نسبته
الى العناصر نسبة الوسط وانه يفضي به درجة من التخلخل الى الهوائية ودرجة اخرى الى النارية ثم يفضي به درجة
من التكاثف الى المائية ودرجة اخرى الى الارضية وانه ليست هذه الخاصية لغيره وانه العنصر الذي يتساوى
نسبته الى غيره لا غير وهؤلاء كلهم قد اشتركوا في حجة واحدة هي التي ذكرناها واما القائلون بالارض والنار فقد دعاهم
الى ذلك ان ساير الاسطقسات يستحيل اخر الامر الى هذين الطرفين والطرفان لا يستحيلان الى اسطقسات
اخرى خارجة عنهما فهما اللذان ينحل اليهما سائرهما ولا ينحلان الى شيء اخر فهما الاسطقسات ولذلك هما بالغان
في طبيعة الخفة والثقل والاخران يقصران عنهما واذ لا حركة للاسطقسية الا اثنتان فالاغلب في الاثنين هو
الاسطقس والنار والارض بالقياس الى غيرهما اغلبان ولا شيء اغلب منهما ثم الهواء نار خامدة مفترة مثقلة
بالماء المتبخر والماء ارض متخلخلة سيالة خالطها نارية فهي اخف من الارض واما القائلون بالارض والماء فقد
دعاهم الى ذلك تساوي حاجة المركبات الى الرطب واليابس فكما انها يحتاج الى الرطب ليقبل التخليق كذلك يحتاج

الى اليابس يحفظ التخليق فان الرطب كما انه سهل القبول كذلك فهو ايضا سهل الخلع له واليابس كما انه صعب القبول كذلك فهو ايضا صعب الترك له واذا تخير اليابس بالرطب استفاد المركب من الرطب حسن مطاوعته للتخليق ومن اليابس شدة استحفاظه له واليابس والرطب في المشاهدة هما الأرض والماء لا غير واما الهواء فبخار مائي وأما النار فهو سخنة الحركة واما القايل بالأربعة مع الغلبة والمحبة فقد عاد الى القول بالأربعة انه لا بشيء منها ولكن بان يجعل عنصرا لصاحبه من صاحبيه يجعل عنصرا له وان القوى الأول هي الأربع والمزاوجات الصحيحة منها هي اربع على ما سبق في القول فيه بعدم هذه الاربعة لا يتكون منها الكائنات ولا يفيد اليها الا باجتماع من اخراجها الى المركب وفرارها من المركب اليها ولن يجتمع منها المركب الا بافتراق يقع فيها وانه لا سبيل الى الظن بان شيئا يفعل بنفسه الى اجتماع او افتراق اذ كل منفعل فانما يخرجه من القوة الى الفعل فاعل غيره وانه من المستحيل ان يكون طبيعة واحدة بسيطة مقيدة عنها في هو ضرها باعيانها جمع وتفريق معا وان كانت الطبيعة المركبة لا يبعد ان يصدر ذلك عنها ولكن انما يصدر ذلك عنها عن اجزاء كل واحد منهما عن جزء من المركب خاص فيكون الجمع صادرا عنه عن جزء والتفريق عن اخر ويكون الصادر ان الأولى ان لذينك الفعلين هما الجزآن اللذان يجب ان يكونا مختلفين في الطباع لان فعلها مختلفان في طباعهما ويكون كل واحد انما قوة مجردة وانما قوة في جسم اخر مما يتقوى به القوة الجامعة هي الالفة والمحبة واولها بان يسمى به القوة المفرقة المشتملة الموجبة تباعد ابين المتشاكلات هو الغلبة والبغضة والعداوة ثم لو اريد ان يكون ههنا اسطقسات اربع يتصرف فيها الغلبة والمحبة واذ التصرف انما هو بالجمع والتفريق وذلك لا يوجب تغيرا في الجوهر فلا سبب لانقلاع تغير في جوهر العناصر فذلك ما لا يرى هذا القايل ان العناصر يستحيل بعضها الى بعض البتة فلا يراها بهذا كونا وفسادا وليس يقتصر من فضولها على الكيفيات الأربع فقط بل يرى لها في ذواتها الفضول من جميع الكيفيات الأخرى مع الأربع الممكنة لها اربعا لا غير وهي عنده متناهية العدد والمقدار واما اصحاب السطوح فيشبه ان يكون داعيهم الى ذلك هو ما الفقدوه من ان يكون الأشياء عن العناصر انما هو بوقوع التركيب في ذلك التركيب فتنجم الفعل والانفعال من ذلك الفعل والانفعال للفاء والتماس وان التماس الأول للاجسام انما هو بالسطوح فيكون اول فعل وانفعال عند التركيب انما هو للسطوح وما كان اول ذينك فيه فهو العنصر فالسطوح هي العناصر ولان العناصر ينبغي ان يكون بحيث يتركب منها الكائنات تركيبا لا يؤدي الى التحلل والسطوح التي يحيط بها غير الخطوط المستقيمة يؤدي تاليفها لا محالة الى فرج يعرض منها فينبغي ان يكون السطوح الأولى مستقيمة الضلوع وليس في المستقيمة الأضلاع شيء اقدم من المثلث ويمكن ان يؤلف من المثلثات سائر الأشكال المستقيمة الخطوط كما يمكن ان يحال اليها فيكون السطوح العنصرية هي السطوح المثلثة ثم يؤلف منها ثلاثة تاليف يتكون عنها شكل هوائي وشكل مائي وشكل ناري وشكل ارضي واما الشكل الناري فهو الذي يحيط به اربع قواعد مثلثات فيكون صنوبرية نفاذة قطاعة مستعدة للحركة واما الشكل المائي فهو الذي يحيط به عشرون قاعدة مثلثات فيكون شديد الانبساط للاحاطة واما الهوائي فهو الذي يحيط به ثمان قواعد مثلثات واما الارضي فهو مكعب المكعب له ستة اضلاع متساوية تالفة بالقوة من المثلثات وهو لتكعيبه غير نافذ ولا ثاقب فلذلك هو عنصر مسخن فان جعلوا تاليفه بالفعل ايضا من مثلثات وجب ان يؤخذ النار جزءا من الأرض وكذلك ان جعلوا هذه السطوح منفصلة وجب ان يمكنوا من اتخاذ كل عنصر في العنصر الاخر فالوا واما الشكل

فيحيط به اثنا عشر قاعدة مخمسات كل مخمس مؤلف من خمس مثلثات ويشبه ان يكون داعيهم الى ذلك شدة حرصهم على العلوم الرياضية وايضاح المذاهب فيها واقبال الطبيعة عليها اذ كان نظرهم في الطبيعيات الى الزمان ذلك الزمان والفلسفة في الأكثر نظر المبتدئ والشادي والذي لم يتمرن فهو بعيد الا ما شاء الله ان نبينا ولو المشكل من الواضح وهذه المخمسات الخمسة سنقف عليها في احد الجمل الرياضية في هذا الكتاب ويشبه ان يكون في تكثير العناصر بموجبها مذاهب كثيرة غير ما ذكرناها ثم يحضرنا في الحال واما اصحاب الآراء الغير المنجزة فان الفيلسوف الذي هذب مبادي هذه الصنايع لقد اسهب حتى بنى عليهم وبفرطهم على تخطئة اياهم وتقدمهم على سائر الطوائف وخصوصا على اصحاب السطوح فانه قال انهم اخذوا امثلتهم المحسوسة مقرفة فاسقطوا عليها القول نوعا من النسق ثم حافظوا على اصولهم ولم يزيغوا عنها في اكثر الامر هذا لانهم اعرف بوجوه الحركة ثم صاروا الى اثبات الخلاء لاكاذين اخذوا اخذا مسلما ان لا خلاء واوجبوا من ان لا حركة في ذلك ان هؤلاء ساعدوا اولئك على ما وضعوه مسلما من ان الحركة والقسمة متعلقة بالخلاء ثم كان وجود الحركة اشرف واظهر من عدم الخلاء لان هذا لا شك فيه صحيح الرأي وفي ذلك موضع شك كثير فنسبت هؤلاء انما هو بحسبه اوضح من جنبة نسبت هؤلاء فقد فاقوا اولئك في الاخبار ومن هناك قالوا ان ما لا خلاء فيه فانه لا يتكثر ولا ينقسم وكل جزء لا ينقسم وفاقوا اصحاب السطوح بان اصحاب السطوح قد تذبذبوا واثبتوا في الوسط وذلك لان نسبة الاجرام الى السطوح هي كنسبة السطوح الى الخطوط وكنسبة الخطوط الى النقط وانه ان صح تركيب الاجسام من السطوح فلا مانع من تركيب السطوح من الخطوط والخطوط من النقط فاما ان يبطل التركيب المتصل من غير المتجزيات واما ان يقال بالتركيب من النقط فان بطل التركيب من النقط فقد بطل التركيب من سائر ما لا يتجزى من النحو الذي تركب عليه وبقي ان الجسم تنتهي في القسمة الى اجسام لا يتجزى وان صح ذلك النحو من التركيب فالنقطة هي الاوايل لا السطوح ولان يؤلف الاجسام من اجسام لا يتجزى صلابة لانفصال وصلاحه اقرب الى الصواب من ان يؤلف عما لا اتصال له في جهة التاليف وهؤلاء ايضا فقد بذلوا عند سائر الامور في ان كان لهم سبيل الى التفرقة بين الكون والاستحالة ولم يكونوا اولئك المذكورين فاما حجج هؤلاء فقد ذكرناها فيما سلف واما انا الى سبب الغلط فيها

الفصل الثالث في نقض حجج المخطئين منهم

فقد بقي الآن ان نشير ايضا الى سبب الغلط في حجة حجة من هذه الحجج المفصلة اما القائلون بالكون والتداخل وان الكون ظهر لهم الكامن فالسبب في غلطهم هو ظنهم انه اذا كان مسلما ان الشيء لا يكون عن لا شيء فقد صح ان كل شيء يكون عن مشابهه في الطبع وانه اذا كان مسلما ان لا شيء لا يكون موضوعا لشيء استحال ان يكون الشيء عن لا شيء اما الاول فلنضعه مسلما ويجوز ان يكون الشيء لم يتكون عن لا شيء ولكن تكون عن الشيء لكن يكون عن شيء ليس مثله في النوع ولا مشابها في الطبع ويكون مع ذلك لم يتكون عن لا شيء وما نراه في البدن الرجل في البيت في الكرسي وهل هذه الا شيئا متكونة عن لا شيء فان كانت عن لا شيء فقد بطلت المقدمة وان كانت عن شيء فهل ذلك الشيء مثل او ليس بمثل وليس يمكن ان يقال ان الوجه متكون عن الوجه والكرسي متكون عن الكرسي تكونا بالحقيقة الا بالعرض وعلى ان الشيء عن الشيء يقال كما يقال ان الكرسي عن الخشب هو غير شبيه وكيف يكون الموضوع شبيها بالمركب منه ومن الصورة وقد تكون كما تكون عن شيء مثله مطلق صورة

بقبول صورة هذا كما يتخذ من الباب كرسي فيكون ليس ايضا عن الشبيه واما المقدمة الاخرى وهي ان لا شيء لا
يكون موضوعا للشيء هذا اذا قيل انه كان عنه وهو موجود فيه واما اذا كان الوضع ان الشيء كان عن لا شيء
اي بعد لا شيء لم يصر لا شيء موضوعا للشيء والاولى ان يقال ح لا عن شيء لا يكون موضوعا للشيء هذا اذا قيل
حتى لا يقع هذه الشبهة على انه ليس نقيض قولنا ان الشيء كان عن الشيء هو ان الشيء كان عن لا شيء او كان لا عن
شيء بل ان الشيء لم يكن عن شيء وهذا اذا كان الشيء مرادا به امرا بعينه واما انه ان كان مهملا فلا نقيض حقيقيا
له وان كان بمعنى العموم حتى يكون كانه قال كل شيء يكون عن شيء فليس نقيضه ان الشيء لا يكون عن شيء فليس نقيضه
ان الشيء لا يكون عن شيء وذلك لان معنى هذا ان كل شيء لا يكون عن شيء وهذه المقدمة ضد الاولى لا نقيضها
واما الحجة التي لا يشترك فيها مثبتوا اسطقس واحد وهي ان هذه المسماة بالاسطقسات يتغير بعضها الى بعض
فلا بد من شيء ثابت فانما اثبت لهم ان شيئا مشتركا ولم يثبت انه جسم طبيعي ذو صورة مقيمة اياه بالفعل حتى يطلب
بعد ذلك انه من اي الاجسام وترجم فيه الظنون بل يجوز ان يكون ذلك الشيء جوهرا قابلا لصورة واحد واحد من
العناصر يصير جسما طبيعيا بتلك الصورة واذا سلخها اكتسبت اخرى ثم مرجح الماء من بينهم لما فيه من قبول الشكل
يفسد اختياره لما فيه من التخلية عن الشكل الاول فان جعل تكاثفه حافظا للشكل فقد جعل تكاثفه
مزيلا عنه الصفة التي لها صلحت الاسطقسية ومرجح الهواء مخاطب بمثل ذلك ومرجح الارض يفسد مقدمته
لما في الارض من امتناع الاجتماع بعد الافتراق والامتناع عن قبول الشكل وانه ليس كل متكون فانما الارضية
غالبة عليه فههنا متكونات هوائية ومتكونات مائية وكثير من المتكونات لا يرسب في الماء ولو كانت الارضية
غالبة لرسبت جميعها ومع ذلك فليس اذا رسب كل متكون دل ذلك على اكثر من ان الارضية غالبة فيه ولم
يدل على ان لا خليط للارض فيه فان الغالب غير المنفرد فربما كان امتزاج من عدة وواحد منها غالب بالقوة
او بالكمية واما القائلون بترجح النار فقد اعتمدوا فيه الكبر وظنوا انهم صححوا الكبر بكبر السماوات وعظمها
فما يدرينا ان السموات كلها نارية حتى عسى ان يصح ما يقولونه وما الذي يوجب اختصاص النار بالعنصرية
لحاجة الكائنات الى الحرارة كانها لا يحتاج الى الرطوبة وكانها لا يحتاج الى اعتدال من الحرارة بمزاج البرودة
وما في ان النار قد تمحض نارا من انها هي العنصرية فانه ان كان الماء ماء مستحيلة وكانت الارض نارا غير
محضة فيكون من النار ما ليس بمحض واما اذا اخذت النار التي هي مجاورة للفلك فالذي يدل على محوضتها
يدل ايضا على محوضة الارض المجاورة للمركز ومع هذا كله فما المانع من ان يكون كل واحد من هذه
الاسطقسات لكن الواقع في جوار الفلك لا يرتفع اليه من البواقي ما يشوبه واما التي عند المركز فان الشعاعات
الفلكية والتاثيرات السماوية يمزج بعضها ببعض بما يفيض من المياه وما يصعد من الابخرة والادخنة
الدائمة الحدوث فلا يبقى صرفة وهذا لا يستبين من امره انه ممتنع مح واما القائلون بالبخار لانه متوسط
بين العناصر ونسبته الى الاطراف البعيدة وان كانت مختلفة نسبة واحدة بالتخلخل والتكاثف فمن سلم لهم ان الشيء
اذا كانت نسبته الى اشياء اخرى هذه النسبة كان اولى ان يكون عنصرا ولو كان هذا حقا لكان كل واحد من العناصر
بهذه الصفة وذلك لان الهواء ايضا اذا يبس كان نارا واذا يبس اشد كان ارضا واذا برد كان بخارا واذا برد اشد
كان ماء فلا فرق الا ان الانتقال هناك بمتقابلين وهما التكاثف والتخلخل والانتقال ههنا بغير متقابلين

الا انه ليس بيّنا بنفسه انه يجب ان يكون المتوسط الذي ينتقل الى الاطراف بمتقابلين هو الاسطقس الاول لا غير
على ان البخار ليس شيئا الا ماء قد تفرق وانبسط كما انه ليس الغبار والدخان الا ارضا قد تفرق وانبسط وليس
هو عنصرا خامسا او كعنصر خامس بل هو فتات بعض العناصر وبثاثة مع بقاء نوعه وانه لو انسلخ نوعه في ذلك
الطريق لا انسلخ الى الهوائية ولم ينسلخ الى البخارية ولا يلتفت الى ما يقوله من ظن ان الاسطقس لا يستحيل الى
اخر الا بتوسط فلا بد من بخار فان المسئلة مع البخار قائمة ويلزم ان يكون بين كل اسطقسين وسط اخر
وليس كك بل الكون امر يكون دفعة بلا توسط بل البخار مثل الغبار الا ان البخار والدخان انما تفرقا عن سبب حار
والغبار تفرق عن سبب ساهك فاذا جعل البخار متوسطا فبالحري ان يجعل الدخان متوسطا وان لم يجعل الغبار
متوسطا لانه ظاهر من حاله انه متفرق فقط ويصير ح الاجسام المعتبر فيها هذه المناسبات ستة ولا يكون البخار
وسطا بين العناصر بل ليس البخار من حيث هو بخار وسطا بين الماء والهواء والا لكان مكانه الطبيعي فوق مكان
الماء دون مكان الهواء فلا يكون خارقا بحركته للهواء والهواء نفسه لا يتحرك في الهواء بل يقف بالطبع ولو في اقرب
حيزه من الماء فان قيل فلان لا يخرق الهواء وهو ماء اولى فنقول ان الماء يعرض له ان يقسره الحر بالتحريك الى
فوق وربما قسر الحر اجراما اثقل من الماء كقطع خشب راسبة اذا اشتعلت اصعدتها النار القوية في الجو وليس هذا
حكم البخار فانه ليس يكون البخار على قولهم شيئا عرض له عارض حرارة مصعدة بل جوهر البخار هذا الجوهر ومعنى
اسمه هذا المعنى حتى اذا بطل عنه هذا المعنى لم يكن الا ماء قد كان قسر على التصعد فان لم يكن ذلك له بالقسر كان
بالطبع وكان يجب ان لا يكون مكانه الطبيعي الا فوق الماء دون الهواء فما كانت حركته الطبيعية يجاوز ذلك الحد و
يخرق الهواء فان كان هذا التصعيد والسخونة عارضين للبخار بحيث لو زالا بقي البخار فالقول ما قلناه من ان البخار
ماء مبثوث واما القائل بالمحبة والغلبة فلانه لا يرى كونا ولا فسادا للعناصر ثم ينسى ذلك فجعل العناصر قد
يستحيل عند غلبة المحبة وتاحيدها اياها وجمعها لها كرة هي مخالفة في الطبايع للعناصر وكذلك يستحيل الكرة
فيتفرق الى العناصر فيكون الاجتماع عنده يردها الى المادة المشتركة لا محالة ويفسخ عنها صورة العناصر ويكسوها
صورة الكرة والافتراق يخلع صورة الكرة عنها الى صورة العناصر ويلزم من وجه ان يجعل المحبة محركة حركة خارجة
عن الطبع وهي طبيعة التحريك عنده واما انه كيف يصير علة لذلك فلان الطبيعة من حركات العناصر عند الجميع و
عند قائل هذا القول يوجب تباعد بعضها عن بعض ومفارقتها بان ينزل الارض ويصعد النار واذا تحركتا
الى الاتحاد فقد خرجت عن طبيعتها والمحبة ايضا يصير عنده مفرقة ويتحاشى من ذلك اما انه كيف يلزم ان يكون مفرقة
فلانها يفرق بين المادة والصورة التي للعناصر فيكون قد فرقت بين ما هو اشد مجاورة من مجاورة الاجسام
المتلاقية او المتصلة بعضها ببعض وايضا فلانها لا تجتمع الا فرقت اي جمع نسب اليها واما القائلون بالارض
والنار فقد اضلهم ظنهم انه لا استحالة الا على طريق الاستقامة وهم مع ذلك يسلمون ان الماء له استحالة الى
جهة الارض واخرى الى جهة الهواء والنار فلو كان اعتبار الاستحالة مقصورا على استقامة من جهة الى جهة من
غير انعكاس لكانت المائية انما يتجه في استحالتها مثلا الى الهوائية والى النارية ولا ينعكس حتى يكون الهوائية
يتجه الى المائية والمائية الى الارضية فاذا كان كذلك فلا واجب ان تكون النار تاخذ في استحالتها لو كانت
مستحيلة الى عنصر اخر اخذا مستمرا في استقامة استحالة الهوائية اليها بل يجوز ان يكون بعكس ذلك وهو الذي

متصل باستمرار استقامة استحالة الهوائية الى المائية حتى يكون النار منعكسة باستحالتها الى الهوائية واما
المقتصرون على الارض والماء فقد جعلوا العنصر هو البرد ومعلوم انه لا يتكون عن مجرد ماء وارض الا الطين
وان اصناف الطين لن يستغنى في تميز بعضها عن بعض عن مخالطة الحار الطابخ وليس اذا كان للمركب شيء به يقبل
الصورة وشيء به يحفظ فقد كفى ذلك فان اقل ما يحتاج اليه المركب هو الشكل والتخطيط بل قد يحتاج الى قوى
واحوال اخرى خصوصا في النبات والحيوان ولا شيء كالحار الغريزي في اعانة القوى على حفظ النوع والشخص فاما
اصحاب السطوح فقد غلطوا اذ ظنوا ان الانفعال اولا هو فيما يلي الشيء اولا بل الانفعال فيما من شانه
ان ينفعل ولو كان كذلك لكان السطح يتحرك من محرك الجسم بالملاقات قبل الجسم وكان البياض ايضا يسخن قبل
الجسم ولكان يجوز ان يكون نفس المماسة منفعلة بالسخونة اذ هي مؤدية الى ذلك فيها وبها ينفعل

الفصل الرابع في ابطال قول اصحاب الكمون ومن يقرب منهم ويشاركهم في نفي الاستحالة

واذ ليس نقض القياس المنتج لمطلوب ما كافيا في نقض المطلوب نفسه وكيف وربما انتج
صادقا عن مواد كواذب وربما انتج صادقا لا عن قياس صحيح في صورته فبالحري ان نشتغل بنقض مذهب مذهب
نفسه ليتوصل من ذلك الى تحقيق التفرقة بين الكون والفساد وبين ساير الحركات ونستحق لتحقيق القول في
عدد العناصر وطبايعها وفي الفعل والانفعال والامتزاج ولنبدأ بمذهب اصحاب الكمون اما الطبقة القائلة
منهم ان في كل جسم مزجا من اجزاء كامنة لا تتناهى فيكذبهم ما علم من قبل من امتناع وجود جرم متناه مؤلفا
من اجزاء فيه بلا نهاية كانت اجراما او غير اجرام كانت متساوية الكبر ان كانت اجراما او مختلفة واما القائل منهم
فيتناهى ذلك فجوزا ان يكون عن كل ماء نار او ارض او غير ذلك على سبيل الانتقاص فيفسد مذهبه احاطتنا
بان الماء اذا انتقصت عنه الاجزاء النارية المتناهية بقي هناك ماء ان استحال نارا لم يكن كون كل نار
عن ماء انما هو بسبيل الانتقاص والتميز بل على سبيل سلخ الصورة وان امتنع عن الاستحالة لم يكن كل ماء
من شانه ان يكون عنه نار او هواء واضطر الى ان يقول ان هذا الاختلاط بحيث لا يتاتى كمال التميز فيه فلم يخ لنا
اما ان يكون جميع الاجزاء النارية التي في الماء والهواء سواسية في شدة الملازمة للاجزاء المائية او بعضها
الزم وبعضها اسلس طاعة للتميز فان كان الجميع سواسية في ذلك وجازت المفاصلة على جزء جاز ايضا على
كل جزء وان كان بعض الاجزاء منه ليس من شانه ان يفاصل فان كان ذلك لطبيعة النارية فالاخر مثله وان كان
لطبيعة مضافة اليها فهو خلط اخر والكلام عليه في مخالطته ومفاصلته ثابت ومع ذلك فيبقى الذي لا يفاصل في طائفة
من الماء يصير به تلك الطائفة ماء لا يتكون عنه نار واما ان قيل ان الماء يتكون عنه نار او هواء الى ان يتميز
الاجزاء المائية ويبقى ماء صرفا لا يتكون عنه نار بعد ذلك وهو قول غير المخاطبين في هذا الوقت
فلا يلزم هؤلاء شيء مما قلنا البتة وكانت مخاطبتهم من وجه اخر وبالكلام المشترك المخاطب بجميع من راى ان
الاشياء التي نسميها نحن الاستحالة انما هو ببروز من الكوامن او مداخلة مبتداة وذلك لان الماء اذا سخن بمجاورة
النار ففيه ظن من يرى ان ناريات فيه قد برزت وظن من يرى ان ناريات فقد نفذت فيه وداخلته من النار
المجاورة والشركة بين المذهبين انما هو في شيء واحد وهو ان الماء لم يستحل حارا ولكن الحار نار يخالطه نار
والفرق بينهما ان احدهما يرى ان النار قد كانت في الماء لكنها قد كانت كامنة والثاني يرى ان النار لم يكن

نستعد

فيه ولكن

فيه ولكن الآن قد خالطته فيجب ان نوضح فساد كل واحد من المذهبين فاما المذهب الاول فمما يبين فساده
تامل حال هذا الكمون وما معناه فان جوزوا فيه تداخل الاجسام فقد ارتكبوا المح الذي بان فساده من كل وجه
وان لم يجوزوا ذلك ولكن اوماوا الى مجاورة ومخالطة يكون وتكون الكامن هو المستبطن من الاجزاء فهذا
الاستبطان لا يعقل منه الا انحصارها في باطن الجسم وبعدها عن بسيطه وظاهره فيجب ان يكون باطن الماء مكانا
للكامن من النيران ويكون كيفية ذلك المكان مثل كيفية الماء المسخن الذي لا يفعل تسخينه امرا غير ابراز
الكامن فيه الى ظاهره بل يجب ان يكون اسخن من ذلك بكثير وذلك لان الانحصار في الباطن اجمع من الانتشار في
الظاهر والمعول على تصديق هذه القضية وتكذيبها هو الحس فان ظاهر الماء وباطنه واي حد واي جزء اخذت
منه هو في طبيعة واحدة متشابهة وكذلك حال الاجسام السود والبيض والحلوة والمرة وغير ذلك فانها توجد منها
ما يقبل الاستحالة الى الضد مع دلالة الحس على تشابه اجزائه وانه اذا استحال ايضا الى الضد لا يكون ذلك بان
يبرز شيء الى الظاهر ويكمن ضده في الباطن بل يمكن ان يكون اذا اسخن ايضا ظاهر البارد فان باطنه ايضا سخين فان
كان الكامن كامنا بالمداخلة التي هي محالة فيجب انها اذا انفكت حتى تخلص البارد من الحار والحار من البارد
ان ياخذ في كل حال مكانا اعظم وليس كذلك فان الانفكاك الذي تخلص الحار ظاهرا من البارد فقد يتبعه
ويلزمه العظم واما الانفكاك الذي يميز البرد فانه ينقص الحجم نقصانا بينا للحس فان كان ظهور البرد يوجب فرط
مداخلة والمداخلة يوجب زيادة خفاء فيكون الاستعلان استخفاء على ان المداخلة تقضي على المتداخلين
بحكم واحد فان حكم كل واحد منهما من الاخر كحكم الاخر منه وان كان الكامن كامنا بالمجاورة فلا محالة ان للكامن
حيزا يختص به فان الكامن باطنه ضد ظاهره اعني باطنه الجرمي وليس هذا بموجود في الحس وليس هذا الوجود
الا وجودا حسيا فليس هذا بموجود اصلا ثم ما بال الملاء مثلا اذا اراد ان يبرز الكامن منه من الهواء احتاج
ذلك الهواء الى مكان اعظم من المكان الذي احتاج اليه وهو في الماء ومعلوم انه اذا كان على حجمه وقدره
المتقدم لم يحتج الا الى مثل مكانه فلا يخ اما ان يزداد تلك الاجزاء حجما او يحدث هواء جديدا ويقع خلاء لكنها ان ازدادت
حجما فعرض للاجزاء المذكورة ان ينفعل بغير التميز وهذا خلاف اصل المذهب ولا محالة ان ازدياد حجمها تابع لانفعال
يعرض لها او مقارن يقارنها وظاهر ان العلة لذلك هو التسخين وهذا اثبات للاستحالة وليس للاستحالة عندهم
وجه اثبات وان صار الهواء اكبر بهواء مضاف اليه حدث فقد حدث هواء جديد ولزم القول بالكون مع القول با
لاستحالة وهكذا اعتبار العكس اذا حدث من الحار بارد وطلب حجما اصغر واما الخلاء ووقوعه فلا هو حق ولا هم
يقولون به ونحن نشاهد مشاهدة لا يمكن رفعها من استحالة الماء اللطيف حجرا صلدا وهو ارض او ارضي فان
كانت هذه الاجزاء الصلبة موجودة في الماء كامنة فكان يجب ان يفعل في الماء من الخثورة ما يفعله سحقنا هذا
الحجر وتهيئتنا اياه ومزجنا اياه بقدر من الماء المقطر المصعد الصافي قدره اضعاف ذلك وكلما امعن هذا
المزج وزادت الاجزاء تصغرا ازداد الماء خثورة فكان يجب ان يكون في شيء من الماء الاول ظاهره او باطنه
خثورة ما لا اقل من الخثورة التي نجدها عند مزجنا اياها به وكذلك قد يمكن ان يتخذ مياه حارة تحل الحجارة
مياها سيالة في الحال ولم لا والمادة مشتركة قابلة لكلا الامرين فاين هذه الاجزاء السيالة من الحجر في باطنه
او ظاهره وهل اكثر ما يظن بالكامن انه مغلوب فكيف صار غالبا ولم يحدث له زيادة باستحالة او كون فان

كانت الاجزاء الرطبية مغلوبة المقدار في الحجر فكيف صار مقدارها غالبا عند الانحلال ولم يحدث شيء وان
كانت مساوية معادلة وكانت مغلوبة في الظاهر فلم ليست غالبة في الباطن وان كان النار الباطنة
هي الجسم الذي لا يحرق ولا يسخن ثم اذا جاوره مقلب فابرزه صار محرقا مسخنا والماء الباطن على صفة اخرى
فقد ثبت الاستحالة اذ صار ما لا يحرق بكيفية محرقا بكيفية اللهم الا ان يلتجئوا الى ان الحركة تحرق بالشكل
النافذ فيتركوا قولهم وايضا فان كل واحد من الاجزاء البسيطة في الخليط لا يخ اما ان يكون مما لا يتجزى اصلا
كالنقطة فيلزم ان لا ينتظم منه ومن غيره متصل وقد فرغ من هذا وان كان جسما فيلزمه لا محالة شكل فان
لكل جسم طبيعي شكلا طبيعيا ويلزمه ان يكون شكله مستديرا لانه بسيط ضرورة ولانه لا ينفعل فلا يغلب على
شكله البتة واذا كانت اشكالها مستديرة لزم ان يقع هناك فرج خالية وهذا مخالف للحق ولمذهبهم جميعا
ومما يجب ان يؤخذوا به حال الكامن وانه الذي يوجب بروزه اقوة طبيعية له فيجب ان لا يتاخر الى وقت ما
او سبب له من خارج وذلك السبب من خارج ان كان حركة فلا يخ اما ان يؤثر فيه اثرا او يحدث فيه قوة حركة وانبعاث
يتبع ذلك الاثر وتلك القوة حركة فيها فيكون قد انفعل عندهم الشيء انفعالا في الاثر واستحال وصحت
الاستحالة او يكون تحريكا بلا اثر ينفذ من المحرك في المتحرك بل انما يحرك بجذب او دفع او غير ذلك فان
كان الجذب او الدفع بمماسته وجب ان يكون المحرك الى خارج فقد نفذ اولا الى غور الجسم فلا في كل جزء من المحرك في
الكامن الذي يبرز فيجب ان يكون كل مستحيل عندما يستحيل لعظم حجمه لنفوذ الجاذب او الدافع فيه وان كان
لا يحتاج الى مماسته بل الى حد ما من المجاورة ونحن نشاهد ان مجاورة الحار يسخن ومجاورة البارد يبرد
ونعلم ان للكامن في مكمنه قوى كثيرة وانما يقل في الظاهر فان كان المبرز هو مجاورة الشبيه كيف كانت فلم
لا يحرك الاجزاء الكامنة المتجانسة المتجاورة بعضها بعضا الى البروز وان كان سبب البروز والظهور مجاورة
الشبيه وان كان المجانس ليس سببا للبروز لانه مجانس فقط بل لانه مجانس بارز فهو محرك الى نحو جهته ويميل نحو
مقامه فلان ينجذب الكامن الى مجاورة الاقرب اليه الكامن اولى من ان ينجذب الى مجاور محول بينه وبينه
بالضد الظاهر الاخر اللهم الا ان يقال ان السبب في ذلك امران احدهما هرب الضد الظاهر الى خلاف جهة الضد
والثاني انتقال الضد الاخر الباطن الى شبيهه الذي هو ضد الهارب فيجب ايضا ان يكون الظاهر البارز يهرب
من الكامن اللهم الا ان يجعل الاغلب اجذب ومعلوم ان الذي يلي جسما من جهة واحدة يتحرك اليها بالاستقامة
هو ما يساويه ثم ان فضل شيء فهو مباين لذلك خارج عنه لا ينفع او يقال باشتداد القوى عند ازدياد
المجاورات وهو استحالة ثم ان لم يكن الضد عند الاستحالة يكمن ولكنه يكون مخالطا لضده مخالطة غالبة
واذا اراد ان يستحيل المستحيل تحلل هو وفارق ظاهر المستحيل او ظاهره وباطنه فبقي الضد الاخر صرفا
لم يخل اما ان يكون مع تحلله يسد ضده مسده او لا يسد مسده فان لم يسد مسده وجب ان يكون كل مستحيل
ينقص حجمه او يكون يتخلخل وينتفش وان كان قد يسد ضده مسده على سبيل الورود من خارج لا على سبيل البروز
فلم صار الشيء الذي يبرد بعد الحرارة ينقص حجمه اللهم الا ان يكون الذي يتحلل حاره ويظهر بارده لا يسد ضده
مسده ويكون الذي يتحلل بارده بالضد وهذا تحكم ومع هذا كله ذلك البارد يسخن مرة اخرى والحار يبرد مرة
اخرى كل ذلك ليس دون الاول ويجب ان يكون دونه لان التحلل صرفه ومحضه او ترك فيه من الضد شيئا

كل مستحيل

يسيرا واما المذهب الذي يخالف الكمون ومع ذلك فتشابهه في احكام وهو ان الحار مثلا لن يبرد بالانكشاف
عن بارد كمين ولكن يرد عليه من خارج ما يخالطه وهو بارد فيغلب عليه البارد والبارد لم يسخن بالانكشاف
عن حار كمين ولكن يرد عليه من خارج ما يخالطه وهو حار فانه ربما كان بعض الاجسام اقوى القوة في كيفيته
فيكون القليل منه في المقدار يظهر قوة كثيرة كمن يورد زعفرانا قليلا في لبن كثير فيصبغه فربما لم يكن للوارد
كثير اثر في زيادة الحجم وكان له كثير اثر في زيادة الاثر وقد يجوز ان يكون الضد الوارد طارد الضد و
ربما احتاج الى ان يطرد ما يساويه في المقدار وربما احتاج الى ان يطرد ما هو اكثر منه وربما كفى ان يطرد
ما هو اقل منه حتى يظهر اثره وربما لم يحتج ان يطرد شيئا البتة بل جاء بزيادة وهذا المذهب ليس بمذهب ضعيف
فمما يدل على فساد هذا المذهب ان جبلا من كبريت تمسه نار صغيرة قدر شعلة مصباح ثم تنحى عنه بعجلة مبعدة
فيشتعل كله نارا فان كان لا استحالة وانما هو ورود المخالطة من المجاور فيجب ان يكون الوارد عليه لا اكثر من جميع
تلك الشعلة بل يعلم ان المماسة لن يقع الا في زمان غير ذي قدر والمنفصلة عن الشعلة المداخل للكبريت لن يكون
ان كان الا جزءا لا قدر له فهذا الاجزاء كله اما ان يكون حادثا عن الاستحالة او يكون على سبيل الكمون المذكور
وقد بطل الكمون المذكور فبقيت الاستحالة وان كانت النار اليسيرة القدر تفعل تسخينا او احراقا شديدا
لشدة قوتها فعود الشيء الى البرد لا يخ اما ان يكون بمفارقة تلك النار اليسيرة فيجب ان لا يكون نقصان الحجم الكائن
عند البرد امرا محسوسا بل بقدر ما انفصل وان كان بورود البارد فيحتاج ضرورة الى بارد كثير حتى يغلب تلك
النار اليسيرة او يخرجها فيجب ان يكون المقدار محفوظا وان لم يكن زائدا اللهم الا ان يجعل النارية اذا انفصلت
استصحب معه شيئا كثيرا من الجسم فما بالها اذا سخنت مرة اخرى وجاءت يسيرة صرفة ليس معها الرقيق المستصحب اعادت
ذلك الحجم بحاله وان كان الجمد اذا وضع عليه شيء فبرد ذلك الشيء يتحلل اجزاء منه ومخالطته اياه وكان المداخلة يطرد
مثل نفسه وجب ان يحفظ الحجم او يطرد اكثر من نفسه وجب ان يكون المعيد الى الحالة الاولى بالمخالطة حارا اكثر من
البارد الداخل فكان الحار اضعف في القوة من البارد وهذا لا يستمر على هذا الاصل فانهم يحوجون الى ان يجعلوا
قليل النارية كثير القوة ومع ذلك فما السبب في انفصال اجزاء الحار عن الحار في جهة ما يجاوره وانفصال اجزاء البارد
عن البارد في مثلها فان كان السبب فيه حركة طبيعية فيجب ان يكون في جهة واحدة لا غير وان كان السبب فيه امرا
من خارج يسلب تلك الاجزاء عن مقرها فلان يسلبها عن غير الجنس كان اولى فلم لا ينسلب عن المجاور بل يتمكن
فيه وينسلب عن الاصل وكيف يتسخن الهواء بالحركة الصرفة والماء بالحضحضة ويزداد حجمه حتى ان المحضحض ينشق و
ليس هناك وارد البتة وكيف يرد هناك وارد والجسم يشاهد انه متحرك عن مركزه منبسطا بحيث يرى مندفعا
من كل جهة لا من جهة واحدة وبحيث يقوى على ان يدفع شيئا ان اراد ان ينفذ فيه وكيف ينفذ جسم في جسم مملو
وهو دافع عن نفسه الا بقوة شديدة اقوى من قوته في مستقره فيقدر على تفريق اتصاله ونفوذه فيه وليس
يحيط بالجسم المتحرك والمحوض المتحضحض شيء حاله هذه الحالة وجملة النار المسخن بها ما يسخن ايضا ضعيفة المقاومة
يدفع بادنى قوة فكيف يكون لها لو كان التسخين بها لا بالمحض ان يقدر اجزاؤها على خرق الجسم المجتمع في الاناء
الصلب وتحريكه والنفوذ فيه حتى يختلط به ثم يبلغ ان تموجه بالمداخلة تموجا انبساطيا يقاوم كل صلب ثم
كيف يدخل منه في الاناء الصلب الا قدر ما يسع اما في خلاء او في مكان اخلاه عن غيره لنفسه فاذا امتلأ لم يكن

مدخل فلم يجب انشقاق لان الانشقاق هو بسبب ان المحشو في الاناء ليس يسع الاناء وما لم يدخل في حشوه بعد ذلك شيء
فمن المحال ان يكون باطنه لا يسع غيره بحيث ينشق عنه بل انما يكون لا يسعه بحيث لا يدخل فيه فان دافع فانما يدافع
المداخل فيجب اما ان يقل الاناء واما ان يشقه حيث المدخل وربما كان الاقلال ايسر مؤنة من شق انية من حديد
او نحاس فلم لا يقل بل يشق في موضع غير مدخله وانت اذا تاملت تولد نفاخات الغليان المحشوة جرما مندفعا
الى فوق ينشق عنه العالي وينتفش هو في الجو تولدا بعد تولد بحيث لو جمع حجم الجميع لبلغ امرا عظيما صدقت بان
ذلك ليس بنار تداخله وصدقت بصحة القول بالاستحالة في الكيف والاستحالة في الكم ورايت الشيء يصير اضعافا
مضاعفة لنفسه من غير زيادة جرم عليه

الفصل الخامس في مناقضة اصحاب المحبة والغلبة والقائلين بان الكون والفساد بافتراق الاجزاء الغير المتجزية او السطوح واجتماعهما

واما مذهب صاحب القول بالمحبة والغلبة فالحق ينقضه بما يشاهد من استحالة العناصر
بعضها الى بعض وهو نقيض قوله اذ يرى ان للمحبة سلطانا عليها يجمعها الى طبيعة واحدة فلا يكون نارا ولا هواء
ولا ماء ولا ارضا ثم اذا عادت الغلبة متسلطة فرقت واحدثت العناصر فيكون صور هذه العناصر من شانها
ان ينسلخ عنها باستيلاء المحبة ثم يجب ان يكون على مذهبه الالوان لا اكثر من اربعة لانها يكون بعدد العناصر وكذلك
الطعوم وكذلك ساير القوى النباتية والحيوانية واما مذهب من يرى ان عنصرا واحدا يوجب الاستحالة بالفعل
والانفعال ولا يوجب كونا فقد يبطل بما تحققه من ان اليابس وحده لا يتكون منه الكائنات ان لم يخالطه
رطب ولا الرطب وحده ان لم يخالطه يابس ولا الرطب واليابس ولا حر هناك ولا برد وانه لا كون المتولدات عن بارد
صرف ولا عن حار صرف فان الكائنات لو كانت احدى هذه لم يكن الا نارا او ارضا او هواء او ماء في طبيعته
وليس الامر كذلك فاذا كانت هذه العناصر والاصول الى الكائنات هذه النسبة واما نسبة بعضها الى بعض
كما يعترفون به كافتهم او يلزمهم وان لم يعترفوا به ان كل واحد منها اذا فرض الاسطقس الاول كان راجعا الى
الاخر بالاستحالة ومرجوعا اليه ولا يكون كونه اصلا اولى من كونه فرعا واذا كانت نسبة بعضها الى بعض في كون
بعضها عن بعض وبطلان كيفية الكاين الاخر نسبة واحدة ونسبتها الى الكائنات نسبة واحدة فليس بعضها
اقدم فيما بينها من بعض ولا بالقياس الى الكاين وكفى بهذا المذهب خبطا ان يجعل النارية عارضة للماء وهو
ماء والمائية عارضة للنار وهي نار فلننقض الان مذهب القائلين بالاجرام الغير المتجزية واما مذهب السطوح
وهو ارك واضعف وقد سلف من اقاويلنا ما هو كفاية في ابطاله واما ما قيل في مناقضاتهم ان السطح لو كان
له ثقل لكان يجب ان يكون للخط ثم للنقطة ثم اشتغل بان النقطة لا ثقل لها فانها لا ينقسم وبغير ذلك مما لا يوضح
عدمها للثقل فليس ذلك بيانا برهانيا بل نوعا من التمثيل والاولى والاخرى فلا حاجة بنا الى سلوك ذلك
المسلك واما مذهب القائلين بالاجرام الغير المتجزية واشكالها فنقض مذهبهم من وجوه من ذلك انهم اذا جعلوا
هذه الاجرام متشابهة الطبع وفي غاية الصلابة حتى لا ينقسم فلا يخ بعد وضعهم ذلك ان يقولوا ان اشكال
هذه الاجرام ومقاديرها امور يقتضيها طبيعتها او يقال انها امور لا يقتضيها طبيعتها بل يعرض لها من خارج
فان كانت يقتضيها طبيعتها وطبيعتها واحدة فيجب ان يكون اشكالها ومقاديرها واحدة غير مختلفة وان كان
ذلك عرض لها من خارج فطباعها مستعدة لان يقبل التقطيع والتشكيل من خارج فطباعها بحيث يقبل القسمة

والاتصال

والاتصال فيجب ان يكون كل جزء منها بحيث يجوز عليه الفصل في نفسه والوصل بغيره وايضا اذا كانت هذه
الاجزاء مختلفة بالصغر والكبر فغير مستحيل ان ينقسم سطوحها المحيطة بها بمماسة سطوح اخرى فيكون
ح سطوح من جسم واحد غير سطوح من اخر ويكون المحاط بسطوح احدها لا محالة غير المحاط بسطوح التي هي
غيرها ويكون متصفة مع الغيرية بان لها حدا مشتركا وطبيعة كل قسم طبيعة جرم منها خارج عنها فيكون
الجائزات عليها واحدة فيكون من طبيعة ذلك الخارج جواز الاتصال بما اتصل به ما من طبيعته فان لم يتصل به
فلعائق قسري غريب وقد قالوا ايضا ان هذه الاجرام يتالف منها اولا الهواء والماء والارض والنار ويتكون بعضها
من بعض على سبيل الافتراق والاجتماع وان كان قوم منهم قالوا ان النار لا يتكون منها شيء اخر وقالوا ان هذه
الاربعة العناصر قد يتقوم من اجرام متشاكلة الشكل مختلفة في العظم والصغر فالمثلثات المقومة للهواء مخالفة
في العظم للمثلثات المقومة للماء وانه ليس الارض كلها من مكعبات بل قد يكون فيها مثلثات لكنها كبيرة ولا
الهواء كله من مثلثات بل قد يكون فيها مكعبات ولكن صغيرة وبعضهم جعل للنار اجزاء كرية وبعضهم جعلها
من مثلثات صنوبرية يحفظ شكلها وبعضهم لم يجعل لها شكلا محفوظا فيها بل جعلها متبدلة الاشكال بما
فيها من لطائفه يبسط بها ويلتحم ومن جعل النار كرية ليتمكن من سرعة الحركة ولم يعلم ان الكرية يعين في التدحرج
وان الزاوية الحادة اعون منها في النفوذ سويا وان النار لا تسمو متدحرجة ومن جعلها صنوبرية جعل طرفها الذي
يلي فوق حار التقطع وجعلوا الارض مكعبة ليكون باردة غير نافذة ولم يعلموا ان الارض ايضا سريعة الحركة
اذا فارقت مكانها اسوة النار وان النار يسكن ايضا ولم يعلموا ايضا ان الاحراق ان كان بتفريق الزاوية للاتصال
والتكعيب بعدم ذلك فيجب في الارض ان لا تحرق فقط لا ان يوجب ضده وهو ان يبرد ولم يعلموا انه ان كان الاحراق
بالزاوية فالتبريد يجب ان يكون لضد شكل ذي زاوية ولا شكل يضاد شكلا ولم يعلموا ان الصنوبري يلاقي
بسطحه اكثر مما يلاقي بزاوية وكان يجب ان يكون اكثر احوال النار ان لا يحرق وذلك بان يلاقي بالبسيط واذ قد حكينا
صورة مذاهبهم فلنرجع الى الموضع الذي فارقناه من الزامهم بغير هذه الاجرام فنقول انهم اذا كونوا من الهواء
ما لزمهم ضرورة ان يصغروا المثلثات وينقصوها والنقصان عندهم لا يكون الا باخذ شيء وهضمه من المنقوص فيجب
ان ينقسم بالانفصال وكيف جوزوا ان يكون من الارض ماء والارض من المكعبات والماء من المثلثات وكانهم جوزوا
ان تثلث بالمكعب فقد وجب ما قلنا بديا وايضا فان ذا العشرين قاعدة وهو الهواء اذا استحال ماء تركبت ثمانية
ثمانية من اجزائه وفضلت اربعة لا يستحيل ماء وليس شيء من اجزائه اولى بان ينبعث الى تركيب الهوائية منه من الاخر
حتى تفضل اربعة باعيانها يلزم ان يتركب منها لا محالة نار او جسم اخر ان امكن او يتعطل تركيبه ولا يكون شيء البتة
وعندهم ان لا تركيب الا وهو احد هذه العناصر او المركبات منها والماء اذا صار هواء صار اعظم حجما وصارت المثلثات
اكبر فكيف يكون ذلك الا ان يكون قد تخللها جسم غريب فلا يكون ذلك هواء بسيطا او يكون قد تخللها خلاء تباعدت
به تباعدا يحصل به الحجم الهوائي فيلزم من ذلك ان يكون نوع من الجمع والتفريق يوجب ان يكون بين الاجرام بعد
فلاني محدود ونوع اخر يوجب خلافه حتى يكون الجمع والتضد والتاليف نفسه مما يوجب في طباع تلك الاجرام ان
يهرب بعضها من بعض هربا الى حد محدود فيحدث لها حركات عن طبايعها لا عن قاسر هي حركات متضادة مخالفة
لها ينبسط الى حد محدود وهذا كله محال فان كان الماء انما كان ماء من قبل ان صار هواء باشياء تخلفت الان عن

استحالته

ثم بعد ذلك يتالف منها سائر المركبات يتالف ثان وان الماء والهواء والارض والنار

استحالته هواء ولم يستحل هواء وتلك الاشياء المختلفة كانت هي الجامعة المفرقة ما بين الاجزاء التي تباعدت عند
استحالتها هواء فلم يستحيل الهواء مرة اخرى ماء من غير ان يكون فيه تلك المختلفات ومن غير ان يأتيها شيء من خارج
ثم ان كانت التراكيب من هذه الاجرام من غير احوال وشروط اخرى وحدود يوجب الطبيعة تقديرها على حدود
محدودة من القرب والبعد يوجب مغايرة في الطبايع فواجب ضرورة ان يكون التغاير في الطبايع غير متناه ضرورة لانه
وان كان لنا ان نجعل لكل طبيعة حدا من اللطافة والتخلخل وفي وقوع الخلاء في خلله فلذلك الحد عرض اذا تعداه
صار في تخوم غيره فيكون كل واحد من ذلك متناهيا لا سيما ان كانت العناصر هي الاربعة على ما سلموها وكان
لكل في ذلك منها حد لا يتعداه وكانت الحدود لا محالة محدودة بين اطراف واذا اخذنا ما بين الاجرام بعدا اكثر من البعد
الذي بين اجزاء النار مثلا وجب ان يحدث نوع اخر من التاليف خارجا عن تاليف الاربعة فليس للازدياد حدود الابعاد
حد ونهاية اللهم ان يجعلوا لبعض الاربع حدا في التخلخل غير متناه حتى اذا كانت اجزاء اربعة يكون منها الصنوبرية
النارية وواحد منها بالحجاز والاخر بالعراق والباقيان على مثل ذلك من بعد كان من الجملة نار واحدة والعجب العجيب
تجويزهم ان يكون جسم واحد من اجزاء متباعدة متفرقة في الخلاء ولو ببعد قريب فان الافتراق اذا حصل لم يحصل منه
نار واحدة ولا ارض واحدة الا في غلط الحس واذا لم يكن نار واحدة موجودة لم يكن نيران كثيرة بالفعل فما معنى
تاليف النار والهواء من تلك الاجزاء والصورة هذه الصورة ثم لو اضطر مضطر اجزاء المؤلف من اربع قواعد مثلثات
حتى اجتمعت وتلاقت لم يخ اما ان يبقى النارية فيكون النارية ليس التخلخل بالخلاء شرطا في وجودها او يبطل فيكون
تاليف موجود وليس عنصر او لا من عنصر وقد منعوه وبئس ما عملوا اذ كانت هذه الاجرام بافرادها لا كيفية لها عندهم
ويحدث كيفيتها بالاجتماع وكان يجب ان يكون تاكيد الاجتماع اعمل في تظاهرها على حدوث الكيفية منها ثم من
العجايب ان يكون الاجرام لا كيفية لواحد واحد منها وفي مجموعها حرارة او برودة وليس ذلك البتة في فرد من ذلك
المجموع حتى لو مست الجملة ولم يشك ان كل واحد من اجزائها انما يلاقي ح لما يساويه فان كان ذلك الواحد لا يؤثر
فيما يلاقيه وكذلك كل واحد اخر فيكون ليس عن احاد المماسات فعل وانفعال بل سلامة والجملة غير سالمة ولا مسلمة
وان كان الاجتماع يوجب ان يحدث الحرارة سارية في الجميع حتى يكون في كل فرد ايضا بمجاورة قرينه ما لو انفرد عنه
لم يكن فيكون من شانها ان يستحيل في الكيف وقد امتنعوا من ذلك وهو يضاد متوخاهم في مذهبهم ثم لا نشك في ان
للاجرام حركات طبيعية فان كانت الحركات الطبيعية تصدر عن جواهرها وجب ان يكون حركاتها متفقة وان لا يكون
في العالم حركتان طبيعيتان متضادتان وان كانت تصدر عنها لاشكالها واشكالها غير متناهية عند بعضهم فالحركات
الطبيعية غير متناهية وقد اوضحنا انها لا تكون الا متناهية وهي متناهية عند اخرين منهم ولكن كثيرة جدا فوجب ان
يكون اصناف الحركات الطبيعية كثيرة جدا وليس كذلك على ما علمت وايضا فان الحركات الطبيعية المتضادة موجودة وقد
عرفت من حالها انها انما تصدر عن قوى متضادة فيجب ان يكون في الاشكال اشكال متضادة وقد منع ذلك واما
ما ظنوه من ان عديم الزاوية ضد لذي الزاوية فيجب ان يكون للمستدير ضد وليس كذلك فانه ان كان للمستدير
ضد فرضنا المستدير نوعا واحدا او وجب ان يكون اضداد المستديرة انواعا من الاشكال بغير نهاية او امرا جنسيا
اعم من كل شكل المضلع المنوع وضد الواحد في النوع واحد في النوع واما كون هذه الاجزاء غير متناهية وخصوصا
على قول من يقول ان صورها متناهية فان ذلك بين البطلان مما قيل في امر غير المتناهي فاما الذين يعترضون على

او فرضنا من المستدير نوعا واحدا

هؤلاء ويقولون ان الاجتماع والافتراق لا يغير الطبايع والصور كما ان الذهب اذا سهل ثم جمع فان هذا ليس باعتراض
صحيح فانهم يقولون ان لا يرد الذهب الى اول التاليف الذي يكون به ذهبا بل هذا الذهب المحسوس عندهم
عندهم ذهب كثير وهذا الماء المحسوس عندهم مياه كثيرة متجاورة وان اول اجتماع ذهبي او مائي غير محسوس فكيف يحس بالتفريق
اذا وقع فيه وبتركيب الترياق من ادوية مختلفة يحدث فيها صورة الترياقية بالاجتماع ثم لا يقدر بعد امتزاجها واجتماعها
على ان يقسمها الحس البتة قسمة بحيث يخرج الاقسام عن الترياقية وليس في ذلك ان الترياقية لم يحدث من اجتماع وامتزاج
وكذلك الذي يقال لهؤلاء ان الهواء لا شكل له والماء لا شكل له وانه لا يقبل كل شكل اما اولا فهو كاذب فان الماء
اذا لم يعرض له عارض باللقاء يتشكل كريا وكذلك الهواء وجميع البسائط واما ثانيا فان هؤلاء انما يوجبون الشكل المذكور
للماء الواحد بالتاليف الاول وما بعد ذلك فلا يمنعون البتة ان يتالف الجملة الكثيرة منه على اشكال يتفق لها ولا يوجبون
مجموع المياه شكلا يوجبون لاول تاليف المياه وكذلك ما قيل من ان الجسم السائل ينعقد حجرا والمتحجر يستحيل ماء من
غير اجتماع ولا افتراق ولا انقلاب من هيئة او وضع فانه ان زيد في هذه المقدمة شرط الادراك بالحس حتى يصدق
ويسلم لم يلزم شيء لانه ليس يجب اذا لم يكن افتراق واجتماع محسوس ان لا يكون البتة وان لم يشترط بل ادعى انه لم يحدث
فيها اجتماع وافتراق واختلاف ترتيب ووضع ولا ما لا يدركه الحس لم نسلم فهذه الاعتراضات عليهم اشبه بالتكلف
والتعنت فلنرجع الان الى التفرقة بين الكون والاستحالة

الفصل السادس في التفرقة بين الكون والاستحالة

قد علم ان غرضنا في مناقضة هؤلاء انما كان بسبب تفصيل الكون والاستحالة
ثم احوجنا ذلك الى ان تكلمنا في امر العناصر وناقضنا مذاهب في العناصر بعين مناقضتنا اياها على غرض
لنا اخر وهو معرفة العناصر والاولى ان نقدم اول شيء من امر الكون والاستحالة فنقول ان المشاهدة يؤدي بنا
الى ان نحكم بان ماء سيالا يتحجر وقد دلت التجربة على ان قوما يسيلون الحجارة ماء ويعقدون المياه حجارة وان الهواء
الصافي من غير انجذاب بخارات اليه ينعقد سحابا فيسيل ماء وثلجا وهذا شيء مشاهد في قمم الجبال الباردة وقد
شاهدنا الهواء الصافي اصفى ما يكون في الشتاء من الصفا ينعقد دفعة من غير بخار يتصعد اليه او ضباب ينساق
نحوه فيصير سحابا اسحم ويلقي الارض ويرتكم عليه ثلجا بكلية ومقدار ذلك مقدار رمية في رمية فيعود فيصير الهواء
صافيا لحظة ثم ينعقد ويدوم هذا الدور حتى انه ينتضد من هذا الوجه على تلك البقعة ثلج عظيم لو سال لغمر واديا
كبيرا وليس الا هواء قد استحال ثلجا او ماء وقد يوضع القدح في الجمد مهندما فيه ويترك فلا يزال يجتمع على صفحة الباطنة
من القطر اجتماعا بعد اجتماع حتى يمتلي ماء وليس ذلك على سبيل الرشح فان الرشح من الماء الحار اولى وايضا
فان هذا القدح او آلة اخرى يجري مجراه اذا لم يهندم كله في الجمد بل بقي منه طرف مجاور لا على الجمد اجتمع ايضا
على طرفه القطر لان البرد ينتهي اليه فيكون ذلك على سبيل احالة الهواء ماء لا على سبيل الرشح اذ الرشح يكون
حيث يلاقي الاناء الراشح فقط وربما كان ذلك الجمد لم يتحلل منه شيء ولم يعدم بل كلما كان الجمد ابعد من التحلل
كان هذا المعنى اغزر وبعكس هذا يستحيل الماء هواء بالتسخين واما استحالة الاجرام نارا فمثل الكير اذا الح
عليه بالنفخ وخنق الهواء فلم يترك ان يخرج ويدخل فانه عنقريب يستحيل ما فيه نارا محرقة وقد علمت كيف يستحيل
دهن البلسان في دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا باستحالة ما فيه من العناصر والحطب ان كان رطبا عصى النار
فاجتمع منه دخان كثير وهو الاجزاء العاصية منه واذا كان يابسا لم يجتمع منه شيء او كان قليل الاجتماع بالنسبة

الى ما يجتمع

الى ما يجتمع من الرطب وليس يمكن ان ينسب هذا الى ان الاجزاء الارضية في الرطب اكثر فالثقيل الذي يصعد بالقسر
فيه اغزر فانه ربما كان اليابس اثقل ويكون ما يتدخن عنه ويترمد جميعا اقل بل المائية عسرة الاستحالة الى النار
لشدة المضادة ومانعة لما يقاربها من الاستحالة والارضية اليابسة اشد استحالة الى النارية ولو كانا لا يستحيلان
معا بل يتصعدان فقط لكان الدخان عنهما واحدا اذا اجتمع فاذن الدخان في احدهما اقل مع انه ليس في الترميد اكثر
فقد استحال ما فيه من الارضية الى غير الارضية ولا غالب هناك الا النار فقد استحال الى النارية وظاهر بين من هذا
وما اشبهه ان هذا اذا لم يكن على سبيل الكمون ولا على سبيل الاجتماع والافتراق لم يكن الا على سبيل الاستحالة
في الجوهر فالعناصر يستحيل بعضها الى بعض والمركبات قد يستحيل ما كان من هذا النوع الى نوع اخر كالحنطة يستحيل
دما والدم يستحيل عظما ولحما وغير ذلك فما كان من هذه الجملة يبقى نوع الجوهر من حيث هذا المشار اليه ثابتا كالماء
يسخن وهو ثابت بشخصه فهو استحالة وما كان لا يبقى نوعه عند تغيره كما ضربنا من المثل فهو فساد فالكون المطلق
هو الكون الجوهري والكون المقيد كقولهم كان ابيض او كان اسود فهو الاستحالة او شيء اخر من التغيرات التي ليست في
الجوهر وهذا شيء بحسب المواضعة وقد كان بعضهم يرى كون اشرف الاسطقسين واكثرهما وجودية عن اخسهما كونا
مطلقا وعكسه كونا مقيدا وقد رأوا ايضا اراء اخرى فيجعل الاشد محسوسة اولى بالوجود بان يكون كونه وفساده
مطلقين وغير ذلك مما لا حاجة بنا الى اقتصاصها ونقضها فان اضاعة الزور جار بها من التبذير ثم لا يجوز ان
يكون كون الجرم واقعا عن لا جرم فانك تعلم ان ما يكون عنه الجسم لا يكون الا الجوهر المادي والجوهر المادي لا ينفرد
مجردا وكل جرم يقبل كله او بعضه الكون والفساد فليس بازلي اما ان يكون قبل بكليته فلا شك فيه وان قبل جزء منه
وهو مشارك له في نوعه وطبيعة نوعه قابلة للكون والفساد وقد بينا من قبل ان ما كان كذلك فليس غير كائن وما ليس غير
كائن مما هو موجود فليس بازلي فعناصر الكون والفساد غير ازلية وجودها بل وجودها عن كون بعضها من بعض
فحري بنا الان ان نتعرف ان الفعل والانفعال كيف يجري بين هذه والفعل في هذا الموضع يعني به تحريكا في الكيف و
يعني بالانفعال تحركا فيه على نحو ما علمت من صورة ذلك في مواضع اخرى فنقول ان ذلك يكون بمماسة فانه لو لم يكن
بسبب مماسة لم يخ اما ان يكون بنسبة اخرى وضعية او يكون كيف اتفق ولا يجوز ان يق ان ذلك كيف اتفق والا
لكان الجرم يسخن قبلنا مما سخنه قبلنا بالمضادة وكيف كان وضعه منه فكان الجسم يسخن لان نارا مثلا موجودة ببعد عشرين
فرسخا عنه فاما ان كان على نسبة وضع اخر غير المماسة يقتضي نوعا من المحاذات او القرب فان المتوسط اذا كان لا يسخن
ولا يبرد لم يسخن المنفعل الابعد ايضا ولم يبرد وان سخن المتوسط فهو المؤثر القريب ويؤثر بمماسة لا محالة فالفعل والانفعال
انما يجري بين الاجسام التي عندنا الفاعل بعضها في بعض اذا كانت بينها مماسة فلاجل ذلك جرت العادة بان يخص هذا
المعنى في هذا الموضع بالمماسة حتى اذا التقى جسمان ولم يؤثر احدهما في الاخر لم يسم في هذا الموضع مماسة وان كان احدهما
يؤثر ولا يتأثر قيل انه يماس المتأثر عنه ولا يماسه المتأثر فكان المماسة في هذا الموضع ملاقاة مؤثرة ولا بد من
ان يكون له وضع ويلزمه ان يكون ذا ثقل وخفة اذ قد تبين ان الاجسام القابلة للتركيب والمزج بهذه الصفة وقد يطول
في هذا المعنى بما لا فائدة فيه فالفاعل من هذه الاجسام يفعل بالمماسة وقال قوم من الاقدمين ان الفاعل ما لم
ينفذ في ثقب خالية من المنفعل فلم يفعل فيه ولم يدروا ان غاية ما تفيده هذه الثقب هي التمكين من زيادة اللقاء
فان حصل اللقاء من غير ثقب حصل الفعل في المنفعل فكان المغير بالذات هو اللقاء والمماسة لكن الفاعل كلما

كان اكثر مخالطة كان الانفعال افشى والاجسام العنصرية اذا تلاقت فعل بعضها في بعض فكان كل واحد منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته كالسيف يقطع بحدته ويكل وينثلم بحديده ويفعل كل واحد منها بضده في ضده
في النوع الشبيه له في الجنس المشارك في قوة مادته وهذه الانفعالات لا يزال يستمر الى احد امرين اما ان يغلب بعضها بعضا
فيحيله الى جوهره فيكون كونا في نوع الغالب وفسادا للمغلوب واما ان لا يبلغ الامر باحدهما ان يغلب على الآخر حتى
يحيل بجوهره بل يحيل كيفيته الى حد يستقر الفعل والانفعال عليه ويحدث كيفية متشابهة فيهما يسمى المزاج
وهذا الاجتماع يسمى الامتزاج فان وقع اجتماع كما بين دقيق الحنطة والشعير ولم يجر فيما بينهما فعل وانفعال
فلم يسم ذلك امتزاجا بل تركيبا واختلاطا ومن الناس من يستعمل في هذا الموضع لفظة الامتزاج ثم قد اجمع
المشاؤن عن آخرهم ان الامتزاج لا يقع اذا كان البسيطان محفوظين ولو كانت البسائط يحفظ على حالها لما كان
يوجب اجتماعها لحمية او عظمية بل لكان المركب انما يحفى بسائطه حسا وهي موجودة فيه حتى انه لو كان الحس البصري
في غاية القوة على الادراك لكان ذلك الانسان يرى في اللحم ماء وارضا ونارا وهواء متميزات فلا يكون ح اللحم
بالحقيقة لحما بل بحسب رؤية انسان دون انسان وقالوا ولا اذا فسد احدهما ولا اذا فسد كلاهما فان الفاسدين
لا يصح ان يق لهما ممتزجان ولا الفاسد ولا الباقي ثم قال المعلم الاول بعد ذلك فالممتزجات ثابتة بالقوة او قال
لكن الممتزجات قوتها ثابتة وعنى بالقوة الفعلية التي هي الصورة ولم يعن انها يكون موجودة بالقوة التي تعتبر في
الانفعالات التي يكون للمادة في ذاتها فان الرجل انما اراد ان يدل على امر يكون لها مع انها لا يفسد وانما يكون
ذلك اذا بقيت لها قوتها التي هي صورتها الذاتية واما القوة التي بمعنى الاستعداد في المادة فانما يكون مع الفساد
والرجوع الى المادة ~~اذ قد يكون مع الفساد~~ فانها لو فسدت ايضا لكانت ثابتة بتلك القوة فان الفاسد هو بالقوة
الشيء الذي كان اولا ويرجع اليه ولكن المفسرين يتبلبلون في ذلك بسبب اضطرابهم في التفرقة بين الصور والاعراض
الدالة على التفرقة بين الصور الطبيعية لهذه الاجرام وبين كيفياتها ولظنهم ان هذه الكيفيات كلها او بعضها
صور لهذه الاجرام مع انها لا تقبل الاشتداد والتضعف فيقول امثلهم طريقة ان كيفياتها يكون محفوظة مكسورة
السورات فيكون الاجسام بالقوة خوالص فلننظر في قولهم هذا فنقول لا يخ اما ان يكون يعنون بها وهي مثلا ماء
وارض ثابتة بالقوة ماء وارضا او ثابتة بالقوة على حكم كمالات الماء والارض فان جعلوها بالقوة ماء وارضا
فقد فسدت لكنهم يقولون انها لا تفسد بل سوراتها تنكسر وحمياتها تضعف ومع ذلك فان بعضهم يرى ان النار
العنصرية غير ذات سورة ولا محة ان سوراتها تنكسر بتغير وذلك التغير اما ان يكون بسلخ الماء مثلا للصورة
المائية حتى تصير لا ماء او مع بقاء صورة المائية حتى يكون الماء ماء والارض ارضا لم يبطل عن كل واحد منهما
صورته التي اذا بطلت لم يكن ذلك ماء وهذا ارضا لم يكن الاستحالة في طبيعة النوع وخصوصا وقد سلموا ان الصورة
الجوهرية لا يقبل الاشد والاضعف وان كان الارض قد انتقصت ارضيتها حتى صارت ارضا ناقصة وكانت
الارضية تقبل الاشد والاضعف وانما نقص ارضيتها لا محة بدخول طبيعة اخرى لولا دخولها كانت تلك الطبيعة
خالصة والآن انما دخل شطر منها فيكون مع انها ارض ناقصة شيئا آخر كنارا وماء مثلا ناقصا فتكون شيء
واحد نارا وارضا معا ناقصتين ويكون بالقياس الى النار الصرفة ارضا وبالقياس الى الارض الصرفة نارا
وهذا محال فان النار في عرض ناريتها نار وليس ارضا البتة والارض في عرض ارضيتها ارض ليست بنار البتة

الاختلاط مكان لفظة م

فان صارت بهذا التغير غير ماء وغير ارض فهذا فساد وان كان الماء ماء والارض ارضا

على انهم

على انهم يعترفون ان هذا الانكسار ليس الا في الحر والبرد والرطوبة واليبوسة وانت تعلم ان الماء لا يزول مائيته
بان يسخن شديدا او يغلي فضلا عن ان يفتر فيكون التغير الذي يعرض انما هو في الكمال الثاني للماء لا في الكمال الاول
الذي هو به ماء فاذا كانت هذه الاستحالة لا تبطل طبيعة النوع فليست هذه هي الاستحالة التي في الجوهر فهي لا محالة
في كيف جوهر غير محفوظ في انه مكيف واما المعلم الاول فقال ان قواها لا تبطل وعنى بها صورها وطبايعها التي هي مبادي
لهذه الكمالات الثانية التي اذا زال العايق صدرت عنها الافعال التي لها فحسب هؤلاء انه يعني القوى الاستعدادية
ولو ان الهيولى الاولى كان يجوز ان يبقى مجردة لكانت قوى الاسطقسات الاستعدادية التي بها يقال للشيء انه
بالقوة نار او ارض او غير ذلك لا يبطل فضلا عن المزاج الذي يصرح انه ليس فيه فساد فما يكون الفايدة في هذا
الكلام فينبغي لنا ان نصرح عن الذي يحومون حومة ولا يدركونه ان كل واحد من الاسطقسات له صورة جوهرية
بها هو ما هو ويتبع هذه الصورة الجوهرية كمالات من باب الكيف ومن باب الكم ومن باب الاين فيتخصص كل جسم منها
ببرد او حر من جهة تلك الصورة ويبس ورطوبة من جهة المادة المقترنة بالصورة وبقدر من الكم الطبيعي وبحركة طبيعية
وسكون طبيعي فيكون تلك الصورة يفيض عنها في ذات ذلك الجسم قوى بعضها مما لها بالقياس الى المنفعل كالحرارة
والبرودة الطبيعيتين وبعضها بالقياس الى الفاعل المشكل كاليبوسة والرطوبة الطبيعيتين وبعضها بالقياس الى
الاجسام المكتنفة كالحركة والسكون الطبيعيين وان الماء انما يفيض في جوهره عنه البرد اذا كان على طبيعته ولم يعق
عائق كماء ينحدر اذا كان على طبيعته ولم يعق وانه قد تفوته هذه الكيفية بقاسر فيسخن كما يفوته تلك الحركة وميلها
بقاسر راج الى فوق فيحدث فيه ميلا غريبا وكما ان الماء اذا سخن فيصعد بالسخونة او سخنت الاجزاء الارضية ايضا
فتصعد بالسخونة وكانت السخونة محدثة للميل الى فوق كذلك اذا انبعثت السخونة عن الطبايع احدثت الميل من الطبايع هذا
ان سلم ان صعود الماء وصعود اجزاء الارض انما هو لتسخينها لا بمخالطة النارية المصعدة اياها وسنوضح ذلك في فن
اخر وانما اوردنا ما اوردنا من ذلك تمثيلا لا وضعا ولو كانت البرودة المحسوسة صورة المائية لكانت المائية تفقد صورتها
وهي مغلاة وليس كذلك بل هي عند الغليان ماء بعد ولو كانت الرطوبة المحسوسة ايضا صورة الماء لكان الجامدة قد خرج
عن طبيعة الماء وصورته اما اسطقسا اخر واما مركبا وليس احدهما ولو كان الميل الذي بالفعل صورة الماء لكان الماء المرجوج
الى فوق وقد صح انه ينفذ بعد مفارقة الراج بميل يحدث فيه اما فاقد للصورة المائية اما مجتمع فيه بالفعل ميلان
ميل مصعد وميل مهبط كل منهما بالفعل وقد قيل في هذا ما قيل وقد بان فيما سلف ان الطبيعة غير هذا الميل
بل هي مبدأ هذا الميل وكذلك فاعلم ان الطبيعة غير الكيف المذكور بل هي مبدأه وقد علمت ان الطبيعة ليست مبدأ للحركة المكانية
والسكون فيها فقط بل مبدأ لجميع الحركات التي بالطبع والسكونات التي بالطبع وكذلك فاعلم ان طبيعة الماء هي التي
تغير الماء الى هذا الكيف وتحفظه عليه وان تلك الطبيعة اذ لا اسم لها فيستعار لها عن الفعل الصادر عنها اسم فتارة
يسمى ثقلا وتارة يسمى برودة ورطوبة فانها اذا اعتبر ما يصدر عنها من الميل المهبط سميت ثقلا وانما هي مبدأ للثقل
واذا اعتبر ما يصدر عنها من الكيفية سميت بردا وانما هي مبدأ البرد هذا كما يسمى قوة في الانسان نطقا او ضحكا وانما
هي مبدأ النطق والضحك واذ قدمنا هذه المقدمات فنقول ان الطبيعة المائية محفوظة في الممتزج واما الكيفيات فهي
منتقصة لا باطلة بطلانا تاما فهذا القدر هو القدر من الاستحالة التي يوجبها المزاج فتكون الكمالات التي تكون لكل
نوع من العناصر معدومة بالفعل موجودة بالقوة القريبة كقوة النار على الصعود فلا يكون العناصر موجودة بحالها

مطلقا

مطلقا محفوظة على ما هي عليه ولا فاسدة كلها ولا فاسد بعضها فيكون كل اسطقس من جهة نوعه انه ما مثلا جسما طبيعيا بصفة ومن جهة كماله الثاني انه مثلا بارد بالفعل وكذا من ادكان العالم كاملا ومن جهة انه انكسر بالمزاج اسطقسا في المركب وكلما كانت الأجزاء اشد تصغيرا كان اقرب الى المزاج لان كل واحد يكون اذعن للانفعال عما يكتنفه ويكون كل واحد اوصل في التأثير الى كل واحد فلذلك ما كانت الرطوبة اسهل في التصغير والكبر مع الصغير يشبه الصغير والا يختلط به ربما كان الصغير مؤثرا في الكبير من غير ان يكون له قدر محسوس حتى يقال انه قد اختلط به كما يفعله اصحاب دعوى الأكسير فانهم يسحقون نحاسا كثيرا برصاص مكلس يسير ويزنجون مصعد يسير فيكون كانه مفعل في البلذما ويخلط به

الفصل السابع في ابطال مذهب محدث في المزاج

لكن قوما قد اخترعوا في مزاج ما مذهبا غريبا عجيبا وقالوا ان البسايط اذا امتزجت فعل بعضها من بعض تأدي ذلك بها الى ان يخلع صورها فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة ويلبس كل صورة واحدة منصبرطها هيولى واحدة وصورة واحدة فيهم من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين صورها في الحميمة ورأى ان المزاج يستعد بذلك لقبول الصورة النوعية التي للمركبات ومنهم من جعل تلك الصورة صورة اخرى هي صورة النوع بعينها وجعل المزاج امرا لها عارضا لا صورة ولو كان هذا الرأي حقا لكان المركب اذا تسلط عليه النار وفعل فيه فعلا امتشالها فلم يكن الفرع والأثر يشبه بعينه الشيء فاطر مبتخر لا يثبت على النار البتة والى شيء ارضي لا يقطر البتة فان كان كل جزء منه كالآخر يسيا وهلا الا في جميع ان اختلف فحسن ان يكون اختلافه بالأشد والأضعف حتى كان بعض الأجزاء اسرع استعدادا وبعضها ابطأ استعدادا ومع ذلك فما كان يكون ذلك فيها وهي متلبسة صورة واحدة لا تمايز بينها بل لا بد من تمايز وذلك اثنتان لا يخلو اما ان يكون بامور عرضية او صور جوهرية فان كانت امورا عرضية فاما ان يكون من الأعراض التي يلزم طبيعة الشيء او من الأعراض الواردة من خارج فان كان من الأعراض التي يلزم طبيعة الشيء فالطبايع التي يلزمها اعراض مختلفة هي مختلفة وان كان من اعراض وردت عليها من خارج فاما ان يكون الأجزاء الأرضية مثلا يقتضي في كل مثل ذلك التركيب ان يكون اذا امتزجت يعرض لها من خارج دائما مثل ذلك العارض او لا يقتضي فان كان يقتضي وجب من ذلك ان يكون لها عند الامتزاج خاصية استعدادا لقبول ذلك او خاصية استعداد لحفظ ذلك ليس ذلك لغيرها وذلك الاستعداد اما ان يكون امرا جوهريا فيها بل الجوهر ميكون البسايط متميزة في المركب بجواهرها او امرا عرضيا فيعود الكلام من رأس واما ان لا يكون الأجزاء الأرضية مثلا يقتضي في كل مركب مثل ذلك التركيب ان يكون اذا امتزجت يلزمها من خارج بل ذلك قد يتفق في بعضها اتفاقا ولو كان كذلك لكان ذلك بالأقل ولم يكن كل مثل ذلك التركيبات موجبة لاختلاف ذلك التمزج وكان يمكن ان يوجد من اللحم لحم من نوعه يقطر كله او يرسب كله ولا يقطر وكذلك كان يجب ان لا يكون التحليل مفنيا للحيوانات والنباتات بافناء مادة وابقاء مادة اعني افناء المحلل الرطب وابقاء اليابس ثم لنظر ان هذه العناصر اذا امتزجت فما الذي يبطل صورها الجوهرية فلا يخلو اما ان يظن ان النار مثلا يبطل صورة الارض منها او شيء خارج عنها يكون ذلك الشيء من شأنه ان يبطل صورها اذا اجتمعت فان كانت النار يبطل صورة الأرض فاما ان يكون مبطلة لصورة الأرض وما رتبتها موجودا ومبطلة وما رتبتها معدومة فان ابطلت والنار بة معدومة يكون ابطالها لصورة الأرضية بعد عدم النار بة او مع عدم النار بة وعدم ما رتبتها في هذا الموضع انما هو ايضا بسبب الأرض والكلام في ذلك هو الكلام بعينه فيكون حاصلها ذكرناه انه لما عدمت

النار بة

النارية والارضية ابطل احديهما صورة الاخرى وهذا مح واما ان يكون شيء اخر خارج هو الذي يبطل صورة كل
واحد منها اذا اجتمعت فان كان يحتاج في ابطال الصورة النارية مثلا واعطاء الصورة الاخرى الى الارض والارض موجودة
او الارض معدومة فقد دخلت الارض في هذه المعونة وعاد الكلام من راس وان كان لا يحتاج فلا حاجة الى المزاج
في سلب الصورة النارية واعطاء الصورة الاخرى بل البسيط يجوز ان يتكون عنه الكائنات بلا مزاج واما الاستحالة
فلا يلزم فيها مثل هذا القول فان النار مثلا اذا كانت علة لتسخين مادة الارض كانت علة وهي نار بالفعل و
يسخن بسخونة موجودة فيها وان انتقصت لانها ايضا يقبل البرد بمادتها من الارض بالفعل فتكون فاعلة بهيئة
ومنفعلة بمادته ويكون الهيئة عندما يفعل في المادة موجودة والمادة عندما ينفعل موجودة فلا يعرض فيها هذا
الشك لكن من الامور المشكلة التي بالحري ان يورد شكا يؤيد القول الذي نختاره ويورده اصحاب هذا المذهب المحدث
وهو انه ان كان الممتزج لا يتغير جوهر بسايطه وانما يتغير كمالاته فيكون النار فيه موجودة ولكنها مفترة قليلا
والماء موجود ولكنه متسخن قليلا ثم يستفيد بالمزاج صورة زايدة على صور البسايط ويكون تلك الصورة ليست
من الصور التي لا يسري في الكل من الصور الاجتماعية مثل صورة التاليف كالاشكال والاعداد فان المغناطيسية واللحمية
مثلا ليست من الصور التي يكون من هيئات اجتماع احاد عدد او احاد مقادير حتى يكون للجملة ولا يكون لواحد من احاد الجملة
واذا كان كذلك كانت هذه الصور سارية في كل جزء وكان الجزء الموجود من الاسطقسات في المركب وهو نار مستحيلة ولم
يفسد فقد اكتسبت صورة اللحمية فيكون من شان النار في نفسها اذا عرض لها نوع من الاستحالة ان يصير لحما وكذلك
كل واحد من البسايط فيكون نوع من الكيف المحسوس وحد من حدود التوسط فيه بين الرطب واليابس والحار والبارد
بعد الاجسام العنصرية لقبول اللحمية ولا يمنعها عن ذلك صورها كما لا يمنع صورة الارض في الجزء المتدخن ان يقبل
حرارة متصعدة فيكون ح من شان البسايط ان يقبل صور هذه الانواع وان لم يتركب بل اذا استحالت فقط فلا
يكون الى التركيب والمزاج حاجة البتة فنقول اما اولا فليس اعتراض هذه الشبهة على احد المذهبين اولى من اعتراضها
على الاخر فان صاحب هذا المذهب المخترع ايضا يرى ان اجتماع العناصر شرط في حصول الصورة للتركيب بسبب ما يقع بينها
من الفعل والانفعال وانها اولا يعرض لها الفعل والانفعال في كيفياتها ثم يعرض لها ان تخلع صورة وتلبس صورة
ولولا ذلك لما كان لتركيبها فايدة واذا تركبت فانما يقع بينها تغير في كيفياتها بالزيادة والنقصان حتى يستقر
على الامر الذي هو المزاج ثم يحدث صورة اخرى بعد لها المزاج اذ لا يكون ما يظن انه وارد بعد المزاج الا وكيف
ما كان فذلك لاستحالتها في كيفيتها فيجب ايضا من ذلك ان تلك الاستحالة[٤] يستحيل فيها الا ان يتصغر اجزاؤها
والا ان يتجاور فاعلة ومنفعلة على اوضاع مخصوصة وان يكون تلك الصورة مستحيلة ان يستحفظ الا بتلك المجاورة
وان الصورة لا تحل مادة الا يستحفظها او غير هذا من العلل والمعاذير فهو جواب مشترك للطائفتين معا على انه يشبه
ان يكون الحدود المحتاج اليها من المزاج في تهية المادة لقبول الصورة التركيبية لا يحصل ولا يبقى الا بالمزاج فهذا
هو الذي يجب ان يعقل من امر وجود البسايط في المركبات والذي يقع من الاضطراب في اعراب القدماء ~~اي بالامتزاج~~
عنه هو ما لا يتميز لبعضهم الصور التي بها النار نار والماء ماء عن هذه الكمالات التابعة على ان هؤلاء ايضا اذا
سئلوا فقيل لهم ما تعنون بقولكم ان الماء بارد ورطب اذا حددتم الماء هل هو برد بالفعل او برد بالقوة فيقولون
انا نعني بذلك بردا بالقوة ولسنا نعني به البرد بالفعل فيكون اخذهم البرد في حد الماء مصروفا الى وجود معنى في الماء

[٤] اذا عرض للمفرد منها قبل المفرد وحده تلك الصورة وان كان لا يقبله لان تلك الاستحالة

به يقوى الماء على ان يبرد ومح ان يبرد ولا يبرد فيكون للماخوذ في حد الماء هو القوة التي يصدر عنها التبريد
بالفعل للماء ولما يجاوره وليس هذه القوة على البرد بالفعل كقوة النار على البرد بالفعل وذلك لان النار يحتاج
الى ان ينسلخ صورتها عن مادة ويلبس صورة اخرى حتى يكون لها هذه القوة واما الماء فهذه القوة فيه قريبة جدا
من الفعل لا يحتاج في صدور الفعل عنها الا الى زوال المانع فهذه القوة ليست قوة الهيولى بل هي صورة زايد على الهيولى
فاعلة للبرد في الماء وفيما ينفعل عنه بتوسطه وهم اذا قالوا ان العناصر بالامتزاج ينكسر حميّاتها ويصير بالقوة
هي ما هي انما يعنون هذه القوة القريبة فهذه القوة القريبة هي فصل كل واحد منها واذا بقي للشيء فصل حده
فلم يفسد صورته لا محالة فهم من وجه قد يشيرون الى هذا وان لم يتفق لهم التصريح به ثم هذا المزاج على وجوه اما ان
يكون الحار من البسايط يسخن البارد مقدار ما يبرد البارد الحار حتى يحصل امر هو متوسط بين حميتي البرد والحر وكذلك
بين حميتي الرطوبة واليبوسة فيسمى هذا الامتزاج معتدلا مطلقا فان كان اعتدال بين الحر والبرد ولم يكن
بين الرطوبة واليبوسة بل غلبت الرطوبة قيل مزاج رطب او غلبت اليبوسة قيل مزاج يابس فان كان الامر بالعكس
فكان اعتدال بين الرطوبة واليبوسة ولم يكن بين الحرارة والبرودة بل غلبت الحر او البرد قيل مزاج حار او مزاج بارد
فيكون هذه امزجة خارجة عن الاعتدال خروجا بسيطا وذلك اذا استقر الفعل والانفعال على غلبة من احد
طرفي مضادة وعلى اعتدال بين الطرفين الاخرين وبازائها اربعة اخرى مركبة وذلك عندما لا يقع بين طرفي مضادة
من المضادتين اعتدال بل يكون الاستقرار على غلبتين فيكون حار يابس وبارد يابس وحار رطب وبارد رطب فيكون
جميع الامزجة تسعة واحد معتدل واربعة مركبات فاذ قد قلنا في الكون والاستحالة وما يتصل بهما وفرغنا من
جميع ذلك فبالحري ان نتكلم في النمو

بسائط واربعة

الفصل الثامن في الكلام في النمو واما النمو

فانه لا يكون الا بزيادة ما ولا كل زياد فان المتكاثف كالماء اذا استحال هواء فزاد حجمه فقد فسد وحدث شيء اخر
مع حجمه ولم يكن موصوفا بحركة الازدياد التي عرضت ناميا ولا ايضا اذا كان الموصوف باقيا ولم ينضف اليه زيادة من
خارج مثل الماء اذا تخلخل عند استحالته الى السخونة وهو ماء بعد ولا كل زيادة منضمة فانه اذا التصق بالجسم جسم او زيد
على ماء ماء وكل واحد من المزيد عليهما ساكن لم يستحل شيئا وانما انضاف اليه زيادة فلا يكون ذلك حركة النمو بل يجب
ان يكون الباقي بالنوع تحرك بكليته الى الازدياد بما يدخل عليه ولا كل ما كان ايضا كذلك فان الشيخ بعد وقوف النمو قد
يسمن كما ان النامي في سن النمو قد يهزل وليس زيادة السمن من النمو كما ليس نقصان الهزال من الذبول بل يجب ان يكون
ذلك الازدياد مستمرا على تناسب مؤد الى كمال النشو ويكون الوارد قد فسد واستحال كله الى مشاكلة المورود عليه
والمورود عليه قد نمى ممتدا في الاقطار متجها الى كمال النشو فيجب ان يكون هذا الوارد يداخل المورود عليه نافذا في خلل
يحدث في جسمه يندفع له المورود عليه الى اقطاره على نسبة واجبة في نوعه والنوع باق في شخصه ولو كان نفوذه في
الخلاء لما كان يحتاج الجسم في ان يزداد الى امتلاء ما فيه من الابعاد الخالية بل كان حجمه واحدا كانت الابعاد
خالية او لم يكن وهذه الحركة مما ينسب الى المتحرك بها من النبات والحيوان من جهة الجزء فان الحيوان والنبات
ايضا قوامه من نفس وبدن وهذا النماء انما يعرض العروض الاولى للبدن ويعرض لبدنه من جهة مقداره فههنا
هيولى النامي الحامل لصورة جسمية وههنا المقدار الذي لتلك الهيولى وههنا الصورة الشكلية الخلقية المحيطة
بذلك المقدار والهيولى دائم التبدل فيشكل من امره ولا يبعد ان يظن به انه عساه ان ياتي بالتحلل على كل

قد يم منه

قديم منه فيحصل للمستحفظ في وقت من الاوقات جملة مادة غير الجملة الاولى فلا يكون مادته هي الباقية الثابتة
حتى يكون النمو والزيادة منسوبا اليها نسبة اولية فمن هذا لا يبعد ان لا ينسب النمو الى مادة واحدة بعينها وايضا
فان المادة لا ينمو لان مادة واحدة بعينها وان بقيت بقاء الدهر فانها لا يصير بسبب النمو اعظم بل الاعظم هو المجموع
منها ومن الزيادة وهي مع الزيادة على القدر الذي كانت عليه قبل الزيادة وانما الاربد هو شيء اخر وهذا هو المجموع
وهذا المجموع من حيث هو مجموع انما حدث الآن بانضمام الزيادة الى الاصل فلا المادة نامية ولا الزيادة وايضا فان القدر
المحمول في المادة حكمه في الامرين جميعا هذا الحكم والصورة ايضا بقيح ما يظن فيها من انها تحفظ ببدل المادة حتى
يكون البناء المركب من الآجر اذا انتزع منه آجر آجر حتى يتبدل الآجر كله يكون هو بعينه البناء الاول بالعدد ويكون
الشكل والصورة ينتقل وهي واحدة بعينها ما بعد من مادة الى اخرى وهذا من الخبل بل انما يتم ذلك بان يبطل الصورة
الاولى من البناء مع انتقاص حاملها ويحدث صورة اخرى شبيهة بالاولى وهذا بين وقد سلف منا بيانه وايضا
ان نبدل بعض المادة فيجب ان يعلم ان الصورة ليست واحدة بعينها ولا يلتفت الى ما يقولون وذلك ان الباقي من
الصورة في بعض الباقي من المادة هي جزء الصورة ولعمري انه لم يحدث الآن من جهة ليس كلا منا في مثلها واما البعض
الآخر من الصورة وهي التي في المادة المتجددة فليس هو الاول بعينه كما في مبتدل المادة باسرها وانما هو مثل الاول
واذا كان صورة الاول في هذا الموضع هي الجملة الباقية والحادثة وليست هي الجملة الباقية والصورة الباقية هي جملة
باقية فليست الصورة باقية عند النمو فينبغي لنا ان نطلب التخلص من هذه الشبهة فنقول يجب ان يعلم ان انواع النبات
والحيوان لا يستبدل البتة منها جميع المادة بل يتحلل في اول الامر اللطيف المتحلل منها ويستمد بدله وان تحلل
الكثيف منها فانما يتحلل الآخر الامر ويتحلل القليل منه ويبقى في الجملة على الاستمرار فما يستحفظ القوى والصورة
الوالجة والنفس وان كانت محتاجة في قوامها الى المادة او كانت محتاجة في اضعافها الاولى الى المادة فان انضم
اليها شيء استحال اليها وزاد فيها وفي كمالات القوة المستحفظة بالاولى هي التي هي قائمة بالمادة فيكون كان في
كمالات تلك القوة شيء قديم وشيء مستفاد اليه او يكون الصورة والقوة هي تلك القديمة وانما انضاف اليها كمالاتها
ويكون الجملة ليست هي القديمة بل حادثة من القوى ويكون الاول لم يبطل بل انضاف اليه ما صار به اكمل ولو كانت
المادة يتبدل لكانت الاذناب والشامات قد تبدلت فالباقي في الشخص من مادته هو ما يستحفظ
به الصورة الاولى الاصلية ومن الصورة القائمة في المادة التي لا يتبدل بقاؤها صورة النوع واما القوى التي
هي كالكمالات الثانية لصورة النوع فقد يضاف اليها الزيادة والمقادير فقد يكون الاولى منها المحفوظة بالمادة
باقية ويضاف اليها زيادة يتميز عن الاول في القوام والاستحكام لتاخره فيكون هو ايضا عرضا للتحلل قبل
المادة الاولى واما الشكل والخلقة فمن جملة امور عارضة لازمة للصورة النوعية او عارضة غير لازمة فالباقي
في هذه الحركة التي هي النمو هي الصورة النوعية والزايد هو المقدار في اول الامر ثم الصورة الشكلية والخلقية لاجل
المقدار فانها مضطرة اليه لان الصورة الواحدة الشكلية بعينها يصير اصغر واكبر فانها يكون في المقدار الذي هو انقص
اصغر في الاربد اكبر والمقدار ايضا كذلك قد يكون اولا ناقصا ثم اذا اضيف اليه الغذاء الذي صار اعظم لانه مجموع
مقدارين لا ان المضاف اليه نفسه صار اعظم بل هو كما كان انما الاعظم هو المجموع واما الشيء الذي له هذه المادة
حتى له هذا الشكل فهو نوع الشيء وهو واقع واحد بعينه بلا اختلاف وهو الذي يصير مادته مضافا اليها

زيادة ولا ينمو وهو في جواز التشبيه فان النمو والازدياد في الحجم ليس مما يعرض لمثلها من الصور الطبيعية التي
ليست مقدارا اوليا ولا عرضا من الاعراض الذاتية للمقدار ولا المقدار نفسه ينمو فانه كما كان في نفسه والزيادة
لم يجعله اعظم بل احدثت مجموعا منه ومنها عظيما واما الصورة الشكلية فهي التي ينمو اي ان كل جزء من الصورة
الشكلية يصير اعظم مما كان ولا كذلك المادة ولا المقدار فالمتحرك اولا هو النوع وحركته هي في صورة الشكل والخلقة
بوساطة المادة ثم المقدار النامي فالنوع هو النامي اي هو الزايد في مقدار خلقته بسبب مادته ومقدارها فهكذا
ينبغي ان يعقل امر النمو والمنمي هو الغذاء فهو غذاء ومنم وهو غذاء من جهة ما هو شبيه للشيء بالقوة يقوم بدل ما
يتحلل منه وهو منم من جهة ما له مقدار يزيد في مقدار النامي والغذاء هو الذي يقوم بدل ما يتحلل بالاستحالة الى نوعه
فقد يقال له غذاء وهو بعد بالقوة مثل الحنطة وقد يقال له غذاء اذا لم يحتج الى غير الالتصاق والانعقاد فقط وقد
حصل له التشبه في الكيف وقد يقال له غذاء وقد غذي وصار لحما والغذاء يتم منفعته في كونه غذاء بان يتشبه
ويلتصق به قائما بدل ما يتحلل فان لم يتشبه كمادة البرص كان غذاء لا في كمال احواله وان تشبه ولم يلتصق كمادة
كمادة الاستسقاء اللحمي لم يكن غذاء بالفعل نافعا في كمال احواله بل يجب ان يتشبه ويلتصق معا حتى يغذو غذاء طبيعيا
والغذاء بالمعنى الاول اعني المتشبه بالقوة هو جوهر لائحة فانه يستحيل ان يكون غير الجوهر جوهرا بالقوة ويجب ان يكون
جوهرا غير ممتنع عن ان يكون له مقدار طبيعي والا لم يتكون عنه جسم طبيعي فلا يخ اما ان يكون له ذلك بالفعل عند ما هو
شبيه بالقوة او يكون بالقوة فان كان بالقوة فهو هيولى مجردة ويستحيل قوامها الا مقارنا لصورة جسمانية فهي
اذن يكون مقارنة لصورة جسمانية وتلك الصورة الجسمية يزول عند قبولها هذه الصورة ولا نطول الكلام في
بيان ان تلك الصورة تكون صورة جسمية له لا لغيره والا لكان مع هذه الهيولى هيولى اخرى في صورة واحدة وصار
جسمان في جسم وغير ذلك فليس الى ذلك للمحصلين حاجة بل يكفينا ان نعلم ان تلك الهيولى لما قارنتها صورة جسمية
قبل هذه فقد كانت الجسمية موجودة لها قبل وكان بقي ان الشبيه بالقوة جسم بالفعل وكان الشبيه بالقوة يصير جسما
بالفعل ولا يجوز ان يكون الجسم الكلي العام فان ذلك لا وجود له الا في الوهم بل هو جسم ما شخصي فغذاء كل جسم شخصي
جسم شخصي ومبدأ حالة الغذاء موجود في المغتذي لان القوة المشبهة موجودة فيه ومبدأ النمو وهو الذي يلصق با
النامي ما هو يزيد في كمية هو ايضا في النامي لكن كمية الغذاء شيء يصير بها كمية المغتذي اكبر فهو ايضا مبدأ للنمو
وهو في الغذاء وقد يتفق ان يكون الذي به يقع النمو محيلا وذلك اذا لم يقدر القوة المشبهة ان يكمل تشبيهه في جوهره
وكيفيته او يكون اول زمان ما يرد فيؤثر في البدن ثم يكر عليه البدن فيؤثر فيه ويجعله اذا كانت قد استرخت قوته
في موافقة من المغتذي مثل الثوم فانه يغذو النامي ويسخنه معا والمربي بالفعل شبيه بالفعل والمربي الذي هو بعد
غذاء لم يستحل شبيه بالقوة وربما كان ضدا او متوسطا وربما لم يكن ضدا فان الحنطة ليست ضد الدم وانما
هي غذاء من طريق ما هي حنطة لا من طريق ما هي حارة وباردة فقط فليكن هذا كافيا فيما يجب ان نقول في امر المربي
والمنمي وهو الغذاء من حيث له مقدار يزيد فيما يغذوه فحري بنا الان ان ننتقل الى ايضاح القول في الاسطقسات وعددها

الفصل التاسع في ابانة عدد الاسطقسات

وقد سبق منا القول انه لا يصح ان يكون
الاسطقس واحدا وكيف يكون ذلك وقد علمت انه لا يصح ان يكون ما هو في جوهره نار ماء او ماء نارا او ارض هواء
او هواء ارضا وكيف يكون ذلك وههنا فعل وانفعال بقوى متضادة لا ينبعث عن صورة متفقة بل انما ينبعث

عن صور مختلفة والصور المختلفة تنويعات مختلفة ولا فضل لصورة على اخرى حتى يجعل تركيبها مع العنصر اسطقسا
بالتخصيص دون غيره واذ هذا من المتضح الذي لا شك فيه فمتضح لا شك فيه ان الاسطقس ليس بواحد فهو اذن كثير
ومعلوم انه ليس بكثير غير متناه فبقي ان يكون الاسطقسات كثيرة متناهية وينبغي ان يكون ذات صور يصدر عنها
فيما بينها فعل وانفعال حتى يكون اسطقسات يتكون منها المركبات بالامتزاج وان يكون الكيفيات الصادرة
عن صورها اقدم من الكيفيات المتفاعلة المنفعلة ولانها اسطقسات لهذه الاجسام المحسوسة ليست اسطقسات للاجسام
الموهومة فيجب ان يكون الكيفيات التي تخصها كيفيات محسوسة ومن شان الحاس ان يشعر بفعلها فيه والكيفيات
المحسوسة متصنفة بحسب تصنيف الحواس لكن الكيفيات التي تخص حس البصر كالالوان او حس السمع كالاصوات او
حس الشم كالروايح او حس الذوق كالطعوم ليست من الكيفيات الاولى في هذه الاجسام العنصرية ولا من المشترك
فيها فان المركبات انفسها قد يوجد خالية عن اطرافها ووسايطها وانما يحدث في المركبات بعد تفاعل يقع منها
في كيفيات قبلها وهذا يدل عليه الاستقراء الصناعي واما الكيفيات الملموسة فلا يخلو عنها وعن وسايطها جسم من
الاجسام المستقيمة الحركة ولا جسم منها الا وطرف من اطراف مضادتها موجودة فيه او ضده او هو قابل له او لضده فينبغي
ان يكون الفصول الاولى للاجسام الاولى منها محصلة لهذه الكيفيات دون الطعوم والروايح والالوان واما الكيفيات
الاخرى المتقدمة لساير الكيفيات مما لا يحس احساسا اوليا باللمس مثل الشكل ومثل الخفة والثقل واشياء سنعدها
فانها لا تفيد الفصول التي نحن في طلبها اما الشكل فلان الطبيعي منه متشابه في البسايط فلا ينفصل به ولو كان
مختلفا ايضا لما يصلح ان يقع به فعل او انفعال والقسري ابعد من ذلك واما الخفة والثقل فبالحري ان يفيد الفصول
للاجسام الاسطقسية لكنه لا يفيد ولا واحد منها للفصل الذي هو به اسطقس فان الفصل الذي به الاسطقس
اسطقس هو الذي به يفعل وينفعل الفعل والانفعال الذي يتم به المزاج وذلك في الكيف لان الاسطقس انما هو
اسطقس للمزاج ولا فعل ولا انفعال في باب الكيف يصدر عن الخفة والثقل بالذات وانما يوجب الخفة والثقل بالذات
انفعالا في الحركة المكانية لا في الكيف وههنا يجب ان نتذكر ما سلف من قولنا ان الماء مثلا ليس كونه ماء هو كونه اسطقسا
وليس كونه اسطقسا هو كونه جزء من العالم وذلك لانه في نفسه ماء وله قياس الى تقويمه العالمي وله قياس الى تقويمه
المركب ومن حيث هو ماء يجب ان يكون في طباعه ان يرجحن وان يكون باردا رطبا اذا لم يعق ومن حيث هو جزء للعالم
فالانفع ما لا يقع له الثقل المحصل له في حيز ما طبيعي وهو الاعون له على استكمال معنى كونه جزءا من العالم ومن حيث
هو جزء من المركب واسطقس فلا يعين فيه الثقل الذي له ولا الخفة التي له اللذان هو بهما يصير الى موضعه كل المعونة
بل كانهما يناقضان مناقضة ما للمنفعة المطلوبة في الاسطقس من حيث هو اسطقس لان الاسطقس عند كونه اسطقسا
انما يكون الاولى به مفارقة لمكانه الطبيعي ومصيره الى مشاكلة اضداده بل انما يكون الانفع والاعون ان كان ماء ان
يكون باردا رطبا يفعل بهما وينفعل حتى يستفيد المزاج وان كان نارا فضد ذلك وهو ان يكون حارا يابسا و
اما ثقل ذلك وخفة هذا فقليلا النفع او مضادا النفع فيما يحتاج اليه من المزاج لانهما يدعوان الى التباين و
التبادي لا الى الاجتماع والتلاوم ولا لهما في الاجتماع تاثير في المجتمع سار فيه وكذلك ان كانت من الكيفيات كيفيات
مثل الثقل والخفة لا ينفع في الفعل والانفعال فقد يكون داخلة في الفصول التي بها يصير الاجسام البسيطة اسطقسات
~~من حيث يصير اسطقسات~~ من حيث يصير اسطقسات ثم ان الكيفيات المنسوبة الى اللمس مختلفة المراتب فليس كلها في درجة

واحدة

واحدة بل بعضها اقدم من بعض ويشتمل على جملتها التعديد وذلك ان الكيفيات الملموسة هي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة والجفافة والبلة والصلابة واللين والخشونة والملاسة والتلطيف
يقع على معنيين احدهما رقة القوام والآخر قبول القسمة الى اجزاء صغيرة جدا والغلظ بقياسها ويشبه ان يكون التخلخل
مشابها للطيف بالمعنى الاول الا ان التخلخل يستعمل في معنى زايد على الرقة وان كان تابعا له حتى يكون الرقة يدل عليه
الملزوم والتخلخل يدل عليه لا لذاته فقط وذلك ان التخلخل هو اسم واقع على معنيين احدهما ان يكون المادة ينضاف
في الكم مرقة تتضمن هذا المعنى مع الرقة ازدياد حجم ويكون فيه اضافة شيء الى شيء آخر او غير شيء يكون اصغر حجما
اما الآخر فكالماء والهواء واما الغير فكالماء الواحد نفسه اذا كان اشد تكاثفا فصار اشد تخلخلا ولو لم يكن هذه
الاضافة لكان الاولى بالمعنى اسم اللطافة والرقة وبقي تخلخل لتباعد اجزاء الجسم بعضها من بعض على فرج يشغلها
ما هو الطف من الجسم ويكون جملة الاتصال بينهما لم يفقد بل بين اجزائها تعلق ثابت فلا ينبري بعضها من بعض
تبريا تاما وهذا غير مستغل به في هذا الغرض لكن اللطيف والمتخلخل على اول الوجهين وفيه الكلام غير قاصر في الفعل
والانفعال الا في العرض وهما جاريان مجرى الخفة والثقل وبكاد ان يلازمها حتى ان كل ما هو ثقيل فهو غليظ
اشد تكاثفا واما اللزوجة فانها كيفية مزاجية لا نسيطة وذلك ان اللزج هو الذي يسهل تشكله ماديا بشكل ولا يبعد
بعسر تفريقه بل يمتد متصلا وهو مؤلف من رطب وبايس شديدي الامتزاج وافراغانه من الرطب واستمساكه
من اليابس وذلك اذا اخذت ماء وترابا وجهدت في جمعهما بالدق والتخمير حتى استدام امتزاجهما حدث ذلك جسم لزج
الهش الذي يخالفه هو الذي يصعب تشكله ويسهل تفريقه وذلك لغلبة اليابس فيه وقلة الرطب مع ضعف الامتزاج
المتلبد فمعلوم ان سببها رطوبة جسم طبيعي مزاجه غير فان فيه هنا رطب الجوهر ومنبتل ومنتفع فرطب الجوهر هو الجسم
الذي كيفية الرطوبة بفادة ذاتية ويكون كونها له كونا ابتدا مثل الماء واما المنبتل فهو الذي انما رطب برطوبة
جسم غيره وتلك الرطوبة لذلك الجسم بالقوة لكن ذلك الجسم بقدر ما فيه انه منبتل فيصح ان يحس باسم المنبتل
ما كان هذا الجسم جاريا على ظاهره ويصلح ان يقع على الغير حتى يكون المنبتل هو كل جسم مترطب برطوبة غريبة لكن
المنتفع لا يكون منتفعا الا بان يكون الرطب الغريب جرى فيه ونفذ الى باطنه فالمنتفع من الوجه الاول كالنوع من
المنبتل ومن الوجه الثاني هو منبتل بن له غير داخل فيه وقد يكون الجسم اليابس رطبا ومنتفعا ولا سواء رطوبة العضو
النضر ورطوبة الذاوي اليابس النقيع فان جوهر هذا يابس وقد نفذ فيه رطب غريب وذلك جوهره رطب من نفسه فالجاري
مجاري المنبتل كما ان اليابس بازاء الرطب والصلابة واللين ايضا من الكيفيات المزاجية وذلك ان اللين هو الذي يقبل
الغمز الى باطنه ويكون له قوام غير سيال فيتشكل من وضعه لا يقبل امتداد اللزج ولا يكون اسرع قبولا لتفريق وتشكله
فيكون قبول الغمز من الرطوبة وغامسكه من اليبوسة واما الملاسة فمنها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب والصناعي
لكل جسم بسيط لوجوب احاطة سطح واحد به غير مختلف الاجزاء في النتو والانخفاض وبالجملة غير مختلفة الوضع فلا
يختلف به الاجسام البسيطة لكن الملاسة قد يغير في طبيعة الاجسام من جهة اخرى وذلك ان من الاجسام ما يسهل
تفريقه على الملاسة حتى يكون تمليسه سهلا على اي تفريق كان ميكون الفصول التي يقع فيها اما املس واما سهل
الحركة الى الملاسة وهذا يتبع رطوبة جوهر الشيء والخشونة في الجملة بقابل ذلك فالملاسة والخشونة بالجملة لا يدخلان

في الفعل

في الفعل والانفعال وبعده لذاته الطبيعي لا يختلف به الاجسام والموانع والعاصي بتبع الرطوبة واليبوسة التي فيه
فيرجع اكثر هذه الاشياء الى الرطوبة واليبوسة لكن الرطوبة قد يتبع للسيلان وعدمه للكيفية وكلامنا في رطوبة
الكيفية وتتبع بعض الاجسام الرطبة الجوهر وهو الملاصقة والملازمة لما يماسه من جنسه كالماء حتى ان الجوهر
يظنون ان الرطوبة حقيقتها هذا لكنهم يشاهدون ان الجسم كلما كان ارق كان اقل انضماما واسمسا كما ما
يلمسه كلما كان اغلظ كان اشد واكثر ملازمة والماء اللطيف الجيد اذا عمم فيه الاصبع كان ما يلزم الاصبع منه
اقل مما يلزم من الماء الغليظ او الدهن او العسل فاذن هذه الخاصية لا يلزم الجسم من جهة ما هو رطب مطلقا والا
لكان ما هو ارطب وارق من الرطوبات اشد لزوما والتصاقا بل هذا لازم للكثافة والغلظ اذا اقترنا بالرطوبة
بل يبقى للرطوبة سهولة التحدد بغيرها والتشكل بغيرها مع سهولة الترك وضعف الامساك كما ان اليابس يدعم الثبات
على ما يؤتى به من التشكل مع معاوقة في قبوله فيجب ان يتحقق ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم قابلا للتحي الاول
من القبول والبيوسة هي الكيفية التي بها يكون الجسم قابلا للتحي الثاني من القبول فلا يستبعد ان يكون الهواء رطبا
وان كان لا يلتصق الا لتصاق ليس لنفس كون الشيء رطبا بل للغلظ والهواء اذا غلظ وصار ماء صار ايضا
على صفة الملازمة والالتصاق فالكيفيتان الملموسة الاولى هي هذه الاربعة اثنتان منها فاعلتان وهما الحرارة
والبرودة ولكونهما فاعلتين يجدان بالفعل بان بقال ان الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات
كما يفعله النار والبرودة هي التي تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات كما يفعل الماء واثنتان منفعلتان وهما
الرطوبة واليبوسة ولكونهما منفعلتين يحدان بالانفعال فقط فيقال ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل
الانحصار والتشكل بتشكل الحاوي القريب وسهل الترك له واليبوسة هي الكيفية التي بها يعسر انحصار الجسم وتشكله
من غيره وبها يعسر تركه ولذلك فان الجسمين الرطبين يسهل انضمامها مع التماس وصقل لا يمكن تفريقهما عن
التماس المحفوظ الى ان يتفرقا بكلف عن الانفصال بسهولة جدا واليابس بالخلاف من ذلك فلهذا ما يسمى فاعلية
وهما ان منفعلتين وان كان الحار والبارد كل واحد منهما يفعل في الاخر كما ينفعل منه وكذلك كل واحد من الرطب
واليابس ينفعل في الاخر وينفعل منه لكنه اذا قيس الحار والبارد الى الرطب واليابس وجد الرطب واليابس لا يؤثران
فيهما وجدا يؤثران في الرطب واليابس كما نعلم بعد من حال الحل والعقد وغير ذلك هذه الاربعة الاوائل تركبت
منها اربع مزاوجات صحيحة فيكون من الاجسام البسيطة جرم يتبع طبيعة كيفية الحر والرطوبة واخر يتبع طبيعة كيفية
البرد واليبوسة فيكون هذا الاسطقس الارض هو جسم الظاهر من امره انه بسيط يابس ومجاطه يكون كل جسم
والماء ظاهر من امره انه بارد رطب بسيط ومجاطه يكون غيره باردا رطبا والهواء ظاهر من امره انه بسيط رطب والنار ظاهر
من امرها انها بسيطة حارة لكن الارض في طبيعتها البرد ايضا وذلك لها اذا تركت وطباعها واوتيت عنها تسخين
الشمس يسيرا لم يجد باردة اللمس وانها تسخن بسبب غريب وكيفية والثقل لا يوافق الحرارة وجميع الاجسام الغالب
فيها الارضية يبرد الاجسام والهواء اذا ترك وطباعه برد بسبب مجاطه الجزء من زوال عنها الحرارة المصعدة ويعود الى
طبيعته الماء وكان حارا وكيفية لا يكون كذلك والنار اذا اريد ان يجعل هواء سخن فضل تسخين فاذا استحكم فيه التسخين
كان هواء وقالت النار فانها ليست سهلة القبول للاشكال التي هي مخصوصة بذاتها فهي يابسة لكن ايبس من الهواء وليس
النار وخصوصا ليس النار وايضاح القول فيه يصعب ويسأل فيه بالممكن وقد قيل ان الطيب والعلياء لهما كان

كل واحد

كل واحد منهما افراط حرارة وكان الجمود افراط برودة وكان الجمود خاصة البارد الرطب كك اللهيب والغليان
خاصة اليابس الحار وهذا قول ليست افهمه حق الفهم وعسى ان يكون عند غيري يحققه ويفهمه وذلك لان الغليان
فليس افراط حر بل ان كان ولا بد فهو حركة يعرض للرطب عن الحر المفرط ولا اللهيب افراط الحر بل اضاءة يعرض عن افراط
الحر في الدخان فان سمي اشتداد الحر لهيبا فلا مضايقة فيه والجمود ليس افراط برد بل اثر يعرض من افراط البرد لا في
كل جسم بل في الرطب ولا الجمود ضد الغليان لان الغليان حركة الى فوق ويضادها الحركة الى اسفل اذا كانت بصفة فاما
الجمود فليس بحركة فلعل الواجب ان يجعل الجمود اجتماع المادة الى حجم صغير مع عصيان على الحاصر المشكل والغليان
انبساطها الى حجم كبير مع ترقق وطاعة بحصر المشكل فان كان كك كان الخلاف بينهما خلافا ما بين التكاثف والتخلخل
ولم يستمر ما يقولونه ثم ليس مما يجب ضرورة ان يكون الضد يعرض الضد فان الاضداد قد يشترك في امور منها الموضوع
وقد علمت في كتب المنطق ان مثل هذا الكلام كلام مقنع لا محقق وجدلي لا برهاني ويشبه ان يكون لما تشككت به
على هذا القول جواب لكني لم احصله بعد ولم افهمه فالاولى ان نشتغل بتبيين يبس النار ويجعل الطريق اليه
ابانة انها لا يقبل الحصر والتحديد لا من جهة المحسوس وذلك لان النار المحسوسة غير صرفة ومع ذلك فانه يعرض
للاجسام في غير مواضعها الطبيعية ان يحفظ اشكالها المواتية للحركات كالماء المصبوب في انصبابه بل يجعل بياننا
ذلك بضرب من القياس وهو ان النار لا يشك في انها حارة فلا يخ اما ان يكون حارة رطبة او حارة يابسة لا
يسهل طاعة طباعها للحصر من غيرها فان كانت حارة رطبة فهي من جوهر الهواء واذا كانت من جوهر الهواء لزم ان يكون
مكانها مكان الهواء فيلزم ان لا يكون النار هاربة عن حيز الهواء الى حيز اخر فهي اذن حارة يابسة وقد يقول
على هذا قائل ان الهواء اذا سخن نفسه ارتفع عن حيز هذا الهواء المعتدل الحر والبخار ايضا يرتفع ويطلب مكانا فوق
مكان الهواء وهو بعد اشبه بالماء من الهواء بالماء وانما يصعد الحر المفرط فان الحر المفرط هو سبب ان يكون النار
هاربا عن حيز هذا الهواء الذي ليس حره بمفرط وان كان من طبيعة نفسه كالماء الذي هو دونه في المكان اذا سخن فانه
يهرب عن موضع الماء والهواء جميعا هربا الى فوق كالهواء نفسه اذا سخن فما كان من الهواء اسخن من سائر الهواء فهو هارب
عن حيز المعتدل لسخونته فنقول مجيبين ان الحيز المطلوب اذا كان من طبيعة الحيز المهروب عنه لا يخالفه فطلب ذلك والهرب
عن هذا مح وان كان ليس من طبيعته فهو لا محالة حيز لغير الهواء وليس يمكن ان يكون حيزا الا لمفرط الحرارة اذ كان
هذا المتصعد انما يتصعد لانه مفرط الحرارة فيكون حيز ما هو مفرط الحرارة حيزا غير حيز الهواء ولا شك ان ذلك
هو حيز النار فيكون النار غير الهواء في الطبع والهواء المتسخن انما هو يطلب غير حيز الهواء كما ان الماء المتسخن يطلب غير
حيز الماء ولكن ذلك الحيز حيز لجرم اخر لا محالة بالغ فيه الكيفية المصعدة للهواء والماء عن حيزهما وليس يطلب شيء منهما
حيز نفسه في طلبهما حيزا اخر اثبات حيز اخر وهو النار وليس يجوز ان يكون الحيز واحدا الا ان الاسخن يطلب منه
ما هو ارفع وذلك لان هذا الارفع انما يتحدد بحد جسم شامل او حد جسم مشمول اذ لا وجه لاثبات الخلاء
ولا لاثبات الابعاد فان كان ذلك الارفع والادون يتحدد بتحديد جسم شامل متعين او مشمول متعين فليس هو
~~حد جسم شامل للادنى او مشمول متعين~~ فليس هو حد شامل للادنى او مشمول في الادنى فالارفع والادنى مكانان
مختلفان وان كان يتحدد بشامل واحد في الطباع فلا مكان ارفع وادون بل المكان ذلك او اجزاؤه ان اخذت

ويكون بيانا انها لا يقبل الحصر والتحديد

الجسم اخر

فيها جسمان بالطبع مختلفان

على وجه التوسط ولجواره منفقة فى القرب والبعد العلو والسفل فبين من هذا ان النار حارة يابسة لكن سلطانها النار الحارة وسلطان الهوآء الرطوبة وسلطان الماء البرودة وسلطان الأرض اليبوسة والحرى ان يكون الماء والأرض بالقياس الى الهوآء يابسين فان البرد يقتضى الجمود والتكاثف ولولا الحرارة الخارجة لكان الماء جامدا لكنه بالقياس الى الأرض رطب فانه اقامسيال بذاته واقا شديد الاستعداد للسيلان من اذنى سبب خارج والبرد الذى يجمدها الماء ان اورد الحق وتركت العادات فليس الا برد امستفادا فى الهوآء من الأرض والماء فاذا صاد الهوآء بحيث لا سبيل للماء استولت طبيعة الماء والأرض على الماء وعادلها الهوآء اما بالتبريد واما بازالة التسخين مجمد من الماء ظاهره اولا لاحتقان الحار فى باطنه ثم لا يزال يجمد حتى يستولى الجمود على جميع طبيعة البرد الذى اولى الغناصر به الماء واولى الاثار به الاحجاد وطبيعة الماء والأرض هما اللذان يجمدان بردا فى الهوآء يعود ذلك البرد معينا لطبيعة الماء على احداث كيفية البرد فى نفس الماء على قد ينتهى الى الجمادة فالنار والهوآء بالقياس الى الجماد ان متخلى ان رطبان لكن النار بالقياس الى الهوآء يابس لأنه ابعد من قبول التشكيل والانفصال مع المماسة من الهوآء هذا هو الحق الذى يجب ان يعتقد فيه وقد تمعض بسماع هذا الفصل الأجنة قوم لا تشتغل قلوبنا ويزيدهم امتعاضا ما نريد ان نذكره من تحقيق ذلك فيما يستقبلنا من الكلام ثم ههنا سكوك

الفصل العاشر فى ذكر سكوك يلزم ما قيل بالحرى ان يتبع هذا الفصل بذكر شكوك لم نعرض لها ثم نعقبها بالكلام الفصل من ذلك

ترجمة الكيفيتان الأوليتان وسوسهما فان الحرارة ليست اتما تفرق التخالفان بل قد تفرق المتشاكلات كما يفعل بالماء فانه يفرق بعضه عن بعض ايضا فان النار قد تجمع المختلفة فالها بين بدهيا بياض البيض وصفرها فالا وقائم الجفنة فقد اتحد الفعل لها فعلا اول فى مختلف لان فعلها الأول تسخين الجامد من الرطوبات بالبرد وتحليله ثم تصعيد وتبخيره فان كانت المجتمعات مختلفة فى قبول التحلل والتبخير بان كان بعضها اسرع قبولا وبعضها غير قابل عرض من ذلك ان يبادر الأسرع دون الأبطأ او القابل دون غير القابل الى التصعيد والتبخير فعرض منه الأفراق ولو كانت هذه الأشياء متشاكلة فى الاستعداد لهذا المعنى لم يمكن للنار ان يفرق بينها وايضا فان الحار يفعل فى البارد والبارد يفعل بعض الفعل فى الحار لا يفعل الحار فى الحار ولا البارد فى البارد وكل الرطب يفعل فى اليابس واليابس فى الرطب ولا يفعل الرطب فى الرطب ولا اليابس فى اليابس واذا كان الحار والبارد يفعل كل واحد منهما فى الأخر وكل واحد منهما ايضا ينفعل عن الأخر وكذلك الرطب واليابس فليس احدى الطبيعتين اولى بان تخص بالفعل من الأخرى ولا الأولى من ان تخص بالانفعال من الأخرى ومن ذلك الشك فى امر النار وبسيطها والهوآء وحرها والأرض وبردها فان لقائل ان يقول انه ليس يجب ان يكون جميع ما يوجب القسمة ولا سيكوه العقل فى اول النظر حاضرا موجودا فمنع ان لا يمكن ان يكون شئ هو حار رطب وشئ هو بارد ويابس ليس لأن العقل وحده يمنع عن اجتماع الحارة والرطوبة والبرودة واليبوسة منعه من اجتماع الحار والبارد والرطب واليابس ولكن الأمر ليس يعقل بديهة فان ههنا امورا لا يمنع الأزدواج عن وجودها ولا بديهة العقل ولا يمنع الحق وجودها فانه ليس يمتنع فى اول العقل ان يكون حار ما بالطبع فى غاية الثقل وليس هذا بموجب البتة ولو كانت القسمة بعيدة ولطيفة انها لكان يجوز ان يقول ان من العناصر ما هو حار يابس خفيف ومنها ما هو حار يابس ثقيل ومنها ما هو حار رطب خفيف ومنها ما هو حار رطب ثقيل كذا الحكم ان كل ما لا يمنع القسمة الجمع بينه كما بين الحرارة والثقل فى اول العقل فان

المستحصل منه بالقسمة موجود في الاعيان فكما ان الثقل لا يخالط الحرارة مع كونه غير مضاد للحرارة ولا مقابل
ولا محكوم عليه ببديهة العقل انه مناف فكذلك يجوز ان يكون الرطوبة واليبوسة لا يخالط الحرارة ولا يخالط البرودة
فيكون ح الموجود انقص من المقسوم ومع هذا فلم يستوف اصحاب هذه القسمة قسمتهم بل بخسوا القسمة حقها وذلك
لانه لا يخ اما ان يكون الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الاسطقسية لا يكون الا خالصة صرفة او يكون منكسرة
فان كانت لا يكون الا خالصة صرفة وجب ان لا يكون حرارة اسطقس اقل من حرارة اسطقس اخر فان الذي هو اقل ليست
حرارة خالصة بالقياس الى حرارة ما هو اشد حرارة بل الاقل حرارة يكون بالقياس الى الخالص حرارة فاترا او
باردا وان كان قد يكون في الكيفيات الاولى كيفية غير خالصة ويكون منها ما هو دون النهاية وقد حصل ههنا
قسم قد ضيع وذلك ان اصول المزاوجات ح لا يكون اربعة بل يكون اكثر من ذلك فيكون حار وبارد ومتوسط او منكسر فينبغي
ان تتخذ المزاوجات من هناك فيكون ح الازدواجات اكثر من العدد المذكور ثم يكون الهواء مثلا رطبا معتدلا في الحر و
البرد والنار حارة معتدلة في الرطوبة واليبوسة والارض يابسة معتدلة في الحرارة والبرودة وعسى ان يكون ههنا
عناصر اخرى منها ما هو بارد ومعتدل في الرطوبة واليبوسة ويكون حار رطب غير الهواء وكانه البخار او شيء اخر
وبارد ويابس غير الارض وكانه الجمد او شيء اخر وحار شديد اليبوسة وكانه الدخان او شيء اخر ثم من الواجب ان
ننظر في امر النار التي يدعى انها تحت الفلك وانها في هيئة الجو ولكنها شديدة الحر حتى انها تحرق ما يصل اليها
اهل لها تلك الحرارة من جوهرها او يعرض لها بسبب تحريك الفلك فان كان بسبب تحريك الفلك فما جوهر ذلك الجسم
في نفسه الذي عرض له ما عرض فان كان جوهره هواء لكن سخن فيشبه ان يكون نسبة النار الى الهواء هي بعينها نسبة
الجمد الى الماء فلا يكون مفارقا له بالفصل بل يكون مفارقته له بعرض من الاعراض وان كان الحق ما يدعيه قوم
من انها فاترة لا يحرق فبماذا يفارق الجو واما النار التي عندنا فهو بالاتفاق غير تلك النار فان كان هذه التي
عندنا تلك وقد عرض لها اشتداد في الحر للحركة واضائة للاشتعال في الدخان فبماذا يخالف الهواء حتى ينسل عنه
ويطفو عليه حارا في الحركة المسخنة فيسخن لذلك وان كان معنى النار في هذه غير معنى النار هناك فهذا اما
اسطقس واما مركب فان كان اسطقسا فقد زاد عدد الاسطقسات وان كان مركبا فلم صار المركب في كيفية اقوى
من البسيط ولم صار الحر يصعد ما مكانه الطبيعي هو السفل كما يصعد الماء والدخان وفيهما طبيعة مهبطة لكنها
تغلب بهذه الكيفية ثم البرد لا يفعل ضد ذلك في اهباط النار وهل يجوز من هذا ان يقول ليست النار الا هواء سخن
جدا فهو يرتفع عما هو ابرد منه وليس العنصر الا الهواء والماء والارض فالمسخن من الهواء نار والمسخن من الماء بخار
والمسخن من الارض دخان وكل مسخن فانه يصعد الى فوق لكن مسخن الماء هو شيء في طبيعته قوي البرد سريع اليه التبرد
فيقصر عن مسخن الارض الذي هو اقل بردا في الطبع وابطأ وكلاهما يقصر عن مسخن الهواء الذي طبعه اما معتدل
واما الى الحر فمسخن الهواء يسبق ذينك الى الحيز الذي ليس فيه الا الهواء المسخن جدا بالحركة حتى هو نار هذا وايضا
لم لا يقول ان الاجسام التي تحت الفلك كلها جسم واحد من مادة وصورة يوجب الكون تحت الفلك ثم يعرض لها بعد
ذلك هذه الكيفيات فما يلي الفلك ويكون تحت الحركة تلطف وتسخن بسبب من خارج لا من جوهره وما يبعد ويكون
تحت السكون يبرد وينقل بضد ذلك السبب فيعرض من ذلك ان يختلف ذلك الواحد اختلافا بكيفيات يعرض
له من خارج لا من طبايعها وصورها فان طبيعتها وصورتها هي التي صارت به جسما طبيعيا متحيزا في ضمن الفلك

ورطب ويابس ومتوسط او منكسر

كالبخار فانه ما سخن جدا فهو يرتفع عما هو ابرد منه

لأنه لا يقتضي طبعا غير ذلك الوضع ومما يحتج ان يورد شكا على ما قيل في اثبات هذه الأربع ان الخلوص الى اثبات الكيفيات الأربع المذكورة حتى لم يظن بسببها ان المزاجات اربع وان العناصر لذلك اربعة انما كان بسبب الرجوع الى الحس وتقديم اللمس على غيره ورجوع الكيفيات الملموسة الى هذه الأربع يجب ان يكون المعنى الذي يسميه رطوبة هو المعنى الملموس لا معنى اخر يشاركه في هذا الاسم ثم المعنى الذي تشترك فيه الماء والهواء الذي تسميه رطوبة ليس هو الرطوبة الملموسة وذلك لان هذا المعنى الذي يسمونه الرطوبة ليس يجوز في الهواء وجود الحرارة والبرودة المحسوستين في اناء تين فقد يجوز ان يستحيل الهواء من كل واحد منهما الى الأخر ويكون الهواء هواء فان الهواء اذا اوبرد لم يجب بذلك ان يكون قد استحال في جوهره واما الهواء اذا بلغ من تكاثفه الى ان يبس ومن تخلخله حتى يصير نارا عندكم لم يكن حينئذ هواء فالهواء الخاص الذي تسميه هواء لا يباين المعنى الذي تسميه رطوبة الذي يشارك فيه الماء عندكم فاذا كانت الحال كذلك وجب ان يكون الهواء دائما بحيث يلمس رطوبة وان كان لا يجب ان يكون دائما ان يلمس حرارة او برودة فانك ترى ذلك وهذا يلزمه فلو كانت هذه الرطوبة ملموسة لكان يجب اذا كان الهواء معتدلا لا حار ولا بارد وكان ساكنا الا حركة فيه ان يكون اللامس يلمس رطوبة اذ الرطوبة لا يفارقه كما يلمس ما يسميه الغامة رطوبة من الماء ولو كان الهواء دائما بحيث يلمس رطوبة لكان الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما محسوسا لكان الجهور لا يشكون ولا يظنون هذا الفضاء الذي بين الأرض والسماء خاليا اذ الريح قد تهب فيه وهي ما يسبب اليه او حرا او بردا كما انه اذا ابرد او سخن فاحسوا به على انه مؤثر في البدن مرة او حرا ان كان هناك هواء واحد اذا كان هناك برد او حر فبتين ان سبيل هذه الرطوبة التي فيها ملموسة خلاف سبيل الحرارة والبرودة في انها ملموسة فاذا كان كذلك لم يكن استناء على امر صحيح ثم ما معنى قول القائل ان الرطوبة سريعة كذا او عسيرة كذا وكذا وان اليبوسة بالضد في الأمرين فان السريع والعسير ما يقاس بهما انما هو بالقياس الى غيره وليس له حد محدود ويجب ايضا ان لا تكون الشيء مطر رطبا او يابسا بل بالقياس الى غيره على ان صناعة المنطق منعتك ان تؤخذ في حدود الأمور الغير المضافة معا ان مضافة على انها الجزاء لحدها هذه وما اشبهها شبه من حقها ان تحدا وتشعرها حتى يكون القضاء على الأمر بحسب ما عان جانبها فلنشتغل الآن بما يجب ان نقدمه

الفصل الحادي عشر في حل شطر من هذه الشكوك

نقول ان تحديدنا الأمور التي هي محسوسة بالحقيقة تحديد محدود ناقصة واعني بالمحسوس بالحقيقة ما ليس احساسه بواسطة محسوس اخر والعرض فان تكلفنا لها حدودا واشرحها اسما فربما حددناها او سمناها باضافات اعتباران لا يدل شيء منها بالحقيقة على مهيتها بل على امور بارزة لذلك من البعيد ان نقدر على ان نحد الصفرة والحمرة والخضرة بل السواد والبياض لكنه لما كان السواد والبياض طرفين وسما بسهولة لنا بثرهما في الأمثال على الأطلاق الذي نحتاج ان نقدر مثله في الأوساط فيعسر وذلك لتباين بالحقيقة امر ليس هو مفقودا لمهية السواد والبياض ولا من فهم ذلك فهم ان الشيء سواد او بياض اللهم الا ان يكون قد احس السواد وتخيله ثم احس هذا غفل عنه فجعل علامة له وكذلك يجب ان يعرف حال الحرارة والبرودة بالحقيقة وان الحدود التي قيلت حدود غير محققة ولا محكمة بل انما يقال بقياسها الى افعالها في امور من المركبات عندنا او في البسائط والأقل امتدادا وعلى تخيلها تحديدا حقيقيا وبالجري ان يكون الحرارة كما يجمع بعض المتجانسان فقد يفرق بعض المتجانسان كما يرد الحطب بفرقه ولكن يجب ان يفهم ما قالوه على ما قوله ان الحرارة يفعل في الأجسام

البسيطة ويفعل في الاجسام المركبة والجسم الواحد البسيط مجتمع فيستحيل ان يقال النار تجمعه اذ قولنا
كذا يجمع كذا معناه انه يجمع ما ليس مجتمع والبسيط المذكور مجتمع الاجزاء متشاكلها واما امر التفريق فلا مدخل له
في تعيين البسيط وذلك ان التفريق انما هو في ما بالقياس الى الاشياء المختلفة فهذا الفعل المنسوب الى الحار وهو جمع
وتفريق انما يقال بالقياس الى الجسم فيه متشاكلة مفترقة ومختلفة مجتمعة والجسم الذي جعل فعل الحار بالقياس اليه هو المركب لقابل لفعل النار وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزاؤه متشابهة الانفعال التحريك عن
الانفعال الحار فان الجسم المتشابه الانفعال عن تحريك قوة واحدة محركة كالحار هو بسيط من حيث الاستعداد لذلك وهو لا يكون بسيطا ولو كان مركبا من اجزاء كانت اجزاؤه مختلفة في استحقاق الاماكن الطبيعية الخاصة بها والحار اذا فرق فانما يفرق بتحريك بحيث في الاجزاء المختلفة ولا سواء قبول الخفيف والثقيل للتحريك الى الجهات فاذن يجب ان يكون هذا المركب مختلف الاستعداد فيكون اقل ما يستحيل اجزاؤه يستحيل بالسخونة وكل جزء اسرع فيه التسخن كان اسرع الى التصعد فيعرض ان ينفصل بعض الاجزاء الحيز العلو اسرع وبعضها ابطأ ولا يقبل بعضها ما يصعد به فاذن ليس كل الاجسام يقبل التصعيد والتجزي بالنار نعم قد يتفق ان يكون ما لا يقبل التصعيد مخالطا لما يتصعد مخالطة شديدة فيستتبع تصعيد الحار ما يخالطه تفريقه منهما ويكون المتصعد اغلب فيصعد ذلك الآخر تبعا له واذا فعلت الحرارة هذا الفعل عرض ان تفاصلت المختلفات ضرورة وصار كل الجنس واحد يليه فيجتمع فيه وان كانت عطبة الجواهر قابلة للانفصال بسهولة كان لجمعها انضاء وان كانت يابسة لا يتصل بسرعة كان اجتماعها حصولها في حيز واحد وان لم يكن انضاء على ان النار في قوتها ان تسيل اكثر الاجسام حتى الزجاج والطلق والنورة والملح والحديد لسيلان ما بزيد وخصوصا اذا اعينت بما يزيدها استعدادا كالكبريت والزرنيخ والاملاح الحادة واما بعض الناس ان الماء وتفرقه الماء كذلك فان النار لا تفرق الماء بل اذا انحل جزء منه هواء فرق بينه وبين الماء الذي ليس من طبعه ثم يلزم من ذلك ان يختلط بذلك الهواء اجزاء مائية فيصعد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا فاطلان من الناس من ظن ان البخار هو طبيعة اخرى غير الماء والهواء وغير المختلط منهما واما ما يتعلق به من عقد البيض فليس عقده جمعه بل هو احالة له في قوامه ثم ان النار ستفرق ذلك عقرب يعرف ذلك اصحاب الجمل النظر واما الذهب فانه ليس لا يفرقه النار اذ انه ليس متشابه الجوهر ولا متشابه الانفعال ولا ان النار من شانها ان لا تفرق المركبات ولكن لان الامتزاج في جوهر الذهب والنار ومزين بسايط شديدة جدا فكلما انال شيء منه الى التصعد حبسه لما نال الى التحدر فيحدث من ذلك حركة دورانية وعليا فيكون النار قد اوجبت تاثير المختلفا لكن هنا شيء اخر فالامور التي تنسب الى القوى الكيفيات الطبيعية وخصوصا العنصرية تنسب اليها بشرط ان لا يكون عايق فان الحقة انما يقال لها انها تصعد بشرط ان لا يكون عايق والثقل كذلك فانما يقال انه ينزل بشرط ان لا يكون عايق وما نعه وكذلك الماخوذ في حد النار من تفريق كذا ومن جمع كذا واما ما قيل في حد بعض الفعل والانفعال فلعمري ان الاعتبار اذا توجه نحو الاضداد كانت متفاعلة وكانت نسبة الحر الى البرد في الفعل والانفعال قريبا من نسبة الرطب الى اليابس في الفعل والانفعال وان كان لقائل ان يقول ليس يجب ان يكون الاضداد كلها متفاعلة بل من الاضداد ما يتبع اضدادا اخرى مثل الابيض والاسود فان اللون الابيض لا يجعل الاسود الى البياض ولا بالعكس بل بالمخالطة فيكون استحالة الهيولى نحو ضده لاستحالة الحار في اضداد افعالها ولا يبعد ان يكون له ان يقول لم يشبه ان يكون الرطب اليابس من ذلك القبيل

فانا لم نشاهد

فانا لم نشاهد رطبا رطب اليابس او يابسا يبس الرطب بالاحالة دون المخالطة واما الرطب فبلا واما اليابس فنشفا
واما الحار والبارد فيفعل احدهما في الآخر بالاحالة من غير ان يتغير الجوهر في نوعه اصلا كما قد صححنا من احالة
الحار للبارد وانه ليس كله على سبيل نفوذ ومخالطة فيشبه على قول هذا القائل ان يكون استحالة الاجسام
البسيطة في الرطوبة واليبوسة تابعة لاستحالة اخرى او الكون والفساد ولا يكون للرطب ان يحيل الى اليبوسة من غير
فساد الجوهر او من غير استحالة يتقدمها ولا لليابس ان يحيل الى الرطوبة من غير فساد واستحالة كما للحار ان
يحيل البارد والبارد ان يحيل الحار وغير ذلك فان الماء اذا صار ارضا لم يكن ذلك لاستحالة اولية في رطوبة
او يبوسة بل لاستحالة الصورة الجوهرية التي يتبعها الكيفيات على ما بينا فيكون لما استحالة الصورة الجوهرية
استحال ما يتبعها بان فاض عن الصورة الجوهرية الحادثة ضد ما كان فاض عن الصورة الجوهرية الفاسدة كما ان الهواء
اذا استحال ماء فنزل لم يكن الحركة المستفلة حادثة عن ضد الحركة المتصعدة الاولى بل عن الصورة المعاندة للصورة
الموجبة للتصعيد واما الماء اذا جمد ويبس فليس ذلك له عن يبوسة فعلت في رطوبته بل عن البرد فيكون البرد هو
الذي اوجب اليبس ويكون الحر بازائه هو الذي يوجب الترطيب والتسييل فيكون هاتان الكيفيتان منفعلتين
عن الحر والبرد ولا ينفعل احدهما عن الآخر انفعالا اوليا والحر والبرد ينفعل احدهما عن الآخر انفعالا اوليا وهذا
قول ان اراد مريد ان يدفع الشك به عسرت مقاومته لكنا نسلم ان الرطب من شانه ان يرطب اليابس واليابس من
شانه ان ييبس الرطب ونقوله بعد ذلك اولا الى ان نورد جوابا آخر ان هذا النحو من الفعل والانفعال لا يصلح
ان يلتفت اليه في التحديدات وانما يحل القوى بافعال وانفعالات على غير هذا النمط وذلك لانا اذا اردنا ان نحد
الرطب استحال ان ناخذه في حد نفسه واستحال ايضا ان ناخذ ضده في حده وذلك لان ضده ليس باعرف منه فكيف
نفسه وانما يجب ان ناخذ في الحدود والرسوم ما هو اعرف من الشيء وايضا اذا اخذنا ضده في حده وكان ضده ايضا
اذا اخذ على نحو حده حد به واخذ هو في حده يكون قد ادرنا التعريف وعاد الامر الى تعريف الشيء بنفسه مثاله اذا
اردنا ان نحد الحرارة فقلنا هو الذي يسخن البارد ويكون قد اخذنا التسخين وهو التحرير الذي هو افادة الحرارة في حد
الحرارة فيكون قد اخذنا الحرارة في حد الحرارة واخذنا ايضا البارد في حد الحرارة وكذلك الحال في جانب البارد و
البرد ليس اعرف من الحر ولا الحر من البرد واذا كان قانون الحد ما ذكرناه وكذا نحد الحرارة من حيث فعلها او
نعرفها من حيث فعلها ذلك الفعل الذي في ضدها فقلنا ان الحار ما يسخن البارد احتجنا ان نقول والبارد ما يبرد
الحار فيكون قد اخذنا الحار في حد البارد المأخوذ في حد الحار وهذا امر مردود فبين ان نحو هذه الافعال لا
يؤخذ في حد هذه القوى ولا في تعريفاتها التي تناسب الحدود بل انما ينسب القوى في حدودها الى افعال وانفعال
يصدر عنها يكون تفهيمها ليس دائرا على تفهيم المحدود وان الحار والبارد يصدر عنهما افعال ليست نفس التسخين
والتبريد ولا دائرا عليهما وتلك الافعال مشهورة والرطب واليابس ليس كذلك البتة ولا يتصور الرطب الا
من جهة سهولة قبول التشكل وسهولة الاتصال وسهولة تركهما واليابس من جهة عسر قبول الامرين وعسر الترك
لهما وهذه الاحوال منسوبة الى الانفعال فان اردت ان تعرف بالفعل الذي لكل واحد منهما على حسب التضاد و
الانفعال الذي على حسب ذلك ان سلم ذلك لم يكن تعريفا حقيقيا واما الحار والبارد فان عرفا بالانفعال
المذكور الذي يجري بينهما لم يكن تعريفا حقيقيا بل يجب ان يكون تعريفهما على النحو الذي قيل فالحار والبارد

يقال لهما

يقال لها كيفيتان فاعلتان ليس بالعياس الى كل شئ ولكن بالعياس الى هذه الاجسام المركبة المشاهدة فانها تفعل فيها افعالا ظاهرة مما قيل ولا ينفعل انفعالا الا عن الملاقاة واذا قيل للرطوبة اليابس انفعالين فليس بالعياس الى كل شئ بل بالعياس الى هذه الاجسام المشاهدة فانها لا تفعل فيها الا ما يسبب الى الفعل والانفعال المتضادين ولا ينفعل فيها شئ آخر بل ينفعل منها بسهولة او عسر بعد هذا فالذي يجب ان يعتمد في هذا شئ آخر وهو ان فوق لنا كيفية انفعالية يعني بذلك الكيفية التي بها يكون الجوهر مستعدا لأن ينفعال اما على سهولة او على صعوبة ويعني بقولنا كيفية غير انفعالية هذا الاستعداد ويعني بالفعلية الكيفية التي بها يفعل في المستعد فعلا ما واما بالجملة فان الكيفية نفسها لا ينفعل البتة ووحدها لا يفعل اذ لا يوجد وحدها وانما يفعل بان يماس او يجاور او يكون لها النسبة في المتشابهة التي بها يصح الفعل ثم ان الحرارة والبرودة ليستا من الكيفيات التي بها يستعد الجوهر للانفعال خصوصا ما او في الشك في ذلك لان الحار ليس مستعدا للبرد لانه ضد لكيف والبرد يبطل الحر ما دام هو وهو حار فيمتنع ان يصير باردا فالحر يمنع وجود البرد لا ان يعد له المادة بل المادة مستعدة بنفسها لقبول البرد المعدوم فيها لكنه يبقى ان يقال ان ذلك الحار وجود الحر الذي يضاد البرد وبما يستحيل وجوده معه وكذلك حال الرطوبة عند اليبس وليست الرطوبة انفعالية لان الرطب قد ينفعل الى اليبس وهو رطب بل بان يزول الرطوبة وهذا النمط لا يجعل الكيفية انفعالية بل نحو النمط الذي للرطوبة في قبول حبسها بالتشكيل والتوصيل بسهولة فان الجوهر يقبل بالرطوبة هذا التاثير وهو رطب يبقى له ذلك ما بقيت له الرطوبة ومع ذلك فان اليابس الرطب هو ضد ما للحر والبرد وينفعل كل واحد منهما منفعلا تابعا للتسخين والتبريد والرطب واليابس لا ينفعلان في الحار والبارد شيئا الا بالعرض مثل الخشب المنسوب الى الرطوبة والخشب هو اما على وجه يضطر الحار الى هيئة من الاجتماع والتشكل مضادة لمقتضى طبيعته اذا كانت بينة فلا يجب الا اذا ابطلت طبيعته واما على سبيل ان لا ينفعل الرطب لكرامة اذا قويت بالقوة المحيلة فلا يستحيل الى مادة تحفظ الحار فلا يتولد حار بعد حار واذا انفصل الحاصل من الحار صاعدا لم يكن ما يحفظ اتصاله كما يعرض عند كثرة دهن السراج وهذا في الشيء الذي يتشان وقد يتحقق حال فعلية الحار والبارد وانفعالية الرطب واليابس فنظر الى ما يسهل من الصعب والمتعذر

الفصل الثاني عشر في حل وطعنة اخرى من هذه الشكوك

واما الشك الذي اورد بعد هذا فلجواز ان يجاب عنه ان ايجابنا وجود عناصر اربعة ليس المعول فيه كله على القسمة بل على قسمة يتبعها وجود فان الشيء اذا اورده العقل في القسمة ثم دل على الوجود ولم يكن اظهر منه وقد وجدنا الحر والبرد بالكيفيتين المنفعلتين ليس ايما يلايم الواحد منهما الرطوبة دون اليبوسة واليبوسة دون الرطوبة فقد رأينا اليابس يسخن ورأيناه يبرد وكذلك رأينا الجسم الرطب يسخن ورأيناه يبرد فلم يكن اجتماع البرد مع الرطوبة واليبوسة او اجتماع الحر مع الرطوبة واليبوسة مستنكرا في العقل المعتاد وفي الوجود المحسوس اذ كانت المادة تحتمل ذلك وكانت انما واجبة في الوجود بالحديث الكثير في ازدواجات يقع من مفرط ومعتدل فنقول في جوابه ان المادة البسيطة اذا كانت فيها مادة مسخنة وكان من شانها ان يقبل التسخين فمن المحال ان لا يسخن التسخين الذي في طباعها ان يقبلها الا لعائق وذلك لان من شان المسخن اذا لقي ما ليس فيه تسخين وهو يقبلها ان يحدث فيه تسخينا والتسخين مسخنة اذ من شان التسخين اذا لاقى مادة ان يحدث فيها تسخينا اخر وكيف اذا كانت في نفس

المادة واحتملت المادة سخونة اخرى فهذه القوة المسخنة اذا احدثت حدا من السخونة فبعد ذلك اذا لم يفد سخونة والسخونة
الموجودة ايضا في المادة اذا لم يفد سخونة بعد التي افادت فاما لاجل ان طباعها ليس يفيد السخونة في القابل الا وقتا
ما وبحال ما وقد فرضنا القوة مسخنة بطباعها وكذلك السخونة الحاصلة منها التي يحدث عنها سخونة فيما يلاقيها
واما لان المادة لا يقبل وقد فرضنا انها يقبل اكثر من الحد الموجود في الفاتر والمعتدل بل يسخنها كذلك واذا كانت
حارة كان امعانها في التسخين عند وجود ما بوجوده يكون السخونة اولى منها اذا كانت باردة واما لعايق ونحن
لا نمنع ذلك انما نتكلم على مقتضى الطباع فان القوة المبردة في الماء يجوز ان يعاق عن التبريد اصلا فضلا
عن ان يبالغ في التبريد فربما كان العايق داخلا وربما كان خارجا فاذ لا عايق ولا امتناع قبول في المادة
عن ان يسخن زيادة سخونة عن تلك القوة بعينها وعن السخونة الحادثة فيها الى الغاية التي من شانها ان يبلغها حادثا
فيها السخونة عن السخونة التي لا حائل بينها وبينها التي هي اولى ان يحدث فيها سخونة من سخونة خارجة قائمة
فاعلة في جسم ملاق احداث الميل الطبيعي للميل بعد الميل على سبيل الحمية كما قد عرفته فواجب ان يكون
الامر فيها بالغا الغاية وليس هذا كما نعلم من حال القوة المصعدة للنار الصغيرة فانها لا يبلغ الغاية الممكنة
في الاسراع فان ذلك العايق من خارج وهو ما فيه الحركة فانه يمتنع عن الانخراق له ويقاومه فلا يقدر
بتلك القوة ان ينخرق فوق ذلك فيعرض في فعله من العايق من قصور لا يعرض لما هو اكثر واقل قبولا للمقاومة
ولو لم يكن مقاومة من جهة المتوسط لكانت الحركات كلها متشابهة كما يدلك في مواضع اخرى وكذلك لو لم يكن
في الماء مقاومة للتسخن لكان تسخن بلا فتور غاية السخونة عند لقاء المسخن فيجب من هذا انه اذا لم يكن
مانع كانت المواد المتسخنة من القوة المسخنة الموجودة فيها يتسخن على السوية فاذا كان بعض الاسطقسات
لا يبلغ الغاية في التسخن الطبيعي عن طبيعته وليس عايق من امر فيه عن طبيعته وليس يجوز ان يكون الطبيعة
وحدها عايقة وموجبة فيجب ان يكون بوساطة امر اخر يفيض عنها فيكون القوة اذا كان من شانها ان
يسخن ويرطب معا عاقت الرطوبة المادة عن ان يقبل السخونة عن تلك القوة الى غاية الحد بل قعدت بها وكانت
المادة لا يبقى رطبة اذا افرط فيها الحر فيكون الرطوبة التي تفيض عن القوة يجعل للمادة حدا محدودا في استعداد
قبول الحرارة ولقائل ان يقول ان المادة وان كانت مستعدة فانها لا يخرج الى الفعل الا عن قوى يقوى
عليه على اخراجها الى الفعل فان المتوسط مستعد ايضا للانخراق الاشد والماء مستعد للتسخن الاشد ولا يكفيه
ذلك ما لم يكن قوة يقوى عليه لانه مستعد لامر عن علة فاعلة ذات قوة محدودة فاذا كانت القوة ليس لها ان
يسخن اكثر من حد او يخرق اكثر من حد لم يكف استعداد المادة فنقول ان تصور ما قلناه على الحقيقة يغني عن ايراد
هذا الشك وذلك لان القوة اذا كانت من شانها ان يسخن ووجد القابل المستعد بلا معاوقة استحال ان لا يسخن
وان لا يقوى على ان يسخن فهذه القوة بعد ان وجدت منها السخونة لم يبطل منها انها يوجد السخونة في القابل المتسخن
عنها كل وقت ووجود ما وجد من السخونة المقدرة عنها لا يمنع القابل عن ان يكون قابلا للسخونة الموجودة فيها
من شانها ان يوجد السخونة في اي مادة لانها قابلة للسخونة ولا مانع لها فاذا كانت المادة الخارجة يسخن عن تلك
السخونة فالمادة الملاقية اولى ان يقبلها وفي طباع القوة والسخونة ان يوجدها لا من حيث هي زيادة اولية بل من حيث
هي سخونة فان تلك الزيادة سخونة لا بشيء اخر كما ان مسخنا اخر انضاف اليه لكان يفيد سخونة والقوة و

لا تخفى ان يحدث عن تلك القوة في المادة بعد ما حدث من السخونة سخونة اخرى زايدة في طباعها م من خارج فهناك عايق

السخونة

السخونة من شانها ان يوجد السخونة كل وقت لذاتها لا بسبب كان عنها سخونة او لم يكن والسخونة التي
عنها لا يمنع ان يفيض عنها ايضا السخونة في طباعها ذلك والتاخر الى وقت فان على سبيل الوقوف لا معنى له
فان في الزمان الذي بينهما لم يكن عابق فالمحال ان يحدث ذلك بلا فاعل وقوف وليس حال الحرق كذلك
فان الحرق وجوه ان يكون شيئا بعد شيء اذ الاقرار للحركة وكل ما يجري مجرى الحركة ثم المتحرق وان كان قابلا
بما ذيبه هو مقاوم بجوهره مقاومة شديدة وغير شديدة ولهذا لا يحرق الماء والطواعن السوط اذا دام استوى
الحرق وترك طريق الرفق لانه يعمل قليلا لما فيه من المعاونة ونسخن الماء انما يكون شيئا بعد شيء لان
في اول الملاقاة يكون الماء باردا او البرد يمنع استعداد المادة للضد ما دام ثابتا يحدث اولا في دفعات نقرضه
اولا حرارة ما بعد الاستعداد المعوق ثم يكون للفاعل بعد ذلك حرارة من خارج وحرارة في المادة تعاونان
على الحالة ويكون البرد المعاوق اقل فيكون في الزمان الثاني يسخن اسرع واشد وذلك لان حال الفاعل
والقابل معا في الزمانين مختلفان وليس هكذا الحال في مسئلتنا نحن على انا لا نناقش في ان يسمى ازدياد
التسخين في مادة الهواء عن القوة وعن السخونة الحاصلة في زمان على الاتصال ولكن ذلك ايضا غير موجود وقول
القائل ان السخونة يسخن الى حد ما لا يقوى على اكثر من ذلك وان كان ممكنا في الوجود في طباع المادة فقول لا
يلتفت اليه فان ذلك انما يكون اذا فيس الى مقاوم واما اذا لم يكن مقاوم وهذا القول صحيح لانه اذا احدثت منه سخونة
لم يكن عابق عن ان يحدث عنه اخرى الى ان ينتهي الى الحد الذي في قوة المادة قبوله اذا لم يكن مانع وهو الحد الذي للشيء
مثلا فلا يكون هناك تحدد في النهاية البالغة وقد بقينا هذا بالحرق ان نعود الى مسئلتنا فنقول قد بان ان
بعض الاجسام البسيطة اذا كانت فيه رقة تسخن وترطب بالطبع وكان في جسم اخر ايضا مثلها لم يجز ان يكون احد
الجسمين حارا رطبا على حد والاخر اقل في احدها او كليهما او اكثر بل يجب ان يتشابها في ذلك الا لعابق فان لم يتشابها
ولا عابق من خارج فانما يجوز ان لا يتشابها في كيفية واحدة حين لا يكون هناك عابق من خارج الا لعوق من الكيفية
الثانية فيكون العابق وجود الكيفية الثانية التي يفيض عن تلك القوة بعينها فانها تمنع المادة منعا ما وتعاد فيها
عن الاستكمال فيفيض الاستعداد الفعل المنسوب الى المعاونة فيصير لها المادة غير قابلة الا لشدة وعسر ان كانت
الطبيعة فاعلة لكن اما قائل ان يقول ان العوق ايضا يجب ان يبلغ الغاية او لا يكون اصلا فان نسبة العوق الى القوة
والمادة نسبة التسخين اليهما وكما ان التسخين يبلغ الغاية اذا لم يكن عوق كذلك العوق يجب ان يبلغ الغاية فنقول
نعم اذا لم يكن للعوق عابق واما القوة المسخنة فمعاوقة للعوق فلا يبلغ الحد الاقصى واذا كان كذلك انحل
الشك المذكور ولقائل ان يقول كيف يمكن ان ينبعث عن مبدإ واحد قوتان يعاوق احديهما على الاخرى
ويفيضان بل ان يفيضا فعلان والمادة واحدة غير مختلفة فنقول ان ذلك ليس على سبيل المقابلة بل على سبيل استعداد
المادة ومعنى العوق هو هذا المعنى وهو ان وجود يجعل المادة محددة الاستعداد وذلك لان الحرارة اذا احدثت
مرة صرفة ومرة متوسطة فلان احديهما يكون مع يبوسة والاخرى مع الرطوبة وكذلك البرودة فهي بالعود قسما
الى الاربع

الفصل الثالث عشر في حل ما في الشكوك

واما الشك المذكور في التماس البيت
لاثبات كون النار مفارقة للهواء بالها اشد منه سخونة وهو من طبيعتها بل بالفصل الذاتي فقد فرغ
من ذلك وبين ان هناك مكانا لجسم طبيعي غير الهواء وانه حار واما ما اخذ في الشكوك كالمسلم من فوق النار

البسيطة فامر لا يقول به الا المقصر في الصناعة فلذلك لا يلزم الا من قال ان المركب اقوى من البسيط في الكيفية
على ان لقائل ان يقول منا ولا ان المركب قد يعرض له ان يكون اقوى من البسيط في الكيفية اذا كان هناك اسباب
اخرى يوجب الازدياد في الكيفية غير الذي في الطبع فيظاهر الطبع والوارد الموقد اياه على تقوية الكيفية وان
كان هذا القول ربما لم يلتفت اليه واما ما سئل عن امر النار التي هناك اعني عند الفلك وهل السخونة امر يعرض
لها من حركة الفلك وهي في نفسها غير حارة او هي في نفسها حارة في طبيعتها فنقول انه لا يمتنع ان يكون التحريك
يسخن ما ليس بسخين في طبيعته ويكون مع ذلك طبيعته الذاتية محفوظة ويكون ما يغير المتسخن الا في السخونة
ولا يمتنع ان يكون التحريك يحيل طبيعة المتحرك الى صورة النارية ابتداء لو وجد خاليا عنها او يكون التحريك في
سبب دوامها مدة وجودها مثل الحك المشعل فانه لشدة التسخين يعد المادة لقبول صورة النارية ويعاوق الاستعداد
المقابل له فيكون الحك سببا موجبا بوجه ما لصورة النارية لا لتسخن شيء له طبيعة قائمة غير موجبة للسخونة
وانما يسخن من خارج فقط بل لافادة الطبيعة التي هي مبدأ السخونة بنفسها حتى لو توهم الحك زائلا والتحريك
باطلا بقي الجسم على الصورة النارية الا ان يرد شيء مفسد للصورة النارية مقاوم لها ولو كانت هذه النسبة من المحاكة
او التحريك دائمة لكان وجوب لبس صورة النارية دائما فالمادة التي هناك ملبسة صورة النارية بمعاضدة من حركة
الفلك ولا مضادة في طباعها لذلك ولو كان في طبيعة ذلك الجسم شيء مضاد لذلك لكان التحريك الذي هناك
يبطل تلك الطبيعة المضادة بفرط التسخين الذي هناك هذا اذا كان التحريك مسخنا وان لم يكن مسخنا فالشبهة
زائلة من كل وجه اذ كانت الشبهة في ان ذلك الجوهر الذي هناك اذ قد عرض له التسخين من خارج فليس ذلك
له طبيعيا وذلك لانه عرض له الحك فيسخنه والحك عرضي فالسخونة عرضية فان المجيب عن ذلك يقول ان السبب
الخارج العارض قد يكون سببا لصورة طبيعية يتنوع بها المادة ويتضح هذا افضل ايضاح في الصناعة
الحكمة الالهية ونعم ما اوجب العناية الالهية اسكان النار في حيز الحركة والا لكان كل ما يتوهم انه يحصل هناك
مما ليس بنار من الاجسام العنصرية ينقلب نارا فيتحرك الى حيز النار الاخرى ان لم يكن حيزه تلك المجاورة ويعقبه
غيره فلا يزال النارية تتضاعف حتى يفسد ما ليس بنار واما التشكيك المبني على ان الحار ما باله يصعد قبل
استحالة صورته الطبيعية كما يصعد البخار والدخان والبارد لا يفعل ذلك فقد يمكن ان يجاب عنه بوجوه من الاجوبة
من ذلك ان الحار في الجملة اقوى من البارد ولذلك ما لا يطاق الماء والنار والجمد لا يبلغ واحد منهما من برده
الطبيعي ان لا يطاق وقد يبلغ ذلك من حره العرضي فكيف يكون الشيء الذي في طبعه حار فيشبه ان يكون الحار لقوته
يغلب على مقتضى جوهر الشيء وطبيعته ولا يقدر عليه البارد او يشبه ان يكون البرد ايضا يهبط ما يعرض له وان لم يحل
الشيء العروض له عن جوهره ولم يغيره كما اذا استحال الهواء ضبابا عن برد فانحدر وهو بعد ضباب فلا يبعد ان يقال
ان الضباب هواء قد برد ومال الى اسفل ولم يبطل صورته الذاتية كما لم يبطل صورة الماء في الجمد او يكون الشيء
البارد الذي يتصعد بالتسخين هو ارض وماء قد يقبلان حرا اشد من حر الهواء ولا يكونان بعد قد فسدا فسادا
تاما فيظهر صعودهما في الهواء ومجاورتهما اياه ولعل ما يبرد من النار يعرض له ان ينحدر من حيزه الى حيز الهواء
لكنه اذا انحدر لم يكن ذلك محسوسا لان النار البسيطة غير محسوسة ولعل الضباب هواء متكاثف متبرد لكنه ليس
مستحيلا بعد الى المائية وايضا فلقائل ان يقول ان البخار والدخان يصعدان على سبيل مرافقة النارية و

٢ الدخان

ولعل الهواء والنار ليسا يقبلان من البرد ما يصير ان يبرد من الماء حتى يرتابا فدين في الماء هبوطا

بالقسر وعلى ما قلنا قبل وبالجملة ان صعدا بالمرافقة لم يلزم السؤال وان صعدا لا بالمرافقة بل بالاستحالة
في الكيفية فقط فالفرق ما قيل واما الشك المبني على عدم استحالة ان يكون ما تحت الفلك طبيعة واحدة وانما
يختلف بالاعراض فيبطله وجود الحركات الطبيعية مضادة لوجود المركز والمحيط والجسم المتشاكل الطبيعة النوعية
لا يختلف حركاته الطبيعية اذ لا يختلف قواه الاصلية واما ما يظن ان السكون يبرد اذ الحركة تسخن فذلك باطل
فانا قد بينا ان السكون عدم الحركة وعدم العلة علة لعدم المعلول لا لضد مقابل له فان الحركة اذا كانت توجب حرارة
فان لا يكون حركة هو ان لا يوجب حرارة واما ان توجد برودة فيحتاج الى علة فيشبه ان يكون الجسم الساكن البعيد
عن الحركة قوي الاستعداد لقبول القوة المبردة من الاشياء الكامنة المواد صورها ويكون ضعيف الاستعداد لقبوله
الطبيعة المسخنة بل يحتاج الى معاون من حرارة تماسه او حركة حتى يستعد فيتناول من واهب الصور ما يستعد له
وسنطنب في هذا حين نتكلم في الفلسفة الاولى واما الشبهة المبنية على حال اللمس فيجب ان نقدم لحلها مقدمة
ونقول ان قولنا ان الرطوبة سهلة القبول والترك هو على سبيل التجوز فان السهل والصعب يكاد ان يكون من المضاف
وليست الرطوبة من المضاف ولكن يجب ان يعلم ان الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه البتة عن قبول الشكل والانحصار
والاتصال وعن رفضه مع زوال القاسر راجعا الى الجهة التي له ان يتحرك اليها والشكل الذي له ان يتشكل بالطبع
به واليابس هو الذي في طباعه ممانع الا ان في طباعه امكان قبول ذلك عند تكلف تجشمه القاسر اياه فيكون
نسبة الرطوبة من هذا الوجه ومن حيث هو هكذا الى اليبوسة قريبا من نسبة الامر العدمي الى الامر الوجودي فيكون
الاحساس بالرطوبة ليس الا ان لا يرى مانع ومقاوم وباليبوسة ان يرى مانع ومقاوم فالرطوبة وحدها لا
يثبت عند الحس من جهة اللمس وحده جسما واليبوسة يثبت ذلك واذا نسبنا احد الطرفين الى الحس بالذات كفانا
امر مقابلة العدمي في امر المزاوجة بل لو وجدنا بالحس للمسي كيفيتين لتمت المزاوجة الرباعية بين متضادتين
وبين قنية وعدم فليكن هذا مبلغ ما نقوله في حل الشكوك المذكورة على الاختصار

الفصل الرابع عشر في انفعالات العناصر بعضها من بعض واستحالتها في حال البساطة وفي حال التركيب وكيفية تصرفها تحت تاثير الاجسام العالية

فقد تبين مما سلف ان العناصر للكائنات الفاسدة اربعة لا غير واذا اعتبر المعتبر صارف النبات والحيوانات المتكونة
في حيز الارض مستمدة من الارض ومن الماء ومن الهواء ووجدها تتم بالحار المنضج والارض تفيد الكائن تماسكا
وحفظا لما يفاده من التشكيل والتخليق والماء يفيد الكائن من سهولة قبول التخليق والتشكيل ويستمسك جوهر الماء
بعد سيلانه بمخالطة الارض ويستمسك جوهر الارض عن تشتته بمخالطة الماء والهواء والنار يكسران عنصرية هذين
ويفيد انهما اعتدال المزاج والهواء فيخلخل ويفيد وجود المنافذ والمسام والنار تنضج وتطبخ وتجمع وهذه الاربعة قد ظهر
انها يتكون بعضها من بعض وان لها عنصرا مشتركا وان ذلك بالحقيقة هو العنصر الاول ومع ذلك فان تكون بعض
منها من بعض اسهل وتكون بعضها من بعض اعسر وتكون بعضها من بعض وسطا فاما السهل فاستحالة عنصر الى
مشاركه في احدى الكيفيتين وهو فيها ضعيف مثل استحالة الهواء الى الماء فان الهواء يشارك الماء في كيفية الرطوبة
ويخالفه في كيفية الحرارة وكيفية الحرارة فيه ضعيف والبرودة في الماء قوي فاذا قوي عليه الماء وحاول ان يحيله
باردا في طبعه انفعل سهلا وبقيت رطوبته وكان ماء ليس لان استحالته في هذه الكيفية هو كونه ماء بل يستحيل

مع ذلك في صورته التي شرحنا امرها وصورته اشد اذعانا للزوال عن مادته الى صورته المائية من صورة النار واما
العسر فان يحتاج المتكون الى استحالة الكيفيتين جميعا في طبعه واما الوسط فان يحتاج الى استحالة كيفية واحدة
فقط لكنها قوية مثل ما يحتاج اليه الارض في استحالتها الى النارية والماء في استحالته الى الهوائية ولكل واحد من
هذه العناصر عرض في قبوله الزيادة والنقصان في كيفيته فانه قد يزيد في كيفيته الطبيعية او العرضية وينقص وهو
حافظ بعد لصورته ونوعه لكن للزيادة والنقصان في ذلك طرفان محدودان اذا جاوزهما بطل عن المادة التهيؤ
التام لصورته واستعد استعدادا تاما لصورة اخرى ومن شان المادة اذا استعدت استعدادا تاما لصورة اخرى
ان تفاض تلك الصورة عليها من عند واهب الصور للمواد فيقبلها وبسبب ذلك ما يتخصص المواد المتشابهة في انها
مواد بصورة مختلفة وذلك من عند واهب الصور ويجب ان يعلم ان القوة شيء وان الاستعداد التام شيء اخر والمادة
فيها جميع الاضداد بالقوة لكنها يختص بواحد من الاضداد من جملة الامور المختلفة بما يحدث فيها من استعداد تام يخصصها
به امر فان المحكوك والمتحرك يعد لقبول الحرارة اعدادا خاصا وان كان هو ايضا في طبعه قابلا للبرودة وليس هذا
العناصر وحدها بل للمتكونات ايضا ولكل واحد منها مزاج ومزاجه يقبل الزيادة والنقصان الى حد ما محصور العرض
بين طرفين واذا جاوز ذلك بطل استعداده للملابسة لصورته وهذه المركبات يختلف امزجتها لاختلافها في مقادير
العناصر فيها فمن الكائنات ما الارضية فيه غالبة وهي جميع ما يرسب في الهواء والماء من المعدنيات والنباتات
والحيوانات وقد يجوز ان لا يرسب بعض ما الارضية فيه غالبة فانه يجوز ان يكون الارضية غالبة لمفرد اسطقس
وليس غالبا لمجموع اسطقسين خفيفين ومنها ما المائية فيه غالبة ومنها ما الهوائية ويعسر امتحان ذلك من جهة
الطفو والرسوب وذلك لان الجسم وان كانت المائية فيه غالبة وفيه هواء ونار قليل فهو لا محالة لا يكون بسبب كثرة
مائيته اثقل من الماء حتى يرسب فيه الا ان يكون ارضية كثيرة يزيد ثقلا على مائيته ومنها ما النارية فيه غالبة
وهذا جميع ما يعلو في الجو وقد يجوز ان يكون منه ما لا يعلو لنظير ما قلناه في الغالب فيه الارضية وهذه الغلبة
قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة والذي بالقوة فهو الذي اذا فعل فيه الحار الغريزي من ابدان الحيوان
استحال الى غلبة بعض الاسطقسات ولهذه الاسطقسات غلبة في المركب من وجهين احدهما بالكم والاخر بالكيف
والقوة وربما كان اسطقس مغلوبا في الكمية لكنه قوي الكيفية وربما كان بالعكس ويشبه ان يكون الغالب
في الكم يغلب في الميل لا محالة وان كان قد لا يغلب في الكيف الفعلي والانفعالي فان الميل عند ما يلزم من الصورة
يكون شديد اللزوم للصورة اشد من لزوم الكيف الفعلي والانفعالي وان لم يكن دائم اللزوم فانه قد يبطل
اذا عرض عائق قوي والممتزج فكثيرا ما يعرض له من الاسباب الخارجة ان يغلب من اسطقساته ما ليس بغالب
فاذا عاونت كيفية غير الغالب حتى قوي غلب واحال الاخر الى مشابهته وظهر سلطانه فنقول الان ان الكون
والفساد والاستحالات امور متبدلة ولكل متبدل سبب ولا بد على ما اوضحنا في الفنون الماضية من حركة مكانية
فالحركة المكانية هي مقربة الاسباب ومبعدتها ومقوية الكيفيات ومضعفتها ومبادي الحركات كلها كما وضح
من المستديرة فالحركات المستديرة السماوية المقربة لقوى الاجرام العالية ومبعدتها هي اسباب اولى للكون
والفساد وعوداتها لا محالة اسباب لعود ادوار الكون والفساد والحركة الحافظة لنظام الادوار والعودات الواصلة
بينها والمسرعة بما لو ترك الابطاء ولم يعتدل تاثيره هي الحركة الاولى ونشرح هذا المعنى فنقول انه لو لم يكن

للكواكب

للكواكب حركة في الميل لكان التأثير يختص ببقعة واحدة على جهة واحدة فيخلو ما يبعد عنها ويتشابه فيها ما
يقرب منها فيكون السلطان هناك لكيفية واحدة على جهة واحدة يوجبها ذلك الكوكب فان كانت حارة افنت
مواد الرطوبات واحالت الاجسام التي يحاذيها الكواكب الى النارية فقط ولم يكن مزاج به يتكون الكائنات
الحيوانية ولم يثبت شيء من النباتية نباتا يعتد به بل صار خط ما يحاذيه الكوكب في الغالب كيفية وخط ما لا يحاذيه
في الغالب كيفية مضادة له وخط المتوسط في الغالب كيفية متوسطة فيكون في موضع مثل صيف شديد دائم و
في اخر شتاء شديد دائم وفي اخر ربيع دائم او خريف دائم وفي مثل الربيع والخريف لا يتم النضج وفي الشتاء
يكون النهوة وفي دوام الصيف الاحتراق وعلى هذا فيجب ان يعتبر حال الكيفيات الاخرى والقوى الاخرى ولو لم يكن
عودات متتالية وكان الكوكب يتحرك حركته البطيئة بميل او بغير ميل لكان الميل قليل الغناء والتأثير شديد
الافراط لا يتدارك بالضد المخالط وكان التأثير مقيما في بقعة صغيرة مدة طويلة لا يدور في البقاع كلها الا في مدد متراخية
وكان يعرض ايضا قريبا مما يعرض لو لم يكن مثل ما ذكرناه فكذلك لو كانت الكواكب يتحرك لنفسها الحركة السريعة
من غير ميل عرض ما قيل وان كانت السريعة مع ميل عرض ذلك ايضا وكان مدار الميل وما يقرب منه وما يبعد بالصفات
المذكورة فيجب ان يكون ميل لحفظ حركة غريبة مدة ما ثم يزيله الى جهة اخرى بمقدار الحاجة في كل جهة فوجب ان
يبطئ المائل في جهة ميله حتى يبقى في كل جهة برهة ليتم بذلك تأثيره وان يتكرر على المدار مع ذلك سريعا
لتشابه فعله في جميع الجهة التي هو مائل اليها ولا يفرط تأثيره في بقعة يقيم عليها وبالجملة ليكون جميع الجهات
ينال منه التأثير نيلا معتدلا غير مفسد ولا يزال كذلك الى تمام الحاجة وذلك انما يتم بحركة اخرى سريعة ضرورة
فجعل الذي للميل حركة بطيئة وجعلت له حركة اخرى تابعة لحركة سريعة حتى يوجد العرضان واعتبر هذا من
الشمس فان الشمس يميل بحركتها الى الشمال فتبقى مدة في تلك الجهة لا دائمة على سمت واحد بل متكررة اتباعا
للحركة الاولى فانها ان بقيت دائما افسدت كما لو دام هجيرها وانقصر ايضا فعلها وتأثيرها عن جميع الاقاليم الاخرى
فلما جعل لها ذلك التكرر صار للشمس ان يتحرك المواد الى غذاء النبات والحيوانات حتى اذا فعلت فعلها في الشمال
وجذبت المواد الكامنة في الارض زالت الى الجنوب قبل ان يفسد بالاحراق والتجويف ففعلت فعلها هناك وفعلها هيهنا
وبرد وجه الارض هيهنا واحتقنت الرطوبات واجتمعت في باطن الارض كانها تخزن وتعد لعود الشمس مرة اخرى
لينفق على النبات والحيوانات نفقة بالقسط وبين الامرين تدريج ربيع وخريف لئلا ينتقل من افراط الى
افراط دفعة وليكون الفعل مدرجا فيه فسبحان الخالق المدبر بالحكمة البالغة والقوة الغير المتناهية وبالحري
ان يلحق بهذا القول في الادوار والاجال

الفصل الخامس عشر في ادوار الكون والفساد

من الكائنات ما يكفي في تكونه دورة واحدة وربما كانت مدته تتمة تلك الدورة فما
دونها كضرب من الحيوانات القرقسية والنبات الرعبي فيكون في يوم واحد ويفسد فيه ومن الكائنات ما يحتاج
في تكونه الى ادوار من الفلك ومنها ما يحتاج الى عودات جملة جملة من ادوار حتى يتم تكونها وكل كائن كما ظهر
فيما سبق فاسد وله مدة ينشو فيها ومدة يقف فيها ومدة يضمحل فيها وينتهي الى اجل ولا يمكننا ان نقول قولا كليا
في نسب هذه المدد بعضها الى بعض فهي مختلفة لا تنضبط ومن رام حصر ذلك صعب عليه والذي سمعناه فيه لم يقنعنا
فلعلنا لم نفهمه حق الفهم وعسى ان يكون غيرنا يفهمه على وجهه ولكل كائن اجل يستحقه بقوته المدبرة لبدنه

فانها قوة جسمية متناهية يتناهى فعلها ضرورة ولو كانت غير متناهية لكانت المادة لا تحفظ الرطوبة
الا الى اجل لاسباب محللة للرطوبة خارجة وباطنة واسباب عائقة عن الاعتياض مما يتحلل ولكل قوة من قوى
البدن ولكل مادة حد يقتضيه كل واحد منهما ولا يحتمل مجاوزته وذلك ان جرت اسبابها على ما ينبغي هو
الاجل الطبيعي وقد يعرض اسباب اخرى من حصول المفسد او فقدان النافع المعين فيعرض لتلك القوة ان تقصر
في فعلها من الابد فمن الاجال طبيعية ومنها اختراعية وكل بقدر وجميع الافعال الارضية منوطة بالحركات
السماوية وحتى الاختيارات والارادات فانها لا محالة امور تحدث بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن
علة وسبب حادث ينتهي ذلك الى الحركة ومن الحركات الى المستديرة فقد فرغ من ايضاح هذا فاختياراتنا
ايضا تابعة للحركات السماوية والحركات والسكونات الارضية المتوافقة على اطراد متسق يكون دواعي الى
القصد وبواعث عليه ويكون هذا هو القدر الذي اوجبه القضاء والقضاء هو الفعل الاولي الالهي الواحد المستعلي
على الكل الذي منه تتشعب المقدورات واذا كان كذلك فبالحري ان يشكل على الناظرين امر العود وانه هل
يجب اذا عاد للفلك شكل بعينه كما كان ان يعود الامور الارضية الى مثل ما كان اما عود ما بطل بعينه بالشخص فذلك
مما لا يكون ولا الشكل بعينه يعود بالعدد ولا الامور الارضية تعود باعيانها بالعدد فان الفائت لا يعود بعينه و
الذي يخالف في هذا فسبيله ان يستحي من نفسه الى ان يكشف فضيحته في الفلسفة الاولى فمن الناس من اوجب هذا
العود المماثل ومن الناس من لم يجوز هذا العود واحتج بان الامور العالمية مختلطة من طبيعية واختيارية مثل
كثير من النسل والحرث وعود التشكل السماوي ان اوجب اعادة فانما يوجب اعادة الامر الطبيعي لا الاختياري ولا
المركب من الطبيعي والاختياري فاذا لم يجب عود واحد من الاسباب المبني عليها مجرى الكل اختل العود كله فلم يجب ان
يكون كما كان وذهب عليه ان الاختيار ايضا مما يجب عوده وان كانت العودة يصح فان الاختيار مستند ايضا
الى الاسباب الاول والذي عندي في هذا انه ان كان قد يتفق ان يعود تشكل واحد بعينه كما هو فيعود الامور الى
مثل حالها لكن السبيل الى اثبات عود التشكل الواحد مما لا يمكن بوجه من الوجوه وذلك انه انما يمكن ان يقع للامور
المختلفة عودات جامعة اذا كانت نسبة العودات الخاصة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد وكانت مشتركة في واحد
يعدها فيوجد لجميعها عدد يعد بها مثلا ان يكون احدى العودات عددها خمسة والاخر سبعة والثالث عشرة
تشترك في الوحدة فيكون السبعين عددا مشتركا يعدها هذه الاعداد فيكون اذا عاد صاحب الخمسة اربع عشرة عودة
وصاحب السبعة عشرة وصاحب العشرة سبعة اجتمع الجميع معا ثم جعل يعود في المدد المتساوية اشكال متشابهة
لما سلف وان لم يكن بنسب مدد العودات نسبة عدد الى عدد وذلك جائز لان المدد متصلة لا منفصلة وقد لا يستحيل
ان يكون المتصل مباينا للمتصل كان مستقيما او مستديرا فلا يكون نسبته اليه نسبة عدد الى عدد فقد صح وجود
هذا في المقادير فيصح في الحركات والازمنة لا محالة استحالة وجود شيء جامع يشترك فيه اذ قد ثبت في صناعة
الهندسة ان المقادير التي تشارك مقدارا فهي مشتركة والمتباينات غير مشتركة فلا يشارك مقدارا واحدا
فلا يوجد لها مقدار مشترك يعد جميعها واذا لم يوجد استحال عود التشكل بعينه فان كانت الحركات الاولى
ثم الحركات الثوابت ثم الحركات الاوجات ثم الجوزهرات ثم حركات السيارات يتشارك مدد عوداتها الخاصة في
واحد يعدها فيكون الاعادة للدعاة واجبة وان كان كلها او واحد منها غير مشارك لم يكن ذلك لكن طريق

الاحوال

بالشخص

احاطتنا بهذه الامور هو الرصد والرصد هو على التقريب باجزاء الآلات المقسومة ومثل هذا التقريب لا يحصل التقدير
الحقيقي وحساب الاوتار والقسي وما يبتني عليها ايضا مستعمل فيها الجذور والصم وقد سومح في اجزائها مجرى
المنطقات والتفاوت بين المنطق والاصم مما لا يضبطه الحس فكيف تحققه الرصد فاذن لا سبيل الى ادراك
ذلك من جهة الرصد والحساب المبني عليه وليس عندنا فيه سبيل غيره واما تقسيم العلماء الزمان بالشهور والايام
والساعات واجزائها وتقسيمهم الحركة بازائها وايقاعهم بينهما نسبة عددية فذلك على جهة التقريب مع علمهم
بانه غير ضروري الا انه مما لم يظهر تفاوته في المدد المتقاربة لكنه وان لم يظهر في المدد المتقاربة فيشبه ان يظهر
في المدد المتباعدة واكثر ما يمكن ان يحدس في هذا هو انه يجوز ان يكون عودات متقاربة الاحوال وان لم يكن
متشابهة بالحقيقة ويكون حال الكلي منها قريبا من حال العودات الجزئية كصيف يشبه صيفا وربيع يشبه ربيعا
او يكون اشد مشابهة من ذلك او لعل الامر يكون بخلاف هذا الحدس واذ قد فرغنا من هذا البيان ايضا فبالحري
ان نختم هذا الفن باشارة مختصرة الى علل الكون والفساد ونقول ان لكل كائن مادة وصورة وعلة فاعلية
وغائية يخصه يوجد ذلك بالاستقراء وعلى سبيل الوضع فاما جملة الكون والفساد واتصاله فعلة الفاعلية
المشتركة التي هي اقرب الحركات السماوية والتي هي اسبق فالمحرك لها والعلة المادية المشتركة هي العنصر الاول و
العلة الصورية المشتركة هي الصورة المشتركة التي للمادة قوة على غيرها مما لا يجتمع معها والعلة الغائية استبقاء
الامور التي لا تبقى باعدادها واستحفاظها بانواعها فان المادة العنصرية لما كانت كما يلبس شيئا فقد خلعت
غيره وكان الشيء كما يكون هو قد فسد غيره ولا سبيل الى بقاء الكائنات باشخاصها ثم في استبقاء انواعها
الا بالتناسل والتحادث والتعاقب المتعلق بالكون والفساد والاسبق من ذلك هو الجود الالهي المعطي هو كل موجود
ما في وسع قبوله وابقاؤه اياه كما يحتمله اما بشخصه كما للاجرام السماوية واما بنوعه كما للعنصريات هذا آخر
كتاب الكون والفساد ويتلوه الفن الرابع وهو
كتاب الافعال والانفعالات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الرابع من الجملة الثانية في الافعال والانفعالات مقالتان

وقد فرغنا من تعديد الامور العامة للطبيعيات ثم من تعريف الاجسام والصور والحركات الاولية في العالم و
اختلافها في طبايعها ثم من تعريف احوال الكون والفساد وعناصرهما فحقيق بنا ان نتكلم على الافعال و
الانفعالات الكلية التي تحصل عن الكيفيات العنصرية بمعاضدة من تاثيرات الاجرام السماوية فاذا فرغنا
من ذلك شرعنا في تفسير احوال طبقات الكائنات مبتدئين بالآثار العلوية والمعدنيات ثم ننظر في
حال النفس فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات ثم في الحيوانات ونختم هذه الجملة الطبيعية ان شاء الله تعالى

تعريف ٨ د

والحيوانات ثم ننظر في النبات

المقالة الاولى من هذا الفن وهي تسعة فصول الفصل الاول في طبقات العناصر

هذه العناصر الاربعة يشبه ان يكون غير موجودة على محوضتها وصرافتها في اكثر الامر وذلك لان قوى
الاجرام السماوية تنفذ فيها فيحدث في السفليات الباردة اجزاء يخالطها فيصير بذلك بخارية ودخانية
فيختلط بها نارية وهوائية وترقى الى العلوية ايضا ابخرة مائية وادخنة ارضية فيخلطها بها فيكاد

ان يكون جميع المياه وجميع الاهوية مخلوطة ممزوجة ثم ان توهمت صرافة فيشبه ان يكون للاجرام العلوية من
النارية فان الابخرة والادخنة اثقل من ان يبلغ ذلك الموضع بحركتها واذا بلغت فما اقوى تلك النار على احالتها
سريعا ويشبه ان يكون باطن الارض البعيد من اديمها الى غورها قريبا من هذه الصفة وان لم يكن بد من ان
يكون كل جزء من النار والارض كاينا فاسدا باطنه وظاهره الا ان ما يخلص الى مجاورة الفلك من النار
يمحض ولا يكسر محوضتها بشايب وكذلك ما يخلص الى المركز من الارض يشبه المحض فلا ينفذ فيه تاثير من السماويات
نفوذا يعتد به ولا ينفذ اليه شايب ولا يقبل رسوبا الى ذلك الحد فيشبه لذلك ان يكون الارض ثلث طبقات
طبقة يميل الى محوضة الارضية وتغشيها طبقة مختلطة من الارضية والمائية وهو طين وطبقة منكشفة
عن الماء جفف وجهها الشمس وهو البر والجبل وما ليس بمنكشف فقد ساح عليه البحر وهو اسطقس الماء ويستحيل ان
يكون للماء اسطقس وكلية غير البحر وذلك لانه لا يخ اما ان يكون باطنا غايرا او ظاهرا فان كان ظاهرا فهو
لا محة بحر ليس غير البحر وان كان باطنا لم يخ اما ان يكون مستقرا في الوسط او منحازا الى بعض الجنبات فان
كان مستقرا في الوسط فاما ان يكون بالطبع فيكون الارض اخف من الماء وهذا مح واما بالقسر فيكون ههنا
قاسر للماء الى حفر غور الارض والانحياز فيه وهذا ايضا مح وان كان منحازا في جنبة واحدة فيكون كلية الماء
محصورة في بقعة صغيرة من الارض وكلية الماء لا تقل لا محة عن الارض ان لم يزد عليه ثم يكون مقدار ماء البحر
غير قاصر عن مبلغه فلم لا يكون البحر كلية الماء دونه ولم لا يفيض الانهار في طرطاوس بل في البحر ولا يوجد الى
طرطاوس مفيض الى مفيض على انا لا نشك ان في الارض اغوارا مملوة الا انها لا يبلغ في الكثرة مقادير البحار ولا
الارض يكثر فيها التجاويف كثرة يكون لها تاثير بالقياس الى كلية الارض كما ليس للجبال تاثير في كريته والهواء
ايضا هو طبقات طبقة بخارية وطبقة هواء صرف وطبقة دخانية وذلك لان البخار وان صعد في الهواء صعودا
فانه انما يصعد الى حد ما واما الدخان فيجاوزه ويعلوه لانه اخف حركة واقوى نفوذا لشدة الحرارة فيه واعني بالبخار
ما يتصعد من الرطب من حيث هو رطب واعني بالدخان ما يتصعد من اليابس من حيث هو يابس ولان البخار بالحقيقة
على ما بيناه ماء متخلخل متصغر الاجزاء وطبيعة الماء ان يبرد بذاته وصورته اذا زال عنه المسخن وبعد عهده به
فيجب ان يكون الجزء البخاري من الهواء باردا بالقياس الى ساير الهواء لكن ما يلي الارض منه يسخن بمجاورة الارض
المسخنة بشعاع الشمس المستقر عليها استقرار الكيفيات لا الاجسام وما يبعد عنه يبرد فيكون طبقة الهواء السافلة
بخارا يسخن بمجاورة الشعاع ثم يليه طبقة بخارية باردة ثم يليه هواء اقرب الى المحوضة ثم يليه هواء دخاني وكانه
خلط من هواء ونار وارض ثم يليه نار فيكون هذه الطبقات ثمانية ارض الى الخلوص مائي وطين وبر مع الجبال
والبحر كطبقة واحدة مركبة وهواء متسخن بالشعاع وهواء بارد وهواء اقرب الى المحوضة وهواء دخاني ناري
ونار فهذه طبقات العناصر في ترتيبها ووضعها

الفصل الثاني في احوال الكلية من احوال البحر

ماء البحر ليس حكمه حكم ساير العناصر في ان له طبقات مختلفة ظاهرة الاختلاف
في ترتيب العلو والسفل وذلك لان الماء سريع الاختلاط بما يخالطه يتداف في رطوبته الاشياء ولا يتداف
في رطوبة الهواء لانه ليس عمقه وثخنه مثل عمق الهواء وثخنه فلذلك يشتد اختلاط الاثار بكليته وينفذ
فيه وجذب الشمس لما في باطن الارض وتحريكها اياه يفي بتبليغه وجه البحر واخراجه عنه ولولا ذلك لكان ظاهر

البحر وما يلي وجهه اقرب الى طبيعة الهواء وكان لا كثير تاثير فيه للارضية وليس كذلك بل ماء البحر كله مالح وجهه
او زعاق والماء لا يتغير التغيرات التي بعد الكيفيات الاول بنفسه انما يتغير بمخالطة شيء اخر والهواء اذا خالطه
جعله ارق واعذب ولم يجعله ملحا انما يصير ملحا بسبب الارضية المحترقة المرة اذا خالطته فلم يحظ من زعم ان ملوحة
ماء البحر لارضية خالطته اذا اعتقد مع ذلك شرط الاحتراق والمرارة وانت فيمكنك ان تتخذ الملح من رماد
كل محترق ومن كل حجر يفيده التكليس حدة ومرارة اذا طبخته بالماء وصفيته ولم يزل تطبخ ذلك الماء او تدعه
في الشمس فانه ينعقد ملحا ولهذا ما يتخذ قوم من القلي ومن النورة ومن الرماد ملحا متى شاؤا وسبب ملوحة
العرق والبول مخالطة المرارة المحترقة المائية فيملح ولما اعوز الملح في بعض البلاد وكانوا يتخذونه من رماد
قصب وشجر يكون لهم بهذا التدبير وليس ما ظن قوم من ان ملوحة ماء البحر انما هو بسبب ان الكثيف منه يبقى محتبسا
فيه بعد تبخير البخارات اللطيفة فيكون بسببه مرا فمعلوم ان كثافته باختلاط الارضية به فان لم يزد شرطا
وقلت بمجرد الكثافة فهلا كان الطين مرا او مالحا ولم اذا عاد اليه ما يتبخر عنه في الادوية العذبة والامطار
الجود لا يعود البتة مرة اخرى عذبا فمن المعلوم ان البحر وان انفق صيفا فانه سيرجع شتاء والماء بنفسه ليس فيه
كثيف ولطيف بل هو متشابه الاجزاء انما الكثيف منه ما خالطه ارضية لانه لا شيء اكثف من الماء الا الارض
والارضي اذا خالطته ارضية لا كيفية لها لم يتكيف وانما يتكيف من كيفية الارض فان كانت الارضية شديدة
المرارة لم يتملح بل يزعق وان كانت قليلة المرارة بحيث اذا تحلل في الماء قبل نوعا من الاستحالة عن مرارته ملح
واي ما ملح طبخته انعقد منه اخر الطبخ لا محالة ملح وحتى من البول ومن العرق ومياه انهار ملحته والدليل على ان
ماء البحر متملح بمخالطة الارضية وليس ذلك طبيعيا له انه يقطر ويرشح فيكون عذبا وقد يتخذ كرة من شمع
فيرسل فيه فيرشح العذب الى باطنه رشحا والبحر ايضا قد يكون في مواضع منه مياه عذبة وقد يمده مياه عذبة
الا انه الطف من ماء البحر المجتمع فيه قديما فيسبق اليها التحلل فان اللطيف يسبق اليه التحلل وخصوصا في حال الانتشار يعين
على ذلك كما لو بسط الماء على البرد واذا كان كذلك صار العذب يتحلل بخارا ويصير سحبا وغير ذلك والمالح الكثيف
يبقى وقد يتفق ان يصعد منه بخار الا انه لكثافته لا يجاوز حد البحر بل ينزل عن قريب مطرا مالحا وهذا في
النوادر او يطيب بمخالطة الهواء فمن المعلوم ان الملح اذا طبخ في الماء فيصعد بخار الماء وكان الملح لطيفا يصعد
معه ايضا فالبحر بالحقيقة هو كما قيل انه يعطي الصفو لغيره ويحبس الكدر لنفسه مع انه ياخذ الصفو ايضا
والبحر لملوحة مائية وكثرة ارضية اثقل من المياه الاخرى وزنا ولذلك فقل ما يرسب فيه البيض واما بحيرة
فلسطين فلا يرسب فيها شيء حتى الحيوان المكشوف ولا يتولد فيها حيوان ولا يعيش وههنا نهر عذب ايضا لا يتولد فيه
حيوان لبرده من منبعه الى مصبه وعلى ان في البحر مواضع يعذبها ما ينبع اليها من عيون تحتها وقد قال انبادقلس
ان ملوحة البحر بسبب ان البحر عرق الارض وهذا كلام شعري ليس بفلسفي لكنه مع ذلك يحتمل التاويل فان العرق
رطوبة من البدن تملحت بما يخالطها من المادة المحترقة من البدن وماء البحر قد تملح بقريب من ذلك فاذا كانت ملوحة
البحر لهذه العلة ولغاية هي حفظ مائه عن اللاجون ولولاه لاجن وانتشر فساد اجونه في الارض واحدث الوباء
العام على ان ماء البحر باجن اذا خرج من البحر ايضا وانما يحفظ بعضه بمجاورة بعض وتمدد التمليح الذي يصل اليه فلهذه
الاسباب كان الغالب في البحر مالحا انما العذب منه قليل فطبيعته حارة تلهب النار فوق ان يطفيها ثقيلة لذاعة

الانتشار فان ع

للمغتسل

المتغشل به الحكاك الكاله واذا تميز منه العذب فليس بسبب الارض بل بسبب عيون ذكرناها والاصح منها الاراضي الطينية
اذا جعل فيها المصانع فيتبين من هذا ان جميع اجزاء الماء قابل للاختلاط بما يصعد من الارض وينفذ لما ينفذ
من الهوى الستماوية فليس للبحر طبقات واما اختصاص البحر في طباعه بموضع دون موضع فامر عزيز والعجب بل الحيوان
البحري ينتقل في مدد لا يضبطها الاعمار ولا يتوارث فيها التواريخ والآثار المنقولة من قرن الى قرن الا في اطراف يسيرة
وجزاير صغيرة لان البحر لا محة مستمدة من انهاره وعيون يفيض اليه فيها قوائم بعيدان يكون تحت البحر عيون ومنابع
هي التي يحفظ دون الانهار وذلك لانها لو كانت لوجب ان يكثر عددها بتعدد انهارها وان لا يخفى على ركاب البحر بل
انما يستحفظ البحار بالانهار التي مصبها من نواح مشرفة عالية بالقياس الى البحر ومن شان الانهار ان يستقي من
عيون ومن مياه السماء ومعظمها القريب انما هو على العيون فان مياه السماء اكثر حدوثها في فصل بعينه دون فصل ثم
لا العيون ولا مياه السماء يجب ان يتشابه احوالها في بقاع واحدة باعيانها تشابها مستمرا فان كثيرا من العيون يغور ويضيب
ماؤها وكثيرا ما يحفظ السماء فلا بد من ان يجف او ينزر الانهار وربما طمت الانهار بما يسيل من اجزاء الارض جوانب
من البحار وبنى ثاره ذلك في كثير من المسالك وفي اودية الجبال والمفاوز يتبين انها كانت وقتا ما من الزمان
عامرة من المياه وقد انقطع الان مواده واذا كان كذلك فجسم مواد اودية الانهار ويعرض للجهة التي يليها من البحار
ان ينضب وستجد عيون الانهار واودية من جهة اخرى فيقوم مقام ما نضب ويفيض الماء في تلك الجهة على البر فاذا
مضت الاحقاب والادوار يكون البحر قد انتقل من خير الى خير وليس يبعد ان يحدث الانفاق والصناعة حجابا
اذا طرقت في سد بين البحر وبين عيون مهدة وبين انهار كبار وبين مثله وقد نعلم من امر النجف الذي بالكوفة انه
بحر ناضب وقد قيل ان ارض مصر ما هذه سبيلها وبوجد فيها رميم حيوان البحر وقد حدثت عن بحيرة خوارزم
انها حالت عن المركز الذي عهدها به مشايخ الناحية المسنون خولا ما الان اعمارنا لا تفي بضبط امثال ذلك
في البحار الكبار ولا التواريخ التي يمكن ضبطها بقي بالدلالة على الامتقالات العظيمة فيها وربما هلكت امم من
سكان ناحية دفعة بطوفان او وباء وانتقلوا دفعة فنسوا ما يحدث بها بعدهم وهكذا حال الجبال فان
بعضها ينهال وتتفتت وبعضها يحدث ويشبه ان يتحرك مياه يسيل عليها انفسها وما يصبها من المطر والاغبة
انها تتغير عن احوالها يوما من الدهر ولكن التاريخ فيه لا يضبط فان الامم يعرض لهم اوان من الطوفان والاوبئة
وتتغير لغاتهم وكتاباتهم فلا يدري ما ذا كتبوا وما الذي قرأوا وهو ذا يوجد في كثير من الجبال والبحر من الدين
يمر على ما بلغني كتابات منها ما لا يمكن اخراجه ومنها ما لا يعرف لغته واعلم ان البحر ساكن في طباعه وانما يعرض له
ما يعرض لجرم ساكن بسبب رياح ينبعث من قعره او من رياح تعصف في وجهه او لمضيق يكون فيه ينضغط فيه الماء من
الجوانب ليعتاله فيسيل مع ادنى محرك ثم يلزم ذلك مصادم الساحل والتنوء عنه الى الناحية التي هي اغور والاندفاع
او دينة فيه موجة له بقوة وخصوصا اذا ضاق مداخلها وارتفع وطفا عمقها فيعرض ان يتحرك الى المفاوز واذا كان
البحر في موضع مشرف ووقع ادنى سبب محرك للماء فسال عنه الى الغور فلا يزال يجذب مقدمه موجة على الاتساع
فيدوم سيلا والبحر الموضوع في الوهاد الغائرة اسلم من موج الرياح اياه حتى تجيل من الجريان ما يجيء به مطر
في موضع عال فاما ان البحر الموضوع في واحد بادهر قل لقلة عمقه وضيق مواضع منه وكثرة ما يسيل اليه
من الانهار يجعل جرثانا والبحر الذي من الجانب الاخر بالخلاف لكبره وقلة ما يغيض فيه وشدة عمقه تهذا فاكان

من احوال البحر

الفصل الثالث في تعريف سبب تعاقب الحر والبرد

وقد يعرض في هذه العناصر بل وفي المركبات منها شيء يسمى التعاقب وهو انه اذا استولى حر على ظاهر بارد اشتد برد على باطنه وبالعكس ولهذا ما يوجد مياه الآبار والقنى في الشتاء حارة وفي الصيف باردة وقد اختلف الاوائل في هذا فقائل ان الحرارة والبرودة ينهزم احدهما من الآخر كانه يهرب من عدوه فاذا استولى عليه في الظاهر انهزم غائرا وان استولى عليه في الباطن انهزم ظاهرا وكما يظن من هرب الماء عن النار وهذا المذهب يوجب ان يكون العرض من شانه ان ينتقل من جزء موضوع الى جزء موضوع بل من موضوع الى موضوع فانه كثيرا ما يكون الباطن من الجسمين جسما منفصلا بنفسه فيعرض له هذا العرض في ذاته اذ المشتمل عليه منهما يستحيل استحالة مفرطة عن حر مثلا فيستحيل هو استحالة مفرطة عن برد فكانه انتقل عن المحيط به وهو موضوع مفرد اليه وهو موضوع غير مفرد وقد علمنا ان انتقال الاعراض مما لا يقول به المحصلون وقوم آخرون ابوا ان يكون لهذه المعنى حقيقة الا فيما يكون الجسم الواقع فيه هذا الشان انما يسخنه جسم لطيف حار هو سار فيه او يبرده جسم لطيف بارد هو سار فيه فان كان ذلك الجسم حارا فاستولى البرد على ظاهره واحتقن البخار في داخل الجسم المستولي على ظاهره ولم يتحلل فازداد سخونة او كان المستولي حرا فجفف الظاهر فكثفه فان ذلك الجسم اللطيف لا يتحلل بل يبقى داخلا محتقنا ويزداد لائحة قوة اذ لولا الاحتقان لكان يتحلل واكثر هؤلاء لم يصدقوا امر القناء والآبار بل ذكروا ان ذلك غلط من الحس كما يعرض لداخل الحمام فانه اول ما يدخل عن هواء بارد شتوي يستسخن ما يفيض على رأسه من ماء فاتر ثم اذا استحم بالحمام الداخل استبرد ذلك الماء بعينه وذلك لانه اول ما دخل كان بارد البشرة وكان الماء بالقياس اليه حارا ثم لما اقام في الحمام الداخل سخنت بشرته بالتدريج حتى صارت اسخن من ذلك الماء فلما اعاد ذلك الماء على بشرته كان باردا بالقياس اليها واما الانتقال المتدرج فيه فلا يحس به كما يحس عن المغافص دفعة وذلك الذي يسميه الاطباء سوء المزاج المختلف قالوا وكذلك حال الابدان في الشتاء فانها تكون ابرد من مياه القناة وفي الصيف اسخن من تلك المياه والمياه في الفصلين على حال متقاربة لكن الحس يغلط فيها الغلط المشار اليه وهذا الذي قالوه ليس مما لا يمكن لكن الصورة في الآبار والقنا على نحو ما ذكروا بوجه من الوجوه فانا قد امتحنا تلك المياه فوجدناها في الشتاء تذيب الجمد في الحال ولا يذيبه في الصيف وليس يصعب علينا في الشتاء ان نسخن ابداننا سخونته تعادل سخونة الصيف فاذا فعلنا ذلك وجربنا تلك المياه حارة فناها حارة في الشتاء باردة في الصيف وكثير منها يقارب المياه المبردة بالثلج والجمد وههنا امور جزئية من الاحوال الطبيعية يكذب هذا الرأي ويبطله شخصها خلال ما نحن شارحوا امره من جزئيات الطبيعيات لكن الحق في هذا شيء آخر نقول ان الجسم الذي له طبيعة مبردة او مسخنة فانه يبرد ذاته او يسخنه بطبيعته ويبرد ايضا ما يجاوره ويتصل به او يسخنه ونقول ايضا ان القوة الواحدة اذا فعلت في موضوع عظيم وفعلت في موضوع صغير فان تاثيرها في الموضع الصغير اكثر واقوى من تاثيرها في الموضع العظيم وهذا الامر قد تحققته من امور سلفت وتوجدك التجربة مصداقه فلا سواء احتراق خشبة صغيرة واحتراق خشبة كبيرة ولا سواء اضاءة مشكوة ضيقة من سراج واحد بعينه واضاءة صحراء رحبة منه فاذا كان في جسم ما من نفسه او من شيء فيه مبدأ تسخين فكان ذلك المبدأ يسخنه كله كان تسخينه له كله اضعف من تسخينه لما هو اصغر من كليته فاذا استولى البرد على الاجزاء الظاهرة منه فامتنع فعلها فيه وبقي المنفعل عنه

الأجزاء الباطنة وهو اقل من كلية كان تسخينها وانفعالها من المؤثر اشد بكثير من تسخين الكلية وانفعالها
من تلك القوة بعينها لكن كان عليه ثقل بحمله فغضب بعضه وتسلط قوة على شطر منه فيكون تأثيره فيه
اسرع اقوى وذلك الحال في التبريد فيجب ان يعتقد حال المغاضبة على هذه الجملة لا على سبيل اختلاف مقالية
ولا على سبيل استقال عرض والهزام ضد من ضده فالماء ليس انما بينهم من النار على ما يظنونه بل تنجر دفعة مخاراة
شأنها ان يرتفع دفعة الى فوق مع مخالطة الماء الذي لم يستحل فيحدث من ذلك حركة مضطربة وصوت يبعث عن
شدة حركة هوائية يعرض هناك لا على سبيل ان الماء يستحيل من النار بوجه من الوجوه وهذه الحركة انما يعين الماء
فيها كالمساعد للنار والمصير يخرجها لما قبله من السخونة فربما لم يمكن انتقاله ويبطلان الكيفية المكتسبة له عند
مفارقة مستوقد النار ما الغليان وربما فسره له آء الذي يحدث فيه ضرب على التفرق وقذفه الى بعيد طريقا
لنفسه كما يعلية ويجيشه كما يحدث عن اغلاء من التموج

الفصل الرابع في تعريف طريق
من ان الأجسام كلما ازدادت عظما ازدادت شدة وقوة في فعلها

العناصر بل والمركبات بشيء آخر ينظر ما ذكرناه وهو ان الكمية اذا زادت ازدادت الكيفية فان النار اذا عظمت
وادخل فيها حديدة فما يماس الحديدة منها سطحا مثل السطح الذي يماسه من النار الصغيرة لكن سطح النار الكبيرة
يحمي في زمان عيز محسوس سطح النار القليلة زمنا يعتد به حين ذلك الشيء الذي يلقى في ملح قليل فانه لا يثلج كما يثلج
اذا القي في الملاحة في مدة قليلة فتبين ان كيفية الأعظم اشد من كيفية الأصغر فمن الناس من يظن ان السبب في
ذلك ليس هو لان الأعظم اشد كيفية بل لكن الأعظم يتدارك اجزاؤه البعيدة ما يعرض للاجزاء القريبة من المنفعل
فان هذا المنفعل لا محة كما يتأثر بمادته فقد يؤثر بصورته فان الفاعل في الطبيعيات منفعل فاذا انفعلت الأجزاء
القريبة من الفاعل الكبير عن المنفعل المكتوف الصغير امادت الأجزاء التي يليه اياها الى نوعها فحفظت فوتها
وهذا مثل المنغمس في الماء الغمر فانه يصيبه من البرد ما لا يصيبه لو انغمس في ماء يسير ذلك لان الماء اليسير اذا برد
البدن يسخن ايضا من البدن فاذا تسخن لم يجد بما يضيف به ما يتدارك فيبرد واما الماء الغمر فانه اذا سخن مما يلي
البدن منه ما تتدارك ما يليه ويبرده فلا يبرد البدن فلا يزال يتضاعف بتبريده فهؤلاء يكادان يكون احتجاجهم
مذهبهم اما اولا فلانهم يجعلون الأجزاء يبرد من الأجزاء وليس يجب ان يبرد الشيء حتى يبرد فان البارد اذا لم يكن
في الغاية بل كان من شأنه ان يقبل زيادة تبرد كان من شأنه ان يتبرد مما هو مبرد زيادة تبريد فهذا يوجب ان
يكون الأجزاء كلما تجاورت اكثر زاد كل واحد منها في برد صاحبه لان صاحبه يبرده من طبيعته ويبرده ايضا من جهة انه
لانه مبرد فيجب ان يكون كلما ازداد عظما ازداد تبردا وان لم يكن هناك تسخين وليس لقائل ان يقول الماء كله
متشابه فيستحيل ان يفعل جزء منه في جزء قائلا ان الشيء قد يفعل لا يفعل
بارد امثله لم يصح ان يتوقف فيه بل يجب ان يتسخن هواؤه حتى يصير
ذلك لان للجاور البارد ليس ينفعل من مجاوره من حيث هو بارد بل
لزيادة التبرد فهو من جهة ما هو مستعد لقبول البارد ما يفعل
الحاصل بالفعل من المستحيل ان يؤثر انه مستفاد من ظاري من شأنه ان يحدث عنه مثل ذلك
اذا كان الذاري بهذه الصفة وعليه عامة الذين اشتغلوا

واما الزيادة على الحاصل فقد بلغ من الطارى اذا كان بطبعه فاعلا لها وكان فى المجاور بقية استعداد القبول
لقبولها كيف كان الطارى فى كيفية كان قويا او ضعيفا الا ان يكون ضعفه فى تلك الكيفية يجعله الى ضدها اقرب
فيكون السلطان فى التاثير لضدها فهذا هو الذى يجب ان يسلم من قول الناس ان الشئ لا يفعل فى شبهه فانه ان
لم يفهم على هذه الصورة فليس بواجب ان يسلم فالبارد اذا جاوره البارد عرض من ذلك ان يكون تبرده من قوته المبردة
التى فى طبعه اقوى كثيرا من تبرده عنها لو كان مجاوره شيئا حارا يكون ذلك الحار كاسرا من البرد الفايض من طبيعته
واذا كان مجاور الماء ماء فانه مع انه لا يكسر تبريد قوته فهو يبرد ايضا لان القوة التى فى الماء على ما علمت يبرد
الماء الذى هى فيه وما يجاوره معا من كل قابل للتبريد وهذه القوة بالحقيقة ليست شبيهة للجرم البارد فيقال انها
لا تفعل فى شبهها فان هذه القوة مبردة وليست بباردة وهى الطبيعة المائية وهى ايضا محركة وليست متحركة فهى
اذا وجدت مادة مبردة محتملة لان تبرد وصار ما فيها لا يعوق عن التبريد الذى يفيض منه لانها مجانسة ومشاكلة و
الشئ الذى لا يبطل شكله وجب ان يحصل هناك زيادة زائدة فى تبرد المادة فان كانت تلك المادة التى هى فيه
زادته تبردا وتعدى ذلك ايضا الى تبريد ما يجاورها فيكون بالمجاورة كل واحد من الجزئين يزداد كيفية لان طبيعته
لا يجد عايقا عن تكميل الفعل ولانه يفعل ايضا فى مجاوره وكلما كثرت هذه الزيادة التى فى الكم ازداد هذا التاثير
الى ان يبلغ الحد الذى لا وراءه ولو كان جايزا ان يذهب الزيادة الى غير نهاية لكان يجب ان يذهب هذا الاشتداد الى
غير نهاية للعلة المذكورة ولهذا ليس بحق ما يشكك به بعض المتشككين على ما ذكر فى علوم المشائين انه لو كان الفلك
مع عظمه نارا لكان يجب ان يفسد ما تحته فقال لا ادرى ذلك يجب لان المفسد بالحقيقة هو السطح المماس وهذا السطح
يكون على طبيعة واحدة وان كان للجسم الذى وراءه اى عظم شئت فانه لم يعلم ان هذا السطح لا يثبت كيفية على مبلغ
واحد حالتى عظم جسمه وصغره وقد سال ايضا وقال لو كان الازدياد فى العظم يوجب الاشتداد فى الكيف لكان يجب ان
يكون نسبة برد ماء البحر الى برد ماء اخر كنسبة عظمه الى عظمه قال وليس كذلك فان ماء البحر وان كان اشد تبريدا
وكان الشارع فيه لا يحتمل تطويل من المكث فيه ما يحتمله الشارع فى ماء قليل فليس يبلغ ان يكون نسبة بردى
المائين نسبة المائين فى مقداريهما فنقول ان هذه ايضا مغالطة وذلك لانه ليس قولنا كلما ازداد الجسم البارد
مثلا قدرا ازدادت كيفية شدة يوجب ان يكون نسبة القدرين نسبة الكيفية فى المزيد عليه الى الكيفية الاولى
وذلك لانا انما قلنا انه اذا زيد على هذا الماء ماء مثله صار برد المزيد عليه اشد ولم نقدر القائلين انه صار برد
المزيد عليه ضعف برده الاول فانا لم ننقل اليه برد المضاعف عليه بكليته حتى يتضعف وليس اذا كان انضمام ذلك
اليه يوجب زيادة برد فيه يجب ان يكون تلك الزيادة مثل الاصل الاول او مثل الذى فى المضاف نعم لو كان برد الماء
المبرد كله ينتقل اليه لكان بالحرى ان يظن هذا الظن وان يقال ان المبرد اذا كان مثله تضاعف برده وليس كذلك بل
برد الماء المزيد عليه المضاف اليه الذى يلزمه ولا يفارق جوهره انما يتادى عنه الى هذا اثر زيادة قليلة واذا اضيف
اخر الى المضاف زادت زيادة اخرى قليلة اقل من تلك لان المضاف الثانى ابعد فليس يجب فى الزيادات ان يتضاعف الكيفية
فيها بتضاعف الاقدار اذ ليس يجب ان يكون الزيادة مثل الاصل بل يجوز ان يكون اقل منه بكثير وبحيث لا يحس فى الاضعاف
اليسيرة فلا يجب ان يكون ما اعترض به حقا نعم لو كان جملة البردين اللذين فى المائين يمكن ان يفعل فى موضوع
كان يفعل فيه برد الجزء الاول لكان يكون تبريده ضعف تبريد ذلك ولكن هذا محال وغير نافع لهذا المعنى

اما انه مح فذلك لان الاول انما كان يبرد بالمماسة وانما كان يماس مثل مثلا وذلك الذي كان يماسه لا يمكن ان
يماس مجموع الجزئين بل انما يماس مجموع الجزئين ضعف ذلك وعند ذلك يكون فعله فعلا متشابها لفعله لان المنفعل
ضعف المنفعل الا ما يزيده زيادة اشتداد الكيفية للاجتماع وهذا الباب ايضا اصل فاضل فينبغي ان يحصل ويحقق
واما انه غير نافع للمتعنت فلان المسئلة في تعيين سطح واحد وبعد هذا فيجب ان يعلم ان النسبة في الزيادة يصغر و
يصغر دائما على ترتيب واحد

الفصل الخامس في تعديد الافعال والانفعالات المنسوبة الى هذه الكيفيات

الاربع ان لهذه الكيفيات الاربع افعالا وانفعالات
منسوبة اليها مشتركة في جميع الاجسام فمنها ما هي للفاعلين ومنها ما هي للمنفعلين فاما التي للفاعلين فمنها ما
ينسب الى الحر ومنها ما ينسب الى البرد ومنها ما ينسب اليهما جميعا فالمنسوب الى الحر مثل النضج والطبخ والقلي والشيء والتبخير
والتدخين والاشتعال والاذابة والعقد والمنسوب الى البرد مثل التفجيج ومنع الطبخ ومنع الشيء ومنع التبخير ومنع
التدخين ومنع الاشتعال ومنع الذوبان الذي هو الاجماد ومنع الانعقاد وهو الحل والتكرج واما الامر المشترك
بينهما فمثل التعفين ومثل تجميد كثير من الاجسام كالحديد والقرن فان كل واحد منهما يجمد بالحر والبرد ومثل
العقد والتبخير واما الامور المنسوبة الى الكيفيتين المنفعلتين فهي انفعالات لا غير فمنها ما هي بازاء هذه الافعال
الصادرة عن الكيفيتين الفاعلتين مثل قبول النضج وقبول الطبخ ومثل الانقلاء والانشواء والتبخير والتدخين
والاشتعال والذوبان والانعقاد ومنها ما ليس بازاء هذه الافعال فمن ذلك ما بقياس احدى الكيفيتين الى الاخرى
اما لليابس فمثل الابتلال والنشف والانتقاع والميعان وللرطب مثل الجفوف والاجابة الى النشف وما ليس بقياس
احدهما الى الاخر فمن ذلك ما هو للرطب وحده ومنه ما هو لليابس وحده ومنه ما هو للمركب منهما فاما الذي للرطب
وحده فمثل الانخصاف وسرعة الاتصال والانخراق والذي لليابس وحده فمثل الانكسار والانرضاض والتفتت والانشقاق
وامتناع الاتصال بمثله والالتصاق بغيره واما الذي للمختلط فمثل الانشداخ والانطراق والانفجان والانعصار
والتلبد والتلزج والامتداد والترقق فهي هذه الافعال والانفعالات التي تصدر عن بساطة هذه الكيفيات
وتركبها صدورا اوليا فما كان من هذه الافعال بفعل وانفعال مشترك جمعنا القول فيه في باب واحد وما
كان من هذه الاحوال مشتركة بين الفاعلة والمنفعلة فسبيلنا ان لا نكرره في باب المنفعلة

الفصل السادس في النضج والنهوة والعفونة والاحتراق

فنقول ان النضج احالة من الحرارة للجسم
الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهذا على اصناف منه نضج نوع الشيء ومنه نضج الغذاء ومنه نضج الفضل
وقد يقال لما كان بالصناعة ايضا نضجا فاما نضج نوع الشيء فمثل نضج الثمرة والفاعل لهذا النضج موجود في
جوهر النضيج ويحيل رطوبته الى قوام موافق للغاية المقصودة في كونه نموه وانما يتم فيما تولد المثل ان يصير بحيث تولد
المثل واما نضج الغذاء فليس هو على سبيل النضج الذي لنوع الشيء وذلك لان نضج الغذاء يفسد جوهر الغذاء و
يحيله الى مشاكلة طبيعة المغتذي وفاعل هذا النضج ليس موجودا في جوهر ما ينضج بل في جوهر ما يستحيل اليه لكنه
مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة التي هي افادة بدل ما يتحلل والاسم الخاص بهذا
النضج هو الهضم واما نضج الفضل من حيث هو فضل اعني من حيث لا ينتفع به في ان يغذو فهو مفارق للنوعين
الاولين فان هذا النضج احالة للرطوبة الى قوام ومزاج يسهل به دفعها اما بتغليظ قوامه ان كان المانع من

تعشيشه

دفعه شدة سيلانه ورقته واما بترقيقه ان كان المانع من دفعه شدة غلظه واما بتقطيعه وتشقيقه ان كان
المانع عن الدفع شدة لزوجته لكن هذا النضج مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة
وكذلك النضج الصناعي وهو الطبخ والتطحين او الغلي او غير ذلك مما نذكره ويعارض هذا النضج امران احدهما كا
لعدم وهو النهوة والفجاجة والثاني كالضد وهو العفونة فاما النهوة فان يبقى الرطوبة غير مصنوع بها الغاية
المقصودة مع انها لا يكون قد استحالت الى كيفية منافية للغاية المقصودة مثل ان يبقى الثمرة نية او يبقى الغذاء
بحاله لا يستحيل الى مشاكلة المغتذي ولا ايضا يتغير او يبقى الخلط بحاله لا يستحيل الى موافقة الاندفاع ولا ايضا
يفسد فسادا اخر فان استحالت الرطوبة الى هيئة ردية يزيل صلوحها للانتفاع بها في الغاية المقصودة فذلك هو
العفونة والنهوة يفعلها بالعرض مانع فعل الحر ومانع فعل الحر هو البرد واما العفونة فيفعلها اما فيما سبيله
ان ينضج على القسم الاول فيضعف الحرارة الغريزية وقوة الحرارة الغريبة فان الحرارة الغريزية لو كانت قوية لكانت
تحسن احالة الرطوبة او حفظها ولو لم يكن حرارة غريبة لما كان هذا يستحيل الى كيفية حارة ردية بل يبقى فجا
ولهذا ما يكون الميت اسرع الى العفونة بالحرارة الغريبة من الحي بكثير والساكن من المتحرك واللحم التي من المطبوخ وابرد
الجسمين من اسخنهما فان السخين الحار لا يقبل من العفونة ما يقبله مضادة مثل ماء البحر ومياه الحمامات فانها
اقل عفونة من مياه الاجام وجميع ذلك انما يصير اسرع تعفنا لان الحرارة الغريزية يبطل وقد يبطئ التعفن اذا
لم يكن حرارة غريبة وان بطلت الحرارة الغريزية لان عدم الحرارة الغريزية لا يكفي في ذلك واذا اردنا ان نحفظ
العصير من ان يعفن وينتن فانا نجعل فيه الخردل او ماء الكبر فان ذلك يورثه تسخينا غريزيا او يقوي حرارته
الغريزية فيقاوم به الحار الفاعل فكان الرطوبة الغريزية يتداول تدبيرها حرارة غريزية وحرارة غريبة
ويكون اليد للغالب منهما فان استولت عليه الحرارة الغريزية وجهت التدبير الى الجهة الموافقة للغاية المقصودة
وان استولت عليه الحرارة الغريبة انصرف التدبير عن الجهة الموافقة بل صارت الرطوبة ذات كيفية غريبة عن
ملائمة النوع ولانها ليست موجودة في شيء اخر حتى يصير ملائما له ويكون تلك الحرارة منافية للوجود كما للغذاء اذا
انهضم عن حرارة غريبة لشيء اخر فانها يبقى معطلة عن موافقة الوجود ومنتهى العفونة اليبس فللعفونة في الكائنات
عن الرطوبة لها طريق مضادة لطريق الكون فان الكون يصرف الرطوبة على المصلحة الى الكمال والعفونة يصرفها على
المفسدة الى البوار والبرد يعين على العفونة بما يضعف عن الحرارة الغريزية اولا وبما يحقن من الغريبة ثانيا وهذا
هو العفونة وربما استعد الشيء بالعفونة لقبول صورة اخرى فليتولد منه شيء اخر نبات او حيوان وهذه الحرارة
الغريبة ان كانت قوية بحيث يسرع في تحليل الرطوبة المذكورة لم يكن عفونة بل احراق وتجفيف وانما يكون العفونة
اذا بقيت الرطوبة مدة يستحيل عن الموافقة وهي رطوبة فقد عرف من هذا القول حال النضج النافع في تكميل الصورة
النوعية واما النضج الثاني والثالث فان السبب فيهما حرارة غريبة ايضا لكنها غريزية للشيء الذي لاجله ما ينضج
النضج المذكور فاذا فعلت هذه الحرارة فعلها وبلغت به الغاية المقصودة فقد نضج وان قصرت وعاوقتها برد
كانت فجاجة وان استولت عليها حرارة غريبة اخرى افسدت على الغريزية فعلها وقهرت الحرارة التي في الغذاء
فزال الغذاء عن طبيعته ولم يستحل الى طبيعة البدن وصار معطلا لا ينتفع بها وذلك هو العفونة وكذلك الخلط اذا

لم يبق

لم يبق بحاله ولم يستحل الى النضج بقي عفنا لكن الخلط العفن قد يلحقه النضج فيحمر بحيث يبدو انه غاية هذا النضج هو هذا الاندفاع فالنضج مادة جسم رطب ليس بما يبس صلب لا ايضا سخيف وكما يحفظ الرطوبة التي له كما لحمب والفاعل فيه حرارة غريزية وعونه كيفية الرطوبة بكيفية موافقة لعرض الطبيعة وغاية نضج نشو الاشخاص الحيوانية والنهوة مادتها جسم رطب فاعلها برد او تحر وصورتها بقاء الرطوبة غير مساوك فغاية النضج الغاية الطبيعية فصورتها عدم النضج وغايتها الغاية العرضية التي يبتغي الباطل وقد بينا حكمه والنكريج كل من وجه العفونة الا ان النكريج مبتدئ من حرارة عيفقة في الشيء مفعل بتبخير افيه لا يبلغ ان ينفصل عنه ما لتمام بل يحبسه الرد على وجه الشيء وظاهره فيداخل جرمه او ما يغشر جرمه ويحدث منه لون ابيض من اختلاط الهوائية بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد ويبقى على وجهه ان لم يكن هناك حرارة البتة لم يكن تنكريج وان كانت الحرارة اقوى كانت عفونة وان كانت اشد من ذلك كان تجفيفا واحراقا

الفصل السابع في الطبخ والشيء والقلي والتبخير والتدخين والتصعيد والذوق والتليين والاشتعال والتبخير والتنجيم وما يقبل ذلك وما لا يقبله

واما الطبخ فالفاعل القريب له حرارة رطبة تسخن وتحلل المطبوخ بما هو حار ولذلك يحلل من جوهره ومن رطوبته شيئا ولكنه يرطب بما هو رطب اكثر مما تحلل منه ومع ذلك فان رطوبة الطبيعة يحلل من ظاهره اكثر من تحللها من باطنه ويقبل الرطوبة الغريبة ايضا من ظاهره اكثر من قبوله اياها من باطنه وما نشرب فيه رطوبة فان اليابس المحض لا ينطبخ الا باستراك ما يسمى نارا وقد يقع الشك في المذهب وما اشبه وقد ينطبخ وذلك اذا نفذت الحرارة النارية فيه من الجوهر الغريب خاصة بقيا واما الشيء فالفاعل القريب له حرارة خارجة يابسة ولذلك ياخذ من رطوبة ظاهر المشوي ما يحلل اكثر مما ياخذ من رطوبة باطنه فيكون باطنه ارطب من ظاهره بخلاف المنطبخ فيكون الرطوبة الموجودة في المشوي رطوبة جوهرية مهذبة لطيفة واذ بينت في المطبوخ فقد يكون رطوبة ممتزجة من الشيء الطبيعي ومن الغريب والشيء اصناف منه ما يكون الحرارة الملاقية هواء نارية ويسمى مشويا على الاطلاق ومنه ما يكون الحرارة الملاقية حرارة ارضية فان كان مستقرها نفس النار الجمرية سمي تكبيبا وان كان مستقره جسما اخر ارضيا يشتمل من نار خارجة منه ثم يسمى ذلك الجسم سميا قلبيا وقد يكون منه ما يشبه الشيء من جهة والطبخ من جهة وهو الذي يكون اثاثا يثور منه بحرارة لزجة دهنية وهذا يسمى تطبيخا فان هذه الحرارة رطبة وهذا الاثاث يشبه الطبخ ولانها لزجة لا ينفذ في جوهر الشيء نفوذا يحلله ويليينه بل يجمعه ويجعل رطوبته في باطنه متشديدا للزوجة هذا الاثاث يشبه الشيء وقد يتفق للهضم والنضج طبخ ايضا باشتراك الاسم

واما التبخير فهو تحريك الاجزاء الرطبة محللة من شيء رطب الى فوق بما يفاد من مبدا ذلك بالتسخين والتدخين هو كذلك للاجزاء الغالب فيها اليابس فمادة التبخير مائية ومادة التدخين ارضية والبخار ماء متحلل والدخان ارض متحللة وكل ذلك عن حرارة مصعدة فالجسم الرطب المحض كالماء لا يدخن والجسم اليابس المحض كالارض لا يبخر وقد يكون جسم مركب من رطب يابس يبخر ولا يدخن وذلك اذا كانت الرطوبة فيه غير شديدة الامتزاج باليابس وكان اليابس عاصيا لا يصعد كحجر الطلق والحديد يبخرة بلطاوة ثم يقطره فانه لا يقطر منه الا الماء الا ان يتولى في ذلك انسان بيده ولا يجوز ان يكون جسم ممتزج هذا الامتزاج ويدخن ولا يبخر وذلك لان

الرطوبة اطوع لتصعيد الحرارة من اليبوسة وكل ما يتصعد ويتبخر ويتدخن فاول ما يتصعد منه بخار ساذج
لا محة او شيء الغالب فيه المائية ثم يصعد غير ذلك فان كانت فيه دهنية صعدت الدهنية بعد المائية وان كان
بجوهر اليبوسة فيه مما يقبل التصعيد صعد ح الدخان وذلك لان الرطوبة اطوع من المختلط من رطوبة و
يبوسة كالدهنية اللزجة ثم شيء آخر فانه وان كانت مادة التبخير والتدخين ما قلنا فليس يجب من ذلك ان يكون
كل مركب متبخرا او متدخنا وذلك لان الرطب واليابس اذا امتزجا فربما امتزجا امتزاجا شديدا حتى يعسر مفارقة
احدهما الآخر وانفصاله عنه وربما كان الامتزاج اسلس من ذلك فان كان المزاج سلسا امكن ان ينفصل
بعض الاجزاء عن بعض فيتبخر او يتدخن فان كان محكما لم يكن لبعض الاجزاء ان يفارق بعضا فان كان الرطب جامدا
فربما اثر فيه الحر حتى يذوب وربما لم يؤثر اثرا يذوب به ولكن يلين كالحديد وربما لم يؤثر اذابة ولا تليينا
كالطلق والياقوت ويجوز ان يكون جوهر فيه الغالب فيه المائية وقد جمد جمودا لا يؤثر فيه النار كالياقوت
وكل ما كان كذلك فهو رزين ثقيل لشدة تلاحم اجزائه واذا كان من هذه الاجساد ما قد يتحلل منه شيء يسير
بالتسخين من النار الا ان جوهره لا يفسد فقد يعرض ان يفسده النار رزانته واجتماع اجزاء يصغر به كالنحاس
والفضة وغير ذلك فان هذه اذا عمل فيه النار كثيرا انفصل عنها شيء من جوهر الكباريت والزرانيخ والسبك
وازدادت ثقلا وذلك لان الذي ينفصل عنها هو شيء هوائي الهوائي يخفف واذا زالت وبقيت الارضية وحدها
كان الشيء اثقل منه واذا كان مخلوطا بهوائية واصغر فالجسم المبخر وحده هو الرطب الصرف والذي لا يشتد ملازمة
رطوبته ليبوسته فهو غير محكم يلازم الاجزاء والجسم المدخن هو اليابس المحض القابل اجزاؤه للتلطيف والمركب الذي
تلزم رطوبته يبوسته الا ان جملة تركيبه متخلخل غير محكم فيقبل اجزاؤه الانفصال وتعين رطوبته على تصعد
يبوسته فان كثيرا من الاجساد التي لا تتصعد بالحرارة او التي يعسر تصعيدها اذا اختلطت بالاجساد التي تتصعد خلطا
شديدا تصعدت فان قوما يرون ان يصعدوا الحديد والزجاج والطلق وغير ذلك فلا يزالون يصغرون اجزاءه
ويخلخلونها بالتربية في النوشادر والمحلول ح يوقدون عليه بقوة فيتصعد الجميع وكثيرا ما لا يحتاج الى ان يخلط
به ما يصعد في نفسه بل يلطف ويصغر اجزاؤه تصغيرا مفرطا فانه ح يقبل التصعيد مثل النحاس فانه مما يذوب
ولا يتصعد في نفسه فاذا زنجر زنجرة محكمة جدا بالغة صعد عن ادنى حرارة وكذلك كثير من الاجساد التي تتصعد بسهولة
يجعل بحيث لا يتصعد اما بان يغلب عليه ما لا يصعد بمزاج قوي مثل النوشادر يحل ويحل الملح الحجري ويخلطان
خلطا يغلب فيه الملح ثم يترك المخلوط مدة حتى يشتد امتزاجه ثم يعقد فلا يدع الملح النوشادر ان يصعد لانه ينوء به
ويثقله وشدة الامتزاج لا يمكنه من الافتراق لكن ذلك المجموع يذوب فان جعل النوشادر اغلب صعد واستصحب الملح
كما اذا جعل الملح اغلب ثبت واستصحب النوشادر واما بان يجمع اجزاؤه جمعا مدمجا حتى يصغر الحجم ويشتد الاجتماع
ويتلازم الاجزاء فلا يتفرق ولا يتصعد وقد تحاول قوم ان يجعلوا النوشادر وما يجري مجراه بهذه الصفة واما
الاذابة فيحتاج الجوهر القابل لها الى رطوبة يلازم اليبوسة واذا تحللت عن جمودها وسالت بقيت بعد التحلل
والسيلان متلازمة فان لم يبق فهو متبخر وان بقيت قليلا ثم انفصلت فهو مما يذوب ويتبخر معا كالشمع واما
التليين بالنار كما للحديد والزجاج فيشبه ان لا يكون الرطوبة التي فيه بحيث يسيل بعد التحلل هذا قل ما
يتبخر بالرطوبة والرطوبة في الذائب اكثر منها في التليين بل ما لا يلين ولا يذوب وجميع ما يلين ولا يذوب فانه اذا افيد كيفية

حاوة وسمة من شيء نادى يشوى مرا وبلقى عليه سهل فيوله لفعل النار فسنولث عليه النار وحلل الياس
الغامض فيه وخلط جوهره حتى يسيل المنحل مثل الحديد والطلق والمار مشيا والملح فان جميع ذلك اذا شوى
بالكبريت والزرنيخ او النوشادر وغير البحر او الملح المتخذ من الطلى او اشيا اخر من هذا الجنس ذاب واذا الجسم المشتعل
فهو الذى ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة بحيث لا يستحيل نارا بل هو رطب بخارة دهنى او يابس لطيف
فان كان يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية فيه لم يشتعل وجميع البخار المنفصل عن الدهنيات وعن الاشربة الحارة
المرايح او المياه المجرة تشتعل وكل مشتعل فهو ندى من شانه ان ينصعد عنه دخان قابل للاستحالة الى النار
اضائة واشراقا وحرارة واما البخر الغير المشتعل فهو الذى يستحيل اجزاؤه الى البارية اشراقا واضائة وحيا
لكنه لا ينفصل عنه شيء ما لا يبوسته مثل القحر والبحر واما المشتعل رطوبة حتى يكون ما يتحلل منه بخارا مائيا
لطيفا لا يشتعل واليابس منه ما يبقى فى جوهره فيحرق واما المشتعل الغير المبخر فهو الذى ليس من شانه ان يتبخر
ما لم يتبخر ان يستحيل الى النارية مثل الدهن فانه لا يتبخر البتة بل يشتعل والمشتعل المبخر هو الذى يجمع
الامرين جميعا والفحم من جوهر ارضى قابل للاشتعال بطل بتجمره وبقاء ما فى جوهره من المادة المستعدة
للاشتعال والرماد هو بقية جوهر ارضى قد تفرق اجزاؤه ليصعد جميع ما فى اجزائه من الدخان المصعد فان
كان جوهر الشيء مشتعلا كان رمادا وان كان غير مشتعل بل مبخرا فقط او يابسا سماه فوه كلسا وقد يتفق
ان يكون بشيء واحد قابلا للامرين والتدبيرين والاشتعال معا كالشمع ومثل هذا الشيء لا يكون عسر الاذابة لما
تدى

الفصل الثامن فى الحل والعقد

ينبغى ان نتكلم فى امر الحل والعقد فليس كل شيء يحل عن اذابة الحر فقد يحل شيء من البرد والرطوبة بل قد ينعقد اشيا من الحر فان الملح يصير
المحلل بالنار ويحل بالماء والسذاب بالسهولة حتى يصير ماء من غير ان يكون داخلة من جوهر الماء وزيادة تعتد
بها او يكون بحيث لو خلط فيها مثلها بجسم يابس سيله والبيض ينعقد بالنار حتى يصلب بعد سيلانه والمحلل
وكثير من الاشيا يعرض له ان لا ينعقد بالحر بل يجمد وكثير منها ما يعرض له ذلك من البرد كالزيت وكثير من الاشيا
يجمدها جميعا كالعسل واما المنى فانه يرق لا محالة بالبرد فنقول اولا ان من شان المائية ان تجمد بالحار الطة
وان يجمد بالبرد وان ينعقد ايضا بالبيوسة فلذلك يصير الماء اوضا لا بزيادة برد بل لجفة واذا جمد البرد فربما
كان ذلك بمشاركة من ضغط الحار ايضا اولا ومعونته منه حتى يحدث بخارا حارا او يتحلل فينبعث الجود وايضا
فان من شان المائية ان يتحلل ويرق بالحر وذلك معلوم ومن شانها ان تجمد بالحار الطة واما بالجفة فيحلل
الارضية كما يحدث عنه الطين واما الحس فيحار الطة الهوائية كما يحدث عنه الزفد وذلك بكثرة ما يحدث من
التي ينعكس عنها البصر فلا ينفذ نفوذه فى الشف ومع ذلك فينكون الهوائية اشد اجتماعا عن المحقق اياه والمنحى عليه
بثقله يعرض له من المقاومة ما يعرض له فى الزق المنفوخ منه اذا دفع باليد وراء الزق ومن شان الارضية ان تشتد
جفوفها بالحر فيجب ان يكون بحيث يندى ويسيل بالبرد ومن شانه ان يجمد السيال ويلين ضده والحر من شانه ان
يذيب ويجفف اليابس وان يرق ضده ومن شان الهوائية والنارية ان لا يجمدا ما فى طباعهما من اللطف وان يتباعدا
بحيث يجبان فقد استحالا عن جوهرهما واتيا حصل فيهما ارضية وهوائية لم يجمد بسبب الهوائية ولكنها تحشر
من الحر البرد جميعا اما من الحر فبسبب ما فيها من الارضية واما من البرد فبسبب استحالة ما فيها من الهوائية الى المائية

فيكون البرد

وهذا كالزيت واليبس من طباعه ان يحيل الضد الى مشاكلته فاليبس من شانه ان يجمد وكذلك الرطوبة من شانها
ان يذيب وتحل وهذا هو الحق والحرارة تعين كلا من اليبوسة والرطوبة على فعله فالرطب الحار اشد تحليلا
لما يتحلل به واليبوسة الحارة اشد عقدا لما يعقد بها واما العسل فيجعله الحر اولا ارق في قوامه وذلك لما يتحلل
من لطيفه فيكون هو ارق بالقياس الى ما كان قبل ان مسه الحر لكنه ان اصابه البرد لم يكن اولا ارق بالقياس
الى ما كان من قبل وذلك لانه في هذه الحال يجمد اشد مما كان قبل فالبرد يجمده لان فيه رطوبة والحر يجمده
لان فيه رطوبة والحر يجمده لان فيه يبوسة فتغلب بالحر على ما علمت ويعينها تحلل ما يتحلل من الرطوبات و
اما الزيت فعسير ما يجمد وذلك للزوجته ولما فيه من الهوائية وان كان قد يخثر لاستحالة هوائية الى الضبابية
والطبخ لا يخثره كثير تخثر لانه لا يقدر على التفصيل بين رطوبة ويبوسة لانه شديد الاختلاط جدا ولذلك
هو لزج وانما ينقص قدره لتبخر ما يتبخر عنه لكن المتبخر يكون في صفة ما يبقى فيه من حيث انه يتصعد ممتزجا
من الجوهر لا الطف كثيرا منه وذلك كما يتبخر الصاعد عن الماء ويترك الباقي بحاله والزيت يعسر تصعيده لانه
لزج مشتعل واما البيض فان الحر يعقده عن سيلانه ثم يحله بالتفريق لا بالتسييل وانما ينعقد البيض بالحر لان
المذيب المنبث في جوهره يبوسة رققها النضج في الرطوبة فاما اذا سخن استعانت اليبوسة بالحرارة على ما قد
وقفت عليه فغلبت الرطوبة وعقدت ومادة الملح ماء عقده يبس ارضي خالطه بمعاونة حرارة فلذلك ينحل بالبرد
وخصوصا ان كان مع الرطوبة وقد ينحل ايضا برطوبة حارة ان لم يكن الرطوبة لزجة فان اللزج لا يفعل رطوبته
حلا ويزيد حرارته عقدا واغلب ما يحل الملح هو الرطوبة لان انعقاد مادة رطوبته هو بسبب اليابس الارضي
الذي فيه ولو لم يكن هناك رطوبة انعقدت بل يبوسة ارضية لكان يعسر انحلالها بالرطوبة واما البرد فيحله
لا بهانه قوة اليبوسة التي فيه المستفادة من الحر الذي بسببه ما قدر اليابس على عقد تلك الرطوبة المقتضية للسيلان
في مثل حالها ومن الاشياء ما يجمد بالبرد وينحل بالرطوبة كالدم فهو مائي ارضي فلمائيته يجمد البرد وللارضية
يحله الرطوبة والشظايا التي في الدم يعين على اجماد الدم ايبسها وان كانت الشظايا قليلة ابطاء انعقاده واما
المني فانما يخثره الريح المخالطة وهي الهوائية فاذا كسرها البرد واحالها او انفصل عنه رق والدم قد ينعقد
لكنه ان كان رقيقا جمد ولم يخثر كالماء وان كان غليظا خثر اولا لاختلاف جمود اجزائه والجبنية هي علة انعقاد اللبن
لارضيتها وتجفيفها وكل لبن قليل الجبنية فهو لا ينعقد وكذلك اذا نزع جبنيته لم ينعقد والدم ايضا كذلك
فان ثقله والليفة التي فيه سبب من اسباب انعقاده فان قل ثقله وليفه كدم بعض الحيوان او الدم الغير النضيج
المائي من كل حيوان اذا نزع عنه ليفه لم يجمد وكل ما ينحل بالحر فهو الذي جمد بالبرد والغالب عليه الرطوبة وكل
ما ينحل بالبرد فهو الذي جمد بالحر والغالب عليه اليبوسة وقد يجتمع الحر والبرد على اجماد الشيء فيصعب حله واذابته
وذلك الشيء هو الذي اعان الحر على جموده بما حلل من الرطوبة وبما غلب من سلطان اليبوسة واعان البرد
على جموده بكره على ما بقي رطبا منه فيشاركان في اجماده وهذا مثل الحديد ومثل الخزف فان كان قد بقيت فيه
رطوبة صالحة امكن ان يذاب بالاحتيال والا فبالقسر فان الخزف ايضا يلين ويسيل في شدة الحر واعلم ان
الحر اذا اشتد سلطانه خلخل المادة وسيل الرطوبة فابطل معه اجماد اليابس الذي يستعين به وبما يحدث
منه في تلك اليبوسة ايضا من تخلخل وكذلك الملح والخزف قد يذوب اخر الامر لكن الملح اذا اراد ان يذوب لم يلن

لان اليابس

لان الناس فيه خلط في الكم كثير في القوة وكل جانب اذا اتحد في الماء اما شيء اعوص فارة لا يلبث ومخرج ثم يذوب في الرطوبات القابلة للمخدرة منها ارضية كالعسل ومنها هوائية واوضحه مثل النوشادر وكل ما يجري بالبخر وفيه هوائية فانه يبخر او لا يجمد هوائية وقريب من المائية وكثير من الرطوبات اذا طبخت في الدار ابيضت ايضا كالزيت وذلك لتحلل الوسخ منه وتحلل بشيء من المائية التي خالطته وكثيرا ما السيوم اذا خالطها ويحضرها من الدخان بسبب الاصطراك والمذوب في الرطوبة منه ما ينحل ومنه ما يخالطه والذي ينحل هو الذي لا يرسب وهو الذي يرجع الى اجزاء صغار البس في فوهها ان يخرج جرم الرطوبة وينفذ فيه كالملح والنوشادر ومنه ما يرسب كالطين اذا حل في الماء فانه لا يفعل الرطوبة في تحلله ما يفعل في تحليل الملح لان مس الملح كثيرا ومسه مهم وفي اجزائه لطيفة وليس كذلك الخزف ولا ينفذ فيها الرطوبة نفوذا مفرطا ومن اراد ان يمزج اشيا مختلفة مزاجا شديدا فالذي هو يحتال فيحل تلك الاشيا ثم جمعها ثم دعفها لكن اكثر ما يفعل به ذلك يبطل احيانا وكثير منها ما يبقى خاصته كالملح والسكر والرطوبة اذا كانت مغلوبة جدا بادني برد والمخلل يجاري شيئا فشيئا فان كانت غالبة بنا لفسد فلذلك ما كان الرصاص يسهل ذوبه ويبطؤ جموده والحديد بالعكس

الفصل التاسع في اصناف انفعالات الرطب واليابس واما الابتلال والانتفاع والنشف

ولنبتدئ فلنتكلم فيها فنقول ان من الاجسام ما يبتل ومنها ما لا يبتل اما الذي يبتل فهو الذي اذا ماسه جسم مائي لزم منه رطوبة غريبة والذي لا يبتل فهو الذي اذا ماسه ذلك لم يعرض له هذا العرض وذلك اما لشدة صفاء النر واما لشدة دهنية على ان الدهنية يفعل ذلك بما يحدث هناك من الثقالة فان الاثقل لا بد ان يسيل عنه الرطوبة الى جهة يميل اليها ما لتمام واما غير الثقيل فيلزم الرطوبة ما فيه من المائية ثم يتصل ذلك اللزوم فيحصل منه شيء كبير على وجه ما الانتفاع فان بعض الرطب في جوهره يحدث فيه لينا مع تماسك فانه ان لم يحدث فيه لينا لم يقبل منفعة وان انحل لم يكن ايضا منتفعا وكل منتفع منبتل وليس كل منبتل منتفعا والاجسام الرطبة اما رطبة برطوبة هي لها في انفسها مثل العضل الناضر واما رطبة برطوبة غريبة وذلك اما لارفة لسطح الجسم كالخشب المبلول واما غائصة في عمقه كالجسم المنقوع في الماء واذا نفذت الرطوبة الغريبة ولم يحدث العارض المذكور كما في حال النشف الذي لا يبلغ الرطب البالغ فلا يسمى نفعا والنشف يحدث بدخول الرطوبة المائية اثرا ما ينقش من مس الجسم اليابس من الاجزاء الهوائية المحصورة فيه المحبسة في مجاريه بالعصر المضروذة الخلاء فاذا وجد ما ينفذ ويقوم مقامها امكنها ان يحلل بالطبع الذي يقتضي مقادرها لان اعضا الهوائية في الارضية دون الارضية دون المائية اخص فاذا تحلل وانفصل وجرى الماء في مجاريها من ما عرض لما جرى في المشاوخالط الجسم ان ينعقد من اليبوسة المخالطة لمثل السقابلي ينعقد له الملح وما يجري بجراه فيعرض له ما يعرض في الحصى اذا خلط به الماء وكلك في النوشادر وغيره وربما لم يعرض وكثيرا ما ينشف يعرض له ان يجف في الحال وذلك لان الرطوبة اذا كانت قليلة والجذب بالقوة الى ظاهر يجب ان يحبس على الباطن اذ يجذب الهواء الاخر المماس للرطوبة بينها منجذبا عن انجذابها من الهواء المنفصل فيكون جذب الهواء الاخر للرطوبة اشد من ممانعة الهواء الذي في موضعه الطبيعي لان المحبوس المقسور موصولا بالفعل والذي في موضعه الطبيعي لا صلة له واذا تحرك على صلته الطبيعي فلم يكن ميل الشاكن الذي لم يمنع من ذاته ميلا طبيعيا

واذا كانت

واذا كانت الرطوبة المنشوفة مائية رقيقة اسرع نفوذها وكثيرا ما يكون سرعة الحركة سببا لتسخين الرطوبة
حتى يتبخر ويتحلل وان لم يكن الرطوبة مائية بل كانت دهنية ابطأ نفوذها ولا ينشف من الاجسام اليابسة الا
ذو مسام موجودة بالفعل لطيفة واما المصمت فلا ينشف وكذلك ما مسامه مملوة من غير الهواء وقد بقي مما نحن نتكلم فيه
الانحصار والاتصال والانخراق والانحصار هو قبول الرطب وضعا يلزمه شكل مساو لشكل باطن ما يحويه فان كان
مشتملا على جميعه فتشكل جميعه بشكله وان كان اعظم منه فان كان الجسم الرطب مائيا وينقص من الحاوي سطحه الا
على تشكل علوه بتقبيب والسبب في ذلك التقبيب ان ذلك السطح لا يلزمه شكل غريب واذا لم يلزمه كان له الشكل
الذي عن طبعه والشكل الذي عن طبعه هو الكري والجسم الرطب ان كان مخلى عنه امتد في وضعه نافذا وان كان
محصورا او ممنوعا تشكل في الحاصر والمانع بمثل شكله واما الاتصال فهو امر يخص الرطب وهو ان الرطب اذا لاقى
ما يجانسه بطل السطح بينهما بسهولة وصار مجموعهما واحدا بالاتصال واليابس لا يسهل ذلك فيه والرطوبات المختلفة
اذا اجتمعت فما كان منها مثل الماء والدهن ظهر تميز السطوح فيها وما لم يكن كذلك بل كان مثل دهنين
او مثل شراب وخل وشراب وماء لم يظهر فيشبه ان يتحد في بعضها السطوح اتحادا وان يخفى في بعضها عن الحس وتحقيق
الامر في ذلك وتفصيله في كل شيء مما يصعب واما الانخراق فهو خاصية الرطب وهو سهولة انفصاله بمقدار حجم النافذ
فيه مع التيامه عند زواله وانواع تفرق الاتصال هو الانخراق والانشقاق والانكسار والانرضاض
والتفتت فالانخراق يقال لما قلنا وقد يقال لما يكون من تفرق الاتصال للاجسام اللينة لا لحجم ينفذ فيها بل بجذب بعض
اجزائها عن جهة بعض فينفصل واما الانقطاع فهو انفصال لسبب فاصل بنفوذه يستمر مساويا لحجم النافذ في
جهة حركة نفوذه لا يفضل عليه وانما قلنا من جهة الحركة لانه يجوز ان يفضل على الحجم من الجهة التي عنها الحركة واما
الانشقاق فهو تفرق اتصال عن سبب تفريقه في جهة حركته اكثر من الموضع الذي يأتيه قوة السبب اولا و
هذا على وجهين فيكون تارة بمداخلة جسم ذي حجم فيزيد تفرق الاتصال في الجهة التي اليها الحركة على حجمه
والثاني ان لا يكون لاجل حجم نافذ بل بجذب يعرض للاجزاء بعضها لبعض والسبب في ذلك ان الجزئين المفصولين
يكون بينهما سيم مستطيل ويكون الجزآن يابسين والى الصلابة ما هما فاذا حمل عليهما بالتفريق لم يجب الاجزاء
الطولية المحمول بالقوة عليها وحدها للتباعد مع بقاء الاتصال كانها لا تنحني بل هو اذا يجب ان يكون تباعدها
مستتبعا للاجزاء كثيرة واكثر ما ينشق طولا لا ينقطع عرضا ومن انواع القطع الجرد والخرط والنقر والنشر و
النقب والحفر وغير ذلك مما لا نطيل الفصل بتحديده واما الانكسار فهو انفصال الجسم الصلب بدفع دافع قوي
من غير نفوذ حجم فيه الى اجزاء كبار والانرضاض كذلك الى اجزاء صغار واما التفتت فكالانرضاض الا انه مما
يتهيأ رضه لقوة ضعيفة والمنكسر والمنرض والمتفتت هو الذي له منافذ خالية عن غير الهواء فالمنكسر منافذه
اقل واعظم والمنرض اكثر واصغر وكلاهما منافذهما يتصل عند حدود محكمة يتماسك بها والمتفتت منافذه
كثيرة صغيرة ضعيفة التيام الحدود ونقول ايضا ان من الاجسام المركبة ما هي لينة ومنها ما هي صلبة واللين
هو الذي يتطامن سطحه عن الدفع بسهولة ويمكن ان يبقى بعد مفارقته مدة طويلة او قصيرة وبهذا يفارق
السيال فان السيال لا يحفظ الحجم الا زمانا يجب ضرورة بين كل حركتين مختلفتين في ذلك الزمان يكون ملاقيا
لفاعل الحجم ولا يمكن ان يحفظ الحجم والشكل مع مفارقته الفاعل البتة والصلب هو الذي لا يتطامن سطحه

الاعسر ثم الانواع اللين يقبل انحاء من التشكيل والوضع لا يقبلهما انواع الصلب فمنه ما ينشرخ ومنه
ما ينحني ومنه ما يتمدد والمنشرخ اعم من المنطرق وذلك لان المنشرخ هو الذي يتحرك اجزاؤه الى باطنه فمنه
ما يبقى على ما يعمل به من ذلك وهو المنطرق ومنه ما لا يبقى بل يعود مثل الاسفيخة التي تقصر فتعود وبين المنقصر
المنطرق فرق لان المنطرق فصل الاجزاء غير مشوب بجسم غريب انما يتطامن جزء منه مجيبا للدافع لا بخروج شيء
منه والمنقصر يتطامن بخروج شيء منه ويخرج منه دائما اما مائية واما هوائية ثم يجوز ان يبقى على حاله ويجوز
ان لا يبقى فالمنطرق هو المندفع الى عمقه بابسطا يعرض له في القطرين الآخرين قليلا قليلا وهو يحفظ ذلك في
نفسه ويكون من غير انفصال شيء والمنقصر يخالفه في كلا الشرطين احدهما والمنقصر الذي يبقى على الهيئة التي يعتمدها
العصر ان كان يابسا يسمى مليلا وان كان رطبا يسمى سمجا وربما يجان ايضا لاندفاع الاجزاء اليابسة فيما يخالطها
من الرطوبة المائية فيشتد بذلك تداخلها ويعرض لكل منطرق ان يتوفق فيكون من حيث يندفع في عمقه منطرقا
ومن حيث يقبض في عمقه او يزيد في قطريه الآخرين منرقفا واما المنحني فهو الذي من شانه ان يصير احد جانبيه
الطولين اذ بدا والآخر انقض بزوال الدعن الاستقامة الى غيرها وذلك يكون للين فيه مطاوع ويكون ذلك الراضف
فيه والتمدد هو حركة الجسم مزدادا في طوله منقصا في قطريه الآخرين وذلك الجسم اما لزج واما ليس جدا والاولى
ان يسمى هذا لدنا وهو الذي يقبل التمدد والعطف ولا يقبل الفصل لسرعة وانما تكون الحالة كذلك في جميع ذلك
لانه يكون فيه اشتداد مزاج رطوبة وبيوسة حتى ان رطوبة لا تسيل بل يتماسك لشدة ما خالطها من اليبوسة
ويبوسة لا تشرك ولا تفتت بل يتماسك لشدة ما جمعها من الرطوبة اذ الرطب يتماسك منقوعا بالياس
اليابس يتماسك مجمعا بالرطب فمن التمدد ما يلزم للمادة بالانضاف وهو اللزج ومنه ما يلزم بتعلقه به كما
لغرز وهذا الصنف لا يسمى لزجا بل لدنا فان اللزج ما يبهل تشكيله وحصره وبان يرجع ما يماسه ذلك السبب
ان الغالب فيه الرطوبة لكن اللزج الزم من الرطب لان الرطب سيال جدا واما اللزج فان اجزاءه التي يلزم الشيء
اكثر من اجزاء الرطب لان اللزج لا ينفصل بسهولة الى اجزاء صغار انفصال الرطب فيكون حركة ايطاء وزواله
اعسر وليس كل لزج له قوام صالح واذا يقبل التمدد من اللزج ما لا يجف وذلك هو اللزج الحقيقي فان اللزج
التام اللزوجة لا يجف وانما يجف لزج لم يبلغ مزاج رطوبته وما يسير صلبا الا بتغير ان بعد لكنه مع ذلك امتزاج
ممتد خاصة جدا لا ينفصل الا بقوة محللة لطيفة والاحبسا التي في طباعها رطوبة معتدلة فاما ان يكون كابيا
جامدا فلا ينطرق ولا يمتد ولا ينحني كما عرض لما فوق الساور وكثير من الحجارة التي يتكون عن مياه
بل كفضل الجمد واما ان يكون فيها فضل من رطوبة ليس يجمد وانما ليس يجمد لدهانة فيه فذلك الشيء ينطرق ويقبل
اذا حمي فسال ايضا شيئا بعد شيء مما هو جامد فان سيل الجميع عاد ذائبا والا فبعضه دون بعض وذلك
الجمد ما دام لم يشتد دخولها في اليابس ولم تخرجه عن كونه يابسا كثيفا فاذا افرط فعلها في اليابس خلخلت اليابس
ايضا فاذا تخلخل اليابس تخلخل الجميع

المقالة الثانية وفصولها ثلاثون

هذه المقالة نضعها فيها جملة القول فيما يتبع المزاج من الاحوال المختلفة

الفصل الاول في ذكر اختلاف الناس في حد وثاقة الكيفيات المحسوسة التي بعد الاربع وفي نسبتها الى المزاج ومناقضة المبطلين منهم

اما المزاج وما هو وكيف هو فقد قلنا فيه

ان يتذكر

ان نتذكر جميع ما قيل في ذلك والذي يجب علينا ان نستقصي الكلام فيه حال الامور التي توجد في هذه المركبات
عند المزاج فنقول ان هذه العناصر الاربعة لا يوجد فيها من الكيفيات الا الاربع والا الخفة والثقل فاما خلا الارض
فقد يشبه ان يكون لها لون لكن لما لم نع ان يمنع ذلك فيقول ان اللون الموجود للارض انما يوجد لها بعد ما يعرض
لها من امتزاج بلغمية وغير ذلك يصلح لذلك المزاج ان يكون مثلونة ويقول انه لو كان لنا سبيل الى ان نرى
الارض الخالصة لكنا نجدها خالية عن الالوان وكنا نجدها شفافة فان اللاخلق بالاجسام البسيطة ان لا يكون
لها لون والاحرى عندك بعد الشك الذي عرضناه وبعد جوبك قضاء البت فيها لا سبيل فيه الى قياس
يستعمل وانما المعول فيه على تجربة تعتمد هل ان الارض لها في ذاتها لون وان الامتزاج الذي وقع لا بعدنا عن وجود
ما فيه ارضية غالبة فكان يجب ان نرى في شيء من اجزاء التربة الارضية مما ليس متكونا تكونا معدنيا شيئا فيه اشفافا
فكان لا يكون هذه الكيفية فاشية في جميع اجزاء الارض ولكان حكم الارض حكم الماء امضي والهواء فاما وان امر جب
فلا بعد فيها مشف فالاحرى ان يكون الارض ماونة لا ينفذ فيها البصر فانا نعفو باللون ما اذا حجل وراءه مرئي لم يؤد
الى البصر والبساطة لا يمنع ان يكون الجرم ماونا غير شفاف فان القمر على مذهب الجمهور من الفلاسفة هذا شأنه ثم ان
انكرنا ذلك منكر كان حاصل الامر انه لا كيفية للعناصر خلا ما ذكرنا وان اعترف فلم يكن لها الا اللون لبعضها واما الطعم
والرائحة فلا يوجد لشيء منها الا بالمزاج فان كان من ذلك شيء لشيء منها فعسى ان يظن ان للارض والجفيفة
الرائحة للارض ما لم يستحل بالمزاج والارض الصخرة كالارض التي يتولد فيها الذهب لا يوجد لها رائحة البتة و
كذلك غالب حال الارض ومما يعلم ان ذلك يحدث بالمزاج ما تراه ليشتد بالامتزاج ثم ان كان للارض طعم ورائحة
وكان للاشياء الاخر في سبب الارض فانما يحصل للمركب من الارض وغيرها ذلك الطعم وذلك الرائحة وقد
انكسرت واما طعم ورائحة غريبة فلا كيف يكون الطعوم والروائح المتضادة الا ان تكون الرائحة قد يتولد بالامتزاج
وليست انما يستفاد من الارضية على ما ظنه بعضهم وكذلك الالوان ونحن نشاهد في المركبات طعوما وروائح
والوانا ليس في البسايط ونشاهد ايضا اضدادا لا يصدر عنها ليست في البسايط لا صرفة ولا مكسورة وذلك مثل جذب
المغناطيس للحديد والكهرباء للتبن والسقمونيا للصفراء وامثالها واحوالها اخرى للجادات والنباتات بل للحيوانات و
للحيوان ايضا من هذه الجملة معلوم ان هذه الاشياء انما يحصل للاجسام بعد المزاج فمن الناس من ظن ان هذه الافعال التي
يقع بين الممتزجات بل بين المجتمعات عند الذين لا يقولون بالمزاج وبين اموا خر فهي يقولون انه لا لون بالحقيقة
وان اللون الذي يرى هو وضع مرتب مخصوص يكون لاجزاء الغير المتجزئة بعضها عند بعض وعند الاجسام الشفافة
التي يقع عليها وان الطعوم ايضا هي لشعاعات تعرض من تقطيع حدة تلك الاجسام وروابها على نظم مخصوص فتكون
الذي يقطع تقطيعا الى عدد كثير معا ر مقادير الاحاد شديدا للتفتيت يرى محرقا حريفا والذي يتلاقى تقطيعا مثل
ذلك يبقى حلوا وكذلك في الروائح ولا طعم في الحقيقة ولا لون ولا رائحة ولو كان لون حقيقي لكان طوق الحمامة
لا يختلف حكمه عند البصر مع اختلاف مقامات الناظر اذا انتقل الناظر وحجل يتبدد ما بين ناس ليرى الى الشمس وضعا
بعد وضع ولو كان طعم حقيقي لكان المر مرا ولا لسيتم العسل فهذا مذهب قوم وقوم يرون ان الامر بالضد وان العناصر
موجود فيها اللون والرائحة والطعم الا انها كامنة ممنوعة بما لا لون له ولا رائحة له وان المزاج لا فائدة له في حصول
ما ليس من ذلك بل في ظهوره وهؤلاء اصحاب الكمون وقوم يرون ان المزاج الذي له كيفية متوسطة حد من التوسط

اذا كان

اذا كان حده بحال ما كان لونا وطعما اخر وانه ليس الطعم واللون وساير الامور التي يجري مجريهما شيئا والمزاج شيئا اخر بل كل واحد
منها مزاج خاص يفعل في اللمس شيئا وفي البصر شيئا وقال قوم اخرون انه ليس الامر على احد هذه الوجوه بل المزاج على
التقدير الذي يتفق له امر تهيؤ المادة لقبول صورة وكيفية مخصوصة فما كان قبوله ذلك انما هو عن علل فاعلة لا يحتاج
الى ان يكون لها وضع محدود قبلته مع استكمال الاستعداد مثل النفس والحياة وغير ذلك وما كان قبوله ذلك انما
هو عن علل محتاجة الى وضع محدود قبلته اذا صار له مع علته ذلك الوضع كنضج التين مثلا من الشمس اذا اشرقت عليه
فهذه هي المذاهب التي نعتبرها في هذا الباب واما المذهب المبني على الاجرام التي لا تتجزى وعلى ان سبب حدوث الكيفيات اختلاف
احوالها بحسب اختلاف الترتيب والوضع الذي يعرض لها فما قدمناه يغني عن اعادتنا قولا كثيرا في رده بل نحن نعلم ان هذه
الاجسام متصلة وان الاسود منها اسود كيف كان شكله ووضعه والابيض ابيض كيف كان وضعه وكذلك في الطعوم والروائح
وان ذلك لا يختلف بحسب وضع وترتيب وانه لولا خاصية لكل واحد من الاجسام المختلفة لاستحال ان يتخيل منها الحواس
تخيلات مختلفة او ينفعل انفعالات مختلفة واما طوق الحمامة فليس المرئي منها شيئا واحدا بل هناك اطراف للريش
ذات جهتين او جهات كل جهة لها لون وكل جهة يستر الجهة الاخرى بالقياس الى القائم وذلك الجملة على مثل سدى
ولحمة المنقلبون من الثياب والفرش ومذهب الكمون فقد بالغنا في نقضه في موضعه واما مذهب القائلين ان كل واحد
منها مزاج ليس انه يتبع المزاج فهو مذهب خطاء فان كل واحد من الامزجة على التفاوت الذي بينها لا يخرج عن حد ما
بين الغايات ويكون ملموسا لا محالة ان كان اخرج من اللامس الى الطرف او يكون مساويا للامس لا ينفعل عنه واما ان
يكون المزاج لا يدرك باللمس بل بالبصر او بالشم فهذا باطل لان المزاج كيفية ملموسة واللون ليس بملموس وكذلك
الطعم وغيره وليس لقائل ان يقول ان الابصار لمس ما لمزاج مخصوص لا يضبطه ساير الات اللمس وذلك لان كل ملموس فيمس
فله اضافة الى برد او الى حر او الى رطوبة او الى يبوسة واللون لا يدرك اللمس منه شيئا من ذلك ولا الطعم ولا الرائحة
وهذه الكيفيات يوجد منها غايات في التضاد والامزجة متوسطة ليست بغايات البتة فهذه اذن اشياء غير المزاج لكن
الامزجة المختلفة تختلف في الاستعداد لقبول شيء منها دون شيء فيستعد بعضها للاحمرار وبعضها للاصفرار وبعضها
للابيضاض وبعضها لطعم ما وبعضها لرائحة ما بل بعضها للنمو وبعضها للحس وبعضها للنطق بل قد يحصل بالامزجة
في المركبات استعدادات لقوى فعالة افعالا يصدر عنها بالطبع ليس من جنس افعال البسائط مثل جذب الحديد للمغناطيس
وغير ذلك فتكون هذه القوى التي يحدث بالحقيقة منها ما هي طبايع لانها مبادي حركات لما هي فيه بالذات ومنها
ما هي مبادي تحريكات لاشياء خارجة عنها يفعل فيها بالاختيار والناس قد يقعون في شغل شاغل اذا اخذوا
يفحصون عن علل هذه الاحوال والقوى ويرومون ان ينسبوا ذلك الى كيفيات او اشكال او غير ذلك مما للبسائط فيشق
عليهم الامر فيدفعون الى تكلف يخرجهم عن الجادة المستقيمة فلا سبيل الى ادراك المناسبات التي بين الامزجة الجزئية وبين
هذه القوى والاحوال التي يتبعها وتوجد بعد وجودها ومن شان الناس ان لا يبحثوا عن علل الامور المتعارفة الظاهرة
لان كثرة مشاهدتهم اياها تزيل عنهم التعجب وزوال التعجب عنهم يسقط الاشتغال بطلب العلة ولا يعني اكثرهم ان يعلموا انه
لم كانت النار تحرق في ساعة واحدة بلدة كثيرة ولم البرد يبس الماء ويعنيهم ان يعلموا لم المغناطيس يجذب الحديد ولو
كانت النار شيئا عزيز الوجود وينتقل عن قطر بعيد من اقطار العالم ثم تشتعل من شعلة منها شعل كثيرة لدهش الانسان
من العجب الموجود فيها ولكان طلبه بسبب فعلها اكثر من طلبه بسبب فعل المغناطيس وكذلك لو كان البرد مما يجلب من بلاد الى

بلاد فيسلط على الماء فيبسه لكان الناس يتعجبون لكن كثرة مشاهدتهم ما يشاهدونه من ذينك يسقط عنهم الاشتغال
به حتى ان سال سائل لم يفعل البرد ذلك استنكروا وقالوا لان طبيعته ذلك ولانه برد وكذلك في جانب النار يقولون
انما يفعل النار ذلك لانها نار والبصير منهم الذي يرتفع عن درجة العامة الغاغة يقول لان المادة التي للنار اكتست صورة
تفعل هذا الفعل لذاتها ولان البرد طبيعته ان يكثف الجسم ويجمده ثم لا يقنعه مثل هذا في حجر المقناطيس ان يقال
لان المزاج سبب لان يحصل في هذا المركب قوة هي لذاتها وطباعها يجذب الحديد لا لشيء آخر وليس امر جذب المقناطيس
باعجب من امر نبات ما ينبت واحساس ما يحس وحركة ما يتحرك للارادة لكن جميع ذلك اسقط عنه التعجب لكثرته وغلبة
وجوده والقول في جميع ذلك قول واحد وهو ان الجسم المركب استعد بمزاجه لقبول هيئة او صورة او قوة مخصوصة
ففاض عليه ذلك من واهب الصور والقوى دون غيره اما فيضانه عنه فلجوده ولانه لا يقصر عنه مستحق مستعد واما اختصاص
ذلك الفيض به دون غيره فلاستعداده التام الذي حصل له بمزاجه فجميع هذه الاشياء يفعل افاعيلها لان لها
تلك القوة الفعالة وانما لها تلك القوة هبة من الله فيجب ان يتحقق ان المزاج هو المعد لذلك على ان كثيرا من الاعراض
يعرض ايضا بسبب مخالطة غير مزاجية فان كل جسم شاف اذا خالطه الهواء فصار اجزاء صغارا بيضا كالماء اذا صار زبدا
وكالزجاج اذا دق وغير ذلك ويكون ذلك لان النور الذي ينفذ فيه يقع على سطوح كثيرة صغار لا يرى بافرادها
ويرى مجتمعة فيتصل رؤية شيء منير باطن لنفوذ الضوء في المشف الى السطوح الباطنة وانعكاسه عنها مستقرا عليها
ولا ينفذ البصر فيها لكثرة ما ينعكس عنها من الضوء فان المشف الذي يشف وينعكس عنه الضوء جميعا لا يشف حين ينعكس
الضوء عنه فاذا صار لا يشف راى ذا لون ويكون هو البياض كذلك الشيء اليابس اذا عملت فيه النار عملا كثيرا واخرجت
عن منافذه الرطوبة واودعته الهوائية بيضته واما انه هل يكون بياض غير هذا وفي جسم متصل فمما لم اعلم بعد
امتناعه ووجوده وسيأتي كلام في هذا المعنى اشد استقصاء واما في الطعوم والروائح فليس الامر فيها على هذه الجملة وذلك لانه
ليس فيها شيء مذوق او مشموم بذاته ينفذ في الاجسام فيجعلها بحال من الطعم والرائحة كما ان الضوء شيء مرئي بذاته فاذا
خالط الاجسام جاز ان يجعلها على حال من الرؤية فههنا يفترق حال اللون وحال الطعم والرائحة اذ اللون يصير
مرئيا بمرئي بذاته هو غيره وهو الضوء وليس الطعم والرائحة وكما ان المرئي بذاته وهو الضوء على ما تحقق الامر فيه
من بعد هو كيفية حقيقية كذلك الطعم والرائحة واما القوى فانها ليست من هذا القبيل فانها ليس بحسب ادراك
حس او نسبته الى شيء غير الشيء الذي ينفعل عنها فان لم يكن الجسم الذي يصدر عنه فعل مخصوص مميزا مما ليس يصدر
عنه الفعل الذي كان مخصوصا به لم يصدر عنه فعل مخصوص واذ ليس الاختصاص بالجسمية فهو بغير الجسمية واذ ليس
الفعل صادرا عن المزاج صدورا اوليا لان الفعل الصادر عن المزاج هو ما يصدر عن حار وبارد ورطب ويابس مكسور
وليس هذا الفعل ذلك فهو اذن عن قوة غير المزاج لكن لقائل ان يقول انكم تقولون ان المزاج وليس كونه الا كيفيات
مكسورة قد توجب اعدادا لم يكن للبسائط ولا هو كسر اعداد البسائط فكذلك سيوجب صدور افعال لم يكن للبسائط
ولا هو كسر افعالها فنقول ان هذا غلط فان الافعال انما تنسب نسبة اولية الى الكيفيات ولا يكون للمواد فيها شركة
ويكون كل قوة انما هي ما هي لاجل فعلها ويكون معنى قولنا هذه القوة قوية صرفة ان فعلها يصدر عنها قويا صرفا
ومعنى قولنا هذه القوة ضعيفة مكسورة ان الفعل الذي يصدر عنها يصدر ضعيفا فلا مفهوم لقولنا حرارة ضعيفة
الا ان الفعل الذي للحرارة يصدر عنها ضعيفا ثم لا ننكر ان يكون الافعال عن الحرارة المختلفة في الضعف والقوة تختلف

اختلافا كثيرا حتى يكون بعضه احراقا وبعضه انضاجا لكنها تشترك في المعنى الذي يكون للحرارة فالذي يقع ذلك المعنى
منه شديدا او قويا يقع منه احراق والذي يقع منه ذلك الى حد يكون انضاجا ولا ننكر ايضا ان يحدث امور
مشتركة بين الحرارة واليبوسة وبين الحرارة والرطوبة ويكون عنها اختلافات الا انها يرجع اخر الامر الى ما يقتضيه
الحرارة واليبوسة والحرارة والرطوبة واما شيء خارج جملة عن طبيعة الحرارة او عن الطبيعة المشتركة التي يتألف
عن الحرارة وشيء اخر فلا يكون ذلك فعل الحرارة بالذات وذلك مثل جذب المغناطيس او مثل شيء اخر مما هو خارج
عن ان يكون ملموسا بوجه فلا هو ذات حرارة ممزوجة او صرفة فليس هو من قبيل المزاج وذلك كاللون وكيف
المزاج يلمس ويحس به ولا يشعر بلون اصلا واللون يدرك ويبصر ولا يشعر بمزاج اصلا فيكون لا محالة ما ادرك
غير ما لم يدرك وليس يلزم من هذا ان لا يكون امور يلحق هذه الكيفيات باختلاف احوالها مما ليست هي افاعيل
هذه الكيفيات بل امور اخرى يتبعها واما ما كنا فيه من الامر الاستعداد فيجب ان يعلم ان الاستعداد بالحقيقة امر للمادة
يكاد يكون المادة مستعدة لكل شيء وفيها قوة قبول كل شيء لكن الامور التي يوجد فيها عنها ما من شانه ان لا
يجتمع مع بعض ما هو في قوة قبول المادة فاذا وجد ذلك لم يوجد هو فيقال ح انه لا استعداد في المادة لذلك
الامر ومنها ما من شانه ان يجتمع معه اجتماعا وكل ذلك لا لان الكيفية فعلت في ذلك فعلا ما ولكن لان المادة
في نفسها هذا شانه ولا يمتنع ان يكون بعض مقادير الكيفيات بحيث لا يصلح لبعض الامور وبعضها يصلح فانا ندري
انه لا يستوي الغالب والمعتدل وان كنا ندري ان فعل الغالب والمنكسر من جنس واحد لكنه تارة قوي وتارة منكسر
ليس صلوحه لشيء من الاشياء هو فعله وليس اذا كان فعله متجانسا يجب ان يكون صلوحه متجانسا فانت تعلم ان
حرارة القوية جدا لا يصلح لانضاج الخبز وانما يصلح له الحرارة بقدر دون الغالب فالمزاج اذن لا يوجب اعدادا لم يكن
بل الاستعداد اتم في المادة فربما حيل بين المادة وبين ما هي مستعدة له بكيفية وربما دفعت تلك الكيفية بضدها
فخلص الاستعداد عن العوق لانه حدث في امر المادة استعداد لم يكن فالمزاج علة عرضية للاستعداد بمعنى محيط المانع
وليس يلزم من ذلك ان يكون فعل الحرارتين مختلفين الا بالاشد والاضعف فتبين ان ما قيل ليس قياس الاستعداد

فصل ٢ في تحقيق القول في توابع المزاج يجب ان يعلم ان الاجسام اذا اجتمعت وامتزجت فربما لم يعرض لبعضها من
المزاج الا امتزاج نفسه فليس يلزم ان يكون كل مزاج بحيث يصلح لصورة النوع وخاصيته وان يكون كل امتزاج انما يؤدي
الى مزاج يصلح لصورة النوع وخاصيته حتى لا يتفق امتزاج من الامتزاجات المؤدية الى خروج عن ذلك فان هذا كما اقدر
تحكم حائف ثم من الممتزجات التي تستفيد بالمزاج زيادة امر منها ما يستفيد بذلك زيادة كيفية ساذجة ثم لا يتم به
فعل وانفعال طبيعي كلون ما وشكل وغير ذلك ومنها ما يستفيد زيادة قوة انفعالية او فعلية او صورة نوعية
فمن ذلك ما يكون المستفاد فيه قوة نفسانية ومنها ما يكون المستفاد فيه قوة يفعل فعلها على غير سبيل الفعل النفساني
وقد علمنا ذلك في الفنون الماضية وما كان من هذه القوى الفعلية والانفعالية ليست بنفسانية يسمى خواص على ان من الناس
من يطلق لفظة الخاصة في مثل هذا الموضع على جميع ذلك وهذه الخواص تابعة لنوعيات المركبات الكائنة او هي نفس
فصول نوعياتها فاذا قيل مثلا ان دواء كذا يفعل بجوهره فيعني انه يفعل بهذه الصورة التي يتنوع بها واذا قيل انه
يفعل بكيفيته فيعني انه يفعل بما استفاده من العناصر او بمزاجه فالسقمونيا يسخن بما فيه من الجوهر الناري لكنه يسهل
الصفراء بذلك بل بالقوة المستفادة التي له في نوعيته التي استعد لقبولها بالمزاج وكثيرا ما يكون هذه القوة فصلا للنوع

وكثيرا

وكثيرا ما يكون هذه القوة فضلا للنوع وكثيرا ما يكون خاصة ويعسر علينا اعطاء علامة تميزها بيّن ذينك ولكن
لفظة الخاصة في هذا الموضع في استعمال الطبيعيين يطلق على الشيء الذي يدعى في المنطق فصلا على الشيء الذي يدعى
خاصة وكثير من القوى التي في الاجسام لا يفعل فعلها ما لم يريد بدن حيوان او نبات فيفعل عن البدن وتنهض فيه القوة
الغالبة فيه فكثيرا ما يكون الشيء هنالك قد سخن تسخينا والغالب في جوهر الشيء البارد وذلك اذا كان الجوهر البارد فيه
لا ينفعل من الحار الغريب انفعال الجوهر الحار لان ذلك غليظ كثيف فلا يسخن او لا ينفذ في المسام ويفعل الجوهر الحار
فعله فيكون ذلك الشيء حارا فالقياس الى فعله في البدن ويكون باردا في غليظ جوهره وربما كان الامر بالعكس فكثيرا
ما يكون الحار غالبا عليه لكنه يكون شديد الامتزاج ماليا بين الغليظ الذي فيه ويكون البارد اسلس مزاجا واسرع
الى الانفصال وربما كان احد هذين من طبيعة ان لا ينفعل عن الحار الغريب وكان الآخر بحيث ينفعل منه وربما كان
الشيء حارا في الغالب لم يسخن شيئا آخر في حكمه اذا كان سريع الانفشاش والانحلال كدهن البلسان اذا استعمل
في المروخات ويشبه ان يكون الشراب الطري اسخن في نفسه من العتيق المتحلل عنه فاربه البالي فيه ما يبسه وارضيه لكن
ذلك ابقى في البدن واطال تحللا ويبقى اكثر وهذا اشد تحليلا ومثال ذلك الجمر فانه اذا صار حرقا شديدا سخر ما يحرقه النار
الصرفة اذا مسته لان ذلك الجمر كثيف متشبث والنار لطيفة منحبرة وكثير من الاشياء يبرد في وقت ويسخن في وقت
لاختلاف انفعال ما فيه من الجوهر البارد والحار فينفعل احدهما من البدن بعد الآخر وربما كان المبرد يسخن
غذاء ويبقى من جهته هو غذاء ورديء وربما كان المسخن مركبا من جوهر لطيف وجوهر غليظ فيسبق اللطيف الى فعله
ثم ينفش ثم يليه الغليظ فينفعل فعله من بعد مثل البصل فانه في جوهره حرّيف يسخن لكن جرمه الذي يبقى بعد ذلك
يبرد ويرطب بحدة بلغما حامضا والاسفيذاج في جوثات هذه الاشياء يجب ان يوكل الى صناعة اخرى لكنك قد علمت
ان المزاج لا يخلو عن واحد امّا ان يكون الكيفيتان كلتاهما متساويتين فيه وهذا هو الذي يسمى بالمعتدل واما ان يكون
متضادة متكافئة فيه ومتضادة ليست كذلك فتكون مثلا الرطب اليابس متضادين لكن غير متكافئين لان الحار اكثر من البارد
والبارد اكثر من الحار ويكون الحار والبارد متضادين فيه لكن اليابس اكثر من الرطب والرطب اكثر من اليابس
او يكون الحر والرطوبة غالبين معا او الحر والبيوسة او البرد والرطوبة او البرد والبيوسة فيكون الاشياء اسخنه
واما انها امكن ان يوجد واحدها لا يمكن ان يوجد فينبغي ان يكون ما هذه من الاصول التي اعطيناكها مغنيا ايانا
عن بسطنا الكلام فيه ومعطيا لك قدرة على تحصيل الامر فيه لكن فيها هنا شيء آخر وهو ان الامزجة ايضا يختلف بحسب
اجناس الحيوانات والنبات واجزائها وسائر الكائنات فيكون منها ما هو كما ينبغي لسلامة الفاضل من ذلك النوع
وان كان فيه مثلا من الماء ضعف الارض فان كان كذلك هو معتدلا بالقياس اليه عدلا له فان خرج من هذا الحد
الحد الذي ناسا ان يخرج خروجا مجاوزا الحد الذي هو طور مزاج ذلك النوع فان لمزاج كل نوع عرضا يحمله اذا جاوز
اقصى كل واحد من حديه مطلقا وعمر فرح لا يجوز ان يكون مزاجا لذلك الشيء واما ان يخرج خروجا محمولا فيكون
الغلبة اما مفردة على ما قلنا واما مركبة وهذه الامزجة يدل عليها الكيفيتان التي تنتهيها دلالة قوية وذلك لان
الزمانيج الحادة تدل على حرارة غالبة والهادئة الزمانيج تدل على مزاج بارد والطعوم ايضا تدل على القوى وذلك
لان دوس الطعوم لسنغه يتركب من الامزجة الحادة واليابسة والمعتدلة مع الاجسام اللطيفة والكثيفة والمعتدلة
عسر ما يمكنك ان تعرفه من مركبات الاطباء فيدل الحريف المرّ المالح على الحار ويدل الى مض والعفص على البارد والالوان

والبارد ذه ٤ د

ايضا

ايضا دلالة فان الاجساد التي يكتسب لونها الى السواد والحمرة وما يجري مجريهما بعد ان لا يكون لها ذلك في جواهرها
فان ذلك يدل على ميل طباعها الى الحر بل نقول ان ما فيه رطوبة فالحمرة والسواد يدلان على الحرارة والبياض
على البرودة واليابسان فالامر فيهما بالضد لان الحرارة تبيض اليابس وتسود الرطب المائي لكنه قد يعرض امر يبطل
احكام دلالة هذه الالوان وربما ابطل احكام دلالة غيرها وذلك لانه كثيرا ما يتفق ان يكون دواء قوي القوة مع قلة
المقدار كما نعرفه فاذا خلط يسيره بكثير من الادوية التي ليست بشديدة القوة جدا كان الغالب بحسب الرؤية غير الغالب
بحسب القوة ثم يكون الفعل للمغلوب في الرؤية دون الغالب في الرؤية ويكون طبع الغالب في الرؤية في ذاته باقيا على ما كان
قديما وان كان هذا مما يجوز ان يقع بالصناعة كذلك قد يجوز ان يكون بعض الاجسام في الطبع مركبا من اجسام مركبة
ايضا ويكون المغلوب فيها قوي القوة قليل المقدار ومضادا بالطبع للغالب المقدار الضعيف القوة فيكون الظاهر
عند الحس هو كيفية الغالب في الرؤية ويكون الظاهر في القوة كيفية المغلوب في الرؤية مثلا ان يكون الجسم مركبا في
الطبيعة على نحو تركيبك بالصناعة لو ركبت وزن نصف درهم فربيون مع رطل من الماست فلا يحس هناك
للفربيون لون ولا طعم ويكون لون الماست وطعمه ظاهرين لكنك اذا استعملت هذا المركب ظهر للفربيون فيه
فعل ظاهر من التسخين فلا يكون ح الابيض الرطب هو المسخن ولكن الذي خالطه فلا يكون ما قيل من ان الابيض الرطب
بارد قولا كاذبا لان ههنا ايضا الابيض الرطب بارد لكن الذي يسخن هو شيء اخر واذا وقع في الخلقة الطبيعية
مثل هذه الحال لم يصح دلالات هذه الكيفيات على الكيفيات الاولى في جملة المركبات وان كانت الكيفية فيها
في المزاج اذ ذلك التركيب لا يفصله الحس فان من الاجسام المركبة ما تركيبه من العناصر اول والحس يراه متشابه الاجزاء
قد جعله شيئا واحدا على الوجه الذي قلناه ان للمزاج ان يفعله ومن الاجسام ما تركيبه بعد تركيب اول كالذهب
على راي قوم يرون انه انما يخلق من زيبق قد تولد اولا بمزاج متقدم وكبريت حاله هذه الحالة ثم عرض لهما مزاج
وكالانسان من الاخلاط وهذا على قسمين قسم منه ما يكون الامتزاج الثاني حاله في تاحيد الممتزج حال
الامتزاج الاول ومماله ذلك الترياق والمعجونات المخمرة ومنه ما ليس كذلك فانه مركب من اجزاء حقها ان لا يتحد في
الطبع كشيء واحد بل ان تكون مختلفة متباينة فاكثر الجمادات والمعدنيات بالصفة الاولى واكثر النبات والحيوان
من جهة تركيبهما من اعضائه بل جلها على الصفة الثانية ومن المعلوم ان المركبات عن اجزاء متميزة بالفعل ينتهي الى
اجزاء بسيطة لا يقسمها بالفعل اجزاء متخالفة فلذلك كان اعضاء الحيوان واجزاء النبات لا محالة تنتهي الى اجزاء اولى
بسيطة وهي التي تسمى المتشابهة الاجزاء مثل اللحم والعظم اللذين كل جزء منها محسوس لا يحتاج الى افساده في تجزئته
اليه وهو محسوس مثله لحما وعظما ثم يتالف منها الاجزاء الالية مثل الورق واللحا والثمرة للشجر ومثل اليد والرجل
للحيوان ثم يتالف من الالية جملة البدن فهذه مسايل متناسبة من العلم الطبيعي وهي بعينها اصول وسياد لصنايع جزئية
تحت العلم الطبيعي

الفن الخامس

هذا الفن يشتمل على علل اكوان الكائنات التي لا نفس لها من المعادن والاثار العلوية
وما يشبهها

المقالة الاولى

فيما يحدث من ذلك بناحية الارض وهي ستة فصول

فصل في الجبال

لنبتدئ اولا ولنحقق حال تكون الجبال والمباحث التي يجب ان يعلم في ذلك اولها حال تكون الحجارة الكبيرة او الكثيرة
والثالثة حال تكون ما يكون له ارتفاع وسمو فنقول اما في الاكثر فان الارض الخالصة لا تنحجر لان استيلاء اليبس

ويكون المزاج

منها يلزم قوة كيفية

وهو مقالتان

والثاني حال تكون الحجارة

على الارض لا يعهدها استمساكا كما بل يفتتها وانما تكون الحجارة في الاكثر على وجهين من التكون احدهما على سبيل التحجر والثاني على سبيل الجمود فان كثيرا من الاحجار تكون من الجوهر الغالب عليه الارضية وكثيرا منها تكون من الجوهر الغالب عليه المائية فكثير من الطين يجف ويستحيل ولا سيما بين الحجر والطين وهو حجر رخو يستحيل حجرا واولى الطينات بذلك ما كان لزجا فانه يتفتت في اكثر الامر قبل ان يتحجر وقد شاهدنا في طفولتنا موضع وان الكون الذي كان فيه الطين الذي يعمل به الرأس وقد ذلك في سنط خيجون ثم شاهدنا قد تحجر تحجرا رخوا والمدة فيه من ثلث وعشرين سنة وقد تكون الحجارة من الماء السيال على وجهين احدهما ان يحمل الماء كما هو طرا وكما يسيل مرتة والثاني ان يرسب فيه في سيلانه شيئا يلزم وجه مسيله ويتحجر وقد شوهدت مياه تسيل فما يقطر منها على موضع معلو يعقد حجرا او حصى مختلفة الالوان وقد شوهد ماء فاطر اذا اخذ لم يجمد واذا انصب على ارض حجرية بقرب من مسيله انعقد في الحال حجرا فعلمنا ايضا ان لتلك الارض قوة معدنية تحيل السيال الى الجمود بنادر وتكون الحجارة اما جوهر طيني لزج واما جوهر يغلب فيه المائية وهذا القسم يجوز ان يكون جموده من قوة معدنية محمدة ويجوز ان يكون قد غلبت عليه الارضية على الوجه الذي ينعقد به الملح بان غلبت الارضية فيه بالقوة دون الفعل وان لم يكن على نحو كيفية الارضية التي في الملح بل على نحو كيفية اخرى ولكن يكون مشاركة لها في انها تقلب المجاورة الحارة فتكمد بها الحرارة تقلب فعلا او قوة اخرى مجهولة عندنا ويجوز ان يكون بالضد بان تكون ارضيته تقلب المجاورة الباردة فتكمد بها الحرارة تقلب قوة او يابسته بعينه وبالجملة فان الماء في طباعه على ما علمت ان يستحيل الى الارضية من غلبة قوة الارضية والارض ايضا كما علمت في طباعها ان تستحيل الى المائية من غلبة قوة المائية وههنا شيء يتخذه قوم ضلوا في حيلهم يسمونه لبن العذراء اذا شاؤا وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا جاسيا وذلك يدل على صحة هذا وعلم اشياء كثيرة مما يتخذونه حلا وعقدا يعتقد هذه الاحكام فتكون الاحجار اذن اما للغلبة الطين اللزج في الشمس واما لانفعاد المائية من طبيعة مبسته ارضية او سبب مجفف حار وان كان ما يحكم من تحجر الحيوان ونبات صحيحا فالسبب فيه شدة قوة معدنية تحجر بحدث في بعض البقاع الحجرية او ينفصل دفعة من الارض في الاول والخسوف فيحجر ما يلقاه فان ليس استحالة الاجسام الحيوانية والنباتية الى الحجرية ابعد من استحالة الكبريت والملح الممتنع في المركبات ان يغلب عليه قوة عنصر واحد يستحيل اليه لان كل واحد من العناصر التي فيهما مما ليس من جنس ذلك العنصر فشانه ان يستحيل الى ذلك العنصر ولذلك ما يستحيل الاجسام الواقعة في الملاحات الى الملح والاجسام الواقعة في الحريق الى الرماد واما السرعة والابطاء في الاستحالة فامر يجوز ان يختلفا ايضا بحسب القوى المختلفة فان كانت شديدة جدا احالت في دقائق ما ليس يعرف في بلاد العرب حجرة كل من سيكها او جسم يقع فيها ميلون بلوها وقد رايت دفعا على صوف الارغفة المحرقة المرفقة الوسط المرقومة بالسباع قد تحجر ولونه باق واحد وجه عليه اثر التخطيط الذي يكون في الطين وجدته ملقى في جادة بين بلدة من بلاد خراسان وبين حاجوم وجلنة معوقة وهذه الاشياء انما يسرع بقلة وقوعها واما اسبابها في الطبيعة فظاهرة موجودة وقد تكون انواع من الحجارة من الرماد اذا طفئت وكثيرا ما يحدث في الضواغط اجساد حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للرمادية ان يطفا فيصير رمادة يابسة وقد يقع في بلاد الترك في الضواغط والبرق اجساد نحاسية على هيئة نصول السهام لها ثلثة سطوح مقطعة الى فوق ويقع مثلها في بلاد الجبل والديلم واذا وقعت خارت في الارض ويكون جوهر جميع

ذلك

ذلك جوهرا نحاسيا يا سباوند تكلفت اذابته فصل من ذلك مجاور مرظلم يذوب ولم يزل يتحلل منه حتى كان ماؤه يضرب
الى الخضرة حتى يقبض منه جوهر مرداسنجي فقد صح عندي بالتجربة ما كان ببلد جوجان في زماننا الذي ادركناه من
امر حديد العلة بين مائة وخمسين سنة نزل من الهواء فقذف في الارض ثم نبا بنوة او بنوبين بنوة الكثرة التي يرى بها
الحابط ثم غاب فنسب في الارض وسمع الناس لذلك صوتا عظيما هائلا فانتقل الامر فظهر به وحملوا الى ملك
جوجان ثم كاتبه سلطان خوارزم في عصرنا فهو امير بن الدولة راضين الملة ابو القسم محمود بن سبكتكين المظفر
المغلب يرسم له انفاذه او انفاذ قطعة منه فقد دمنه لنقله فما ولوا كسر قطعة صغيرة فما كانت الا ان يقبل به
الا يجهد وكان كل مقطع يسيل منه فيكسر لكنهم فصلوا صفة اخرى لامر يشاء فانفذوه اليه وامر ان يقطع منه
سيفا فنعد وعليه وحكى ان جملة ذلك الجوهر كان ملقى من اجزاء جاورسة مغار مستديرة الفضو بعضها
ببعض وهذا الفقيه ابو عبيد الله عبد الواحد بن محمد الجوزجاني صاحب هذا مشاهد هذا كله وحدث اكثر
من السيف الياقوتية الجليلة انما اتخذ من مثل هذا الحديد وشعراء العرب قد وصفوا ذلك في شعرهم فمنه الخبيث
من تكون الحجارة وحدثني ثقة من مشايخ دولة اصبهبذ او هو ابو منصور مرزبان بن مشكان رقرب لامير ابي جعفر محمد
دسنهرا اذ وقع في جبل طبرستان من الهواء ما صفة وقعة هذا الحديد الا انه كان حجارة كبيرة فهذا جملة القول
في تكون الحجر واما تكون جمر كبير فيكون اما وقوعه كذلك بسبب عظيم ارضي طبيا كثير الوجاء واما ان يكون قليلا قليلا
على توالي الايام واما الاول فقد يقع لذلك سبب بالذات وقد يقع له سبب بالعرض اما السبب بالذات فكما يتفق
عند كثير من الاوائل القوية ان يوقع الريح الفاعلة للزلزلة طائفة من الارض وتحدث زلزلة من الزوابع فتثير

فصل واما الذي بالعرض فان يبرز بعض الاجزاء من الارض لانحفار دون بعض وان يكون رياح تثيره اذا هبت
حفاوة فيتفق لها حركة على جزء من الارض دون جزء فيتحفر لها السيل عليه فيبقى ما لا سيل عليه ايسر ثم لا يزال
السيل يغوص في الحفر الاول الى ان يغور غورا شديدا ويبقى ما الحفر من حوله شاهقا وهذا كالمتحفر من اودية الجبال
وما بينها من الحفور والمسالك وربما كان الماء والريح منطوى منفقة الفيضان الآن اجزاء الارض يكون مختلفة
فيكون بعضها لينة وبعضها حجرية فيتحفر التوابي اللين ويبقى الحجري مرتفعا ثم لا يزال ذلك السيل يتحفر ويبقى

وتبقى على الايام ويتسع السنوق وكلما انحفر عنه الارض كان سموه اكثر فهذه هي الاسباب الاكثرية لهذه الاحوال الثلثة
فاما احوال تكونها من احد اسباب تكون الحجارة والغالب ان تكونها من طين لزج يقع على طول الزمان وتحجر وهذا
لا يضبط فليتبين ان يكون هذه المعدوة قد كانت في سالف الايام عبر معدوة بل معمورة في البحار فتحجرت اما بعد انكشاف
قليلا قليلا في مدة لا يبقى الناس يحفظ اطرافها واما تحت المياه تشتد الريح المحفضة تحت البحر الاولى ان يكون بعد
الانكشاف وان يكون طينها بعينها على البحر ان يكون طينها لزجة وهذا ما يوجد في كثير من الاحجار واكثر احجار
الحيوانات المائية كالاصداف وغيرها والا فبعد ان يكون القوة المعدنية قد تولدت هناك ما عدا ما ايضا فان تكون
مياه قد استحالت ايضا حجارة لكن الاولى ان يكون تكون الجبال على هذه الجملة وكثرة ما فيها من الحجارة لكثرة ما
يشتمل عليه البحر من الطين ثم ينكشف عنه وارتفاعها لما حفرته السيول والرياح فيما بينها فانك اذا تاملت
اكثر الجبال رايت الانحفار الفاصل فيما بينها متولدا من السيول ولكن ذلك امر اتمام وكان في مدة كثيرة فلم
يتول لكل سيل اثره بل ما نرى اكثر الامر وعمقها عهدا واكثر الجبال الان انما هي في الارض اخر والنفس تولك

لأن عهد نشوها وتكونها انما كان مع انكشاف المياه عنها يسيرا والان فانها في سلطان التفتت الا ما شاء الله
من جبال ان كانت تتزايد بسبب مياه يتحجر فيها او سيول يؤدي اليها طينا كثيرا فيتحجر فيها فقد بلغني كما احسب انه
قد شوهد ذلك في بعض الجبال واما ما شاهدته انا فهو في شط جيحون وليس ذلك الموضع مما يستحق ان يسمى
جبلا فما كان من هذه المنكشفات اصلب طينة واقوى تحجرا واعظم حجما فانه اذا انهدم ما دونه بقي ارفع واعلى
واما عروق الطين الموجودة في الجبال فيجوز ان يكون تلك العروق ليست من صميم مادة التحجر لكنها من جملة ما تفتت
من الجبال وتربت وامتلأ في الاودية والفجاج وسالت عليه المياه ورطبته وغشيته ارهاص الجبال او خلطت به طينتها
الجيدة ويجوز ايضا ان يكون القديم من طين البحر غير متفق الجوهر فيكون من تربته ما يتحجر تحجرا قويا ومنه ما لا
يتحجر ومنه ما يسترخي تحجره لكيفية ما غالبه فيه او بسبب من الاسباب التي لا تعد ويجوز ان يعرض للبحر ايضا ان يفيض
قليلا قليلا على بر مختلط من سهل وجبل ثم ينضب عنه فيعرض للسهل منه ان يستحيل طينا ولا يعرض ذلك للجبل
واذا استحال طينا كان مستعدا لان يتحجر عند الانكشاف وتكون تحجره تحجرا شافيا قويا واذا وقع الانكشاف على
ما تحجر فربما يكون المتحجر القديم في حد ما استعد للتفتت ويجوز ان يكون ذلك ان يعرض له عكس ما عرض للتربة من ان هذا
يرطب ويلين ويعود ترابا وذلك يستعد للحجرية كما اذا نقعت اجرة وترابا وطينا في الماء ثم عرضت الاجرة والطين والتراب
على النار عرض للاجرة ان زادها الانتقاع استعدادا للتفتت بالنار ثانيا وللتراب والطين استعدادا لاستحجار
قوي ويجوز ان ينكشف البر عن البحر وكل بعد طبقة وقد يرى بعض الجبال كانه منضود سافا فسافا فيشبه ان يكون
ذلك قد كانت طينتها في وقت ما كذلك سافا فسافا بان كان ساف ارتكم اولا ثم حدث بعده في مدة اخرى ساف
اخر ارتكم وكان قد سال عن كل ساف جسم من خلاف جوهره فصار حايلا بينه وبين الساف الاخر فلما تحجرت المادة
عرض للحايل ان انشق وان انتثر عما بين السافين وارض البحر قد تكون طينته رسوبية وقد تكون طينته قديمة
ليست رسوبية ويشبه ان يكون ما يعرض له انفصال الارهاص من الجبال رسوبيا فهكذا يتكون الجبال

فصل

في منافع الجبال وتكون السحب والانداء منافع الجبال كثيرة وذلك انه لا يشك شاك في وفور المنافع
المتصلة بالسحب وبالاودية المنبعة من العيون وبالجواهر المعدنية فاما السحب فانها انما يتولد كما يتبين من بعد من
الابخرة الرطبة اذا تصعدت بتصعيد الحرارة فوافت الطبقة الباردة من الهواء الذي فرغنا من تقديم حيزها و
العيون ايضا فانها انما يتولد باندفاع المياه الى وجه الارض بالعنف ولم يندفع بالعنف الا بسبب محرك لها مصعد
الى فوق والاسباب المصعدة للرطوبات انما هي الحرارات المبخرة للرطوبات الملجئة اياها الى الصعود والعيون ايضا
فان مباديها من البخارات المندفعة صعدا عن تصعيد الحرارة المحتقنة في الارض من الشمس والكواكب والجواهر المعدنية
فانها ايضا يتولد كما يشرح بعد عن الابخرة المحتقنة في الارض فيكاد ان يكون المبدا العنصري لهذه الامور النافعة
هو البخار وما يجري مجراه والبخار قد يتصعد من ارض صلبة وقد يتصعد من ارض رخوة وقد يتصعد من البخار
والمياه فالارض الرخوة ينفشي منها الابخرة في اكثر الامر قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلطان واما البخار
فيشبه ان يكون حكمها هذا الحكم فانها قلما يتفق فيها حقن للبخار يعتد به والارضون الصلبة المتوسطة الصلابة
يعرض لها ان يحقن البخار حقنا متوسطا والارضون الصلبة جدا يحقن البخار حقنا شديدا والجبال اقوى الارضين
على حقن الحرارة في ضمنها وحبس البخار المتصعد منها حتى يقوى اجتماعه ونفذ بقوته منفذا يندفع منه الى خارج

تترب خ

وقد تتكاثف واستحجر مياهها وصار عيونها فيكاد ان يكون ما يستقر عليه الجبال مملوا ماء ويكون مثل الجبل
في حفنة الابخرة والحامل اياها الى مجرى العيون مثل الابنيق الصلب من حديد او زجاج او غيره مما لا يعد للتقطر منه
فانه ان كان سخيفا متخذا من خشب مخلخل وخزف متخلخل لم يحفن بخارا كثيرا ولم يقطر منه شيء يعتد به واذا كان من
جوهر صلب لم يدع شيئا من البخار ينفشي ويتخلل بل جمع كله ماء وقطره فالجبال كالابنيق وقعر الارض التي تحته
كالقرع والعيون كالمشاعب والاذناب التي في الابنيق والاودية في البخار كالقوابل فلذلك ما يرى من ان اكثر العيون
انما ينفجر من الجبال ونواحيها واقلها في البراري وذلك الاقل لا يكون ايضا الا حيث يكون الارض صلبة او في خوار
ارض صلبة واذا تتبعت الاودية المعروفة في العالم وجدتها منبعثة عن عيون جبلية وقد ذكرنا ذلك وشرحنا في كتب عملت
في هذا الشان فمن شاء فليحمل بذلك عليها فليفزع من هناك فانها جزئية وكما ان اكثر العيون والاودية من الجبال كذلك
اكثر السحب يكون من الجبال ويجتمع في الجبال من الاسباب ما لا يجتمع في مواضع اخر وفي من ذلك انه يعرض للبخار اذا صار بها
من الاحتقان والتفوق ما يجر العيون فكيف حالها اذا تصعد وهي بعد ابخرة فانها لقوتها في اندفاعها ولكثافة جرمها
لا تتحلل بسرعة بل يكون لها ان يندفع الى الجو البرد العاقد للبخار من احياز طبقات الهواء ويعرض لهذا السبب عن امرين
احدهما ان في باطن الجبال من الدواب ما لا يكون في باطن الارضين الرخوة والثاني ان الجبال يبقى
على ظاهرها من التلوح والانداء ما لا يبقى على ظاهر سائر الارضين وفي ذلك ان الجبال لسببي ثقالها يكون ابرد من
ادوم القرار فقد علم ان البعد من اديم الارض هو من احد اسباب البرد فانه ان كان شعاع الشمس ثم يقع ايضا على الجبل
فلا يكون تسخينه كتسخين ما يقع على الارض لعلل قد ذكرها في موضع نوجزه من هذا الموضع لئلا ينقطع الكلام على
ان جوهر الحجارة اشد قبولا للبرد من الارض الرخوة واذا كانت الاحوال على ما ذكرنا فبالحري ان يكون الاسباب
التي يحتاج اليها السحب حتى يكثر هي في الجبال اوفر وذلك لان المادة فيها ظاهرا وباطنا اكثر والاحتقان اشد والسبب
المفشي بقوة وهو الحر افل فلذلك ما يرى اكثر السحب الباطرة انما يتولد في الجبال ومنها تتوجه الى سائر البلاد واما
الاحبسا المعدية المحتاج الى الجزة يكون اختلاطها بالارضية اكثر واقامتها في مواضع لا يتفرق عنها الطول فالشبيه
لها كالجبال فلذلك يتولد اكثرها فيها واما الارض السهلة فكيف يكون فيها البقاء والاحتباس والاحتقان الذي
لسببه يتم لها الامتزاج المؤدي الى استعدادها لقبول هذه منافع الجبال ولها منافع اخر في جزئية نفصيلها
في العلوم الطبيعية الجزئية مثل الطب وجزئه ومما يليق بهذا الموضع ان نعرف اصول المياه المنبعثة من الارض

فصل

في منابع المياه فنقول ان المياه المنبعثة من الارض منها مياه العيون السيالة ومنها مياه العيون الراكدة ومنها مياه
الفقي ومنها مياه الترقا ومياه العيون السيالة فاصلها ينبعث من ابخرة كثيرة قوية الاندفاع كثيرة المادة بفجاج الارض فبقوة
بقوة انجذارها تزال بفيض مستتبعة مواردها على ما تعلم واما مياه العيون الراكدة فاصلها حدث من ابخرة
بلغ من قوتها ان اندفعت الى وجه الارض لكن لم يبلغ من قوتها وكثرة مادتها ان يطردنا اليها سابقها طردا
ويدفعه ويسحبه واما مياه الآبار والفقي فاصلها معانة في ظهورها وبروزها بالصناعة وذلك لانها لما كانت ناقصة
القوة عن ان تشق الارض وتبرز وعرضها المسافة فاديل عن وجهها ثقل التراب المتراكم حتى تخلص الحفر الى مستقر الخابات
فحينئذ ينفذ بتدفع اليه بادي حركة فاما لم يجعل لها منفذ مسيل ولم يضف اليه من جنس ما يميد فهو بئر وما
جعل له ذلك فهو فقاة ونسبة الفقي الى الآبار نسبة العين السيالة الى العيون الراكدة والسيالة افضل لان الحركة

تلطفها ومع ذلك فان مدتها في الاختلاط في حركتها الى البروز بالأرضية المتولدة من اختلاطها بها العفونات تقصرها واما النفخ فهو واد خلياه وانما يتولد من بخارات لها مادة كثيرة وليس لها من قوة الاندفاع ما يخرق الأرض بقوة بل اندفاعها منتشرة وارضها رخوة يتخلل عنه اكثر ما ينبجس والذي يبقى يجنس بطول مدة مخالطة للأرض الى ان يبرز وكان حركته الى البروز بطيئة فيعفن ويتغير في طريقه عند مخالطته للارضية والعيون الراكدة والآبار الراكدة اذا نزحت تجلب اليها بدل ما ينزح منها وذلك لأنه انما كان للبخار الذي هو مادة تلك العين ان يندفع الى ان يبلغ المبلغ الذي كان استفرغ دفعا عليه فقط فاذا بلغ ذلك المبلغ صار في الثقل بحيث لا تقهر مقاومته ان يقلقه ويزيحه بل يكون ما وقف من ذلك سدا كما كانت الارض قبل ان تخرق فاذا نقص من ذلك الثقل قدر البخار المندفع الى جهة ان يتصعد ويحرك ما يقهره من فوق الى الحد المحدود

فصل في الزلازل واما الزلزلة فانها حركة تعرض لجزء من اجزاء الأرض بسبب ما تحته ولا محالة ان ذلك السبب يعرض له ان يتحرك ثم يحرك ما فوقه والجسم الذي يمكن ان يتحرك تحت الأرض ويحرك الأرض اما جسم بخاري دخاني قوي الاندفاع كالريح كما يشق الهواء اذا تولد في العصير بما جسم ما في سيال واما جسم هوائي واما جسم نادي واما جسم رضي واما الجسم الذي لا يحدث تحت الارض وهو نادر صرف بل يكون لا محالة في حكم الدخان القوي وفي حكم الروح المشتعلة والجسم الأرضي لا يعرض له الحركة ايضا الا بسبب مثل السبب الذي عرض لهذا الجسم الارضي فيكون السبب الاول الفاعل للزلزلة ذلك واما الجسم الريحي نارية كان او غير نارية فانه يجب ان يكون هو المبتعث تحت الارض الموجب لتموج الأرض في اكثر الأمر واما الجسم الهوائي فانه ايضا وان عرض له حركة من ذاته نفسه لم يعرض له الا ان يكون في حكم الريحي والبخاري والدخاني وان تحرك بحركة شيء آخر مثل ما يسيل الى البعض الاعوادفعة فيحرك الهواء بقوة ومثل هذا ما يقع من بعض ادكان هوة ومغار فيسقط الى اسفل سقوطا يقلق الهواء والارض المتصلة به كما يعرض للصوت اذا وقع على القرار التي تحتها كان السبب حركة ماء او ارض بتوسط هواء ايضا فهذه هي الوجوه التي يمكن ان يعرض منها الزلزلة اما تخاد بحي او نادي يتحرك فيحرك الأرض وهذا هو الوجه الاكثري فانه لا شيء اقوى على تخريب الأرض الحركة السريعة القوية التي للزلزلة من الريح واما مياه تسيل دفعة وهذا دار في يمقراطيس واما انهدام بعض ادكان القرار وربما كانت للزلازل اسباب فوق الارض كجبال يعرض لها ان يسقط ظلالها او اجزاء كثيرة منها سقوطا قويا فتزلزل الارض على ما كان بناه وجعل يقال له اذا يماس وجعل سبب الزلزلة وان لم يكن من قوة حركة الأرض عن سبب فحري ان يستحق ان تسمى زلزلة وكان هذا الرجل يقول ان الزلازل تعرض من ذلك في وقتي كثرة الأمطار وقلتها اما كثرة الأمطار فانها توجب بانتفاع الظل والرعون وتزلقها وذلك يؤدي الى انفضاخها وسقوطها واما قلة الأمطار فانها توجب اليبس المفتت والتفتت مما يسهل تعرض الانفصال وليس هذا المذهب بذلك السديد كله فكثيرا ما يعرض زلازل في بلاد لم يتبدل في قرنها ظل جبال ولا رعونها وكان كل زلزلة لذلك لكان كل زلزلة فانها تقصر في آخرها اضعف مما كانت زلزلة في بلد ليس فيها جبال قوي كثيرا منها في بعض الأوقات منها في بعض البلاد الجبلية التي بقضاء وعمان لم تشاهد في البلاد الجبلية المطيفة بتلك البقعة وشوهدت في تلك البقعة واما انكساغورس فانه ينسب العلة الى الهواء وذلك لأن عنده ان الأرض محمولة على الهواء وتنساب عليها وان الجبية الشاغلة منخلخلة والتي تحن عليها منكاثفة لامطار التي تغرق وجهها اذا هدد

الهواء فى التخلخل الذى بتلك الجهة ثم لم يجد طريقا الى الانفصال والصعود الطبيعى الذى له وذلك من هذه الجهة
التى نحن عليها فزلزل الارض وبطلان هذا المذهب يحقق اولا بالخطاء الواقع فى هيئة الارض وسبب وقوفها وثانيا فما
الفصول قال الزلازل انما تكون فى اوقات بعينها من الفصول وهذه العلة موجودة فى سائر الاوقات واقتضاده فى تقليل كثرة
وجه الارض على الاطلاق عجز وقد يعرض مع الزلازل احوال فربما كانت نافعة وربما كانت ضارة اما النافعة فان
اتفق ان يشتمل ذلك الرياح على مواد مجادية توجهها وتسوقها الى جهة الارض ويجذبها اليها مستتبعة تعفنها
على التفجير للارض فتفجر عيونا واما الضارة فما يعرض من ان لا يكون المادة الريحية بهذه الصفة بل تكون يابسة مائلة
الى طبيعة النارية فيشتعل نارا عند الحركة القوية فان من شان الحركة القوية التحليل الدخان والبخار والهواء نارا فلكثرة
ما تشتعل المناخ والكيران اذا الح عليها بالنفخ نارا فاذا كان سبب الزلزلة قويا جدا خسف الارض وابدفاعه وخروجه
ودبما خلص نارا فاحرقه وربما احدث اصواتا هائلة ودوى يدل على شدة الريح المصوتة منفذا واسعا بعد المنفذ الذى
مضوق فيه حدث من اندفاعها صوت وهم يزلزل ومن الدليل على ان اكثر اسباب الزلزلة هى الرياح الحقيقة ان البلاد
التى يكثر فيها الزلزلة اذا حفرت فيها آبار وقفى كثيرة حتى كثرت مخالص الرياح والاجرة قلت الزلازل ربما يكون
عند فقدان الرياح لان مواد الرياح يعرض لها الاحتباس وفى مثل هذه الحال كثيرا ما ترى فى الجو سحب مستطيلة
استطالة موجهها الرياح المختلفة اذا هابت وغلب منها واحد فامتد وحبس المغلوب فى قعر الارض وفى كثير الاوقات
فقد يتبع سكون الزلزلة ريح هبت لان السبب يفصل ويخرج الى الخارج وكثيرا ما يكون فى وقت الزلازل غمامات
راكدة فى الجو ويكون الجو ضبابيا وذلك لفقدان الرياح فى ذلك الوقت وربما حدثت الزلزلة بعد اختلاف وهاج
متماثلة يمنع بعضها بعضا عن الهبوب ويمنع مواد ها عن التخلص والبروز من الارض فيحقنها امتلاء فى الارض ولذلك يكون
فى الاكثر ليلا لتخفيف البرد وجه الارض وبالعقد ذات ايضا وقد يكون فى انقضاء النهار وبسبب شدة جذب الحر للبخار وتخفيف
وجه الارض واعادة البرد الى داخلها على سبيل التعاقب واكثر ما يكون الزلزلة فى بلاد متخلخلة غور الارض متكاثفة
وجهها او ممنوعة الوجه بما يجرى او بماء عمر كثيرة ولا يقبل الريح على خرقه وخصوصا اذا كان متحركا فان المتحرك اشد
بما فعة لامة ليستوعر كثرة خرق الخارق اياه بلا استباكثرة الزلازل ثلثة احدها هذا والثانى عظم الريح والثالث
كثرة تولدها وقلما يكون الزلزلة فى الشتا لشدة اجاد برد للبخار الدخانى فان عرض دل على ان رطوبة ذلك الشتا
اشد من برودته فيولد مبلة وقلة برده بخارا كثيرا وقلما تعرض الزلزلة ايضا فى الصيف لشدة تحليله فان حدثت
فى الصيف دلت على ان السنة يابسة فيكثف وجه الارض باليبس ويجتمع مسامها فيحتبس منه الرياح ولا يخرج حتى يجتمع
لها مادة كثيرة يقوى على الزلازل واكثر ما يكون ربيعا وخريفا والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان
الحرارة الكائنة عن الشعاع دفعة وتعقب البرد الخانق للرياح فى تجاويف الارض بالتخصيف دفعة والبرد الذى
يعرض دفعة يفعل ذلك ما لا يفعله العارض بالتدريج فاما ذلك فى الابدان وفى جزئيات تجاد وصناعة الطب غير هذا
والزلازل تختلف فى قوة اوايلها واواخرها فليس يمكن ان يجرى على منهاج واحد واذا كانت حركات الرياح المحققة
منها ما يكون على الاستقامة الى فوق ومنها ما يكون مع ميل الى جهة لم يكن جهات الزلازل متفقة بل كان من
الزلازل رجفية ما يتخيل منها ان الارض تقذف الى فوق منها ومنها ما يكون اختلاجية رعشية منها ما يكون مائلة
الى القطرين كليهما ويسمى القطقطة وما كان منه مع دفاعه فى العرض يذهب فى الارتفاع ايضا يسمى سلبيا ولولا

الموانع لكانت حركاتها كلها رجفية لان حركة الريح الى فوق والموانع هي فقدان التجاويف والتعاريج الا في جهة
ولان المنافذ التي ينفذ فيها الرياح الفاعلة للصوت عند الزلزلة مختلفة فكذلك الاصوات الحادثة منها يسمع
مختلفة وكما ان البصر يسبق السمع فانه اذا اتفق ان قرع انسان من بعد جسما على جسم رايت القرع قبل ان يسمع الصوت
لان الابصار ليس في زمان والاستماع يحتاج فيه الى ان يتادى تموج الهواء الكاين الى السمع وذلك في زمان فكذلك
الصوت في الزلازل يسمع قبل الزلزلة وذلك لان تموج الهواء اسرع واسبق من تموج الارض الكثيفة ومن منافع
الزلازل تفتيح مسام الارض للعيون واشعار قلوب فسقة العامة رعب الله **فصل** في تكون المعدنيات وقد حان
لنا ان نتكلم في احوال الجواهر المعدنية فنقول ان الاجسام المعدنية يكاد ان تكون اقسامها اربعة الاحجار والذائبات
والكباريت والاملاح وذلك لان من الاجسام المعدنية ما هو سخيف الجوهر ضعيف التركيب والمزاج ومنه ما هو قوي
الجوهر وما هو قوي الجوهر فمنه ما ينطرق ومنه ما لا ينطرق وما هو ضعيف الجوهر فمنه ما هو ملحي يحله الرطوبة بسهولة مثل
الشب والزاج والنوشادر والقلقند ومنه ما هو دهني لا ينحل بالرطوبة كالياقوت وحدها بسهولة مثل الكبريت و
الزرنيخ واما الزيبق فهو من جملة القسم الثاني على انه عنصر المنطرقات او شبيه بعنصر المنطرقات وجميع المنطرقات ذائبة
ولو بالحيلة واكثر ما لا ينطرق لا يذوب بالاذابة الرسمية وانما يلين بعسر ومادة المنطرقات جوهر مائي يخالط جوهرا ارضيا
مخالطة شديدة لا يبرا منه ويجمد الجوهر المائي منه بالبرد بعد فعل الحر فيه وانضاجه ويكون في جملتها ما هو حي بعد لم
يجمد لدهنيته ولذلك ينطرق واما الحجريات من الجواهر المعدنية الجبلية فمادتها ايضا مائية ولكن ليس جمودها بالبرد وحده
بل جمودها باليبس المحيل للمائية الى الارضية وليس فيها رطوبة حية دهنية فلذلك لا ينطرق ولاجل ان اكثر انعقادها
باليبس فلذلك لا يذوب اكثرها الا ان يحتال عليه بالحيل الطبيعية المذيبة واما الشب والنوشادر فمن جنس الاملاح الا
ان نارية النوشادر اكثر من ارضيته فلذلك يتصعد بكليته فهو ماء خالطه دخان حار لطيف جدا كثير النارية
وانعقد باليبس واما الكباريت فانها قد عرض لمائيتها ان تخمرت بالارضية والهوائية تخمرا شديدا بتخمير الحرارة حتى صارت
دهنية ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة وفيها قوة بعض الاجساد الذائبة
وما كان منها مثل القلقند والقلقطار فتكونها من جلالة الزاجات وانما ينحل منها الملحية مع ما فيها من الكبريتية ثم
ينعقد وقد استفادت قوة معدن احد الاجساد فما استفاد من قوة الحديد احمر واصفر كالقلقطار وما استفاد من قوة
النحاس اخضر ولذلك ما امكن ان يعمل هذه بالصناعة واما الزيبق فكانه ماء خالطته ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة
شديدة حتى انه لا ينفرد منه سطح لا يغشاه من تلك اليبوسة شيء فلذلك لا يتعلق باليد ولا ينحصر ايضا انحصارا شديدا
بشكل ما يحويه بل له ان يثبت على شكل ما اللهم الا ان يغلب وبياضه من صفاء تلك المائية وبياض الارضية اللطيفة التي
فيه وبممازجة الهوائية اياه ومن شان الزيبق ان ينعقد بروايح الكباريت ولذلك يمكن ان ينعقد بالرصاص او رايحة
الكبريت بسرعة فيشبه ان يكون الزيبق او ما يشبهه هو عنصر جميع الذائبات فانها كلها عند الذوب يصير اليه لكن اكثر
ما يكون ذوبه بعد الحمى فيرى زيبقه محمرا واما الرصاص فلا يشك مشاهده اذا ذاب انه زيبق لانه يذوب قبل الحمى واذا
حمي في الذوب كان لونه لون سائر الذائبات اعني في الحمرة النارية ولذلك ما تعلق الزيبق بهذه الاجساد كلها لانه
من جوهرها لكن هذه الاجساد يختلف تكونها عنه بسبب اختلاف الزيبق وما يجري مجراه في نفسه وبسبب اختلاف ما يخالطه
حتى يعقده فان كان الزيبق نقيا وكان ما يخالطه فيعقده قوة كبريت ابيض غير محرق ولا درن بل هو افضل مما يتخذ

اهل الحيلة منه كان منه الفضة فان كان للكبريت مع نقائه افضل من ذلك وانصع وكان فيه قوة صباغة نارية
لطيفة غير محرقة افضل من الذي يتخذه اهل الحيلة عقده ذهبا ثم ان كان الزيبق جيد الجوهر ولكن الكبريت الذي يعقده
غير نقي بل فيه قوة احتراقية كان منه مثل النحاس وان كان الزيبق رديا دنسا متخلخلا ارضيا وكان كبريته نحسا ايضا
كان منه الحديد واما الرصاص القلعي فيشبه ان يكون زيبقه جيدا الا ان كبريته ردي وغير شديد المخالطة فكانه
يداخل اياه سافا فسافا فلذلك يصير واما الانك فيشبه ان يكون رديّ الزيبق ثقيلة طينية ويكون كبريته رديا
منتنا ضعيفا فلذلك لم يستحكم انعقاده وليس ببعيد ان يحاول اصحاب الحيل حيلا يصير بها احوال انعقادات الزيبق
بالكباريت انعقادات محسوسة بالصناعة وان لم يكن الاحوال الصناعية على حكم الطبيعة وعلى صحته بل يكون مشابهة
او مقاربة لذلك فيقع التصديق بان جهة كونها في الطبيعة هذه الجهة او مقاربة لها الا ان الصناعة يقصر في ذلك
عن الطبيعة ولا يلحقها وان اجتهدت واما ما يدعيه اصحاب الكيميا فيجب ان يعلم انه ليس في ايديهم ان يقلبوا الانواع
قلبا حقيقيا لكن في ايديهم تشبيهات حسية حتى يصبغ الاحمر صبغا ابيضا شديد الشبه بالفضة ويصبغوه صبغا
اصفر شديد الشبه بالذهب وان يصبغوا الابيض ايضا اي صبغ شاؤا حتى يشتد شبهه بالذهب او النحاس وان يسلبوا
الرصاصات اكثر ما فيها من النقص والعيوب الا ان جواهرها يكون محفوظة وانما يغلب عليها كيفيات مستفادة بحيث
يغلط في امرها كما ان للناس ان يتخذوا الملح والقلقند والنوشادر وغيره ولا امنع ان يبلغ في التدقيق مبلغا يخفى
الامر فيه على الفريقين واما ان يكون الفصل المنوع يسلب او يكسى فلم يتبين لي امكانه بل يعيد عندي جوازه اذ
لا سبيل الى حل المزاج الى المزاج الاخر فان هذه الاحوال المحسوسة يشبه ان لا يكون هي الفصول التي بها يصير هذه
الاجساد انواعا بل هي عوارض ولوازم وفصولها مجهولة واذا كان الشيء مجهولا كيف يمكن ان يقصد قصد ايجاده وافقاده
واما سلخ هذه الاصباغ والاعراض من الروائح والاوزان او كسوها فهذا مما لا يجب ان يصر على جحده لفقدان العلم به
فليس يقوم البتة برهان على امتناعه ويشبه ان يكون النسبة التي بين العناصر في تركيب كل جوهر من هذه المعدودة
غيرها في التركيب الاخر واذا كان كذلك لم يعد اليه الا ان يفك التركيب اعادة اياه الى تركيب ما يراد احالته اليه وليس ذلك
يمكن باذابة تحفظ الاتصال وانما يختلط به شيء غريب وقوة غريبة ولنا في هذا كلام طويل لو شئنا لقلنا لكن
الفائدة في ذلك قليلة والحاجة عنه منقطعة في هذا الباب

فصل في احوال المسكونة وامزجة البلاد

واذ قد تكلمنا في حال تكون الجبال وما ينفجر في الارض من العيون وما يحدث فيها من الزلازل وما يتكون فيها من
المعادن فبالحري ان نتكلم في حال المسكونة كيف هي من الارض فنقول اولا انا كنا وقد اشرنا فيما تقدم الى ان
الواجب بحكم طبيعة الماء والارض ان يكون الارض في ضمن الماء ويكون الماء محيطا بها من جميع الجوانب ولكن الوجود
ليس على ذلك وليس على ما هو طبيعي للارض والماء بل على ما هو طبيعي لنظام الكل وذلك انه لما كان من شان
العناصر ان يستحيل بعضها الى بعض باجزائها كانت الارض لو وجدت على ما هو طبيعي لها لم تثبت لان في طبيعة
الارض ان يستحيل اجزاء منها ماء او نارا او غيرهما من الجواهر الاخرى وتلك الجواهر ايضا قد يستحيل اجزاء منها ارضا
فما يستحيل من الارض الى غيرها ينقص من جملة حجم الارض فيلزم ضرورة ان يقع هناك ثلمة في تدوير الارض و
غور اذ كانت الارض يابسة لا يجتمع الى شكلها الطبيعي بل يبقى عليها الشكل المستفاد وما يستحيل الى الارض يكون
لا محالة زيادة ونتوا ملحقا بها فلا ينبسط عليه انبساط الماء المهراق على ما غيره حتى يصير منها حجم واحد مستدير

فيلزم ضرورة ان يتولد على كرية الارض تضريس من غور ونجد وخصوصا وللكواكب لا محالة تاثير في ايجاب هذه الاحالة
بحسب المسامتات التي يتبدل بحسب حركتها وخصوصا الثوابت الصايرة تارة الى الجنوب وتارة الى الشمال والاوجات و
الحضيضات المتغيرة في امكنتها فيشبه ان يكون هذه اسبابا عظاما في احداث المائية في جهة او نقلها اليها وابطال
المائية من جهة او نقلها عنها اذ نقل المائية من جهة الى جهة انما يكون بتوسط احداث المائية في جهة وافنائها
من جهة واحداثها انما يكون بتبخير الرطوبة وتصعيدها بالتبخير الى جهة خاصة من الارض وان كل واحد منها يعظم و
يكثر على الدهر حتى يؤثر في هيئة شكل الماء لسيلان الماء الى الغور وكشفه للنجد وقد اعان على هذا اسباب اخرى
اذ لا بد من حدوث طين بين الماء والارض ولا بد من نفوذ قوة الشمس والكواكب الى الطين وتحجرها اياه اذا انكشفت
حتى يتخلق الجبال على ما قلناه فاذا كان كذلك لم يكن بد من ان يكون بر وبحر وفي ذلك حكم الهية لولاها لم يكن
للحيوانات الارضية التي تعيش بالنسيم مكان طبيعي فلمثل هذا السبب ما انكشف من الارض شيء برا والاولى ان
يكون المستولي على الارض هو الماء الذي من حقه ان يفيض على كليتها ثم ان اصحاب الرصد وجدوا ربع الارض برا
واذا وجد هذا فمن الذي يطمع ان يكون غيره برا يعتد به الا جزائر قليلة فان انكشاف الربع كثير ووجد هذا الربع
اخذا في طوله نصف دور الارض على ما سنوضح هذا في الفن الذي نتكلم على الهيئة ووجد عرضه اخذا ربع دور الارض
الى ناحية الشمال حتى يكون الربع الشمالي بالتقريب منكشفا ثم لم يقم برهان واضح على ان الارباع الاخرى مغمورة
بالماء الا ما يوجبه اغلب الظن بسبب وجوب غمور الماء للارض اذ الماء بحسب غالب الظن اكثر لا محالة من الارض اضعافا
لانه يشبه ان يكون كل عنصر بحيث لو استحال بكليته الى عنصر اخر كان مثله والماء يتصغر حجمه عند الاستحالة
ارضا واما امر كون الشمس في ناحية الجنوب اقرب الى الارض ووجوب تسخين قوي بسببه فليس ذلك مما يقع به تفاوت يعتد
به فان خروج الشمس عن المركز ليس بالكثير وليس مما يوجب جزم القول بان العمارة لا يحتمل ان يكون عنده ولنفرض
ان ما تحت مدار نقطة الجدي قد يشتد حره فليس يبعد ان يكون الامعان الى ناحية القطب الجنوبي يتدارك ذلك فيكون
امكان العمارة هناك اوغل من امكان العمارة في القطب الشمالي فهذا الربع يشبه ان يكون حده الجنوبي وهو خط الاستواء
مجتازا في اكثر المواضع على البحر فيشبه ان يكون العمارة الذي يتعدى ذلك الى الجنوب عمارة لا يعتد بها ولا يكون اولئك الناس
ناسا يعتد بهم وهم مع ذلك جزيريون ليسوا مقيمين على بر متصل بالبر الاعظم ثم يشبه ان يكون حده الشمالي
حيث ارتفاع القطب مثل تمام الليل ولم يتبين لنا بعد ان مثل ذلك الموضع موضع يصلح لتوالد الناس فيه ولمقامهم
الدائم فيه او لا يصلح لذلك بل يمكن ان يسافروا اليه في الصيف ولا يكثر هنا اقامتهم وعسى ان يكون ذلك الموضع
او ما وراءه ان لم يكن صالحا لان يتوالد فيه الناس كان صالحا لان يتولد فيه حيوانات مخصوصة وجميع هذه الاحكام
مني ظنية ولا اجزم في شيء منها فلنضع اولا انه لا مانع بسبب البحر والمعتبر المانع انما هو بسبب قرب الشمس وبعدها
الذي هو سبب الحر والبرد ولننظر في الاحكام التي توجبها ذلك في الاقاليم فنقول ان قوما جعلوا كرة الارض مقسومة
بخمسة اقسام يفصلها دواير موازية لمعدل النهار فمن ذلك دايرتان مفصلتان العامر والخراب من العالم بسبب القرب
من القطب وشدة البرد احديهما شمالية والاخرى جنوبية وهذان يفصلان من الارض قطعتين طبليتين يحيط
بكل واحدة منهما طايفة من محيط الكرة وسطح مستقيم والحد المشترك بينهما دايرة واما الحد بين العامر والعامر من
جهة الحر عندهم فهو ما بين البلاد التي يكون خارجة عن مجاز الشمس الى الارض المحترقة التي يحاذيها الشمس الى الارض

لا يمكن خ ر

بمارة خ ر

المحرقة التي يحاذيها الشمس ببلادها فسخنها تسخينا لا يحتمل عندهم الحيوان المقام فيه وهو مكشف بين العمارتين
فيكون الارض المحرقة محدودة بدايرتين شماليتين وجنوبيتين يليهما من جهة القطبين عمارتان فيكون ثلثة قطوع دايرية
يحيط بكل واحدة منها من الجانبين سطحا دايرتين ويصل بينهما سطح دقيق وكذلك يكون هيئة العمارتين لكن
السطحين المحيطين بكل واحدة منهما لا يكونان متساويين بل الذي يلي القطب يكون اصغر واما سطحا قطع الارض
المحرقة عندهم متساويان هذا هو قول قدماء المشائين وليس التحقيق والوجه على ما حكوه فان هيهنا بلادا عرضها
اقل من الميل والشمس بسائر الروس فيها مرارا وهي عامرة وقد وجد بلاد تقرب من خط الاستواء بل قد وجد من الفقاقت
احوال البلاد موضوعة في خط الاستواء وضمنها سراديب الفياس يحوز بل يوجب ان يكون بقعة خط الاستواء اصلح
المواضع للسكنى واولاها بالاعتدال لكن ذلك لا يفهم الا بعد تقديم مقدمات فانه يجب ان يتحقق اسباب شدة تسخن
الجو وان نعرف ايضا كيفية ملايمة ذلك للسكان وغير ملايمة فنقول ما الحر وان يكون السبب الاول في سخونة الجو اللذين
بلينا هو الشمس وليس ذلك لان الشمس حارة ولا لان الشمس تقذف شيئا من النار وتنزله ولا لان الشعاع شيء نار في
نفسه منه فقد علمت ان للفلك طبيعة مجانبة لها غير هذا الاربع وعلمت من خلال ما مضى لك انه لا يجوز ان يكون
الشعاع الشمسي يقهر النار الى الهبوط وستعلم ايضا ان الشعاع ليس جسما او قوة ذاتية منتقلة من الشمس الى الارض
مادة في الوسط بل هو شيء يحدث في المقابل القابل للضوء فعند ذا توسط بينهما جسم لا يمنع فعل ذلك في هذا
بالمواداة وذلك الجسم هو الشفاف لكن الجسم القابل للحر اذا اضاء سخن وكلما اشتدت الاضائة اشتد الحر والسبب
الحرارة انما تشتد في الصيف بسبب ان الشمس يصير قرب مسافة منا بل هي اعدح مسافة لها او جبه لكنها في الصيف
اقرب مسافة منه وهي في الشتاء اقرب مسافة وابعد مسافة والشعاع الذي يقع من الشمس يكون كانه شيء يفيض منه
على صورة مخروط او اسطوانة مثلا ويكون واسطته وهو الذي لو توهمنا شيئا متصلا بين الشمس وبين المسخن
كان خارجا من مركز الارض نافذا في وسط تلك الصورة كالمحور او كالسهم في اشد المواضع تسخينا لانه اشد المواضع
افادة لان الاطراف اضعف في التاثيرات من الواسطة المكتنفة من كل جهة بالسبب القوي فما انسبط عليه هذا السهم اشد
يكون اشد افادة فلذلك يكون اشد سخونة وما يبعد عن هذا السهم يكون اقل اضاءة فيكون اقل سخونة اعني
السخونة التي يلزم من نفس المسامتة المضيئة نمط والذي يقال ان لام الشفاف الاشعة ورجوعها على ذواياها حادة
ومنفرجة اخرى فهو شبيه بالحقيقة لها فان الضوء اذا كان له في الجو التبنة وكل ما له ضوء فانه يرى والجو لا يرى
التبنة بل هو شاف لكنه ليس كل التبنين الجو من الشمس لها سوى جهة المسامتة والا لكان الحر والشمس في نقطة السرطان
اشد منه وهي في نقطة الاسد ليس كذلك والا لكان الحر والشمس في نقطة الجوزا مساويا للحر وهي في نقطة الاسد
والحر وهي في نقطة الثور مساويا للحر وهي في نقطة السنبلة وليس الامر كذلك ولكانت البلدان التي هي اقرب
الى محاذاة الشمس لا يكون التبنة ابرد من البلاد النائية عنها وقد يكون كثيرا وبالجملة فان الشمس لو كان يجوز لها ان
تنتقل دفعة الى نقطة السرطان لكانت لا تسخن البلاد التي تحتها تسخينا شديدا مفرطا بل كان يكون الى حد ما وهذا
مثل النار التي تدخل بيتا فاذا دفعة فانه لا يوثر تاثيرا كثيرا وانما يوثر بالمداومة فان المداومة يزيد كل وقت في الحر
ويجعل الهواء ايضا شديد الاستعداد للتسخين ولهذا ما يكون الحرارة بعد زوال الشمس في الصيف اشد منها قبلها و
التسبنة واحدة هذه البلاد التي بلينا يعرض لها ان الشمس يقرب منها بتدريج ينقدم وتسخن بعد تسخين ثم اذا ولاها

وحاذاها

وحاذاها عرض ان يقيم عندها مدة كثيرة لا يتنحى عن رؤسها لان الميول عند قرب من المنقلبين يقل ويصغر جدا ثم
ان كانت تسامت الراس وتجاوزه عاودت المسامتة عن قريب ويكون النهار ايضا طويلا والليل قصيرا فيدوم الحاح الشمس
عليها بالتسخين لكون مددها متقاربة ومع ذلك طويلة ومع ذلك حافظة لقرب واحد من الشمس فيكون الحر متجاوزا
للحد واما في خط الاستواء فان الشمس يبلغ المسامتة دفعة لان الميول هناك تكثر ويتفاوت تفاوتا لا يؤثر
الا اثر المسامتة المغافصة ثم يبعد عن سمت الرؤس بسرعة ولا يلح عليها ويأخذ كل ساعة يزداد بعدا الى ان يبعد الميل
كله غير ملحة ويكون النهار مساويا لليل في الطول والقصر ثم لا يعود الى سمت الراس عن قريب بل الى نصف السنة ثم يكون
المسامتة خفيفة على الجملة المذكورة ثم يأخذ في البعد فلا يشتد الحر جدا لما قلناه ولا يشتد ايضا البرد وذلك لان بلادنا
وخصوصا حيث نحن فقد يكون بعد الشمس فيها عن سمت رؤسنا ضعف الميل وزيادة بعد سمت رؤسنا عن مدار البروج
فيعرض برد شديد ثم يتعقبه حر شديد ويبتلى الابدان بالانتقال من ضد الى ضد واما هناك فلا ينتقل من ضد
الى ضد بل انما ينتقل من واسطة اعتدال الى حد غير بعيد ولو كان هناك حر دائم وكانت الابدان هناك قد
نشأت على مزاجه لا ينفعل عنه كثيرا ولا يعرض لها خروج بعيد عما نشأت عليه لكانت لا تحس بامر مغير فكيف وليس
هناك افراط البتة وللابدان ملائمة لما نشأت عليه لا ينفعل عنه كثيرا تأمل ذلك في حال ابدان الترك فانهم
لا ينفعلون من برد بلادهم انفعالا شديدا ولا الحبشية ينفعلون من حر بلادهم انفعالا شديدا وربما كان البدوي
بخراسان يشكو البرد في وقت ما يكون الخراساني يشكو الحر في وقت واحد وقد شاهدت هذا ببخارا من حال بدوي حضرها
في ماه اردي بهشت او خرداد وقد تسلط بها اكثر الحر وهو مرتعد ويتزمل ويستغيث من البرد واهل البلد يتأذون
من الحر لان مزاج العربي الف مزاجا حارا ومزاج الاخرون الف مزاجا باردا فيكون ذلك المزاج باردا بالقياس
الى الاعرابي حارا بالقياس الى البخاري بحسب مزاجه الذي له في ظاهر بشرته واما خط الاستواء فيكون الاحوال فيه
متقاربة فمن يكون منشأه في ذلك المزاج لا يحس البتة بتغير بلاده محسوس ويتشابه عنده حال هواء بلده فيكون
كانه في ربيع دائم اللهم الا ان يتفق هناك من اسباب الحر غير ما هو منسوب الى قرب الشمس وبعده من الاسباب التي نذكرها
فهذا هو المذهب الصحيح الحق فهكذا يجب ان يتصور حال المعمورة من جهة تأثير الشمس فيها لكن البلاد ايضا قد يختلف حرها
وبردها بسبب اخر وهو ان البلاد المشرقية ابرد من الغائرة والتي بينها وبين الجنوب جبال وناحية الشمال واضحة
برية من الجبال ابرد من التي الجبال فيها شمالية لسببين احدهما لان الشمس لا تستوي تسخين ما ينعكس عنه حرها
بمقابلها وما ينعكس في جهة مخالفة لها والثاني من جهة الريح فان الشمالية تبرد والجنوبية تسخن وايهما حبس
يشتد حبس مقتضاه واذا تشابهت البلاد في هذه الاحوال فالشمالية ابرد من الجنوبية وان اختلف في هذه الاحوال
جاز ان يكون الشمالية اسخن من الجنوبية واما اختلافها في انها شرقية وغربية فلا يوجب اختلافا في الحر والبرد
اذا كان عرضهما واحدا والذي قيل ان الشرقية انما هي اسخن من الغربية بسبب ان الغربية يكون الشمس اخذة عنها
في حركتها ومودعة اياها والشرقية يكون اخذة اليها في حركتها فهو كلام من لا بصر له البتة فان كل نقطة من الارض
يأخذ اليها الشمس ويأخذ عنها بالسواء وليس الشرق شرقا والغرب غربا الا بالاضافة فان كان الشرق اسخن من
الغرب فيجب ان يكون السبب فيه البحر الذي خلفه والذي عن الجنوب منه فان الشمس قبل ان يوافي سمت الراس منهم
تسامت البحر ويجري عليه فيثير بخارا حارا كثيرا وكذلك اذا حاذى الناحية التي لم يعدم بحرا قريبا والبلاد البحرية

يسخن بمجاورة البحر اذا كان بحرها يبخر كثيرا ثم يشتد عنها انعكاس الشعاع الى البخار بحيث يؤثر في البخار ويحميه وان لم
يكن هذه العلة موجودة كانت مجاورة البحر مما يبرد بسبب برد الماء واما المغرب فالشمس لا يأتيها ولها مرور ببحر
معتد به بل البحر منهم الى الغرب في قربهم وخليج يأخذ من شماله الى جنوبه ولا يبلغ قرب مسامته منطقة البروج
ومدار الشمس جنوبي عنهم فلا يحاذي الخليج الشمالي ولا تسامته فاذا جاوزت البحر الذي وراءهم كانت آخذة في البعد
منهم ومما يجب ان يعلم ان للممرات الكواكب تأثيرات في الحر والبرد وفي ساير الاحوال وان كانت مما لا يدرك

المقالة الثانية

هذه المقالة تشتمل على الاحداث والكائنات التي لا نفس لها مما يكون فوق الارض

فصل في السحب وما ينزل منها وما يشبه ذلك فنقول اولا في كيفية تولد السحاب جوهر بخاري متكاثف
طاف في الهواء ومن شاء ان يتأمل ذلك امكنه اذا حضر الجبال الشامخة وتأمل تكون السحاب فيها وهذا الجوهر البخاري
كانه متوسط بوجه ما بين الماء والهواء فلا يخ اما ان يكون ماء قد تحلل وتصعد او يكون هواء قد يقبض واجتمع
وقد يعرض تكون السحاب من كلا الوجهين جميعا وذلك انا كثيرا ما شاهدنا الهواء يبرد في اعالي الجبال الباردة
فيقبض بعد الصحو سحابا دفعة ثم يتلج وقد شاهدت هذا بجبل طبرستان عند ديمة وبجبال طوس واما تصعد البخار
وانعقاده سحابا ماطرا فذلك امر قد شاهدناه كثيرا في كل البلاد الجبلية وهذا البخار ليس يحتاج كل مرة ان
يبلغ الموضع البارد الشديد البرد في الجو فقد شاهدنا البخار قد صعد في بعض الجبال صعودا يسيرا حتى كانه
مكبة موضوعة على وهدة تحتها قرية احاطت تلك الوهدة لا تبلغ نصف فرسخ وكنا نحن فوق تلك الغمامة في الصحو وكان
الهواء خريفيا ليس بذلك البارد جدا فكان اهل القرية يمطرون من تلك الغمامة فعلمنا ان البخار كثيرا ما يؤدي به
تكاثفه وتواتر مدده وبطوء حركته المصعدة اياه الى فوق فيحوج الى ان يتكاثف ويقطر مثل المعصور وربما احوجته
الرياح الى ذلك اما لمانعة اياه عن الصعود بحركتها فوق واما ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال حائلة
قدام الريح او بسبب اختلاف رياح متقابلة واما لالحاق المتأخر بالمتقدم الواقف والصاقه به من غير ان يكون حاجز
من قدام واما لشدة بردها فيكثف به السحاب وانما يكثر المطر بارض الحبشة مع حرارتها لاندفاع الابخرة اليها و
انضغاطها في جبالها ومن بين يدي رياحها واما في اكثر الامر فان الابخرة تتصعد وتعلو الى الحيز البارد من الهواء ويبرد
وبعين ذلك انفصال ما ينفصل عنها من الدخان الحار اليابس الذي نذكره وقد شاهدنا ذلك الانفصال على بعض
قلل الجبال فاذا بردت بالسببين انعقدت هناك غماما ثم يستحيل ماء فيثقل فينزل والديمة والوابل انما يكون من
امثال هذه الغيوم واما ما كان من جنس الغيوم الاولى فانها تصب شيئا وتنقشع وانما مثلها مثل الطل فان الطل ليس
يتكون من سحاب بل من البخار اليومي المتباطئ الصعود القليل المادة اذا ضربه برد الليل وكثفه وعقده ماء فينزل
نزولا ثقيلا في اجزاء صغار جدا لا يحس بنزولها الا عند اجتماع شيء يعتد به فان جمد كان صقيعا وهذا السحاب يعرض
له كثيرا انه كما يأخذ في التكاثف وفي ان يجتمع فيه حب القطر يجمد ولم يتعلق الحبات بحيث يحس فينزل جامدا فيكون
ذلك هو الثلج ونظيره من البخار الفاعل للطل هو الصقيع واما اذا جمد بعد ما صار ماء وصار حبا كبارا فهو البرد واكثر
البرد انما يكون في الربيع والخريف ولا يكون في الشتاء وذلك لان البرد الشتوي ان كان شديدا فعل الثلج واجمد
السحاب ولا يمهله ريثما ينعقد حبا وان كان ضعيفا لم يفعل شيئا واما في الربيع والخريف فان السحاب ما دام لم
يتكاثف بعد تكاثفا يعتد به يكون الحر مكتنفا اياه فلا يجمد ثلجا حتى اذا استحكم استحصافه واحاط به الهواء الحار و

ان السحاب

يتخلق د

الرياح القوية الحارة هرب البرد دفعا الى باطن السحاب واستخصف السحاب فدفعه على ما علمت من الغاب المشروح فيما سلف صوته وتكون الاستطخا فجمع البخار قطارا فدعرض له استعداد شديد للجمود بمخالفة الحر اياه كما ان المادة الحارة اسرع جمودا من البادرة فيجمد قطعا قطعا كبارا ولذلك ما يكون البرد في الحريف اكثر لان الصيف يكون فيه الاجسام زيادة تخلخل والتخلخل قبل لمباشرة الحر والبرد جميعا ولا يظن ظان ان البرد يكون اجزاء اصغارا جامدة ثم تتصل في الجو فان البارد الجامد عسير تصاله ولكن السبب الاشرف اليه من التخام يقع دفعة لاجزاء السحاب تسيل اجزاء دفعة او بعد ما انتظم فيجمد حبا كبارا او لانه ينزل دش مطر فكما يجمع ح فضربه البرد لا سيما اذا دافع حر الحرارة فان الفعل العرضي من الحرارة ح يكون اشد على انه قد يتفق ان تكون من اسباب تكون البرد مغافصة ريح بارده لسحاب حار قريب من الارض فيجمده مجركنه جمدا ويجمد اجزاءه ببرده وقد شاهدت نادرا ما كان من البرد نادرا من سحب بعيدة يكون قد صغر ذاب استدار لذوبان دوايا ما بالاحتكاك في الجو واما الكبار وخصوصا التي لا استدارة فيها فهي التي ينزل من سحب دوالي ولو كانت المادة غير جامدة لكان منها المطر المسمى بالقطقط فان المطر يعرض له ان يكون اجزاءه في ابتداء تكوينه صغارا حتى تجمع وتكبر ويعرض له مرة اخرى في الانحدار اذا طالت مسافتها ان ينفصل ماء ويتجزأ كالماء فانك اذا صببته من موضع عال وافى القرار وقد تشتت وتفرق وانما يصير بردا بعد الاجتماع الاول او معه وقد حدث ان نبال الجبل حدثت قطعة برده وقعت من السماء فنقلت الى مجد بن حسنويه بزين كذا منا ويقل البرد في الصيف لان البخار الرطب لا يقبل فيه وفي الشتاء لانه يجد سحابا وفكرة في الحريف اذا استفاد من الارض بلة ما للنشف وقوي فيها لقلة التحلل ولمعونة الليل فاذا تحللت مع قوة من الحرارة معتدلة كانت مادة بخارية تجذب الحر المولد للبرد ولا تجذب الحر المحلل لاصل المادة فهكذا يتولد المطر والثلج والبرد والطل والصقيع واما الضباب فهو من جوهر الغمام الا انه ليس له قوام السحاب فما كان منه منحدرا من العلو وخصوصا عفيا لامطارة فانه ينبذ ما يعتوره وما كان منه مبتدئا من الاسفل متصعدا الى فوق لا يتحلل فهو ينبذ ما يلطو ويجب ان يعلم ان سبب المطر الى الثلج سبب الطل الى الصقيع كما ان لها تاثيرا في تكون المطر والثلج وان اختلف وجه التاثير فان الرياح الشمالية يفعل في الاكثر صحوا لقرب مهابها منا فانها تجمع في اخر مهابها وانما تولد عندنا العيوم اذا هبت منا بعيدة وبالجملة هي رطبة وان تقشعت والرياح الجنوبية جرعة للغيوم عندنا وان كانت طرادة لها في مبادي مهابها لكن الشمالي مع ذلك ثلجي والجنوبي مطري والشمالي صقيعي والجنوبي طلي الا في بلاد تنوح فتطوس فان الشمال لها لم يبرد بعد لانها صيفية والجنوبي قد يبرد لما اجتاز — عليه اذ قد بينا هذه المعاني فيجب ان يعلم ان جميع الآثار العلوية تابعة لتكون البخار والدخان وذلك لان الحرارة السماوية اذا اثرت في البلة الارضية اصعدت منها البخرة وخصوصا اذا اعانتها حرارة محفقة في الارض فما تصعد من جوهر الرطب هو بخار وصفوه بطي وثقيل وما تصعد من جوهر اليابس هو دخان وصفوه خفيف سريع والبخار حار رطب والدخان حار يابس وقلما يصعد بخار ساذج او دخان ساذج بل انما يبقى الواحد منهما باسم الغالب في اكثر الامر فيصعدان من الارض مختلطين لكن البخار ينتهي صعوده الى حد قريب والدخان اذا كان قويا انفصل عنه مرتفعا مجاوزة اياه الى حد النار وقد شاهدت انفصال الدخان عن السحاب ونحن في قلل جبال شاهقة وبينا لمنفصل الدخاني تخلف سطح السحاب المتراكم من تحت ويسري الى فوق وهو اشوليشم منه رائحة الحريق فالبخار مادة السحاب والمطر والثلج والطل والجليد والصقيع وعليه يتزيد الهالة وقوس قزح والشمسيات والنيازك والدخان مادة الريح والصواعق والشهب الرجوم وذوات الاذناب من

الكواكب والعلامات الهائلة وسيرد عليك تفصيل جميع ذلك **فصل** في المقدمات التي يتوطأ ليعلم السبب
الفاعل للهالة وقوس قزح وساير ما يشبههما فلنقدم اولا شيء ولنعرف حال الخيالات التي يتكون في الجو
مثل الهالة وقوس قزح والنيازك والشمسيات فان هذه كلها يشترك في انها خيالات ومعنى الخيال هو ان يجد الحس
شبح شيء مع صورة شيء اخر كما يجد صورة الانسان مع صورة المراة ثم لا يكون لتلك الصورة انطباع حقيقي في مادة ذلك
الشيء الثاني الذي يؤديها ويرى معها كما ان صورة الانسان لا يكون منطبعة بالحقيقة ولا قائمة في المراة والا لكان لها مقر
معلوم ولما كانت تنتقل بانتقال الناظر فيه والمرئي ساكن والمذاهب المعتد بها في ادراك البصر لهذه الاشباح
ثلثة مذاهب مذهب اصحاب الشعاعات وهم يرون انه يخرج من البصر شعاع ممتد هو بنفسه الى الصقيل الذي هو المراة
ويحيل ما يشوبه من الشعاع الذي في العالم الى طبعه ويجعله كالالة فيلقى الاملس ثم ينعكس عنه مارا على الاستقامة
حتى يلقى شيئا يقابل ما انعكس عنه فيدرك معا الاملس الذي هو المراة وذلك الشيء فيتخيل عنده انه يدرك صورة
ذلك الشيء في المراة قالوا وليس الامر كذلك والا لما كان المرئي ينتقل عن المراة بانتقال الرائي ولكان الرائي
لا يرى بعد ما بين المراة وما بين المرئي والرائي يرى ذلك البعد ان نظر في المراة ومذهب الطبيعيين المحصلين
وهو انه لا يخرج من البصر شعاعات البتة بل من شان المرئي اذا قابل البصر بينهما مشف والمرئي مضيء بالفعل ان
صورته تتشبح في العين من غير ان يكون ذلك كشيء يخرج ويلاقي المشف المتوسط فينفذ فيه الى البصر البتة بل انما
يحدث الشبح في العين نفسه ويكون المشف المتوسط مؤديا بمعنى انه يمكن من تاثير ذي الشبح لشبحه في العين والعلة
التي بها يمكن القاء الشبح دون القابل وهذه من الافعال الطبيعية لا يحتاج فيها الى مماسة بين الفاعل والمنفعل
بل يكفي فيها المحاذاة وكذلك ايقاع الشعاع فان اتفق ان كان الجسم ذو الشبح صقيلا تادى الى العين ايضا صورة
جسم اخر نسبته من الصيقل نسبة الصيقل من العين لا بان يقبل الصيقل في نفسه شيئا ينطبع فيه البتة بل يكون
تادي صورته سببا لتادي صورة ما يكون منه ومن العين على نسبة مخصوصة واكثر ما يتعجب من هذا انه كيف يرى
ما لا يحاذي وما لا ينطبع صورته فيما يحاذي وهذا ليس فيه الا العجب فقط والندرة ولو كانت العادة في التاثيرات
الطبيعية جرت على انها عامتها يكون بالمحاذاة ولا يكون بالمماسة كما لا يبصر البصر الان شيئا بالمماسة لكان اذا
اتفق ان يقال في شيء انه يؤثر بالمماسة استنكر ذلك ويعجب منه فكذلك الحال في التعجب الذي يعرض من وجود
جسم مؤثر على نسبة ووضع غير متعارف مثله في تاثير الاجسام واما ان هذا ممتنع فلا برهان عليه بل هو موجود
واجب ان كان من شان الصيقل ان يرى مع صورته صورة شيء اخر وهو يؤديه من غير ان يقبله بل يكون ممكنا لذي
الصورة من ايقاع شبحه في العين كما ان المشف يمكن مفارقا محاذيا حتى يؤثر وهذا يمكن مفارقا محاذي المحاذي ثم
البرهان يمنع من صحة غير هذا كما ستعلمه والصوت قد يسمع من اي محاذات اتفقت لان له ناقلا ينقله الى السمع وليس
يتعجب من ذلك ولا يقال لم ينقله ولم كان القرع صوتا لان ذلك كذلك نفسه وطبعه فكذلك هيهنا فهذا المذهب
في تادي الاشباح الى البصر عكس المذهب الاول ونحن سنتكلم فيه في غير هذا الموضع والمذهب الثالث مذهب من يقول
ان شبح المرئي يتصور كما هو في المراة واذا رايت المراة بالمحاذاة راى ايضا الشبح المنطبع فيها وهذا المذهب مضطرب
لا حقيقة له وهذا الانطباع قول لا معنى له لان انطباع صورة شيء في شيء يوجبه نوع من المحاذاة لا يتغير عن موضع
الى موضع بزوال شيء ثالث لا تاثير له فيه كما ان الضوء اذا نقل على الوجه المحاذي لون الشيء مع انتقاله عكسا

هو وقوع الضوء على ذي الشبح

مثل ما يعرض للحائط ان يخضر بسبب انعكاس الضوء عن الخضرة اليه فان ذلك اللون يلزم موضعا واحدا بعينه ولا
يختلف على المنتقلين وانت ترى صورة الشجرة في الماء ينتقل مكانها في الماء مع انتقالك وفرق بين اللون المستقر
في الشيء نفسه وبين اللون الساطع اليه من غيره ما دام محاذيا له بتوسط الضوء سطوعا مستقرا الى ان يزول المحاذات
مثل البروق ومثل صبغ الياقوت لليد وبين الخيال الذي لا حقيقة له ارتسام له فهذا المذهب لا حقيقة له بل الصورتان انما
يتحدان في الابصار واحدهما علة بوجه ما لتادي الاخر الى البصر فاذا رؤيتا معا ظن ان احدهما في الاخرى وكيف كان
فان ههنا مرئيا لا شك في وجوده وسواء خرج من البصر شيئا فانعكس عن المرآة الى المرئي او كان تاثير من المرئي في الرائي
بواسطة المرآة فان الاحكام التي نحن في اعتبارها متفقة لان الاشكال والخطوط التي يرتسم منها فيما بين ذلك تكون واحدة
فلهذا ما لم يساق المعلم الاول في هذا الموضع من كتابه بل استعمل انعكاس البصر اذ كان ذلك اشهر واعرف ولم يكن بين
القول في الحس والمحسوس بعد فجرى على المشهور واما تحقيق هذه الجملة ففي الفن الذي يلي هذا الفن وقد حاول قوم من الطبيعيين
تعليم اسباب هذه الخيالات السحابية محاولات متكلفة بعيدة من العقول احوجهم اليها ما هو متشدد فيه من التعصب على
اصحاب الاشعة من الرياضيين والتصلب في مذهب المشائين مع القصور عن الواجب من البصيرة فصاروا الى جانب من
المحال اشد من القول بالشعاع حتى قال بعضهم ان الهالة شكل تموج يقع في السحاب بصدمة نور النير او بتحليله وسطا
وتركه اطرافا متساوية البعد عن الوسط وغير ذلك من اقاويل لا يقولها الا من يتوهم ان الهالة مستقرة في سحاب معين
فنقول الان ان الفرق بين الصور الحقيقية المنطبعة في موادها وبين خيالات الاشباح التي يظن انها في المرائي المرايا
ان هذه تنتقل مع المنتقل والحقيقية يلزم مواضعها وهذه تتخيل انها تقرب مما يقرب من المرئيات مواجها لها في المرايا
وتبعد مما يبعد عنها وتلك يلزم مواضعها وهذه توجد متخيلة في ظواهر اجسام الصيقل وتلك لا يكون كذلك واذا
كان الجسم الصيقلي مشفا بالفعل ورأى مشفا بالفعل لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال فاذا رأى عليه الخيال لم يؤد ما
وراءه ولم يكن مشفا بالفعل ح بالقياس الى ما وراءه وان كان وراء الجسم الشفاف جسم ذو لون يحدده لذي هذا الخيال
وان لم يكن وراءه ما يحدده نفذ فيه البصر ولم ير هذا الخيال وهذه كلها مقدمات تجريبية ونقول ايضا ان المرائي
اذا كان بحيث لا يحدها الحس لا يمكن ان يؤدي اللون والشكل معا فان كانت صغارا ادت اللون ولم تف باداء الشكل
لان الجسم لا يمكن ان يرى مشكلا الا وهو بحيث يقسمه الحس فكيف يرى ما لا ينقسم في الحس مشكلا فان كانت مفردة فربما
عجز البصر عن ادراك ما يؤديه من اللون ايضا فان كثرت وتلاقت ادى كل واحد منها اللون ولم يؤد واحد منها الشكل
فاتصل من جملتها من تادية اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادت مع ذلك اللون الشكل واذا كان المرئي في مشف
ثان او وراءه وبينهما سطح بالفعل فانه يؤدي مقدار الشيء اعظم مما ينبغي ان يؤديه وخصوصا اذا كان سيالا مثل ما يرى
الشيء في الماء الا انه يقصر في تادية لونه فتنه اقل سوادا وصبغا من سواده وصبغه فان كان ذلك الشيء خارجا عن
ذلك السطح وكان ذلك السطح يؤديه على انه مرآة روي ذلك الشيء اصغر حجما واشد سوادا من سواده واقل بياضا
من بياضه والبصر يعرض له الغلط في الشيء من وجوه منها في مقدار الشيء كما ذكرناه من انه تارة يراه اعظم وتارة يراه
اصغر ومنها في شكله فان البعيد لا يحس بزواياه ولا بتقبيبه بل يرى مستديرا مسطحا ومنها في وضع اجزائه فان
البعيد لا يحس بخشونته ومنها في لونه فانه تارة يرى الشيء اشد صبغا وتارة يريه اقل صبغا ومنها في وضعه من شيء
اخر فان البعيد جدا لا يحس البعد الذي بين الرائي وبينه ولا الذي بينه وبين بعيد اخر مثله كما لا يعرف البعد

بين القمر والثوابت في جهة ارتفاعها والاجسام المضيئة اذا انعكس ضوؤها عن المرايا القريبة منها لم يبعد ان يتخيل
لون نير فان بعدت وكانت مظلمة لم يبعد ان يتركب من الضوء ومن الظلمة الوان اخرى كما ان الضوء اذا وقع على السحابة
السوداء رؤيت حمراء فكذلك يجوز ان يكون حال الضوء الخيالي في شيء بعيد في اسود معا واذا قام قايم وحاذى بصره
اشياء كثيرة او شيئا واحدا عظيما مما من شانه ان يؤدي الشبح فليس يجب ان يكون ذلك الاشياء او الاشياء بحيث يؤدي
شبح شيء واحد او اشياء كثيرة بل ربما كانت النسبة مع بعض تلك الاجزاء نسبة توجب اداء شبح ما ومع اجزاء اخرى
نسبة توجب اداء شبح اخر وربما كانت الاجزاء الاخرى لا توازي ما يوجب تادية شبحه فيتعطل تلك الاجزاء ويبقى الفعل
لما يوازي ذا الشبح الواحد الذي قدم ذكره وتلك الاجزاء التي يتعطل على وجهين فانها يتعطل اما لفقدان شيء من شانه
ان يؤدي شبحه فاذا كانت لا مؤدي لها وللاجزاء المقدم ذكرها مؤدي اختلفا واما لان ما نسبته اليه نسبة الاداء ليس
يبلغ من قوة ارساله الشبح وتمثيله اياه مثلا في المرآة قوة الشيء الاخر اما لبعد واما لضعف اللون واقوى ما يرسل
شبحه هو الاقوى ضوءا وكلما اشتد الضوء اشتد التاثير حتى يمنع ايضا من تاثير اشياء اخرى من شانها ان تؤثر
فاذا كان تمثل الشبح مرئيا في مرايا من شانها تادية الشبح فبالحري ان لا يتعطل بشبح ما سواه في اجزاء اخرى من الاجزاء
التي يخصها في النسبة واذا كانت المرآة متشابهة الوضع وجب ان يكون النسبة بين الرائي وبين اجزاء المرآة وبين المرئي
واحدة فيجب ان يكون الزوايا التي تحدث من خطوط يتوهم خارجة من البصر الى المرآة ومن المرآة الى الشيء ذي الشبح فيتصل
عند المرآة زوايا متساوية من جميع الجهات فيكون تمثل الشكل المرتسم بين زوايا الشبح مستديرا كان الشكل
المرتسم بين زوايا الناظر والمرآة والمرئي قد ادير على نفسه بان يحفظ الخط الذي بين الشيء ذي الشبح والرائي
ثابتا في الوضع ويدار عليه الشكل لان التجزية انما يقع فيما نحن بسبيله على المرآة واما الرائي والمرئي فكشيء لا
ينقسم فيكون المرئي مكان طرف المحور والشبح المتخيل مكان منطقة المحور واعني بذلك اوسع دايرة ترتسم على ما
يحيط به الشكل المرتسم من الحركة المذكورة فهذه الاشباح يتبدل اماكنها بحسب حركاتك فان توجهت اليها تقدمت
اليك وان نكصت عنها تاخرت عنك وان علوت علت وان نزلت نزلت وان تركتها يمنة وحاذيتها بالانتقال
حاذتك بالمرافقة وان تركتها يسرة وحاذيتها بالانتقال وبهذا تعلم انها خيالية فهذه الاشياء كمقدمات وتوطيات
بعضها يعول فيه على صناعة الهندسة وبعضها على علم البصر ونحن نتكلم فيه في موضعه وبعضها على الامتحان بالحس

فصل في الهالة وقوس قزح

واما الهالة فانها دايرة بيضاء تامة او ناقصة ترى حول
القمر وغيره اذا قام دونه سحاب لطيف لا تغطيه لانه يكون رقيقا فمن احب ان يتراءى بانه شديد التعصب على اصحاب
الشعاع قال ان سطح الغمام كري وكذلك سطوح الاجسام البسيطة ومما يدل على كرية السحاب انه متشاكل
البعد الى الارض وعن المركز قال واذا وقع عليه شعاع القمر حدث من الشعاع ومنه قطع مستدير وقال من
هو اقدم من هؤلاء ان الشعاع اذا سقط على السحاب كان شبيها بحجر يلقى على الماء فيحدث هناك موج مستدير
مركزه المسقط قالوا ووسطه يكون كالمظلم لانه يتحلل لقوة الشعاع وهذان القولان من جنس الخرافة وذلك لان
الهالة لو كانت كما قالا لكان لها موضع معلوم من السحاب وليس كذلك بل يراها الذين يختلف مقاماتهم في مواضع مختلفة
من السحاب وعلى ان ضوء القمر ليس مما يختص قطعه بموضع من السحاب دون موضع او يكون سقوطه او تحليله على موضع
دون موضع بل هذا كله من جنس الكلام الذي يجب ان يرفع عنه اهل البصيرة انما الهالة خيال ولذلك يختلف منظره

وانما يتخيل عن ضوء القمر او عن ضوء نير غيره لاشراق السحاب به على سبيل التادية لا على سبيل التكيف به
وذلك اذا كان السحاب مائيا لطيف الاجزاء رقيقا لا يعم القمر او الكوكب وادى نفس الكوكب مع اداء شبح الكوكب لا
على استقامة ما بين الناظر والمنظور اليه فان الشيء انما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه وانما يؤدي شبحه ذابلا
عن محاذاة الاستقامة التي بينه وبين الرائي ضرورة فاذا كان جميع اجزاء السحاب واكثره مستعدا لهذه التادية
وكانت نسبة كل مرآة في وضعها من الرائي والكوكب نسبة واحدة من جميع جوانب الكوكب وجب ان يكون ما يرى من
الهالة مستديرا على انك يجب ان تعلم ان الهالة اذا لم يكن من نير على سمت الراس وجب ان يكون السحاب بسيطا ثخينا حتى يكون
الخطوط البصرية التي من وراء النير والرائي يقع من السحاب على مرايا اقرب الى السطح الباطن والخطوط البصرية
التي يقابلها اذهب في عمق السحاب حتى تستوي والا فانها ان وقعت على سطح واحد كري كانت التي في الجانب الابعد اطول
ولان ما يخرج عن المرآة وما يدخل فيها مما لا يتخيل لا يكون له اشراق ما يرد الضوء ويعكسه الى البصر فيتخيل ان خارجه
وداخله اسود فان كل ما نقص من اشراقه عن الابيض ووضع في جنب الابيض يرى اسود وداخل الهالة يعرض له سبب اخر
وهو ان قوة الشعاع الذي للكوكب يخفي حجم السحاب الذي لا يستره فكانه ليس هناك سحاب ولا شيء اخر اذ كان ما فيه
من السحاب ليس يستر القمر اذ كان هو سحابا رقيقا ويعرض للصغير والرقيق ان لا يرى في الضوء القوي خصوصا اذا كان
بحيث لا يستر الشيء فيكون كانه ليس موجودا مثل ما لا يرى الهبات الجوية في الصحراء وان رئي لم يرئ مضيئا بل اسود مثل
الشعلة في النهار اذا لم يرا ورأى اسود يتخيل كان هناك منفذا او خلاء او شيئا اسود ومتى اردت ان تتامل هذا
فتامل السحابة الرقيقة التي يحاذي القمر فترى كانها ليست او يرى ضعيفة سوداء فاذا فارقت محاذاته رئيت اسخن
حجما واظهر عينا فان تمزقت الهالة من جميع الجهات متحللة دلت على الصحو وان انتظمت حتى ثخن السحاب وبطلت
الهالة دلت على المطر لان هذه الاجزاء الرطبة المائية القليلة يكون قد صارت كثيرة فان تخرقت من جهة
ادل على ريح تاتي من تلك الجهة وانما هي التي من قبله لا سيما ومبادي الرياح من فوق وقلما يكون حول الشمس
هالة لان الشمس في الاكثر تحلل السحب الرقيقة التي يبلغ من رقتها ان لا يستر الشمس وربما اخرج عنها البخار الدخاني
فيلتحم ويتكاثف ومع ذلك فقد يكون حول الشمس هالة وهو الطفاوة وذلك في الندرة والتي يكون من
الهالات تحت الشمس ادل على المطر من الخيالات القزحية التي يكون قبالتها واذا وقعت سحابة بهذه الصفة
تحت سحابة امكن ان يتولد هالة تحت هالة والتحتانية يكون اعظم من الفوقانية لانها اقرب فيكون تاديتها المرئي باجزاء
ابعد من الوسط ومنهم من ذكر انه رأى سبع هالات معا وهو بعيد وقد حكى بعضهم انه رأى هالة فلما قدرت بالكواكب
التي حاذت اقطارها كانت قريبة من خمس واربعين اسطاديا واكثر ما يتكون الهالة يتكون مع عدم الريح فلذلك
تكثر مع السحب الدواني وقد رايت حول الشمس فيما بين سنة تسعين وثلثمائة واحدى وتسعين هالة تامة في الوان
قوس قزح واخرى ناقصة مولية الحدبة اليها فعلى هذه الصورة يكون الهالة وقد رايت بعد ذلك بزمان له قدر عشرين
سنة هالة تطيف بالشمس فيها قليل قوسية خفية وانما ينقزح هالة الشمس احيانا اذا كثف السحاب واظلم وهالة
الشمس مخالف قوس قزح فان محور هذه الدائرة ينتهي الى البصر والى المرئي في الجانبين جميعا ويكون الهالة منطقة لذلك
المحور ويكون مركز دائرتها على هذا الخط بين الرائي والمرئي واما القوس فان الرائي والشمس جميعا يكونان على خط
المحور ولكن مركز دائرة المنطقة لا يكون واقعا بينهما والقوس لا يزيد على نصف دائرة لكن الهالة قد تتم دائرة وقلما

يجتاز تحت القمر

ترى الهالة قد يشبه الجزء الذى ترى الهالة مكسوفة به الا فى الغرب والشرق من الافق فان خط البصر فى مثل هذه الحالة يصيب من السحاب فى الاكثر عفا كثيرا والهالة الشمسية فى الاكثر انما ترى اذا كانت الشمس تقرب من وسط السماء والقوس لا يرى الا اذا كانت الشمس تقرب من الافق فقد رأيت بعضهم الهالة حول القمر قوسية اللون وكان ذلك لان السحاب كان اغلظ فتشوش اداء الضوء وعرض ما يعرض للقوس مما نذكره واعلم ان الكلام فى الهالة هو كالمحصل المحقق عندى واما القوس فقد حصلت عندى من امرها احوال وبقيت احوال لم احققها بعد ولا يقنعنى ما يقال فيها وقد شاهدت مرارا ان اردنا مشاهدة القوس ليس على السحاب الكثيف وليس يقنعنى ما يقوله اصحابنا من المشائين فيها واما واصفك اولا احوال القوس فى ارداء مها حيث لا سحاب كثيف على ما شاهدت ثم واصفك السبب فى كونها نصف دائرة او اقل من نصف دائرة لا غير ومعطلك السبب فى ان القوس لا تحدث فى جميع اوقات النهار الصيفى وتحدث فى الشتاء واما الالوان فلم نحصل على امرها بالحقيقة ولا عرفت سببها ولا انفعت بما يقولون فان كله كذب وسخف واقول اما ان هذا العارض لا بد من ان يكون وراءه فى اكثر الامر سحاب ما فى مستوى الاجزاء فاريد بحيله المشاهدة لان هذا الاثر لا يكون فى نفس السحاب لبسه ولا نفس السحاب هو الذى يؤدى به لكن البصر يغلط فلا يميز بين مكان مراته وبين السحاب الذى يكون وراءه فاول ما عرفت هذا هو فى البلاد الجبلية فقد شاهدت بها مرارا كثيرة سحابا يتولد مع مثله هذا الاثر وكان ذلك السحاب مشرفا شاهقا وجهته حيث جهة الجبل وظهر الاثر موقع بصرى اذا وقع على ذروته ومنتصف قوسه تخيلت انه فى ذلك السحاب فلما تأملت ساقله كان قائما بيننا وبين الجبل قائما فى الجو وانه لولا الجبل لكان يتوهم انه فى السحاب للكدرة ورأيت القوس مرة وهى مرتسمة فى الجو المصحى قدام جبل الا ان ذلك الجو رطب صافى من غير ضباب لا يتبين وكان موضعه ما بيننا وبين الجبل لا يرتد عليه رد شعاع ورأيت مرة اخرى قوسين عظيمتين بلون ذروتيهما وواسطة حد بينهما سحاب بلى طرفيهما جبال فيرى كل واحد منهما كانه مرتسم على الجبل والسحاب وذلك لان البصر لا يفرق بين شفيفه وبين ما خلفه فيرى كانه ملتصق به وقد حاولت منى هذه التجربة بعد ذلك مرارا فظهر لى ان السحاب للكدر ليس بصالح ان يكون مرآة البتة لحدوث هذه الخيال وانما يعكس للبصر فيه عن هواء رطب منتشر منه اجزاء صغار من الماء مشفة صافية كالرش وليست بحيث يكدر وبزبل الاسقاف لكنها اذا لم يكن وراءها ملون لم يكن مرآة وذلك كالبلورة فانها اذا استترت من الجانب الآخر صارت مرآة فى الجهة التى يليك وان لم تستر تركت وراءها فضاء مشف غير محصول لم يكن مرآة فيجب فى اكثر الامر ان يكون وراء هذا الهواء الرطب شئ لا شف اما جبل او سحاب مظلم حتى يرتسم هذا الاثر فيه منعكسا عن الاجزاء المائية الشافة المنتشرة الواقعة فى الجو دون المجاورة الكدرة فانها اذا كانت مجاورة كدرة لم يصلح لذلك ورأيت مثل هذه الخيال تتولد فى ارجاء الماء اذا انضح عن اجنحة الآلة المنصوبة فى وجه الماء ورش الماء صعد الاجزاء ظلى يواريه الشمس فيحدث دائرة او اقواس القوس وكذلك اذا اخذ الانسان الماء فى فمه ونفخه فى الجو حذاء الشمس والسراج ورأينا الشمعة فى الحمام تتولد حولها من رطوبة جو الحمام هذا الخيال بل قد رأينا فى الغداة ان حول الشمعة الشمس خيالا هلاليا مستكملا قوسى اللون والسبب فيه رطوبة المنبثة عن بوله فكان اذا مسحت العين لم يظهر منه شئ وقد رأينا فى بعض الحمامات ان هذا الخيال يطلع تمام الا نطباع فى حائط الحمام ليس على سبيل الخيال بل كان الشعاع يقع على حائط الكوة فينفذ فى الرش المملو منه هواء الحمام ثم يقع على حائط الحمام وهو شعاع مضئ ثم ينعكس عنه فى الهواء الرشى الى الحائط الآخر الوان قوس مستديرة

ليس مما يبرح موقعه بانتقال الناظر وقد يحكى ان هذه الالوان يظهر من ماء ينتشر من مجاذيف السفن في البحر ومن
ضعف بصره حتى صار كانه لا ينفذ في الجو فقد يتخيل له ذلك ويتخيل له اشباح اشياء اخرى وربما يتخيل له شبح
نفسه امامه فان الهواء يصير بالقياس الى بصره محدودا منقطعا واكثر ما يعرض هذا الخيال حول السراج وما لا يكون
له شفيف ولون قوي فانه يرى ارجوانيا ذا لون واحد فالذي صح عندي ان مراة هذا الاثر ليس هو بسحاب مظلم لا
يشف بل هواء جو رطب فيه اجزاء مائية رشية كثيرة مشفة ولكنه يحتاج ان يكون خلفه مثل هذا السحاب او
جبل او سترة اخرى من نفسه او غيره وقد رايت بجبل بين ابيورد وبين طوس وهو مشرف جدا كان قد اطبق تحته
غيم عظيم عام وهو دون قلته بمسافة يعتد بها لكن الهواء الذي فوقه كان بهذه الصفة وقد كانت ظهرت هذه
القوس على الغمام ونحن ننزل عنه الى الغمام فنرى هذا الخيال ما بيننا وبين الغمام المتراكم متشبحا على السحاب متثلم
في الاستدارة لشق الجبل لا ينقص عن الدائرة الا قدر ما يكسره الجبل وكنا كلما امعنا في النزول صغر قدره ونقص
قطره حتى صارت دائرة صغيرة جدا لان قربها منا وبعد الشمس عنا كان يزيد ويصير المخروط البصري اصغر قطعا فلما
قربنا من السحاب وكدنا نخوض فيه اضمحل ولم يتخيل بعد فهذا هو صورة المراة التي تخيلت هذا الخيال واما لونه فلعله
انما لا يكون منيرا ابيض لان مراته بعيدة عن النير ليس كما يرى في الهالة فلذلك يختلط الضوء الخيالي بشيء من جنس
الظلمة فيتولد حمرة وارجوانية وغير ذلك واما شكله فاعلم انه يجب ان يكون مستديرا واعلم علته وهو ما قد دللت
عليه ولذلك فان الشمس اذا كانت على الافق وجب ضرورة ان يرى من القوس نصف دائرة وذلك لان القوس ليس وضعها
وضع الهالة موازيا للارض حتى يكون جميع ما تخيله مرئيا فيرى الخيال وانما وضع القوس وضع مقاطع للافق لا
موازله فاذا كانت الشمس على الافق قطعت الافق من الدائرة الموهومة له نصفها لا محالة فان ارتفعت الشمس ارتفع
طرف محور المنطقة فانحطت المنطقة لا محالة حتى اذا ارتفعت الشمس ارتفاعا كثيرا لم يكن قوس واما اذا كان ارتفاعها
الى حد كان قوس فلذلك يجوز ان يحدث القوس في بعض البلاد في الشتاء في انصاف النهار ولا يحدث في الصيف لقلة
ارتفاع الشمس في انصاف نهار الشتاء وكثرته في انصاف نهار الصيف وكلما كان القوس اتم واقرب من نصف دائرة كانت
اصغر اي من دائرة اصغر وكلما كانت اصغر نسبة كانت اكبر وفي الحالة الاولى يكون اقوم على الافق وفي الحالة الثانية
يكون زاويتها على الافق مما يلي الشمس اشد انفراجا لان مركز دائرتها كلما ارتفعت الشمس انخفض ومال الى الجهة التي
يفارقها الشمس واما وجوب كون الالوان ثلثة ومرافقة لون اصفر اياها وبما راى معها في الاحيان باعيانها وترتيبها
فليس يمكنني ان اقف على السبب فيه والذي يقال ان السبب فيه اختلاف وضع سحابتين وامتزاج لون ثالث منهما
فشيء لا اصل له ولا هناك سحابتان بوجه من الوجوه بل يجوز ان يرتسم في جو متشابه الاحوال قوس مع ثلاثة احوال
ولا ما قيل ان الناحية العليا يكون اقرب الى الشمس وانعكاس البصر يكون اقوى فترى حمرة ناصعة وان الناحية السفلى
ابعد منها واقل لذلك اشراقا فيرى في الطوق الثاني حمرة الى السواد وهو الارجواني وانه يتولد فيما بينهما لون
كراثي كانه مركب من اشراق الحمرة الفوقاني وكدر ظلمة السفلاني فكله ليس بشيء لان الاولى هو ان يكون الاقرب ناصع
الحمرة ثم لا يزال كذلك على التدريج يضرب الى الارجوانية والقتمة فيكون طرفه الاخر اقتم ارجوانيا واما انفصال
هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون عرض واحد متشابه الحمرة واخر متشابه الارجوانية وبينهما قطع فلا معنى
له وليس في ذلك الرش اختلاف استعداد ولولا ذلك لكان لا يتبدل بالقرب والبعد مواقع تلك الالوان فانك كلما

٢٤٦ قريبين من الموضع الاول انتقل وترك كل لون على حدة بحيث وكلما ابعدت انتقل الى خلف فذلك لان الانتقال الاول
منبا عد عن مقامك الاول والثاني متقارب اليه وكلما علوت علا معك وكلما انزلت نزل معك فيخرج كل بقعة ضاحكا
لكل لون ولو امكنك ان تقرب الشمس اليك لقرب القوس منك وكبر ولو امكنك ان تزيدها بعدا محسوسا لتباعدت
القوس عنك وصغرت وبعض من لا يحقق ظن انك اذا قربت من القوس قربت منك واذا بعدت بعد عنك وهو خطا
وتولد هذه الكرات ايضا بين الاربجواني والاحمر الناصع بديع فان اللون الممتزج منهما شيء هو اشد نضوجا
من الاربجواني واستد ربجوانية من الناصع لان لون كراتي لا مناسبة له مع واحد منهما ولان تولد الكراتي
بين الاصفر وبين الاسود البنفسجي اولى من ان يتولد بين احمر وبين اربجواني وبالجملة فان اصحابنا من المشائين لم يأتوا
في امر هذه الالوان وهذه الفصول بشيء فهمته وعسى ان يكون عند غيري منه ما يفهمه لعلك ان لا يجب ان يطلب علة
هذه الالوان كلها في المراة ولا في ذي الشيح بل في مصرك بان تعلم ان لا حقيقة للشيح في المراة ولا اختلاف للون في
بان ٣ المرئي فلعل الاولى ان يطلب في بصرك ثم يطلب في الجرم الكاذب القائم الذي لا يتبدل كيف يختلف الالوان ايضا واجهد في هذا
جهدك ستصل الى ما تفهمه هذا القوس في اكثر الامر يلي الارض منه لون ويلي الجو منه لون ثم تشتد ان معا عند الوسط
وربما كان في الوسط لون اخر غير لونيك والذي احدس من امر هذا القوس نسبته ثقابه بعد حتى اودعه كتابا وهذا
لكني اعلم بالجملة انه حيال دائم لا يمكن ان يكون منه اكثر من قوسين لان الثالث منهما يكاد لا يظهر فالثالث
كيف يطمع فيه ومعنى قولي لا يمكن ههنا وفيما يجري مجراه هو انه بعيد لبس انه مستحيل فهذا مقدار معرفتي من امر القوس
وسائر ما بقي فيه بيني وبين من يطلب من عندي واما الشمسيات فلها حينا الان كالشموس عن يراني شديد
الامثال والصقالة تكون في جبهة الشمس فتؤدي شكلها ولونها او تقبل ضوءا شديدا في نفسها ويشرق على
غيرها بضوئها وعكسها احيانا واما النيازك فلها ايضا حينا الان في لون قوس قزح الا انها ترى مستقيمة لا لها
تكون في جبهة الشمس بمنة عنها او يسرة لا تحنه ولا امام وبسبب استقامتها اما ان يكون قطعا صغارا من دوائر كبار
فيرى مستقيمة لا سيما اذا توالت حتى تجري مجرى خط واما لان مقام الناظر واوضاع السحب بحيث يرى المحدب مستقيما ولبسط
يقال فيها انها عن سحابتين واكثر ايضا بشيء كما ليس ما قبل من ذلك في القوس بشيء ولو كان بحسب اختلاف سحب لا تقف
عند خلط الالوان مركبة الاصباغ مختلفة الاشكال والوضع من الشمس واحد فلما يكون هذه عند كون الشمس في نصف
الهواء طالعة
الهواء وطالعة وهذه عند الطلوع والغروب لا سيما عند الغروب ففي ذلك الوقت يكثر تمدد السحاب وكثيرا ما يتفق لهذه ان
تسامت الشمس طالعة وغاربة وذلك لان الشمس في هذا الوقت تحلل السحاب الرقيق في الاكثر وهذه الشمسيات تدل
ارتفاعه في نصف النهار
على المطر لها تدل على وفور الجزء رطبة قال بعضهم لها ان كانت شمالية عن الشمس قلت دلالتها هذه وان كانت
جنوبية اشتدت وقد غفل هذا عن ان السحب التي عنها تنادي هذه الحبا الان لا يبلغ بعدها عنا ان يبقى ما بين
شمالها عن جنوبها وانه لا يبعد ان يكون ما هو شمالي عندنا يصير جنوبيا متاخرا عن قرابيز والجنوب شماليا
وقد حاول بعض الطبيعيين في تعليل ما يرى من القوس نادة نصف دائرة ونادة اقل فقال ان ذلك لسبب ان الشمس
اذا كانت في الافق كان الذي يليها نصف طوق الشمس واذا ارتفعت جعل ذلك ينقص شيئا وهذا شيء لم افهم ولا
استبهيت ان افهم والصواب عندي ان ليس لها الوان ودلك لانه لا يكون في العالم من الضوء ليلا ما يكون
لها اذا جرى ضوء ينعكس وربما ضعيفة مغلوبة بالضوء الساطع في النواحي فيرى في بعضه مثلا احمر وبعضه الخلاء

بل الاشياء البراقة المضيئة والعاكسة للنور ترى في الليل برؤية واضحة جدا عن مغلوبة بضوء غالب لذلك ما كانت
السادرة في النهار خضراء وارجوانية تنكر النور ترى في الليل بيضاء مبيضة وذلك بسبب غلبة ضوء الشمس في النهار
فيكون خيال ضوء القمر في السحاب اضوء من لون السحاب في الليل فيرى ابيض وخيال ما تؤثر الشمس عن بشي بعيد منه يكون
اقل ضوءا من ضوء النهار فيرى ملونا لا سيما بعد الاشراق واما قوس الليل فانه انما يقع في الاحيان وعلى سبيل الندرة
فلها يحتاج في تكوينها الى ان يكون النير سديد الاضاءة حتى ينعكس منه خيال له فان الاشيا الضعيفة اللون لا ينعكس
عنها صورها انعكاسا يظهرها وان يكون ايضا الجو شديد الاستعداد فانه ان كان فاصرا لم يؤد خيالا مما ليس بذلك
البالغ في كيفيته وانما يكون القمر شديد الاضاءة عند ما يبتدي في الشهر مرة فيقل ان يجتمع بتدره والاستعداد الذي
من الجو فلهذا لا يتولد قوسا لا في الندرة

فصل في الرياح

وقد حان لنا ان نتكلم في الرياح فنقول كما ان المطر وما يجري مجراه انما يتولد عن ابخار الرطب فكذلك الريح وما يجري مجراها يتولد عن ابخار اليابس الذي
هو الدخان ويتولد عنه على وجهين احدهما اكثري والآخر قلي اما الاكثري فاذا صعدت ادخنة كثيرة الى فوق ثم عرض
لها ان ثقلت فهبطت لبرد اصابها وكلها فحبستها حركة الهواء العالي عن النفوذ فرجعت تارة مطيعة لحركة ذلك
الهواء في جهة وتارة في جهة اخرى وذلك انه ليس يلزم في المندفع الى فوق ما ظنه بعض المشككين انه اذا اضعط
من فوق الى اسفل بحركة معارضة تكون لا الى اسفل بل الى جهة ان تلزم تلك الجهة فربما اوجبت هيئة صعوده وهيئة
تحوق المادة به ان ينكس الى خلاف جهة المحرك التابع كالسهم يصيب جسما متحركا الى جهة فيعطفه تارة الى جهته
ان كان الحابس كما يقيد على صرف المتحرك عن متوجهه يقيد ايضا على صرفه الى جهة حركة نفسه تارة الى خلاف تلك الجهة
اذا كان المعاوق يقيد على الحبس لا يقيد على الصرف فلهذا السبب ما يوجد الريح بعد صعودها مائلة في حركتها النارية
الى جانب وجانب وربما اضطرها ايضا الى ذلك هيئة ما يصعد من تحت فتخصها ذلك جانبا ومنعها من ان تبذل
سافلا على الاستقامة وهذا الجنس من الرياح في اكثر الامر يتحرك فيها سحب قطب هوى كثيرا ما دانيا الاجزاء و
الادخنة المتصعدة من الافرنات وما يجري مجراها بعرضها ان ينزل عن افضى الجو ويدفعها والجو سيجيء فيندفع
بهبوب رياح عاصفة وهذه الرياح التي تضرم الادخنة من غير ان تنتشرها في اكثر الامر تكون قوية في ابتداء وصولها
وكان اصحابنا يملون ذلك وينذرون بحدوث رياح قوية في الوقت فيصيبون ويعجب الحاضرون فهذا هو الامر الاكثري
في تولد الرياح ومن الرياح ايضا ما يتولد قبل انتهاء الادخنة الى معاوقة قد الحركة العالية وقبل انتهائها الى حيز البرد
وذلك حين ما يكون هذه الادخنة المتصعدة منصرفة الى جهة ما انصرافا قويا لعلة غير الوصول الى العلو المخصوص
اما لان لها صفقا مفرجا في الصعود او لرياح ناردة فوقها تميلها عن الارتفاع وتصرفها من حيث تلاقيها الى
اولى الجهات بوضعها واما لرياح اخرى تلتقي بها وتقوى ان تميلها وايضا ادخنة اخرى تميدها اما من مصعدها
واما من منابع اخرى فتحمل به كالعيون للارودية فيحصل رياح قوية في تلك الجهة لاستمرار الامتثال وقوة الجذب
البعض اثر البعض وخصوصا اذا اصابها برد يحبسها عن الصعود وثقلها ويميلها الى الهبوط فتجرف بعضها اثر بعض
ربما هبت الريح بحركة الهواء وحدها اذا تخلخل جهة من الهواء للسخونة فانبسط فسال له الهواء لكن الريح بالحقيقة ما
يتولد عن الدخان اليابس ولو كان الهواء مادة الريح لما كان يمتد هبوبه زمانا طويلا بل بمقدار ما يحرك شيء
او يتخلخل وكثيرا ما تهب الرياح ونحن نعلم ان الشمس قد تخلخل في ممره ما من شانه ان يتخلخل وكثيرا ما تهب رياح من

جهات

ارئيس يلزم لكن يجيء
فقوله ان تلزم فاعادة قوله
ليس يلزم ح

ليجيء هواء لا حركة له

فيحصل لها ٩

جهات مقابلة للجهات التي منها يتوقع ما يكون من خلخلة الشمس وتمايدل على ان مادة الريح غير مادة المطر الذي هو
البخار الرطب هو لغنا في اكثر الامر بتهما غان والسنة التي يكثر فيها المطر لكثرة البخار الرطب يقل الرياح والسنة التي
يكثر فيها الرياح يكون سنة جدب وقلة مطر لكنه كثيرا ما يتفق ان يعين المطر على احداث الريح مادة بان يسيل
الارض صعيدها الان يتصعد منها دخان فان الرطوبة تعين على تحلل اليابس وتصعده ومادة بما يتولد البخار الدخاني
فيعطفه كما انه قد يكثفه بمنع حدوث البخار الدخاني وهو والريح ايضا كثيرا ما تعين على تولد المطر بان تجمع السحاب
او بان تقبض على برودة السحاب الحاطن للغاب المذكور او تعين على تحلل ما فيه من البخار الدخاني او تكون مولدة
عن المنفصل منها من البخار الدخاني فتبرد ما يفضل لها وان كانت باردة اعانت ايضا بالتبريد وامتا في اكثر الامر فان
المطر يسبل البخار الدخاني ويثقله ويجمده ويميعه ان يصعد او ينفصل بعضه بعض فاذا نزل يثقله المستفاد عن الترطيب
ضعف حركته وكذلك الريح في اكثر الامر يحلل السحاب ويلطف مادته بحركتها او يبدده بحركتها وبالجملة فان مبادي
هبوب الرياح كيفما كانت توجب التحلل ما يبدد وليس يمكن عندنا ان نعطي الرياح المختلفة احكاما تاما المعونة على
المطر والصحو كلية بحسب البلدان كلها بل يجب ان يخص بالبقاع المختلفة لها احكام خاصة والرياح المولدة للسحاب يسمى
رياحا سحابية واسم الرياح السحابية يقع في الاكثر بحسب غالب امرها على هذه الرياح وقد يقال رياح سحابية مخصوصا
في الهند بما كان من الرياح تنفصل من السحاب الى ناحية الارض وكلها منضغطة مقبوضة فهي قوية العصف جاعفة
مفرقة للوذعة اكثرها من الرياح السحابية الثقيلة الرطبة التي تندفع الى اسفل فتصدم سحابة فتبلولها وتضربها
فتشتد بها زلة وهذه اردأها وربما اداها فتخرج المناقذ الفقاقا وثلوبا كما يعرض للمشران يجمد بسبب البرد
منبثة من المسام وربما كانت الوذعة من مادة ريحية تهبط الى اسفل وقرعنا الارض ثم انبثت فلفها ريح اخرى
من جنسها فلوتها وهذا غير الوذعة النارلة ان يكون لفا يفها صعيد ينزل معا كالواصر وعلامة الصاعقة ان لا يرى
للفا يفها الا الصعود وتعرض لها كذلك التشكل ثم يلزمها تمثل طبعها وتخونه جوهرها لرطوبتها ولو كانت الطبقة لم
يلزمها ذلك الشكل وقد يحدث الوذعة ايضا من ثلاثة ريحين شديدتين او عشر شديدتين وربما كانت شديدة قوية
ثابتة تقلع الاشجار وتخطف المراكب من البحر وربما استعملت على طائفة من السحاب او عزفوي كانت تنين مطير في الجو
والرياح التي تبتدئ من السحاب متصلة المادة منها ما ذاخرة ومنها ملتهبة صاعقة وشرها الصاعقة الوذعية وقد تقابل
الرياح السحابية على الكذب فرياح كانت هبت فعادت رياح سحابية فمرفتها معها كما يخرج منها او التي صعقتها الرياح
السحابية عن الهبوب فلما انقضت هبت فظنت سحابية والهاب المحدودة للرياح اثنى عشر لان الافق يحيط دائما بثنى عشر
خط ثلاثة مشارق وثلث مغارب وثلاث نقط شمالية وثلث نقط جنوبية فالمشارق الثلاثة مشرق الاعتدال ومشرق
الصيف وهو مطلع نقطة السرطان ومشرق الشتاء وهو مطلع نقطة الجدي ويقابلها مغارب ثلاثة والنقط الشمالية و
الجنوبية الثلاث فقاطع خط نصف النهار والافق ونقطتا ذا بوزين موازيتين لذا بوزة نصف النهار وهما مستهل الدبرين
الذا نحو الظهور والخفاء من غير قطع ولهذه الرياح اسامي يونانية وعربية لست بحرفا الان والمشهور عند العرب
ريح الشمال وريح الجنوب والصبا وهي الشرقية والدبور وهي الغربية والبوا في يستي نكبا وليس يكون هذه الاربع
هي الغالبة ومن الاربع الشمال والجنوب فان مهبهما مستعدل كان يتولد منهما الرياح عن يمين الشمس عند ما
سدئ بلاد ومن الناس من يجعل الريح المعترضة لبرد هاني عداد الشمال والمترضة في عداد الجنوب وقد يكون منهما الرياح

عند يجين

جمعه كمنه مرعه كما جمعه الشجرة ظلها

قال الامام الرياح السحابية قد يراد بها الرياح المولدة للسحاب وقد تطلق على الريح المنفصلة من السحاب

قال ابو الوليد سمي كما الكلب المهاب المشهورة

عند يحيى فالرياح التي ياتي من ناحية الشمال هي ابرد الرياح وذلك لان معنى قولنا شمالية هي انها تكون شمالية
بالقياس الى بلادنا وناحية الشمال منا باردة وفيها جبال وثلوج كثيرة فتبرد الرياح المارة بها اللينا فان
جاذان نميد الى ناحية الجنوب لم يبعدان ليمن مرورها بالبلاد الحارة والجنوبية هي اسخن الرياح لانها اقل فضل
الى ديارنا وقد جاوزت بلادا حرة حارة وابتدات منها وان كانت فلك فلما فضل الينا فالجنوبية وان فرضنا
انها ابتدات من موضع بارد فلا تخالة انها اذا وصلت الينا تكون قد سخنت فكيف ما كان منهلها هبة ومبدأ من الموضع الحار
ولذلك هي كدرة وان كانت ابتدات من صفاء وهي ايضا كدرة وطبية لما يخالطها من مجاورات عفنة من ابخرة من البخار
الذي في جهة الجنوب ضا وهذا اكثر الامر وقد يمكن ان تهب رياح من نواح جنوبية فرنبية مثابرة فتبرد وان هبت
رياح شمالية ويلقى البخار والبوادي الرمضة ويحمل ابخرها ويسخن ولكن الحكم الذي حكمنا به انما هو حكم الاغلب
من البلدان وبحسب رياح يأتي بالحقيقة من هذا الرياح المشرقية والمغربية فيجب ان يكون اقرب الى الاعتدال
وان يقع لها اختلاف كثير بسبب اختلاف البلدان الكائن بسبب البخار والجبال والرياح المشرقية بايننا ويجب ان يحكم على طبع
البحر مادة على اليبس صيفية بالشمس واما المغربية فيانينا مادة على البخار والمشرق اسخن من المغرب لانه اكثر يبسا و
ترية وانما البحر في جانبين منه فقط وقد بنا عد العمارة عنهما وكان القدما ينسبون الريح المشرقية الصيفية
الى التي من مشرق الصيف الى انها فاعلة للسخونة هذا زعمها والريح الشرقية الشتوية الى انها تجفف ابدا ثم يرطبها
لانها تحلل الموجود من البخارات الجامدات فاذا تحللت الجامدات ثارت وهاجا حديد ويجعلون المغربية الجنوبية مقابلة
للمشرقية الصيفية وتنبغي ان الشمالية الشرقية والغربية الصيفية الى انها تثير الثلوج ووجد والمشرقية الشمالية
صيفية والغربية خريفية شتوية وهذه احكام مبنية بحسب المعمورة ولكن تشترك في ان كل ريح انما تسند هبوطها
ويحتمل بان يكون الشمس في جهتها وان الشمس لا تفتد في احداث ريح قوية مراد خنها جامدة الا بعد مدة وفي
الاول انما تحلل وان احكامها من الشمال بالقياس الينا اعجل منها في الجنوب في الصيف يقل فيه الريح لعوز المادة
والشتاء يقل فيه لعوز الفاعل وربما اتفق ان تكثر اذا اتفق من الاسباب ما ذكرنا الماضيين وقد ينفق ايضا ان يقل
في الربيع للجود وفي الخريف لليبس الى ان يستفيد بالنشاء وبالمطر بلة فان الجامد اليابس المصري لا يدخان ولا
تثيرهن والرياح الباردة قد تختلف فتكون ابرد واقل برا وهي من نوع واحد وكذلك الحارة قد تكون احر واقل حرا
وهي من نوع واحد والسبب في ذلك اختلاف تعرض لما يمر به من البلاد وللمادة التي تكون عنها وللفصل من فصول
السنة وما كان من هذه الرياح متضادة فقلما يتفق لها الهبوب معا لا سيما اذا كانت كذلك بالحقيقة وكانت
من بعد الطرفين واما من موضعين متقاربين شمالا وجنوبا فقد يظهر لان السبب الفاعل للرياح وهو الشمس لا يكون
مائلا في وقت واحد الى الجهتين المتضادتين فان اتفق لا بسبب الفاعل بل بسبب المنفعل حدث دونه وقهرت احدها
واكثر ما تحدث تحدث دبورا وخربقا لان الشمس لا يكون قد شان عن احد الجنبين الى الاخرى سيرا بعيدا واول القوة
بدء الخريف لان البطاح فيه اقل وقد يتفق في بعض البلدان ان يوجد ريح دون ضدها والرياح المتضادة قد يعرض لها
ان يتعاونا على فعل واحد فتهب الريحين المتضادين اللتين احديهما من مغرب الشتا والثانية من مشرق الصيف
فانهما يتعاونان على ترطيبهما لان كل واحد منهما مرطب هذه لشمالية منهما وذلك لمغربيتها البحرية واما الغير المتضادة
فلا يتعاونان في هبوبهما ولكن يتفقان فاذا ان يتعاونا وينفقان لا يتعاونا وينفق للريح الواحدة ان تنضا

الابلج مسيل واسع فيه
رقاق الحصى جمع ابلج
وبطاح

مبدأها منهما مثل الريح الهابة من المشرق الشتوي فانها تحدث اولا بيسا فانه لو كان الشمس كما تشرق تجفف الرطوبة المجتمعة
ليلا وتحلل ثم اذا طلعت وبعثت حللت البخارات فولدت رطوبة فتلك الرياح ثم الرياح خواص تخص كل واحد منها
يجب ان يعترف ذلك من الكتب الجزئية ومن شان الرياح الاثنى عشر ان يهب كل واحد منها عند ميل الشمس الى جهته ولكن ليس
في اول ما تصل اليه في خصوص الشمالية والجنوبية لان الشمال ليست والجنوبية لا تهب كما توافي الشمس ناحيتها اولا وذلك لان
الشمس تحلل الحاصل من البخار والدخان لقربها ولا يقدر على ان تحلل الجامد من الرطوبات الى البخار وسرعة في اول وصولها
وقالم تحللها وتستتبها وتبذل لها الحرارة ثم بعد الارض ان يدخن عن الارض دخانا كثيرا فان الارض بعيدة على تصعد
مخالطة الماسة ولهذا العلة تتاخر عشرين يوما وخصوصا الجنوبية التي لا تهب من عند القطب بل تهب من عند البحر من
الارض المماسة لان اليابس ابطا التحلل فلذلك هذه الرياح تتاخر قريبا من شهرين وتسمى البيضاء احداثها الصحو
وبيضية لان من خاصيتها ان تحيل الدجاج بيضا من غير سفاد وكان يجب ان يقال هذه الرياح الجنوبية صيفا ولكن
السبب في انها لم تقبل ان الرياح الشمالية ينقبل الى تلك الجهة رطوبات فترطب تلك الارض وتعدها للتسخين ولولا ان
تلك الارض واسعة كثيرة لما كانت رياحها عظيمة واما في الشتاء فلا تبلغ ان يبلغنا فالحديث من الرياح الجنوبية
لبعد المسافة فاذا جاوزت الشمس ذلك المكان اخذت تهب اما عند بعد الشمس عنها جدا فلا ولان لا تهب ولكنها
سائر الرياح فليس الامر فيها لهذا التاكيد وهذه الرياح التي تهب مع حركة الشمس تسمى الحوالية واكثر ما تهب نهارا
بسبب الشمس وكل ريح فان قوتها في البلاد التي يبتدئ منها وضعفها فيما يقابلها واكثر الرياح هي الشمالية والجنوبية لوفور
المواد عند كل واحد من القطبين المولد المعدة بقربهما الارض لتصعد الارض دخنة عنها واستحالتها رياحا واما سائر
الرياح فانها انما تهب في الاقل وكما قد تفوقان ظن قوم ان للمياه معدنا فيه كلها وهو في عود الارض كذلك قد ظن
قوم ان للرياح ايضا معدنا يحصرها في عود الارض كذلك قد ظن قوم ان للرياح ايضا معدنا يحصرها في عود الارض
وانما تهب من هناك فقد ولو كان الامر كذلك لكانت الرياح التي تبتدئ من الارض يبتدئ قوية ثم تضعف كالماء المنبثق
فانه في ابتدائه يفور في ثم يضعف وليس يوجد حال الارض التي تبتدئ منها الرياح في هبوبها هكذا بل على عكسه انما تشتد
الرياح في اعالي الجو وايضا لو كانت الهبوب في الاصل واحدا لما هبت رياح متضادة معا ومع ذلك فان الريح القليلة
التي ليست كلية الريح فقد يحدث من احتقانها في الارض زلزلة ورجفة فلو كانت للرياح كلية محصورة في الارض لكانت
قد خسفت البقعة المنحصرة فيها وخلصت فغنه ومما يليق ان يلحق بهذا الفصل حال الرعد والبرق والضوء عود والكواكب
الرجم ثم الكلام على الشهب وذوات الاذناب والعلامات الهائلة في الجو

فصل في الرعد والبرق والضوء عود والكواكب الرجم والشهب الثابتة وذوات الاذناب

فنقول ان من شان البخار المتولد عند الغمام ان يصعد خصوصا في الفصول الحارة فيتجاذبه دخاني فمنه ما ليس يهمل مقاصاة اياه ومنه ما يصعب قليلا فيا صبه برد يبقى منه وبيرد ما برد وذلك لان كثافة الغمام يحبس
فلا تدعه ان ينفذ في الهواء البارد نفوذ السريع لو انفرد النفوذ الذي يحدث به عن تاثير البرد فيه بسرعة فانه اذا كان
خالصا اسرع ولم ينتظر مدة في مثلها يتم لها التغير الا تفعال وهو بسرعة حركته يحفظ الحرارة ايضا فاذا احتبس
ما في البخار المائي وبرد هذا البخار فانه اسرع تبردا من الدخان لان طبيعة البرد في الماء اقوى منها في الارض فلذلك
وجوعها الى طبيعتها اسرع من وجوع الارض الى طبيعتها وحركتها الى فوق ابطا من حركتها واذا كان كذلك تعاون
برده وحبسه على جميع الدخان وبرده وشره اياه الى الخصائص في ذاته لتكاثف البخار حوله فتراه شبيه العصر وبخار احلى الدخان

اعصى في الانخراق له لزيادة تكاثفه فيتعاون الاسباب على عقده رياحا ياخذ نحو الجهة التي يتفق لها النزول عنها
والنفوذ فيها ويستحيل ريحا عاصفة في السحاب ويمتد الى الجهة المتخلخلة من السحاب في اكثر الامر وهي الجهة التي تلي الارض
لانها اسخن من الجهة الفوقانية المتلبدة بالبرد واسخف واذا كان تدافعها لاتصال المادة يلجئها الى الانفصال فربما
انفصلت لا عن جهة ميلها في خروج الدخان المتدافع الى فوق بل الى اسفل وربما كان احتباسها في السحاب بالغ
في تبريدها فاعان ميلها الى اسفل بردها ولو كان هذا البخار يقدر لخفته على التفصي من كثافة اعالي السحاب فلم
يقاومه كثافته وبقيت فيه حرارته لما احتبس ريحا والريح اذا عصفت في الهواء الرقيق اللطيف سمع له صوت شديد
فكيف في سحاب كثيف فيجب ان يسمع له صوت الرعد لان هذا الدخان لطيف متهيئ للاشتعال فانه يشتعل بادنى
سبب مشعل فكيف بالحركة الشديدة والمحاكة القوية مع جسم كثيف والحك نفسه اولى بالاسخان من نفس الحركة او مثلها
وقد علم هذا في موضع اخر فلا عجب ان يحيله المحاكة والاضطراب والانضغاط الى حرارة مفرطة فيشتعل لهذه العلل نارا او
يستحيل برقا واذا شئت ان تعلم ان الاشياء اللطيفة تسهل اشتعالها بادنى حركة فتامل ما يحدث من امرارك اليد على
الاشياء السود في الليل فانك ترى اضواء والتهابات لطيفة يحدث من تلك الحركة اللطيفة فكيف اذا حرك الشيء اللطيف
المختلط من مائية وارضية عمل فيهما الحرارة والحركة والخلخلة المازجة عملا قريبا بمزاجه من الدهنية حركة شديدة وهي مستعدة
لطيفة دخانية وربما كان اشتعالها من اختناق الحر هربا من البرد وقد يعرض ان يمطر بعض البقاع التي في جوهرها سبخة
ولزوجة دهنية ثم يتصعد من تلك البقعة ابخرة دسمة لطيفة فيشتعل من ادنى سبب شمسي او برقي ويرى على
وجه الارض شعل مضيئة غير محرقة احراقا يعتد به للطفها ويكون حالها كحال شعلة القطن المنفوش بل كحال النار
التي يشتعل في بخار شراب مجعول فيه الملح والنوشادر اذا وضعت فتيلة في خمر فقرب من بخاره سراج فاشتعل
فاشتعل وبقي مشتعلا مدة قيام البخار على ان المطر يكون الطف وارق كثيرا ولا يكون برق الا ومعه رعد لانه لا يكون
الا من ريح يضطرب في الغمام ثم يتخلص مشتعله لكن البرق يرى والرعد يسمع ولا يرى فاذا كان حدوثهما معا راى البرق
في الان وتاخر سماع الرعد لان مدى البصر ابعد من مدى السمع فان البرق يحس في الان بلا زمان والرعد الذي يحدث
مع البرق يحس بعد زمان لان الابصار لا يحتاج فيه الا الى موازاة واشفاف وهذا لا يتعلق وجوده بزمان واما السمع
فيحتاج فيه الى تموج الهواء وما يقوم مقامه فينتقل به الصوت الى السمع وكل حركة في زمان ولهذا ما ترى وقع الفاس
وهو اذا كان يستعمل في موضع بعيد قبل ان يحس بالصوت بزمان محسوس القدر واما اذا قرب فلا يمكنك ان يفرق بين
ذلك الزمان القصير وبين الان فسبب الرعد والبرق في اكثر الامر هو الحركة الريحية التي يحدث صوتا ويشتعل اشتعالا
وربما كان البرق ايضا سبب الرعد فان الريح المشتعلة تطفاء في السحاب فيسمع لطفوها صوت بعد بزمان للمعنى المذكور
والسبب في حدوث ذلك الصوت ان السبب الاول انه يحدث من مفاعلة ما بين الرطوبة والنار حركة عنيفة سريعة تكون
هي سبب الصوت كما انا اذا اطفانا النار فيما بين ايدينا حدث صوت دفعة لحدوث حركة هوائية عنيفة دفعة لقرع
ذلك المتحرك ساير الهواء بحركته السريعة الصاعدة او المائلة قرعا شديدا يحدث منه الصوت والغالب ان مع كل برق رعدا
وان لم يسمع فانه لن ينفذ في الغيم نار متحركة الا وهناك تشيش او غليان او خفق للريحية ولا يبعد ان لا يكون مع الرعد
برق فليس كلما عصفت ريح بقوة اشتعلت والذي يقال من حدوث الرعود بسبب تصاك الغيوم فبعيد الا ان يكون لها
من الحركات ما يصير في احكام الرياح والرعود يختلف اصواتها بحسب الرياح الخارقة والسحب المخروقة وبحسب اوضاع

من منفذ ليس الى فوق صح

من منفذ متعلق بانفصلت

قنينة في خمر فبخر

بعضها

بعضها عند بعض وحسبان مبدأها من صفق وخفق او من طفو وخود والشمال لبرده وحفته للحرّ يحدث في السحاب
رعدًا وبرقًا كثيرًا وقد قيل في الرعد والبرق اقاويل ليست بصحيحة كقول من قال ان البرق شعاع الشمس تحتبس في السحاب فاذا
قطعة من نار الأثير تحتبس فيه وكقول من قال انه عكس شعاعي وانت فلا تسمعك بعد ما تحققه من الاصول ان كان تحقق ولا
تتحقق وبطلان هذه الاقوال ولو كان البرق شعاعًا استمر في غمام لكانت السحب الشاسية ليلًا لا برق واما الجرم الذي هو
فلا زاج له الى اسفل ذاهبًا بعنفة وطباعه طاف ومحركه مدبر واما الضاعفة فانها في سحابة مشتعلة ليست
بلطيفة لطف البرق الذي لا جله لا يبقى شعاع البرق وما ذاك يعتد به بل يتخلل وطيفًا بل هي في سحابة مشتعلة ينتهي الى
الارض لا ضوء فيها وحد بارجها المشتعل لاستحصاد واجتماع ثقله الارضي ولا ضطراره الى ذلك الماخذ والجهة على ما
مبانا به وقوامها مع ذلك مختلف فربما كانت في سحابة سادجة فيكون منها صاعقة الطبقة وربما كانت
لا فحة فقط وربما كانت نافعة اللون وربما كانت مؤثرة فيما يقوم في وجهها لكنها فاذا لا حبسا المتخلخل ولا يحرقها
ولا تبقي فيها اثرًا وربما كان اغلظ من ذلك فينفذ في المتخلخل نفوذا يبقي فيه اثر سوء ويذيب ما صاد من الاجسام
المنكاثفة ولذلك ما يذيب الضباب المغبية على الترسة ونحوها المتخذة من الفضة والنحاس ولا يحرق الترس بل
ربما سوّتها وكذلك فقد يذيب الذهب في الصرة ولا يحرق الصرة الا ما يحرق عن الذوب وربما كان اشد من ذلك وربما
كانت سحابة برد وثعبر مشتعلة ويكون من مادة كثيفة فيكون شر الصواعق وبالجملة فالصواعق وباح سحابة مشتعلة
وربما طفئت هذه الصواعق فتسحيل احبا ما ارضية بحسب المزاج الذي يكون فيها وعلى ما اقتصصنا لك من جزئها واذا
اوادت صاعقة ان تصعق فقدمها في اكثر الامر ريح واما الاما الدليل على انها تكون من دخان فان الهواء
الا يصعد الى ماهنالك لثقل حركته وكانه يريد فيما دون ذلك واما الدليل على انها تكون من دخان فان الهواء
البخار والرطب لا تشتعل البتة والاجسام اليابسة الثقيلة لا تحمل هناك حتى تشتعل الا ما كان منها لطيفا دخانيا
ومن ذلك شهب الرجم ومادتها ايضا البخار والدخان في اللطيف السريع التحلل وذلك ان هذا الدخان اذا وصل الى الجزء الحار
اشتعل وسمي حينئذ الاشتعال كانه يقذف ويكون كما تشتعل تخلل فيرى كان كوكبا يقذف وقد تتفق ان يبقى اشتعاله
طويلا فتقطعه بسببه الزمان وقد يكون له شر وهذا اذا كانت المادة اكثف وقد يتفق وجود هذا العرض بسبب البرد اذا
حصل البخار والدخاني وعرض ان يسخن لشدة اشتمال البرد عليه ما يذيبه قوة اشتعل وكان سبب اشتعاله انضغاطه من البرد
فحركته من ذلك الى اسفل لثقله الكابن عن البرد فيشتعل من الحركة وكثيرا ما سميت الرجم ويرى له دفاع يجب ان نتكلم فيها
في علة طفوّ النار حتى ينتهي بنا الى معرفة شيء مما نريد بيانه فنقول ان المفهوم عند الجمهور من قولنا طفئت النار
انما زال الضوء والاشراق الموجود في الجرم المسمى عندهم نارا حتى يبقى مثلا دخانا او هواء او شيئا اخر ان امكن ومعنى
انها لم تطفأ ليس هو ان يثبت نارا واحدة بعينها بقي مشتعلة في موضع واحد على حسب ظن من ظن ان النار تفنى بحيث
هي واحدة يحفظ مادة الدخان المستعد للاشتعال بل معنى انها لا تطفأ ههنا انها لا يزال تخلف مقصرها متجددا
فان كل نار عندنا مما يعرف عند الجمهور نارا فانها تطفأ وتتجدد اخرى على الاتصال حتى يرى على الاتصال فيكون في
الحقيقة طفوّ وتجدد ما لكنهم ما داموا يرون التجدد ثابتا يقولون ان النار لم تطفأ والسبب في ان النار تثبت بالتجدد
ان كل ما حصل منها امعن الى ثوب بطبعه فليجفه من البرد ما يطيفه لضعفه اذا بعد عن مبدئه وامعن في حيز الغريزة ولما
كان الضوء كما علمت ليس شيئا بل عرض ذات النار والصرفة ما يعرض للنار اذا كانت معلقة بمادة دخانية ويكون حامل

الضوء تلك المادة الدخانية وقد ثبت هذا فيما سلف كان طفؤ النار اما بسبب في نفس القوة الفاعلة للاشتعال
والاشراق واما بسبب في القوة القابلة اعني في جوهر الدخان فمن المعلوم ان القوة الطبيعية الفاعلة ما دامت ملاقية
للمادة القابلة فمن المستحيل ان يبطل فعلها الا ببطلانها فاذا بطل هذا الاشراق فالسبب فيه لا محالة اما من جهة الفاعل
بان تكون تلك النار قد استحالت ببرد غشيها او رطوبة هواء او شيء اخر وهذا هو الطفؤ الذي يكون في حيز الهواء
او الماء بسبب البرد والرطوبة واما بسبب المادة فانها اذا استحالت استحالة تامة الى النارية حتى لم يبق فيها من طبيعة الارضية
شيء فبطلت الدخانية فلم يكن للنار شيء تتعلق به وتشرق فيه بل صار الشيء كله نارا شافة والشاف ليس يضيء بضوء
نفسه واذا كان كذلك غابت النار عن الحس وقيل انها طفئت فهذه الشهب والكواكب وذوات الاذناب وغير ذلك يستحيل
ان تطفأ وهي في العلو بالسبب الاول لان البرد والرطوبة لا سلطان لهما هناك بل انما تطفأ بالسبب الثاني وهو ان مادتها
تستحيل بالكمال نارا فيشف ولا يرى ضوءا ويجوز ان يقال للشعلة المرتقية الى ما هناك ما دامت لم تطفأ منها
انها واخذة بالعدد ثابتة الشعلة بعينها الى ان تستحيل لا كالموجود هاهنا فان التي هناك لا تحتاج الى ان تتحرك
الى موضع اخر ويخلفه غيره فان موضعه الطبيعي هو ذاك ولا البرد ايضا يفسدها اذ لا برد هناك ويجوز ان يكون ايضا
ثبات ما لا تطفأ هناك على سبيل التجدد اذا كانت المادة ذات مدد وكانت غير حاصلة مع الاشتعال في حقيقة الموضع
الطبيعي بل في اقرب تخومه فيكون على الاتصال جزء يشتعل ويشف بالاستحالة التامة ويلحق مقامه جزء اخر يشتعل ويشف
فيكون الصورة محفوظة فان كانت المادة لطيفة وخفيفة حتى حصل لها باللطافة ان كانت سريعة الاستحالة الى
النارية وبالخفة ان تمكنت من الحصول في الحيز الذي فيه النار قوية جدا اضمحل اشتعالها دفعة وخلصت نارا وشفت
فان كانت المادة كثيفة وذات مدد وثقيلة فانها تبطئ استحالتها نارا خالصة ولا يكون لها برد مطفئ ولا ايضا
تصعد صعودا سريعا ممعنا في حيز النار الى ان يبلغ المكان الشديد قوة النارية فيعرض لذلك ان يبقى التهابها
واشتعالها مدة طويلة اما على صورة ذوابة او ذنب واكثره شمالي وقد يكون جنوبيا واما على صورة كوكب من الكواكب
كالذي ظهر في سنة سبع وتسعين وثلثمائة الهجرية فبقي قريبا من ثلثة اشهر تلطف وتلطف حتى اضمحل وكان في ابتدائه
الى السواد والخضرة ثم حصل كل وقت يرمي بالشرر ويزداد بياضا ويلطف حتى اضمحل وقد يكون على صورة لحية او صورة
جوان له قرون وعلى ساير الصور وانما يكون ذلك اذا كانت هناك مادة كثيفة واقفة يلطف اجزاؤها يسيرا يسيرا و
يتحلل عنه متصعدة كزوايد شعرية او قرنية ومنها المسماة اعنزا كان تبرزها يشعر وكل ما يثبت منها مدة لا يطفأ لزمه
ان يتبع حركة الهواء الدائرة بحركة الفلك فلزم ان كان له شروق وغروب ويقل تكون امثال هذه الاثار لانه يقل ان
يكون مادة دخانية يتاتى لها ان يبلغ ذلك الموضع ولا يتبدل في الطريق وان يكون كثافتها للكثافة التي يبقى لها
مشتعلة فلن يصعدها الا قوة شديدة وقد يعرض ان يكون ادخنة تصعد الى الجو اكثف واغلظ وارطب من ذلك فلا
يشتعل بل يتحمر فيرى منها علامات حمرة في الجو هائلة وربما كانت عكوسا عن اشراق الشمس كما يرى في الصبح وعلى الغيوم
المشرقية صبحية والمغربية اصيلا وربما تفحمت وتراكمت وبقيت وخيلت انها هوات في الجو واخاديد ومنافذ
مظلمة في السماء يختلف بحسب اختلاف ثخنها وعرضها فما استعرض وقل ثخنه سمي وهدة وما ازداد ثخنه ولم يزد عرضه
سمي غورا وهوة والاضيق اشد تخيلا لذلك الان من شان الاسود ان يحكي البعد والمنفذ المظلم واذا اجتمع لونان
اسود وابيض في سطح واحد خيل الابيض انه اقرب والاسود انه ابعد لان الابيض اشبه بالظاهر والظاهر اشبه بالقريب

والاسود بالضد والطبيعة الف للنور والبياض وهذه الآثار كلها تدل بكثرتها على الرياح وقلة الامطار وعلى
فساد الجو ويبسه واستحراره وعلى الامراض الحارة اليابسة القاتلة **فصل في الحوادث** الكبار التي تحدث في
العالم ومما يخلق بنا ان نتكلم فيه في هذا الموضع امر الطوفان فنقول ان الطوفان هو غلبة من احد العناصر الاربعة على
المعمور كله او بعضه او احد العناصر غالبا بهذه الصفة على حسب ما يرى اهل اللغة استعماله عليه والاعرف عند الجمهور
من امر الطوفان هو ما كان من الماء وكان هذا الاسم انما وضع لهذا المعنى فنقول ان السبب في وقوع الطوفانات اجتماعات
من الكواكب على هيئة من الهيئات توجب تغليب احد العناصر في المعمورة قد عاونتها اسباب ارضية واستعدادات عنصرية
فالمائية منها قد يقع من انتقالات البحار على صقع كبير دفعة لاسباب عظيمة ريحية توجب ذلك او اسباب توجب شدة من
المسد ومن امطار دائمة ولاستحالة مفرطة يقع للهواء الى المائية والنارية تعرض من اشتعالات الريح العاصفة وحدة
اشد انتشارا والارضية تعرض لسيلان مفرط يقع من الرمال على براري عامرة او لكيفية شديدة ارضية
باردة مجمدة مما حدثنا عنه والهوائية تعرض من حركات ريحية شديدة جدا مفسدة ومما يقنع في وجود هذه وحدوثها
كثرة الاخبار المتواترة في طوفان الماء ومما يقنع في اثبات ذلك ان الاشياء القابلة للزيادة والنقصان والقلة و
الكثرة وان كان اكثر الوجود فيها الوجود المتوسط ما بين طرفي الافراط والتفريط وما يقرب منه فان طرفها لا
يخرج عن حد الامكان وكما قد يتفق كثيرا ان يأتي السنون على بقاع عظيمة من المعمورة فلا يكون فيها مطر البتة وذلك
في جانب النقصان فكذلك قد يمكن ان يفرط المطر دفعة واحدة ويستحيل الهواء الى طبيعة مائية دفعة اذ كان ما بين
هذه الاوساط مختلفا بالزيادة والنقصان وكذلك في ساير الطوفانات وان كان ما يحدث من اتباع البحار
لجهة من الفلك صحيحا فيجب ان ينتقل بانتقاله حتى يعمر وقتا ما هذه النواحي التي لا يجوز ان يتعدى بها العمارة
وهو ان يحصل الوضع الناقل للبحر الاعظم بانتقاله من الفلك كاوج او حضيض او شيء آخر غيره في قرب بمعدل النهار
فيسيح الماء على المكان الذي يجب ان يكون فيه المعمورة وينكشف قطب او قطبان وينتقل اليها البر المقابل للبحر وهناك مانع
من العمارة فيكون الارض مقسومة الى بر وبحر ليس احدهما يحتمل العمارة بالحيوانات المتنفسة من الهواء وكذلك ان كان
حال الميل وما يحدث من تغيره وزواله شيئا يثبت له حقيقة حتى يصح ان يكون لفلك البروج انطباق او شبه انطباق مع
دايرة معدل النهار فان جميع ذلك مما يوجب فساد العمارة وان لم يكن ذلك ايضا بممكن فان ما قلناه من الافراطات وما
يصحه من امكان انتقال البحار من ناحية قطب الى قطب غير خارجة عن الامكان ونحن نسلم بادنى حد من ان ناحية الشمال كانت
معمورة بالماء حتى تولدت الجبال والآن فالبحار جنوبية فالبحار منتقلة فليس يجب ان يكون انتقالها محدودا بل يجوز
ان يكون فيه وجوه كثيرة بعضها يؤذن بانقطاع العمارة فيشبه ان يكون في العالم قيامات يتوالى في سنين ولا
يضبط تواريخها وليس بمستنكر ان يفسد الحيوانات والنباتات او اجناس منها ثم يحدث بالتولد دون التوالد
وذلك لانه لا برهان على امتناع وجود الاشياء وحدوثها بعد انقراضها على سبيل التولد دون التوالد فكثير من الحيوانات
يحدث بتولد وبتوالد وكذلك النبات وقد يتخذ حيات من الشعر وعقارب من التبن والباذروج والفار يتولد من المدر والضفادع
يتولد من المطر وجميع هذه الاشياء فلها ايضا توالد وليس اذا انقطع هذا التولد فلم يشاهد في سنين كثيرة يوجب ان لا يكون لها
وجود في الندرة عند تشكل نادر يقع من الفلك لا يتكرر الى حين واستعداد من العناصر لا يتفق الا في كل طرف زمان طويل
بل نقول ان كل ما يتولد من العناصر بمزاج ما يؤدي الى وجود نوع لوقوع ذلك المزاج بسبب اجتماع العناصر على مقادير معلومة فما دامت العناصر

وجوه انفسارها الى تلك المفاد بروا جتماعها ممكنا فالمزاج الحادث منها ممكن فان كان الامتزاج الاول غير كاف بل انما يتكون
ما امتزاج ثان وثالث فانه كما ان الحيوان يتولد عن امتزاج الاخلاط بعد امتزاج العناصر فليس يمتنع كون يحدث الامتزاج
الثاني بعد حدوث الامتزاج الاول من غير بدا ومتى فان ظن ان ذلك ممتنع الا في مكان محدود وقوة محدودة كالرحم و
النطفة فان الكلام بعد المساحة قائم في المزاج الذي يقع في الرحم حتى يتكون منه ما يتكون والذي يقع للنطفة حتى
يتكون منه ما يتكون فان الكلام في ذلك كالكلام في الاصل فان جميع هذه انما يتكون عن امتزاج يقع في العناصر
فان ابتداء ذلك من العناصر لم يكن يختص الرحم مثلا ليس يفعل شيئا الا سبطا وجمعا وقابضة واما الاصل فهو الامتزاج
والامتزاج عن الاجتماع وهذا الاجتماع كما يمكن ان يقع عن قوى جامعة في الرحم وغيره فلا يبعد ان يقع باسباب اخرى
وبالاتفاق فانه ليس جزء من الارض يستحيل ان يوافي جزأ من الماء ويلتقي به على وزن معلوم وليس يمتنع ان يقع ذلك الوزن
ولا معاوق فلا يحتاج الى حيوان واما القوى الفعالة فيهما واهب القوى واذا حصل المستعد فيفعل بعد المزاج الاول انما يكمل
في تكميل النوع من الامزجة الثانية والثالثة ويرفدها التدبير العالي رفدا كافيا نعم ان كانت مثلا رحم كان ذلك
اسلس قبولا وقوى وان لم يكن فليس مستحيلا في عقل ان يقع ذلك من حركات واسباب اخرى فان كان الرحم يفيد شيئا غير
المزاج الذي يستعد به للصورة فيكون الرحم علة مفيدة للصور وليس هذا هو مذهب احد من المشائين بل الصور والقوى
الجوهرية انما يستفاد كلها من المبادي التي هي موجودة دائما لا تتغير اذا وقع الاستعداد والاستعداد هو المزاج فاذا كان جامعا
ان يجمع الاركان على نسبة من اجزائها يوجب ذلك مزاجا كان ومتركبا ثانيا على نسبة كانت وكانت الاستعدادات
تحصل من ذلك وكان لا يجب ان يعارض ذلك دائما ما هو مفسد قضاء وكان الفيض الواهب للصور عن المبادي الدائمة قبالا
ان يجوز ان يكون اي تركيب شئت من العناصر لا على سبيل التوالد ولو كان هذا لكان يجوز ان يقع للانواع انقطاع وذلك
لانه ليس يوجب ان يكون عن كل انسان انسان ضرورة ولا عن واحد من المناسل كذلك عن كل شجرة بل ذلك في اكثرها
ولا يستحيل ان يفرض وقتا ما يتفق فيه ان ينصرم كائنان من غير ان يتكون عن كل واحد منهما خلف لا بوجه ولا باوجه
منها واجبا بالضرورة ان يتكون منها خلف لان الجماع الذي هو مبدأ التوالد اذا دام لا ضروريا ووقوع البزر في البيادر
طبيعي من جملة الاكثري لا من جملة الضروري او الدائمي ولا شئ من هذين يجب ضرورة وما لا يجب ضرورة فيجوز ان يقع في التارات
تخلو فيه ذلك فلو لم يكن حركات وسنبل عائدة من الافلاك توجب تكون اشخاص من هذه الانواع المتوالدة لجاز حتى لا يكون شئ من
الانواع انقطاع بحيث لا يعود لكان يجوز ان يقع انقطاع لا عود له ولكان هذا الحادث قد وقع فيها لها بتلك من قدرة الله وان
اذا تأملت الصناعات وجدتها مختزنة عن روية النفس او من الهامات لله والهامات لا يكون مبدأها الا روية شخص والهام شخص فان الكلي
منها لا وجود له وما مبدأ وجوده حادث فهو حادث بعد ما لم يكن اصلا وكل صناعة حادثة فيدل على حدوثها انها تزيد كل وقت
ويدل حدوثها على ان الناس منشئون بعد انقراض كثير منها بحيث لا يصح قوام شخص الانسان الذي يختص بخاصيته الهامية وهو
الهيئة المخالفة للموجود لنا دونها فيجب ان يكون الانسان الذي انشأها مستغنيا عنها بخاصية تكون لناس ليسوا امثالنا وليس
يجوز ان يقال ان تلك الخاصية لم تزل موجودة للناس الاولين ثم انقرضت بل انما توجد تلك الخاصية لناس ما بعيانهم فيكون اول
انسان اوائل ناس في هذا الاتصال المتدارك البيان وذخرها واذا كان كذلك وجب ان يكون قد احدث لا بالوالادة وهذه
الخاصية انما استغنا بسببها في الجملة كالبهايم ثم بقيتها ابعاث ارادة لا كاشتاء الصناعة فيسبب ذلك المستغني لم يستغن
الاستغناء المستغنى به ولها سمات يوصل عن قرب الى مفروغ عنه يكون دخيرة الى وقت طلب الاخرى بالروية والفكر هذا آخر كتاب
المعاد والآثار العلوية ويتلوه الفن السادس وهو كتاب النفس من الفن الخامس من الطبيعيات والحمد لله اولا وآخرا

وظاهرا وباطنا

فرخشيدن وياري
كردن كز

PRINCETON UNIV
a32101 000468906

2266
.385
.16q
V.2,
Pt.1

2266.385.16q v2 ,pt.1
Avicenna
Kitab al-shifa

DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE
DUE JUN 15 1986
JUN 7 1986